



نكبة العراق

الآثار السياسية والاقتصادية



المحرر
أحمد السيد النجار

د. محمد السعيد إدريس
د. عمرو هاشم ربيع
أحمد إبراهيم محمود
أحمد منيسى
محمد النجار

د. عبد العليم محمد
د. جمال عبد الجواد
د. عمرو الشويكي
د. مصطفى اللباد
خالد السرجاني

أكرم ألفي

نكبة العراق

الآثار السياسية والاقتصادية

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفني
المسيد مرمسى

مخطوط
جمال عبد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
همنى إبراهيم

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

حقوق الطبع محفوظة للناسر ويحظر
النشر والاقتباس إلا بالإشارة الى المصنر
الناسر، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام .

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧



نكبة العراق

الآثار السياسية والاقتصادية

المحرر
أحمد السيّد النجار

د. محمد السعيد إدريس	د. عبد العليم محمد
د. عمرو هاشم ربيع	د. جمال عبد الجواد
أحمد إبراهيم محمود	د. عمرو الشوبكي
أحمد منيسى	د. مصطفى اللباد
محمد النجار	خالد السرجاني
أكرم الفخري	

المحتويات

٧	:	مقدمة
١١	:	الفصل الأول : الآثار السياسية للنكبة العراقية
		خالد السرجاني
٣٣	:	الفصل الثاني : سياسات القوى السياسية العراقية تجاه الاحتلال ومستقبل العراق
		د. جمال عبد الجواد
٥٥	:	الفصل الثالث : الاقتصاد العراقي في ظل الحرب النكبة
		أحمد السيد النجار
٨٥	:	الفصل الرابع : الاحتلال الأمريكي للعراق والنظام الإقليمي
		د. عمرو الشويكي
١١٣	:	الفصل الخامس : نكبة العراق ... الآثار السياسية الاقتصادية
		د. محمد السعيد إدريس
١٦١	:	الفصل السادس : حرب الخليج الثالثة : الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية
		أحمد إبراهيم محمود
١٩٩	:	الفصل السابع : الآثار السياسية للعدوان الأنجلو أمريكي على العلاقات الخارجية والداخلية للنظام السياسي المصري
		د. عمرو هاشم ربيع

٢٢٩	: الاقتصادات العربية في مواجهة نكبة العراق	الفصل الثامن
	أحمد السيد النجار	
٢٥٥	: مستقبل الأمم المتحدة بعد العدوان على العراق	الفصل التاسع
	د. عبد العليم محمد	
٢٧٧	: النظام الدولي والحرب على العراق	الفصل العاشر
	د. جمال عبد الجواد	
٣٠٧	: إيران وتحديات واقع ما بعد الحرب على العراق	الفصل الحادي عشر
	أحمد منيسى	
٣٤٧	: احتلال العراق وانعكاساته الاستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة	الفصل الثاني عشر
	د. مصطفى اللباد	
٣٨١	: إسرائيل ونكبة العراق	الفصل الثالث عشر
	أكرم ألقى	
٤٠١	: نكبة العراق وتأثيرها في أسعار النفط يتحكمان في دفعة أسواق المال العالمية	الفصل الرابع عشر
	محمد النجار	

مقدمة:

عندما بدأ العدوان الأمريكي-البريطاني على بلاد الرافدين، كان واضحاً أن هناك زلزالاً هائلاً يضرب المنطقة العربية بأسرها، وأن هذه الأمة تقف في مفترق حاسم لطرق شديدة الوعورة، وكان واضحاً أيضاً أن المستقبل العربي، ولفترة طويلة، سيكون مرهوناً بخيارات اللحظة الراهنة. ولأن متلقي أي أمة هم جزء أصيل من ضميرها الحي الرقيب على الحكام والمحكومين والمعني دائماً بالإشارة إلى بوابات المستقبل، فإنه وأثناء المتابعة الجماعية لأحداث العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق، ولدت فكرة هذا الكتاب كجهد جماعي لعدد من خيرة الباحثين بـ "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية" بالأهرام، مع بعض الباحثين المتعاونين مع المركز، من أجل تناول الأبعاد المختلفة للعدوان الأمريكي-البريطاني على العراق، ومحاولة استشراف المستقبل على ضوء المسارات المحتملة للأزمة. ومع وقوع نكبة العراق يتمكن القوات المعتدية من احتلال هذا البلد العربي الكبير وتحطيم النظام والدولة فيه، أصبحت قراءة خبرة هذا الحدث الجلل واحتمالات تكراره في دول عربية أخرى، أمراً ضرورياً بشكل حاسم لاستشراف مستقبل الدول العربية المحكومة إجمالاً بنظم بوليسية غير ديمقراطية لا تختلف عن نظام صدام حسين الديكتاتوري إلا في درجة دمويته التي تفوق الجميع.

وقد جرت العادة في الكتب المشتركة، على توحيد المصطلحات كحد أدنى من التوافق بين المشاركين فيها، لكننا فضلنا في هذا الكتاب أن يكون هناك تنوع في المصطلحات يعكس التباين في الأفكار بين المشاركين في هذا الكتاب، خاصة وأن هذا أكثر انساقاً مع تركيبة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الذي يضم عدداً من الباحثين الذين تختلف رؤاهم بشأن العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ورغم الاختلافات بين الباحثين بشأن الموقف من الأزمة ومسئولية الأطراف المختلفة عنها، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً، أو ما يمكن تسميته رؤية استراتيجية مشتركة بشأن دلالات الأزمة بالنسبة للنظم السياسية العربية ومدى تعبيرها عن

الشعوب العربية وحدود قدرتها على حماية البلدان العربية، وهي رؤية تذهب إجمالاً إلى ضرورة إحداث تغييرات حاسمة في النظم السياسية العربية حتى تصبح ديمقراطية حقيقية وتعبّر عن روح ومصالح شعوبها وتقوم على المشاركة الكاملة لهذه الشعوب في صياغة نظامها السياسي وبناء مستقبلها على كافة الأصعدة.

وهذا التوافق يعني أنه بالرغم من الاختلافات بشأن الموقف من الأزمة، إلا أن أحداً لا يختلف على مسئولية النظام العراقي كنموذج للنظم السياسية العربية البوليسية والقمعية في الداخل والعاجزة إزاء الخارج، ولا يختلف أيضاً بشأن خيار الديمقراطية الكاملة والحقيقية واحترام حقوق الإنسان كطريق لمستقبل هذه الأمة من محيطها إلى خليجها. وهذه الديمقراطية تعني ضرورة إنهاء النظم الملكية المطلقة التي أصبحت مجرد ديناصورات منقرضة من كل العالم باستثناء المنطقة العربية بالأساس، وهي نظم لا تحترم إرادة الشعوب، وتتوارث التحكم فيها وفي مقدراتها وفق نظم بالية تغلق الباب أمام تحقيق أي تقدم أو تطور حقيقي. ويمكن إحلال نظم ملكية دستورية محلها. أما النظم الجمهورية في البلدان العربية، فإنها فضلاً عن كونها نظاماً بوليسية بدرجات متفاوتة، فإنها نظم تركز حكم الرؤساء مدى الحياة ولا تتيح أي مجال لتداول السلطة من خلال تحديد حد أقصى لحكم أي رئيس كآلية رئيسية لتحقيق هذا التداول للسلطة الذي يعد عاملاً مهماً في مكافحة الفساد وفي منع استغلال النفوذ السياسي.

ووصل الأمر إلى حد توريث الحكم في إحدى الجمهوريات العربية، ولا بد للنظم السياسية العربية أن تضع أساساً دستورياً وقانونياً لتداول السلطة من خلال تحديد مدة بقاء أي رئيس للجمهورية في الحكم بفترتين رئاسيتين لا يحق له بعدهما الترشح، وذلك لضمان تداول السلطة حتى داخل الحزب الحاكم كحد أدنى لتداول السلطة. علماً بأن تداول السلطة على أي مستوى يشكل عاملاً أساسياً في تجديد النظام ورفع كفاءته ومكافحة الفساد، وتقليص أو منع استغلال النفوذ. ولا بد أيضاً من إنهاء نظام الاستفتاء في الانتخابات الرئاسية والانتقال إلى نظام الانتخابات الحرة المباشرة كأساس ديمقراطي لانتخاب الرئيس الذي يملك أهم السلطات في الدول العربية. ولا بد أيضاً من إعادة توزيع السلطات لتقليص دور وسلطات الحاكم الفرد لصالح تعزيز دور المؤسسات وتحقيق التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والفصل بين سيطرة حزب على الحكومة من خلال صناديق الاقتراع، وبين سيطرته على أجهزة الدولة التي

يجب أن تكون مفتوحة لكل أبناء المجتمع أياً كان انتماءهم السياسي أو لونهم أو دينهم.

وهناك ضرورة أيضاً لإقرار حقوق تكوين الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف والإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي بدون قيود بوليسية تقمع حرية المجتمع في التعبير عن مواقفه وتمنعه من حماية مصالحه. كما أن أي مسعى لتحديث الدولة والمجتمع وتعظيم قوتهما في البلدان العربية، يقتضي الإقرار بضرورة إبقاء الدين في عليائه كعلاقة خالصة بين الفرد والرب، وكتعبير مكثف عن المبادئ الأخلاقية، بعيداً عن الاستخدامات السياسية للدين وتنازعه بين الفرق الدينية المختلفة، وهذا هو جوهر فصل الدين عن الدولة كأساس للتحديث والتقدم وبناء النظام القانوني بكل مستوياته على أساس المبادئ الإنسانية العامة المتوافق عليها، وعلى أساس متطلبات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أحمد السيد النجار

الفصل الأول

الأثار السياسية للنكبة

على العراق

خالد السرجاني

يشبه العراق في المحصلة النهائية لعبة مونوبولي ضخمة، نظف الأمريكيون رقعتها ليفرضوا عند اللزوم رابحاً من اختيارهم وفي غضون ذلك يسعى اللاعبون إلى تعزيز مواقعهم.

"ديفيد باران- لوموند دبلوماسيوك" يونيو ٢٠٠٣ (١)

مقدمة :

كانت إحدى الذرائع الرئيسية التي ساققتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية للعراق، بهدف إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، هو إحلال نظام ديمقراطي تعددي حقيقي في العراق، بعد ما حرم النظام البعثي شعب العراق من اختيار حكامه وممثليه. وكانت هذه الذريعة بالذات توجه إلى الدول الأوروبية الراضة لهذه العملية لتسويق الضربة العسكرية الأمريكية، خاصة وأن المنظمات الإنسانية الأوروبية لعبت دوراً رئيسياً في حشد المواطنين للتظاهر في الشوارع ضد هذه الحرب. وكما هو معروف لدينا لم يكن الرئيس العراقي السابق ولا نظامه البعثي يتمتعان بسمعة حسنة لدى المنظمات الإنسانية الأوروبية أو الأمريكية بسبب سجله المتعلق بحقوق الإنسان. ويلاحظ المتابع لتصريحات العديد من المسؤولين الأمريكيين في مرحلة ما قبل الحرب، خاصة كولن باول وكونداليزا رايس، تشديد هذه التصريحات على حرمان الشعب العراقي من الديمقراطية، وعلى ضرورة وضع هذا الشعب على بداية الطريق الصحيح لتدشين نظامه السياسي التعددي الذي سيكون نموذجاً يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط. وسوف يلاحظ المتابع أيضاً أن العديد من المؤتمرات السياسية عقدت بمشاركة رموز وقيادات المعارضة العراقية في الخارج لبحث الخطوط العريضة للنظام الديمقراطي القيدري إلى التعددي المقرر تبنيه في أعقاب سقوط النظام في بغداد.

وتم التوصل بالفعل إلى توصيات متعددة ومقررات تضاف إلى أوراق العمل، والمشروعات التي أعدتها مراكز الأبحاث الأمريكية قريبة الصلة من الإدارة الأمريكية، ولكن ذلك لم يمنع كبار المحللين المتابعين لشئون منطقة الشرق الأوسط والمدركين لتعقيداتها السياسية والثقافية أن يقدموا انتقادات جادة لنفس الإدارة حول عدم استعدادها لما أطلق عليه اليوم التالي بعد الحرب^(١)، وذلك لأن هناك حزمة من القضايا والمشكلات والتعقيدات المتعلقة بالعراق لم تستعد لها الإدارة الأمريكية وهي ترسم

صورة عراق ما بعد الحرب بشكل يتسم بالتبسيط والسطحية، وبدرجة عالية من عدم تفهم طبيعة الأمور على الأرض بما دفع البعض إلى القول إن صقور واشنطن خاصة ريتشارد بيرل، يتصورون أنهم يستطيعون أن ينهوا مهمة وزارة الدفاع في العراق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، يتسلم بعدها أحمد الجبلي المقرب منهم مقاليد الحكم في العراق بالصورة التي يريدها هؤلاء الصقور.

ولكن بعدما انتهت العمليات العسكرية الأمريكية في العراق، وضح تماماً خطأ كافة التصورات الأمريكية، وهي في معظمها تصورات استمكنتها الإدارة وأركانها من معلومات قدمتها لهم تنظيمات المعارضة العراقية في الخارج ومعظمها كان في الأساس صنيعة أمريكية، ولا يتمتع بأية قواعد شعبية مستقرة داخل العراق. وكانت حالة الفوضى الشاملة وعمليات النهب التي شهدتها العراق، والتخبط الأمريكي الواضح في إدارة عراق ما بعد الحرب المتمثل في تعيين الجنرال المتقاعد جاي جرانر، ثم استبداله ببول بر يمر، والتردد في تشكيل مؤسسات وطنية مثل مجلس الحكم والحكومة المؤقتة وغيرها. وعندما تم تشكيل هذه المؤسسات التي يمتلك الحاكم المدني الأمريكي حق النقض عليها، كان ذلك بسبب توسع عمليات المقاومة العراقية الباسلة في الجزء الأكبر من المناطق العراقية، ولم تقتصر فقط على ما يطلق عليه المثالث السنّي المتمثل في بغداد وتكريت والرمادي بل امتد إلى مناطق شيعية.

ويمكن القول من دون أي تجاوز أن صورة العراق كما رأتها قوات الاحتلال الأمريكي والإدارة الجمهورية التي سعت إلى هذا الاحتلال كانت مختلفة بصورة جذرية عن تلك التي أعدوا من خلالها تصوراتهم لخطط ما بعد الحرب. من هنا يمكن الحديث عما يطلق عليه فشل الإدارة الأمريكية للعراق، والفشل هنا لا يعنى الفشل في إعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأيضاً الخدمات والبنية الأساسية للسكان، وإنما هو فشل معاكس لذلك تماماً، فحسب قول مسعود ضاهر، فإن المشروع الأمريكي لعراق ما بعد الحرب يستهدف العمل على فطر النظام، وعدم العجلة في إقامة نظام بديل، حتى تسعى الفرق الموجودة في الساحة الداخلية إلى اللجوء إلى السلطة الأمريكية وإلى الانبطاح أمامها من أجل الوصول إلى حكم العراق أمريكياً. والفكرة الأساسية وفقاً له كانت أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى طرد صدام حسين، وإعادة تشكيل مقومات للنظام العراقي اجتماعياً. فهناك أكراد وشيعة وسنة، وهذه القوى تستنفر إلى الحد الأقصى، لدرجة أنها لا تستطيع منفردة أن تشكل نظاماً، بحيث يصبح الأمريكيون هم أسياد اللعبة^(٣). ولكن بدءاً من أول سبتمبر ٢٠٠٣، ومع زيادة عمليات المقاومة المسلحة بصورة متواترة، والمظاهرات شبه اليومية في مختلف أرجاء العراق بمناطقه الشيعية والسنية التي تطالب برحيل الاحتلال وتتنظم من غياب الخدمات الأساسية التي لم تتجج الولايات المتحدة في إعادتها إلى وضع ما قبل الحرب، أصبح واضحاً ومؤكداً

أن هناك حالة عراقية عامة تتمثل في عدم الارتياح للوجود الأمريكي في العراق. ومع إدراك الولايات المتحدة أيضاً أن السياسيين العراقيين القريبين من دوائر صنع القرار الأمريكية لا يمكن بحال من الأحوال فرضهم على الشعب العراقي، ولا على معظم رموز النخبة السياسية العراقية خاصة، من ذوى القواعد المتجذرة في العراق، أو من ذوى التاريخ السياسي الطويل، بدأت واشنطن في البحث عن صيغة تقلل الخسائر اليومية، وتعيد الاستقرار إلى العراق، وذلك من خلال توسيع دور الأمم المتحدة، والذي يمكن أن يشمل إشراف المنظمة الدولية على عملية نقل السلطة للعراقيين. وهذا الأمر قد يحول تماماً دون نجاح الولايات المتحدة في فرض نموذج ديمقراطي موجه تستطيع من خلاله فرض أحد عملاتها حكم العراق حتى ولو على المدى القصير.

من كل ذلك فإن تناول الآثار السياسية للنكية على الداخل العراقي ليست بالأمر السهل أو السهل نظراً للظرف العراقي وما يتسم به من تعقيدات سياسية وثقافية واجتماعية ومذهبية، وأيضاً لتشابك الداخل العراقي مع الواقع الداخلي في العديد من دول الجوار الجغرافي للعراق وعلى الأخص كل من تركيا وإيران. وبالتالي، فإن ما سوف يتمخض عنه الواقع العراقي من صورة نهائية لنظام الحكم وشكل الدولة، يمكن أن يحدث تأثيرات سياسية على هذه الدول، وعلى مجمل منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن هناك ثلاثة مستويات للتأثيرات السياسية، أولها سوف يكون على المدى القريب، والثاني، على المدى المتوسط، والثالث على المدى الطويل. لأن انهيار الدولة العراقية وسقوط نظام طالما أمسك بتقاليد الدولة بقبضة من حديد فترة تزيد عن ٣٥ عاماً، يعنى أنه من الصعوبة بمكان إحلال نظام جديد محله وبصورة مستقرة بعد فترة قصيرة من الوقت.

١- تأثيرات على المدى القصير:

لكي نفهم الفوضى العارمة التي سادت العراق، عقب سقوط النظام السياسي السابق، وهو نظام حزب البعث العربي الاشتراكي، لا بد أولاً من الإشارة إلى طبيعة هذا النظام، فعلى الرغم من تعدد التوصيفات لهذا النظام، وهي توصيفات بعضها انطلق من الطبيعة العشائرية أو المذهبية له، أو طبيعة الانتماء الطبقي له، إلا أننا نتفق مع التوصيف الذي قدمه عالم الاجتماع العراقي، فالح عبد الجبار، حول طبيعة الدولة العراقية فهذه الدولة التي نمت وتبلورت في عهد البعث (١٩٦٨-٢٠٠٣)، تقدم حسب رأيه نموذجاً جديداً في التميّط السوسيولوجي يطلق عليه النموذج للكتلاني الجديد Neo-totalitarian، ويشمل هذا النموذج عنصرين أساسيين: نظام الحزب الواحد، ونظام الجماعة القرابية. واجتماع هاتين السمتين يعنى تداخل نظام الحزب الواحد، ونظام الجماعة القرابية، أى تداخل وامتزاج مكونات حديثة، ومكونات تقليدية في كل

واحد. وهذا الأمر هو ثمرة تضاد داخلي، فالنظامان الحديث والتقليدي، نابعان من المجتمع الواحد نفسه، وإن كانا يعكسان نمطين مختلفين من العلاقات والقيم.

وهذه الدولة الكلائية الجديدة، كانت تنسم باحتكار شامل للحياة السياسية. وهى هنا لكلية الحضور وكلية القدرة. كما أنها تهيمن على إنتاج وتوزيع الثقافة، وعلى جل ميادين إنتاج الثروة الاجتماعية، وتحكم ميدان المنظمات الاجتماعية والمهنية والطبقية. وتتميز من ناحية بنيتها بتمركز شديد للسلطات الثلاث، للتنفيذية والتشريعية، والقضائية، فى هيئة واحدة ذاتية التحديد والتعيين هى مجلس قيادة الثورة التى تمثل تمركز واندماج الدولة، والحزب، والجماعة القرابية. ورئيسها هو رئيس الدولة، ورئيس الحزب، وبطريك الجماعة القرابية، وتدار الدولة بنظامين متميزين: النظام الأوامرى- الأمنى، والنظام القرابى.

وتجسد الدولة الكلائية الجديدة معلما من معالم التطور السياسى فى العراق الحديث، هو تمتع الدولة باستقلالية كبيرة عن المجتمع، وانفصالها ك مجال سياسى إلى حد متنام، عن فعل العلاقات الاجتماعية كعلاقات قوى. ويحكم عوامل خاصة للتطور اكتسبت هذه الدولة القدرة على التلاعب، والتحكم بالطبقات الاجتماعية، بمقدار ما يمكن لهذه الأخيرة أن تقرر أو تؤثر فى شكل الدولة. وتشهد العلاقة بين الدولة والمجتمع فى العراق اختلالا متصلا لصالح الدولة، وانفصالا نسبيا للدولة عن فعل القوى المجتمعية. ويرجع ذلك لعدد من العوامل المركبة ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتداخلة أدت إلى هذا الوضع يحددها فالح عبد الجبار فى العوامل التالية:

- ١- اندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بيد الدولة.
- ٢- التغيرات المجتمعية المتعددة التى شهدتها العراق وأدت إلى إضعاف الطبقات العليا ولبتلاع الطبقات الوسطى فى الدولة.
- ٣- نمو الدولة كأكبر رب عمل، ونموها لفائق كجهاز ضبط وسيطرة.
- ٤- ابتلاع منظمات للمجتمع المدنى بالتدريج.
- ٥- صعود الثقافة للشعبوية.
- ٦- البيئة الدولية الداعمة لهذا النموذج السياسى والاجتماعى^(٤).

وانهيار النظام السياسى العراقى فى ٩ أبريل ٢٠٠٣ كان يعنى ضمنا انهيار هذا النموذج المتقرد الذى كان يسيطر على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فى غياب أية مؤسسات سياسية أو اجتماعية مستقلة، وكان الحل النموذجى أمام المواطن العراقى هو اللجوء إلى الهويات الأصلية المتمثلة فى الانتماء المذهبى أو العشائرى الضيق، من هنا، يمكن فهم أحداث ما بعد انهيار النظام من سيطرة رجال الدين الشيعة، خاصة الجناح المتشدد من بينهم والمتمثل فيما يطلق عليه تيار مقتضى الصدر، أو تيار

الحوزة للناطقة^(٩)، وأيضاً عودة زعماء العشائر وقادتها للعب دور رئيس في العملية السياسية. وهو خيار لجأت إليه الإدارة المدنية الأمريكية لتعويض الفراغ السياسي الذي نجم عن انهيار النظام السابق واختفائه، ومن هنا أيضاً يمكن فهم النتائج الفورية التي نجمت عن انهيار للنظام والتي يحددها هاني فارس^(١٠) في عدة تطورات رئيسية، منها تطوران مهمان على صعيد الموضوع الذي نتناوله:

أولهما، هو ما يطلق عليه التطور السياسي الاجتماعي الأكثر دراماتيكية في فترة ما بعد الحرب، وهو ظهور رجال الدين الشيعة والجماعات الدينية الشيعية، كمنافسين رئيسيين على السلطة. وهذا الأمر يعود إلى أنهم استطاعوا أن يظهروا قدرة على التنظيم والقيادة، وإعلان المطالب نيابة عن جماعتهم إلى حد فاجأ سلطات الاحتلال.

أما التطور الثاني، فهو تعزيز قوة البنى الاجتماعية التقليدية، خاصة العشيرة، والأسرة الواسعة، والرابطة الدينية المحلية. فمع تفكك السلطة المركزية تقدمت هذه البنى للأمام لتقدم حماية، وتطلب مقابل ذلك اعترافاً وسلطات، وهذه العودة إلى العشائرية تشكل عدة تحديات للمجتمع العراقي، فهي لا تدعم القيم التقليدية والقطرية فحسب، وإنما تتنافس مع السلطة المركزية على مسائل الهوية والولاء وممارسة السلطة السياسية. والعودة إلى العشائرية هي مسألة تثير الانشغال في السياق العراقي، حيث يقدر أن ربع المجتمع منظم على نحو قبلي.

وكانت عملية العشرنه (أي إضفاء الطابع العشائري) التي كان قد تم إضعافها بدرجة كبيرة بعد ثورة عام ١٩٥٨، قد ازدهرت في المنطقة الكردية في شمال العراق، بعد عام ١٩٩٢، وأصبحت مقبولة في كافة المناطق الأخرى من قبل النظام السابق عندما كان في حاجة ماسة إلى توسيع القاعدة الشعبية لتأييده بعد حرب عام ١٩٩١. ولكن مع ذلك، فإن النظام الحاكم الذي كان قد أمد رؤساء العشائر بامتيازات ومزايا، قد أبقاهم خارج الدائرة الضيقة للسلطة. ولكن في الوقت الراهن، وفي أعقاب سقوط النظام وانهياره، أصبحت سلطات الاحتلال تستخدم رؤساء العشائر لإدارة بعض المدن العراقية الكبرى. وهي أيضاً تضيف أعداداً منهم إلى الهيئات المحلية والوطنية التي أنشئت لمساعدتها في إدارة البلد، وإقامة السلطة الانتقالية. كذلك ضمت عدداً منهم إلى مجلس الحكم الانتقالي بصفتهم هذه. وشرعت سلطات الاحتلال إلى بناء تشكيل عسكري جديد جاء أعضاؤه بصفة استثنائية من الصفوف العشائرية. وهذا الأمر يثير تساؤلاً حول مدى تأثير تعزيز قوة البنى التقليدية على احتمالات إقامة نظام سياسي حديث وديمقراطي في العراق.

والملاحظ أنه تزامن مع هذين التطورين الاجتماعيين السياسيين، تراجع واضح في الخطاب السياسي الأمريكي حول تأسيس نظام سياسي ديمقراطي تعددي، وأن

القرارات التي صدرت عن مجلس الحكم الانتقالي في أيامه الأولى لم تتضمن سوى إشارة واحدة حول الموافقة المبدئية على تبني النظام الفيدرالي في العراق في المستقبل، ولكن من دون الدخول في تفاصيل حول شكل هذه الفيدرالية وحدودها. ويعود هذا التراجع الأمريكي في الحديث عن التحول الديمقراطي إلى أن تطورات ما بعد سقوط النظام العراقي السابق كشفت عن اعتبارات تجعل من إمكانية إنجاز تحول ديمقراطي سريع في العراق أمراً غير وارد في المستقبل المنظور. وأول هذه الاعتبارات حجم التدمير والتخريب الذي أصاب البنية التحتية المدنية، الإنتاجية والخدمية في العراق من جراء الحرب مما يجعل عملية إعادة الإعمار الاقتصادي تستغرق وقتاً طويلاً، وتحقيق درجة معقولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمثل عنصراً مهماً لتدعيم عملية التحول الديمقراطي.^(٧)

أما ثاني الاعتبارات فيتمثل في تنامي مظاهر التسيب والافتلات الأمني والجريمة في ظل الاحتلال، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة، مع قيام سلطات الاحتلال بتفكيك أجهزة ومؤسسات الدولة العراقية قبل إيجاد البديل المناسب لسد الفراغ السياسي الذي ترتب على انهيار نظام صدام حسين. وثالث الاعتبارات هو وجود احتمالات لاتساع نطاق المقاومة ضد سلطات الاحتلال، خاصة في ظل تخبط هذه السلطات في إدارة شئون العراق على الصعيد الاقتصادي، وممارستها لأعمال البطش والقمع والاعتقال في صفوف العراقيين، وقيامها بإقصاء فئة كبيرة من البعثيين السابقين، مما يغذي مشاعر الرفض للاحتلال، ويخلق ظروفاً غير مواتية للتحول الديمقراطي. وهو الأمر الذي دفع البعض إلى تحذير سلطات الاحتلال من خطورة المبالغة في إقصاء كل البعثيين السابقين Be-baathification، ويطالبها بسرعة وضع ضوابط لهذا الأمر، بحيث يقتصر الإقصاء على العناصر القيادية في الحزب دون القاعدة العريضة من الأعضاء التي يتعين إدماجها في النظام الجديد بحيث تصبح جزءاً منه، لأن إقصاء هؤلاء سوف يخلق مشكلات جديدة، حيث سيحولهم إلى قوة مناوئة للتحول الديمقراطي.^(٨)

ورابع الاعتبارات، هو غياب التقاليد والثقافة الديمقراطية في العراق التي كان يمكن أن تساعد في تسهيل بناء نظام ديمقراطي، ويرجع ذلك كما سبق أن أشرنا، إلى طبيعة الدولة "الكلانية" في العراق، وضعف وهشاشة المجتمع المدني، وتشردم المعارضة العراقية، وانقارها إلى أية تقاليد ديمقراطية في إدارة الخلافات فيما بينها، بما يجعل من عملية بناء نظام ديمقراطي في العراق مسألة صعبة ومعقدة خاصة، وأن أي نظام سيأتي إلى السلطة، ويكون موالياً إلى الولايات المتحدة، سوف ينظر إليه من قبل الشعب العراقي، أو قطاعات كبيرة منه، على أنه نظام عميل فرضته الولايات المتحدة

على العراقيين، الأمر الذي قد يؤدي إلى بروز حركات مقاومة داخلية ضد هذا النظام.^(٩)

وفي هذا السياق، فإن بناء التوافق الداخلي بين مختلف القوى وفئات المجتمع العراقي، على شكل النظام المياسمي، وطبيعة الدولة العراقية هي مسألة غاية في الأهمية من منظور عملية بناء الديمقراطية، لكنها صعبة، وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة للتبلور، خاصة مع انبعاث الانتماءات الأولية، القبلية والعشائرية والدينية والعرقية بشكل حاد، وبرز أحداث متعددة يمكن في حالة عدم السيطرة عليها أن تقضي إلى حرب أهلية، قد تنتهي بتفكك الدولة العراقية ذاتها^(١٠).

وخامس الاعتبارات، أن تطورات ما بعد سقوط النظام كشفت عن قوة وزن العنصر الشيعي في التركيبة الاجتماعية والسياسية للعراق. ورغم تعدد الاتجاهات في صفوف الشيعة الذين يشكلون نحو ٤٧,٥% من السكان، إلا أنهم يتسمون بدرجة ملحوظة من القدرة على التنظيم والتعبئة، وفي ظل ضعف وهشاشة وتشرذم الاتجاهات والأحزاب الأخرى، فإن أية انتخابات ديمقراطية سوف تدشن دولة شيعية قد تكون على النمط الإيراني في العراق، وهذا الأمر يشكل كابحا للولايات المتحدة يجعلها تزجل البحث عن تطبيق فوري للديمقراطية في العراق، خاصة وأن أحمد الجبلي رئيس ما يسمى بالمؤتمر الوطني العراقي، لا يتمتع بأى قدر من الشعبية تسمح له بأن يكون شريكا في أي حكم يأتي عن طريق الديمقراطية. وبالتالي، فإن المسألة الديمقراطية سوف تكون مؤجلة أمريكيا لحين حدوث تغييرات على الأرض تعيد تشكيل الخريطة السياسية العراقية بصورة جذرية.

٢- تأثيرات على المدى المتوسط:

ليس من المنطقي أن تظل الحالة العراقية على ما هي عليه لأن ذلك سوف يعني أنها حالة ساكنة وجامدة، وليست متحركة ونشطة، فعلى الرغم من النتائج المتعددة التي كشفت عنها تطورات ما بعد الحرب، إلا أن ذلك لا يعني أنها سوف تستمر تعمل في الجسد العراقي لفترة طويلة من الوقت. ومن المؤكد أن النتائج التي سيتمخض عنها الوضع الراهن ستكون محصلة لصراع سياسي طويل المدى، بين أطراف ولاعبين متعددين في الداخل العراقي، وللبعض منهم ارتباطات إقليمية ودولية، دون أن ننسى بالطبع الدور الذي سوف يلعبه الاحتلال الأمريكي من أجل تعزيز فرض طرف وتقويض فرص أطراف أخرى. والدليل على ما نقول أنه مع بداية الاحتلال الأمريكي للعراق لم تكن الولايات المتحدة تعترف سوى بستة تنظيمات سياسية عراقية فقط، هي: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والمؤتمر الوطني العراقي، والحركة الملكية الدستورية، وحركة الوفاق الوطني، والمجلس الأعلى للثورة

الإسلامية، ولكن تطورات الأحداث فرضت عليها الاعتراف بتنظيمين آخرين، وضمهما إلى المجلس الاستشاري الذي شكله الجنرال المتقاعد جاي جرانر قبل أن يفسح مكانه ليول بريمر، وهذان التنظيمان هما: حزب الدعوة، والحزب الشيوعي العراقي. وقد جاءت التطورات لتؤكد أن الشارع الشيعي يسيطر عليه بصورة شبه كاملة تيار مقتدى الصدر، بعد تحول مدينة الصدر - وهي إحدى العشوائيات على أطراف بغداد - إلى مركز رئيسي للنقل الاجتماعي والسكاني للشعبة يوازي المراكز الموجودة في مدن البصرة والنجف وكربلاء.

وكان السائد لدى الكافة أن مركز النقل المنى في العراق هو لحزب البعث وللتيار القومي العربي، فإذا بالأحداث تظهر طرفاً جديداً هو هيئة علماء السنة التي يرأسها عالم الدين المنى أحمد الكبسي، إضافة بالطبع إلى بروز تيارات أخرى سنية ووهابية، تقوم بعضها بعمليات المقاومة المسلحة للاحتلال الأمريكي. وهذه التيارات قد تلعب دوراً ما في العملية السياسية في المستقبل، خاصة، وأنها لن يرضيها سيطرة الشيعة على كامل العملية السياسية واستبعاد السنة وتهميشهم منها تماماً، بعدما ظلوا يسيطرون على الدولة ومؤسساتها منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، وحتى سقوط نظام صدام حسين في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وبالتالي، فإن تطورات ما بعد سقوط هذا النظام أبرزت تعدداً كبيراً داخل الطرف المنى يماثل تماماً تعدد القوى داخل الطرف الشيعي، وأيضاً تعدده داخل الطرف الكردي المتمثل في الحزبين الرئيسيين في شمال العراق، وحركة أنصار الإسلام، والحركة الإسلامية الكردية.

وعلى المدى المتوسط، وفي ظل ما تحقق من نتائج على المدى القصير، فإن الصراع السياسي والاجتماعي في العراق سوف يدور بالأساس بين ثلاثة أطراف رئيسية، أولها رجال الدين المنتمون لكل من المذهب السني والشيعي، وهذا الطرف سوف يحاول فرض دولة دينية على العراق. وبالطبع هناك رؤى وتصورات مختلفة حول أسس وشكل هذه الدولة الدينية، بين أطراف فرعية داخل هذا الطرف الرئيسي. وبالتالي، سوف يكون هناك صراع داخلي بين هذه الأطراف الفرعية يسعى فيه كل طرف إلى أن يفرض تصورات، ورواه على الطرف الأساسي الساعي إلى فرض الدولة الدينية على العراق. فعلى سبيل المثال هناك ثلاث قوى وتوجهات منظمة مختلفة داخل الشيعة تسعى إلى فرض الدولة الدينية، وذلك بالطبع بخلاف رجال الدين أو المجتهدين الكبار غير المشايخين لأى من هذه الأطراف الثلاثة، وأول هذه الأطراف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يعد الأكثر تمثيلاً للنفوذ الإيراني بين الأوساط الشيعية.

وموطن الضعف الأساسي في المجلس هو اعتماده على شخصية زعيمه السابق محمد باقر الحكيم، وارتباطه بها بدلاً من الاعتماد على الهيكلية التنظيمية المتقدمة في

الأداء، مما يوحي بأن المجلس ليس حركة بقدر ما هو منظمة مرتبطة بشخص ما. وسوف تتضح مدى صحة هذه الانتقادات من عدمها، بناء على كيفية إدارة الزعيم الجديد للمجلس لمقاليدته بعد وفاة باقر الحكيم. ويرى جراهام فوللر أحد المخططين السابقين في المخابرات الأمريكية والمرتبطين بالإدارات الأمريكية الجمهورية أن مباركة إيران لهذا التنظيم هي التي تمنحه الأهمية التي يتمتع بها، فالمبول الإيرانية في أوساط بعض شرائح المجتمع الشيعي، خاصة الإسلاميين، هي حقيقة واقعة، وهي موضع ضعف المجلس وقوته في نفس الوقت. إذ أن غالبية عناصره هم من الشيعة الذين هربوا إلى إيران أثناء الحرب الإيرانية- العراقية، والذين أصبحوا ملتزمين بالنمط العراقي من الرؤية الإيرانية للإسلام السياسي، في الوقت الذي لا تزال فيه هذه الرؤية الإيرانية موضع جدل وخلاف، حتى بين أوساط رجال الدين للشيعة أنفسهم.

وعلى الرغم من تعاطف المجلس الأعلى مع إيران، فهو حريص على هويته العراقية، ويركز على سياسات العراق أكثر مما يركز على فكرة الحركة الشيعية الدولية. ورغم الروابط التي تربطه بالنظام الإيراني، فقد عرف عنه أنه ينتهج خطا برجماتيا. ويقال إن كثيرين من كوادر الحزب غير راضين عن تشدد إيران في التعامل معهم خلال تواجدهم في المنفى. وللمجلس ميزة يختلف بها عن الأطراف الشيعية الدينية الأخرى، وهو امتلاكه لجناح عسكري هو فيلق بدر التي تبلغ قواته ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف جندي، الأمر الذي يمكن أن يعزز من ثقل المجلس في عملية تحديد السياسات الشيعية في العراق، بما يفوق حجم النفوذ الحقيقي الذي يمكن أن يستمدّه من شعبيته الجماهيرية^(١١).

وثاني الأطراف الدينية الشيعية، هو حزب الدعوة الذي يعد الجناح العراقي لجماعة ضخمة تضم عددا من الأحزاب الإسلامية تحمل الاسم ذاته في عدد من دول الخليج العربي، وتعرف في لبنان باسم الجهاد الإسلامي. والزعيم الروحي للحزب هو العالم والمفكر العراقي الكبير الإمام محمد باقر الصدر، الذي أعدم عام ١٩٨٠، ويتمتع الحزب بمقام مرموق في المجتمع الشيعي العراقي يجعله يرتفع على كافة الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية الأخرى، فهو أقدم حزب إسلامي في العراق، وعناصره ملتزمون بمعتقداتهم بشكل واضح، ودفعوا ثمن التزامهم هذا وعانوا من السياسات القمعية التي مارسها الدولة عليهم، وهو أيضا عراقي صرف لا يخضع لأي نفوذ أو تأثير مباشر من قبل أي دولة في المنطقة، وهناك داخل الحزب رؤى مختلفة حول شكل الحكم، وسبل إقامة الدولة الإسلامية. ويرفض الحزب مبدأ ولاية الفقيه، والنفوذ الإيراني على شيعة العراق، الأمر الذي جعله ينشق على المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عام ١٩٨٤.

والطرف الثالث داخل الحركة الإسلامية الشيعية، هو تيار مقتدى الصدر الذي يسيطر في الوقت الراهن على قطاعات ضخمة من الشارع الشيعي. وقد شكل هذا التيار جيشاً أو ميليشياً عسكرية، أطلق عليها مسمى جيش المهدي. ويستمد هذا التيار قوته من ثلاثة عوامل، أولها: أنه هو الأكثر راديكالية في الوسط الشيعي في مواجهة قوات الاحتلال الأمريكية، والأكثر نشاطاً في مواجهتها مدنياً وليس عسكرياً، وقد يكون ذلك لأنه لم يشارك في المؤسسات التي أنشأتها قوات الاحتلال، لأنها تريد استبعاد تيار التشدد الشيعي عن العملية السياسية وتهميشه، وقد يكون استثماراً لما يراه من رفض شيعي جارف، للاحتلال الأمريكي، أو أنه وسيلة من وسائل الضغط على قوات الاحتلال، لكي تعيد النظر في سياسة الاستبعاد المعتمدة بالنسبة له، وتشرکه في استحقاقات المستقبل.

أما العامل الثاني فهو شعبية والده محمد صادق الصدر الذي استطاع من خلال سياسات متعددة منها محاولات الموائمة بين الفقه الشيعي وأعراف القبائل على النحو الذي فعله في مؤلفه الشهير "فقه العشائر"^(١٧). وهذا الأمر استطاع به أن يؤسس تحالفاً بين السياسة الشيعية وبعض العشائر الشيعية في العراق، الأمر الذي جعل منه مصدر قلق للنظام البعثي السابق، ودفعه إلى التخلص منه. أما العامل الثالث، فهو التحولات الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية التي طرأت على شيعة العراق، وتحول مركز النقل إلى مدينة الصدر حيث مصدر نفوذ الصدر، وليس مدينتي النجف وكر بلاء.

وعلى المدى المتوسط، سوف يشهد العراق صراعاً ثلاثياً بين الأطراف الدينية، تتمثل في الأطراف الشيعية السابق الإشارة إليها ورجال الدين السنة على اختلاف درجاتهم، ورؤساء العشائر أو الساسة العلمانيين حول: من منهم يلعب الدور الرئيسي في العملية السياسية العراقية في المستقبل؟

وخلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس صدام حسين، استطاع أن يعوض اهتزاز قواعده بالتحالف مع العشائر، وفي الوقت الراهن تسعى الولايات المتحدة لحكم العشائر، من أجل استبعاد الطرفين الآخرين، لأن كلا منهما يمثل خطورة بالنسبة لها، وقد تلجأ إلى تحالف بين عملاتها ورؤساء العشائر لاستبعاد الشيعة والساسة القوميين واليساريين من الحكم. وبالتالي، فإنه إذا نجح أي من الطرفين الآخرين في إقامة تحالف مع العشائر، سوف يتسنى له المشاركة بفاعلية في الحكم، وسيكون البديل تحالف بين الساسة العلمانيين، والأطراف الدينية، من أجل الحيلولة دون سيطرة الولايات المتحدة على الحكم في العراق.

والمدى المتوسط في العراق، سوف يستمر بين عامين أو ثلاثة أعوام يشهد فيه العراق حالة من حالات عدم الاستقرار، والصراعات السياسية المتوسطة وأحداثاً تشبه

حركات التصفية داخل النخبة الشيعية، فالشيعة سوف يعتمدون على العدد والحشد الجماهيري، في الوقت الذي سيعتمد كل الساسة العلمانيون على تاريخهم ومشاركتهم في المؤسسات الساعية إلى صياغة العراق الجديد من الناحية الدستورية والقانونية. أما زعماء العشائر، فسوف يعتمدون على غياب الدولة، والفراغ السياسي، وغياب المؤسسات الحديثة، ومساعدة الولايات المتحدة لاستبعاد الطرفين الآخرين. ومحصلة الصراع على المدى المتوسط سوف تؤدي إلى التأثير على ما سيجري في المدى الطويل.

٣- التأثيرات على المدى الطويل:

لقد أثبتت تطورات ما بعد الحرب على العراق، أمرين غاية في الأهمية:

الأول، هو أن الساسة العراقيين الذين اعتمدت عليهم الولايات المتحدة الأمريكية في التحضير للعملية العسكرية، وفي الإيحاء بأنها تتم لتحقيق مصالح ورغبات الشعب العراقي، من عينة آباد علاوي، وأحمد الجبلي، والشريف بن علي لا يتمتعون بأية قواعد جماهيرية حقيقية نتيج لهم حكم العراق، وبالتالي تستطيع الولايات المتحدة أن تمرر من خلالها سياستها، لكي تحقق هدفها الاستراتيجي من العملية العسكرية سواء المتمثل في السيطرة الكاملة على نفط العراق، أو فرض الترتيبات الإقليمية المطلوبة في منطقة الشرق الأوسط، لكي تبدأ هذه المنطقة حقيقتها الأمريكية. أما الأمر الثاني، فهو أنه على الرغم من أن رموز المعارضة العراقية في الخارج استأثروا بالاهتمام الإعلامي على مدى ١٢ سنة، أي منذ نهاية حرب الخليج الثانية، وحتى بدء العمليات العسكرية الأمريكية في مارس ٢٠٠٣، إلا أنهم لا يحظون بالثقل الشعبي المطلوب لهم كي يتولوا حكم العراق بمفردهم، حيث استطاع الشعب العراقي أن يفرز قيادات داخلية عفوية سحبت البساط تماماً من قيادات الخارج. ومن المؤكد أن عدم معاناة هؤلاء مما عانى منه الشعب العراقي، سواء فيما يتعلق بالقمع السياسي أو ما يخص الآثار الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية التي أصابت مجمل أفراد الشعب العراقي من جراء الحصار الاقتصادي الجائر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليهم باستخدام القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن على مدى ما يزيد عن عشر سنوات، أحدث فجوة حقيقية بين الشعب العراقي من جهة، وقيادات الخارج من جهة ثانية، وبالتالي، لم يعد متوقعا أن تلعب هذه الأخيرة دوراً مركزياً في السياسة العراقية على المدى الطويل، خاصة وأن معظمها قد أصابها الشيوخة بالمعنى المادي، والهرم السياسي، بما لم يعد معه هناك مجال لدور حقيقي لهم في المستقبل.

يضاف إلى ما سبق أن العراق، وهي دولة عربية عريقة على الصعيد الحضاري والتاريخي، قد دخلت إلى مجال التصنيع منذ ما يزيد عن ٤٠ عاماً، بما أدى إلى تأسيس

طبقة وسطى مدنيّة حقيقية، استطاعت أن تقوم بدور العمود الاجتماعي لدولة الاستقلال، وبالتالي، فإن الوهن الذي أصابها، سواء من جراء استيلاء السياسة على المجتمع التي طبقتها النخبة السياسية منذ الاستقلال، وليس منذ سيطرة حزب البعث على السلطة فقط، لم من جراء الحصار الاقتصادي الذي أضعف هذه الطبقة وجعلها تتراجع لتلتحق بالطبقات الدنيا. وبالتالي، فإن هذا الوهن نظراً لطبيعة العراق الحضارية، سوف يكون جملة اعتراضية في التاريخ العراقي الحديث، وسوف تستعيد هذه الطبقة دورها الطبيعي في حمل قيم الحضارة والتثوير في مواجهة ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضه من تكريس للنظام الطائفي والعشائري على العراق، لكي يمر بالحالة اللبنانية، أو الأفغانية، وتستمر حالة عدم الاستقرار بما يسمح لعملائها بأن يرتبوا أوراقتهم، ويستعيدوا زمام المبادرة مرة أخرى.

والذي يؤكد سعي الولايات المتحدة للانقلاب على الحداثة هو الشكل الذي تأسس عليه كل من مجلس الحكم الانتقالي، والحكومة المؤقتة حيث نهضا على أسس طائفية مذهبية لم تستند إلى أي أساس ديموغرافي أو إحصاءات سكانية حديثة بالنظر إلى أن آخر إحصاء سكاني رسمي أجرى في العراق تم في الأربعينيات من القرن الماضي. والذي يؤكد ما نذهب إليه من حتمية عودة الأمور إلى نصابها هو أن تاريخ العراق الحديث حسب تفسير د. علي الوردي هو صراع بين البداوة أي العشائرية والحضارة (أي المدنية)، وأن الأخيرة عادة ما تنتصر في النهاية^(١٣).

وإذا كانت الأيام الأولى لما بعد سقوط النظام البعثي قد شهدت إحياء للعشائرية، فإن ذلك كان لسبب وحيد وهو غياب أية مؤسسات حديثة في المجتمع، بعد هدم المؤسسات القائمة بالفعل، كمخطط أمريكي لإحياء النظام العشائري مرة، والانتماءات الأولية مرة أخرى. وهذا الأمر دفع أكاديمي لبناني^(١٤)، إلى القول بوجود مخطط طويل لتفكيك العراق، وإضعافه دولة وشعباً، وذلك في إطار التساؤل حول: لماذا في خضم الفوضى التي أعقبت احتلال القوات الأمريكية لبغداد هجم البعض على الجامعات، ودمروا معاهد التكنولوجيا، ولماذا تركت القوات الأمريكية أبواب المفاعل النووي مفتوحة حتى أمام الأولاد الذين دخلوا إليه غير مكرثين للمخاطر التي تنصّبهم، ويصل إلى نتيجة هي أن ضرب الوحدة في العراق وتفكيكه كدولة، وتدمير شخصيته، وسرقة متاحفه في بغداد والموصل وتكريت، وسرقة المخطوطات، بشكل مخططاً متكاملًا لضرب الشخصية العلمية للعراق، ولضرب جوهر الدولة، وإفراغ آثاره وعناصر الحضارة فيه، وبالتالي فإن مقومات صمود العراق هي المقصودة. من هنا فإن هذه المقومات وهي عميقة الجذور في التاريخ والمجتمع العراقيين، سوف تستطيع أن تعيد للمجتمع توازنه، وتحفظ له المنجزات الحضارية التي حققها منذ الاستقلال وحتى الآن.

فى ظل هذه الحقيقة، جدير بنا مناقشة ما يمكن أن يحدث فى العراق على المدى الطويل وفى مرحلة ما بعد حسم الصراع الثلاثى الذى سوف يتم على المدى المتوسط. وهناك ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعراق، أولها، هو تأسيس دولة شيعية، وذلك إذا ما تم حسم الصراع لصالح لصالح رجال الدين الشيعية. أما الثانى، فهو الفيدرالية إذا ما حسم الصراع لصالح تحالف بين أولئك والساسة العالميين. أما الثالث، فهو دولة مركزية ديمقراطية إذا ما حسم لصالح العلمانيين المتحالفين مع رؤساء العشائر. وفى كل الأحوال سوف يتم تأسيس بنية اجتماعية - اقتصادية جديدة للنظام السياسى الجديد. أما السيناريو الرابع، فقد يتحقق فى حالة عدم حسم الصراع السابق الإشارة إليه، وهو سيناريو الفوضى، واحتمالاته مفتوحة أمام سيناريوهات متعددة، منها الحرب الأهلية، وتكك الدولة والبلنة والأفنة.

أ- الدولة الإسلامية الشيعية:

يختلف شيعية العراق بصورة جذرية عن شيعية إيران، وقد برزت خلاقات فقهية عديدة على مدار التاريخ بين الجانبين، تعود فى معظمها إلى اختلاف البنية الاجتماعية والاقتصادية فى كلتا الدولتين، بما جعل من درجة التطور الحضارى لكليهما مختلفا بصورة جذرية، وأنتج الاختلافات المتعددة بين الجانبين^(١٥)، من هنا، فمن المستبعد تماما أن يتحول العراق إلى دولة على النمط الإيرانى، وأن يصبح نظام "ولاية الفقيه" هو نظام الحكم المتبع هناك. وشيعية العراق يسعون لأن يلعبوا دورا فى الحكم يتناسب مع وزنهم السكانى، وهو ما يبلغ نحو ٤٧,٥% من السكان، ولكن من دون استبعاد أبناء المذاهب والعرقىات الأخرى، وعلى الأخص السنة والأكراد. والغالبية الواسعة من الشيعة العراقيين لا تحوهم الرغبة لتقليد الثورة الإسلامية فى إيران. فهم يدركون طبيعة الوضع العراقى، ولا يريدون الانتقال من نظام علمانى شمولى إلى آخر ثيوقراطى مستبد، ففضلا عن أن الثقافة السياسية والتكوين الاجتماعى للعراق يختلفان تماما عن إيران، وبغض النظر عن وجود السنة والأكراد والكلدانيين والتركمان فى العراق، فإن الطائفة الشيعية العراقية تنسم فى ذاتها بالتنوع. فهناك فضلا عن الأطراف الدينية الرئيسية الثلاثة، العلمانيون، ومنهم ليبراليون وشيوعيون، وقوميون (مؤسس حزب البعث فى العراق هو الشيعى فزاد الركابى). وهناك سكان الريف والمدن والفقراء والأغنياء. وهناك الشيعة الذين لم يغادروا للعراق على الإطلاق، وهناك من قضوا عشرات السنين فى المنافي، ولا يوجد فريق أو اتجاه واحد يستطيع الحديث باسم جميع الشيعة.

ومن المتوقع أن تتشغل الأطراف الشيعية المختلفة فى المقام الأول بتحديد العلاقة بين الدين والسياسة فى العراق، والعمل على تطوير مؤسسات دينية واجتماعية وثقافية

وفق مبدأ الحفاظ على التوازنات، ولإدارة التنافس بين الجماعات المختلفة داخل المذهب^(١٧).

والحاصل أنه في أعقاب سقوط النظام العراقي السابق حدث خلاف داخل المذهب الشيعي بين اتجاهين رئيسيين متصارعين، أحدهما يدعو للتهنئة والآخر للحركة، وهو ما أعاد للأذهان جدلا تاريخيا مر عليه أكثر من قرن داخل المذهب، حول ما إذا كان يتوجب على الأئمة أن يقصروا نشاطهم على الشؤون الدينية، أم عليهم السعي لدور في العملية السياسية، وقد انتلج الخلاف في ظل فراغ السلطة الذي خلفته الحرب، وسقوط حزب البعث، وتعزز بفعل التنافس على السلطة داخل صفوف القيادة الدينية الشيعية ومحاولات إيران للتأثير في هذا التنافس، وبسبب وجود القوات الأمريكية في مدينتي النجف وكربلاء، وعلى العتبات المؤسسة عند الشيعة.

وقد رفض الإمام على السستاني أبرز المجتهدين الشيعة الأحياء، السماح لنفسه، وللمرجعية الشيعية بالانزلاق إلى أتون الوضع السياسي المضطرب في النجف. على الجانب الآخر، أصدر بعض الأئمة خاصة الشباب، مثل مقتدى الصدر وحمد الفرطوسي في بغداد، بيانات جريئة، طالبوا فيها بحكومة إسلامية في العراق، وتحركوا لبسط نفوذهم في بعض المدن الشيعية. ولكن هذه التطورات، حسبما ذكرنا من قبل، هي من النتائج المباشرة قصيرة المدى لغياب السلطة المركزية، ولن تتصاعد لتصبح توجهها عاما، لأن هناك حدودا ومحددات تحد من دور مثل هذه التوجهات داخل المجتمع الشيعي بصفة خاصة، وداخل المجتمع العراقي بصفة عامة. وكافة هذه المحددات لن تسمح للوضع بالتطور لكي يتحول العراق ذو التشكيل الفسيفسائي مذهبيا ودينيا وعرقيا لدولة دينية يسيطر عليها زمرة واحدة من زمر رجال الدين يعبرون عن اتجاه واحد داخل المرجعية الدينية لشيعة العراق.

ب- الفيدرالية:

إن خيار الفيدرالية يكاد يكون أحد المبادئ الأساسية التي أجمعت عليها كافة مقررات المؤتمرات واللقاءات المتعددة التي عقدها قادة التنظيمات السياسية في العراق. كما تعزز هذا الخيار في الاجتماع الأول لمجلس الحكم الانتقالي الذي اتفق على أن تكون الفيدرالية هي شكل الحكم القادم في العراق، ومن المتوقع أن يقر الدستور العراقي المزمع صياغته في وقت قريب هذا الأمر. والفيدرالية هي أحد المطالبات الأساسية للأحزاب الكردية الرئيسية، وبالتالي، مطلب من مطالب الشعب الكردي في العراق. وإذا كان تأسيس جمهورية كردستان هو الهدف والغاية التي يتمناها الأكراد جميعا، فهم يدركون أن الظروف الإقليمية الراهن، ومواقف كل من تركيا وإيران بالذات، تحد في الوقت الراهن من أمنياتهم لتأسيس كيان كردي مستقل في

شمال العراق، وبالتالي، يكون خيار التمتع بحكم ذاتي واسع ضمن فيدرالية عراقية حلا وسطا نموذجيا، بالنسبة لهم، ومرحلة أولى لتأسيس الدولة عندما تنهيا الظروف الإقليمية وتسمح بتحقيق هذا الأمر.

على الجانب الآخر، فإن شيعة العراق، وهم الذين يمثلون كتلة كبيرة من السكان، يريدون أن يحكموا العراق كله، وبالتالي فهم لن يوافقوا على الفيدرالية، بصورة مفتوحة. ونفس الأمر بالنسبة للسنة الذين يتركزون في الوسط والغرب في العراق وبالتحديد في المنطقة التي كانت تفقد لحقول النفط في السابق، لكنها أصبحت من أغنى مناطق العراق بالنفط حيث تبلغ احتياطات حقل شرق بغداد وحده نحو ١١ مليار برميل أي قرابة ثلاثة أضعاف احتياطات مصر من النفط، فضلا عن أن منطقة غرب العراق تضم الجزء الأكبر من الاحتياطات النفطية المحتملة في هذا البلد النفطي العملاق. وبالتالي فإن السنة أيضا يحتاجون إلى استمرار العراق الموحد حتى تكون للدولة التي تضمهم منافذ على الخليج لتصدير النفط. كما أن الوجود لعدة عقود في دولة موحدة لها ثقل إقليمي كبير، يجعل من مسألة الوحدة مطلباً لدى السنة والشيعة العرب على الأقل.

من هنا، يمكن القول أن خيار الفيدرالية ليس من السهل تطبيقه في العراق، على الرغم من أن هناك اتفاقا عاما عليه، فالتكوين الاجتماعي والإثني العراقي هو أحد أعقد التكوينات على مستوى الوطن العربي، حيث يأتي ضمن الدول العربية التي تتمتع بأقصى درجة من التعددية الإثنية، إذ لا نكاد نجد جماعة إثنية في الوطن العربي إلا ولها امداداتها داخل العراق، فعلى المستوى القومي اللغوي يضم العراق جماعات من العرب والأكراد والتركمان والفرس والآشوريين والكلدانيين، وعلى المستوى الديني يضم مسلمين ومسيحيين. والمسلمون ينقسمون إلى سنة وشيعة. ولا توجد جماعة واحدة تحظى بالأغلبية العددية في العراق. فالشيعة أقل من نصف سكان العراق، وهم جزء من الجماعة العربية ومن الناطق باللغة العربية في العراق، ويتساوون في ذلك مع العرب السنة، وتبلغ نسبة الأكراد بين ١٦% من إجمالي السكان، لكنهم على الرغم من اختلافهم مع العرب في اللغة والقومية، إلا أنهم يماثلونهم في المذهب السني شأنهم في ذلك شأن التركمان.^(١٧)

ومنذ تأسيس الدولة العراقية، وهناك حركات هجرة داخلية متعددة لأسباب مختلفة اقتصادية وسياسية، بما جعل من الصعوبة بمكان القول بأن هناك أغلبية قومية تسيطر على مناطق محددة من العراق. فمدينة بغداد في وسط العراق على سبيل المثال، وهي مركز السنة العرب، أصبحت محاطة بمدن صفيح عشوائية على أطرافها تضم أغلبية من الشيعة، وهناك هجرات عربية سنية كبيرة إلى شمال العراق، خاصة إلى مدينة الموصل، الأمر الذي يعني أن خيار الفيدرالية قد يؤدي إلى عمليات تطهير عرقي

واسعة في العديد من المدن العراقية. فضلا عن أن شمال العراق كما هو معروف يشهد على الدوام مناوشات بين الأكراد والتركمان كان آخرها في أغسطس ٢٠٠٣ بما لا يمكن معه تطبيق خيار الفيدرالية في العراق من دون خصائص سياسية قد تستمر على المدى الطويل.

الأمر الذي يمكن معه القول أن أفضل خيار للفيدرالية في العراق هو تمتع المناطق الكردية في شمال العراق وهي بالتحديد محافظات السليمانية ودهوك وأربيل، بصورة من صور الحكم الذاتي أوسع قليلا عن الحكم الذاتي الذي تمتعت به هذه المنطقة لسنوات قليلة تحت حكم حزب البعث العراقي، وهذا الحكم الذاتي الخاضع لا بد وأن يحفظ حقوق التركمان والعرب ويضع من الإجراءات التي تحول دون بطش الأكراد بهم، وبالتالي، يمكن تحقيق مطالب الأكراد والحفاظ على مطالب الشيعة والسنة، وأيضا، الحفاظ على وحدة العراق، وإن كان هذا الأمر ليس مضمونا على المدى الطويل لأن الأكراد لن يتخلوا عن تطلعات الاستقلال، وتأسيس الدولة الخاصة بهم.

ج- الدولة المركزية الديمقراطية:

لا يختلف هذا الخيار عن الخيار السابق إذا ما تم اعتماد نظام فيدرالي يعطى حكم ذاتي لمنطقة واحدة هي شمال العراق، على أن تتشكل حكومة مركزية من خلال انتخابات ديمقراطية برلمانية حرة، ويتم تأسيس الأحزاب على أساس سياسي وأيديولوجي، وليس على أساس عرقي أو مذهبي، وبحيث يبتعد رجال الدين طواعية عن التدخل في الحياة اليومية للمواطنين وفي العملية السياسية. وهذا الأمر - أي تحجيم رجال الدين - سوف يتطلب نضالا سياسيا واسعا في العراق، بالنظر إلى أنهم لن يرضخوا لهذا الأمر إلا بعد نضال حاد مع المدنيين. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن بعض رجال الدين الشيعة أصدروا فتاوى بعد سقوط النظام السابق، يحرمون فيه الانضمام إلى الأحزاب السياسية المدنية، مثل الحزب الشيوعي، أو يطالبون بالانضمام الشيعة إلى هذه الأحزاب إلا بعد الحصول على موافقة المرجعيات الدينية.

ولن يترسخ هذا النظام السياسي في العراق إلا بعد نضال سياسي ثلاثي الاتجاهات، الأول، في مواجهة رجال الدين، والثاني، في مواجهة قوات الاحتلال الأمريكية، وهذا المستوى من النضال بالذات سوف يفرز قيادات سياسية مدنية جديدة بالاحترام تضاف إلى قيادات الداخل ليتم تهميش قيادات الخارج بصورة نهائية خلال فترات الصراع على المدى القصير والمتوسط. والنضال ضد قوات الاحتلال سوف يكون بهدف إجبارها على الرحيل من جهة، وإجبارها على تكريس الحكم المدني الحديث في العراق كبديل عن النظام العشائري التقليدي الذي تحاول أن تفرضه بالتحالف بين رجالها

المنبوذين شعبيا ورؤساء العشائر بهدف تهميش الساسة الحقيقيين الذين يملكون قواعد سياسية وشعبية حقيقية.

أما المستوى الثالث من النضال، فسوف يكون موجها ضد الدول الإقليمية، التي سوف تحاول التدخل في الشأن العراقي من أجل الحيلولة دون تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي فيه. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة على عكس ما تحاول أن توحي به، لن تسعى إلى فرض نظام مدني حديث، لأن هذا النظام لن يحقق مصالحها السياسية في العراق، وأيضا استجابة لضغوط حلفائها للتقليديين في المنطقة الذين سوف يشعرون بالخطر من هذا النظام، وبالتالي، فإن تأسيس هذا النظام مرهون بالنضال ضد الاحتلال الأمريكي، وأيضا، برحيل هذا الاحتلال، وليس بوجوده، مثلما يحاول بعض المحللين المشايعين للولايات المتحدة الإيحاء بذلك.

د- سيناريو الفوضى:

في ظل تعقيدات السياسة العراقية، والفيسفساء المذهبية والعرقية به، وتداخل التركيبة الاجتماعية- العرقية- المذهبية العراقية مع التركيبة الاجتماعية- العرقية- المذهبية لدول الجوار الجغرافي للعراق، وأيضا الفراغ السياسي الذي تشهده، وعدم استطاعة القوى السياسية الحقيقة ملئه حتى الآن، لا يمكن استبعاد سيناريو كارثي، يتمثل في الفوضى السياسية، والحرب الأهلية التي يمكن أن تقوم على أساس مذهبي أو عرقي، خاصة، وأن هناك قوى إقليمية تسعى لهذا الأمر، وهناك بوادر على أن عمليات داخلية تمارس من أجل دفع العراق إلى هذا السيناريو مثل التفجيرات التي تشهدها العتبات المقدسة في المدن العراقية، والتي تستهدف التخلص من قادة تاريخيين أو مرجعيات دينية لدفع المشايعين لهم إلى الاحتكاك، سواء بالأطراف الأخرى داخل المذهب، أو الاحتكاك بالسنة، وأيضا الاشتباكات التي جرت بين الأكراد والتركمان في شمال العراق.

وحتى الآن تميزت النخبة العراقية بدرجة من النضج السياسي، حالت دون حدوث هذا السيناريو، ولكن عدم الوصول إلى صيغة سياسية مستقرة، يمكن أن يعزز هذا الخيار، ويدخل العراق في حالة من الفوضى قد تهدد بتفكك الدولة ذاتها. وفي هذا الصدد ليس من المستبعد أن تصل الأمور في العراق إلى حالة من حالات الأفغنة، أي سيطرة أمراء الحرب على مناطق، وشن حرب أهلية على أمراء آخرين، مثلما حدث في أفغانستان، وكان من نتيجته وصول حركة طالبان إلى الحكم. وليس من المستبعد أيضا أن تصل الأمور إلى سيناريو كارثي آخر هو اللبننة، أي قيام حرب أهلية على أساس مذهبي أو طائفي، ونعتقد أن تفجيرات العتبات المقدسة تدفع في هذا الاتجاه.

والذي يعزز من هذا السيناريو في حالة الوصول إلى سيناريو الفوضى، هو أن إدارة الاحتلال الأمريكي تسعى إلى تكريس النظام الطائفي من خلال المؤسسات التي أنشأتها، وهو ما يدعم الهوية الأولية، ويعيد إحياءها في الواقع العراقي، بعدما اختفت هذه الولاءات بفعل منجزات الحداثة التي شهدتها العراق، ولم تعاود الظهور إلا مع الحصار الاقتصادي الذي واجهه العراق، وأيضا بسبب تشجيع الولايات المتحدة وبعض الدول العربية للقيادات العراقية، على تأسيس تنظيمات سياسية على أسس عشائرية وطائفية، ومذهبية وإغداقها المال عليها^(١٨). ونعتقد أن منجزات العراق الحضارية، تحول دون الوصول إلى هذا السيناريو الكارثي، وسوف تعيد اللحمة إلى المجتمع بكافة طوائفه ومذاهبه وأعرافه، وتعيد أيضا التوازن إلى النظام السياسي، بعد الاختلالات المتعددة التي واجهها لأسباب داخلية وإقليمية ودولية متعددة.

هوامش الفصل الأول :

- (1) David Baran: "En Irak occupe, un nouveau jeu politique" le Mond Diplomatique. Juin 2003 p 18-19.
- (2) Alan Gresh: le Jour D'apres, dan;L'impir contre Irak Maniere de voir no 67, janvire fevrier 2003.
- (3) مسعود ضاهر في ندوة تداعيات العدوان على العراق- شئون الأوسط عدد ١١١، صيف ٢٠٠٣ ص ٢٠.
- (4) للمزيد من التفاصيل حول الدولة الكلائية في العراق، انظر فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة. الديمقراطية الممكنة (نموذج العراق)، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا ١٩٩٨.
- (5) حول الشيعة في مدينة الصدر، انظر: التحقيقات الصحفية التي نشرها حازم الأمين في جريدة الحياة في تواريخ ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ يوليو ٢٠٠٣، بعنوان جمهورية مقتدى الصدر وجديد العراق.
- (6) هاني فارس، الآثار السياسية- الاجتماعية للحرب على العراق، وعلى المنطقة العربية. المستقبل العربي العدد ٢٩٥- سبتمبر ٢٠٠٣ ص ٣٦- ٤٠.
- (7) حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي- دراسات استراتيجية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام العدد ١٣٠، ص ٢١- ٢٢.
- (8) المصدر السابق ص ٢٢: ٢٢.
- (9) المصدر السابق ص ٢٢: ٢٢.
- (١٠) مثل اغتيال عبد المجيد الخوئي، وبقاير الحكيم.
- (١١) جرهام فولر، العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢؟ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد ١٤ ص ٤٩، وما بعدها.
- (١٢) حازم الأمين، المصدر السابق.

- (١٣) لعالم الاجتماع العراقي الكبير علي الوردي، وجهة نظر حول لعب الصراع بين البداوة والحضارة، الدور الرئيسي في تحديد طبيعة المجتمع العراقي. انظر: علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي. د.ن.د.ت.
- (١٤) عصام خليفة، المؤرخ اللبناني في نفس ندوة شئون الأوساط السابق الإشارة إليها ص ١٩-٢٠.
- (١٥) حول الاختلافات بين شيعة كل من العراق، وإيران، انظر: اسحق نقاس، شيعة العراق- ترجمة عبد الإله النعيمي- دار المدى للثقافة والنشر، سوريا ١٩٩٦.
- (16) Yitzhak Nakash, the shi, ites and the future of Ivaq" Foreign affairs july August2003
- (١٧) د. نيفين سعد، المتغيرات الداخلية، وسيناريوهات المستقبل العراقي، موقع "إسلام أون لاين". www.Islamonline.net.
- (١٨) حول هذا الموضوع، وتفاصيله، انظر: باقر ياسين، قول ما لا يقال عن المعارضة العراقية، دار الحكمة، لندن ٢٠٠١.

الفصل الثانى

**سياسات القوى السياسية
العراقية تجاه الاحتلال
ومستقبل العراق**

د . جمال عبد الجواد

الاختبار الذي تعرضت له القوى والجماعات السياسية في العراق بمناسبة سياسة التصعيد الأمريكي بشأن العراق، يعد من أصعب الاختبارات التي يمكن أن يتعرض لها جماعة أو حزب سياسي. فقد أتاحت السياسة الأمريكية للقوى السياسية العراقية التي طالما عارضت نظام الرئيس السابق صدام حسين فرصة التخلص من هذا النظام. في نفس الوقت فإن التعاون مع قوات أجنبية غازية هو اختيار له تكلفته العالية، خاصة في العالم العربي الذي تتميز الثقافة السياسية المساندة فيه بنزوع قوى نحو الاستقلال، ودرجة عالية من الشك في القوى الخارجية، وهو الشك الذي قد يصل إلى درجة العداء عندما تكون القوى الأجنبية الغازية هي الولايات المتحدة التي يوجد بينها وبين العالم العربي الكثير من الخبرات السلبية والعوامل التي تدعم الشك والمخاوف.

وقد كان على المعارضة العراقية أن تختار بين بديلين متطرفين، البديل الأول هو الاستفادة من الفرصة التي يتيحها الغزو الأجنبي للتخلص من نظام يعد من أكثر النظم السياسية وحشية في ممارسة أساليب القمع، والذي نجح لعدة عقود في النجاة من كل المحاولات التي قامت بها قوى وجماعات مختلفة للتخلص منه، والذي لم يكن يبدو في الأفق أن هناك فرصة يعتد بها للتخلص منه. وقد كان لهذا البديل تكلفته العالية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- تمكين دولة أجنبية من السيطرة على البلاد، وتقرير مستقبلها السياسي وصياغته بما يخدم مصالحها السياسية.

٢- المغامرة بمستقبل العراق ووحدته الإقليمية، خاصة في ظل التنوع القومي والديني المميز لهذا البلد.

٣- إضعاف مصداقية القوى المتعاونة مع قوات الغزو الأجنبي، والمخاطرة بوصمها بالخيانة، الأمر الذي قد يضعف فرصها في تحقيق أهدافها من التعاون مع قوات الغزو.

لما للبديل الثاني فكان يتمثل في الاصطفاف خلف النظام الحاكم باعتباره نظاما وطنيا يقاوم ضد غزو أجنبي. وبالطبع فإنه كان لهذا البديل تكلفته أيضا؛ على النحو التالي:

أ - تقويت فرصة التخلص من نظم أدى حكمه للعراق إلى الكثير من الكوارث والتكلفة الباهظة بسبب طبيعته الاستبدادية وميوله للمغامرة والعدوان ضد جيرانه.

ب - فقدان استقلالية المعارضة في علاقتها بالنظام، دون الحصول على أي وعد بإصلاح الأوضاع السياسية الداخلية تسمح بالتعددية.

ج - فقدان تأييد قوى خارجية مهمة، خاصة الولايات المتحدة.

بحكم الطبيعة التجمعية للنظام السياسي العراقي السابق فإن القوى السياسية العراقية كانت مضطرة لمغادرة الوطن والعمل من الخارج في ظروف لا يمكن اعتبارها ملائمة لممارسة سياسية صحيحة. فالوجود في خارج الوطن يحرم القوى السياسية من فرصة التفاعل الحي واليومي مع الجماهير، ويحرمها بالتالي من فرصة التعلم وتطوير الأفكار واختبار مدى قبولها وجديتها في أعين المواطنين. وبالطبع فإن المعارضة من الخارج لا تستطيع سوى أن تكون تجمعات لأعداد صغيرة نسبيا من النشطاء السياسيين، ومحرومة من فرصة تجديد الأفكار والأساليب بسبب القيود المفروضة على التحاق أعداد يعتد بها من المواطنين بها، الأمر الذي يهدد بظهور كل المشكلات المتعلقة بالجماعات السياسية الصغيرة التي يغلب عليها طابع الاحتراف السياسي. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود المعارضة العراقية في الخارج، وغياب أي فرصة حقيقية لإحداث تغيير سياسي من الداخل، يدعم من الروابط الخارجية للمعارضة على حساب روابطها الداخلية، ويجعلها أكثر حساسية للتطورات في مواقف الأطراف الإقليمية والدولية، ويزيد من مستوى اهتمامها بقضايا السياسة الخارجية إلى مستوى أعلى بكثير من المستوى الطبيعي المميز لقوى سياسية تعمل في ظروف طبيعية، الأمر الذي يخلق لديها ما يمكن تسميته "الانحراف الخارجي"، أي الاهتمام المبالغ فيه بقضايا السياسة الخارجية، وتحويلها إلى القضية الأولى بالاهتمام، وهو ما يترك أثرا سلبيا على قدرة القوى السياسية المعنية على تطوير برامجها وأفكارها بشأن البناء الوطني الداخلي.

وقد شهدت المرحلة السابقة على سقوط نظام صدام حسين وجود العديد من القوى السياسية العراقية في المنفى. وكان الكثير من هذه القوى مجرد تجمعات لعدد محدود من الأفراد. أما أهم هذه القوى فهي على النحو التالي:

الحزب الديمقراطي الكردستاني

وهو أعرق الأحزاب الكردية، حيث تأسس منذ الأربعينيات عندما كانت طموحات الاستقلال والدولة الكردية الموحدة مازالت تبدو ممكنة، وكان له نفوذ ومؤيدون في المناطق المختلفة التي وجد فيها الأكراد، خاصة في العراق وإيران، حتى أنه لعب دورا في تأسيس جمهورية مهاباد الكردية في شمال إيران على الحدود مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٦. لكن نفوذ الحزب تركز تدريجيا في أوساط الأكراد العراقيين، وأصبح هو الحزب المعبّر عنهم لفترة طويلة، خاض فيها الكفاح المسلح، كما دخل في مصالحات لفترات قصيرة مع الأنظمة الحاكمة التي تتابعت على حكم العراق. ويحظى الحزب بدعم قطاعات واسعة من أكراد العراق، وإن كانت عشيرة برزاني تتولى قيادة الحزب منذ تأسيسه.

الاتحاد الوطني الكردستاني

هو عبارة عن انشقاق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد بدأت بولار هذا الانشقاق منذ مطلع الستينيات ولكنه لم يستكمل شكله كحزب مستقل إلا في مطلع التسعينيات. وقد عبر الاتحاد الوطني الكردستاني عن تيارات الشباب الأكثر حداثة وراдикаلية، والتي تأثرت بموجة صعود الإيديولوجيات اليسارية في الستينيات، واستطاع الحزب أن يشارك الحزب الأم في الحصول على تأييد الأكراد بشكل يكاد يكون متساويا. ويقتسم الحزبان السيطرة على إقليم كردستان العراق الذي بات يتمتع باستقلال ذاتي فعلى منذ عام ١٩٩٢ بعد أن قامت الولايات المتحدة بتوفير الحماية للإقليم الكردي وأجبرت قوات الجيش العراقي على الانسحاب من الإقليم.

وقد وفرت هذه الظروف للحزبين الكرديين فرصة التميز عن الأحزاب العراقية الأخرى بوجودهما داخل أراضي العراق، وإن ظلت الصلات الخارجية للحزبين أساسية في استمرار تمتعهما بهذه الميزة. ويتوفر للحزبين الكرديين قوة عسكرية قوامها حوالي ٤٠ ألف مقاتل، مما يجعلهما للقوة العسكرية الأكبر بين المعارضة العراقية. وقد أتاح الحزبان الكرديان الإقليم الخاضع لسيطرتهم كنقطة تجمع لأحزاب المعارضة العراقية الأخرى، الأمر الذي جعل دورهما رئيسيا في السياسة العراقية، وحولهما من مجرد حزبين للأقلية الكردية إلى حزبين لهما صفة وطنية عراقية، كما ساعد على نسج علاقات الثقة بين الأكراد وباقي طوائف الشعب العراقي، وهو رصيد مهم يعول عليه كثيرا في مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين.

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية

تأسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في طهران في الثمانينيات على يد عدد من رجال الدين الشيعة، بقيادة محمد باقر الحكيم، الذين فروا من العراق بسبب الاضطهاد المتزايد الذي تعرضوا له منذ نشوب الثورة الإسلامية في إيران. وقد تأثر الحزب بإيديولوجيا الثورة الإيرانية، خاصة مبدئي إقامة الدولة الإسلامية وولاية الفقيه، الأمر الذي جعل للنظام العراقي يتعامل معهم باعتبارهم عملاء إيرانيين. ويحظى الحزب بتأييد لا بأس به في أوساط الشيعة العراقيين، كما يحظى بدعم إيراني كبير، ولديه قوة مسلحة يتراوح قوامها بين ٧ آلاف و ١٥ ألفا من الأفراد المقاتلين الذين تدربوا في إيران.

حزب الدعوة

تأسس حزب الدعوة منذ نهاية الخمسينيات كرد فعل من المتكبرين من الشيعة العراقيين لانتشار نفوذ الحزب الشيوعي وحزب البعث في أوساط الشباب من الشيعة.

وقد مثل هذا الحزب أول محاولة لتكوين حزب سياسي على أساس ديني يمثل شيعة العراق، وكانت له طموحاته لكي يصبح حزبا إسلاميا وسعا مفتحا على الشيعة والسنة على حد سواء، الأمر الذي ترك بصمات مهمة على أيديولوجيته وقيادته، فأيدولوجيا الحزب تتسم بطابع سياسي ملحوظ، كما تتسم بالاعتدال وتجنب شخصنة الحزب في شخص قيادته السياسية-الدينية. وقد تحفظ حزب الدعوة على الأفكار التي أتت بها الثورة الإسلامية في إيران، وعلى الرغم من أنه كانت له صلات إيرانية، إلا أن هذه الصلات كانت بالأساس مع تيارات الأقلية دخلت الحوزة العلمية الإيرانية، الأمر الذي لم يفتح له أن يحظى بدعم كبير من نظام الثورة الإسلامية في إيران.

المؤتمر الوطني العراقي

تأسس عام ١٩٩٢ في ظروف بدت فيها نهاية نظام الرئيس صدام حسين قريبة بعد هزيمته وإجباره على الجلاء عن الكويت. وقد اتخذ هذا التنظيم شكل مظلة تجمع عددا من منظمات المعارضة العراقية، بمبادرة من زعيمه أحمد جليبي، استعدادا للحلول محل نظام صدام الذي بدا آيلا للسقوط. فالفكرة الأصلية للمؤتمر الوطني العراقي هي أنه إطار للتنسيق بين أحزاب المعارضة المختلفة يوفر صوتا واحدا يمثل المعارضة العراقية. وهي فكرة كانت لها وجاهتها التي شجعت عددا كبيرا من أحزاب المعارضة للانضمام إليه. وقد ضم المؤتمر الوطني تحت مظلته قوى المعارضة الرئيسية خاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة. أما أحمد جليبي فإن مصدر قوته الأساسي تمثل في قدرته على نسج صلات واسعة في أوساط صنع القرار في الخارج، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، بسبب السنوات الطويلة التي قضاها هناك، الأمر الذي أتاح له مصدر قوة هائل كانت الأحزاب العراقية المختلفة في حاجة إليه، إذا كان لها أن تنجح في التخلص من النظام.

غير أن صمود نظام صدام حسين لعدد من السنوات تحت الحصار، قد أتاح الفرصة لظهور الخلافات في أوساط المؤتمر الوطني العراقي، فتراجعت طبيعته كمظلة تتجمع تحتها فصائل المعارضة العراقية المختلفة، ولأخذ زعيمه أحمد جليبي يعمل على تحويل المؤتمر الوطني العراقي إلى حزب سياسي له قوته الخاصة، غير أن المصدر الأساسي لقوة الحزب ظل يمثل في صلاته الدولية القوية، خاصة في الولايات المتحدة، حتى أن دوره يعتبر رئيسيا في التأثير على سياسات الولايات المتحدة على العراق، خاصة عندما نجح في عام ١٩٩٨ في إقناع الإدارة بإصدار قانون تحرير العراق، وبعد أحداث ١١ سبتمبر عندما أصبحت الإدارة الأمريكية مستعدة للقيام بعمل عسكري ضد العراق.

الوفاق الوطني العراقي

تجمع يتكون أساساً من ضباط عراقيين فارين، تبنى لوقت طويل الدعوة لتنظيم انقلاب عسكري ضد نظام صدام حسين، وكان يعول عليه وعلى أعضائه من الضباط كثيراً في العمل ضد النظام. غير أن محاولات التنظيم للقيام بانقلاب عسكري باءت بالفشل، ولكنه ظل يقدم نفسه باعتباره مخزناً للخبرات العسكرية والإدارية اللازمة لتولي إدارة العراق بعد سقوط النظام.

وإلى جانب هذه الأحزاب كانت توجد أحزاب عدة أهمها الحزب الشيوعي والحركة الملكية الدستورية والحزب الديمقراطي التركماني، وقد بقي الأخيران حتى سقوط النظام تحت مظلة المؤتمر الوطني العراقي.

تتنوع جماعات المعارضة العراقية على أساس موقعها على أربعة محاور رئيسية، هي: موقفها الإيديولوجي والسياسي من الولايات المتحدة، ومدى تمتعها بتأييد داخلي في العراق، ومدى المخاطرة التي قد تتحملها في عملية تغيير النظام، وطبيعة علاقاتها الإقليمية بالدول المحيطة بالعراق. ويمكن التمييز بين جماعات المعارضة السياسية العراقية بين ثلاث فئات بناء على هذه المعايير، الفئة الأولى منها هي تلك الفئات التي تتبنى مواقف إيديولوجية وسياسية تتسم بالشك أو العداء للولايات المتحدة، وتضم هذه الفئة الأحزاب الإسلامية، وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة والحزب الشيوعي العراقي. أما الأحزاب العراقية الأخرى، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والمؤتمر الوطني العراقي والأحزاب التركمانية؛ فإنها ترتبط بالولايات المتحدة بروابط تتفاوت في قوتها. ويبرز بين هذه الأحزاب المؤتمر الوطني العراقي، وهو الحزب الذي يستمد نفوذه في المقام الأول من علاقاته الخارجية، وخاصة ارتباطاته بالولايات المتحدة، منذ تأسيسه عام ١٩٩٢ بعد حرب تحرير الكويت.

أما من حيث تمتع الأحزاب العراقية بالتأييد الداخلي، فإنه من المهم ملاحظة أن أيّاً من الأحزاب العراقية المعارضة لا يتمتع بتأييد متساو في أوساط الفئات القومية والدينية المختلفة المكونة للشعب العراقي، فبينما يتمتع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بتأييد كبير في أوساط الشيعة العراقيين، يليه في ذلك حزب الدعوة، فإن الحزبين الكرديين يتقاسمان بشكل متساو تقريباً تأييد الأكراد العراقيين، ويتمتع الاتحاد الديمقراطي التركماني بتأييد كبير في أوساط التركمان العراقيين. أما الأحزاب العراقية الأخرى التي نشطت في مرحلة التحضير للحرب فإنها لا تتمتع بتأييد قطاعات مهمة من الشعب العراقي. وطبقاً لهذا المعيار فإن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية يعد أهم الأحزاب السياسية في العراق، فهو وإن كان لا يمتلك من القوة العسكرية ما يوازي

القوة المتاحة للحزبين الكرديين، كما أنه لم يكن يسيطر قبل سقوط النظام على أى قسم من الأراضي العراقية مثل نظيره الكرديين، فإن للتأييد الكبير الذى يتمتع به فى أوساط الشيعة الذين يمثلون نحو ٤٧,٥% من سكان العراق يجعله أهم الأحزاب العراقية على الإطلاق.

المعيار الثالث الذى ساهم فى تحديد مواقف القوى السياسية والأحزاب العراقية من الحرب فهو طبيعة موقفها فى مرحلة ما قبل الحرب، وما إذا كانت الحرب تزيد من لم تهدد فرصها فى تعظيم مكاسبها، أو تساعد على تدعيم هذه المصالح والحفاظ عليها. الحالة الفريدة وفقاً لهذا المعيار هى حالة الأحزاب الكردية، فمنذ انتهاء حرب تحرير الكويت، وبعد فترة قصيرة من تعرض الأكراد لحملة قمع وحشية شنها ضدهم نظام الرئيس صدام حسين، فإن الأكراد العراقيين تمتعوا منذ عام ١٩٩٢ برعاية وحماية دولية، خاصة أمريكية، ساعدتهم على تحويل إقليم كردستان إلى إقليم يتمتع بحكم ذاتى فعلي، وباستثناء جيوب صغيرة تم إنهاء أى وجود للحكومة العراقية فى الإقليم. ونجح الحزبان الكرديان بعد فترة من المنافسة والمواجهات بينهما فى إقرار الأمن وفى تأسيس نظام سياسى فعال فى الإقليم، وإن كانت السمة الأساسية للنظام السياسى فى كردستان هى وجود نظاميين سياسيين متجاورين يتقاسمان السيطرة على كردستان. ومنذ عام ١٩٩٤ حصل إقليم كردستان على نصيب يقدر بحوالى ١٣% من إجمالى عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء، ومع أن هذه النسبة تتساوى تقريباً مع نسبة السكان من الأكراد من إجمالى سكان العراق، إلا أن احتساب نصيب كردستان قبل اقتطاع التعويضات والتكاليف الإدارية للبرنامج أتاح لكردستان الحصول على نصيب أكبر مما كان يمكنها الحصول عليه فى ظروف أخرى.

إن فقد كان لدى الأكراد مصالح يخشون أن تتعرض للتهديد، إذا بدأت الحرب أو إذا تغير الوضع السياسى فى العراق. فإسقاط النظام العراقى كان له أن يفتح الباب للبحث فى صيغة إدارة وحكم العراق الجديد بما يحفظ للعراق وحدته، وهى الصيغة التى يمكن لها أن تكرر الاستقلال الذاتى للإقليم الكردي، أو أن تعرضه للانقراض. لذلك فإن الحزبين الكرديين رفضا المشاركة فى أى جهود عسكرية جادة لإسقاط النظام ما لم يكونوا متأكدين من طبيعة النظام القادم وطبيعة موقفه من القضية الكردية، الأمر الذى يفسر، ولو جزئياً، مشاركتهم النشطة فى المشاورات السياسية بين فئات المعارضة العراقية فى مرحلة التحضير لإسقاط النظام، والتى نجحوا فيها فى تحويل الفيدرالية إلى قضية إجماع وطنى بين القوى السياسية العراقية.

المعيار الرابع هو طبيعة العلاقات الإقليمية لأطراف المعارضة العراقية. وفى هذا الخصوص يبرز موقف كل من الحزبين الكرديين والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية؛ فالمشكلة الكردية لم تكن أبداً مشكلة عراقية، ولكنها طوال الوقت مشكلة إقليمية بسبب

انتشار الأكراد في منطقة واسعة تشمل أقصام من العراق وتركيا وإيران وسوريا. وبين الأطراف المختلفة المعنية بالمشكلة الكردية فإن تركيا تمثل الطرف الأكثر أهمية بحكم الحجم الكبير للأقلية الكردية هناك، وبحكم تطور الحركة السياسية الكردية في تركيا، ووصولها إلى مستوى متقدم من المطالبة بالحقوق القومية للأكراد، والتي لم تكن بعيدة أحياناً عن المطالبة بالانفصال عن تركيا. وتخشى أنقرة من أن تتطور أوضاع الأكراد في العراق بطريقة تترك أثراً غير مرغوبة على قدرتها على إدارة أوضاع الأكراد هناك بطريقة سلمية تحفظ وحدة البلاد.

وبشكل عام فإن تركيا كانت أكثر الأطراف الإقليمية حرصاً على الحد من الطموحات السياسية للأكراد العراقيين، وذهبت في سبيل ذلك إلى حد الاحتفاظ بوجود عسكري تركي دخل الأراضي العراقية، وهو الوجود الذي كان عادة نتيجة لتفاهم بين الحكومتين التركية والعراقية، خاصة في المراحل التي كانت فيها السلطة في بغداد مشغولة بمواجهة تحديات أخرى إلى الحد الذي أضعف قدرتها على بسط سلطتها في كردستان. فقد استغل المقاتلون من الأكراد الأتراك ظروف ضعف قبضة سلطات بغداد على كردستان العراقية لبناء قواعد لهم في شمال العراق، كما نسجوا قدراً من علاقات التعاون مع بعض الأحزاب الكردية العراقية، وكان على السلطات التركية أن تذهب لحرب الأكراد الأتراك وحلفائهم العراقيين في شمال العراق، وهو ما سمحت لها سلطات بغداد بالتقيام به، في مقابل المشاركة في وضع حد لطموحات الأكراد العراقيين.

لهذه الأسباب أبدى الأكراد العراقيون معارضة قوية لمشاركة تركيا في الجهد العسكري ضد نظام صدام حسين. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأكراد العراقيين لديهم مخاوفهم تجاه تركيا بسبب ما يشيع عن مطالبات تركية إقليمية في بعض مناطق شمال العراق، وهي المطالبات التي ضعفت بمرور الوقت، وبعد أن أصبح من الصعب في الظروف الراهنة للمجتمع الدولي تحقيق مكاسب إقليمية في أراضي دول أخرى باستخدام القوة الأكثر أهمية من هذا هو أن وجود أقلية تركمانية كبيرة في شمال العراق، خاصة في مدينة كركوك ونواحيها، وما تعتبره الثقافة السياسية التركية من مسئولية تركيا عن حماية أبناء الأمة التركية في أي مكان، يوفر مبرراً للتدخل التركي في شمال العراق، كما أنه كفيل بتعقيد العلاقة بين الأكراد والتركمان في المنطقة، خاصة إذا أدى الدعم التركي للتركمان إلى تشديد مطالبهم بما يحول دون تحقيق الطموحات الكردية في كردستان العراق.

ولهذه الأسباب أيضاً كان لدى تركيا مخاوفها من أن إسقاط نظام صدام حسين قد يحرمها من حكومة عراقية متعاونة في قمع الحركة القومية الكردية، لهذا فإنها لم تكن متحمسة من وجهة نظر استراتيجية لشن حرب على العراق، وكان عليها أن تتعامل بحذر شديد مع سياسة التصعيد الأمريكي تجاه العراق، أخذة بعين الاعتبار الموازنة

بين أبعاد ثلاثة: البعد الأول هو تطورات لوضع أكراد العراق والآثار التي يمكن أن تتركها على الأكراد في تركيا، والبعد الثاني هو الرأي العام التركي المعارض للحرب على العراق، والبعد الثالث هو مقتضيات الحفاظ على علاقات التعاون الاستراتيجية المهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الاختيار الذي استقرت عليه الحكومة في تركيا، هو ربط مشاركتها في الحملة العسكرية على العراق، بما في ذلك السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي العراقية لشن الحرب ضد العراق، بالسماح لقوات تركية بالتمركز في شمال العراق لمتابعة تطورات المسألة الكردية وللحيلولة دون انزلاق الأوضاع هناك إلى مستوى تهديد المصالح التركية.

وقد تعطل مشروع التعاون التركي الأمريكي في الحرب ضد العراق بسبب الخلاف بين البلدين على دور القوات التركية في شمال العراق. فقد كان على الولايات المتحدة أن توازن بين رغبتها في الفوز بتعاون تركيا معها من ناحية، وبين صيانة علاقة التعاون التي أقامتها عبر سنوات طويلة مع الأكراد العراقيين، وأيضا بين تجنب تحول النزاع في العراق إلى صراع إقليمي يتدخل فيه جيران العراق لحماية مصالحهم المتعارضة، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى إفشال المشروع الأمريكي وتهديد المصالح الأمريكية، بل وتهديد العراق نفسه.

لما بالنسبة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فإن علاقاته التاريخية بإيران كانت أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تشكيل موقفه من الحملة الأمريكية على العراق. فعلاقة إيران المتوترة مع الولايات المتحدة منذ تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية، وموقف الثورات والقوى الإسلامية المعادي للولايات المتحدة كانت تبرر للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية اتخاذ موقف معارض للحرب الأمريكية على العراق. أيضا فإن قيام الولايات المتحدة بغزو العراق ووقوفها على الحدود الغربية للجمهورية الإسلامية كان له أن يثير الكثير من أسباب القلق في طهران، خاصة بعد أن كانت الجيوش الأمريكية قد أصبحت تقف على الحدود الشرقية لإيران منذ نجاحها في إسقاط نظام طالبان في كابول واحتلالها أفغانستان.

غير أن هذا لم يكن سوى جانب واحد من الصورة، فعلى الجانب الآخر فإن نظام صدام حسين الذي سعت الولايات المتحدة لإزالته كان يمثل أكثر أعداء إيران شراسة، منذ أن جرت بين البلدين أطول حرب عرفها العصر الحديث خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨. في الوقت نفسه فإن الشيعة العراقيين لا بد وأن يتعاضد دورهم في السياسة العراقية في ظل أي نظام سياسي جديد، الأمر الذي يتيح لإيران فرصة أكبر في التأثير على سياسات العراق ومستقبله. وبالطبع فإن بعض احتمالات المدى الأبعد ليست كلها في صالح إيران، فعراق ديمقراطي علماني له علاقات تحالف استراتيجية مع الولايات المتحدة يمكن له أن يمثل تهديدا جديا لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران، إلا أن

ضغوط الموقف لم تكن تسمح لإيران بأن تأخذ هذا المدى البعيد بشكل جدى وهي تتعامل مع المشكلة العراقية المتفجرة والتي لم تكن تنتظر لتأجيل.

وكان على إيران الموازنة بين النوعين من الاعتبارات عند اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، وكان للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية موقعا مهما فى هذه السياسة الإيرانية، فاختارت طهران أن تجد لنفسها موطئ قدم فى عملية تغيير نظام صدام حسين، عبر السماح للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالمشاركة فى مؤتمرات التنسيق بين قوى المعارضة العراقية، والمشاركة فى عضوية الهيئات القيادية التى أسفرت عنها هذه اللقاءات، خاصة وأن طهران كانت تترك عزها عن منع الولايات المتحدة من شن الحرب على العراق. ومن أجل الموازنة بين النوعين من الاعتبارات، قرر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالامتناع عن المشاركة فى العمليات العسكرية الأمريكية، كما امتنعت قيادة المجلس الأعلى عن الدخول للأراضى العراقية إلا بعد سقوط النظام، حتى لا تكون هناك أية شبهة لمشاركتها فى القتال إلى جانب الأجنبي، وحتى يمكنها أن تحتج بأنها إنما مضطرة للتعامل مع واقع الاحتلال الجديد الذى لم تسهم فى صنعه.

ومع تسارع العد التنازلى لبدء الهجوم العسكرى الأمريكى على العراق، زادت وتيرة محاولات التنسيق بين فصائل المعارضة العراقية، وكان هناك ثلاث محطات مهمة فى هذا المجال. ففي يوليو عام ٢٠٠٢ عقد فى لندن مؤتمر حضره عدد كبير من الضباط العراقيين الموجودين بالمنفى، فوجهوا دعوة للقوات المسلحة العراقية للانقلاب على النظام، واتفقوا على تشكيل مجلس عسكرى للتنسيق مكون من ١٥ عضوا، ودعوا لتأسيس نظام حكم ديمقراطى يخلف نظام الرئيس صدام حسين.

غير أن التطور الأكثر أهمية فى هذا المجال تمثل فى انعقاد مؤتمر المعارضة العراقية فى لندن فى ديسمبر ٢٠٠٢، وهو المؤتمر الذى حضره ستة فصائل عراقية رئيسية، هى: الحزب الديمقراطى الكردستانى، والاتحاد الوطنى الكردستانى، والمؤتمر الوطنى العراقى، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والحركة الملكية الدستورية، وحركة الوفاق الوطنى العراقى، بالإضافة إلى حزب الدعوة الإسلامية المنشق عن حزب الدعوة. وكانت مشاركة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى أعمال هذا المؤتمر حدثا مهما بسبب النقل الذى يمثله، ولما دل عليه ذلك من تغيير فى سياسة طهران تجاه السياسة الأمريكية نحو العراق.

وقد أسفر هذا المؤتمر عن تشكيل لجنة المتابعة والتنسيق التى تم تكليفها بإدارة البلاد بعد سقوط النظام، وإن كان المؤتمر لم يخل من مشكلات بسبب ما اعتبر هيمنة من جانب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وبسبب شكوى المعارضين من السنة مما

اعتبروه نزعة للتمييز والهيمنة الطائفية. وسوف تظل مسألة تمثيل السنة العراقيين تمثل مشكلة حقيقية في المراحل التالية من عمل المعارضة العراقية، أو في مرحلة تأسيس نظام سياسي جديد التي بدأت في أعقاب سقوط نظام صدام حسين.

وكان من أهم ما لفت النظر في هذا المؤتمر هو مقاومة الولايات المتحدة الاتجاه الذي دعا إليه عدد كبير من المشاركين والداعي لإعلان حكومة عراقية في المنفى. فقد رأت الولايات المتحدة أن حكومة مثل هذه لا تعبر عن الشعب العراقي الذي مازال القسم الأكبر منه حبيسا داخل حدود العراق، وأن تشكيل حكومة في المنفى يمكن أن يفوت عليها فرصة الفوز بتعاون بعض فئات الداخل العراقي التي قد تعتبر تشكيل حكومة المنفى استبعادا لها من المشاركة في تقرير مستقبل العراق.

وقد عقدت أحزاب "مؤتمر لندن" نفسها مؤتمرا ثانيا في كردستان العراق قبل نشوب الحرب بشهر واحد حاولت فيه تطوير الهيكل القيادي لحكم العراق بعد صدام حسين، عبر ضمان تمثيل أفضل للسنة بضم عدنان الباجيجي إلى عضوية لجنة المتابعة المصغرة، وهي المحاولة التي باءت بالفشل بسبب رفض السيد الباجيجي هذا القرار، الأمر الذي أبقى مشكلة تمثيل السنة العراقيين قائمة.

القوى السياسية العراقية في مرحلة ما بعد سقوط صدام

امتدت تعقيدات والتباسات مرحلة الإعداد للحرب على العراق لتشمل مرحلة ما بعد سقوط النظام وإن بشكل مختلف. فقد طرح سقوط نظام صدام حسين وخضوع العراق للاحتلال الأجنبي على العراقيين نوعين من المهام، هما: التخلص من الاحتلال وإعادة بناء نظام سياسي فعال يتيح تمثيل القوى السياسية والفئات الاجتماعية المختلفة في العراق. والسؤال المطروح دائما وبإلحاح منذ دخول العراق في تلك المرحلة، هو سؤال العلاقة بين هاتين المهمتين، وما إذا كانت إحداها تسبق الأخرى، وأيهما يجب أن تكون له الأولوية، أو ما إذا كان من الممكن الجمع بينهما سواء من حيث التزامن أو الآليات والتكتيكات السياسية؟

وقد تم طرح هذا السؤال في سياق محدد نتج عن الطريقة التي سقط بها نظام صدام حسين والتداعيات التي ترتبت عليه. فقد سقط النظام العراقي وسقطت معه كل علامات السلطة والنظام في العراق، ودخل البلد في حالة مخيفة من انعدام الأمن والفوضى وتعثر عمل المرافق العامة الأساسية، بحيث بدا العراق وكأنه جمع كبير من الناس يلتقون لأول مرة، وليس لديهم أي ميراث متراكم من الإدارة والسلطة العامة، الأمر الذي وضع العلاقة بين مهمتي التحرير وإعادة البناء في سياق فريد ترك أثره على الإجابة التي طرحها الكثيرون على السؤال المطروح.

ومن المهم ملاحظة التغيير الذي طرأ على القوى السياسية العراقية في مرحلة ما بعد سقوط النظام بالمقارنة بمرحلة الحرب والاستعداد لها. وقد طرأ هذا التغيير ليس نتيجة لظهور قوى سياسية جديدة بالمعنى التقليدي، ولكن بسبب انتقال ساحة الصراع السياسي من خارج العراق إلى داخله، فقد أدى هذا التطور إلى فتح المجال السياسي أمام الملايين من العراقيين الذين لم تتح لهم الفرصة طوال عدة عقود للمشاركة السياسية المستقلة. وبالطبع فإن سنوات القمع الطويلة كانت قد تركت آثارها على قسم كبير من هؤلاء. فباستثناء العدد القليل من العراقيين الذين تحملوا دفع التكلفة العالية للمشاركة السياسية، والذين أجبر القسم الأكبر ممن بقى على قيد الحياة منهم على الهجرة إلى خارج البلاد، فإن الملايين من المواطنين العراقيين لم تتح لهم لسنوات طويلة فرصة المشاركة في حياة سياسية شبه صحية، ومن ثم فإنهم حرموا من فرصة تكوين توجهاتهم السياسية بشكل طبيعي يسمح بتكوين التنوع الطبيعي المتوقع في مجتمع كبير كالعراق. وكل ما كان لدى هؤلاء هو تطلع مشروع للتعبير عن الذات وتعويض معاناة سنوات القمع الطويلة. ولأن سنوات القمع حرمت المجتمع العراقي من التحول من الحالة المجتمعية إلى الحالة السياسية، فإن تلك الملايين الواسعة كانت عند لحظة سقوط النظام على حالتها المجتمعية الخام التي دخلت بها إلى الساحة السياسية العراقية دون التهذيب والتأطير الذي توفره المشاركة السياسية. في هذا الإطار برزت ثلاث قوى اجتماعية-سياسية رئيسية، هي الشيعة والسنة والعشائر. وأصبحت هذه القوى فواعل أساسية في ساحة السياسة العراقية.

وربما كان الشيعة العراقيون أفضل حالا من السنة بسبب ما أدت له سنوات الاضطهاد الطويلة وخبرات المقاومة في المنفى والداخل من اكتساب خبرات سياسية وأطر تنظيمية تمثل رصيда في المرحلة الحالية. ومع هذا فإن القسم الأكبر من الشيعة ظلوا خاضعين لقمع نظام صدام حسين الغاشم، الأمر الذي لم يساعدهم على الخروج من حالة الطائفية الخام إلى حالة سياسية أكثر رقياً. وقد ظهرت علامات ذلك بمجرد سقوط النظام عندما ظهر على الساحة التيار العريض الذي يقوده الزعيم الديني الشاب مقتدى الصدر، مستفيداً من رصيـد فريد من الطائفية والمكانة العائلية وراдикаلية الغضب المتراكم. وكان أول ظهور علني لهذا التيار على ساحة السياسة العراقية دامياً عندما تورط بعض مؤيديه في اغتيال السيد عبد المجيد الخوئي العائد من الخارج. وقد استمر هذا التيار منذ ذلك الحين في استغلال الفرص المختلفة لاستعراض قوته والعمل على إزاحة منافسيه المحتملين من القيادات الدينية الشيعية، بدعوى التمييز بين الحوزة الناطقة والحوزة الصامتة، فالأولى هو الحوزة المناضلة التي تتجسد فيه، بينما تمثل الثانية الحوزة التقليدية الحريصة على تقاليد الحوزة التي تتأى بنفسها عن المشاركة في الحياة السياسية بشكل مباشر.

أما العشائر العراقية فقد عادت للظهور على الساحة السياسية باعتبارها شكل التنظيم الاجتماعي الطبيعي الذي ينتظم في إطاره القسم الأكبر من العراقيين، بعد أن دمرت ديكتاتورية صدام حسين مؤسسات التضامن الحديثة التي كان المجتمع العراقي قد نجح في تأسيسها عبر عقود الحداثة الأولى. وبرغم مشاركة العشائر العراقية المختلفة في عضوية مجلس عشائر العراق، إلا أنه من الصعب الحديث عن توجه محدد تشترك فيه العشائر العراقية المختلفة. فبينما تميل العشائر الشيعية لتبني مواقف معتدلة، فإن العشائر السنية تميل لتبني مواقف متشددة تركز على نقد الاحتلال والمطالبة برحيله والتحفيز على المؤسسات السياسية التي يقيمها، خاصة مجلس الحكم الانتقالي الذي لا يمثل فيه السنة سوى بنصيب محدود. ومع هذا فإن العشائر العراقية إجمالاً وبحكم طبيعتها كمنظمات تحاول حماية مصالح أفرادها اليومية وليس فقط المصالح بعيدة المدى، فإنها بشكل عام تتبنى مواقف أقل اندفاعاً، في إطار سعيها لتجنب التورط في مواجهات مع قوات الاحتلال تضر بمصالح أبنائها، مستفيدة في ذلك بالثراث والخبرة الطويلة المميزة لزعماء العشائر في التفاوض مع السلطات والأطراف السياسية المختلفة لحماية مصالح أبناء العشيرة، التي ليست كلها مصالح سياسية.

أما السنة العراقيون فإنهم بعد أن تخلوا لسنوات طويلة عن محاولة إقامة منظمات سياسية تمثلهم بسبب الارتباك الذي نتج عن الطيفية العشائرية والطائفية لحكم صدام حسين، فإنهم باتوا الخاسر الأكبر في الوضع الراهن للعراق. فالسنة العراقيون يعانون اليوم، ولأول مرة منذ تأسيس العراق الحديث، من اغتراب وتهميش عن النظام السياسي، الأمر الذي يظهر في رد الفعل الغاضب الذي تعبر عنه زعامات العشائر السنية، وكذلك أعمال المقاومة المسلحة والاضطرابات التي تتركز في المناطق السنية الواقعة في محافظات بغداد وتكريت والأنبار ونيوى وديالى. ومع هذا فإن الصفة المسلحة للاحتجاج السني لا تدل على تبلور أى برنامج سياسى يتجاوز مستوى الاحتجاج ومقاومة الوجود العسكرى الأمريكى للتعامل مع مشكلات بناء عراق جديد.

فالعراق اليوم يقف في مفترق طرق، ومستقبل هذا البلد بات مفتوحاً على كافة الاحتمالات، بدءاً من نجاحه في بناء نظام سياسى يضمن تمثيل القوى السياسية والجماعات القومية والدينية الرئيسية في العراق، ويعمل بكفاءة مناسبة وبقدر ملائم من الديمقراطية وحقوق الإنسان، انتهاءً بتقسيمه بين دويلات قومية ودينية مصحوباً بحرب أهلية قاسية بين الفئات العراقية المختلفة. وعلى عكس ما يذهب إليه الكثيرون في العالم العربي، فإن قضية الاحتلال الأجنبي هي القضية الأقل أهمية فيما يتعلق بمستقبل العراق، فالأمريكيون وغيرهم من القوات المحتلة إلى رحيل لا محالة، لأن عصر الاستعمار التقليدى قد انتهى منذ زمن بعيد، ولم تعد السيطرة العسكرية المباشرة هي الأسلوب المناسب لتحقيق أهداف ومصالح الدول الاستعمارية. وتقترب لحظة رحيل

قوات الاحتلال كلما نجح العراقيون في بناء نظام سياسي فعال، فعندها تنتفى مبررات القوات الأجنبية في هذا البلد. أما استمرار حالة الفوضى في العراق فإنه يوفر الظروف والمبررات لاستمرار الاحتلال الأمريكي، وإن لم يكن ليحقق بالضرورة أي مصلحة أمريكية ذات شأن، فالعراق المضطرب الذي نراه الآن هو عبء عسكري واقتصادي على قوى الاحتلال، كما أنه مصدر للإجراج وعلامة على الفشل. أما نفط العراق الذي يمثل مصلحة أمريكية مهمة في العراق، فإنه في ظروف الاضطراب الراهن مجرد ثروة مدفونة في الرمال غير قابلة للإنتاج ولا للتصدير إلا بشكل هامشي. وقد تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة للإسحاب من العراق في مواجهة الكلفة الباهظة للاحتلال، ولكن الإسحاب الأمريكي في ظل حالة الاضطراب الراهن لن يكون سوى إشارة البدء لتوسيع نطاق الصراعات الاجتماعية والسياسية، وليصبح العراق أكثر قرباً من السيناريو الأسوأ.

فمشكلة العراق، مثله في ذلك مثل عدد كبير من الدول العربية بعد سنوات طويلة من القمع وتغييب السياسة وتصفية النخب السياسية والمجتمع السياسي بأساليب مختلفة، هي أنه يواجه نفسه لأول مرة طارحاً على نفسه أسئلة الهوية الوطنية وأسس تكوين المجتمع السياسي والشرعية. فدولة العراق لم تتأسس نتيجة للاختيار الحر لأهلها من أبناء الجماعات القومية والدينية المختلفة، ولكنها تكونت نتيجة لقرار السلطات الاستعمارية جمع ثلاثة ألوية من تلك التابعة للدولة العثمانية معاً مكونة منها دولة العراق، وفارضة عليها أسرة مالكة قائمة من الحجاز، تستمد شرعيتها من أسباب المكانة الدينية والإسهام في قيادة حركة القومية العربية، وهي أسباب لا تنتمي إلا بشكل هامشي للمجتمع العراقي بكل تعقيداته.

ومع أن قيام البريطانيين بتنصيب ملك هاشمي على العراق لا يخلو من اعتبارات مكافأة الهاشميين على وقفهم إلى جانب البريطانيين في الحرب ضد الأتراك، فإن هذا السبب لا يلخص قضية السلطة والحكم في العراق لحظة تكوينه في مطلع العشرينيات، فالعراق حديث التكوين لم يكن بقادر في ذلك الوقت على إفراز قيادة وطنية تحظى بقدر مناسب من الإجماع والتأييد المنتشر عبر خطوط الانقسام المختلفة السائدة في العراق، بحيث إنه كان من شبه المستحيل اختيار قيادة حاكمة للعراق من بين العراقيين أنفسهم، فالهوية الوطنية العراقية لم تكن قد تكونت بعد، وكان القسم الأكبر من العراقيين لا يرى نفسه جزءاً من شعب عراقي لم يكن قد ولد بعد، وإنما كان يرى نفسه جزءاً من عشيرة أو طائفة أو أقلية قومية، وبالتالي فإن اختيار مثل هذا كان من الطبيعي أن يفسر باعتباره تحيزاً للغة التي اختير من بينها الحاكم الجديد، وكان له بالتالي أن يثير احتجاج الفئات التي ترى في مثل هذا القرار تهميشاً لها، أما المقاومة التي واجهها النظام الملكي المدعوم بالبريطانيين، وخاصة ثورة العشائر الشيعية في العشرينيات،

فإنها لم تكن تعبر عن المجتمع العراقي بكل طوائفه، ولكنها كانت تعبر عن العشائر أولاً، وعن الشيعة في المناطق الريفية ثانياً.

لقد تمكن النظام الملكي في العراق من الاستمرار لما يزيد على ثلاثة عقود من الزمان، ولم يكن هذا الاستمرار نتيجة للقمع الذي مارسه الحكم الملكي فقط، ولكن أيضاً لأن العراق لم يكن قد تمكن بعد من بناء مجتمع سياسى وقيادة سياسية وطنية يمكنها أن تكون بديلاً عن النظام القائم، وبالتالي فإن فعاليات المجتمع العراقي لم تجد أمامها بداً من القبول بسلطة النظام الملكي لتسيير أمور المجتمع والاقتصاد. وبالطبع فإن استقرار النظام الملكي لم يكن كاملاً، وكانت هناك دائماً مظاهر للمقاومة وعدم الاستقرار، بسبب العوار الذي أصاب شرعية النظام الملكي، ولكن مستوى عدم الاستقرار الذي عانى منه النظام الملكي لم يكن كافياً للإطاحة به، فاستمر لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً. وفي خلال هذه الفترة بدلت ملامح المجتمع السياسى العراقي والوطنية العراقية في التكون، فظهرت أحزاب سياسية تعبر عن اتجاهات ومصالح مختلفة، ولكن أياً منها لم يكن يعبر عن جماعة قومية أو دينية معينة دون غيرها، وإن لعب النشطاء السياسيون من السنة العرب دوراً رئيسياً في كافة الأحزاب العراقية، موفرين اللحمة التي ربطت القسم الأكبر من أبناء الشعب العراقي بطوائفه المختلفة. وقد تعايشت الأحزاب العراقية والنخبة السياسية الناشئة مع النظام الملكي، إدراكاً منها لضرورة الملكية الهاشمية في العراق، فيما عرف بالحقبة الليبرالية في تاريخ العراق الحديث.

استمر هذا الحال طوال الثلاثة عقود الأولى من عمر النظام، ولكن منذ نصف الأربعينيات الثاني، دخل المجتمع السياسى العراقي مرحلة جديدة في تطوره، حيث أخذت أحزاب راديكالية متنوعة تعرف طريقها لعقول وقلوب الجيل الأحدث من العراقيين، خاصة من أبناء الفئات الوسطى والفقيرة الذين حصلوا على قدر من التعليم الحديث أتاح لهم الانفصال بالمصالح والأفكار عن الأبنية الاجتماعية وهياكل القوى السياسية القديمة، واستحوذ الحزب الشيوعى وحزب البعث على تأييد القسم الأكبر من الفئات الصاعدة في المجتمع العراقي. وكانت الطموحات السياسية لهذه الأحزاب من الجذرية بحيث إنها كانت تمثل تحدياً حقيقياً للأوضاع التي استقرت خلال فترة الحكم الملكي، بما في ذلك الآليات التي أخذت الهوية الوطنية للعراقية في التشكل وفقاً لها.

غير أن الاستبداد والميول الاستيعابية العميقة التي ميزت حكومات ما بعد المرحلة الملكية، قد قصت على آليات تكون الهوية الوطنية والمجتمع السياسى العراقي التي تكونت في المرحلة السابقة، فبينما تميز النظام الملكي بوجود عرش مهيم يسعى لتدعيم صورته كممثل لكل العراقيين، ويعمل كمظلة تنشط تحتها أحزاب وقوى سياسية تمثل الأطياف المختلفة المكونة للعراق، وتتمتع في إطارها بدرجة لا بأس بها من

الحرية والمساواة، الأمر الذي ساعد على تراجع أهمية السؤال حول الهوية القومية أو الطائفية للنظام الحاكم، فإن الميل للانفراد بالسلطة لدى النظم الراديكالية المتعاقبة، خاصة منذ الاستيلاء الثاني لحزب البعث على السلطة عام ١٩٦٨، وفر مبرراً لطرح تساؤلات جديدة حول شرعية الحكم، وحول هوية من يحكم، ومدى تمثيله للفئات المختلفة في العراق، الأمر الذي تراجع بالعراق عن إنجازات المرحلة الأولى من تشكله لأول مرة كنولة حديثة، فراحت الهوية الوطنية العراقية تعاني من التآكل، لصالح هويات قومية ومذهبية.

فالتطبيعة "الخارجية" للنخبة الملكية الحاكمة أتاح لها أن تحتفظ لنفسها بمسافات متساوية -إلى هذا القدر أو ذاك- من الفئات المختلفة المكونة للمجتمع العراقي، الأمر الذي أتاح لجميع هذه الفئات الفرصة للتفاعل على قاعدة المساواة فيما بينها وفي علاقتها بالسلطة العليا، الأمر الذي أتاح مناخاً صحياً للتفاعل الحر والطوعي بين تلك الفئات، وساعدها على التقدم في اتجاه بلورة هوية وطنية عراقية. أما بعد إزالة العرش وما مثله من قوة حاكمة خارجية تتمتع بقدر من الحياد -الواقعي أو الافتراضي- بين الفئات العراقية المختلفة، فقد انتفى طابع المساواة والطوعية عن العلاقات بين الفئات العراقية المختلفة، كما انتفت المسافات المتساوية التي فصلت كل منها عن السلطة العليا، الأمر الذي جعل طرح سؤال طبيعة السلطة ونصيب كل فئة منها طرحاً طبيعياً منطقياً، حتى إنه أصبح السؤال الأساسي للحاكم للحياة السياسية في العراق.

فإذا كان إخفاق النظام الملكي في استيعاب الأحزاب الراديكالية الصاعدة في إطاره قد أدى إلى انهيار النظام الملكي وتعطل عملية التكوين الطوعي للمجتمع السياسي والهوية الوطنية، فإن إخفاق النظم الجمهورية الراديكالية قد أدى إلى انهيار النظام الجمهوري أيضاً، ولكن الأهم من هذا فإنه أدى إلى انهيار الهوية الوطنية والمجتمع السياسي، وارتداد الناس في العراق إلى هويات مذهبية وقومية كانت قد أخذت في الذوبان في العراق الحديث.

ويعد هذا التطور في العراق تراجعاً عما تم إنجازه في مرحلة الحكم الملكي، وجزء من الحكم الجمهوري، من درجة معقولة من تبلور الهوية الوطنية وتكون المجتمع السياسي العراقي، ولكنه لا يعد مع ذلك عودة إلى ما كان عليه الحال قبل تكون دولة العراق، بل إلى وضع أكثر صعوبة وتعقيداً من ذلك بكثير. ففي مرحلة ما قبل تكون العراق لم تكن طوائف العراق وقومياته موجودة إلا بمعنى مجازي، إذ لم تكن تلك القوميات والمذاهب تترك نفسها كيانات موحدة وكمصدر للهوية السياسية. فقد كان العراق في مرحلة ما قبل تكون الدولة مجتمعاً تقليدياً تهيم عليه العشائرية، وتتحصر التفاعلات بين أبنائه في المستوى المحلي الضيق في القرى والنواحي والبلدات، إذ لم يكن هناك تفاعل على مستوى يشمل أقساماً كبيرة من جغرافية العراق الشاسعة، ناهيك

عن العراق كله؛ لأن تفاعلات من هذا النوع تتطلب وجود بنية تحتية قوية من وسائل المواصلات والاتصالات توفر قنوات التفاعل بين أبناء العراق، وهو ما لم يكن متاحا في تلك المرحلة المبكرة من التطور الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي فإن أهل ما يعرف اليوم بالعراق لم يكونوا يتفاعلون سوى في حدود فضاء ضيق لا يسمح بتكوين هويات تتجاوز كثيرا المستوى المحلي الضيق، الأمر الذي لم يكن يسمح لا بتكون هوية وطنية عراقية، ولا حتى هويات طائفية وقومية تتجاوز النطاق المحلي لتشمل أبناء القومية أو المذهب الواحد في كل العراق.

وليس المقصود بذلك القول أنه لم يكن هناك شيعة أو سنة أو تركمان أو أكراد في عراق ما قبل الدولة الوطنية، فكل هذه الفئات كانت موجودة بالفعل، ولكن أبناء هذه الفئات لم يكونوا يدركون أنفسهم كأعضاء في جماعة تمثل قاعدة لهوية وتحرك سياسي. ويختلف هذا كثيرا عما نراه الآن في العراق، حيث يتصرف شيعة العراق وسنته وتركمانه وأكراده وغيرهم كجماعات قومية ومذهبية لها مطالب سياسية. تسييس الانتماءات المذهبية والثقافية، إذن، هو الفارق الجوهرى بين عراق اليوم وعراق العشرينيات، وسعى كل فئة عراقية للحصول على نصيب من السلطة السياسية هو التحدى الأكبر الذى يواجهه عراق اليوم، لأنه لا يوجد معيار واضح متفق عليه يمكن استخدامه كأساس للتراضى حول شكل اقتسام السلطة، فكل جماعة ترى لنفسها حقوقا تعتبرها الفئات الأخرى غير مشروعة أو غير مبررة وخصوصا من حقوق الآخرين، الأمر الذى يجعل عراق اليوم مواجه بتحد حقيقى هو تحدى بناء سلطة تتمتع بصفات التمثيل والشرعية.

هكذا بدت ساحة السياسة العراقية بعد سقوط النظام، وفى هذا السياق تصرفت القوى السياسية العراقية المختلفة، وقد تأثر كل ذلك وتفاعل مع سياسة أمريكية مضطربة مليئة بالتغيرات.

ولقد توزعت وتطورت مواقف القوى السياسية العراقية فى إطار الحقائق الجديدة بمعدلات سريعة. وكان أول وأسرع الأطراف التى بادرت بالتحرك هى تلك الأطراف التى شاركت فى جهود المعارضة الخارجية، وخاصة المؤتمر الوطنى العراقى وزعيمه أحمد جلبى الذى سارع بالوصول إلى العراق بمساعدة أمريكية، كما قام بنشر قواته المحدودة فى بعض مدن العراق للإحياء بمساهمته فى إسقاط النظام حتى يجنى مقابلا لذلك يساعده على تثبيت موقعه فى العراق الجديد. وكان الجلبى ومعه عدد حركة الوفاق الوطنى العراقى والحركة الملكية الدستورية من المطالبين بقيام الولايات المتحدة بتسريع عملية نقل السلطة للهيئة التى سبق أن شكلتها المعارضة فى الخارج، واعتبروا تلك الأوركيين فى تنفيذ هذا للمطلب نوعا من المماطلة والنكث بالوعود وحرمانا للشعب العراقى من حقه فى حكم نفسه. ومن الممكن فهم المطلب الذى سعت

لتحقيقه هذه الأطراف في إطار إدراكها لمحدودية نفوذها داخل العراق، وبالتالي مسعها لتوظيف جهودها في مرحلة ما قبل سقوط النظام لتحقيق مكاسب لا تستطيع تحقيقها في المرحلة الجديدة إذا اضطرت للدخول في منافسة سياسية مفتوحة.

الطرف الآخر الذي طالب بنقل سريع للسلطة السياسية للعراقيين هو الحركة التي يقودها رجل الدين الشاب مقتدى الصدر، والتي أدركت حجم التأييد الواسع الذي تتمتع به في أوساط الشيعة، والذي يتيح فرصة الفوز بنصيب كبير في أى انتخابات أو طريقة مشابهة لنقل السلطة للعراقيين. وكان استعجال السيد مقتدى الصدر لتحقيق هذا المطلب ناتجا عن إدراكه أن اللحظة التالية مباشرة لسقوط النظام تمثل فرصته الذهبية في احتلال مكانة الصدارة في العراق الجديد، قبل أن يتاح للقوى السياسية العائدة من الخارج وما قد يظهر من قوى سياسية جديدة من تحسين مواقعها في الداخل العراقي الذي غابت عنه طويلا.

فقد رأى بعض المتحمسين من الشيعة في سقوط نظام صدام حسين فرصة لرفع الظلم التاريخي الذي وقع على الشيعة، وبرغم أن أنصار هذا التيار الذي يمثلته رجل الدين الشاب مقتدى الصدر لم يتورطوا في مقاومة الأمريكيين عسكريا، إلا أنهم دخلوا في مشاحنات واحتكاكات متكررة مع الأمريكيين، ويبدو أن استراتيجيتهم تقوم على دفع الأمريكيين للانسحاب؛ ليتولى الشيعة الأفضل تنظيميا والأكثر عددا الانفراد بالعراق، مستفيدين في ذلك من ضعف الفئات والجماعات السياسية الأخرى. وفي إطار التنافس بين الزعامات والمرجعيات الشيعية المختلفة، مزج للتيار المتشدد بقيادة مقتدى الصدر بين التطرف الديني والقومي، فراح يهاجم رجال الدين الشيعة من أصول إيرانية داعيا إلى عراقية للحوزة العلمية، ومتحديا بذلك التقاليد المستقرة لدى الشيعة منذ قرون عدة، وهو انتقاد يخص بالذات السيد السيستاني ذا الأصول الإيرانية، والذي يعد المرجع الديني الذي يتمتع بالعدد الأكبر من الأتباع بين علماء الشيعة العراقيين.

لما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الحزب الأكثر أهمية في مرحلة التحضير لإسقاط النظام فإنه لم يندفع في المطالبة بتسليم الحكم لهيئات المعارضة العراقية القائمة من الخارج، بسبب إدراكه أن المكانة التي حصلت عليها بعض القوى في مؤسسات المعارضة ما قبل إسقاط النظام، لا تتناسب مع ما تتمتع به هذه الأحزاب في الداخل العراقي، وأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية يمكنه تحقيق المزيد من المكاسب إذا أتاحت الفرصة لمنافسة حقيقية بين الأحزاب العراقية في الداخل. بعبارة أخرى، فإن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية كان يدرك أن مستوى تطوره المؤسسي ونفوذه الجماهيري يتيحان له الحصول على نصيب كبير في مؤسسات الحكم في العراق الجديد، الأمر الذي ساعده على تجنب الاندفاع لتحقيق مكاسب سريعة، وخاصة وهو يدرك جيدا حاجة كل الأطراف، خاصة الأمريكيين، لتعاونهم وللشرعية السياسية التي

يمكن أن يوفرها لهم كأهم زعامة شيعية دينية وسياسية معتدلة، وبسبب البنية المؤسسية القوية التي يتمتع بها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقواته العسكرية.

وقد توافقت استراتيجية المجلس الأعلى للثورة الإسلامية مع تحول مهم في توجهاته الإيديولوجية، فقد خفف المجلس الأعلى مثلاً في شخص زعيمه ومؤسسه السيد باقر الحكيم من الحديث حول نيته إقامة نظام إسلامي، كما كف عن اعتبار مبدأ ولاية الفقيه صالحاً للعراق، وراح يظهر درجة أعلى من تفهم الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي، والحاجة لإقامة نظام سياسي يعكس هذا التنوع. وقد حرص السيد الحكيم على التصرف بطريقة تجعل منه موضعاً للإجماع السياسي من جانب كثير من فرقاء المجتمع السياسي العراقي، فبرغم مشاركة السيد الحكيم في عملية التحضير السياسي لإسقاط النظام، إلا أنه رفض المشاركة في العمليات العسكرية الأمريكية التي أدت إلى إسقاط نظام صدام حسين بدعوى معارضته إسقاط النظام عن طريق تدخل عسكري أجنبي. ويعتبر هذا القرار تكتيكاً ماهراً للحفاظ على المكانة والمصداقية السياسية للحكيم والمجلس الأعلى، لتجنبهما الظهور بمظهر العملاء للولايات المتحدة، ولتجنب الظهور كما لو كان السيد الحكيم قد دخل العراق على ظهر دبابة أمريكية، وهي السمعة التي مازالت تلاحق بعضاً من الرموز السياسية المهمة للمعارضة العراقية، الأمر الذي يتيح للمجلس الأعلى كسب تعاطف، وربما تأييد، فئات من خارج فئات مؤيديه التقليديين. ويعكس الفارق بين تكتيك السيد الحكيم والتكتيك الذي اتبعه أحمد الجبلي في هذا المجال الفارق بين حجم التأييد الذي يتمتع به كل منهما. فبينما يدرك الجبلي أن حجم دوره في عراق المستقبل يتوقف على المكاسب التي يستطيع أن يحققها في ظل مرحلة الاضطراب التي تلت إسقاط النظام، فإن السيد الحكيم على العكس من ذلك يدرك أن فرصته تزيد في ظل نظام مستقر يغلب عليه الطابع المؤسسي.

وفي هذا الإطار يأتي موقف القوى السياسية العراقية من الاحتلال الأمريكي. وقد تبلورت بعض الاتجاهات العامة من هذه القضية، فيشكل عام تميل القوى السياسية والاجتماعية التي ترى أن قوتها ونفوذها يصل مدى كافياً في لحظة الاضطراب وانعدام الأمن التالية لسقوط النظام، وتلك التي تريد الحصول على عائد استثمارها السياسي عندما وقفت إلى جانب الولايات المتحدة في مرحلة التحضير للحرب، هذه القوى تميل إلى المطالبة بتسريع إنهاء الاحتلال وتسليم السلطة للعراقيين. وبينما تنبئ القوى التي تتمتع بتأييد شعبي قوى سياسة تقوم على التصعيد المحسوب مع السياسة الأمريكية، وهو ما يمكن ملاحظته في السياسة التي يتبعها السيد مقتدى الصدر، فتقة مثل هذه القوى في أنها سوف تتمتع في كل الأحوال بمكانة مهمة في السياسة العراقية تجعلها ميالة لتجنب المغامرة بدخول مواجهة مكشوفة مع قوات الاحتلال، فإن القوى

التي لا تتمتع بمثل هذا التأييد الشعبي فإنها تجد نفسها مضطرة في النهاية بما يسمح به الأمريكيون، مكثفية بتوجيه الانتقادات لسياساتهم.

أما القوى التي ترى أن وضعها سيكون أفضل حالا في ظل وضع مؤسسي مستقر فإنها لا تبذل جهدا خاصا لمقاومة الاحتلال، على العكس فإنها تحاول الاستفادة من وجود الاحتلال للمساعدة في استعادة الأمن والاستقرار، وتجنب تدهور الوضع إلى حالة الفوضى الشاملة التي يحارب فيها الجميع ضد الجميع، فتتعاون مع المياسة الأمريكية، مع استمرار مطالباتها دون ضغط أو إلحاح بإنهاء الاحتلال. ويظهر هذا بشكل خاص في موقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يرى أن الطريق الأقصر لتحقيق الجلاء الأمريكي عن العراق هو الإسراع باستعادة الأمن والنظام والاستقرار وبناء نظام سياسي مستقر. ويواجه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية اختبارا حاسما في مرحلة ما بعد اغتيال السيد باقر الحكيم، حيث مازال السؤال مطروحا عما إذا كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية سيستطيع التمسك بنفس الاستراتيجية في مرحلة ما بعد الحكيم، أم أنه سيذهب إلى مسارات أخرى تحت إغراء القوى الشيعية والضغط الراديكالية المتوافرة في بلد يخضع للاحتلال.

ويشارك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية نفس الاستراتيجية أحزاب الأقلية السياسية التي لا تستند إلى رصيد قوى في التعاون والصلوات مع الأمريكيين، والتي لا توجد لديها فرصة حقيقية لتجاوز حالة حزب الأقلية لتصبح أحزابا كبيرة تتمتع بتأييد واسع أي كانت الظروف التي يمر بها العراق، وينطبق هذا بدرجة كبيرة على الحزب الشيوعي العراقي وعلى تيار الوسط الديمقراطي ذي الاتجاهات الليبرالية. فالصيغة المثلى التي تتحقق فيها مصلحة مثل هذه الأحزاب هي نظام سياسي مستقر تحكمه المؤسسات ودمستور تحترم فيه حقوق الإنسان وحقوق الأقليات السياسية.

أما القوى السياسية الغاضبة التي ترى في استقرار الوضع في العراق وفي إنشاء نظام سياسي جديد يعكس توزيع القوة الجديد في المجتمع العراقي تهميشا وحرمانا لها من مكانة كانت تتمتع بها، فإنها تعمل بإلحاح لمقاومة الوجود الأمريكي، ولإضعاف المؤسسات السياسية التي يحاول الأمريكيون إقامتها، ولتحويل حكم العراق إلى مهمة مستحيلة، بالعمل على إثارة غضب المواطنين ضد الاحتلال عبر استهداف البنية التحتية، وربما المساهمة في تعزيز الأمن العام. ويطبق هذا بشكل خاص على الجماعات غير المعروفة سياسيا، والمعبرة عن المظالم التي يشعر بها السنة العراقيون. وتقوم هذه القوى بمخاطرة كبيرة، فهي بينما ترفض ما يمكن أن ينتجها لها نظام سياسي جديد مستقر في العراق، فإنها تراهن على ما يمكن أن تنتجها لها حالة اضطراب الأمن من فرص تستفيد منها في انتزاع مكانة أفضل، مع كل ما يمكن أن ينطوي عليه استمرار حالة اضطراب الأمن من تعريض مستقبل العراق للمخاطر.

فالمواقف والسياسات المختلفة التي تتبناها القوى السياسية العراقية من الاحتلال الأمريكي وخططه في العراق، هي في أغلب الأحيان تعكس طبيعة مصالح ومواقع هذه القوى في المشروع الأمريكي في العراق، ولا تعبر - إلا في الجزء القليل - عن مواقف مبدئية من الاحتلال. وسوف يتحدد مصير العراق في النهاية نتيجة تفاعل هذه القوى مع سياسات الاحتلال، وسوف يكون الناتج النهائي لهذا التفاعل بعيدا إلى حد ليس قليل عن مشروع وطموحات أي قوة عراقية محددة أو الولايات المتحدة نفسها.

ومن المفارقات أن المقاومة العسكرية التي تبديها القوى العراقية المتشددة قد أرغمت الولايات المتحدة على تعديل سياساتها في العراق بطريقة تخدم بدرجة أكبر مصالح القوى المعتدلة، وهو ما يمكن ملاحظته في تخلي واشنطن عن محاولة حكم العراق حكما عسكريا مباشرا، واضطرابها البدء في مرحلة تشكيل هيئات عراقية ذات طابع سياسي لتشارك في حكم العراق، واضطرابها أيضا إلى الموافقة على إعطاء دور سياسي أكبر للأمم المتحدة في صياغة مستقبل العراق.

الفصل الثالث

**الاقتصاد العراقى فى
ظل الحرب والنكبة**

أحمد السيد النجار

ربما يكون ما تعرض له الاقتصاد العراقي منذ قيام نظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين بغزو الكويت مما أشعل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وما تلا ذلك من حصار طويل وحتى العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق واحتلاله في ربيع عام ٢٠٠٣، هو أسوأ ما تعرض له أي اقتصاد لبلد في حجم العراق ومستوى تطوره في العصر الحديث. وقد وصل هذا الاقتصاد إلى ذروة مأساته في الوقت الراهن حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي للعراق بصورة درامية بعد تدمير منشآت إنتاج السلع والخدمات، وتخطيط البنية الأساسية بصورة أدت إلى انهيار المرافق، وأيضا بسبب تعطل إنتاج النفط وتصديره في بلد يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط. وقبل تناول الوضع الراهن للاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال، فإنه من الضروري أن نحاول تبين الأسباب الاقتصادية وراء الحملة الاستعمارية الأمريكية-البريطانية ضد العراق..

أولا: النفط العراقي والاستراتيجية النفطية الأمريكية:

ظل هدف السيطرة الأمريكية على النفط العراقي مختفيا خلف جبال من التصريحات الرسمية الأمريكية ذات الطابع الدعائي التي أشارت دائما إلى أن الهدف من الحملة على العراق، هو نزع أسلحة الدمار الشامل التي ادعت الولايات المتحدة أن هذا البلد يمتلكها، أو إسقاط نظام صدام حسين لبناء نظام ديمقراطي، وغيرها من الادعاءات الأمريكية التي تترك الإدارة الأمريكية قبل أي أحد آخر أنها غير صحيحة.

ورغم التواطؤ الرسمي الأمريكي للتغطية على الأهداف الحقيقية للحملة على العراق، فإن لورانس ليندساي، مستشار الرئيس الأمريكي للشئون الاقتصادية قد صرح في سبتمبر ٢٠٠٢، عندما كانت واشنطن تقوم بتصعيد التوتر مع العراق توطئة للعدوان عليه، بأن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق. وكان ذلك التصريح يمثل صراحة غير معتادة من المسؤولين الأمريكيين حول الهدف الرئيسي الحقيقي من الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيدا عن الأهداف الدعائية المشار إليها آنفا. ولم ينقض عام ٢٠٠٢، حتى تم الإعلان عن استقالة لورانس ليندساي، الذي ربما يكون قد أقيل على الأرجح، لأنه ببساطة كان نغمة نشاز وسط جوقه للكذب التي شكلتها الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس الأمريكي، بشأن العراق وأسلحته وأهداف الحملة عليه. وكان "معهد بيكر للسياسة العامة" الذي يشرف عليه وزير الخارجية والخزانة الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، قد

توصل في دراسة أخيرة له، إلى أن "إحدى النتائج بعيدة المدى لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، هي ضرورة اتجاه الولايات المتحدة لتكثيف البحث عن مصادر جديدة لوارداتها النفطية". وأكدت الدراسة أنه "ما لم يحدث تغيير جذري في سياسة الاستثمار النفطى فى العراق، فإنه لن يكون هناك بديل جاهز لما تملكه المملكة العربية السعودية من احتياطات نفطية مؤكدة وهائلة وطاقات إنتاجية احتياطية كبيرة"^(١).

والنفط كهدف رئيسى من العدوان الأمريكى ضد العراق، يتمثل فى السيطرة على نفط العراق الذى يملك احتياطات نفطية هائلة تبلغ ١١٢,٥ مليار برميل أو نحو ١١% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط.^(٢) علما بأن الولايات المتحدة بالذات، ترى أن الاحتياطات العراقية من النفط تفوق كثيرا ما تعلن عنه بغداد. وتشير بعض التقديرات إلى أن الاحتياطات العراقية من النفط يمكن أن تصل إلى ٣٢٤ مليار برميل أو ٢٦% من الاحتياطات النفطية العالمية وبما يتجاوز كثيرا الاحتياطات النفطية السعودية البالغة نحو ٢٦٤ مليار برميل. وكان وزير الطاقة الأمريكى الأسبق جون هارنجتون، قد أعلن فى عام ١٩٨٧، أن العراق يعم فى الحقيقة على بحيرة من النفط، وأن احتياطياته ربما تفوق الاحتياطات السعودية الضخمة التى تبلغ نحو ربع الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط.^(٣)

كذلك فإن تكلفة استخراج النفط العراقى هى الأدنى فى العالم بما يشكل عامل إغراء مهم للشركات الأمريكية على السعى الحثيث للسيطرة عليه. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة استخراج برميل النفط فى العراق لا تتجاوز دولارا واحدا، مقارنة بنحو ٢,٥ دولار لاستخراج برميل النفط فى السعودية، ونحو ١٠ دولارات لاستخراج البرميل فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المؤكد أن سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقى تجعلها قادرة على التحكم فى حجم الإنتاج العالمى من النفط، من خلال مضاعفة حجم الإنتاج العراقى. ويمكنها بالتالى أن تعمل على خفض أسعاره بشكل كبير بما يحقق مصلحة الولايات المتحدة كأكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط فى العالم، حتى لو أدى ذلك إلى تدهور اقتصادى يصل إلى حد الكارثة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وبالذات بالنسبة للدول التى تعتمد على النفط بشكل كامل تقريبا فى تحقيق دخلها وضمان مستويات معيشية عالية لمواطنيها مثل البلدان الخليجية. ويمكنها أيضا إذا تمكنت من امتلاك جزء من الاحتياطات النفطية العراقية فى حالة نجاحها فى فرض تطبيق الدعوة للصوصية لخصخصة النفط العراقى، أن تعمل على رفع أسعار النفط لمستويات عالية للإضرار بمنافسيها الرئيسيين الذين يستوردون احتياجاتهم من النفط كلية فى الوقت الحالى مثل اليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكوريا الجنوبية، أو الإضرار بمنافسيها الذين سيتحولون لاستيراد النفط خلال فترة قصيرة مثل الصين.

وحتى ندرك أهمية النفط للولايات المتحدة، فإن إجمالي الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز ٢١ مليار برميل في الوقت الراهن، في حين يبلغ الاستهلاك الأمريكي الصافي، نحو ١٧ مليون برميل يومياً، وهذا يعني أن كل الاحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفذ خلال ما يقل عن ثلاثة أعوام ونصف العام فقط، لو اعتمدت الولايات المتحدة على نفطها كلياً. لكنها تعتمد بالأساس على استيراد النفط بدلاً من الاستفاد السريع لاحتياطياتها النفطية. وقد بلغت الواردات النفطية للصافية (الواردات من النفط مخصصاً منها الصادرات من منتجاتها) للولايات المتحدة، نحو ١٠,٨ ملايين برميل يومياً في المتوسط في عام ٢٠٠١، في حين يدور حجم الإنتاج الأمريكي من النفط حول مستوى ٦ ملايين برميل يومياً.^(٤) وحتى في ظل هذا المستوى من الإنتاج، فإن الاحتياطيات الأمريكية سوف تنتهي بعد ما يقل عن عشرة أعوام، لتصبح الولايات المتحدة معتمدة على استيراد النفط بشكل كامل. وفي الوقت الراهن فإن زيادة سعر برميل النفط بدولار واحد يعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار ٤ مليارات دولار سنوياً. أما عندما ينفذ الاحتياطي الأمريكي، فإنه ويفرض ثبات حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط فإن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد سيعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية بأكثر من ستة مليارات دولار في العام. وللعلم فإن بريطانيا والنرويج مستحوذان إلى دولتين مستوردتين لكامل احتياجاتهما من النفط قبل نهاية العقد الأول من القرن الحالي، كما أنه بعد عقدين ستتضرب كل احتياطيات الصين وروسيا وستصبحان من أكبر الدول المستوردة للنفط. أما ليبيا والمكسيك فإن احتياطياتهما من النفط سوف تنضب قبل نهاية العقد الرابع من القرن الحالي بافتراض ثبات حجم إنتاجهما عند مستواه الراهن. أما الدول التي ستظل تمتلك احتياطيات نفطية وقدرات تصديرية كبيرة حتى سبعة عقود قادمة، فإنها سوف تصبح محدودة ومتركة في دول الخليج العربية وضمنها العراق، إضافة إلى إيران وفنزويلا.

وبالتالي فإن الولايات المتحدة المعنية ببقاء أسعار النفط منخفضة عند أدنى حد ممكن ولأطول مدى، تجد أن مصلحتها الأتنية تقتضي تحقيق ذلك من خلال آليات الضغط بالنقل العسكري الرهيب على الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية الكبرى للنفط في الخليج، من جهة، والوجود العسكري المباشر عبر احتلال بلد نفطي عملاق هو العراق لاستخدام نفطه في إحداث إفراط في الإنتاج وانهيار في الأسعار، حيث من المؤكد أن تعمل الولايات المتحدة في حالة استقرار احتلالها للعراق، على زيادة إنتاجه وصادراته، وتحويله للمنتج والمصدر المرجح في سوق النفط الدولية حتى توظفه في تحقيق استراتيجيتها في السوق النفطية الدولية. وهذا الأمر سيكون نهاية الحقبة السعودية في سوق النفط الدولية، حيث سيحل العراق للخاضع للولايات المتحدة محلها بشكل صادم وسريع كمنتج ومصدر أكبر للنفط، وسيكون الأمر بمثابة كارثة مالية

للسعودية ولباقى بلدان الخليج وإيران ولروسيا والمكسيك وفنزويلا ولكل الدول المصدرة للنفط في العالم. وإذا كانت الولايات المتحدة يمكن أن تعوض المكسيك عن ذلك باعتبارها شريكها في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، فإنها ستستشفى على الأرجح في كل المصدرين الباقين.

لكن المقاومة البطولية التي يبديها الشعب العراقي ضد قوات الاحتلال الأمريكية، تحرم الولايات المتحدة حتى الآن من استعادة مستويات إنتاج النفط قبل الحرب والبدء في زيادة الإنتاج إلى المستويات التي تساعد الولايات المتحدة على تخفيض الأسعار إلى المستويات الملائمة للاقتصاد الأمريكي.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد عبرت أكثر من مرة عن أن السعر المناسب للبرميل النفط هو ما يتراوح بين ١٥ و ١٨ دولارا للبرميل، فإن غزوها للعراق واحتلاله ومحاولاتها لتصيب حكومة عميلة لها في بغداد يعني أنها ستحاول تخفيض سعر برميل النفط إلى هذا المستوى إذا دانت لها السيطرة على العراق الذي ما زال شعبه يقاوم احتلالها لبلاده ويمنع بالفعل تحكمها في نفطه الذي إن حدث فإنه يمكن أن يغريها على تخفيض السعر إلى ما هو أدنى من ذلك حتى مستوى يزيد قليلا عن تكلفة الاستخراج من المناطق الحدية أو الأعلى في تكلفة استخراج النفط منها، أي ما يزيد قليلا على ١٠ دولارات للبرميل.

وبما أن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، يعني انخفاض مدفوعات الولايات المتحدة عن وارداتها النفطية بمقدار ٤ مليارات دولار في العام، فإن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار ١٠ دولارات للبرميل سيروح حول مستوى ١٨ دولارا للبرميل، يعني أن الولايات المتحدة ستكسب من وراء ذلك نحو ٤٠ مليار دولار في العام، أما لو انخفض سعر البرميل لمستوى ١٥ دولارا للبرميل، فإن الولايات المتحدة ستكسب نحو ٥٢ مليار دولار في العام. ولو تأملنا هذا المكسب الهائل سنجد أنه يفوق في عام واحد فقط، كل تكاليف الحرب الأمريكية ضد العراق.

وهذا الربح الذي يمكن أن تحققه الولايات المتحدة سوف يتوزع بين الشركات الأمريكية المستهلكة للنفط وعلى رأسها المجمع الصناعي العسكري وشركات النقل والطيران، وبين الجيش الأمريكي وهو مستهلك كبير أيضا للنفط، وبين المستهلكين الأمريكيين أنفسهم.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد سعت بشكل دائم لتخفيض أسعار النفط واستعادة زمن النفط الرخيص، فإن العراق، كان دائما عتبة كاداء أمام هذه المساعي الأمريكية، فقد ظل دائما في موقع الصقور في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث كان في مقدمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط التي عملت دائما على رفع أسعاره لضمان عائد

عادل للدول المصدرة له، كما قام بتأميم ثروته النفطية بما ساعد على انتشار هذا الأمر، بما حرم الشركات النفطية العالمية الكبرى وعلى رأسها الشركات الأمريكية من النهب المبالغ فيه للثروات النفطية في البلدان النامية والعربية المنتجة والمصدرة له. وترتبط على ذلك فإن العراق يمثل، تاريخياً، عقبة أمام الاستراتيجية الأمريكية في سوق النفط.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كان أحد العوامل الرئيسية لتدهور المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد الأمريكي، وبالأذات تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. وتشير البيانات الأمريكية إلى أن الميزان التجاري الأمريكي في السلع غير النفطية كان يسفر عن فائض يبلغ نحو ٢٧,٢ مليار دولار سنوياً في المتوسط، خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٢، لكن الميزان التجاري الأمريكي في النفط ومنتجاته كان يسفر عن عجز بلغ ٤٦,٥ مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة ذاتها، مما أدى في النهاية إلى أن يسفر الميزان التجاري الإجمالي للولايات المتحدة عن عجز بلغ ١٩,٣ مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة المذكورة.^(٥) وبالتالي فإن سيطرة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، على نفطها، وإنهاءها لعصر النفط الرخيص الذي كانت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تنهب خلاله نفط الدول المصدرة له بأبخس الأثمان، كان سبباً رئيسياً في انحدار المكانة العالمية للاقتصاد الأمريكي بشكل سريع منذ عام ١٩٧٤ وحتى منتصف تسعينيات القرن العشرين. وكان ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٠، قد ساهم في إحداث أزمة ركود في اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي في عامي ١٩٨١، ١٩٨٢. كما أدى ارتفاع أسعار النفط من مستوى شديد التكني إلى مستويات معتدلة في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ إلى المساهمة في خلق أزمة الركود الاقتصادي التي عانتها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في بداية تسعينيات القرن الماضي.

وفي كل المواقف الرئيسية في سوق النفط، من مساعي رفع الأسعار لمستويات عادلة، إلى تحسين شروط تقاسم الإنتاج بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية، إلى تأميم الثروة النفطية، كان العراق يقف دائماً في صف الصقور بين الدول المصدرة للنفط وداخل منظمة الأوبك، لذا يبدو سلوك الإدارة الأمريكية إزاء هذا البلد مفعماً بقدر هائل من الرغبة في الانتقام والتككيل به، والرغبة في نهب ثروته النفطية الضخمة بأبخس الأثمان تحت عصى الاحتلال، وتحويله إلى عبرة لكل الدول المعارضة للولايات المتحدة، أو رأس الذئب الطائر لإرهاب كل الدول النامية وحتى الكبرى، فضلاً عن القضاء على أي بقية من قوة له وربما تفكيكه اجتماعياً لمصلحة إسرائيل التي ترى في العراق تهديداً لها.

وإذا كان الاحتياطي النفطي العراقي الهائل، هو المبرر الرئيسي للحملة الاستعمارية الأمريكية ضد العراق، فإن هذه الحملة قد أدت إلى تدمير هائل للبنية الأساسية العراقية بحيث إن عمليات إعادة بنائها التي ستتولاها الشركات الأمريكية - إذا استقر الأمر لقوات الاحتلال - سوف توفر أعمالاً ضخمة لهذه الشركات. كما أن تدمير عدد كبير من المنشآت الصناعية والخدمية العراقية، سوف يخلق بدوره أعمالاً كبيرة لهذه الشركات، مقابل ما أدى إليه من زيادة هائلة في معدل البطالة في العراق، فضلاً عن أن الإدارة الاستعمارية الأمريكية للعراق قد قامت بحل الجيش والشرطة في العراق، بما أضاف نحو ٤٥٠ ألفاً من العراقيين إلى صفوف العاطلين الذين أصبحوا يشكلون نحو ثلثي قوة العمل العراقية حالياً.

وقد كون العاطلون في العراق مؤخرًا، اتحاداً للعاطلين، وأصبح هذا الاتحاد قوة سياسية في الشارع العراقي بتظاهراته الضخمة في مواجهة قوات الاحتلال العاجزة عن إدارة عجلة الاقتصاد وعن توفير الوظائف للعراقيين الراضين لوجودها أصلاً. لكن تدمير البنية الأساسية والبنية الصناعية للعراق، يظل عاملاً رئيسياً في وصول الاقتصاد العراقي إلى الوضع المأساوي الراهن الذي وصفه الحاكم الإداري الأمريكي للعراق بأنه أكثر اقتصادات العالم انهياراً، لكنه تناسى أن عدوان قوات بلاده على العراق هو ما أوصل اقتصاد هذا البلد المنكوب إلى أن يكون الأكثر انهياراً في العالم!

ثانياً: البنية الأساسية والصناعية المحطمة:

تعد البنية الأساسية في العراق أو في أي بلد آخر، هي حصيلة ما بنته الأجيال السابقة والحالية من طرق وجسور وموانئ ومطارات وسدود وخزانات ومحطات للمياه والكهرباء والصرف الصحي والزراعي وأنابيب نقل النفط ومحطات تخزينه ومنشآت استخراجه. أما البنية الصناعية فإنها تتركز في المصانع المدنية والعسكرية وما تحويه من آلات ومعدات، وما تتطلبه عليه من خبرات وبنية تنظيمية يدار القطاع الصناعي على أساسها، وهي أيضاً حصيلة ما بنته الأجيال السابقة والحالية. ومن المؤكد أن تدمير البنية الأساسية والصناعية لأي بلد، يعني تدمير ثروات ومنجزات وأسس الحياة الحديثة لشعب العراق، ويعني بالتالي إعادة هذا البلد الذي قام مع مصر بدور ريادي في تأسيس الحضارة الإنسانية وفي وضع أسس العلم والفلسفة والأدب والقيم في العالم، لعدة عقود إلى الوراء.

وكان مسئولون أمريكيون في وزارة الدفاع وفي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، قد ادعوا في تصريحات متعددة قبل العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق أن نظام صدام حسين سوف يقوم بتفجير السدود وتدمير الجسور وإحراق آبار النفط وتدمير مصادر الغذاء لعرقلة القوات الأمريكية نحو بغداد. كما أشار وزير

الخارجية الأمريكي قبل تلك الحرب إلى أن القوات الأمريكية التي استهجم العراق سوف تقوم بـ "حماية" آبار النفط لضمان عدم تخريبها أو تدميرها من قبل النظام العراقي.

وبالمقابل أعلن الرئيس العراقي آنذاك، صدام حسين، أن "العراق لا يحرق ثروته ولا يدمر آباره" مشيراً إلى أن الادعاءات الأمريكية في هذا الصدد "تخفى تلميحا إلى أن الذين يريدون اجتياح العراق سيدمرون الآبار النفطية العراقية والبنى التحتية النفطية العراقية".

وإذا بدأنا بالبنية الأساسية العراقية فإن العراق لديه عددا كبيرا من الجسور الضخمة والمتوسطة والصغيرة على أنهار دجلة والفرات وديالى والعظيم والزاب، وغيرها من الأنهار الصغيرة أو أفرع الأنهار الكبيرة، كما أن لديه عددا كبيرا من السدود مثل سد حديثة على نهر الفرات وسد الموصل على نهر دجلة وسد دربندخان على نهر ديالى، وخزان الثرثار في منخفض الثرثار إلى الغرب من نهر دجلة، وهي كلها سدود تستخدم في تخزين المياه وتوليد الكهرباء. وكانت هذه السدود تساهم قبل الحرب في توليد نحو ١,٨% من الإنتاج العراقي من الكهرباء البالغ نحو ٣٣,٧ مليار كيلوات / ساعة عام ٢٠٠٠.^(٦) كما أن العراق يملك شبكة طويلة من أنابيب النفط التي تنقل نفطه إلى تركيا وسورية، فضلا عن شبكات النقل الداخلي للنفط والغاز ومحطات ضخ النفط وآباره. وبالنسبة لطاقة معامل تكرير النفط، فإن العراق يأتي في المرتبة الرابعة عربيا بعد كل من السعودية ومصر والكويت. وقد بلغت الطاقة التكريرية القائمة للمعامل العراقية قبل الحرب، نحو ٥٧٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٠٠.^(٧) وضمن البنية الأساسية العراقية، تأتي شبكة الطرق التي بلغ طولها نحو ٤٥,٦ ألف كيلومتر عام ٢٠٠٠، ومنها نحو ٨٤,٣% طرق مرصوفة.^(٨) ويملك العراق شبكة واسعة من محطات تكرير وتنقية المياه التي تمتد نحو ٩٦% من سكان الحضر في العراق بالمياه النقية، وتمتد نحو ٤٨% من سكان الريف بهذه المياه.^(٩) هذا بالإضافة إلى محطات الصرف الزراعي والصحي وغيرها من عناصر البنية الأساسية العراقية المهددة بالتدمير في العدوان الأمريكي المزمع ضد العراق.

وتشير خبرة حرب الخليج الأولى إلى أن الولايات المتحدة هي التي قامت بتخريب البنية الأساسية في العراق حيث دمرت ٥٤ جسرا رئيسيا على أنهار العراق وعلى رأسها نهري دجلة والفرات. وكان جانب مهم من ذلك التدمير يفقد لأي مبرر عسكري وينهض فقط على أساس الرغبة الأمريكية في الانتقام من العراق والتكبد به وبمقدراته ورده إلى عصر ما قبل تطوير البنية الأساسية. وكذلك الأمر بالنسبة لمحطات الكهرباء والصرف الصحي والموائى والمطارات المدنية والعسكرية، حيث تعرضت جميعها للتدمير من قبل القوات الأمريكية في عام ١٩٩١.

وقد تكرر نفس الشيء في العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق في ربيع العام الجاري ٢٠٠٣، حيث قامت قوات البلدين بتدمير كل ما أمكنهما تدميره في العراق من منشآت بنية أساسية وصناعية مدنية وعسكرية في هذا البلد، وحتى ما لم يتم تدميره من الصناعات العسكرية العراقية أثناء المعارك، فإن قوات الاحتلال قامت بتدميره بعد احتلالها لهذا البلد العربي الكبير. وكان الاستثناء من عمليات التدمير الأمريكية للبنية الأساسية العراقية هو الجسور التي حافظت عليها قوات الاحتلال لضرورتها لها كمعابر للقوات وهي تتقدم صوب بغداد، حاضرة العراق والمشرق العربي وعاصمة العباسيين العتيدة ومنارة الدنيا لقرون عديدة.

أما بالنسبة لآبار النفط العراقية الضخمة، فإن نظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين لم يلجأ إلى حرقها كما كان الأمريكيون يتوقعون، بل حافظ عليها، حيث لم تشتعل سوى حرائق محدودة في بعض الآبار في حقل الرميثة المتاخم للكويث نتيجة المعارك وليس بسبب الحرق المتعمد، أما باقي حقول النفط في العراق من "كركوك" و"خباز" و"بابي حسن" في الشمال مرورا بحقل شرق بغداد العملاق في الوسط، إلى حقول القرنة والزابير والرميلة ومجنون في الجنوب وغيرها من الحقول المنتشرة في العراق، فإنها لم تصب بأذى. وكذلك الأمر بالنسبة لخطوط أنابيب النفط والغاز التي حافظ عليها نظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ولم تدمرها قوات الغزو. لكن مع بداية المقاومة الوطنية العراقية ضد قوات الاحتلال بعد سقوط بغداد، بدأت هذه المقاومة تستهدف خطوط أنابيب النفط والغاز بهدف عرقلة أي عملية أمريكية لرفع الإنتاج والصادرات واستنزاف النفط العراقي وتوظيفه من أجل السيطرة على أسعار النفط وتخفيضها إلى المستوى الذي تريده الولايات المتحدة. وقد نجحت عمليات المقاومة الوطنية العراقية حتى الآن في تخريب جانب من شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز بما ساهم في عرقلة تحقيق الولايات المتحدة لهدفها باستعادة مستويات إنتاج وتصدير النفط العراقي إلى ما كانت عليه قبل الحرب، ثم رفعها للمستويات التي تمكن واشنطن من السيطرة على أسعار وأسواق النفط.

ثالثا: الاقتصاد العراقي يدفع تكلفة العدوان عليه؟

في العهد الاستعماري القديم، كانت الدول الاستعمارية تقوم بشن حملاتها لاستعمار البلدان الأخرى، وتقوم بعد ذلك باستنزاف ثرواتها الطبيعية وباستغلال قوة العمل المتوافرة فيها بلا رحمة في استخراج هذه الثروات أو في زراعة المحاصيل الضرورية للمركز الاستعماري أو في إقامة بنية أساسية ضرورية لتسهيل عمليات النهب الاستعماري لنقل المعادن أو السلع الزراعية التي تستخرج أو تنتج لمصلحة المركز الاستعماري، أو لبناء مشروعات للبنية الأساسية تكون ضرورية لسيطرة الدولة الاستعمارية على خطوط المواصلات العالمية. لكن لم يحدث أبدا خلال العهد

الاستعماري أن أعلنت أي دولة استعمارية عند غزوها لأي دولة، أنها مستقوم بتحصيل اقتصاد هذه الدولة التي تتعرض للغزو بتكاليف هذا الغزو.

أما في العهد الجديد الذي بعثته الولايات المتحدة من مرقده للتاريخي، فإن واشنطن أعلنت أنها ستحمل الاقتصاد العراقي بتكلفة الحرب الأمريكية-البريطانية عليه!! لكن تعطل عملية استعادة مستويات الإنتاج النفطي العراقي حتى الآن، أدى إلى نتيجة عكسية وهي أن الولايات المتحدة قد تضطر إلى رصد ميزانية كبيرة لإعادة تأهيل البنية الأساسية الضرورية لاستقرار الأمر لقوات الاحتلال.

أما التكلفة الفعلية لهذه الحرب فإن هناك خلاقات كبيرة بشأن قيمتها سواء قبل وقوعها أو بعد انتهاء عملياتها الأساسية. وعندما كان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد يحاول التقليل من شأن التكاليف التي ستحملها الولايات المتحدة في غزو العراق بالإشارة إلى أنها تبلغ نحو ٥٠ مليار دولار لطمأنة الرأي العام الأمريكي على أن الاقتصاد الأمريكي المضطرب والبطيء لن يتحمل الكثير، خرج لورنس ليندساي في سبتمبر من عام ٢٠٠٢ بتقدير واضح يشير إلى أن تكلفة الحرب الأمريكية ضد العراق ستتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليار دولار، وتلك التكلفة التقديرية كانت تتضمن تكلفة بقاء قوات الاحتلال في العراق خلال عام ٢٠٠٣. وعلى أي حال فإن لورنس ليندساي قد فتح النقاش حول تكلفة أي عدوان أمريكي على العراق. ومع وصول الحشد العسكري الأمريكي إلى الحد الذي يسمح للإدارة الأمريكية بشن العدوان على العراق، أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاجون)، البيت الأبيض بأن تكلفة ضرب العراق وإلحاق الهزيمة به واحتلاله لمدة ستة أشهر تبلغ نحو ٨٥ مليار دولار.^(١٠)

وهذه التكاليف يمكن أن ترتفع لأكثر من ذلك بكثير لأن الاحتلال الأمريكي للعراق يحتاج حسب رئيس أركان القوات البرية الأمريكية إلى ٢٠٠ ألف جندي بشكل دائم طوال فترة هذا الاحتلال.

لكن في منتصف شهر إبريل وبعد سقوط بغداد في أيدي قوات الاحتلال الأمريكية، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها أنفقت ٢٠ مليار دولار لتغطية نفقات تلك العمليات. أما تكلفة بقاء القوات الأمريكية في العراق بالحجم الكبير الذي يسمح لها بالسيطرة على هذا البلد الكبير فإن التقديرات تشير إلى أنها تدور حول رقم ٢ مليارات دولار شهريا، خاصة في ظل وجود مقاومة عراقية شرسة ضد قوات الاحتلال. وفي منتصف شهر إبريل ٢٠٠٣، وقع الرئيس الأمريكي مشروع قانون لاعتماد مالي بقيمة ٧٩ مليار دولار لتغطية نفقات الحرب ومساعدة الدول المتضررة من الحرب ودعم شركات الطيران الأمريكية التي تأثرت سلبيا بسبب الحرب.^(١١)

وإذا كانت الولايات المتحدة قد حملت حلفاءها وبالأساس السعودية والكويت والإمارات وألمانيا واليابان تكاليف الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، بل وحقت فائضا في موازنة الحرب وخرجت رابحة مالياً على حساب حلفائها من تلك الحرب، فإن الأمر يختلف هذه المرة؛ لأن الحرب ضد العراق كانت حرب الإدارة الأمريكية التي لا يوجد لها مبررات مقنعة لغالبية الأطراف الدولية وبالتحديد للدول التي شاركت في تمويل حرب عام ١٩٩١. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تحملت التكلفة الباهظة لهذه الحرب، في وقت تعاني فيه من وضع لقتصادي مضطرب ومن تباطؤ حقيقي ومن عجز قياسي في موازيتها الخارجية. وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٢ نحو ٠,٧% فقط، وبلغ معدل البطالة نحو ٥,٧% في يناير ٢٠٠٣، في حين بلغ العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي نحو ٥١٠,٢ مليار دولار في الاثنى عشر شهرا المنتهية في نهاية مارس ٢٠٠٣.^(١٢)

ومن الصعب تصور تحمل الاقتصاد الأمريكي لتكلفة الحرب ضد العراق وهو في حالته المشار إليها آنفاً، وهو ما طرح التساؤل حول الآلية الأمريكية لمواجهة تكاليف حملتها الاستعمارية ضد العراق، والتكاليف الأكبر كثيراً لاحتلاله لفترة طويلة. ولم تتأخر الإدارة الأمريكية في إعلان أنها ستحمل العراق تكلفة الحرب عليه وأنها ستخصم هذه التكاليف من إيرادات تصدير النفط العراقي!!

كذلك فإنه وبناء على الخبرة الأمريكية في تمويل مواجهة آثار أحداث ١١ سبتمبر، فإن قيام الإدارة الأمريكية باستغلال وضع الدولار كعملة احتياط دولية مهيمنة لإصدار أوراق نقدية أمريكية بدون أي مبرر اقتصادي، هو أمر مرجح تماماً، كما فعلت بعد أحداث ١١ سبتمبر عندما أصدرت ٨١,٢٥ مليار دولار وحصلت مقابلها على سلع وخدمات من مختلف بلدان العالم، بحيث حملت العالم جزءاً مهماً من تكاليف مواجهة آثار ذلك الحدث.^(١٣) لكن الإصدار النقدي الأمريكي هذه المرة قد يكون أكبر، وقد يثير الكثير من الاضطراب النقدي في العالم خاصة في ظل حالة الاقتصاد الأمريكي التي أشرنا إليها آنفاً، كما أن أي إصدار نقدي أمريكي واسع النطاق بدون مبرر اقتصادي يمكن أن يؤثر سلباً على حركة سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية، كما سيؤثر وهو الأهم على مكانته كعملة احتياط دولية رئيسية تهيمن على نحو ٦٨% من سلة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة في العالم بأسره.

والحقيقة أن الإجراء النقدي الأمريكي الخاص بإصدار كميات كبيرة من النقد بدون مبرر اقتصادي من أجل تمويل الحرب، ليس العامل الأساسي في تعويض تكاليف العدوان الأمريكي ضد العراق وتكاليف احتلاله، حيث إن حسابات تعويض التكاليف الكبيرة التي تحملتها الولايات المتحدة، لا تبتعد كثيراً عن العراق ذاته، بل هي مرتبطة

بالعائد الاقتصادي الأمريكي من احتلال هذا البلد النفطى العملاق الذى تبلغ احتياطياته النفطية المؤكدة، حسب ما يعلنه العراقيون، نحو ١١٢,٥ مليار برميل ويحتل المرتبة الثانية عالمياً، بعد السعودية ويبلغ مرتين ونصف قدر احتياطيات منطقة بحر قزوين. وتشير بعض التقديرات الأمريكية إلى أن الاحتياطى النفطى العراقى يتجاوز كثيراً الأرقام التى يعلنها العراق وربما يبلغ نحو ٣٢٤ مليار برميل كما أشرنا آنفاً.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة سوف تحاول، إذا نجحت فى قمع المقاومة العراقية واستتب لها الأمر فى العراق، أن تنفذ مخططاتها بتوظيف احتياطى العراق من النفط من أجل إحداث انهيار فى أسعار النفط واستعادة عصر النفط الرخيص كصورة للنهب الاستعماري للثروة الطبيعية العربية الرئيسية، بما سيخوض الإدارة الأمريكية والمجتمع الأمريكى عن أى تكاليف للحرب ضد العراق كما تأمل الإدارة الأمريكية. كما يمكنها استغلال انخفاض أسعار النفط من أجل تخزين كميات هائلة من النفط تتجاوز الاحتياطى الاستراتيجى الذى يبلغ نحو ٦٠٠ مليون برميل، إلى إعادة بناء الاحتياطى النفطى الأمريكى من خلال حقن الآبار بصورة تطيل العمر الافتراضى لهذا الاحتياطى بشكل مؤثر.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاحتياطيات النفطية الأمريكية يبلغ نحو ٢١ مليار برميل، فى حين يبلغ حجم الإنتاج نحو ٦ ملايين برميل يومياً، وهو معدل للإنتاج يجعل الاحتياطيات الأمريكية تنفذ تماماً خلال ما يقل عن عشر سنوات. ويبلغ حجم الواردات النفطية للصافية للولايات المتحدة (وارداتها من النفط مخصوماً منها صادراتها من منتجاته)، نحو ١٠,٨ ملايين برميل يومياً فى المتوسط فى عام ٢٠٠١. وكانت قيمة الواردات النفطية الأمريكية من النفط قد ارتفعت من ٥٠,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ فى ظل سعر بلغ ١٢,٣ دولاراً للبرميل فى المتوسط، إلى ٦٧,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ فى ظل سعر بلغ ١٧,٥ دولاراً للبرميل فى المتوسط، ثم ارتفعت تلك المدفوعات إلى ١١٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ عندما ارتفع سعر برميل النفط فى المتوسط إلى ٢٧,٦ دولاراً. أى أن الزيادة فى قيمة الواردات الأمريكية من النفط فى مجموع عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠، بلغت ٨٥,٩ مليار دولار عما كان يمكن أن تنفقه لو استمرت أسعار النفط ومدفوعات الولايات المتحدة عن وارداتها منه عند مستوياتها عام ١٩٩٨.^(١٤)

لكن من الضروري الإشارة إلى أن سيناريو النجاح الكامل والمستمر للمخطط الأمريكى لإزاء العراق لن يتحقق فى الواقع، على الأرجح، لأن فى العراق أمة كبيرة أظهرت بوضوح أنها لن تقبل الاحتلال الأمريكى وسوف تفعل كل شيء فى مواجهته، وهى تقاوم هذا الاحتلال بضروبة فى الوقت الراهن، فى بغداد والأنبار وديالى ونيوى وهى المناطق التى يشكل العرب السنة الغالبية للساحقة من سكانها، علماً بأن هؤلاء

العرب السنة يمثلون ثلث تعداد سكان العراق البالغ نحو ٢٥ مليون نسمة، ولو انضم إليهم العرب الشيعة الذين يمثلون نحو ٤٧,٥% من سكان العراق، في هذه المقاومة فإن أرض العراق ستتحول إلى جحيم ومقبرة لقوات الاحتلال الأمريكية-البريطانية.

وبعيدا عن تكاليف الحرب الأمريكية على العراق وتحميل الشعب العراقي بها، فإنه بمجرد أن تمكنت القوات الأمريكية-البريطانية من احتلال العراق، فإنها بدأت مرحلة جديدة من العبث باقتصاد العراق وبالعملة العراقية. فقد تركت قوات الاحتلال اللصوص ينهبون المنشآت العامة ويحطمون البنية الأساسية للدولة ومنشآتها، ولم يسلم من هذا النهب المتحف العراقي الذي يضم بين جنباته عشرات الآلاف من القطع الأثرية التي تمثل كل الحضارات العظيمة التي تتابعت في بلاد الرافدين. ولم تسلم البنوك من هذا النهب الذي تم برعاية قوات الاحتلال. وتعرضت العملة العراقية للعصف بها، وشكلت حالة خاصة من الانتقام تستحق التعرض لها بشكل خاص..

رابعا: الدينار والدولار.. الانتقام الأمريكي:

عندما تطايرت أوراق النقد التي تحمل صورة الرئيس العراقي مجهول المصير صدام حسين، خلال عمليات السلب والنهب التي قام بها اللصوص الذين تركتهم قوات الغزو الأمريكية-البريطانية ينهبون بغداد والموصل والبصرة، لم يكن الأمر مجرد تطاير لأوراق نقد صغيرة وهامشية القيمة منذ التدهور الكبير للدينار العراقي في أعقاب حرب الخليج الثانية، ولم يكن الأمر أيضا مجرد سخيرية من أوراق نقد تحمل صورة صدام حسين كنوع من الإهانة المفروطة له، وإنما كان مقدمة لما تخطط له الإدارة الأمريكية من تكتيل بالعملة العراقية، ضمن تكتيلها بالدولة والمجتمع في العراق بصفة عامة. فالأوراق النقدية المتطايرة كانت تعني ضمن ما تعني أنها عديمة القيمة وأنها لا تغرى حتى اللصوص للاحتفاظ بها، وأنه بالتالي لا يمكن لوم سلطة الاحتلال إن هي أقدمت على أي إجراء لإلغاء تلك الأوراق النقدية أو وقف التعامل بها أو إشراك عملة أخرى، هي الدولار الأمريكي بالطبع، في السوق العراقية بما يعنى تدمير سيادة الدينار العراقي في سوقه، علما بأن سيادة أي عملة في كل التعاملات المباشرة في سوقها، يعد شرطا أساسيا لاستقرار هذه العملة.

وتذهب الخطط الأمريكية في هذا الصدد إلى ضرورة استخدام الدولار الأمريكي كعملة بديلة للدينار العراقي في المدى القصير، وكعملة مشاركة له في السوق العراقية في الأجل الطويل. وقد أشار جون تايلر مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشئون العلاقات الدولية إلى أن "الدولار سيكون العملة المتداولة في العراق باعتباره عملة لها قيمة ومستقرة"، مشيرا كما هي العادة في كل شيء آخر، إلى أن ذلك لن يستمر أكثر مما تحتاجه الظروف، شأنه في ذلك شأن الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق الذي

تشير الإدارة الأمريكية إلى أنه لن يستمر إلا للفترة الضرورية، وكان الاستعمار الذي يستهدف السيطرة على الشعوب الأخرى ونهب ممتلكاتها، له ضرورة أصلاً!!

وتأكيداً للنية الأمريكية في إحلال الدولار الأمريكي محل الدينار العراقي، أو إشراكه معه في السيادة في السوق العراقية، قامت سلطات الاحتلال الأمريكية بنقل ملايين الدولارات من الأرصد العراقية المجمدة في الولايات المتحدة التي يبلغ مجموعها ١٧٠٠ مليون دولار، إلى العراق لدفع الرواتب بالدولار للموظفين العراقيين الذين تحتاج سلطات الاحتلال لعونتهم إلى أعمالهم، بواقع ٢٠ دولاراً في الشهر لكل موظف من الموظفين البالغ عددهم مليون ونصف المليون موظف، بما يعني ضخ ٣٠ مليون دولار على الأقل، للتدول في السوق العراقية كل شهر ضمن بند أجور الموظفين وحده. كما استخدمت قوات الاحتلال الأمريكية مئات الملايين من الدولارات التي عثرت عليها في البنك المركزي العراقي أو التي عثرت عليها مخبأة في بعض المواقع في العراق، في فعل الشيء نفسه، أي استخدامها في الدفع المباشر للعراقيين لإحلال العملة الأمريكية محل الدينار العراقي في التعاملات المباشرة في هذا البلد العربي الكبير.

ولأن سلطات الاحتلال في العراق ليست أمريكية خالصة رغم الهيمنة الأمريكية عليها، فإن العراق تحول إلى حقل تجارب وإلى مرتع لعمليات كل من هب ودب، حيث صرح مسؤولون أمريكيون بأن العراقيين سيتداولون عدة عملات غريبة وعلى رأسها الدولار الأمريكي، إلى أن يتم تشكيل حكومة عراقية تطرح عملة جديدة للعراق.

والحقيقة أن ما يجري من قبل سلطات الاحتلال الأمريكية بشأن الدينار العراقي، ينطوي على درجة كبيرة من التتكيل بهذه العملة، بشكل ليس له أي ضرورة عملية حتى من قبل أي سلطة احتلال. وإذا كان الرئيس الأمريكي قد ذكر قبل شن العدوان على العراق، في معرض تبريره لإصراره على إسقاط الرئيس العراقي صدام حسين، أن الرئيس العراقي حاول قتل أبيه، فإن الإصرار الأمريكي على سحق العملة العراقية هو انتقام - من نوع لا يليق بدولة عظمى - من الإجراء الذي اتخذته العراق قبل أكثر من عام بتقييم نفطه وتحصيل عائدات تصديره باليورو بدلاً من الدولار الأمريكي.

وكان ذلك الإجراء العراقي تجسيدا عادياً لحق السلطات النقدية في بلد مستقل في اختيار العملة الأجنبية التي تحصل بها على عائدات تصدير السلعة الأولية التي تصدرها، كما كان يعكس رغبة العراق في دعم العملة الأوروبية على حساب العملة الأمريكية في ظل حالة التوتر الشديد بين العراق والولايات المتحدة، واليقين العراقي من أن واشنطن ماضية في طريق شن الحرب عليه.

وخطورة الإجراء العراقي الذي اتخذ قبل أكثر من عام بإحلال اليورو محل الدولار، كانت تتبع من أنه يمكن أن يشجع دولا أخرى على أن تملك نفس الطريق، بما يهدد مكانة الدولار الذي يتمتع بوضع عملة الاحتياط الدولية الرئيسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وهو يهيمن بالفعل على أكثر من ثلثي سلة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة لكل بلدان العالم في الوقت الراهن. وهذا الوضع الخاص للعملة الأمريكية في العالم، مكن الولايات المتحدة من سد عجزها الداخلي المتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة، ومكنها أيضا من معالجة عجزها الخارجي المتمثل في عجز الميزان التجاري وعجز ميزان الحساب الجاري، وذلك من خلال طبع أوراق النقد للدولارية بناء على نمو حجم المبادلات الاقتصادية الدولية وليس بناء على نمو الناتج في الولايات المتحدة. كما تمكنت الولايات المتحدة من تمويل استثمارات محلية أكبر كثيرا من قدرة المجتمع الأمريكي على الادخار، من خلال قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب وجود الدولار كعملة مهيمنة على سلة احتياطيات العملات الحرة لدى الدول والشركات والمستثمرين في كل أنحاء العالم، بما يضع السوق الأمريكية في مقدمة الأسواق التي يمكن أن تفكر الدول أو الشركات أو المستثمرون من مختلف البلدان في استثمار الأموال المتاحة لديهم للاستثمار الخارجي. ولذلك كان معدل الاستثمار في الولايات المتحدة أعلى كثيرا من معدل الادخار لديها دون أن تضطر للاقتراض المباشر، حيث كانت الاستثمارات الأجنبية تتولى سد تلك الفجوة.

ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، بلغ متوسط معدل الادخار الأمريكي نحو ١٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٧، في حين كان معدل الاستثمار في الفترة نفسها، نحو ٢٠,٧% من الناتج المحلي. كما بلغ معدل الادخار نحو ١٦,٨% خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٥، في حين كان معدل الاستثمار الأمريكي في الفترة نفسها، نحو ١٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. وخلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠١، بلغ المتوسط السنوي لمعدل الادخار الأمريكي نحو ١٧,٨%، في حين بلغ المتوسط السنوي لمعدل الاستثمار في الولايات المتحدة نحو ٢٠,٢% خلال الفترة نفسها.^(١٥)

أما بالنسبة لاستخدام وضع الدولار كعملة احتياط دولية في سد عجز الموازنة الأمريكية، فإن الإدارة الأمريكية وبالذات منذ عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، قد عمدت إلى الإفراط في الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق العام، أو ما يشبه التمويل بالعجز في البلدان النامية، معتمدة على أن الطلب على الدولار لا يتحدد في السوق الأمريكية فقط، بل إن هناك طلبا دوليا عليه يتوسع باطراد مع زيادة حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات التي يشكل الدولار العملة الرئيسية في تسوية مدفوعاتها. وبالتالي فإن توسعها في الإصدار النقدي بدون مبررات اقتصادية أمريكية

حقيقية لا يؤدي إلى اضطراب نقدي أو إلى زيادة التضخم بدرجة كبيرة، طالما أنه تتم تغطيته بطلب عالمي في ظل توسع التجارة الدولية في السلع والخدمات.

أما المجموع التراكمي لعجز الموازنة العامة للدولة في الولايات المتحدة والذي لم ينقطع منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٧، فقد بلغ نحو ٣٤٠٠ مليار دولار. أما العجز التجاري الأمريكي فقد بلغ نحو ٥٢٥,٤ مليار دولار في الاثنى عشر شهرا المنتهية في مايو من العام الجاري ٢٠٠٣، وهو عجز هائل وكفيل بتمير استقرار أى اقتصاد، لكن ذلك لا يحدث ببساطة لأن الولايات المتحدة تتمكن من معالجته في ظل وضع عملة الاحتياط الدولية التي يتمتع بها الدولار الأمريكي، علما بأن العجز التجاري الأمريكي المتراكم خلال الفترة من ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٢، فقد بلغ ٣٩٩٦ مليار دولار، وهو عجز لم يستطع فائض تجارة الخدمات الأمريكية أن يعوضه، فظهر عجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي في الفترة نفسها، بلغ نحو ٣٤٠٠ مليار دولار.^(١٦) وهذا العجز الهائل يعنى أنه كان على الولايات المتحدة أن تحصل على قروض خارجية بنفس القيمة لسد هذا العجز، لكنها اعتمدت على تدفق الأموال الأجنبية إليها في ظل حقيقة أن عملتها هي عملة الاحتياط الدولية الرئيسية، كما اعتمدت أيضا على التوسع في الإصدار النقدي بالتوازي مع تزايد الناتج العالمي والتجارة الدولية، وليس بالتوازي مع تزايد الناتج الأمريكي كما هو مفترض بالنسبة للدول العادية. وفي ظل الاستغلال الأمريكي لوضع الدولار كعملة احتياط دولية تمكنت الولايات المتحدة من رفع مستويات معيشة مواطنيها إلى أعلى مستوى معيشي حقيقي في العالم حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الأمريكي ٣٤,٩ ألف دولار عام ٢٠٠١. وهو المستوى الأعلى عالميا عندما يقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج بناء على تعادل القوى الشرائية مع الدولار.^(١٧)

وفي الوقت الراهن وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة تعاني من عجز مزدوج في تجارة السلع وفي تجارة الخدمات، وبعد عودة العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، أصبحت الولايات المتحدة أكثر حاجة إلى التشبث بوضع الدولار كعملة احتياط دولية من أجل توظيف هذا الوضع في معالجة كل أنماط العجز في موازينها الداخلية والخارجية.

وعلى أى حال، فإن الإدارة الأمريكية في العراق أصدرت مؤخرا دينارا جديدا يخلو من صورة الديكتاتور المخلوع صدام حسين، لكن سيطرة سلطات الاحتلال على هذا الإصدار النقدي في غياب حكومة عراقية منتخبة من الشعب، يضع الاقتصاد العراقي تحت رحمة سلطات الاحتلال وسلوكها النقدي.

خامسا: "الشيكات" .. مخطط أمريكي لمصادرة مستقبل اقتصاد العراق:

يبدو أن العراق قد تحول إلى معمل تجارب للاستعمار الأمريكي لتجريب وسائل قمع الشعوب وسلب إرادتها بالوسائل الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الوسائل العسكرية والبوليسية. وفي هذا السياق، درست الإدارة الأمريكية بعد احتلال العراق، اقتراحا بتوزيع جزء من إيرادات تصدير النفط العراقي على المواطنين العراقيين مباشرة، كنوع من ريع المواطنة في بلد غني بالنفط. وقد لقي هذا الاقتراح قبولا مبدئيا من عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكي، خاصة وأنه يشبه برنامجا فعليا ينفذ في الولايات المتحدة ويقضى بتوزيع جزء من إيرادات إنتاج النفط في الاسكا على سكانها، وهو برنامج بدأ تطبيقه في عام ١٩٧٦، ويتم تمويله من خلال وضع ٢٥% من الضرائب المفروضة على إنتاج النفط من الاسكا في صندوق دائم لتمويل أبنائها.^(١٨) ورغم تأكيد إدارة الاحتلال الأمريكية للعراق أنها ستنفذ هذا الاقتراح في العراق، إلا أن المقاومة العراقية البطلة التي تعرقل إنتاج وتصدير النفط في العراق تجعل تطبيق هذا الاقتراح غير ممكن عمليا، طالما أنه لم تتم استعادة مستويات إنتاج وتصدير النفط بالمعدلات التي تسمح بتطبيق الاقتراح الأمريكي المدمر.

والحقيقة أن الأمريكيين الذين وضعوا هذا الاقتراح أرادوا أن يضربوا عددا من العصفافير بحجر واحد، أولها إنهاء أي أساس اقتصادي لقوة الدولة العراقية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، عبر تحويل المجتمع العراقي إلى مجموعة مستهلكين يملكون النقد الأجنبي ويستهلكون السلع الأجنبية، والأمريكية بالتحديد في ظل الاحتلال الأمريكي والهيمنة المحتملة لواشنطن على العراق في ظل أي حكومة يمكن أن تضعها واشنطن في سدة الحكم في بغداد على غرار مجلس الحكم الانتقالي المشكل على أساس طائفي والذي ينطوي على تنكيل بالعرب الذين يقاومون وحدهم قوات الاحتلال، والذين لم تتجاوز حصتهم من مقاعد هذا المجلس نحو ١٦% من عدد المقاعد، في حين أن حصتهم من سكان العراق تبلغ الثلث تقريبا.^(١٩)

وفي مثل هذا الوضع لن يكون هناك مجال إلا لاتفاق هامشي تماما على الدفاع والأمن، مما سيجعل العراق الخاضع للهيمنة الأمريكية وبرامجها المشبوهة مثل برنامج توزيع عوائد النفط بشيكات على المواطنين، عاجزا عن ضمان أمنه، فضلا عن كونه خارج أي معادلة للمواجهة مع إسرائيل، وسيكون بالتالي في حاجة إلى وجود القوات الأمريكية على أراضيه ولو في صورة قواعد دائمة شأنه في ذلك شأن أي إمارة صغيرة في الخليج، مما سيوجد مبررا للوجود العسكري الأمريكي في هذا البلد العربي الكبير بدعوى ضمان أمنه، وهذا ما تريده الإدارة الأمريكية بالضبط. وقد سرحت الإدارة الأمريكية جيش العراق وأعلنت أنها ستشكل جيشا عراقيا تعدادة ١٢ ألفا، وهو

جيش ربما يكون ملائماً لإطلاق الألعاب النارية في الاحتفالات الأمريكية، لكنه بالتأكيد لن يكون قادراً على حراسة حدود العراق مع دولة واحدة من الدول المجاورة له.

كذلك فإن توزيع جانب كبير من عوائد تصدير النفط العراقي على المواطنين بشيكات، سيجعل المجتمع العراقي مجرد مجتمع ريعي ضعيف الإنتاج، وسيجعل الدولة العراقية عاجزة عن بناء الاقتصاد العام الذي يساعد دولة نامية مثل العراق على النهوض وبناء قواعدها الصناعية الأساسية، بما سيفلق الطريق أمام توظيف الثروة النفطية العراقية الهائلة في بناء اقتصاد متنوع ومتطور وقادر على النمو الذاتي، ليبقى للعراق مجرد بلد يعتمد على النفط والزراعة وربما السياحة وبعض الصناعات غير المتقدمة والصناعات الصغيرة، بعد أن كان هذا البلد يتصدر البلدان العربية المرشحة للتحول إلى بلدان صناعية متقدمة.

ومن ناحية أخرى، فإن تنفيذ خطة "الشيكات" الأمريكية سيحرم العراق من القدرة على تمويل البحث العلمي الذي سينهار بشكل كامل تقريباً، علماً بأن الإنجاز الأكبر الذي كان هذا البلد قد تمكن من تحقيقه قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ واستمر محافظاً عليه حتى أثناء الحصار، هو بناء بيئة ملائمة ومحفزة للبحث العلمي، وتكوين نخبة علمية ممتازة ووضخمة وتوجد آليات فعالة لتحويل إنجازاتها العلمية إلى تقنيات تستخدم فعلياً في المجالين العسكري والمدني، وهي للنخبة العلمية التي كانت تؤهل العراق في أي ظروف طبيعية لأن يتحول إلى دولة صناعية متقدمة.

أما الهدف الثاني الكبير للإدارة الأمريكية من مثل هذا البرنامج، فهو شراء رضا المواطنين العراقيين وربط مصالحهم المباشرة مع سلطة الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، وإلهاؤهم بحفنة دولارات من عوائد نفط بلادهم، عن الوقوف بقوة والتكاتف للدفاع عن الثروة النفطية العراقية الهائلة، من النهب الأمريكي لها في ظل الإدارة الاستعمارية الأمريكية المباشرة للعراق، أو تحت الدعاوى المشبوهة لخصخصة نفط العراق.

أما الهدف الثالث فهو خلخلة التكوين الاجتماعي العراقي وتحطيم ما تحقق من تكامل وطني في هذا البلد العربي الكبير، حيث إن توزيع جزء من عوائد النفط بشيكات على المواطنين مباشرة، سيجعل الحوافز الوطنية العامة لبناء الاقتصاد والنظام السياسي والقدرة الدفاعية، أقل كثيراً، فالمهم في هذه الحالة هو استمرار الحصول على الشيكات واستمرار افتتاح السوق العراقية وتوافر البضائع المستوردة فيها. باختصار لن تكون هناك دولة حقيقية في العراق، بل إدارة لتسهيل نهب النفط العراقي، وإسكات أي معارضة شعبية لذلك بإلقاء جزء من إيرادات تصدير النفط العراقي إلى المواطنين، بينما يتمحور دور الدولة حول تكوين شرطة قوية لضمان أمن قوة الاحتلال أو الإدارة

العميلة لها، وضمان أمن خطوط نقل النفط للخارج، وتطوير البنية الأساسية الضرورية لاستخراج ونقل النفط للخارج.

أما الهدف الرابع فهو دولة اقتصاد العراق بجعل العملة المتداولة بين المواطنين هي الدولار بشكل أساسي وذلك كعامل إسناد للدولار في معركته من أجل الاستثمار في مركزه كعملة الاحتياط الدولية الرئيسية، هذا المركز الذي يتيح للولايات المتحدة أن تثرى على حساب العالم عندما تصدر أوراقها النقدية بلا مبرر اقتصادي داخلي، بل بالتوازي مع التوسع في التجارة الدولية في السلع والخدمات، ثم تطلق هذه الأوراق النقدية للعالم وتحصل مقابلها على السلع والخدمات، كما أشرنا في موضع سابق. ومن المؤكد أن أي توسع أمريكي في دولة الاقتصاد العراقي الخاضع للاحتلال الاستعماري الأمريكي هو أمر يشكل انتهاكا للسيادة النقدية للعراق وتجسيذا مريرا للسيطرة الاستعمارية الأمريكية على هذا البلد العربي الكبير. وإذا استقرت مثل هذه الدولة فإنها متضعة للكثير من العراقيل والمصاعب في وجه أي حكومة وطنية عراقية يمكن أن تتشكل عندما يتحرر العراق من الاستعمار الأمريكي-البريطاني، إذا أرادت هذه الحكومة أن تعمل على استعادة السيادة النقدية العراقية.

وإذا افترضنا أن العراق سينتج ٣,٥ مليون برميل يوميا ويستهلك نحو ٠,٥ مليون برميل منها ويصدر ٣ ملايين برميل يوميا، فإن إيرادات تصدير النفط ستتراوح بين ٢٠ مليار دولار عند سعر ١٨ دولارا للبرميل، ونحو ٢٤ مليار دولار عند سعر ٢٢ دولارا للبرميل، ونحو ٣١ مليار دولار عند سعر ٢٨ دولارا للبرميل، وسيكون العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي العراقي المؤكد نحو ٨٨ سنة، في حين يصل العمر الافتراضي للاحتياطي المؤكد والمحتمل معا إلى نحو ٢٥٤ سنة. وعند السعر الأدنى الذي سيعمل الأمريكيون على تسييده فإن إيرادات تصدير النفط العراقي لن تكفي بالكاد لتسديد الديون والتعويضات المفروضة على العراق ولمدة ربع قرن على الأقل، حيث يتجاوز مجموعهما ٤٢٣ مليار دولار، وبالتالي لن يكون بمقدور الاستعمار الأمريكي أن يستخدم استراتيجية الشيكات إلا إذا تم إلغاء مجمل أو غالبية التعويضات الجائرة التي فرضت على العراق من طرف الدول المعادية له عن طريق المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) دون تفاوض معه، مع جدولة الديون المستحقة عليه على نصف قرن على الأقل.

أما إذا أنتج العراق ٥ ملايين برميل من النفط يوميا فإن إيرادات تصدير نحو ٤,٥ مليون برميل منها، يمكن أن تبلغ نحو ٣٠ مليار دولار عند سعر ١٨ دولارا للبرميل، ترتفع إلى ٣٦ مليار دولار عند سعر ٢٢ دولارا للبرميل، وتصل إلى ٤٦ مليار دولار عند سعر ٢٨ دولارا للبرميل، وسيكون العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي المؤكد نحو ٦٢ سنة، بينما يصل العمر الافتراضي لإجمالي الاحتياطي المؤكد والمحتمل نحو

١٧٨ سنة. وفي هذه الحالة وعند السعر الأدنى سيكون بمقدور سلطة الاحتلال الأمريكية أن تقدم مدفوعات نقدية لوشيكات للعراقيين بقيمة محدودة لا تتجاوز ٢٥٠ دولار للفرد سنوياً، من إيرادات تصدير نفطهم، ويمكن أن تتضاعف هذه المدفوعات في حالة سيادة سعر أعلى للنفط، لكن ذلك سيكون مشروطاً أيضاً بإلغاء جزء من التعويضات المفروضة على العراق، مع جدولة ديونه الخارجية على فترة طويلة.

أما إذا أنتج العراق ١٢ مليون برميل يومياً واستهلك ١ مليون برميل منها وصدر نحو ١١ مليون برميل، فإن إيرادات الصادرات النفطية العراقية يمكن أن تصل إلى ٧٢,٣ مليار دولار عند سعر ١٨ دولاراً للبرميل، ترتفع إلى ٨٨,٣ مليار دولار عند سعر ٢٢ دولاراً للبرميل، وتصل إلى ١١٢,٤ مليار دولار عند سعر ٢٨ دولاراً للبرميل، وسيكون العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي العراقي المؤكد، نحو ٢٦ سنة فقط، بينما يصل العمر الافتراضي لإجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد والمحتمل معاً إلى ٧٤ سنة. وفي ظل هذا المستوى من الإنتاج والإيرادات فإن سلطة الاحتلال الاستعماري الأمريكي سيكون بمقدورها أن تقدم مدفوعات نقدية لوشيكات بقيمة يمكن أن تصل إلى ١٥٠٠ دولار للفرد عند سعر ١٨ دولاراً للبرميل النفط، وهذه المدفوعات يمكن أن تزايد إذا ارتفع سعر البرميل عن ذلك. لكن عندما ينضب النفط سيجد العراقيون أنفسهم في وضع اقتصادي مذر، وسيكونون كمن باع بيته أو أصوله ليأكل بثمنها ثم يجد نفسه يتضور جوعاً إلى حد الانهيار والتسول عندما ينتهي ثمن البيت أو الأصول.

ومن اللبديهي أن خيار زيادة الإنتاج العراقي من النفط إلى أقصى حد ممكن هو الخيار المثالي للأهداف الأمريكية، باعتباره سيساعد على خفض أسعار النفط إلى المستوى المقبول أمريكياً، كما سيساعد الأمريكيين على إعادة حقن آبارهم النفطية الناضبة بالنفط الرخيص لتكوين احتياطي نفطي كبير، وسوف تستخدم الديون الخارجية والتعويضات لتبرير زيادة الإنتاج لأقصى حد، كما ستستخدم إغراءات توزيع جزء من إيرادات النفط نقداً أو بشيكات على المواطنين لتبرير رفع الإنتاج إلى المستوى الذي يسمح لسلطة الاحتلال أو الحكومة العميلة التابعة لها بتقديم تلك الشيكات أو الأموال السائلة.

لكن هذا المخطط الأمريكي، شأنه شأن باقي المخططات الأمريكية التي تتوى واشنطن تطبيقها في العراق على كافة الأصعدة، لن يتحول إلى واقع طالما استمرت المقاومة العراقية لقوات الاحتلال بصورة تمنعها من السيطرة على نفط العراق ورفع الإنتاج والصادرات العراقية منه، وموفٍ يولج هذا المخطط الفشل الذريع إذا توافقت القوى الوطنية العراقية بكل مشاربها على نسيان ميراث الخلافات وربما الدم بينها، وقرغت لمقاومة الاحتلال الأمريكي بكل أشكال المقاومة وعلى رأسها المقاومة

المسلحة لطرده من بلاد الرافدين لاستعادة استقلال العراق العربى العظيم وبنائه كبلد ديمقراطى حقيقى يحترم حقوق وحريات الإنسان، ولا يقوم على سيطرة مجموعة قومية أو فئة مذهبية، بل يكون وطنيا لكل أبنائه، يتم التعامل معهم جميعا على قدم المساواة أمام دستور وقوانين مبنية على المبادئ الإنسانية التى لا خلاف عليها، وعلى ضرورات تحقيق التحديث والتطور كأساس قوى لمنعة الدولة العراقية فى المستقبل.

سادسا: الديون والتعويضات والحسابات طويلة الأجل لنهب العراق:

ما كادت بغداد، ثانية كبريات المدن العربية وعاصمة العباسيين العتيدة وحاضرة الخلافة الإسلامية فى أزهى عصورها ومنازة للذخاير لقرون طويلة، تسقط فريسة للاحتلال الأمريكى، حتى بدأت كل الحسابات لاستنزاف ثروة هذا البلد العربى الغنى لسنوات طويلة. وفى إطار هذه الحسابات أثيرت قضية الديون الخارجية العراقية والتعويضات المترتبة على حرب الخليج الثانية والتى من المفروض على العراق أن يدفعها لبلدان وشركات وأفراد من دول أخرى وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ولأن هذه الحسابات ظهرت فى الغرب فإنها تناسست أن تذكر بالمرّة التعويضات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق لصالح إيران بعد أن حملته مسئولية شن الحرب عليها فى وقت مثير للريبة والشكوك فى عام ١٩٩٠ أثناء أزمة الخليج الثانية.

وإذا بدأنا بالديون الخارجية العراقية فإنها تبلغ قرابة ٨٠ مليار دولار بدون احتساب الفوائد المتركمة عليها والتى تقدر بنحو ٤٧ مليار دولار، وهى ديون تراكمت فى غالبيتها الساحقة على العراق، خلال فترة حربه مع إيران. وتتوزع هذه الديون بين العديد من الدول الخليجية وروسيا، إضافة إلى عدد كبير من المؤسسات المالية الخاصة غالبا والعامّة أحيانا، فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا بصورة أساسية. وتبلغ قيمة الديون العراقية للكويت نحو ١٧ مليار دولار، بينما تبلغ قيمة الديون العراقية لباقي دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية نحو ١٣ مليار دولار، فى حين تبلغ الديون العراقية لروسيا نحو ١٢ مليار دولار.^(٢٠)

وبالنسبة للديون العراقية لدول الخليج، فإنها كانت جزءا من التدفقات المالية من تلك الدول إلى العراق، تلك التدفقات التى كانت تشمل أيضا منحا لا ترد. وكانت المنح والقروض التى قنمتها دول الخليج للعراق هى مساهمة تلك الدول فى تمويل المجهود العسكرى العراقى فى الحرب مع إيران، تلك الحرب التى كانت حرب بعض دول الخليج والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، بقدر وربما بأكثر من كونها حرب العراق نفسه. وكان من المفهوم ضمنا أن هذه القروض هى بمثابة منح لا ترد، وهى فى كل الأحوال جزء يسير من تكلفة الحرب الهائلة التى خاضها العراق والتى تعرض بسببها لخسائر بشرية ومالية هائلة، وتحول من دولة كانت تملك احتياطات مالية

ضخمة قدرها ٣٥ مليار دولار قبل تلك الحرب إلى دولة مدينة كبيرة. كما أن تلك الحرب كانت في النهاية حرب النظام العراقي الذي سقط فعليا، وبالتالي فإنه ليس هناك مبرر لتحميل الشعب العراقي ديون النظام العراقي السابق المستحقة لشركائه الفعليين في تلك الحرب.

وما ينطبق في هذا الصدد على الدول الخليجية الدائنة للعراق، ينطبق أيضا على الدول الغربية ومؤسساتها المالية الدائنة للعراق الذي خاض نظامه الذي سقط مؤخرا حرب الغرب ضد إيران. وبالتالي فإنه ليس من الأخلاقي أن يتحمل الشعب العراقي الذي عانى كثيرا وعانت القوى الحية فيه من نظام الرئيس السابق صدام حسين، تسديد الديون التي اقترضها من الغرب ومؤسساته المالية وهو يخوض عوضا عن الغرب حربهم ضد إيران، حتى لو كانت هناك مبررات شخصية وقومية ساهمت في دخول النظام العراقي تلك الحرب.

أما الديون العراقية لروسيا والبالغة نحو ١٢ مليار دولار، فهي في غالبيتها الساقطة، إن لم تكن كلها، ديون عسكرية. ورغم أن روسيا هي التي تملك أقوى المبررات للمطالبة بأن يسدد لها العراق هذه الديون، إلا أنها في النهاية ديون لنظام سابق عانى الشعب العراقي من قمعه ومن الممكن أن يدفع ممثلوه في المستقبل بعدم مسؤوليتهم عن ديون ذلك النظام.

وإذا انتقلنا للتعويضات التي فرضت على العراق بسبب حرب الخليج الثانية والتي تبلغ نحو ١٩٩ مليار دولار، منها نحو ١٧٢ مليار دولار مستحقة لحكومات ومؤسسات^(٣١)، فإنها تعويضات جائزة استهدفت نهب موارد العراق، وفرضت عليه بدون نقاوض أو تقدير موضوعي، حيث تمت التقديرات من قبل أعداء الدولة العراقية، وبالأساس من قبل الولايات المتحدة. وبما أنها كانت تعويضات مفروضة على النظام العراقي الذي انهار أخيرا، فإن هذا الاتهام يوفّر للعراقيين سببا وجيها للتوقف تماما عن سداد التعويضات المستحقة للحكومات والمؤسسات، لكن جانبا من التعويضات للفردية قد يكون من الضروري على العراق أن يسدده بالفعل.

وفيما يتعلق بالتعويضات التي قررتها الأمم المتحدة على العراق لصالح إيران والبالغة ٩٧ مليار دولار، فإنها لم تكن نزيهة على الإطلاق، حيث انتظرت الدول الكبرى والأمم المتحدة طيلة زمن الحرب العراقية-الإيرانية (ثمان سنوات)، دون أن تدّين العراق أو تقرر أنه البادئ بشن الحرب ودون أن تقرض عليه أي تعويضات لصالح إيران، وانتظرت عامين بعد انتهاء تلك الحرب دون تقرير من البادئ بها، ثم فجأة وبعد قيام النظام العراقي الذي انهار مؤخرا، بغزو الكويت عام ١٩٩٠، قامت المنظمة الدولية بإدانته وفرض التعويضات عليه لصالح إيران كنوع من العقاب له. وقد استولت إيران على نحو ١٣٥ طائرة حربية من أحدث المقاتلات العراقية التي هربها

العراق إليها أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، كما استولت أيضا على عدد آخر من الطائرات المدنية منذ تلك الحرب وحتى الآن.

وفي كل الأحوال فإن الحرب التي قررت الأمم المتحدة أن يدفع العراق تعويضات لإيران بسببها، كانت حرب النظام الذي سقط مؤخرا وحرب الغرب وبعض دول الخليج، وليس من العدل تحميل الشعب العراقي بتكاليفها، خاصة وأنه عانى ويلات تلك الحرب أكثر من الجميع. كما أن هذه الأمم المتحدة لم تقم بتحميل إسرائيل بتكاليف أي حرب عدوانية شنتها على أي بلد عربي مثل حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وحرب لبنان عام ١٩٨٢، ولم تقم بتحميلها بتكاليف اعتداءاتها الهمجية على الشعب الفلسطيني في أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧، فكيف يمكن قبول تحميلها للعراق بتعويض إيران عن حرب لا يمكن تحميل العراق وحده بأوزارها، سواء لأن له شركاء في تلك الحرب، أو لأن إيران نفسها كانت تعمل على تهديد وحدة العراق وبعض دول الخليج وتأثير النزعات الطائفية فيها في ذلك الحين، أو لأن العراق كان قد قدم تنازلا لإيران عن نصف شط العرب العراقي تحت ضغط عريضة القوة في زمن الشاه ولم يستطع استعادة حقه في ظل حكومة الثورة التي احتفظت في هذا الصدد بنفس منطق الهيمنة الذي كان الشاه يتبناه.

ولأن الشيء بالشيء يذكر فإنه من الضروري الإشارة إلى أن الدول التي تعرضت لهزائم كبيرة وفرضت عليها تعويضات لدول أخرى، لم تسدد شيئا من تلك التعويضات، وأبرز مثال على ذلك هو ألمانيا التي قتلت ٢٤ مليون إنسان في الاتحاد السوفيتي السابق، وقتلت نحو ٨ ملايين بولندي، ونحو ٦ ملايين يوغوسلافي ولم تدفع لأحد منهم أي تعويضات، وكل ما دفعته هو تعويضات لليهود ذهبت لدولة إسرائيل، وهي لم تكن تعويضات بقدر ما كانت دعما لإسرائيل لضمان استمرار وجودها وتقديمها باعتبارها حلا للمشكلة اليهودية في الغرب، وباعتبارها أيضا رأس حربة للدول الغربية في الوطن العربي.

وترتيا على ما سبق فإن ما يجري مع العراق حتى الآن بشأن ديونه الخارجية والتعويضات المفروضة عليه، هو بمثابة مصادرة لأي مستقبل اقتصادي لهذا البلد العربي الكبير، ورهن استثماري لمقدراته؛ ليظل أسير المدفوعات تقفد لأي مبرر موضوعي أو أخلاقي.

سابعا: رفع العقوبات في ظل الحكم الاستعماري؛

بعد احتلالها للعراق، شنت الولايات المتحدة حملة دبلوماسية من أجل رفع العقوبات الاقتصادية الشاملة عن العراق، دون أن تكون لهذا البلد العربي الكبير حكومة وطنية مختارة من قبل الشعب العراقي لتعبر عن إرادته الحرة المستقلة وعن خياراته في

استغلال ثروته النفطية وفي إدارة اقتصاده الداخلي وعلاقاته الاقتصادية الدولية. وقد استهدفت تلك الحملة الأمريكية، إضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، وإطلاق يد الاستعمار الأمريكي في العبث بالثروة النفطية العراقية الهائلة وتوظيفها في تثبيت أركان الحكومة التي ينوي الأمريكيون وضعها في الحكم في العراق والتي يعد مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الأمريكيون نواة لها، وتوظيفها وهو الأهم في تحقيق الأهداف الأمريكية الرئيسية من غزو العراق وهي رفع الإنتاج العراقي إلى مستويات تضمن انخفاض أسعار النفط إلى المستوى الموافق للاقتصاد الأمريكي، والميطرة على عقود تطوير حقول النفط العراقية، واغتصاب بعض هذه الحقول بشكل كامل وبأبخس الأثمان تحت الدعاوى المشبوهة لخصخصة النفط العراقي.

وكما هو معروف فإن العقوبات فرضت على العراق إثر قيامه بغزو وضم الكويت بالقوة عام ١٩٩٠. ورغم أن استمرار تلك العقوبات بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، قد حولها إلى عقوبات جائرة وظالمة وذات طابع انتقامي وتنكيلي بالشعب العراقي، إلا أن الولايات المتحدة التي أصرت دائماً على استمرار تلك العقوبات، كانت هي من ضمن استمرارها بكل أثارها الوبيلة على الشعب العراقي الذي تحول من شعب غني إلى شعب يتعرض لمعاناة رهيبة في الحصول على احتياجاته الأساسية. وكان الناتج المحلي الإجمالي للعراق قبل تلك العقوبات قد بلغ نحو ٧٤,٩ مليار دولار عام ١٩٩٠، وبلغ متوسط نصيب الفرد في العراق من هذا الناتج نحو ٤١٣٨ دولار في العام، وقد تعرض هذا الوضع لتدهور درامي بعد فرض الحظر الذي حرم العراق من تصدير النفط الذي كان يشكل ٩٨% من الصادرات العراقية ويمثل بالتالي مصدر العملات الحرة لهذا البلد، وكانت إيراداته تشكل المحرك الأكثر أهمية للاقتصاد العراقي. وفي عام ١٩٩١ انخفض الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنسبة ٦٢,٩% وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي^(٢٢) (IMF, World Economic Outlook 1998)، وهو ما يعني تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العراقي إلى مجرد ١٥٠٢ دولار في عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٦ وبعد سلسلة من التدهور في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بسبب الحظر الخائق وغير المبوب تاريخياً، أصبح متوسط نصيب الفرد في العراق من الناتج المحلي الإجمالي مجرد ٥٩٦ دولار حسب تقديرات Middle East Digest of London، وأصبح الفقر منتشرًا والجوع الجزئي موجوداً في العراق بسبب العقوبات الدولية للظالمة المفروضة على بلد غني في الأصل. وكما هو معتاد في مثل هذه الحالات فإن الفقراء والطبقة الوسطى هم أكثر من عانوا من هذا التدهور المعيشي في العراق^(٢٣).

وبدلاً من رفع العقوبات عن العراق لتفادي تفاقم هذا الوضع، أصرت الولايات المتحدة على استمرار العقوبات على العراق، وحاولت تخفيف الضغوط الدولية عليها في هذا الصدد وبالذات من المنظمات الإنسانية ومن القوى الحية والمحبة للسلام في العالم، باختراع ما يسمى ببرنامج النفط مقابل الغذاء للسماح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط، على أن توضع إيرادات تصدير النفط العراقي في حساب خاص بالأمم المتحدة التي تستخدمه في تمويل بعض صفقات استيراد الغذاء والدواء للعراق بعد الموافقة عليها من قبل لجنة العقوبات، وتقوم أيضاً باستخدامه في دفع ما يسمى بالتعويضات المفروضة على العراق، وفي دفع رواتب كل العاملين من الأمم المتحدة في مجال نزع أسلحة العراق والإشراف على البرامج المختلفة فيه.

وكان هذا البرنامج (النفط مقابل الغذاء)، نموذجاً لانتهاك سيادة الدولة العراقية، ونموذجاً أيضاً لاستغلال الحظر المفروض على دولة في نهبيها تحت إشراف الأمم المتحدة، فقد قام العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، بتصدير نفط قيمته ٤٣ مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠١، ولم يسمح له إلا باستيراد سلع قيمتها ١٣ مليار دولار، بينما ذهبت ٩ مليارات دولار لموظفي الأمم المتحدة ولدفع بعض التعويضات التي فرضت على العراق بدون تفاوض، من قبل أعدائه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وبقي للعراق أكثر من ٢١ مليار دولار في حسابه لدى الأمم المتحدة التي كانت، ولأسباب أمريكية، تعرقل الكثير من الصفقات الضرورية للشعب العراقي كنوع من التكتيل الانتقامي بالبشر، الذي يليق بعصاة إجرامية وليس بدولة عظمى^(٢٤).

وقد تصاعدت الدعوات لإنهاء الحظر المفروض على العراق، وقام البرلمان الإيطالي على سبيل المثال بالدعوة لرفع الحظر المفروض على العراق وإلزام حكومة إيطاليا بالعمل في هذا الاتجاه، كما قام ٧٠ عضواً في الكونجرس الأمريكي في الذكرى العاشرة لفرض العقوبات على العراق بالدعوة لرفع هذه العقوبات. لكن كل ذلك لم يجد نفعا مع الإدارة الأمريكية التي أصرت على استمرار تلك العقوبات.

أما بعد قيام الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله، فأنها أعلنت عن رغبتها في رفع الحظر عن العراق فوراً بدون أن تكون لديه حكومة وطنية مختارة من قبل الشعب، حتى يتمكن لها إضفاء الشرعية الدولية على احتلاله، والبدء في نهب ثروته النفطية التي تتلمظ عليها الضبايع الجائعة المتمثلة في شركات النفط الأمريكية. وقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل في الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يقضي برفع العقوبات عن العراق والاعتراف بسلطة الاحتلال الأمريكية-البريطانية للعراق.

وربما يكون حصول بعض الدول الكبرى مثل روسيا وفرنسا على تأكيدات بوجود فرصة لشركاتها للمساهمة في عمليات إعادة الإعمار وتطوير حقول النفط في العراق، قد ساهم في موافقة هذه الدول على تقديم غطاء دولي لسلطة الاحتلال ورفع العقوبات عن العراق رغم عدم وجود حكومة عراقية منتخبة ومفوضة من شعبها لإدارة اقتصاده وثروته النفطية. وكان تصريح وزير الخارجية الروسي بأنه تلقى تأكيدات من المسؤولين الأمريكيين بأن الشركات الروسية لن تواجه تمييزاً ضدها فيما يتعلق بالحصول على عقود للمشاركة في إعادة إعمار العراق، إشارة واضحة للثمن الذي حصلت عليه موسكو مقابل موافقتها على تقديم غطاء دولي للاحتلال الأمريكي للعراق. وكانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت فور احتلالها للعراق وقبل أن تضطر إلى اللجوء إلى مجلس الأمن لرفع العقوبات عن العراق الخاضع لاحتلالها، على لسان سفيرها في موسكو، أن واشنطن لا تعتزم أن تضمن للشركات الروسية استمرار وتنفيذ العقود النفطية التي وقعتها مع الدولة العراقية حتى لو قامت موسكو بإسقاط ديونها المستحقة على العراق والبالغة نحو ١٢ مليار دولار. ويبدو أن المساومة بين واشنطن وموسكو بشأن قرار رفع العقوبات عن العراق، كانت تدور أساساً حول تعديل هذا الموقف الأمريكي لضمان حصة للشركات الروسية في عمليات إعادة إعمار العراق وتطوير حقوله النفطية.

وهذا السلوك من الدول الكبرى بالموافقة على قرار دولي برفع العقوبات عن العراق الخاضع للولايات المتحدة وتوقيعها بإدارة اقتصاد العراق وثروته النفطية وعمليات إعادة الإعمار فيه، هو في الحقيقة جريمة دولية ضد الشعب العراقي وضد الوطن العربي عامة، وتواطؤ دولي مع سلطات الاحتلال الاستعماري الأمريكي يسهل لها نهب العراق وثرواته وتقنياته بنية الاجتماعية وخلق حقائق جديدة من الضعف والهوان في بلاد الرافدين، وهو أمر مطلوب لمصلحة الدولة الصهيونية، التي صرحت مستشارة الأمن القومي الأمريكي أن أمن العالم يبدأ بأمن هذه الدولة!

والمحصلة النهائية للوضع الاقتصادي الراهن في العراق، هو أن هذا البلد اتحدر بعنف من تصنيفه الذي كان يضعه ضمن أعلى دول الدخل المتوسط المرتفع، قبل حرب الخليج الثانية، ليدخل ضمن الدول الفقيرة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، حيث لم يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في العراق نحو ٥٩٦ دولاراً عام ١٩٩٦. لكن بعد إطلاق برنامج النفط مقابل الغذاء، تحسن الوضع قليلاً وارتفع تصنيف العراق، ليدخل في عام ٢٠٠١ ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض التي يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي فيها بين ٧٤٦ و ٢٩٧٥ دولاراً في العام^(٢٥)، لكن هذا التحسن انهار تماماً في العام ٢٠٠٣، بعد العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق واحتلاله. ورغم عدم توافر بيانات موثوقة بها عن الوضع

الاقتصادي الراهن في العراق، إلا أنه من المؤكد أن النتائج المحلي الإجمالي قد تراجع بصورة درامية بعد انهيار الإنتاج الصناعي المدني والعسكري إثر تدمير المنشآت الصناعية المدنية والعسكرية في الحرب وبعدها، وانخفاض الإنتاج النفطي وتوقف الصادرات العراقية منه، وتفكك أجهزة الخدمات الحكومية وانهيار بنية الدولة، وتضرر القطاع الزراعي بقوة حيث دارت المعارك في المناطق الزراعية الرئيسية فيما بين النهرين في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من بغداد وحتى البصرة. ونتيجة لكل ذلك انتشرت البطالة بصورة غير مسبوقة بحيث أصبح ثلثا قوة العمل العراقية في حالة بطالة.

وكل هذا يحدث في بلد يملك ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم بحصة قدرها ١١% من إجمالي الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة، ويملك حسب بعض التقديرات أكبر احتياطي نفطي في العالم بحصة قدرها ٢٦% من الاحتياطيات النفطية العالمية. ومن الطبيعي في ظل هذا الوضع، وفي ظل عجز سلطات الاحتلال عن إعادة الخدمات الأساسية أو إعادة عجلة الاقتصاد العراقي للدوران، وفي ظل تصاعد المقاومة الوطنية العراقية، فإن انتشار سوء التغذية والجوع الجزئي على نطاق واسع في العراق أصبح أمرا عاديا، علما بأن عدد من يعانون من سوء التغذية في العراق كان قد بلغ نحو ٢٧% من سكان العراق في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٧% في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢^(٢١)، مقارنة بوضع غذائي في بلد كان يخلو تقريبا ممن يعانون من سوء التغذية قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وليس هناك من مخرج للاقتصاد العراقي من النفق المظلم الذي يتخبط فيه طالما استمر الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، واستمرت المقاومة الوطنية العراقية من أجل الحرية والاستقلال. ولن تكون هناك إمكانية لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وإعادة إعمار العراق كلية، إلا في حالة وجود استقرار سياسي واجتماعي في العراق، وهذا الاستقرار لا يمكن تأسيسه إلا بإنهاء الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق وبناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على أساس المواطنة ويعبر عن الخيارات الحرة لشعب العراق، شريطة أن يتم إنهاء الصيغة الطائفية التي تحاول قوات الاحتلال تكريسها من خلال مجلس الحكم الانتقالي المكون على أسس طائفية، لأن هذه الطائفية لو استمرت في التصاعد فإنها ستمزق العراق وتتدخل في صراعات أهلية مدمرة لن تسمح بأي بناء اقتصادي أو بأي عملية أوسع نطاقا لإعادة إعمار هذا البلد الذي خربته الحروب المتتالية.

هوامش الفصل الثالث :

- (١) أحمد السيد النجار (رئيس التحرير)، التقرير السنوي "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية" ٢٠٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٣، ص ٤١.
- (٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٨٨.
- (٣) الصراع على استغلال ثروات العراق المحتل، أهرام ٢٠٠٣/٦/٩.
- (٤) المصدر للإنتاج الأمريكي من النفط هو: Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001, p.42,43. والمصدر للاحتياطيات النفطية الأمريكية هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٨٨.
- (5) Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001, p.11.
- (٦) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 153.
- (٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٦٧.
- (8) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 291.
- (9) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 137.
- (١٠) تكلفة العدوان على العراق والوسائل الأمريكية لتمويله، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٣/١٤.
- (١١) البناتجون أنفق ٢٠ مليار دولار على الحرب حتى الآن، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٧.
- (12) The Economist, London, Several Issues.
- (١٣) جريدة الأهرام ٢٠٠١/٩/١٦.
- (١٤) التغير في أسعار النفط مأخوذ من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٨١. والتغير في المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية مأخوذ من: Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001, p.11.
- (15) IMF, World Economic Outlook, April 2002.
- (16) IMF, International Financial Statistics Yearbook 2002, p.1038, 1039.
- (١٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٣، جدول ١.
- (١٨) أحمد السيد النجار، "الشبكات" .. مخطط أمريكي جديد لمصادرة مستقبل العراق، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٥/٢٦.

- (١٩) مجلس الحكم الانتقالي.. مشروع استعماري لتقسيم العراق طائفياً، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٧/٢٧.
- (٢٠) أحمد السيد النجار، هل تذهب ثروة العراق لتسديد الديون والتعويضات؟، أهرام ٢٠٠٣/٤/١٤.
- (٢١) المرجع السابق مباشرة.
- (22) IMF, World Economic Outlook, October 1997, p.155.
- (٢٣) حيلة استعمارية لنهب العراق .. الهدف الأمريكي من الدعوة لرفع العقوبات دون وجود حكومة وطنية عراقية، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٤/٢٢.
- (٢٤) المرجع السابق مباشرة.
- (25) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 15,16.
- (26) United Nations, United Nations Development Program, Human Development Report 2003, p. 198.

الفصل الرابع

الاحتلال الأمريكى للعراق والنظام

الإقليمى العربى

علاقات الداخل بالخارج ومستقبل

التغيير فى العالم العربى

د . عمرو الشوبكى

مقدمة

من المؤكد أن احتلال القوات الأمريكية لبغداد وسقوط النظام العراقي على يد آلة الحرب الأمريكية قد هز كثيراً من المسلمين السائدة داخل العالم العربي، وأعاد مرة أخرى طرح قضايا كان من المتصور أنها حسمت منذ عصر التحرر الوطني والقومي في منتصف القرن الماضي. فالسقوط السريع لبغداد والتفاف جانب كبير من المعارضة العراقية حول القوات المحتلة بل واعتبار بعض المثقفين العرب أن الاحتلال الأمريكي للعراق مثل "خطوة تحريرية" للشعب العراقي من بطش حكامه وبنت معارك الاستقلال والتحرر التي خاضتها الشعوب العربية طوال عقود طويلة من القرن الماضي وكأنها من تكريات الماضي .

وقد عمق من هذا الشعور أن النظام العراقي بدا في أعين البعض وكأنه نظام قومي تحرري يحارب الولايات المتحدة وإسرائيل والرجعية العربية ويناصر الشعب الفلسطيني وبالتالي كانت هزيمته هي هزيمة لهذا الخيار. وإذا كان من المؤكد أن النظام العراقي لم يكن في أي لحظة في تاريخه نظاماً تحررياً أو قومياً أو محارباً حقيقياً - إلا بالشعارات - ضد الولايات المتحدة، فإن المؤكد أيضاً أن الولايات المتحدة لم تحمل للعراق مشروعاً تحررياً حقيقياً يهدف إلى بناء ديمقراطية حقيقية في البلاد بقدر ما مثل خيار الخارج الأمريكي خياراً أقل سوءاً من خيار الداخل الصدامي.

وأياً كان الموقف من النظام العراقي المخلوع، فإن من المؤكد أن الحرب الأمريكية على العراق قد أثرت بشكل قاطع على منظومة متكاملة من الأفكار السائدة داخل العالم العربي، كما أن مواجهة المشاريع والرؤى الأمريكية للمنطقة العربية وللعالم ستستدعي في الواقع تغيير كثير من الأفكار النمطية السائدة في العالم العربي من خلال الحرص على اكتشاف "المساحة الحاضرة الغائبة" من مشاريع "المواجهة" العربية التي ستعتمد على التفاعل النقدي مع النظام العالمي الجديد ومع الأجندة الأمريكية، لا إعلان "الحرب الجهادية" ضدها أو البقاء في حالة قطيعة مع المنظومة العالمية تحت دعاوى ومفاهيم منغلقة للخصوصية.

ولعل من المهم فهم هذه التحولات والتداعيات التي أثارها حرب احتلال العراق حتى يمكن الحديث عن مشاريع مستقبلية للمنطقة بديلة للحالة الصدامية وللمشاريع الأمريكية على السواء، وهذا في الحقيقة لن يكتب له النجاح إلا عقب فهم آثار تلك الحرب على المنطقة العربية فكرياً وسياسياً وثقافياً، وأيضاً بحث الدلالات والنتائج

التي أحدثتها على الساحة الإقليمية والعالمية خاصة في ظل إعادة تشكيل العلاقة بين الداخل والخارج على أسس جديدة دون أن يعنى ذلك بالضرورة تلاشى الفواصل بين الحيزين.

أولاً: المشهد العراقي بين حربين : غياب المراجعة النقدية والتغيير من الداخل

من الصعب اعتبار ما جرى في العراق في شهر إبريل ٢٠٠٣ منفصلاً عن مجمل التداعيات التي أعقبت غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، كما من الصعب أيضاً اختزال "الهزائم العربية" منذ ذلك التاريخ في نظريات المؤامرة الأمريكية التي تستهدف الأمة العربية والعراق.

وإذا سلمنا بالفرض القائل بأن الولايات المتحدة قد نصبت فخاً للنظام العراقي لكي يحتل الكويت وبالتالي سهلت من مبررات ضربه في عام ١٩٩١ و ٢٠٠٣، فإن مسؤولية النظام العراقي في ابتلاع هذا "الطعم" وسقوطه في الفخ الكويتي هائلة ولا يمكن إنكارها.

ولعل خطورة تلك النظرة "للقدر الأمريكي" أنها تحكم علينا بالفشل الدائم لأننا سواء أخطأنا أم أصبنا، و سواء بنينا أنظمة ديمقراطية ذات كفاءة اقتصادية وسياسية أم ديكتاتورية معدومة الكفاءة، فإن النتيجة واحدة هي هزيمتنا أمام الولايات المتحدة التي تتأمر دائماً علينا.

والحقيقة أن النوازع الاستعمارية للولايات المتحدة لا تحتاج إلى برهان وعدوانية الإدارة الحالية لا تحتاج بدورها إلى تأكيد، ولكن من المؤكد أن هناك مساحات واسعة تحدد معايير الفشل أو النجاح والنصر والهزيمة تحملها كفاءة النظم السياسية العربية وطريقة إدارتها لعلاقاتها الخارجية، ولذا سنجد أن في الحالة العراقية كان يمكن بلا شك فرض واقع جديد على الإدارة الأمريكية في حال إذا أقدم النظام العراقي طوال الفترة التي أعقبت هزيمته بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ على مراجعات وتغييرات داخلية عميقة كان من شأنها أن تغير من الواقع الذي فرضه غزو صدام للكويت.

فمن المؤكد أن الإدارة الأمريكية المتطرفة ترغب في إسكات أصوات المقاومة الفلسطينية وفرض تسوية إسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ولكنها عاجزة عن فرض ذلك بنفس الأسلوب الاستصالي الذي استخدمته مع نظام صدام نظراً لعدالة القضية الفلسطينية أولاً وللنفارق الهائل بين قيادة فلسطينية تجتهد قدر إمكاناتها للحفاظ على مصالح شعبها في ظل ظروف دولية معقدة وبين النظام العراقي المخلوع الذي اجتهد وربما "ابتكر" في قمع شعبه وقهره. نفس الأمر ينسحب على الملف الإيراني الذي

ترغب إدارة بوش بكل الوسائل إسقاط النظام وكسر طموحاته النووية والإقليمية ولكن نظراً لكون هذا النظام يمتلك آليات ديمقراطية، وبرلمانياً ورئيساً جمهورياً منتخبين بشكل ديمقراطي أعطت له قدراً كبيراً من الشرعية وسط شعبه، وجعلت قيادته السياسية تدير صراعاتها مع مشاريع "الخارج الأمريكي" بحكمة كبيرة.

وفي الحقيقة فإن كل هذه الأوضاع كانت غائبة في الحالة العراقية، فنحن أمام نظام ديكتاتوري اختزل في شخص الرئيس ولبنائه، وارتكبوا بحق الشعب العراقي كل ما يمكن تخيله من جرائم، كما اتخذ قرارات غير مدروسة عجز أقرب المقربين من النظام على مناقشته فيها أو إيداء اعتراض عليها كالحرب على إيران أو غزو الكويت وغيرها .

ورغم أنه بعد الغزو العراقي للكويت والهزيمة التي لحقت بالعراق والعرب في حرب تحرير الكويت، كان يمكن للنظام طوال أكثر من ١٢ عاماً أن يجرى تغييرات داخلية ويعترف بأخطائه وربما خطايه التي كان من شأنها منع الاحتلال الأمريكي للعراق.

١- انهيار الداخل وتفسخ النظام الإقليمي العربي

مثلت حرب الخليج الثانية أول تحدٍ بنائي للنظام الإقليمي العربي، فقد مثلت أول إراقة بهذا الحجم للدماء والأموال العربية في معركة كان الخاسر الوحيد فيها هو الأمة العربية. ورغم أن العالم العربي قد شهد استقطابات أيديولوجية وسياسية وصلت في بعض الأحيان لحد الترشاق اللفظي والعسكري إلا أنه لم يحدث منذ منتصف القرن الماضي - وبعد وصول كثير من حركات التحرر العربي إلى السلطة - أن قررت دولة عربية إلغاء دولة أخرى من على الخريطة لمجرد أن رأت أنها تستثمر نفطها بطريقة تضر بمصالحها. وإذا كانت مشاريع "الداخل" العربية قد شهدت انقسامات حادة بين تياراتها وأنظمتها السياسية طوال عقدي الخمسينيات والستينيات، إلا أنها جميعها كان يحكمها سقف محدد لم يؤد إلى دعوة دولة أجنبية من "الخارج" للدخول في حرب تحرير ضد دولة عربية أخرى من "الداخل".

وقد شهد العالم العربي في ذلك الوقت صراعاً بين مصر والمملكة العربية السعودية لأسباب عرقية وسياسية انعكس على أرض اليمين بين مشروعين في الداخل العربي هما "الجمهوريين" و "الملكيين" وقدم فيه عبد الناصر الدعم المادي والمعنوي للجانب الأول، وجاء على حساب العلاقات المصرية السعودية التي عرفت ازدهاراً أثناء العدوان الثلاثي على مصر وركوداً وصل إلى حد القطيعة أثناء حرب اليمن.

وقد كان الإحساس العربي العام بالخطر الخارجي ووجود فواصل حدودية قاطعة بين الداخل والخارج خاصة في ظل التهديد الذي تمثله "إسرائيل" للأمن القومي

العربي، قد أدى إلى وجود حد أدنى من "الفعل التضامني" العربي الذي رغم الخلافات والصراعات الأيديولوجية التي عجت بها الساحة السياسية العربية، فإن ذلك لم يؤد في أي فترة كانت إلى الانضمام الكامل إلى قوى الخارج من أجل مواجهة بعض قوى الداخل، رغم وجود تحالفات كثيرة مع قوى خارجية عظيمة وأحياناً كانت لمواجهة دول عربية أخرى، إلا أنه ظل هناك حد أدنى من التماسك الداخلي العربي.

ولعل هول ما حدث في عام ١٩٩٠ وعجز النظام العربي بمجمله عن ردع المحتل العراقي - على عكس ما جرى عام ١٩٦١ حين حال وجود عبد الناصر بين قيام القيادة العراقية باحتلال الكويت - قد أدى إلى الاعتماد المطلق على الخارج في عملية التحرير والتي جاءت نتيجة فشل "الداخل" في ردع المعتدى.

٢- هل كان يمكن تفادي ما حدث في العراق ٢٠٠٣؟

هذا السؤال الذي يجيب عليه البعض دائماً بالقول إنه لم يكن من الممكن تفادي ما حدث في العراق نتيجة تربع الولايات المتحدة بالنظام العراقي وبأى مشروع لبناء قوة عربية مستقلة. والحقيقة نحن نرى أنه كان يمكن تفادي ما حدث في أبريل ٢٠٠٣ في حال إذا أجرى النظام العراقي تعديلات في بنية نظامه السياسي، ولأنه لم يفعل فقد استمر الوضع الداخلي في التدهور وأصبح البديل الخارجي لا يستدعي لدى الجانب الأكبر من الشعب العراقي الرغبة في المقاومة لأن وطأة "احتلال الداخل" باتت أسوأ بكثير من احتلال الخارج.

وعليه فإنه إذا كان البعض يتوقع صموداً عراقياً في معركة بغداد، فإن هذا لم يكن ليحدث إلا إذا كان النظام قد اعترف من الأصل بهزيمته في "أم المعارك". وإذا كان من المؤكد أن التربع الأمريكي بأي قوة عربية أو غير عربية لا تدور في غير الفلك الأمريكي مسألة لا غبار عليها، إلا أن النظام العراقي لم يتحرك خطوة واحدة طوال ما يزيد عن ١٢ عاماً لكي يتجاوز بعض آثار غزو الكويت. وإذا جاز لنا أن نقارن بين بعض المشاهد التي عرفتھا الساحة العربية عقب هزيمة ٦٧ وأدت في النهاية إلى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وبين هزيمة العراق في ١٩٩٠ ثم هزيمته الأخرى في ٢٠٠٣. وقد تبدو المقارنة بين الحالتين غير واردة - وهو صحيح إلى حد كبير - خاصة إذا كانت حرب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ هي حروب ضد إسرائيل الذي لم يختلف الجميع في ذلك الوقت على أنه عدو الأمة العربية، وهذا على عكس غزو الكويت الذي قسم العالم العربي إلى جبهتين ودفع ببلدان عربية إلى المشاركة في تلك الحرب مع القوات الأجنبية. ومع ذلك فإن أبرز دلالات المشهد المصري بعد حرب ١٩٦٧ تكمن في تلك المراجعة النقدية التي عرفتھا البلاد بعد تلك "النكسة".

ولعل المشهد الأول الذى حدث عقب انتزاع معالم الهزيمة تمثل فى تقديم عبد الناصر لاستقالته التاريخية فى يونيو ١٩٦٧ وتحمله المسؤولية كاملة عن الهزيمة وهى التى رفضتها الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، وأعلنت تمسكها بعبد الناصر كقائد للمسيرة فى استفتاء قومى وديمقراطى مدهش. ولعل الاستقبال التاريخى الحافل للزعيم العربى الراحل فى الخرطوم عام ١٩٦٨ عكس فى أحد جوانبه مشاعر الجماهير السودانية تجاه قائد ليس فقط مجرد زعيم تاريخى، إنما قائد يعترف بأخطائه يحاول أن يصححها ويراجع نفسه وليس قائداً مهزوماً ومفروضاً على شعبة بالحديد والنار.

وقد قلم جمال عبد الناصر - ولأول مرة فى التاريخ العربى المعاصر - أظافر المؤسسة العسكرية وأطاح بالقادة الذين تسببوا فيها، وتم وضع بذور التعددية من خلال تجربة النقد الشامل داخل الاتحاد الاشتراكى، بل وباقى مؤسسات الدولة المصرية كما فتح الباب على مصرعيه للتجديد الجبلى حيث ظهر جيل جديد تحمل مسؤولية إزالة آثار العدوان محل الجيل القديم الذى هزم فى ١٩٦٧. وقد ظلت قيمة المراجعة النقدية التى شهدتها مصر عقب هزيمة ١٩٦٧ - رغم عدم اكتمالها - حدثاً لم يتكرر ولم يحاول العالم العربى وخاصة النظام العراقى أن يستلهمه بعد هزيمته فى حرب تحرير الكويت.

ولعل من رأى المشاهد الأولى من الفصل الذى أعقب الهزيمة العراقية فى الكويت سيكتشف عمق المهانة القومية التى سيشعر بها أى مواطن عربى حين يسترجع صورة الرئيس العراقى وهو يلوح بكلى يديه حاملاً سلاحاً فى إحدى معلنات "انتصاره". وليس اعترافه بهزيمته النكراء - على التحالف الدولى أمام حشد مدفوع من أبناء الشعب العراقى. ويبدو أن غياب إحساس النظام بعمق الأخطاء السياسية والأخلاقية القائلة التى ارتكبها بإشعاله حرباً مع إيران ثم غزوه للكويت قد أعتمته عن رؤية النداءات الاستراتيجية لتلك الأخطاء وجعلت مجرد الاعتراف بالهزيمة ثم البدء فى معرفة أسبابها وتقديم مراجعة نقدية عميقة لها خارج حساباته.

ولعل من هنا يبرز الفارق بين مرحلتين فى التاريخ العربى للمعاصر كان فى إحداها مشروع للداخل قادراً على المراجعة والنقد، وبالتالي المبادرة وإملاك مقومات النجاح، وفى الثانية عاجزاً نتيجة طبيعة بنائه الداخلى عن تقديم أى تصحيح وبالتالي كان الفشل المستمر والهزيمة للقاضية.

وقد كان يمكن بلا شك أن يغير النظام بعض قياداته ويجرى بعض الإصلاحات السياسية وإذا استدعى الأمر يستقيل صدام حسين حتى يمكن لخلفه أن يحسن علاقاته بجيرانه الذين عاداهم النظام المخلوع، فيعتذر للكويت ويتصالح مع إيران والسعودية

ويحسن علاقاته بتركيا ومصر، كل ذلك كان من شأنه أن يحول دون احتلال العراق، أو على أقل يضع جيران العراق في وضع لا يحسدون عليه في حال تحالفوا مع الولايات المتحدة، ويبتل أيضا كثيرا من الحجج الأمريكية التي روجت لهذا الغزو.

وهكذا يمكن القول إن "هزيمة الداهل" كانت بالأساس هي السبب الرئيسي وراء "انتصار الخارج"، فاحتلال العراق ليس فقط حدثا عدوانيا ارتكبه الإدارة الأمريكية بحق شعب عربي إنما هو بالأساس نتيجة فشل وهزيمة مشروع الداهل العراقي وتحوله إلى قوة احتلال عجزت عن أن تواجه قوة الاحتلال الخارجي، ووضعت العراق في وضع يختلف عن مجمل الأوضاع التي عرفها العالم العربي طوال القرن الماضي في علاقاته بالمستعمر الخارجي.

ثانياً: العراق بين احتلال الداهل والخارج

ربما تكون هي المرة الأولى في تاريخ النظام العربي التي ينقسم فيها حول الموقف من احتلال دولة عربية، فإذا كان منطقياً أن يرفض معظم العرب غزو العراق للكويت ويقبل بعضهم التحالف مع قوى أجنبية من أجل تحرير بلد عربي من احتلال عربي آخر، فمن المؤكد أن الصورة تبدو مختلفة إلى حد كبير بخصوص الغزو الأمريكي للعراق والتي كان فيها أحد الطرفين المتحاربين من داخل النظام العربي بل كان يشكل أحد أركانه الرئيسية وهو العراق، والثاني يمثل تاريخياً أبرز أعداء الأمة العربية وهو الولايات المتحدة وفق أدبيات عصر التحرر القومي.

ولعل خطورة هذه التحولات أنها مثلت في الحقيقة انقساماً سياسياً حاداً في قلب النظام العربي الرسمي وتحولاً استراتيجياً عن الممارس الطبيعي للتاريخ العربي الحديث الذي تضامن فيه العرب مع بعضهم لمواجهة الاستعمار والاحتلال، ثم أيضاً، ورغم اختلافهم في السياسة وفي طبيعة النظم التي شيدها بعد الاستقلال، تضامنوا معاً في مواجهة العدوان الإسرائيلي ولم يجهر أي منهم بإعلان تحالفه مع أمريكا في مواجهة دولة عربية أخرى خاصة حين كان الطرف الآخر من المعادلة هو الدولة العبرية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة.

ولذا يمكن القول إن الانقسام العميق الذي حدث على الساحة العربية حول الغزو ثم الاحتلال الأمريكي للعراق قد عبر في الحقيقة عن طبيعة الأزمة التي فرضها النظام العراقي المخلوع على العالم العربي، ولكنه في نفس الوقت عبر عن "إحساس" جديد في تعامل الكثيرين على الساحة العراقية والعربية مع هذا الغزو الخارجي والذي بدا وكأنه الطريق الوحيد للتخلص من بطش هذا النظام. وإذا كان من المؤكد أن الجانب الأكبر من الشارع العربي ومن المثقفين والسياسيين العرب قد تعاملوا مع الغزو الأمريكي باعتباره استعماراً، إلا أنه من المؤكد أن "حالة الإجماع الوطني" التي عاشها

الوطن العربي طوال نصف قرن من الزمان في التعامل مع المحتل الأجنبي لم تكن بنفس الدرجة من الإجماع في الحالة العراقية.

والحقيقة أننا يمكن أن نتحدث عن الحالة العراقية باعتبارها استثناء في التاريخ العربي المعاصر، فهي المرة الأولى التي أقدم فيها نظام عربي على غزو دولة عربية أخرى ويقرر "إلغاءها" من على الخريطة العربية والعالمية، كما حدث مع الكويت عام ١٩٩٠، ويعجز النظام العربي عن مواجهته! وهي أيضاً من المرات النادرة في التاريخ العربي المعاصر التي نجد فيها نظاماً سياسياً عربياً حتى أسوأها في مجال احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وصل إلى هذه الدرجة من القمع والدموية كالنظام الصدامي في العراق. "فاستبد النظام إلى أكثر السياسات قبحاً في الحكم والسيطرة ونهب ثروات البلاد وتبديدها على مغامرات عسكرية شتى وعلى استرضاء دوائر اجتماعية وحزبية محدودة وعلى كبت للتنوع الطبيعي العرقي والمذهبي والسياسي الذي يشكل نسيج المجتمع العراقي تجعل مهمة الدفاع عنه مسألة مستحيلة"^(١).

وقد عكس "النجاح" الأمريكي في الإسقاط السهل لنظام بغداد عجزاً عربياً داخلياً في مواجهة تحديات الخارج أو في إصلاح أحوال الداخل على السواء. فالنجاح الأمريكي في احتلال العراق هو بمعنى أو بآخر نتيجة للفشل العربي، وهنا يكمن الفارق بين الأوضاع العربية في ظل نظام صدام والأوضاع العربية في عصر مواجهة الاستعمار حيث امتلكت حركات التحرر القومي والوطني شرعية سياسية وأخلاقية سمحت لها بالتأثير العربي والعالمي بصرف النظر عن الأخطاء الكثيرة التي وقعت فيها.

وهذا ربما هو ما جعل هناك مشروعية لتدخل مصر الحاسم لمنع غزو العراق في عهد عبد الكريم قاسم للكويت عام ١٩٦١، ومثل هذا الدور غطاءً عربياً فاعلاً لمنع التدخل الأجنبي في المنطقة وحماية العالم العربي من الانهيار الداخلي عن طريق امتلاك القدرة أولاً على تصحيح أخطاء الداخل كمدخل أساسي لمواجهة تهديدات الخارج. ولعل العجز العربي المطلق رسمياً وشعبياً في فرض أي إصلاحات أو تغييرات في بنية النظام العراقي خاصة بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية، سواء بمحاولة إقناع صدام حسين بالتخلي عن الحكم، والعمل على تحسين علاقة العراق بجيرانه، أو بتقديم اعتذار عراقي قاطع للكويت والعالم العربي عن جريمة الغزو وعن الضحايا الذين سقطوا في حرب تحرير الكويت، قد عجل بهزيمة الداخل أمام احتلال الخارج.

والحقيقة أن الحرب الأمريكية على العراق والانتصار السريع لقوات التحالف وحالة اللامبالاة العربية مع نتائج ودلالات الاحتلال، قد عبرت عن عمق الأزمة التي

يعيشها العالم العربى وعدم قدرته حتى الآن على التعامل مع الاحتلال الأمريكى، باعتباره من أعراض المرض العربى ومن أسبابه، وبالتالي فإن التخلص منه لن يكون بمواجهته بمعزل عن مواجهة الأوضاع العربية الداخلية.

وهنا ربما يكمن الفارق الرئيسى بين مواجهة المحتل الأجنبى فى بدايات هذا القرن ومواجهة المحتل الأمريكى الآن، فالزخم النضالى الذى رفعت رايته حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث كله يمثل إلهاماً سياسياً وأخلاقياً كبيراً لشعوب الجنوب حول "حلم الاستقلال"، ونجحت هذه الحركات - رغم الفارق بين قوتها العسكرية والمادية وبين جيوش المحتلين - فى أن تنتصر وتلق بهم هزيمة نكراء. ولم يحسب الكثيرون فى كل بقاع العالم الثالث فروقات القوة بين الجانبين - على أهميتها - نظراً لوجود قضايا عادلة دعمت من صمود حركات التحرر.

فالانتصار المصرى فى معركة السويس، وانتصار فيتنام على العدوان الأمريكى بعد واحدة من أشرس معارك القرن، وصمود المقاومين الفلسطينيين ضد بطش آلـه الحرب الصهيونية كل ذلك لم يكن أساساً نتيجة تقارب القدرات العسكرية لكلا الجانبين، فلم يكن هناك وجه للمقارنة بين قدرات الجيش المصرى - على صموده - فى معركة السويس مع قدرات الجيوش الثلاثة الغازية: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، ولم يكن هناك أدنى تقارب بين القدرة الفيتنامية العسكرية ونظيرتها الأمريكية. وأخيراً فإن الفارق بين تسليح المقاومين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلى أكبر بكثير من ذلك الذى كان يفصل بين الجيش العراقى والأمريكى ومع ذلك لا يزال الفلسطينيون صامدين فى انتفاضتهم منذ أكثر من ثلاث سنوات، رغم الفروقات العسكرية الهائلة التى تفصلهم عن جيش محتليهم.

ولعل ما ميز كل هذه المشاهد هو عدالة القضية التى دافعت عنها هذه الشعوب وساعدتها على تحقيق النصر أو استمرار الصمود فى المعارك التى خاضتها ضد محتليها.

ويبدو أن البعض قد تناسى أن هناك فارقاً هاملاً بالمعنى الأخلاقى والسياسى معاً بين تأميم عبد الناصر لقناة السويس ورغبته فى أن يعيد بعض الحقوق المسلوبة للشعب المصرى، وبين غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ورغبة صدام فى الاعتداء على حقوق الآخرين. ورغم أن الغرب واجه الطرفين معاً إلا أنه كان من المنطقى أن يخسر معركته على ضفاف القناة لأنه لم يواجه فقط حركة تحرر لكنه واجه أيضاً شرعية التاريخ، وكان منطقياً أن يربح حرب تحرير الكويت لأن معيار النصر أو الهزيمة فيها اعتمد فقط على فروقات القوة العسكرية ولم تكن له علاقة بعدالة القضية، فكان النصر لصالح الطرف الأقوى.

وقد جاءت حرب الخليج الثالثة بين نظام صدام حسين الذي افتقد لكل أسس الشرعية السياسية والأخلاقية في الداخل والخارج، وارتكب كل ما يمكن تصوره من جرائم في حق شعبه والشعوب العربية، وبدا الغزو الأمريكي في أعين كثير من العراقيين وكأنه مخلص من الطغيان والاحتلال الداخلي، فكان تواطؤ بعض العسكريين العراقيين لتسليم بغداد للأمريكيين تخلصاً من قبضة نظام الخوف والقهر وتعبيراً عن مدى الانهيار الذي وصل إليه الوضع في العراق وبدأ معه "احتلال الخارج" أقل سوءاً ومومية من "احتلال الداخل".

وعلى خلاف كثير من الأنظمة الديكتاتورية التي شهدها العالم في القرن الماضي وسقط بعضها بفعل التدخل الخارجي كحالة ميلوسوفيتش في يوجوسلافيا السابقة مثلاً، فإنه كانت هناك مساحات ولو محدودة للتعبير الحر، فكان هناك بعض القادة العسكريين يطالبون القيادة السياسية في يوجوسلافيا مثلاً بعدم الدخول في حرب مع الولايات المتحدة أو بضرورة إجراء بعض الإصلاحات في الداخل، كما كانت هناك مساحة مقيدة لكي تعبر فيها المعارضة عن بعض آرائها. وقد أعطى هذه المساحات واحد من أسوأ أنظمة التطهير العرقي والديكتاتورية في العالم ورغم ذلك لم يحصل الشعب العراقي ولا المعارضة على جانب يسير مما حصل عليها الصرب تحت حكم ميلوسوفيتش، فقد هجر النظام ما يزيد عن أربعة ملايين عراقي على امتداد المعمورة وارتكب في حق من لاحت له، ولو من بعيد شبهة المعارضة، جرائم من الصعب تصورها في القرون الوسطى، وأعيد انتخاب صدام حسين قبل الحرب بنسبة ١٠٠ % من الأصوات في مشهد ينتمي إلى المضحكات المبكيات!

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تسهيل مهمة "محتلى الخارج" لأن "احتلال الداخل" قد جعل التربة العراقية غير قادرة ليس فقط على المواجهة إنما أيضاً مليئة بمشاعر الانكسار والعجز وفقدان الثقة في كل مشاريع "الداخل" العربية، خاصة وأن النظام المخلوع قد قهر شعبه ووضعه في سجن كبير تحت حجة أنه يواجه الاستعمار والولايات المتحدة وأنه "نموذج" لأنظمة التحرر القومي من استعمار الخارج.

يمكن القول أيضاً إن هزيمة النظام العراقي الصدامي، وإن مثلت نوعاً من الانتصار السياسي للأطراف العربية التي انخرطت في العمل العسكري الأمريكي، وفي المقابل هزيمة للأطراف التي دافعت عن العراق كإلدا - وليس نظام سياسي وإن بدا صعباً للبعض للفرقة بينهما عملياً إبان الحرب - إلا أنها شكلت هزيمة كبرى لفكرة سيادة الدولة العربية التي هي ناقصة ومنكشفة أصلاً، وفتحت باب التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة العربية على مصراعيه، وعليه فإن تغيير "حرب تحرير العراق" لا يتصادم وحسب مع مفهوم سيادة الدولة، بل يؤسس لنماذج أخرى من التدخل بغية فرض تغييرات كبرى على الدول العربية^(٧).

وهنا يكمن الحد الفاصل بين مرحلتين مختلفتين في التاريخ العربي تتمثل في الفارق بين نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق، وبين نتائج الاحتلال البريطاني والفرنسي لمعظم الأقطار العربية منذ القرن ١٩. فقد ظلت معظم حركات التحرر طوال النصف الأول من القرن الماضي أقرب إلى المشاريع السياسية - أو الأحلام السياسية - التي لم تجرب في الواقع بعد لأنها كانت في معظمها خارج الحكم وخارج المؤسسات الرسمية المتواطئة مع الاحتلال، وعليه فإن احتلال القرن الماضي استدعى تلقائياً قوى حملت رايات التحرر والنضال من أجل الاستقلال وامتكت مشروعا - وأحيانا حلمًا - سياسيا لنهضة واستقلال شعوب العالم الثالث ومساهمتها الإنسانية والأخلاقية في صياغة خطاب إنساني عالمي جديد قائم على المساواة بين الشعوب ورفض الاحتلال والتمييز بين المجتمعات على أساس العرق واللون أو الدين ظلت علامة من نضال هذه الحركات طوال القرن الماضي.

وقد جاء الانهيار العراقي ليعبر عن عمق الأزمة التي تعاني منها " مشاريع الداخل العربية، صحيح أن الحالة العراقية لا يمكن مقارنتها بأي نظام آخر، إلا أننا علينا أن نتذكر أن تجربة البعث في العراق كانت قبل وصولها للسلطة تجربة نضالية ثرية، وقنمت للفكر العربي مفكرين مرموقين وسياسيين مناضلين، تحول معظمهم بعد وصول بعث صدام للسلطة عام ١٩٦٨ إلى مجموعة من القتل والفاستيد في مشهد درامي نادر الحدوث تبخرت معه وعودهم السياسية وأحلامهم الأيديولوجية أمام بريق السلطة المطلقة وبطش الحاكم الأوحده. وقد دلت التحولات المأساوية في تجربة حزب البعث على أن الهزيمة والانتكاس لم تُصب فقط نظاما ديكتاتوريا عاديا، إنما أصابت واحد من مشاريع الداخل العربية التي وعدت شعوبها بالنهضة والرخاء، وبالوحدة والحرية والاشتراكية، ولم تجلب له إلا الخراب والدمار والقهر.

وهنا ربما كان الجديد في عصر الاحتلال الأمريكي الذي جاء نجاحه ليعبر ليس فقط أو أساسا عن فروقات القوى العسكرية التي تفصل بين المستعمرين - بكسر الميم - والمستعمرين - بفتح الميم - كما حدث مع كل تجارب الغزو الاستعماري التي مكنت الغزاة من احتلال معظم أقطار العالم العربي في القرن الماضي بفعل القوة العسكرية، إنما هي الهزيمة الداخلية التي جعلت احتلال العراق يتم بهذه السهولة.

وقد امتلكت الشعوب العربية في ذلك الوقت وقودا حيا لمقاومة الاستعمار عبرت عنه حركات التحرر العربية التي نجحت رغم عمق الفروقات المادية بين الجانبين في تحقيق الاستقلال، وهذا في الحقيقة ما غاب عن "معركة بغداد" فقد منى الشعب العراقي وقطاعات واسعة من الشعوب العربية بهزيمة داخلية أفقدته الرغبة في المواجهة في ظل نظام صدام، وأفقدته الثقة - نتيجة للخبرة السلبية التي جلبتها للتجربة للبعثية على الشعب العراقي وعلى المنطقة - في قدرة كل خطابات الداخل للقومية

والليبرالية بل وحتى الإسلامية على جلب خيارات عالية لنهضة العراق وليس فقط ترديد مجموعة من الشعارات الرنانة العاجزة عن البناء الواقعي والمواجهة الحقيقية.

وهكذا سيصبح من الصعب وصف ما جرى في العراق بالخيانة، أو وصف المشهد البغدادي بأنه استسلام للعدو، فلأول مرة في التاريخ العربي الحديث يشعر شعب وجيش عربي أن خطر الخارج ربما يكون أقل ضرراً من أخطار الداخل، وأنه ربما يحمل المحتل الأمريكي مشروعا لحكم العراق أقل سوءاً وأقل قسوة وضرراً من مشروع صدام حسين، فكان هذا التحول بمثابة علامة فاصلة في تاريخ العراق وربما المنطقة العربية، خاصة أنها شهدت جدلاً فكرياً وسياسياً توازي مع الحالة العراقية، وبات من الصعب أن نقيمه بنفس الطريقة المبسطة التي قرأنا بها عصر التحرر الوطني والاستقلال حين كان حلفاء الاحتلال هم فقط عملاء العالم الغربي، وأصبح الوضع مع العراق مختلفاً حين اضطرت كثير من فصائل المعارضة العراقية أن تتعاون مع القوات الأمريكية من أجل التخلص من نظام صدام حسين، كذلك حين رأت بعض قطاعات من المثقفين العرب أنه لولا الغزو الأمريكي للعراق لما كان من الممكن أن يتخلص العراقيون من نظام صدام، بل إن أي انسحاب أمريكي فوري من العراق من شأنه أن يعرض البلاد لحرب أهلية وفترة عدم استقرار هائلة تجعل من بقاء الأمريكيان لفترة زمنية محددة في العراق أقل الخيارات سوءاً وليس بالضرورة أفضلها.

ثالثاً. الجدل الفكري والثقافي على الساحة العربية

الانقسام العميق حول " تدخلات الخارج".

١. تحولات الساحة الفكرية والسياسية

شهدت الساحة السياسية العربية بعد سقوط بغداد جدلاً فكرياً وثقافياً حاداً حول الموقف من الاحتلال الأمريكي ونتاجه على العراق والمنطقة العربية، ضم كل ألوان الطيف السياسي العربي، كان المحدد الرئيسي فيه هو الموقف من "العدوان الخارجي".

والحقيقة أن الجدل الذي شهدته الساحة العربية والمصرية في فترات سابقة من التاريخ العربي، كحقبة التحرر الوطني في الأربعينيات، وعصر المد القومي في المرحلة الناصرية، وأخيراً مرحلة الرئيس السادات، كان يدور أساساً بين أنساق أيديولوجية تبدو متكاملة الأركان: الخطاب القومي الناصري، والإسلامي، والماركسي، والليبرالي.

فقد نجح عصر النضال من أجل التحرر الوطني في مصر طوال النصف الأول من القرن الماضي في أن يضم كل ألوان الطيف السياسي المعارض للاحتلال والقصر، فضمت الحركة الوطنية المصرية أفضل وأبرزه وكفأ عناصر النضال الوطني

والسياسي في البلاد، وكانت "الجبهة المناوئة" من عملاء القصر والاستعمار تضم أسوأ وأفسد عناصر الأمة من السياسيين وأشباه المتقين، وجاءت ثورة يوليو ولمعت في عصرها مواهب فكرية وسياسية وفنية كبيرة وبدأ أن مشروع "الدخل" القومي التحرري يضم جانباً كبيراً من أفضل عناصر هذه الأمة فلمعت أسماء على سبيل المثال لا الحصر مثل ثروت عكاشة، ومحمد حسنين هيكل، ولطفى الخولى ولويس عوض، ومحمود شلتوت، ومحمود الإمام، كما طفت على سطح الحياة الفكرية دوريات فكرية وثقافية رفيعة المستوى ونشاط مسرحي وأدبي بدأ استثنائياً في تاريخ مصر المعاصر.

كما ظهر قادة سياسيون وعسكريون كبار المستوى كعزيز صدقي، وصدقي سليمان، ومحمود فوزي، ومحمود رياض، ومحمد فائق، وأمين هويدى وعبد المنعم رياض وغيرهم كثيرون. وقد حاولت الثورة في ذلك الوقت أن تقدم "تمونجا" قادراً على جذب كثير من مثقفي العالم العربي وطلابه وسياسيه إلى أهدافه دون الحاجة لغزو عسكري لإيصال رسالة الثورة المصرية إلى العالم.

وقد حاولت الثورة أن تبني تنظيمًا سياسياً قادراً على فرز عناصر جديدة تصقل قدراتها؛ فكانت "منظمة الشباب" و"التنظيم الطليعي" أحد أبرز محاولات الثورة في البناء السياسي وأنجحها.

ورغم أن تداخل الأمن مع البيروقراطية والسياسة كان من سمات هذه المرحلة، وكانت هناك قيود كثيرة على العمل السياسي المستقل، إلا أنه كان من المؤكد أن مشروع الدخل كان قادراً على بناء تنظيمات سياسية وفق الأساليب السائدة في ذلك الوقت - نظام الحزب الواحد كما حدث في الغالبية الساحقة من تجارب العالم الثالث - قادرة على استقطاب كثير من أفضل عناصر المؤمنين بمبادئ الثورة جنباً إلى جنب مع هؤلاء الراغبين في الحصول على مزاياها ومكاسبها. وقد ظل خصوم التجربة الناصرية على الساحة العربية من قوى سياسية أخرى ككثير من الليبراليين والإسلاميين وبعض الشيوعيين يحركهم بشكل أساسي في تلك الفترة إطار أيديولوجي "محلي" في مواجهة إطار أيديولوجي آخر هو نتاج أيضاً لتلك التربة المحلية، حتى لو تحالف بعض خصوم يوليو مع قوى خارجية، إلا أن من المؤكد أن البناء العقائدي لكثير من هؤلاء الخصوم - كالإسلاميين والليبراليين المرتبطتين بحزب الوفد - كان يعتمد على إحلال نسق فكري وسياسي "محلي" مستمد من البيئة الوطنية محل آخر نتاج لنفس هذه البيئة وتفاعلاتها حتى لو اختلفت مواقف كل نسق من كيفية التعامل مع "نسق الخارج" الغربي.

وقد جاء عصر السادات ليؤكد نفس الآلية السابقة، فالرئيس الراحل عبر عن توجه مصري ارتبط بتوجهات أيديولوجية وسياسية ترى في التحالف مع الخارج الأمريكي

والغربي هو الطريق للتخلص من المشكلات المصرية، واختلف معه خصوم سياسيون على نفس الأرضية الوطنية السابقة ضمت كل ألوان الطيف السياسي العربي: ناصريين وقوميين، إسلاميين، شيوعيين ويساريين، ليبراليين ووفديين. ولعل الملفت في تلك الفترة أن الخطاب الرسمي والإعلامي لمصر كان قد دخل في معارك سياسية عنيفة مع قوى الداخل بمختلف تياراتها وكان فيها انتقاد الولايات المتحدة أو اتفاقية كامب دافيد من المحرمات، وبدأ العراك الأيديولوجي مع العالم العربي ومع القوى السياسية المختلفة من سمات تلك المرحلة. ورغم كثير من "الانتهاكات التخوينية" التي أطلقت على الرئيس السادات عقب توقيعه على اتفاقات كامب دافيد، إلا أنه من المؤكد أن مشروعه السياسي كان مشروعاً من داخل المنطقة، بل إن هذا الهجوم الشديد الذي شنّه على معارضية والخطوط الحمراء التي وضعها أمام أي مساس ببقاء الخارج الغربيين قد دل على وجود قدرات "داخلية" على صناعة مبادرات سياسية وطنية، ليا كان الموقف منها، فكان لديه - كأحد قوى الداخل العربية - ما يقدمه للغرب ولم يشعر أنه مهدد بفعل عوامل الضغط الخارجي، وهذا ربما ما لم يعد وارداً الآن حين أصبح للداخل - ولو من هو في أقصى اليمين والمحافظة - موضع شك وعدم قبول من قوى الخارج الأمريكية، فلم تعد هناك أثمان سياسية تنفع في مقابل الرضا الأمريكي كما جرى في السبعينيات، حين كان تحول مصر من معسكر ومن نموذج إلى آخر يمثل في حد ذاته قيمة كبيرة تستحق "المكافأة" أو "المعونة" والدعم، أما الآن وفي حقبة "حكم الخارج الأمريكي" فإن القضية أصبحت قدرة وكفاءة وإمكانية قوى وأنظمة الداخل على التأثير والتفاعل النقدي مع منظومة الخارج العالمية.

والحقيقة أن علاقة قوى الداخل بالخارج لم تكن منذ ثورة ١٩١٩ المصرية وحتى احتلال العراق أكثر من كونه نموذجاً قد يستلهمه البعض أو يرفضه، أو ينظر إليه البعض الآخر نظرة توفيقية تتفق معه في جوانب وترفض جوانب أخرى، وكان من المؤكد أن الحدود الفاصلة بين الوطني والعالمي والداخلي والخارجي واضحة المعالم خاصة أن كل من حاول عبورها وتعاون مع "المحتل الخارجي" كان يوضع في خانة العملاء، بل إن حلفاء الخارج في المنطقة العربية وعلى رأسها مصر والسعودية، قد ظلوا طوال السبعينيات يشعرون أن تحالفاتهما مع الولايات المتحدة ثابتة وتاريخية، وأن منظومة القيم الثقافية والسياسية التي يحكما بها شعبيهما هي مسألة داخلية أقرب لمسألة السيادة الوطنية التي لم يكن من الوارد أن تتدخل القوى الخارجية لزعزعتها. الأمر نفسه ينسحب على أنظمة "الصمود والتصدى" العربية التي عارضت سياسات للرئيس السادات تحت دعاوى تقدمية عديدة ارتكبت - تحت حجة النضال ضد كامب دافيد وإسرائيل - جرائم مخزية بحق شعوبها. وربما كانت الحالة الصدامية في العراق نموذجاً فريداً لبقاء "البناء الداخلي" بمنأى عن التهديدات الخارجية التي ظلت تهدد أو تتعارك مع القشرة السياسية والأيديولوجية التي تغلف هذا البناء فتحاول أن تدفعها يمينا

أو يساراً ولكن دون أن تتعمق في صلب البناء الداخلي بمعناه القيمي والاجتماعي على السواء.

وفي الحقيقة يمكن القول إنه في ظل التحولات التي شهدتها العالم منذ العقد الماضي وتحديداً عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والنموذج الاشتراكي وعولمة منظومة جديدة من القيم تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبحت هناك صعوبة في فصل هموم الداخل عن تحديات الخارج وأجندته. وقد انعكست هذه التحولات على مواقف القوى والاتجاهات السياسية العربية المختلفة من قضايا الخارج وعلى رأسها الموقف من التحديات الخارجية وتحديداً من المشاريع الأمريكية "لتطوير" العالم العربي و"مقرطته".

وقد أدت هذه التحولات إلى نوبان كثير من الحدود الأيديولوجية بين التقسيمات العقائدية السابقة، وأصبح هناك تقارب بين "قوى الداخل" بتفريعاتها القومية والإسلامية والليبرالية واليسارية في مواجهة أجندة الخارج المتمثلة في شكل التسوية المفروضة أمريكياً على الشعب الفلسطيني، واحتلال العراق وزرع الديمقراطية ولو بألة الحرب العسكرية وغيرها، وبين "قوى الخارج" التي تبنت ضمناً أو صراحة الرؤية الأمريكية للعالم والمنطقة العربية، باعتبارها حاملة لفرص حقيقة لتحديث وفرض الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان على النخب العربية المختلفة.

وقد صارت النخب العربية الرسمية تشعر لأول مرة بتهديدات الخارج وتغيرت كثير من مفردات خطابها في التعامل مع "الخارج" ورفع الحظر في مصر مثلاً عن كل صور النقد المقبول وغير المقبول ضد الولايات المتحدة وأصبح هناك كثير من الكتاب المؤيدين للحكومة يهاجمون مشاريع الخارج الأمريكية بصورة أقسى أحياناً من كتاب المعارضة القومية والإسلامية، وظهر أيضاً كثير من الكتاب الليبراليين الوطنيين الذين أبدوا درجة واسعة من الاختلاف مع بعض كتاب الداخل الحكوميين في التعامل مع الاحتلال الأمريكي للعراق، وبدت كتابات نوعية محددة من الكتاب الليبراليين أكثر تقدماً من كتابات بعض قوى الداخل للقومية والإسلامية والرسمية على السواء، خاصة فيما يتعلق بقضايا الإصلاح السياسي الداخلي وبالذات بعد ظهور الخبرة العراقية التي أظهرت لأول مرة في التاريخ العربي المعاصر أن شر الداخل كان أسوأ بكثير من شر الخارج، وأن تحالف معظم قوى الداخل العراقي مع "الشر الأفل" من المستحيل وصفة بالخيانة، وإلا ستصبح قدرتنا على التأثير في المعادلة السياسية العراقية معدومة، وسنعجز عن إعادتها إلى الوضع الصحيح أي إلى تعظيم قدرات "قوى الداخل" من أجل أن تبني العراق الديمقراطي الجديد الذي سيعارض كثيراً من المشاريع الأمريكية في المنطقة والعالم، ولكن بشكل حقيقي وديمقراطي وليس شعارياً يكون مثله قهر الشعب العراقي والعربي مرة أخرى.

٢- ملامح الانقسام الفكري والثقافي

شهدت الساحة الفكرية والثقافية العربية جدلاً عميقاً حول الموقف من الاحتلال الأمريكي من العراق عكس لأول مرة رؤية جديدة من قضايا الخارج كالعولمة ومفاهيم السيادة الوطنية وغيرها من المفاهيم التي شكلت أحد الأركان الرئيسية في الفكر السياسي طوال القرن الماضي. وقد اجتاحت الساحة الفكرية والسياسية المصرية خلافات حادة حول هذه القضايا التي بدا أن احتلال العراق هو القشة التي أشعلت نيرانها وعبرت عن نظرتين مختلفتين في قراءة الحدث:

القراءة الأولى هي قراءة وطنية محلية تضم كل ألوان الطيف السياسي بما فيها الجانِب الأكبر من الكتاب الرسميين، واعتمدت على الفصل القاطع بين الداخل والخارج معتبرة أن الاحتلال الأمريكي هو بالكامل شر مطلق وأن مقاومته بالوسائل المسلحة يجب أن تكون هدف العراقيين الوحيد، بل إن القوى التي تواجه بالمقاومة المسلحة هي تقريباً وحدها المعبرة عن الشعب العراقي.

وقد جاءت المفارقة أن كثيراً من هذه الكتابات القومية أو الإسلامية تلاقت بالكامل مع كثير من الكتابات الرسمية في مصر. وبدا واضحاً أن عناوين صحيفة رسمية كبرى مقربة من بعض الدوائر السياسية العليا في مصر كالجمهورية تتشابه مع عناوين صحف معارضة أو مستقلة.

ويمكن في الحقيقة تحليل مجموعة من المواقف والكتابات كعينة لا تعبر بشكل كامل عن كل جوانب الجدل الفكري والسياسي في مصر، إنما عكست بدرجة كبيرة جانباً منها، وأعطت مؤشرات على تحولات قد جرت في الجدل العميق الجارى حول الموقف من قضايا الخارج. وقد اتخذ رئيس تحرير الجمهورية مواقف ليست فقط رافضة للاحتلال إنما أيضاً تشجع على المقاومة المسلحة ضد المحتلين الأمريكيين في مفارقة تبدو مدهشة، خاصة إذا قارنا الوضع الحالي بكتابات الصحفيين الرسميين أثناء مرحلة الرئيس السادات حين كانت الإشادة بالولايات المتحدة وسياساتها من ثوابت الخطاب الرسمي المصري في ذلك الوقت. وقد جاء على صفحات جريدة الجمهورية في ٢٠٠٣/٤/١ ما يلي: "هل يمكن أن يكون هناك "حدث" أكثر جدية، وأبلغ إيلاًماً.. بالنسبة للعرب كي يتوحدوا ويتقوا على كلمة سواء.. مثل هذا الذي يجري في العراق الآن؟؟ لا جدال أن عملية الغزو التي تقوم بها أمريكا وبريطانيا.. بكل هذا الجبروت وذلك الطغيان وتلك القسوة.. لم تعد تستهدف قيادة وأرض. وعرض العراقيين فحسب، بل إنها امتدت فوراً وتلقائياً للنيل من الإرادة العربية ونسف رغبة الطموح ومشاعر الأمل داخل أعماق أبناء الأمة جميعاً".

وجاء في موقع آخر "إن العين تدمع والقلب ليحزن وأنا على فارقتك يابغداد لمحزونون" نعم هاهي عاصمة الرشيد مدينة جعفر المنصور منارة الحضارة والتراث والشعر تفتصب على مرأى ومسمع من العالم، ولا أحد يستطيع أن يتدخل"^(٣).

وضح أن نبرة الانتقام عالية وعنيفة وأن حملة التحرير ليست سوى احتلالاً عسكرياً ودينياً واقتصادياً وثقافياً بكل ما تحمله من معانٍ^(٤).

وقد لُثار رئيس تحرير الجمهورية والذي يعد واحد من أبرز الكتاب الرسميين وأيضاً رئيس تحرير صحيفة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطني الحاكم الموقف من الاحتلال ومن المعارضة العراقية على السواء حين قال:

"هكذا وصلت حكومة الاحتلال الرسمي إلى بغداد، للأسف كما أعلنت أمريكا حتى قبل الغزو العراقي جاء الجنرال الأمريكي المتقاعد جان جارنر ومعه وزراؤه، كل منهم موكل إليه اختصاص محدد ليتحول السيناريو إلى حقيقة أليمة ومخزية. قام الخواجه جارنر بجولة تفقدية في عاصمة الرشيد الحبيبة يصدر التوجيهات والتعليمات لمديرى وأطباء المستشفيات ومهندسى الكهرباء وعمال الصرف الصحى، بينما الجميع فى أعماقهم يئنون ويستغيثون لكن ما من مجيب. فى نفس الوقت بدأ المدعو احمد الجلبى الذى يرأس ما سمي بالمؤتمر الوطنى العراقى فى ممارسة نشاطه وقد بدا كأنه أمريكى لحماً ودماً يتحدث لغتهم ويبرر أسباب احتلالهم"^(٥).

وقد تكررت نفس هذه اللغة فى صحيفة حزب الوفد "الليبرالى" المعارضة، وبدا فيها رفض الاحتلال الأمريكى للعراق معتمداً على "ثوابت الداخل الوطنية والقومية"، وتكرر الحديث عن ضرورة دعم المقاومة العراقية المسلحة على اعتبار أنها "طريق الخلاص الوحيد من الاحتلال الأجنبى".

وقد جاءت عناوين صحيفة حزب الوفد أثناء الحرب وبعدها متمسكة بشكل كامل بهذه الثوابت ترفض بشكل قاطع الاحتلال - وهذا طبيعى - ولكنها لا تتعامل معه كسبب إلا نادراً ولا ترى أى جوانب إيجابية فى إسقاط أمريكا لنظام صدام. وإذا نظرنا إلى صحيفة الوفد فى الفترة من ٣ إلى ١٣ أبريل ٢٠٠٣ سنجد أنها حملت العناوين التالية:

- الغزاة يتصفون المساجد والأضرحة
- اغتيال الطفولة
- مغول العصر حرقوا على وقطعوا يديه وقتلوا ستة من أسرته
- العراق يفضح أكاذيب الغزاة
- مصرع ٥٠ جندياً أمريكياً وتدمير ٦ دبابات غازية قرب مطار صدام.
- بغداد صامدة .. الغزاة ينشرون الإرهاب ويحصنون الكراهية. المقاومة العراقية توقف تقدم قوات الغزو نحو العاصمة.

- بغداد لن تستسلم .. معارك ضارية بين المقاومة العراقية وقوات العدوان حول المجمع الرئاسي.
- الصحاف: العاصمة تحت السيطرة العراقية وقواتنا تقاتل لسحق الغزاة.
- مقاومة عراقية حتى اللحظة الأخيرة.
- العراق تحت الاحتلال والقوات الأمريكية تدنس مسجد الأعظمية بزعم البحث عن صدام.
- كارثة إنسانية في العراق.
- عملية فدائية جديدة ضد قوات الغزو.

والمدهش أن صحيفة الوفد قد روجت طوال الحرب لمجموعة من البيانات غير الدقيقة بدت وكأنها بعد أكثر من ربع قرن تكرر لما سبق وأن انتقدته الصحيفة والحزب عن بيانات إذاعة صوت العرب في مصر أثناء حرب ١٩٦٧، فيوم سقوط بغداد روجت لدعاية وزير الإعلام العراقي السابق الصحاف، وبعد الاحتلال انضمت بشكل كامل "للأحزاب الداخل" الثلاثة - الوطني والناصرى والتجمع - وقواه القومية والإسلامية التي نظرت للاحتلال في أغلب الأحيان باعتباره مزروع الصلة عن أوضاع الداخل العراقي أو نتيجة لها.

وقد تركّز هذا الخطاب على مجموعة من القضايا، حيث اعتبر بشكل واضح أن الاحتلال هو فقط نتيجة العدوان الأمريكي دون أن يحمل النظام العراقي المخلوع أى مسؤولية عما حدث، ولذا اعتبر المقاومة العسكرية المسلحة هي البديل، وأن "الاعتراف بحكومة المارنر خيانة"^(١). كما اعتبر كل من تعاون مع الولايات المتحدة في حكم الخائن، وهو ما ينسحب على معظم قوى المعارضة العراقية التي اضطرت كثير منها للتعاون مع الخارج للتخلص من بطش الداخل.

وربما يكون الخلاف الواضح الذي تفجر بين رئيس تحرير مجلة "البداية" الصادرة عن حزب الوفد وبين قياداته وصحيفته اليومية، يرجع في جانب منه لهذا التناقض في الموقف من الغزو الأمريكي للعراق ومن دعوا لمقاومته "لحساب صدام". هذا الموقف وإن رفض بدوره الاحتلال الأمريكي للعراق، إلا أن الفارق الأساسي بين أسبوعية البداية "الوفدية" ويومية "الوفد" كان حول تحميل الأولى النظام العراقي مسؤولية ما جرى واعتبار أن التخلص من نظام صدام إنجازاً بصرف النظر عن قام بهذا الفعل، وأن المعارضة العراقية لا يمكن اتهامها بالخيانة لمجرد أنها تعاونت مع "الخارج الأمريكي"^(٢).

وقد جاءت كتابات أخرى لكثير من رموز التيار الليبرالي الوطني بعضها قريب أيضاً من دوائر الحكم لتختلف مع الرؤية الوطنية التقليدية التي عبر عنها كثير من

الكتاب الرسميين، ولتشير جدلاً وردود فعل واسعة النطاق على الساحة الفكرية المصرية والعربية.

ولعل "لحظة الصديق والمراجعة" بعد للزوال العراقي "لأحد أبرز الكتاب الليبراليين كانت من هذه المقالات التي أثارت صخباً واسعاً، حيث اعتبرت أنه رغم رفض غالبية المصريين لصدام حسين، إلا أنه لا يجوز بأى حال الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية عدوة العرب والحليف الأكبر لإسرائيل ضد شعب عربى "فالقضية ليست فى صدام حسن إنما فى الشعب العراقي". ويضيف الكاتب أن هذا المنطق استند إلى "قيم" و "ثوابت" عربية وأيدلوجية كثيرة، فهناك الاعتقاد بأن الخلاف الداخلى بيننا نحن العرب والمسلمين لا ينبغي أن يصل بنا إلى تفضيل الأجنبى الدخيل، وبالتالي فإن من رأى بأهمية إسقاط صدام كان يعتبر أن ذلك هو مهمة الشعب العراقي وليس الولايات المتحدة.

وقد رفض المقال هذه الرؤى واعتبر أن "الوضع المياسى الفعلى الذى ساد أرض العراق طوال السنوات العشر التى سبقت الحرب كانت بين حكم ديكتاتورى فاسد وبين قوى معارضة عديدة داخلية وخارجية"، وبالتالي فإن التدخل الأجنبى كان هو البديل الوحيد المتاح لإسقاط نظام صدام حسين. "ولما كان الطريقة التى سقط بها نظام صدام حسين، فإن الشعب العراقي رحّب بذلك السقوط وتنفس هواءً مختلفاً! ولأول مرة منذ سنوات طويلة لم نشاهد العراق فى أشخاص صدام وعزة وعزيز والصحاف إنما فى مئات الآلاف من العراقيين العاديين الذين ينفصون عن كاهلهم عبء سنوات الاستبداد وخرجت أولى مظاهراتهم من مسجد أبى حنيفة النعمان؛ تطالب بخروج الاحتلال وتصرخ فى نغم واحد: إخوان سنة وشيعة ... هذا الوطن ما نبيعه"⁽⁸⁾.

ولعل من المؤكد أن الساحة الفكرية العربية والمصرية تحديداً قد انقسمت بشكل أساسى حول الموقف من "الخارج" فى صورة تتجاوز كل التقسيمات التقليدية التى عرفتھا طوال السبعينيات والثمانينيات بين ثنائيات المعارضة والحكومة، واليمين واليسار، والقوميين والإقليميين لصالح تباين عميق حول الموقف من الخارج عامة والمشروع الأمريكى خاصة. صحيح أنه داخل هذا الموقف خرجت مجموعات متطرفة على هامش كلا التيارين، بعضها دافع عن نظام صدام حتى النخاع باعتباره بطلا قومياً، والبعض الآخر تمنى - بالمعنى النفسى والثقافى والسياسى - أن يكون الاحتلال هو الخلاص الوحيد لمشاكل العالم العربى. ومع ذلك بقى هناك انقسام واضح وجديد بين الأقسام الرئيسية لدى كلا التيارين اللذين اتفقا على رفض الاحتلال من حيث المبدأ، ولكنهما اختلفا فى قبول التغيير بيد الخارج طالما عجز الداخل على إتمامه.

والحقيقة أن التقدم الواضح الذي أحرزه التيار الذي قبل بدور الخارج في ظل فشل الداخل، يرجع إلى تغييرات عملية شهدتها البيئة المحلية نتيجة عولمة منظومة قيم جديدة تدافع عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتدفع للنظم السياسية المختلفة لتبنيها بصرف النظر عن الموقف الأمريكي منها ومدى توظيفه لهذه القيم . وقد ساهمت هذه التحولات التي شهدتها العالم منذ بداية العقد الماضي ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان الكتلة الاشتراكية ومعها منظومة قيم فكرية وسياسية كاملة إلى ظهور واقع اجتماعي وسياسي جديد يختلف عن ذلك الذي ساد المنطقة العربية والعالم إبان مرحلة التحرر الوطني حين كانت الفواصل بين الداخل الوطني والخارجي المستعمر لا تكمن فقط في خيارات أيديولوجية أو فكرية، إنما أساساً في مضمون اجتماعي وسياسي واقعي يعبر عنه كل جانب.

فالأول كان يمثل حلم الداخل في التحرر والديمقراطية وبناء مجتمع قائم على المساواة والعدالة، والأخر يعبر عن مجتمع التمييز والقهر والاستغلال، وكانت القوى المنضوية تحت لواء تيار الداخل هي أفضل عناصر الأمة وأبرز متفقيها على عكس مندوبي قوى الخارج الذين كانوا يضمون نكرات هذه الأمة وأسوأ من فيها .

والحقيقة أنه من الصعب سحب هذا التقسيم على عراق صدام حسين بل وعلى كثير من الأوضاع داخل العالم العربي الآن، حيث نجح النظام في استقطاب أسوأ ما في الأمة العراقية الشامخة والعظيمة وأن يضم مجرمين وقتلة يتاجرون بالشعارات القومية ويدخلون في معارك خاسرة على مدار ما يقرب من ربع قرن ونجحت قوى الخارج في استقطاب كثير من العناصر الأقل سوءاً ممن استقطبهم النظام المخلوع. وإذا كان من الوارد أن يرى البعض أنه كان للعراق طموحات وطنية وتجربة تحديثية طموح السبعينيات كان يمكن أن تثمر عن عراق جديد يعبر عن قوة اقتصادية وسياسية واستراتيجية كبرى في العالم العربي وفي العالم، إلا أن مسؤولية النظام عن إهدار ما بدأه من محاولات تحديثية تظل مضاعفة لأنها لم تأت أساساً نتيجة تربع الخارج وعدوانيته إنما نتيجة أخطاء وجرائم قاتلة ارتكبتها النظام في الخارج والداخل، وهو ما وضعه مقارنة بغيره من النظم العربية في وضع أسوأ بكثير حيث ظلت الأخيرة في مكانها لم تتقدم خطوة للأمام كما حاول النظام العراقي في السبعينيات، ولم تتحدر مثله بخطوات إلى الخلف.

وعليه فإن القضية ليست في ضرورة التأكيد على اتخاذ الموقف الوطني الطبيعي من رفض الاحتلال بشكل عام كموقف أخلاقي وسياسي لا حياد عنه ورفض الاحتلال الأمريكي للعراق لنفس الدوافع، إنما في ضرورة النظر لمجمل العوامل التي جعلت الجانب الأكبر من العراقيين ينظر إلى الاحتلال الأمريكي باعتباره أخف وطأة من الاحتلال للدخلى السابق. وهنا ربما يكمن تفرد الحالة العراقية التي مثلت "الحالة

النموذجية" لواحدة من تجارب الدخول العربية التي دفعت بأربعة ملايين عراقي شردهم النظام خارج حدوده غير الذين قتلهم بدم بارد، وعذبتهم، أن يروا في المحتل الأمريكي الخيار الوحيد الذي يمكنهم من إسقاط النظام.

وهكذا سيصبح من الضروري قراءة الحدث العراقي على أسس جديدة تساعد مصر والعالم العربي على فهم أسبابه أولاً حتى يتثنى له مواجهته ثانياً عن طريق بناء بديل الدخول على أسس ديمقراطية جديدة تجعله قادراً على مواجهة الخارج بأساليب أخرى غير الشعارات المجانية، إنما من خلال بناء مشروع وطني سيتباين ويختلف بشكل طبيعي ودون حاجة إلى قهر النظام مع مشاريع الخارج الأمريكية.

رابعاً : سلطة احتلال وليست تحريراً : كيف يمكن التعامل معها؟

من المؤكد أن الجيش الأمريكي لم يأت إلى العراق - كما في أي مكان آخر في العالم - بقوة تحرير إنما جاء بقوة احتلال عسكري ولأسباب كثيرة ومركبة، تتعلق أساساً بالاستراتيجية الأمريكية الكونية الجديدة بعد ١١ سبتمبر، ورغبة الولايات المتحدة في بناء نموذج أمريكي في العراق يكون أكثر تطوراً وديمقراطية من باقي الدول العربية الأخرى مما يسهل من المهمة الأمريكية في ترويض باقي الأنظمة العربية، وفرض أشكال من الديمقراطية على بعض ممارساتها تهيبها لكي تكون أكثر توافقاً مع المشاريع الأمريكية للمنطقة والعالم.

ويبقى أن النجاح الأمريكي في إسقاط النظام العراقي هو نجاح من الصعب تكراره مع أي بلد آخر نظراً، وكما ذكرنا من قبل، إلى عدم وجود نظام مثيل للنظام المخلوع في بغداد . ولذا فإن معضلة الاحتلال الأمريكي في العراق لن تكمن أساساً في الجوانب المسلحة المصاحبة لوجوده الحالي، إنما أساساً في المشاريع السياسية التي تعدها الولايات المتحدة لعراق ما بعد الاحتلال العسكري . فالولايات المتحدة ونتيجة لأسباب كثيرة ترغب في مغادرة المستنقع العراقي في أسرع وقت ممكن تاركة وراءها قواعد عسكرية كذلك المنتشرة في كثير من بلدان العالم، وحكومة موالية لها تتيح لها الهيمنة على مقدرات النفط العراقي وتكون أيضاً أكثر ديناميكية وأكثر قدرة وكفاءة على تنفيذ المصالح الأمريكية من أشقائها العرب.

والمؤكد أن أمريكا وعلى خلاف الحالة الإسرائيلية لديها مشروع سياسي للعراق وللمنطقة سيصبح من المذاج تصور أننا قادرون على مواجهته فقط بعمليات مقاومة مسلحة، ونترك حركة المجتمع العراقي تسير بصورة مخالفة لما نتمناه حتى نجى مفاجأة أخرى ونكتشف أن الشعب العراقي اضطر أن يختار ما يقدمه له الأمريكيون؛ بسبب ما يورده أشقاؤه العرب وكثير من حركاته وقواه السياسية، عن أوضاع وهمية غير موجودة في العراق تبدأ باعتبار المقاومة المسلحة هي خيار الشعب العراقي

الوحيد وليس خيار أقلية داخله، وفي نفس الوقت ترفض حتى مجرد التعامل مع المجلس الانتقالي للحكم وتجرم - وأحياناً تخون بخفة شديدة - آراء الغالبية العظمى من شيعة الشعب العراقي ومن مرجعيته الدينية التي اختارت النضال السلمي لمواجهة الاحتلال وليس المسلح.

ولعل الفارق بين المشاريع الأمريكية للمنطقة ومشاريع المقاومة العربية تكمن إجمالاً في أن الأولى امتلكت دائماً ديناميكية قادرة على التطور والتكيف مع الظروف الجديدة طبقاً لمعطياتها في مقابل خطاب المقاومة العربية الذي بدا وكأنه محنط عاجز عن التطور واكتشاف أساليب جديدة تنقله من حالة المقاومة الخاسرة إلى المقاومة المنتصرة، ومن خطاب المواجهة الصفرية المطلقة إلى التفاعل النقدي مع أجنده العالم الخارجي. فالمعركة القائمة في العراق لن تكون بأى حال من الأحوال هي انتصار للولايات المتحدة على المقاومة المسلحة ولا في انتصار المقاومة على أمريكا ونجاحها في دحر الاحتلال، فلا الأمريكيون طالما بقوا كقوة لاحتلال سينجحون في الاستئصال الكامل لعناصر المقاومة المسلحة، ولا تلك العناصر ستجبر بمفردها المحتلين على الرحيل من بلاد الرافدين، إنما المعركة الحقيقية ستجرى حول كيفية كسب ولاء القطاع الأكبر من هؤلاء "المقاومين السلميين" ومن قطاعات واسعة من المعارضة العراقية، وقبلها القطاع الأكبر من الشعب العراقي الذي ينتظر أن يعود إليه الماء والكهرباء ليعيش حياة طبيعية وكرامة مثل كل البشر.

والمؤسف أن الولايات المتحدة لديها مشروع غير مؤكد النجاح لاكتساب ولاء الجزء الأكبر من هؤلاء وهو في الحقيقة على عكس كثير من المشاريع العربية التي وقفت عاجزة عن الحركة والتأثير داخل الساحة العراقية، إما بسبب مواقف أيديولوجية مسبقة جعلتها تقرأ الواقع العراقي بصورة مخالفة إلى الحقيقة أو بسبب العجز الكامل عن الفعل والمبادرة؛ فتحصنت بالشعارات العامة من أجل لتسحابها عن التعامل الفعلي مع الواقع المعاش.

والحقيقة أن العراق يحتاج إلى مشروع بناء سياسي واقتصادي ومهنى بديل للمشروع الأمريكي والصدامي على السواء، فهو يحتاج إلى ثقافة مقاومة سلمية، وديمقراطية لا تعنى أنها في معركة مع ثقافة المقاومة بالسلاح التي تمثل عنصر ضغط على المحتلين ليعلموا أنهم لا يمتلكون بمفردهم كل أوراق اللعبة العراقية ولا يمكن رفضها أو إبدانها، إنما الوعي بأنه لا يمكن لها في ظل طبيعة الأوضاع العراقية الحالية أن تصنع بمفردها مستقبل العراق. وهنا سنلاحظ أن الوضع في العراق على خلاف الحالة الفلسطينية التي تمتلك مشروعاً وتنظيمات سياسية تمارس النضال المسلح وفق استراتيجية تحررية تهدف إلى إخراج المحتل لصالح بناء دولة فلسطينية اختار الشعب الفلسطيني قيادتها ولديه مساحات معقولة للتعبير عن انتماؤه الفكرية والسياسية تبدأ

من فتح وتمر بالجهة الشعبية وتنتهي بحماس والجهاد. فالمعركة في فلسطين هي معركة مقاومة بكل الأشكال السلمية والمسلحة بصرف النظر عن الجدل على الأسلوب الأنسب لكل مرحلة. أما معركة العراق الحقيقية فهي بالأساس معركة بناء، وهنا سيحتاج العراق لكل من هو قادر على مساعدته في بناء نخبته ومؤسساته وأحزابه ونقاباته ومجتمعه المدني وصحافته وإعلامه، وجيشه، وربما أيضاً جامعاته ومدارسه.

وهنا سنجد أن الاحتلال الأمريكي الجديد يسعى إلى بناء عراق على أسس "أمريكية" قائمة على استبعاد القوى التي تختلف مع الولايات المتحدة ومع سياساتها ومع مشاريعها للمنطقة العربية والعالم. وعليه فإن الفهم المصري - العربي للأوضاع في العراق يجب أن يبدأ أساساً بالوعي بأن هذا البلد يحتاج أساساً لتصور بناء وليس هدماً، يحتاج إلى قوة شعبية ديمقراطية وسلمية وليس بالضرورة قوة العنف والسلاح. وعليه ستصبح المقاومة العراقية السلمية هي في الحقيقة الخطر الأكبر على قوات الاحتلال الأمريكي، فهي أولاً منزعجة للصلة بالنظام السابق، وهي ثانياً الأكثر تعبيراً عن مشاعر السخط التي يعيشها العراقيون في مواجهة سلطة الاحتلال، وهي أخيراً المرشحة لأن تتحول إلى مقاومة مسلحة في حال بقيت الأحوال العراقية على ما هي عليه وفي ظل تصور جديد للعراق لا يعيد عقارب الساعة إلى الوراء.

وستبقى ساحة الصراع الحقيقية في العراق تدور حول المساحة الضيقة التي يعطيها المشروع السياسي الأمريكي للعراقيين، والذي سيظل من المؤكد أنه سيعطى - بكل أسف - للشعب العراقي ولمختلف قواه السياسية مساحة أكبر من تلك التي أعطاها نظام صدام لهم دون أن تعنى أنها ستمثل تلقائياً بديلاً ديمقراطياً متكاملًا للشعب العراقي قادراً على استيعاب كل الفصائل والقوى السياسية العراقية غير البعثية داخل النظام الجديد.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة تريد في الحقيقة أن تُعيد المشهد السياسي العراقي وفق خريطة سياسية تحدد فيها اللاعبين الشرعيين وكذلك الخارجين عن الشرعية، وتقبل فيها قوى سياسية بعينها وتستبعد أخرى بما يعنى حرصها على "تصنيع السياسة" أولاً في العراق بما يحقق مصالحها وفق قواعدها الخاصة جداً للتعديدية والديمقراطية.

وعليه فالولايات المتحدة التي ترفض التيارات الإسلامية والقومية وجانب من الليبراليين ستظل عاجزة عن طرح مشروع سياسي ديمقراطي حقيقي للعراق لأنه سيعنى ببساطة وصول التيارات المعارضة للولايات المتحدة للسلطة، وهذا في حد ذاته يصطدم مع "المشاريع الاستثنائية" التي تقدمها الولايات المتحدة للمنطقة العربية بعد ١١ سبتمبر. فالولايات المتحدة تضع العالم العربي منذ ذلك التاريخ داخل إطار ثنائية

المقاومة المسلحة والعنف أو الاتصياح المطلق والتفويض الحرفي لأوامر الإدارة الأمريكية، وبالتالي فإن القوى السياسية التي لا ترحب بالولايات المتحدة في العراق وتختلف مع سياساتها في كثير من الجوانب ولم تحجم بعد عن المقاومة المسلحة ليست موضع ترحيب من الإدارة الأمريكية بل ليس لها موقع في ملعب السياسة الأمريكي.

وهنا تبدو معضلة السياسات الأمريكية في العراق، فهي لا ترغب في تركها إلا بعد خلوها من كل التيارات السياسية المعارضة لها سلمياً، وهو أمر سيبدو صعباً للغاية خاصة في حال إذا نجحت هذه أن تُعد بدورها برنامجاً سياسياً حديثاً يجعل مسألة دمجها في المعادلة السياسية يتجاوز رغبات الأمريكيين الاستيعادية، وأيضاً في حال إذا نجحت قوى المجتمع المدني في العالم العربي أن تقتحم بقوة الملف العراقي وتبدأ في التعامل مع مختلف التيارات السياسية في العراق بصرف النظر عن مدى اضطراب بعضها للتعامل مع الولايات المتحدة أم لا. ولذا سيصبح مستقبل العراق متوقف إلى حد كبير على القوى الأكبر التي عارضت صدام ونظامه وتعارض الولايات المتحدة وسياساتها ولكن على أرضية مختلفة عن تلك التي يروجها أنصار صدام ورجال أمريكا على السواء والذين شكلا وجهين نادرين لعملة واحدة على ساحة الجدل العربي.

وإذا كان النظام الرسمي العربي سيترف بالمجلس الانتقالي للحكم في العراق، فإن على القوى الشعبية والديمقراطية العربية أن تتعامل معه وليس بالضرورة أن تعترف به، وأن تعمل ليل نهار من أجل أن تعيد العراق إلى القافلة العربية ولكن على أرضية جديدة تتجاوز ما يخطط له الأمريكيون وما يرغب فيه الأشقاء الرسميون. فالعراق العربي الديمقراطي الجديد لا يجب بأي حال أن يكون هو عراق بوش الأب أو الابن، ولا عراق "حزب أمريكا" الذي يزدرى للعراق والعروبة والديمقراطية، كما لا يجب أيضاً أن يكون هو عراق صدام حسين ولا عراق الجمود و "الثبات على الثبات" كما يرغب له كثير من أشقائه العرب غير القادرين إلا على المساهمة في "بناء" عراق آخر غير ديمقراطي وغير فاعل أو مؤثر على الساحة الإقليمية والدولية ويمثل بذلك امتداداً لهم.

وربما يكون في التفاعل بين كثير من منظمات المجتمع المدني العربية والعالمية إضافة إلى كثير من النقابات المهنية وخاصة في مصر - وتحديدًا النقابات المنتخبة ديمقراطياً وتمتلك قدرات على لعب أدوار سياسية كالأطباء والصحفيين والمحامين - مع القوى السياسية والأهلية الناشئة في العراق من شأنه أن يخلق علاقة تأثير وتأثر بين الجانبين تساعد على جعل عملية بناء العراق العربي الديمقراطي الجديد هي في الوقت نفسه عملية بناء العالم العربي للديمقراطي الجديد وتتجاوز - عبر جهد فضالي دموي ومنظم - كل المعوقات التي تقف أمام نجاح هذه العملية. فبناء العراق يمكن أن يتم

عبر مساهمة شعبية عربية، خاصة وأن أمامها فرصاً للنجاح في ظل أوضاع رسمية عربية غير مرتاحة لبقاء المحتل الأمريكي على حدودها، وفي نفس الوقت هي عاجزة بالمعنى المطلق على مواجهته فتتمنى له الفشل بالدعاء أو الشماتة فيما يحدث له. كما أن الولايات المتحدة عاجزة عن ضبط الوضع في العراق ليس أمنياً فقط، إنما أيضاً سياسياً؛ في ظل وجود قوى سياسية عديدة ما زالت تقع خارج مشروعها السياسي، كما أنها أيضاً ستجد نفسها في وضع بالغ السوء في ظل دعاواها عن الديمقراطية أن تمنع أي علاقة تفاعلية سلمية وديمقراطية بين القوى المدنية والشعبية للعربية. كل ذلك يعظم من فرص نجاح تلك المبادرات بشرط أن تقرأ أولاً الواقع العراقي جيداً وتمتلك الإرادة والرغبة في بناء عراق وعالم عربي ديمقراطي جديد.

هوامش الفصل الرابع :

- (١) د. حسن ليوطالب، النظام العربي تحديات ما بعد احتلال العراق، دراسات استراتيجية، عدد ١٢٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ١٥.
- (٢) المصدر السابق، ص ١٦.
- (٣) صحيفة الجمهورية، ٩ / ٤ / ٢٠٠٣.
- (٤) المصدر السابق، ١٥ / ٤ / ٢٠٠٣.
- (٥) المصدر السابق، ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٣.
- (٦) صحيفة العربي، ١٣ / ٤ / ٢٠٠٣.
- (٧) انظر على سبيل المثال: مجلة "البداية" عدد ١٩ / ٥ / ٢٠٠٣.
- (٨) صحيفة الأهرام ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣.

الفصل الخامس

نكبة العراق .. الآثار السياسية والاقتصادية

دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق

د . محمد السعيد إدريس



فى عام ١٩٩٦ اشترك كل من ريتشارد بيرل ودوجلاس فيث وديفيد ورميسر، ويعمل الأخير الآن مساعداً خاصاً لوكيل وزارة الدفاع لشؤون الحد من التسليح، فى كتابة تقرير قدم إلى حكومة الليكود الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو طالبوا فيه إسرائيل بالتخلى عن مفاوضات السلام مع الفلسطينيين التى تقوم على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، كما طالبوا بالتحول من السلام الشامل إلى مفاهيم الاستراتيجية التقليدية القائمة على "توازن القوى"، وتغيير التعامل مع الفلسطينيين والإبقاء على حق "الملاحقة الساخنة"، والعمل على إيجاد بدائل لسيطرة عرفات الكاملة على المجتمع الفلسطينى. وأضافوا: "إن إسرائيل يمكن أن تشكل بينتها الاستراتيجية بإضعاف واحتواء سوريا، وهذا يتأتى بالتركيز على إبعاد صدام حسين من السلطة ... إن مستقبل العراق سيؤثر فى التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط بدرجة كبيرة"^(١). وفى عام ٢٠٠٠ نشر برنامج "القرن الأمريكى الجديد" - ويعد أحد معاول المحافظين الجدد - تقريراً بعنوان: "إعادة بناء دفاعات أمريكا"، ورد فيه: "لقد سعت الولايات المتحدة لعقود خلت للعب دور دائم فى الخليج. وبينما يمثل النزاع العالق مع العراق للتبرير المباشر بهذا الشأن إلا أن الحاجة إلى وجود قوة أمريكية مقدرة فى الخليج سيتجاوز قضية صدام حسين"^(٢).

ثلاثة قضايا متداخلة: العراق، والصراع العربى - الإسرائيلى، والخليج، متداخلة لدرجة يصعب الفصل بينها، كما يصعب عزل تفاعلات وتطورات إحداها على الأخرى، وبالتحديد من منظور القوتين اللتين تمسكان الآن بزمام هذه التفاعلات: الولايات المتحدة وإسرائيل.

لقد اختارت الولايات المتحدة، ويتفاهم مع إسرائيل، أن يكون العراق هو القضية المركزية المحركة لتفاعلات القضيتين الأخرين: الصراع العربى - الإسرائيلى والخليج، وفى خطاب له أمام مؤتمر حلف شمال الأطلسى (الناتو) فى براغ (نوفمبر ٢٠٠٢) كشف جيمس وولسى، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية دور الحرب على العراق فى ترسيخ الهيمنة الأمريكية عالمياً، وقدرتها على ترتيب الأوضاع إقليمياً بقوله: "يمكن أن يعتبر العراق المعركة الأولى فى الحرب العالمية الرابعة.. فيعد حربين عالميتين وولحدة باردة، أصبحنا متركزين فى أوروبا. إن الحرب العالمية الرابعة ستكون من أجل الشرق الأوسط"^(٣). وبعد احتلال القوت الأمريكية للعراق، قال: "الآن، وقد أصبحت للقوت الأمريكية فى بغداد، دعونا نضع أحداث الحاضر من منظور تاريخى فيمضى من المعانى، دخلنا الحرب العالمية الرابعة، وهى حرب لنشر الديمقراطية ومواجهة أخطار تهدد الحضارة الليبرالية التى

سعيًا لإقامتها والدفاع عنها عبر القرن العشرين في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، أي الحرب العالمية الثالثة، وأمل ألا تكون هذه الحرب طويلة، كما هو حال الحرب العالمية الثالثة، التي استغرقت ما يزيد على ٤٠ عامًا، ولكنها ستكون، بالتأكيد، أطول من الحرب العالمية الأولى أو الحرب العالمية الثانية، ومن المحتمل أن تستغرق عقوداً^(٤).

مثل هذا التوقع يوضح مدى ضخامة المهام في مثل هذه الحرب التي قد تستغرق عقوداً والتي بدأت في العراق ولن تقتصر عليه، ولعل هذا ما يفسر أسباب التحول إلى منطق جديد مختلف للحرب ضد نظام صدام حسين المخلوع هو منطق : استخدام العراق "كحجر زاوية" لإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط . فبعد أن توقف، تقريباً، عن الحديث عن "أسلحة الدمار الشامل العراقية" التي لم يظهر لها أى أثر داخل العراق، صرح الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش بأن "ظهور عراق حر وسلمى أمر مهم لاستقرار الشرق الأوسط، وشرق أوسط مستقر أمر مهم بالنسبة لأمن الشعب الأمريكى". وكان بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع الأمريكى قد صرح يوم الأحد (٢٧ يوليو ٢٠٠٣) فى مقابلة مع شبكة "إن.بي.سى" التلفزيونية الأمريكية أن "معركة ضمان السلام فى العراق هى الآن المعركة المركزية فى الحرب العالمية ضد الإرهاب . وهذه التضحيات لن تجعل فقط الشرق الأوسط أكثر استقراراً، وإنما أيضاً بلادنا أكثر أمناً" كذلك قال نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى إن العراق "سيصبح مثلاً للشرق الأوسط بأكمله" وبالتالي "سيساهم مباشرة فى أمن أمريكا وأصقائنا!" وركز مسئول كبير فى الإدارة الأمريكية على هذه النظرية عندما قال: إن الولايات المتحدة قد بدأت "التزاماً لأجيال" حيال العراق مشابهاً لجهودها لإعادة صياغة ألمانيا فى العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية^(٥).

هذا المسئول الكبير والذي يعمل مستشاراً للرئيس الأمريكى حدد استراتيجية طويلة المدى تنتشر فيها الولايات المتحدة قيمها عبر العراق ومنطقة الشرق الأوسط، بالضبط، كما حولت أوروبا فى النصف الثانى من القرن العشرين. وطبقاً لهذه الخطة، فإن الالتزام الأمريكى تجاه العراق والشرق الأوسط سيكون أكثر كلفة مما ذكرته الإدارة للرأى العام قبل بدء حرب العراق. ولوضح هذا المستنار أن "الهدف الأعظم للولايات المتحدة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يستأهل بلداً بأهمية وقوة للولايات المتحدة وهذا الهدف هو "انتشار قيمنا وفهم أن قيمنا وأمننا متداخلة، كما كان فى أوروبا، ولكنها مرتبطة بالشرق الأوسط أيضاً"^(٦).

بهذا المعنى نستطيع أن نفهم أن الغزو الأمريكى للعراق، بل والاحتلال الأمريكى للعراق ليس نهاية لمشوار طويل استغرقت "الأزمة الأمريكية المفتعلة" مع نظام صدام حسين، ولكنه بداية لمشوار أمريكى أطول يربط للقيم الأمريكية والأمن الأمريكى

بإقامة "عراق حر" يستخدم منطقاً للتغيير في المنطقة كلها وفي قلبها بالطبع بالخليج والصراع العربي-الإسرائيلي".

وبهذا المعنى أيضاً نستطيع أن نفهم أن إقليم الخليج عموماً، ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً، ستكون معرضة لعمليات تغييرية شاملة وعميقة، وأن الأمر لم يعد مجرد تأثر بدرجة ما بنتائج ما يسمى بـ "تكبة العراق"، فالتكبة بهذا المعنى ممتدة، لكن كونها ممتدة يجعلها معرضة للمفاجآت، ومن بين هذه المفاجآت احتمال تعثر أو فشل المشروع الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط، ابتداءً من العراق وامتداداً إلى فلسطين، مروراً بالخليج.

لنفجار المقاومة العراقية في العراق ضد قوات الاحتلال الأمريكي حتى بعد اغتيال نجلي صدام حسين عُدي وقُصبي، وتورط قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية في حرب استنزاف داخل العراق رغم شراسة عمليات ملاحقة عناصر المقاومة بكافة فصائلها، ثم تشكيلك أغلب الدول العربية وجامعة الدول العربية في شرعية ما يسمى بـ "مجلس الحكم الانتقالي" الذي شكله بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق، ورفض وزراء الخارجية العرب في اجتماع لجنة المتابعة العربية بالقاهرة إرسال قوات عربية إلى العراق في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، كلها تطورات ومؤشرات تؤكد أن العملية ليست سهلة أو ميسرة وأن التفاوض بنجاح المشروع أو المهمة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط أضحي مشوباً بالحذر، فليس هناك ما يحتم أبداً نجاح ما تسعى إليه الولايات المتحدة، فالعملية كلها باتت مفتوحة أمام الكثير من الاحتمالات لدرجة قد يتساوى معها احتمال النجاح مع احتمال الفشل، بما يعني أن احتمالاً ثالثاً يجمع بين درجات من النجاح ودرجات أخرى من الفشل في المهمة الأمريكية ربما يكون هو الأرجح، لكن من الصعب تحديد معالم هذا الاحتمال.

في مثل هذه الحالة كيف سيكون الأمر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي؟ إلى أي درجة سوف تتأثر بالاحتمال الأرجح للمشروع الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط؟

نستطيع أن نحدد ثلاثة مجالات سوف تتأثر بتفاعلات هذا المشروع الأمريكي، هي:

١- الإصلاح السياسي الداخلي.

٢- أنماط العلاقات الإقليمية والدولية.

٣- نظام الأمن الإقليمي الجديد.

أولاً : الإصلاح السياسى الداخلى فى دول مجلس التعاون

يعتبر الإصلاح السياسى الداخلى فى دول مجلس التعاون الخليجى واحداً من أهم المجالات المعرضة للتأثر بنكبة العراق وتداعياتها فى ظل التوجه الأمريكى الجديد بجعل الإصلاح السياسى فى المجتمعات العربية المدخل الرئيسى لبناء الشرق الأوسط الجديد الذى تريده واشنطن وتراه ضرورياً للقيم والأمن الأمريكيتين.

وعندما نقول التوجه الأمريكى الجديد بدعم مسيرة الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى، فإن هذا يعنى أن الولايات المتحدة لم تكن فيما مضى مع هذا الدعم ولم تكن ترى فى غيابه تهديداً لا للقيم ولا للأمن الأمريكيتين. وقد اعترف ويليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكى بهذه الحقيقة فى مقال نشره تحت عنوان "التغيير الديمقراطى والسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط" بقوله إن "القول أننا لم نولد إطلاقاً اهتماماً كافياً لما ينطوى عليه تحقيق افتتاح بعض الأنظمة السياسية المتجمدة، على المدى الطويل، من أهمية خصوصاً فى العالم العربى، هو انتقاد منصف لجميع جهودنا خلال تلك السنوات". لكن الجديد أيضاً فى مقال بيرنز هو اعترافه بأن الاهتمام بتحقيق إصلاح سياسى وتغيير ديمقراطى فى العالم العربى ليس مجرد مسألة قيم أمريكية، أو ضمان حقوق الإنسان الأساسية، على رغم ما لهذين الاهتمامين من أهمية قصوى، إنه أيضاً مسألة مصالح أمريكية واقعية"^(٧). فهذه ويليام بيرنز لكون الإصلاح السياسى فى العالم العربى مصلحة أمريكية فى الظروف الراهنة، يأتى من إدراكه بأن "النظم التى لا تجد سبباً للتكيف مع تطلعات شعوبها إلى المشاركة ستصبح أنظمة هشة قابلة للاختراق، ولا يتمتع الشرق الأوسط بأى حصانة من هذه الحقيقة تميزه عن أى جزء من العالم"^(٨).

هذا الفهم يكاد يتطابق مع موجة القلق المتزايدة داخل الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من عدم الاستقرار الداخلى فى الخليج لدرجة قد تحول دون لعبه دور الممول الذى يمكن الاعتماد عليه للنقط.

لقد لعب الإعلام وبعض المراكز البحثية دوراً كبيراً فى الترويج لهذه المقولة، أو لهذا الفهم مع الدعوة لمقولة أخرى تركز على ضرورة البحث عن بديل للخليج فى تأمين الاحتياجات العالمية من النفط. وأهم ما تركز عليه هاتان المقولتان أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أصبحت محط تساؤل، ذلك لأن السعودية ومن خلال نظم التعليم لديها، والتى تتسم بمناهضة الغرب، والاعتماد على التطرف الدينى، قد أفرخت إرهابيى ١١ سبتمبر وعاشت حالة إنكار حول هوية من قاموا بالعملية. وتؤكد هذه النظرة المعادية للمملكة أن "النظام السعودى ضعيف

بحيث لا يمكن الاعتماد عليه كحليف في محاربة الإرهاب، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه كحليف في الحفاظ على أمن النفط^(٩).

وتستمر هذه الرؤية مؤكدة أنه، وبصرف النظر عن سجل العلاقات خلال الـ ٢٥ سنة الماضية، فإن السعودية ودول مجلس التعاون فشلت في إجراء إصلاحات اقتصادية رئيسية في السنوات العشر الأخيرة، مما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة، وذلك يعني أنها نتجة إلى حالة فشل تضعها في مصاف الدول الفاشلة، لأنها ستعطل من جراء تناقضاتها الداخلية المتنامية، إضافة إلى "الفكر الوهابي" الذي يضمنى الشرعية على النظام السعودي ويقف على طرفي نقيض، بل وفي حرب مع صميم القيم التي تقوم عليها حضارة الغرب، وأي تحالف يفقد القيم المشتركة لا يمكنه الصمود طويلاً، وهذا هو درس الحادي عشر من سبتمبر كما تؤكد أوساط اليمين الجديد وأطراف رئيسية في الولايات المتحدة^(١٠).

الأهم من ذلك هو الاقتناع بأنه إذا كانت حرب الخليج الثانية قد حدثت لحماية الأوضاع القائمة في المنطقة، فإن الحرب الثالثة (الغزو الأمريكي للعراق) قد شنت لتدمير هذه الأوضاع، وخلق واقع جديد وإحداث تغيير أوسع على الأرض يصعب أن يصب لمصلحة النظم الحاكمة في دول المنطقة. فهذه النظم خلقت فراغاً خطراً وتخت عن دورها وفرصتها في أن تكون لها كلمة في عملية التغيير المطلوبة.

هذه الرؤية ترى أن دول الخليج ظلت طيلة الـ ٣٠ سنة الماضية مشغولة بحماية الوضع القائم فيها واحتواء مختلف المخاطر المحلية والخارجية بدءاً من القومية العربية إلى القضية الفلسطينية مروراً بالثورة الإسلامية في إيران وتهديدات العراق العسكرية. فضلاً عن تفاقم المشكلات السكانية والاقتصادية في الداخل، ولم تحظ أي من تلك القضايا والمشكلات بتفكير جدي ورؤية استراتيجية فعلية بعيدة المدى. فقد كانت السياسة الشائعة إما شراء ولاءات مختلف اللاعبين أو إيجاد طرق لكسب الوقت بأمل أن تحل المشكلات نفسها بنفسها^(١١).

كما ترى هذه الرؤية أن المنطقة تواجه اليوم النتائج المترتبة لردود الفعل المتأخرة على سلسلة طويلة من المخاطر، التي كانت تعتبر "مخاطر حاضرة" في حينها، والحل يكمن في ضرورة تبني حزمة من الإجراءات تشكل فيما بينها استراتيجية شاملة وموحدة حتى وإن تم تنفيذها على مراحل، ويأتي في مقدمتها الإصلاح الساسي الشامل الذي يفتح الفرص أمام الإصلاح الاقتصادي والثقافي والاجتماعي^(١٢).

لكن تبقى المشكلة الأكثر تعقيداً حتى ولو اتفقنا مع هذا التحليل، وهي: كيف يمكن إحداث الإصلاح؟ هل يأتي من الخارج أم سيبقى التعويل على أن يأتي الإصلاح من

لداخل أى من جانب نظم الحكم القائمة المتهمه أمريكيا بأنها المسنولة عن تردى الأوضاع إلى هذا الحد؟

لقد أثار هذا السؤال جدلاً واسعاً منذ تبنى الولايات المتحدة دعوة التغيير الديمقراطى - بين قطاع واسع متشكك فى جدية النوايا الأمريكية للتغيير، وبين مؤيد لمجرد الدعم من الخارج لإحداث التغيير الديمقراطى عندما يكون التغيير من الداخل مستحيلاً أو متعزلاً^(١٣).

التشكيك فى جدية النوايا الأمريكية الخاصة بالتغيير الديمقراطى مرجعه أمران: أولهما: أن المصلحة الأمريكية، وليست مصالح دول وشعوب المنطقة، هى المحرك الأساسى لهذه الدعوة الأمريكية. فوفقاً لتصورات جماعة المحافظين الجدد المتنفذين داخل الإدارة والكونجرس فى الولايات المتحدة، يتم الترويج لمقولة أنه "لا مكان إلا للدول الديمقراطية التى هى فى سلام مع إسرائيل"، وهو شرط لا ينطبق على أية دولة عربية. وانطلاقاً من هذه الرؤية لا يتم فقط التخلّى عن حماية الأنظمة المعتدلة والمستقرة كأنظمة دول الخليج فحسب التى تعتبر جزءاً مركزياً من السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى المنطقة، بل يتم استبدال هذه السياسة بأخرى ترى أن تغيير أو "تعديل" الأنظمة فى منطقة الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية، من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة على المدى البعيد^(١٤). وثانيهما: أن التغيير الديمقراطى الحقيقى، وفى هذه الظروف التى أعقبت الاحتلال الأمريكى للعراق ومهادنة النظم الحاكمة لهذا الاحتلال ودعم أو الصمت على الغزو الأمريكى - البريطانى للعراق من قبل، سوف يأتى بنظام سياسى أكثر انسجاماً مع المؤسسات الدينية وأقل تقبلاً للضغط الأمريكى. فالحقيقة المريرة التى يدركها للأسف القليل من الأمريكيين هى أن الانتخابات المبكرة فى السعودية مثلاً من المرجح أن تسفر عن مجالس نيابية ستنتفع النظام فى اتجاهات معادية للبيرالية^(١٥).

وفى مواجهة هذه الانتقادات للرؤى المتشددة حول الدور الأمريكى فى التغيير الديمقراطى بدول الخليج وغيرها من الدول العربية؛ جاء مقال ويليام بيرنز حول: التغيير الديمقراطى والسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ليصحح تلك المفاهيم والرؤى الأمريكية الخاطئة بالتركيز على أمرين^(١٦):

الأول: أن التغيير الدائم يأتى من الداخل.

الثانى: أن الولايات المتحدة تستطيع المساعدة على إحداث هذا التغيير بدعم حدوث تغيير تدريجى ولكن حقيقى. وقد حرص بيرنز على أن يوضح أن مفهوم "تغيير تدريجى" لا يعنى تبنى مجرد تغييرات سطحية تجميلية أو تغييرات يتم تأجيلها بشكل مستمر، ولكن ما يعنيه هو أن التغيير الديمقراطى فى معظم الدول العربية سيكون

بالضرورة تدرجياً نظراً إلى مجموعة تحديات تواجهها تلك الدول، وإلى ضغوط سياسية مترامية. وحدد بيرنز ثلاثة مجالات، رأى أنها حاسمة الأهمية، يجب أن تشكل جزءاً من عملية التغيير الديمقراطي الحقيقي المطلوب إحداثه هي^(١٧):

١- سيكون على الدول العربية أن توسع الحيز المعطى لمؤسسات مجتمع مدني مستقل، ومساائل إعلام مستقلة، ومنظمات نسائية وكيانات أخرى كثيرة، كي تقوم بالتنظيم والقيام بعملها بنشاط.

٢- هناك حاجة إلى أن تقوم الدول العربية بتحسين ممارسات الحكم الأساسية لديها. وهذا يعني خفض ممارسات الفساد والمحسوبية. وهو يعني الاستجابة بصورة أفضل إلى المطالب اليومية التي يضعها المواطنون على عاتق حكوماتهم. وثمة مهمة رئيسية هي العمل في اتجاه حكم القانون عن طريق أنظمة قضائية أكثر فعالية، ومستقلة، وقوات شرطة وسجون أكثر قانونية وإنسانية.

٣- على القادة العرب أن يقوموا بالعمل الصعب المتمثل بجعل الانتخابات أكثر شمولية وأكثر نزاهة، وإعطاء مزيد من السلطة لتلك المؤسسات التي يتم اختيار أعضائها بانتخابات علنية. وإذا كانت الانتخابات وحدها لا تصنع الديمقراطية، فإنها عرضة للاستغلال أو التشويه إما من جانب أحزاب تسعى إلى استخدامها مرة واحدة فقط للوصول إلى السلطة، أو من جانب قيادات حكومية، ومع ذلك فمن دون انتخابات منتظمة حرة ونزيهة، لا يستطيع بلد أن يسمى نفسه ديمقراطياً.

هذه المجالات الثلاثة المحدودة تضع الدعوة الأمريكية للتغيير الديمقراطي في حجمها الطبيعي الذي لا يتجاوز محاولة تحسين العملية السياسية وليس تغيير الأنظمة وفق دعوة المحافظين الجدد. وربما تكون هذه الأفكار التي طرحها ويليام بيرنز هي محاولة من جانب الإدارة الأمريكية لضمانة النظم الحاكمة في دول الخليج وغيرها من الدول العربية التي روعتها دعوة التغيير الديمقراطي التي نقلها الإعلام الأمريكي بكثافة منذ إطلاق مبادرة المراكمة الأمريكية - الشرق الأوسطية "بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط"، التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" في ديسمبر ٢٠٠٢.

والحقيقة أن هناك مجموعة من الوقائع تؤكد أن قضية التغيير الديمقراطي الحقيقي ستبقى قضية هامشية ضمن أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط التي تركز على هدفين: تجنيد نظم الحكم العربية في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، والانتخاط في العملية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وفق المنظور الأمريكي، بما ترضه من وقف كل أنواع الدعم والمساعدة للانتفاضة الفلسطينية ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

من أهم هذه الوقائع نشير إلى ما يلي^(١٨):

١- أصبح هدف محاربة الإرهاب هو المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى محكومة في المقام الأول بدرجة تأييدها لها في حملتها ضد الإرهاب، وليس بدرجة ديمقراطية النظم الحاكمة في هذه الدول، مما يعنى أن واشنطن مستعدة للتعاون مع نظم فلسطينية ومستبدة أو شبه تسلطية طالما تؤيد توجهاتها وسياساتها ضد الإرهاب.

٢- أصبحت الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تتمحور بالأساس حول المواجهة العسكرية الأمنية لهذه الظاهرة، وهى بذلك تتجاهل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها، ومن ثم فإن الولايات المتحدة تعطى الأولوية لدعم القدرات الأمنية والاستخباراتية للنظم الحاكمة فى المنطقة بما يمكنها من قمع منظمات العنف والإرهاب على حساب تشجيعها على اتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسى والديمقراطى.

٣- تورط الإدارة الأمريكية فى إجراءات غير ديمقراطية داخل الولايات المتحدة متجاوزة بذلك التقاليد الديمقراطية للمجتمع الأمريكى ومتجاوزة أيضاً أصول الحضارة الليبرالية الغربية، مما شكل مساساً بجوهر وآليات النظام الديمقراطى الأمريكى. من هذه الإجراءات ما تضمنه قانون مكافحة الإرهاب رقم (٥٦) الصادر عن الكونجرس فى أكتوبر ٢٠٠١ والمعروف بقانون "حب الوطن"، حيث وسع من صلاحيات أجهزة الأمن والأجهزة التنفيذية بصفة عامة مما ترتب عليه تقييد ممارسة بعض الحقوق والحريات المدنية، خاصة وأن القرارات التنفيذية التى صدرت فى إطار هذا القانون قد أضافت المزيد من القيود سواء فيما يتعلق بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين فى أعمال إرهابية أو التصنت على الاتصالات بين المعتقلين ووكلائهم من المحامين، أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين من المهاجرين إذا ما رأت وكالة الهجرة الأمريكية أنهم يمثلون خطراً على المجتمع أو يخشى من هروبهم إلى خارج البلاد.

٤- ممارسة الإدارة الأمريكية ضغوطاً على دول عربية وإسلامية عديدة لاتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية، رغم أن هذه التنظيمات شرعية ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة، بل وبعضها له تمثيل فى البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله فى لبنان، وامتنعت للضغوط على الحكومات للقيام بإغلاق جمعيات مشروعة قانونياً ومصادرة أملاكها لقيامها بدعم ومساندة منظمات المقاومة الفلسطينية وخاصة حركتى حماس والجهاد المتهمتين بالإرهاب من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

فى ظل مثل هذه التطورات يصعب تصور أن الولايات المتحدة سوف تدعم إجراءات ديمقراطية تأتي بوصول منظمات قومية أو إسلامية معادية للوجود الأمريكى فى المنطقة ورافضة للاحتلال الأمريكى للعراق، ومساندة للانتفاضة ومنظمات المقاومة الفلسطينية. وإذا كان دعم واشنطن لملل هذه الجهود يكاد يكون مستحيلاً، فإن التحول للديمقراطى الذى تريده أمريكا فى مثل هذه الظروف لن يتجاوز دعم تحول ديمقراطى يزيد من فعالية وقوة نظم حكم موالية للولايات المتحدة فى المنطقة ضمن المهام الثلاث التى أشار إليها ويليام بيرنز فى مقاله المذكور سلفاً.

على هذا الأساس يمكن القول إن النكية العراقية وتداعياتها سوف تؤدي إلى تحسين محدود فى الأداء الديمقراطى للنظم الحاكمة فى دول مجلس التعاون، وهى نظم تعطى فى مجملها كل الأولوية لدعم التعاون مع الولايات المتحدة وغير مستعدة البتة فى التورط، بأى شكل من الأشكال، فى مواجهة مع المخططات الأمريكية فى المنطقة.

والنتيجة المنطقية لهذا التحليل هى أن التطور الديمقراطى والإصلاح السياسى فى دول مجلس التعاون سيبقى رهن معادلة التطورات الداخلية وفى مقدمتها حالة الاستقرار السياسى والأمن الداخلى، وظهور قوى شعبية قادرة على إقناع نظم الحكم بأن الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى هو المدخل الأنسب لدعم مطلب الشرعية والاستقرار السياسى اللذين تنوق النظم الحاكمة إلى تحقيقهما.

وهكذا فإن مستقبل التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى فى دول مجلس التعاون سيظل رهن العوامل الداخلية فى المقام الأول، كما سيظل رهن الدعم الأمريكى فى الحدود التى لا يتعارض فيها مع المصالح الأمريكية، وبالتحديد الطموح الأمريكى لمشروع التغيير المأمول فى الشرق الأوسط. وبهذا المعنى سيكون الدعم الأمريكى لملل هذا التحول الديمقراطى محدوداً وفى أضيق الحدود، خصوصاً إذا أخذنا فى الاعتبار أن كثيراً من النظم الحاكمة قد استغلت الرفض الشعبى لطموحات الهيمنة الأمريكية فى المنطقة وغزو العراق واحتلاله لخلق موقف شعبى قوى رافض لدعوة الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى الأمريكية، باعتبار أن هذه الدعوة محاولة لتجميل الطموحات الإمبريالية الأمريكية فى المنطقة^(١٩).

والحديث عن أولوية العوامل الداخلية فى تحديد مستقبل الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى فى دول مجلس التعاون الخليجى لا يقلل من العوامل الأخرى وبالذات العامل الإقليمى وتأثيراته وانعكاساته الداخلية، خصوصاً إذا كانت هذه العوامل الإقليمية مرتبطة أيضاً بالعوامل الخارجية مثلما هو الحال بالنسبة لمستقبل الديمقراطية فى العراق ومستقبل مشروع السلام الشرق لوسطى.

ونجاح أو إخفاق الطموح الأمريكي لبناء نظام ديمقراطي بديل لنظام صدام حسين في العراق سيؤثر حتماً على مسيرة التطور الديمقراطي في دول الخليج سلباً وإيجاباً.

فنجاح عملية بناء ديمقراطي في العراق والطموح العراقي للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي سيكون حافزاً مزدوجاً للشعوب والحكومات في دول المجلس لدعم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في هذه الدول .

والعكس صحيح فإخفاق هذا الطموح الديمقراطي في العراق خاصة إذا جاء نتيجة لفشل المشروع الأمريكي كله في العراق سيؤدي إلى انتكاسة للطموح الديمقراطي والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون .

أما مسار عملية السلام وانتكاساتها المتلاحقة والدعم الأمريكي غير المنقطع للمواقف الإسرائيلية يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في دول مجلس التعاون، في ظل عجز الحكومات عن ممارسة دور حقيقي داعم لنضال الشعب الفلسطيني وفي ظل انعدام القدرة على ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة للتوقف عن دعم السياسات العدوانية الإسرائيلية .

العوامل الإقليمية سوف تعمل إذن كمحفزات للتفاعلات والضغوط الداخلية من أجل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي التي ترتبط بدورها بمجمل العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي وفي مقدمتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تراجع دولة "الرفاه الاجتماعي"، وكذلك الطموحات الشعبية المتزايدة نحو المشاركة السياسية وتأسيس ركائز راسخة للحكم الرشيد^(٢٠).

فقد شهدت السنوات الأخيرة مطالبات جادة من قبل المواطنين لإحداث انفتاح سياسي يتجاوز حالة "الركود" السياسية التي عاشتها معظم دول المجلس، وقد تجلت هذه المطالب في كل من البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت^(٢١).

في البحرين لا يمكن إغفال المطالبات والضغوط الشعبية منذ عهد أمير البحرين السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، إذ أعلنت مجموعة من المثقفين في البحرين عن عزمهم تقديم عريضة لأمير البلاد تطالب بعودة الحياة إلى "المجلس الوطني" الذي تم حله في عام ١٩٧٥، وذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة، كما طالبت بتفعيل الدستور الذي تم إصداره عام ١٩٧٣، وجمدت الكثير من مواد في أعقاب حل المجلس . وقد تلت هذه العريضة والتي عرفت بـ "عريضة النخبة"، لأن الذين رفعوها هم نخبة المثقفين البحرينيين، عريضة أخرى عرفت بـ "العريضة الشعبية" وقّع عليها أكثر من ٢٥ ألف مواطن توضح ذات المطالب، تلاها عريضة رفعها ٣٠٠ امرأة بحرينية عرفت بـ "العريضة النسائية" وتضمنت مطالب بإيجاد حلول للاضطرابات السياسية في البلاد^(٢٢).

وفى المملكة العربية السعودية شهدت البلاد فى مطلع التسعينيات تقديم ثلاث عرائض للملك فهد بن عبد العزيز، تصدى التيار السلفى لقيادة اثنتين منهما. أما العريضة الأولى فقدمها رجال الأعمال (توفمبر ١٩٩٠)، ووقعها ٤٣ شخصاً من رجال الأعمال السعوديين، وطالبوا فيها بالإصلاح السياسى. أما العريضة الثانية، فقدمها ٤٥٣ شخصاً فى مايو ١٩٩١ من بينهم رجال دين وقضاة وأساتذة جامعات، وتضمنت مطالبة قوية ومباشرة بإصلاح القيم الإسلامية، وإدخال إصلاحات على الحالة السياسية. أما العريضة الثالثة فقد أطلق عليها "منكرة النصيحة" وقدمها فى (يوليو ١٩٩٢) ١٠٧ من علماء الدين، ووصفها المراقبون بأنها الأكثر وضوحاً وجراً إذ انتقدت بحدّة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وجميع مظاهر السياسة الداخلية والخارجية للمملكة^(٢٣).

أما آخر المطالبات الشعبية السعودية فتمثلت فى وثيقة قدمها ١٠٤ من المثقفين والمفكرين، تضم أفكاراً لإجراء إصلاح دستورى يؤدى إلى إقامة دولة المؤسسات، وضرورة الفصل بين السلطات، وإقامة سلطة تشريعية منتخبة مباشرة من الشعب وتكون لها سلطة رقابية على السلطات الأخرى. كما أكدت الوثيقة على ضرورة "إصلاح القضاء واستقلالية السلطة القضائية، والعمل على إقامة مؤسسات المجتمع المدنى ونشر ثقافة الحوار والتسامح بين جميع فئات وعناصر المجتمع، والتأكيد على حرية التعبير والرأى بما فى ذلك حرية الصحافة والنشر".

هذه الوثيقة التى حملت اسم "الرؤية" فتحت باب الحوار الداخلى من أجل البحث فى أفضل السبل للإصلاح الداخلى لمواجهة المخاطر والتحديات التى تتعرض لها المملكة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة^(٢٤).

وفى قطر شهدت البلاد ضغوطاً تمثلت فى قيام نخبة من الشخصيات القطرية البارزة فى ديسمبر ١٩٩١ بتقديم عريضة إلى الشيخ خليفة بن حمد أمير البلاد انتقدوا فيها غياب حرية التعبير فى وسائل الإعلام، والغموض الذى يحيط بحقوق المواطن و عملية التوظيف، وقدمت العريضة توصيات بانتخاب مجلس نيابى له صلاحيات تشريعية واسعة وإصدار دستور دائم للبلاد^(٢٥).

ولم تكن الكويت استثناءً من ظاهرة المطالبات الشعبية. ففي عام ١٩٨٩ قام ٣٠ عضواً من أعضاء "مجلس الأمة" المنحل فى عام ١٩٨٦ بتقديم عريضة تطالب الأمير بإدخال إصلاحات دستورية. وفى مارس ١٩٩١، وقع قادة إسلاميون ولبراليون على عريضة جديدة تحث على تنفيذ الوعود التى قدمها الأمير فى مؤتمر جدة. وعلى الرغم من أن هذه العريضة وقعتها ممثلون لسبع تيارات سياسية مختلفة، إلا أنها اتفقت على المطالبة بالإصلاح الدستورى، وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة، وهو ما تحقق فور عودة الشرعية إلى الحكم مجدداً عقب تحرير الكويت من الاحتلال العراقى.

هذه المطالبات بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تؤكد جدية الرغبة الشعبية في الإصلاح، ولكن متابعة الأوضاع الديمقراطية في دول المجلس في العامين الأخيرين تكشف عن طموحات كبيرة للإصلاح ودرجة أعلى للاستجابة من جانب النظم الحاكمة، في وقت بدلت تتعرض فيه الأسر الحاكمة ذاتها إلى انتقادات واسعة، بما يكشف أن نظم الحكم وصلت بالفعل إلى مازق كبير إذا هي لم تمتلك الشجاعة على إحداث التغيير، حيث تقف بين تنامي الضغوط الإقليمية والدولية وتساعد المطالب بالداخلية بالإصلاح والديمقراطية.

ثانياً : أنماط العلاقات الإقليمية والدولية

كان لتشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو ١٩٨١ بين المملكة العربية السعودية وكل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والبحرين، كرد فعل لقيام الثورة الإيرانية وانفجار الحرب بين العراق وإيران، نتائج شديدة الأهمية على معادلة العلاقات الإقليمية الخليجية وهيكلية النظام الإقليمي الخليجي.

فقبل تشكيل المجلس، ومنذ الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١، ظلت العلاقات الإقليمية تقوم على تفاعلات الدول الثمان أعضاء النظام الإقليمي الخليجي مع وجود تمايز يميز علاقات إيران والعراق والمملكة العربية السعودية ضمن إطار تقاعلي عرف باسم "مثلث علاقات الهيمنة"، حيث كانت هذه القوى الإقليمية الثلاث تتنافس على الزعامة والهيمنة على إقليم الخليج مع وجود أولوية للعلاقات الصراعية الإيرانية - العراقية حول الهيمنة وميل السعودية للقيام بدور الموازن بين البلدين. ومع وجود تمايز آخر يميز علاقات السعودية مع الدول الخمس الصغرى الأخرى أعضاء النظام (الكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين) عرف بتفاعلات الاستتباع، حيث كانت السعودية حريصة على فرض نمط علاقات استتباعي في علاقاتها مع الدول الخمس وفي علاقات الدول الخمس معها، مع حرص شديد على إبعاد نفوذ القوتين المناوئتين الآخرين في النظام (إيران والعراق) عن التغلغل إلى داخل أي من الدول الخمس، ومع حرص من بعض هذه الدول الخمس على إقامة علاقات خاصة مع إيران أو العراق للاستقواء بها على محاولات السيطرة السعودية^(٢٦).

بعد تشكيل مجلس التعاون الخليجي تغير هيكل النظام الإقليمي الخليجي من نظام القطبية الثنائية المتعددة الذي كان يميز نظام تفاعلات النظام طيلة عقد السبعينيات وحتى تأسيس المجلس عام ١٩٨١، بسبب الدور المميز للقوة السعودية بين القوتين المتنافستين على الزعامة : إيران والعراق، إلى نظام للقطبية المتعددة بظهور قطب ثالث هو مجلس التعاون الخليجي الذي امتلك من عناصر القوة ما يجعله قادراً على

موازنة قوة القطبين الآخرين. فمساحة هذا القطب الثالث (مجلس التعاون) تفوق مساحة إيران والعراق معاً، كما أن عائداته النفطية وإفقاها العسكري تجاوزت بدرجات كبيرة عائدات وإففاق القوتين الآخرين. وهذا كان يعنى، من الناحية النظرية على الأقل، أن مجلس التعاون امتلك كل عناصر القوة، ربما باستثناء القوة البشرية، لموازنة أحوار القوة الإيرانية والقوة العراقية، وإحداث التوازن المطلوب فى تفاعلات النظام، وخلق إمكانية وجود أنماط متعددة من التفاعلات من شأنها تقليل احتمالات الحرب داخل النظام^(٧٧)، لكن من الناحية الفعلية لم يستطع المجلس أن يتعامل بقوة موحدة داخل النظام الخليجي، بحيث إن مقولة تُشكل النظام من ثلاث قوى إقليمية هي إيران والعراق ومجلس التعاون ظلت مقولة افتراضية، لأن الدول الست أعضاء المجلس كانت تفضل فى كثير من الأحيان أن تتصرف بشكل منفرد ومميز عن الدول الأخرى، سواء فى علاقاتها الإقليمية داخل النظام أو مع القوى الدولية التى لها علاقات خاصة بالنظام وبالدول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق)، وكانت السنوات الثماني للحرب العراقية - الإيرانية فرصة اختبارية لهذه المقولة من الناحية العملية.

وجاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وتدايعاتها (حرب عاصفة الصحراء) لتحديث تغيرات جوهرية على هيكلية ونظام تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، حيث أصبحت الولايات المتحدة بفضل دورها القيادي فى هذه الحرب قوة عالمية إقليمية فى الخليج، لتتحول هيكلية النظام من إطار مثلث الصراعات إلى هيكلية جديدة عرفت باسم مستطيل التوتر^(٧٨)، ولتصبح الولايات المتحدة قوة أساسية ومهيمنة داخل النظام الإقليمي الخليجي متجاوزة الدور المتعارف عليه فى الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التى تولى من شأن عامل الجوار الجغرافى على حساب عامل التفاعلات.

لقد فرضت عوامل كثيرة هذا الدور الأمريكى الجديد، منها ما يخص التحولات الجديدة فى النظام العالمى وبرز الولايات المتحدة بقوة عظمى أحادية مسيطرة على قيادة النظام، ومنها ما يخص الاتفاقات الأمنية والعسكرية التى وقعتها الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة بشكل منفرد وكبديل للأمن الجماعى الخليجي ولصيغة إعلان دمشق، ومنها ما يخص النظرة الأمريكية لإقليم الخليج وحجم المصالح الأمريكية فيه والوجود العسكرى الأمريكى المكثف فى الخليج والدور الذى تقوم به القوات الأمريكية بمشاركة القوات البريطانية لمراقبة مناطق حظر الطيران التى فرضت بشكل متعسف على شمال وجنوب العراق.

وبدخول الولايات المتحدة كفاعل رئيسى مسئول عن ضمان الأمن الإقليمي للخليج بعد حرب عاصفة الصحراء، أصبحت تفاعلات مستطيل التوتر هى أنماط التفاعلات الشائعة فى الإقليم بدلاً من تفاعلات مثلث الصراعات.

فالزوايا الأربع لهذا المستطيل المتوتر في الخليج تضم الفواعل الأربعة في النظام الإقليمي الخليجي: الولايات المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق. وقد شملت التفاعلات المعقدة للنظام الإقليمي الخليجي في هيكلية الجديدة أشكالاً من الصراع والتعاون، والاستمرارية والتغير. حيث كان كل فاعل Actor من هذه الفواعل الأربعة في حالة صراع متوازن ودقيق مع الفواعل الأخرى باستثناء وحيد وهو العلاقة بين الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة مع الائتلاف الهش في النظام، أي مجلس التعاون الخليجي، وهو الوضع الذي قام فيه هذا الائتلاف الهش باعتباره أضعف الأطراف الإقليمية الثلاثة الأخرى، بتعزيز موقعه داخل النظام عن طريق تحالف مع القوة الخارجية المهيمنة. باستثناء العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي كعلاقة تحالف أو ما يشبه التحالف، كانت أنماط التفاعلات الأخرى صراعية في مجملها: (العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، والولايات المتحدة والعراق)، (العلاقات بين العراق ومجلس التعاون وبين مجلس التعاون والعراق)، (العلاقات بين العراق وإيران وبين إيران والعراق)، وكذلك العلاقات بين (إيران والولايات المتحدة وبين الولايات المتحدة وإيران)، (العلاقات بين مجلس التعاون وإيران وبين إيران ومجلس التعاون).

هذه الأنماط التفاعلية ظلت سائدة طيلة سنوات عقد التسعينيات باستثناء تطور علاقات تعاونية بين بعض دول المجلس والعراق، وبين معظم دول المجلس وإيران ووجود ملامح لرغبة إيرانية - عراقية لتصفية تركبة وتداعيات حرب الثمان سنوات بينها، وتأسيس مرحلة جديدة من علاقات التعاون بعد أن أصبح البلدان أسيرى سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية. وجاءت انفجارات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة ووضع واشنطن لكل من إيران والعراق مع كوريا الشمالية باعتبارها دول "محور الشر" لتزيد من دوافع وحوافز التعاون الحذر بين إيران والعراق.

وقبل أن تنفجر الأزمة الساخنة بين الولايات المتحدة والعراق، وقبل أن تشن الولايات المتحدة عدوانها على العراق كانت خريطة التفاعلات الإقليمية الخليجية تختلف كثيراً عن وضعها عقب حرب الخليج الثانية على النحو التالي^(٢٠):

- علاقات مستطيل التوتر لم تعد كلها متوترة في ظل تقارب ملحوظ بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها المملكة العربية السعودية مع العراق. العناق بين الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي وعزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي (السابق) في مؤتمر القمة العربي في بيروت (مارس ٢٠٠٢)، والتطور الإيجابي في "الحالة العراقية - الكويتية" خلال تلك القمة التي تكاثرت بالمصافحة الشهيرة بين عزة إبراهيم والشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الكويتي كلها مؤشرات أكدت هذا التطور.

كما أن أنماط العلاقات الصراعية بين إيران وكل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تبذلت إلى علاقات غير صراعية، وبعضها يمكن وصفه بأنه علاقات تعاونية (الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين الإيرانيين والعراقيين، وكبار المسؤولين الإيرانيين وكبار المسؤولين في دول مجلس التعاون، وتوقيع الاتفاقية الأمنية المشتركة الإيرانية - السعودية، ثم توقيع اتفاقية أمنية وأخرى دفاعية بين إيران والكويت، وعلاقات التعاون الدفاعي بين سلطنة عمان وإيران، ثم التفاهات الجديدة بين الإمارات وإيران عقب زيارة الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات لطهران).

- حدوث تحول في خصوصية العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة إن لم يكن على المستوى الرسمي فعلى المستوى الشعبي، بسبب السياسات الأمريكية المناحزة لـ "إسرائيل" وبالأخص منذ أن اجتاحت القوات الإسرائيلية مناطق الحكم الذاتي، وتحت الموقف الأمريكي باتجاه العراق. خروج المظاهرات في كل من الكويت والسعودية بالذات إضافة إلى باقي دول مجلس التعاون تندد بالسياسة الأمريكية كانت مؤشراً لتحولات خطيرة في العلاقات المميزة والتاريخية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة امتدت أصدائها، جزئياً، إلى المستويات الرسمية ظهرت في شكل توتر محسوس في العلاقات خاصة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

- وضع الولايات المتحدة لكل من إيران والعراق ضمن "محور الشر" الذي أعلنه واشنطن بلسان رئيسها "جورج بوش" في خطاب الاتحاد يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢ فرض ضغطاً على صانع القرار الإيراني بفتح حوار مع العراق تحسباً لسياسات عدوانية أمريكية متوقعة ضد البلدين، وكانت السياسة الإيرانية المحايدة أثناء الغزو الأمريكي للعراق ورفض التعاون مع القوات الغازية أحد معالم مثل هذا التقاهم. كانت البيئة الإقليمية قبيل الغزو الأمريكي للعراق توحى بإمكانيات تعاون إقليمي جديد وإمكانيات مراجعة لعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة. وكانت العلاقات السعودية - الأمريكية هي أكثر هذه العلاقات ترجيحاً للمراجعة. ولكن كيف تعاملت دول المجلس مع الأزمة الأمريكية - العراقية في مراحلها النهائية وكيف كان موقفها من الحرب؟ وما انعكاسات هذا الموقف على مستقبل العلاقات الإقليمية والدولية لدول المجلس؟

١- دول مجلس التعاون والأزمة

تعاملت دول مجلس التعاون مع الأزمة وفق التوصيات التي صدرت عن قمة الدوحة (٢٢ - ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢) وأكدت على النقاط التالية^(٣١):

- التمسك بقرارات القمة العربية في بيروت الخاصة بالعراق والتي ترفض أى عدوان على العراق كما ترفض تقديم أى عون لمدل هذا العدوان.

- الترحيب بقبول العراق غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ القاضي بعودة المفتشين لاستئناف مهماتهم المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وحض العراق على التعاون الإيجابي مع المفتشين الدوليين ودعوة المفتشين الدوليين فى الوقت نفسه إلى إدراك أهمية المسؤولية الكبرى التى تقع على عاتقهم، وأن يراعوا فى أداء مهامهم الحياد والموضوعية المهنية.

- تجديد التأكيد على مواقف المجلس الثابتة من ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل فى شؤونه الداخلية.

- دعوة المجتمع الدولى إلى المزيد من العمل وبذل كل ما فى شأنه مساعدة الجانبين العراقى والمفتشين الدوليين على إنهاء المهمة فى أسرع وقت ممكن، وبما يؤمن رفع الحصار عن العراق وإنهاء معاناة شعبه وعودة العراق إلى المجتمع الدولى.

- دعوة الحكومة العراقية إلى ضرورة الالتزام الكامل بكافة القرارات الدولية والعربية ذات الصلة خصوصاً ما يتصل منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات الكويتية ولم تنس القمة الخليجية فى الدوحة التعبير عن القلق البالغ من رسالة الرئيس صدام حسين يوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي تضمنت "مزاعم وافتراءات" ضد دولة الكويت وقيادتها وحكومتها وشعبها ووصفت القمة هذه الرسالة بأنها "انتهاك للقرارات الدولية والعربية التى سبق للعراق أن قبلها رسمياً والتي تتعلق بضرورة احترام أمن واستقرار واستقلال وسيادة دولة الكويت بحدودها المعترف بها دولياً"، كما احتوت الرسالة تحريضاً للشعب الكويتى على قيادته وحكومته ودعمها للأعمال الإرهابية التى وقعت فى دولة الكويت، مما يؤكد تراجع العراق عن تعهده بالالتزام بما ورد فى قرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس التعاون والقرارات العربية فى شأن نبذ الإرهاب وعدم تقديم الدعم له أو التحريض على القيام به.

الملفت للانتباه هنا أن حمد بن جاسم وزير الخارجية القطرى كشف أن القمة الثالثة والعشرين لمجلس التعاون بالدوحة اتخذت قرارات "سرية" بشأن العمل العسكرى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق إلى جانب القرارات العلنية التى تضمنتها البيان الختامى، وإذا كان الوزير القطرى لم يتحدث عن تلك القرارات "السرية" فإنه تحدث عن تفعيل الاتفاقيات الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة، كما دافع عن قرار قطر السماح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة "العديد" ووصف هذه الخطوة بأنها جاءت لحماية المصالح القطرية والأمريكية المشتركة. والأهم من هذا كله أنه أوضح أن

"لوجود الأجنبي في المنطقة وبالذات الأمريكي ليس مرتبطاً بالدفاع عن دول المنطقة فقط ولكن للدفاع عن المصالح الأمريكية".

كان واضحاً من حديث حمد بن جاسم (الاتحاد ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢) أن هناك قبولاً من دول المجلس لتمكين الولايات المتحدة من استخدام قواعدها والقواعد العسكرية في المنطقة ضد العراق، إذا ما وقعت الحرب وإن كان البعض قد حرص على ربط تقديم الدعم والتسهيلات للقوات الأمريكية بصور قرار الحرب من مجلس الأمن. السعودية أكدت على ذلك أكثر من مرة ووصف وزير خارجيتها أن الحرب بدون قرار من مجلس الأمن ستكون "عدواناً"، لكنه أضاف موضحاً أنه "في حال حصول هجوم عن طريق مجلس الأمن فإن يكون هذا الأمر بالتأكيد اعتداءً". الموقف نفسه أكدّه الشيخ جابر المبارك نائب رئيس الوزراء الكويتي وزير الدفاع في لقائه مع الأميرال على شمخاني وزير الدفاع الإيراني في طهران، حين قال: إن بلاده "لن تسمح باستخدام أراضيها كقواعد لانطلاق عمليات حربية ضد العراق إذا لم يكن هناك قرار بذلك من مجلس الأمن"، وأضاف أن بلاده "ستشارك في أي عمل عسكري ضد العراق بقره مجلس الأمن الدولي" مشيراً إلى أن "الكويت أيدت دائماً فكرة تغيير النظام الحاكم في العراق بالاستعانة بالمنظمة الدولية".

هذا الربط بين سقوط النظام في العراق وقرار من المنظمة الدولية لم يكن يعبر عن حقيقة الموقف الكويتي الذي كشفه الشيخ أحمد الفهد وزير الإعلام في جويلته مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية الذي وصف في وقت مبكر (٢٨ يوليو ٢٠٠٢) الضربة الأمريكية المنتظرة للعراق بأنها "يجب أن تكون قاضية وتسفر عن سقوط النظام" مشيراً إلى أن "هذا هو رأي الكويت ودول مجلس التعاون، لأن الخروج عن هذا الهدف قد يعطي رئيس هذا النظام جرعة إضافية من الاستقواء ليست مناسبة لأمن المنطقة واستقرارها".

تعميم هذا الإدراك على دول مجلس التعاون من جانب وزير الإعلام الكويتي يكشف بعض خطايا ما أسماه وزير الخارجية القطري بـ "القرارات السرية" الخاصة بالعراق الصادرة عن قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة، ولعل أغلب هذه القرارات لم تعد مبررة بعد أن احتتمت الأزمة وتوالت المواقف العلنية سواء الخاصة برحيل الرئيس صدام حسين عن العراق كحل للأزمة وفق ما تضمنته مبادرة الإمارات التي لم تُعطَ فرصة للمناقشة أمام قمة شرم الشيخ (١ مارس ٢٠٠٣) وأدت إلى تعجير الموقف بين العراق والكويت عند عرضها على قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة (٦ مارس ٢٠٠٣)، ووفق سماح بعض الدول الخليجية باستخدام قواعدها في العدوان على العراق وهو العدوان الذي وقع خارج إطار الشرعية الدولية وبدون قرار من مجلس الأمن.

فبعد تكتيبي استمر طويلاً السماح السعودية للقوات الأمريكية باستخدام مطاراتها الشمالية وقاعدة الأمير سلطان، أقر الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران، بموافقة المملكة على السماح للقوات الأمريكية باستخدام اثنين من مطاراتها الشمالية قرب الحدود العراقية ولكن من أجل الدفاع فقط أو الاستعداد لتدقق محتمل للاجئين في حالة نشوب حرب (٩ مارس ٢٠٠٣) ولكن في اليوم التالي (١٠ مارس ٢٠٠٣) أكد أن المملكة لن تشارك في أى حرب ضد العراق معلناً وجود قوات أمريكية في مطارى عرعر وتبوك على الحدود مع العراق لتسهيل استقبال تدفق موجات اللاجئين ولمواجهة أى تهديد وأضاف أن السعودية حشدت قوات ضخمة في منطقة تبوك لمنع اختراق إسرائيل للأجواء السعودية إلى العراق مثلما حدث عام ١٩٨١.

على هذا النحو تكشف تطورات موقف مجلس التعاون الخليجي من الأزمة الأمريكية - العراقية عن إبرك قوى لخطورة هذه الأزمة وحرص على تجنب الحل العسكري وبالأذات إذا كان من خارج إطار الشرعية الدولية. وهنا لعبت الدبلوماسية السعودية دوراً مهماً لمحاولة تجنب الحل العسكري والسعى إلى دعم جهود المفتشين الدوليين وحث العراق على عدم إعطاء أى ذريعة للولايات المتحدة لشن عدوان عسكري على العراق.

وعندما أيقنت دول مجلس التعاون أن الحل العسكري أخذ يفرض نفسه بقوة كسيناريو وحيد لحل الأزمة، زاد الحرج على الموقف الخليجي تحسباً للمطالب الأمريكية الخاصة بفتح القواعد العسكرية وتقديم التسهيلات والدعم وتحسباً للمخاطر التي يمكن أن تحدث على مستوى الاستقرار السياسى فى المنطقة، إذا تم الغزو الأمريكى - البريطانى للعراق من خارج إطار الشرعية الدولية.

ولمواجهة هذا "المأزق" لجأت دول المجلس إلى مجموعة من الخطوات أبرزها^(٣٢):

أ - إرسال دفعات من قوات درع الجزيرة إلى الكويت لهدفين محددين: حماية الكويت من أى عدوان ودعم أنشطة إيواء اللاجئين العراقيين فى معسكرات الإيواء واللجوء التى أعدها القوات الأمريكية فى الكويت بالتنسيق مع السلطات الكويتية.

ب- دعم الموقف الكويتى المتحفظ على القرار الصادر من مجلس وزراء الخارجية العرب بالقاهرة الذى سبق قمة شرم الشيخ والذى نص على رفض تقديم أى مساعدات للعوان على العراق. وقد حرص المسؤولون الكويتيون على توضيح أن تحفظهم على بيان مجلس وزراء الخارجية يتركز على إدارة المؤتمر وصنوبر بيان عنه. وقال الشيخ صباح الأحمد: إن مؤتمر وزراء الخارجية (١٨ فبراير ٢٠٠٣) يسبق قمة

عربية ويجب ألا يصدر عنه بيان ختامي أو أي قرارات. وقال : "نحن بالأصل تحفظنا على كل البنود وليس على فكرة أو بند معين لأننا نرى عدم وجوب إصدار بيان ختامي عن وزراء الخارجية وهناك مؤتمر قمة".

وقد عبرت دول مجلس التعاون عن دعمها للموقف الكويتي في مذكرة رسمية تقدمت بها قطر باسم دول المجلس إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩ فبراير ٢٠٠٣) أكدت فيها الموقف الكويتي، وجاء فيها أن "دول المجلس تأسف لما حدث والأسلوب غير المريح الذي أدارت به رئاسة الاجتماع الوزاري العربي أعمال دورته الطارئة".

ج- تجديد الدعوة إلى ضرورة تحيى الرئيس صدام للحكم حقناً للدماء وتقديراً للحرب. وقد تردد في أوقات متفرقة أن السعودية كانت وراء هذه الدعوة ابتداءً من المؤتمر الوزاري الإقليمي الذي عقد في اسطنبول بتركيا. ولكن الإعلان الرسمي لهذه الدعوة جاء في مبادرة حملت اسم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وسعى الوفد الإماراتي إلى تقديمها في قمة شرم الشيخ لكنها لم تأخذ الفرصة ربما لأسباب إجرائية تخصص إدارة المؤتمر والأمانة العامة.

وقد عرض وفد الإمارات المبادرة في الاجتماع الوزاري الخليجي في الدوحة (٣ مارس ٢٠٠٣) وفي نهاية الاجتماع أعلن المجلس دعمه للمبادرة الإماراتية لحل الأزمة العراقية لكنه لم يصل إلى حد تبنيها رسمياً داعياً إلى بحثها في إطار عربي، خاصة وأنها لم تطرح في القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ بشكل رسمي^(٣٣).

وتتضمن هذه المبادرة أربعة بنود رئيسية هدفها الأساسي هو إيجاد مخرج للأزمة ومنع الحرب والحفاظ على وحدة واستقلال وسيادة العراق.

هذه البنود هي :

- ١ - أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة .
- ٢ - تقديم ضمانات قانونية ملزمة محلياً ودولياً للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأي صورة من الصور.
- ٣ - إصدار عفو شامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه .

٤ - تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلالها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتأيه الشعب العراقي الشقيق.

كان الرفض العراقي العنيف لهذه المبادرة في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي بالدوحة بمثابة إعلان صريح بأن الأزمة دخلت في طريق مسدود من وجهة النظر الأمريكية التي تجاوزت كل توصيات وتقارير المفتشين الدوليين ووضعت العراق بين خيارين: خروج الرئيس صدام من العراق أو الحرب وكانت الحرب هي الحقيقة المؤلمة التي فرضت نفسها بقرار أمريكي عدواني يفقد إلى كل أسس الشرعية الدولية.

وقد كشفت تطورات الحرب عن مشاركة عشرة آلاف عسكري خليجي نصفهم من السعودية في توفير الحماية للكويت أثناء الحرب والحفاظ على حدودها الدولية^(٣٤). كما كشفت أهمية الدور المحوري الذي قامت به الكويت في توفير الدعم اللازم للقوات الأمريكية لدرجة دفعت للعديد بينر وول قائد القوات البريطانية للمرابطة في مدينتي البصرة وميسان للقول: "إن نجاح قواتي كان مستحيلاً لولا المساعدة التي قدمتها الكويت وبعض الدول والمنظمات الدولية الأخرى. وأشكر الكويت على دعمها الكبير لقوات التحالف خلال حرب تحرير العراق"^(٣٥).

والحديث عن الدور الكويتي لا ينفي أهمية أدوار دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في دعم الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق، لكن الدور القطري يكاد ينافس الدور الكويتي، فإذا كانت الكويت قد خصصت حوالي ثلثي أراضيها لمرابطة قوات الغزو، فإن مقر القيادة في قاعدة "السيلية" بقطر وكذلك قاعدة العديد وفر للقوات الأمريكية فرصاً مواتية لأداء مهامها في العراق وفتح أبواباً جديدة من العلاقات الأمريكية - الخليجية.

وجاءت مبادرة الأمير سعود الفيصل الداعية لوقف الحرب والأفكار التي تناولتها هذه المبادرة وأدت إلى رفضها أمريكياً وعراقياً كما جاء حديث سعود الفيصل أمام مجلس الشورى السعودي (٣١ مارس ٢٠٠٣) وإعلان تأكيد بلاده على تمسكها بشدة على عدم تحويل الحرب الحالية إلى احتلال، وأن لا يتم إقرار مستقبل العراق السياسي بيد أي طرف وأن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدورها بهذا الشأن لتدعيم التوجهات الجديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون في مرحلة ما بعد نكبة العراق .

٢- مستقبل النظام الإقليمي والعلاقات الإقليمية والدولية

لقد اعتاد النظام الخليجي أن يشهد تغيرات هيكلية جذرية تعقبها بالطبع تغيرات في منظومة العلاقات الإقليمية عقب كل حرب أو حدث قوى يحدث في إقليم الخليج. فعقب الانسحاب البريطاني من الإقليم عام ١٩٧١ ظهر النظام الإقليمي الخليجي في ثوبه الجديد يضم ثمانى دول تطل جميعها، بنسب متفاوتة، على شواطئ الخليج، واستطاعت هذه الدول الثمانى (إيران والعراق والسعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان

وقطر والبحرين) أن تعقد أول مؤتمر للأمن الإقليمي الخليجي في نوفمبر عام ١٩٧٦ بالعاصمة العمانية مسقط، وكان مقرر أن يعقد مؤتمر قمة خليجياً يضم قادة الدول الثماني، لولا أن الخلافات حول الرؤى المختلفة للأمن الإقليمي زادت من تعقيد الموقف وحالت دون انعقاد هذه القمة التي لم تعقد حتى الآن^(٣٦).

وعقب قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية (فبراير عام ١٩٧٩) ثم بتفجر الحرب العراقية الإيرانية (سبتمبر ١٩٨٠) وبسبب مخاوف باقي الدول الخليجية من مخاطر تصدير الثورة الإيرانية إليها ومن تداعيات الحرب العراقية - الإيرانية اضطرت في مايو ١٩٨١ إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين ست دول فقط من دول النظام الإقليمي الخليجي (السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين)، وتغيرت هيكلية النظام الإقليمي الخليجي من نظام مثلث الصراع والاستتباع إلى مثلث التنافس بين إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي، وأصبحت العلاقات تدار، نظرياً، بين ثلاث كتل أو قوى فقط، بعد أن كانت بين ثماني دول^(٣٧).

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت من الاحتلال العراقي في مارس ١٩٩١ تركزت الاجتهادات حول إعادة صياغة هيكلية النظام الإقليمي الخليجي، وظهرت الكثير من الاجتهادات من أطراف خليجية وغير خليجية، وكانت إيران مهتمة بإعادة تشكيل المجلس ليضم الدول الست المؤسسين + إيران ثم للعراق مستقبلاً، ثم ظهرت صيغة إعلان دمشق (٦ + ٢) التي تضم دول المجلس + مصر وسوريا، وفي النهاية ولأسباب كثيرة تم التراجع عن مشروع إعلان دمشق بعد تفرغه من محتواه، بعد استبعاد المشاركة الإيرانية، كما تم استبعاد صيغة الأمن الجماعي التي ظهرت عقب تحرير الكويت، وأخيراً تم تقليص الأمن الخليجي ليقصر على صيغة الاتفاقات الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة وليفرض إطار مستطيل التوتر نفسه، بانضمام الولايات المتحدة فعلياً إلى النظام الخليجي بحكم وزنها السياسي والعسكري في الإقليم وبحكم الأدوار التي تقوم بها^(٣٨).

في الأشهر القليلة التي سبقت الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق كانت صيغة مستطيل التوتر تشهد ترنحاً حقيقياً بظهور نوعين من التفاعلات الجديدة: الأولى، تفاعلات تعاونية بين معظم دول مجلس التعاون وكل من إيران والعراق بدلاً من التفاعلات الصراعية السابقة، والثانية، تفاعلات تنبئ عن صراعات بين معظم دول مجلس التعاون (على الأقل على المستوى الشعبي) والولايات المتحدة، أخذت شكل التوتر في العلاقات بسبب رفض السياسات الأمريكية ضد العراق من ناحية وضد الشعب الفلسطيني من ناحية ثانية، ناهيك عن التحفظ على تداعيات الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، ابتداءً بأفغانستان وامتداداً إلى التدخل في الشؤون الداخلية لكثير من

الدول العربية وممارسة ضغوط على الحكومات لاتخاذ مواقف متشددة من أغلب المنظمات الأهلية والخيرية تحت زعم التورط في مساعدة الإرهاب.

الآن وبعد التأكيدات الأمريكية لاستمرار الاحتلال للعراق إلى حين اكتمال المشروع الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط ما هو الإطار الهيكلي الجديد للنظام الإقليمي وما هي منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية التي ستقرض نفسها في المستقبل؟

الإجابة تتوقف بالطبع على المتغيرات الجديدة المنتظرة في المنطقة، وأهمها:

أ - مستقبل العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وموقفه المنتظر من باقي القوى الإقليمية الخليجية الثلاث وموقف هذه القوى من العراق الجديد: مجلس التعاون الخليجي وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة لعراق المستقبل توجد ثلاثة احتمالات^(٣٩):

الأول: عراق ديمقراطي، لكن ضعيف تحت السيطرة الأمريكية.

الثاني: عراق من دون ديمقراطية كاملة ومن دون سيطرة أمريكية، بما يعنيه ذلك من شيوخ لعدم الاستقرار السياسي والتوتر العرقي والطائفي.

الثالث: عراق قوى وموحد ومن دون أى سيطرة أمريكية، ومثل هذا العراق سيسعى إلى بناء جيش قوى ومن ثم يمكن أن يصبح مصدراً للتهديد بالنسبة للدول المجاورة.

ب- مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية، هل سيتم تصعيد التوتر ليصل إلى مرحلة الحرب الشاملة (التجربة العراقية) أو المحدودة (قصف المنشآت الحيوية وفي مقدمتها النووية بمشاركة إسرائيلية مع القوات الأمريكية أو بمبادرة إسرائيلية منفردة مؤيدة من أمريكا)، أم سيتم وضع إيران تحت ضغوط الاستنزاف المادي المعنوي على غرار التجربة العراقية طيلة عقد التسعينيات وحتى شن الغزو في مارس ٢٠٠٣ .

ج- مستقبل الوجود الأمريكي في العراق والخليج، هل سيكون الوجود العسكري الأمريكي مؤقت في العراق إلى حين تشكيل مؤسسات الحكم الديمقراطي في مدة أقصاها عامين، أم يستمر الوجود الأمريكي إلى ما يزيد على عدة أعوام؟ وهل الانسحاب العسكري الأمريكي من السعودية سيكون انسحاباً إلى قواعد بديلة في دول خليجية أخرى أم سيكون انسحاباً من الخليج؟

د - مستقبل العلاقات الإيرانية - العراقية، هل سيكون لإيران دور قوى في نظام الحكم الجديد في العراق من خلال تواصل إيراني مؤثر مع القوى الفاعلة والمؤثرة في

شعبة العراق، لم ستكون العلاقات مع العراق متوترة في ظل وجود سيطرة أمريكية حقيقية على القرار السياسي في بغداد وفي ظل تدهور العلاقات الأمريكية - الإيرانية إلى مستوى الأزمة الساخنة .

هـ - مستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون، هل سيتم الحفاظ على العلاقات الحسنة الراهنة ؟ أم يمكن أن تتوتر في حالة تدهور الموقف بين الولايات المتحدة وإيران ؟

إن مجرد طرح كل هذه التساؤلات ومجرد وجود كل هذه الاحتمالات لتطورات منتظرة متوافقة أحياناً ومتعارضة في معظم الأحيان يؤكد حقيقة مهمة وهي أن إقليم الخليج مقبل فعلاً على مرحلة أخرى من عدم الاستقرار قد تمتد لخمس سنوات أو أكثر سوف تحسم في النهاية على أرض العراق بين احتمالين:

الأول: نجاح المشروع الأمريكي في العراق.

الثاني: فشل المشروع الأمريكي في العراق.

وفي كل من الاحتمالين سوف تبقى هيكلية النظام الإقليمي الخليجي محددة بنظام مستطيل التوتر إلى حين حسم أغلب التساؤلات، بحيث يمكن بعدها تغيير هيكلية النظام بعد حسم مستقبل العراق من ناحية وحسم مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية من ناحية أخرى، أي بعد حسم مستقبل المشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط.

وفي ظل عودة هيكلية مستطيل التوتر إلى النظام الإقليمي الخليجي من المرجح أن تكون منظومة العلاقات الإقليمية على النحو التالي:

أ - مستقبل مجلس التعاون :

من المرجح أن يحافظ مجلس التعاون الخليجي على هيكلية الراهنة إلا إذا تعرض لضغوط أمريكية بفتح باب العضوية للعراق الجديد، مثلما تعرضت دول المجلس وغيرها من الدول العربية لضغوط أمريكية باستقبال وفد مجلس الحكم الانتقالي العراقي، وقبول إرسال قوات إلى العراق. لكن إذا كانت مثل هذه الضغوط قوية بما فيه الكفاية فإن دول المجلس سوف تضطر إلى قبول عضوية اليمن والعراق لتصبح عضوية المجلس ثمان دول.

في حالة عدم ضم اليمن أو العراق ربما لخمس سنوات قادمة، فإن أنماط التفاعلات داخل المجلس لن تبقى على ما هي عليه، بسبب متغير جديد شديد الأهمية يتعلق بحدوث تحول في علاقة الولايات المتحدة بدول المجلس ضمن اتجاه جديد للسياسة الأمريكية بعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله.

الاتجاه الأمريكي الجديد يتلخص في ميل أمريكي لإعادة مراجعة العلاقات الأمريكية السعودية إلى مستوى أدنى من التحالف لكن مع حرص على تحويلها إلى علاقات عدائية وفق توجهات تيار المحافظين الجدد داخل الإدارة الأمريكية. المستوى الجديد الذي يرضه د. جريجوري جوز الثالث وهو من أبرز الخبراء الأمريكيين في الشؤون الخليجية هو صيغة (شركاء وليس حلفاء)^(٤٠).

الأمر لا يتوقف على ذلك بل هناك ميل أمريكي نحو توطيد العلاقة مع الدول الصغيرة في الخليج وبالأخص الكويت وقطر والبحرين دون تجاهل الإمارات وسلطنة عمان، ويعتبر القرار الأمريكي بسحب القوات الأمريكية من السعودية ونقلها إلى الدول الصغيرة أبرز المؤشرات على هذا التحول^(٤١).

في ظل هذا الاتجاه فإن أنماط التفاعلات داخل المجلس سوف تتغير، حيث ستقود السعودية دور الدولة القائد (المركز) داخل نظام مجلس التعاون. ولن يقتصر دور قطر على أن تكون منافسة للزعامة السعودية، بل إن مجمل الدول الخمس الصغيرة ستكون لها لغة تعامل أخرى داخل المجلس تفرض المساواة الفعلية في الأدوار مسندة بالدعم الأمريكي.

لما في حالة انضمام العراق واليمن فإن هيكلية مجلس التعاون سوف تتغير من إطار القطبية الأحادية (السعودية) بما تفرضه من أنماط تفاعلية، إلى إطار القطبية المتعددة، فتغير موازين القوى داخل المجلس بدخول العراق واليمن سيغير هيكلية نظام المجلس وسيغير بالتالي أنماط التفاعلات ليس فقط داخل المجلس في ثوبه الجديد ولكن أيضاً نحو إيران والقوى الإقليمية خارج النظام الخليجي، سواء ضمن إطار النظام العربي أو في إطار الشرق الأوسط الأوسع (إسرائيل وتركيا)، وكذلك نحو مصر وسوريا حيث ستكون السعودية، في مثل تلك الحالة، أكثر استعداداً للانخراط في علاقات مميزة مع مصر وسوريا وتجاوز عزلة دورها داخل مجلس التعاون، وربما قيادة المجلس نحو خلق رابطة تنظيمية بدرجة ما مع مصر والأردن، وربما مع سوريا أيضاً أو نحو ربط مجلس التعاون بالنظام العربي ضمن الاهتمام السعودي الجديد بتفعيل أداء النظام العربي وتطويره.

ب- العلاقات مع العراق :

في كل الأحوال والاحتمالات سوف يحدث تغير جوهري في علاقة دول مجلس التعاون بالعراق على نحو مختلف تماماً عن مجمل العلاقات مع العراق طيلة العقود الثلاثة الماضية وبالأخص منذ عام ١٩٩٠. سوف يحدث تغير في أنماط التفاعلات التي سادت ضمن إطار مستطيل التوتر بين مجلس التعاون والعراق التي كانت في أغلبها علاقات صراعية. وسوف تكون العلاقات مع العراق في معظمها علاقات تعاونية

وبالذات في حالة استمرار الوجود العسكري الأمريكي بالعراق، أو في حالة نجاح الجهود الأمريكية لإقامة نظام مستقر وديمقراطي داخلي. أما في حالة فشل هذه الجهود وخروج الأمريكيين من العراق وتركه غير مستقر سياسياً، فإن العلاقات ستكون معرضة حتماً للتوتر بشكل أو آخر، لكن ليس هناك من يحتم أو يفرض أن تكون العلاقات في أغلبها علاقات صراعية لتراجع الأسباب التي كانت تجعل العراق مصدراً للتهديد بالنسبة لمعظم دول مجلس التعاون، وإن كان التشكك من جانب الكويت نحو العراق سوف يتجدد في مثل ذلك الاحتمال الأخير.

لو أخذنا في الاعتبار النوايا الأمريكية الخاصة بمستقبل الجيش العراقي وبالذات تصريحات وولتر سولكوم مساعد وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون والمشراف حالياً على حل القوات المسلحة العراقية التي قال فيها إن سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانية في العراق ستنتهي، وعلى مدى السنوات الثلاث القادمة، جيشاً عراقياً قوامه ٤٠ ألف جندي فقط بما يوازي ١٠% فقط من حجم الجيش العراقي في عهد صدام حسين، وأن هذا الجيش لن يتضمن قوات حيوية وستكون مهمته بصورة أساسية هي حماية الحدود والمنشآت الرئيسية^(٤٦)، وإذا أخذنا في الاعتبار كذلك تلميحات كل من بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي والجنرال بيتر بيس نائب رئيس هيئة الأركان أمام الكونجرس حول احتمال بقاء القوات الأمريكية في العراق لفترة قد تمتد إلى نحو عشر سنوات، ومن ثم هناك حاجة لتشييد منشآت دائمة لاستيعاب هذه القوات^(٤٧)، لتكشف لنا أن هناك نوايا أمريكية جادة لمنع بروز العراق كقوة إقليمية عربية فاعلة سواء من خلال حرمانه من امتلاك القوة العسكرية اللازمة، أو من خلال بقاء الاحتلال الأمريكي - البريطاني، وبالتالي فإن صورة العراق الجديد هي عراق ضعيف عسكرياً تابع سياسياً للولايات المتحدة تملك واشنطن زمام قراره السياسي وتوجيهه في الاتجاه الذي تريد. وقد عبر بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي بقوله: "الحقيقة الأساسية هي أن إزاحة هذا النظام (نظام صدام حسين) ستمنح الولايات المتحدة حرية أكثر للحركة في الخليج، وأن بصمات أرجلنا ستكون أكثر خفة - بدون التهديد العراقي"^(٤٨).

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي مجمل هذه الحقائق، وكانت الكويت هي الأسرع في التحرك نحو النظام الجديد، وترغم الاتجاه الحريص على الاعتراف المبكر بمجلس الحكم الانتقالي والاستجابة للطلب الأمريكي بإرسال قوات عربية إلى العراق، عكس الموقف السعودي الذي كان أكثر انضباطاً داخل اجتماعات لجنة المتابعة العربية.

كان أول تحرك للكويت للتعامل مع الواقع العراقي الجديد "المسيح" قبيل سقوط بغداد، فقد أعلنت عن عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية في مجلس التعاون الخليجي

يوم السابع من أبريل ٢٠٠٣ "البحث في الأوضاع الحالية وتداعياتها وبلورة موقف خليجي موحد". وقال خالد سليمان الجار الله وكيل وزارة الخارجية الكويتي إن "دول مجلس التعاون تريد التأكيد من خلال الاجتماع أن المصير واحد، وأن الدفاع المشترك حقيقة لا يمكن إغفالها". وحول طرح مبادرة مبكرة لانضمام العراق بقيادته الجديدة إلى منظومة المجلس الخليجي، أوضح أن "الوقت لطرح مثل هذه الفكرة لا يزال مبكراً جداً، كما لا نستطيع تبني موقف لا تملكه الكويت وحدها"^(٤٥).

نية ضم العراق وفق الشروط المطلوبة لمجلس التعاون الخليجي أوضحها عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بقوله: "العراق كان عضواً في جميع المجالس والهيئات المنضوية في إطار دول الخليج واعتقد أن من حق العراق أن يستأنف دوره في هذه المنظمات". وأكد أن الانضمام إلى مجلس التعاون له معايير وشروطه وضوابطه سواء للعراق أو لغيره، مشيراً في هذا الخصوص إلى أن اليمن قطع شوطاً في انضمامه إلى المجالس التابعة لمجلس التعاون الخليجي^(٤٦). وكان دبلوماسي إماراتي قد توقع قبل ذلك بحوالي أسبوعين أن تكون العلاقات بين العراق ومجلس التعاون الخليجي على نحو متميز، مضيفاً أن "العراق جزء لا يتجزأ من الخليج العربي، وعلاقته بدول الخليج يجب أن تكون قوية ومثينة، ومبنية على كل المفاهيم الاجتماعية والثقافية والدينية". وكشف على سيف الكعبي القائم بأعمال سفارة الإمارات في بغداد أن "ممثلين عن الإمارات حضروا اجتماع فصائل المعارضة العراقية بصفة مراقبين استجابة لدعوة وجهت إليهم"، كما أوضح تطور علاقة بلاده بالعراق مشيراً إلى أن جسراً جويًا وبحريًا وبريًا قائم حالياً بين البلدين، وأن ثلاث أو أربع طائرات شحن تهبط أسبوعياً في مطار بغداد الدولي لنقل مساعدات ومعدات للعراق، كما تم تجهيز بعض المستشفيات بالمعدات والأدوية وهناك طواقم طبية إماراتية في أكثر من مدينة عراقية^(٤٧).

وإذا كانت الكويت قد تزعمت دعوة الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي يوم ٧ أبريل أي قبيل سقوط بغداد بساعات معدودة فإن المملكة العربية السعودية تزعمت الدعوة لمؤتمر إقليمي حضرته وفود من الدول المجاورة للعراق إضافة إلى مصر والبحرين أكد على عدم قبول أي تدخل في الشؤون الداخلية للعراق والحرص على قيام حكومة عراقية شرعية وفقاً لإرادة شعبها^(٤٨).

إذا أضفنا إلى ذلك تباین الموقف السعودي من مجلس الحكم الانتقالي وهو موقف يتسق مع ما أكتته بنود بيان المؤتمر الإقليمي في الرياض مع الموقف الكويتي الإماراتي العماني القطري المتعجل في الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي^(٤٩) لتبين وجود تباين مميز داخل المجلس الأول يعترف بالأمر الواقع الأمريكي في العراق ومطمئن له والأخر متحفظ على هذا الواقع وحريص على تمكين الشعب العراقي من

لمتلك الشرعية واختيار حكومته ومؤسساته السياسية بإرادة حرة بعيداً عن السيطرة الأمريكية، هذا التباين لا يرقى إلى مستوى الصراع داخل المجلس حول العراق، فقد تراجعت السعودية وأعلنت استعدادها لاستقبال وفد مجلس الحكم الانتقالي^(٥١). كما قامت البحرين باستقبال هذا الوفد^(٥٢).

إن القضية ليست التعامل مع الواقع العراقي كما هو أو رفضه، بل وجود حرص سعودي على تحسين هذا الواقع باتجاه مزيد من الاستقلالية للإرادة الوطنية العراقية على حساب استمراره تحت الاحتلال، لضمان التوجهات السياسية للعراق الجديد وبالذات فيما يتعلق بدوره الخليجي وبالتحديد موقفه من السعودية، وفيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل. فالعراق الجديد، تحت الاحتلال الأمريكي، مرشح لأن يكون ورقة ضغط أمريكية على السعودية داخل مجلس التعاون ودخل منظمة أوبك، كما أنه مرشح لأن يكون صديقاً لإسرائيل. وفي هاتين الحالتين يصعب أن تكون العلاقات بين السعودية والعراق الجديد علاقات تعاونية مع تصاعد الخلافات الأمريكية-السعودية، ووجود أطراف أمريكية وصديقة لإسرائيل تدفع بهذا الاتجاه^(٥٣).

ج- العلاقات مع إيران :

يصعب تصور حدوث تحولات جذرية في العلاقات الراهنة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي . فالعودة مجدداً إلى العلاقات الصراعية ضمن مستطيل التوتر التي سادت في النصف الأول من عقد التسعينيات لا تجد سنداً قوياً لترجيحها. فالعلاقات الحسنة التي نمت في السنوات القليلة الماضية بين إيران ودول مجلس التعاون بما فيها السعودية والكويت ربما تستمر على ما هي عليه، لكن ما هو أعمق من ذلك من علاقات التعاون وبالذات انضمام إيران إلى هيكل مجلس التعاون سيبقى مستبعداً في ظل ثلاثة عوامل:

الأول : التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران .

الثاني : الأوضاع غير المستقرة داخل العراق والتوجس الأمريكي - الخليجي من إمكانية تورط إيران في دعم انتفاضة شيعية ضد الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق .

الثالث : الصراعات الإيرانية الداخلية بين تيارى المحافظين والإصلاحيين، بما يؤدي إلى استمرار، إن لم يكن تصعيد، الموقف الإيراني الرفض للوجود العسكري الأمريكي في العراق والخليج معاً .

وإذا كانت الدول الخمس الصغيرة أعضاء المجلس تبدو أكثر ميلاً للتعويل على العراق الجديد تحت الاحتلال الآن وتحت الحماية الأمريكية مستقبلاً لموازنة الدور

السعودي، وإذا كانت الولايات المتحدة تبدو أكثر ميلاً الآن للتعاون مع الدول الصغيرة على حساب علاقاتها مع السعودية، فإن المملكة ستكون مهتمة بتطوير علاقات قوية خارج مجلس التعاون باتجاه إيران وباتجاه مصر وسوريا، ومن ثم فإن محور طهران - الرياض مرشح لمزيد من التطوير، وقد يؤدي ذلك إلى دفع السعودية مستقبلاً للقيام بدور ما للوساطة بين إيران ومصر، خصوصاً إذا امتد التعاون الإيراني-السعودي الحالي الخاص بتسليم إيران متهمين من القاعدة إلى السعودية بحيث تتكرر التجربة مع مصر وتوافق إيران على تسليم مطلوبين مصريين للعدالة التي تؤكد القاهرة أنهم يقيمون داخل إيران.

رغم ذلك فإن إيران التي تولى أولوية كبيرة للعلاقات مع مصر والسعودية، ستبقى حريصة على أن تكون عضواً ضمن منظمة خليجية بإعادة النظر في هيكلية مجلس التعاون. هذا الاتجاه سوف يدعم في حالة انفتاح المجلس، وللمرة الأولى منذ إنشائه عام ١٩٨١، يضم العراق أو اليمن أو البلدين معاً في الفترة القادمة وبالتحديد في غضون السنوات الخمس القادمة. عند ذلك ربما تصبح السعودية أكثر استعداداً لتوسيع المجلس ليضم أيضاً مصر والأردن وربما سوريا كذلك.

د- العلاقات مع الولايات المتحدة :

تعتبر العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي هي القضية المحورية بالنسبة لمنظومة العلاقات الإقليمية الخليجية. فالعضوية الاستثنائية التي اكتسبتها الولايات المتحدة في النظام الخليجي بسبب كثافة التفاعلات والوجود العسكري والنفوذ السياسي فائق التميز منذ حرب الخليج الثانية كانت للتطور الأهم في تاريخ النظام الإقليمي الخليجي .

فإذا كانت إيران ترفض لسنوات طويلة الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في الخليج وتعتبره العائق الأكبر أمام تطوير منظومة أمن إقليمي خليجية حقيقية توفر الأمن الجماعي للإقليم، فإن إيران اضطرت للقبول بالأمر الواقع بعد حرب الخليج الثانية، وليس متصوراً أن يتراجع النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي في الخليج في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق .

معنى هذا أن الوجود الأمريكي أصبح حقيقة واقعة في النظام الإقليمي الخليجي وليس من المتصور حدوث أي تراجع لسبب بسيط وهو أن إيران تبقى الآن الطرف الخليجي الوحيد الراغب في الجلاء الأمريكي عن الخليج والعراق، لكنها تبقى أيضاً أحد الأسباب الجوهرية الأمريكية كتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج والعراق تحت زعم الخوف من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية وبالذات في اتجاه أسلحة الدمار الشامل، والتهديد الذي يمثله النظام الإسلامي الحاكم في طهران لمشروع

السلام الأمريكي - الإسرائيلي خاصة والمشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط على وجه العموم .

لقد كانت علاقات الولايات المتحدة صراعية على طول الخط مع إيران والعراق دخل مستطيل التوتر، والآن أصبح النفوذ الأمريكي في العراق يفوق مثيله في أى دولة خليجية أخرى، وبالتالي فإن الظروف باتت مواتية أكثر بالنسبة للوجود الأمريكي في الخليج أكثر من أى وقت آخر، وأى تغيير يلحق بهذا الوجود سيكون بقرار أمريكي بحث ولأولويات واختيارات أمريكية بحتة .

والتغيير المتوقع للوجود العسكري الأمريكي في الخليج سيكون في اتجاهين:

الأول : تقليص الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، وهذا سوف يستتبعه حتماً إجراء مراجعة للعلاقات الأمريكية السعودية .

الثاني : تكثيف الوجود العسكري في الدول الخليجية الصغيرة خاصة قطر والبحرين دون استثناء الدول الثلاث الأخرى ولكن بدرجات أقل حسب حاجة القوات الأمريكية.

لقد كانت المملكة العربية السعودية، وبالأذات منذ عاصفة الصحراء، محور الارتكاز للنفوذ الأمريكي السياسي والعسكري في الخليج، لكن يبدو أنه لم يعد من الممكن أن تستمر في القيام بهذا الدور وبالتحديد منذ هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها بعد اكتشاف أن ١٥ شخصاً من بين الـ ١٩ شخصاً المتهمين بتفجيرات نيويورك وواشنطن يحملون الجنسية السعودية^(٥٣). منذ ذلك التاريخ لم يعد الوجود العسكري الأمريكي في المملكة مقبولاً في النظام المياسي لأى من الدولتين سواء السعودية أو الولايات المتحدة. خصوصاً بعد أن أصبح هذا الوجود سبباً رئيسياً من أسباب استهداف تنظيم القاعدة الأراضي السعودية للقيام بعمليات تفجير وإرهاب في مناطق متفرقة من المملكة^(٥٤).

ولذلك تعتبر هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها نقطة تحول مهمة للوجود العسكري الأمريكي في الخليج بصفة عامة وفي العلاقات السعودية - الأمريكية بصفة خاصة حيث نتجه الولايات المتحدة إلى نقل هذا الوجود من السعودية إلى قطر والبحرين واستبدال قاعدة الأمير سلطان بقاعدة العديد القطرية مقراً لقيادة القوات الأمريكية في الخليج ابتداءً من ١٧ أبريل ٢٠٠٣ .

وإذا كانت هناك أطراف أمريكية عديدة خاصة تيار المحافظين الجدد يضغطون على الإدارة الأمريكية للتعامل مع المملكة العربية السعودية كـ "عدو"، فإن المملكة حريصة على استمرار علاقة الصداقة والتعاون المميز مع الولايات المتحدة. وهناك

لطرف أمريكية أخرى ترى أن العراق لا يمكن أن يكون بديلاً نفطياً للسعودية، كما أن السعودية هي أهم شريك مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بشراء الأسلحة الأمريكية^(٥٥).

لذلك فإن الاتجاه الأهم داخل الولايات المتحدة حريص على الحيولة دون تردى العلاقات الأمريكية - السعودية، لكنهم يدركون صعوبة استمرار علاقة التحالف السابقة، ويرون أن تحويل العلاقة إلى علاقة "شراكة" وليس علاقة تحالف سيكون في مصلحة البلدين في ظل الظروف الراهنة التي يحاول فيها كثيرون داخل الولايات المتحدة وخارجها الإساءة إلى هذه العلاقات، ويعتبر الخلاف السعودي الأمريكي حول التقرير الاستخباراتي الأمريكي بخصوص هجمات ١١ سبتمبر الذي تعمدت الإدارة الأمريكية حذف عدد من صفحاته تخض السعودية، وكذلك الضغوط الأمريكية المتواصلة على المملكة فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب من الأسباب التي يحاول الكثيرون استغلالها لتعميق التوتر بين البلدين^(٥٦).

الملفت للانتباه هنا أن الدول الصغيرة في مجلس التعاون أبدت ترحيبها بالتطورات الجديدة الخاصة بتعميق تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة، نظراً لأن هذه الدول تعتبر العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة هي "بوليصة للتأمين الأخيرة" بالنسبة لهم. والملفت للانتباه أيضاً أن هناك قدراً من الرضا الأمريكي بنقل القوات ومقر القيادة الإقليمية من السعودية إلى قطر والدول الأخرى أعضاء المجلس، وذلك بسبب إدراك حقيقة التحولات في الموقف الشعبي السعودي ضد الوجود العسكري الأمريكي في المملكة، مما سيجعل هذا الوجود بعيداً عن الضجيج الإعلامي وبعيداً عن الاستهداف من خلايا إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة^(٥٧)، وإن كان ما حدث ضد القوات الأمريكية في جزيرة فيلكا الكويتية مازال شاهداً على استحالة توفير الأمان الكامل للقوات الأمريكية على الأرض العربية.

إذا كانت هذه هي أهم أنماط التفاعل الإقليمية المتوقعة داخل النظام الإقليمي الخليجي، فإن دول مجلس التعاون لن تواجه بتحديات جديدة في المستقبل القريب تفرض عليها إحداث تعديلات جوهرية في سياساتها الخارجية مع القوى الدولية الرئيسية وبالذات دول الاتحاد الأوروبي، لكن هناك مجموعة من الملاحظات السريعة يمكن تسجيلها ضمن هذا الإطار:

أ - أن التوتر الطارئ في العلاقات السعودية - البريطانية لن تكون له تداعيات كبيرة على هذه العلاقات لوجود تقاليد راسخة بين الدبلوماسية السعودية والدبلوماسية البريطانية، كما أن أسباب التوتر ليست جوهرية فهي تتعلق بادعاء بريطاني أن المواطن السعودي على الشمراني الذي كان يعمل بالسفارة السعودية في لندن دفع أموالاً لضابط شرطة بريطاني من أجل الحصول على معلومات سرية من الحاسبات

الآلية الخاصة بالشرطة البريطانية تتعلق بأشخاص من الشرق الأوسط يعيشون في لندن^(٥٨)، كما تتعلق بإدعاء أسرى بريطانيين أفرج عنهم في السعودية بتعرضهم لعمليات تعذيب للحصول منهم على اعترافات^(٥٩).

ب - وجود اهتمام سعودي واضح لتطوير العلاقات مع روسيا. زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي لموسكو (٢٠٠٣/٥/٨) جاءت تمهيداً لزيارة مهمة هي الأولى من نوعها سيقوم بها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي للعاصمة الروسية. وينظر إلى هذه الزيارة على أنها تعبير مشترك روسي سعودي عن ضرورة العلاقات فيما يعتبر تجاوزاً للنفرد الأمريكي في الخليج.

ج - وجود مخاوف من أن تؤدي الضغوط الأمريكية على مؤسسات الحكم الجديدة في العراق لإقامة علاقات صداقة قوية مع إسرائيل تكون لها أصداء على علاقات دول مجلس التعاون مع الدولة العبرية وبالذات من جانب الدول الصغيرة التي كثفت من علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة.

ثالثاً : نظام الأمن الإقليمي الخليجي الجديد

يعتبر الأمن الإقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين، وفرض الاحتلال الأمريكي على العراق امتداداً للجهود التي تبذل لإعادة بناء النظام الإقليمي الجديد، وهو بهذا المعنى، أي للنظام الأمني، سوف يرث كل المشاكل والتعقيدات التي تواجه عملية إعادة بناء النظام الإقليمي الخليجي، لكنه، فضلاً عن ذلك سوف يأخذ في اعتباره مجموعة من الحقائق الجديدة التي فرضت نفسها في المنطقة.

الحقيقة الأولى : هي أن إسقاط الأمريكيين لنظام صدام حسين واحتلالهم العراق يتضمن سقوطاً موازياً للنظام الأمني الخليجي الذي فرضته الولايات المتحدة على المنطقة منذ قيادتها لحرب الخليج الثانية.

لقد مزجت الولايات المتحدة بين أربع سياسات جعلتها بمثابة أسس وركائز للنظام الأمني الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط، وهي :

١ - إعطاء أولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج^(٦٠). وقد أكسبت خبرة استخدام القوة المسلحة في حرب الخليج الثانية هذه السياسة قدراً كبيراً من المصداقية والفعالية بالنسبة للولايات المتحدة. وتشمل هذه السياسة بحسب بيان استراتيجية الدفاع الأمريكية لعام ١٩٩٥ ثلاثة محاور هي^(٦١):

- أ - تحسين القدرات الدفاعية المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون الست كي تستطيع كل منها على حدة تحمل المسؤولية الأساسية للدفاع عن أمنها .
- ب - تشجيع تعزيز الدفاعات الإقليمية الجماعية بين دول مجلس التعاون لتمكين هذه الدول من التعاون معا خلال فترة التوتر الشديد في المنطقة .
- ج - تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة في الخليج .

هذه المحاور الثلاثة هي التي اعتمدت من جانب دول مجلس التعاون الخليجي كأساس للأمن الإقليمي الفرعي في المنطقة أي أمن دول مجلس التعاون الست التي تراجعت بعد حرب الخليج عن دعوة "الأمن الجماعي" وعن إطار "إعلان دمشق" واستبعدت إيران عن إطار الأمن الجديد، واكتفت بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة ولطراف دولية أخرى، مع إعطاء الأولوية للبناء الذاتي للقوة العسكرية لكل دولة اعتماداً على الدعم الأمريكي، مع خلق قنوات وآليات للتعاون المشترك فيما بينها عن طريق الطموح إلى إقامة ما سمي بـ "حزام أمني دفاعي" يحيط بدول المجلس، ويتضمن إنشاء شبكة للدفاع الجوي ونظام للإنذار المبكر، وذلك يربط شبكات الدفاع الجوي والرادارات في الدول الست، مع طموح لتطوير قوات "درع الجزيرة" وتشكيل فرق مدرعة موحدة تابعة لهذه القوات ورفع عدد أفرادها إلى ٢٥ ألف رجل^(١٢).

٢ - الاحتواء المزدوج للعراق وإيران. والهدف المباشر لهذه السياسة، كما أوضحه عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين هو أن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم ولاسيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الأمن والاستقرار العالمي عبر استخدام القوة^(١٣).

كان انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج تعبيراً عن تقييم أمريكي مفاده أن نظامي الحكم العراقي والإيراني معاديان للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعليه فإن الولايات المتحدة لم تعد تقبل بعد حرب الخليج الثانية بسياسة "توازن القوى" التقليدية التي كانت تعتمد على دعم إحدى الدولتين (إيران والعراق) لتوازن الأخرى. فهذه السياسة (توازن القوى) أظهرت إفلاسها عندما قام العراق بغزو الكويت، كما أنها لا تصلح في ظل العداء الذي يكنه العراق وإيران للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، فضلاً عن أن القوة الأمريكية المكثفة في الخليج تعد بديلاً أفضل لحماية المصالح الأمريكية^(١٤).

واستهدفت سياسة الاحتواء المزدوج اتباع كل ما من شأنه نزع قدرة العراق وإيران على تهديد المصالح الأمريكية ونظم الحكم الصديقة في الخليج، بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، والحيولة دون تمكين إيران من امتلاك مثل هذه الأسلحة .

٣ - سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من إقليم الشرق الأوسط، أي بين الخليج والشرق العربي كمرکز لنظام الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك بالربط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج ومسابعى إنجاح عملية التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، عن طريق دفع دول مجلس التعاون للمشاركة في مشروع التسوية والتوسع في تطبيع العلاقات مع إسرائيل. الربط بين أمن الخليج وعملية التسوية أوضح مارتن انديك، وقت أن كان مستشاراً للشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس كلينتون، مغزاه وأهميته بقوله إن هناك اعتماداً متبادلاً بين إنجاح الدعوة لاحتواء العراق وإيران ونجاح عملية التسوية. فكلما نجحت عملية احتواء العراق وإيران كلما أمكن تحقيق تقدم في عملية التسوية، وكلما أمكن تحقيق تقدم في عملية التسوية كلما أمكن تحقيق نجاح في احتواء العراق وإيران^(١٥).

٤ - القيام بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ديمقراطية وازدهاراً.

الحقيقة الثانية : أن الولايات المتحدة التي اعتبرت أن حرب الخليج الثانية مرحلة فاصلة في التاريخ الأمريكي وفي الدور الأمريكي العالمي، لن تترجع عن سياسة تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بعد تمكنها من إسقاط نظام صدام حسين وفرض الاحتلال الأمريكي على العراق.

هذا يعني أن أي نظام أممي جديد في الخليج سوف يقوم في الأساس بمبادرة أمريكية وبجهود أمريكية، وأن الجديد في النظام الأممي الخليجي لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سيتلخص في النتائج التي أفرزتها تجربة الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق، والتطورات التي لحقت بالدور الأمريكي في الخليج والعلاقات الأمريكية - الخليجية منذ تفجيريات ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

الحقيقة الثالثة : أن بناء النظام الأممي الجديد في الخليج سوف يتم في ظروف غير مواتية بالنسبة للأطراف المحلية في إقليم الخليج (إيران ودول مجلس التعاون والعراق) وفي ظروف عجز شبه كاملة للنظام العربي. وهذا يعني أن النظام الجديد سوف يعكس، في الأساس، مصالح الطرف القوى في معادلة الأمن الخليجي وهو الولايات المتحدة، وأن للنظام الأممي الخليجي الجديد أن يتوافق، بالضرورة مع المصالح العربية، تماماً كما كان الحال بالنسبة للنظام الأممي الذي فرضته الولايات المتحدة على الخليج بعد حرب الخليج الثانية، وهو النظام الذي حرص على توظيف النظام الأممي الخليجي لدعم مشروع السلام الأمريكي - الإسرائيلي .

وفق هذه الحقائق الثلاث لم نجد مساهمات عربية خليجية أو عربية بصفة عامة ولا إيرانية يعتد بها في مسألة صياغة النظام الأمنى. فقول مجلس التعاون الخليجى وبالذات الدول الخمس الصغيرة أكثر طموحاً لمزيد من التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة، وإيران مازالت حريصة على مطلبين: الأول، أن تشارك بقوة ضمن معادلة الأمن الإقليمى الخليجى، وأن يكون الأمن الخليجى خليجياً، أى يستبعد وجود أى قوة أجنبية فى معادلة الأمن الإقليمى. أما النظام الجديد فى العراق فهو أكثر طموحاً لدور قوى فى الأمن الخليجى وفى منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية وقد عبر وفد مجلس الحكم الانتقالى العراقى الذى زار عدداً من عواصم دول مجلس التعاون عن هذا الطموح وبالذات الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجى.

الاستئثار الأمريكى بالجهد الأكبر لإعادة بناء النظام الأمنى الإقليمى الجديد فى الخليج، يفترض بداية ثلاثة أمور: أولها أن هذا النظام يجب أن يكون الأكثر فعالية والأقل تكلفة والأكفاً فى تحقيق المصالح الأمريكية. ثانياً أن العراق الجديد سيكون محورياً أساسياً فى هذا النظام، بما يمكن أن يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على محورية الدور السعودى فى النظام الأمنى الخليجى السابق لاحتلال أمريكا للعراق^(١٦). ثالثاً أن النظام الأمنى الجديد يجب أن يهتم بمواجهة ثلاث إشكاليات تهدد الاستقرار والأمن الإقليمى: إشكالية الاستقرار فى العراق وهى إشكالية تتأكد خطورتها يوماً بعد يوم مع تزايد خطورة عمليات المقاومة العراقية. اغتيال محمد باقر الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة العراقية و١٢٦ من المقربين فى عملية تفجير هائلة بالنجف تعتبر أحد النماذج الخطرة لعمليات المقاومة على الاستقرار فى العراق^(١٧). والإشكالية الإيرانية بما تعنيه من أدوار إيرانية لا ترضى عنها الولايات المتحدة فى العراق والخليج والصراع العربى الإسرائيلى، ناهيك عن أزمة أسلحة الدمار الشامل المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة، وأخيراً إشكالية تؤثر العلاقات الخليجية على المستوى الشعبى مع الولايات المتحدة وعلى الأخص العلاقات السعودية الأمريكية على ضوء خبرة هذه العلاقات خلال الحرب الأمريكية فى أفغانستان ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة والحرب ضد العراق حيث أدركت واشنطن مدى التردد والعزوف الرسمى السعودى لدعم الجهود الأمريكية ومدى الرفض الشعبى السعودى لأى تعاون مع الولايات المتحدة^(١٨).

ضمن هذا الفهم يمكن الحديث عن الكثير من التصورات الأمريكية الخاصة بالنظام الأمنى الفعال والأكفاً من منظور المصالح الأمريكية، وقد تضمنت بعض الدراسات الأمريكية المهمة نماذج من هذه التصورات منها دراسة كينيث بولاك مدير مركز الدراسات والبحوث فى معهد "بروكنجز" والباحث فى مجلس الأمن القومى الأمريكى المنشورة فى مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affaris) فى عدد يوليو - أغسطس ٢٠٠٣، وكذلك المشروع البحثى للمهم الذى أعدته مؤسسة Rand الأمريكية بعنوان

(Anew Persian Gulf Security System) في مايو ٢٠٠٣ وأعداها ثلاثة من أبرز الخبراء في المؤسسة وهم Andrew Rathmell و Theodor Karansik و David Gompert وكذلك دراسة فـ. جريجوري جوز الثالث، بعنوان: "نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج".

ويمكن عرض حوالى سبعة تصورات للنظام الأمنى الخليجى يمكن أن ترقى ثلاثة منها فقط إلى مستوى التصور المتكامل للنظام الأمنى، فى حين أن التصورات الأربعة الأخرى هى دون المستوى أو على الأقل يمكن تضمين بعضها لدعم التصورات الثلاث الأخرى وبالأذات تصور: الإصلاح الديمقراطى الذى عرضه دراسة مؤسسة راند.

التصور الأول: تكميم الموقف التاريخى لبريطانيا فى الخليج

يرتكز هذا التصور للنظام الأمنى الخليجى الجديد على قيام الولايات المتحدة بدور أمنى وسياسى فى الخليج مشابه للدور الذى كانت تقوم به بريطانيا فى الإقليم طيلة الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٠ - ١٩٥٨ مع مراعاة تغير الظروف فى الوقت الراهن عنها طيلة النصف الأول من القرن العشرين.

أهم معالم هذا التصور هى أولاً: وجود أمريكى قوى على ساحل الخليج مع نفور عام من الانخراط إلى حد كبير فى داخل الجزيرة العربية، وثانياً: وجود أمريكى قوى فى العراق. أما أهم الأوار التى يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة هى "المحافظة على السلام فى المنطقة" على غرار اهتمام بريطانيا بفرض "السلام البريطانى" على الخليج مع الاحتفاظ بالهيمنة على الساحل ودعم الحكام المحليين، وحمايتهم من الخصوم الإقليميين، وتجنب الالتزامات العسكرية داخل الجزيرة العربية^(٩).

وإذا كان هذا التصور يأخذ فى اعتباره زيادة حدة التوتر فى العلاقات الأمريكية السعودية منذ تقجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وأهمية إسقاط نظام صدام حسين وفرض السيطرة الأمريكية الكاملة على العراق، فإنه تصور يعجز عن مواجهة التحديات التى تواجه النفوذ الأمريكى، وبالأذات إذا استمرت إيران فى مسعاها لتطوير قدرات نووية، وإذا ما اضطرت السعودية، بدافع موازنة الخطر النووى الإيرانى إلى الانخراط فى تجربة مشابهة بما يدفع المنطقة فى تصعيد تسابق التسلح. ومن ثم فإن أى تكدير أمريكى فى إعادة الانتشار العسكرى خارج الأراضى السعودية والتركيز على دول مجلس التعاون الأخرى دون تجديد التزام أمنى لأمريكى بالاستقرار فى الخليج ودعم الشركاء الاستراتيجيين سيجعل المصالح الأمريكية معرضة للخطر^(١٠).

التصور الثانى: الوجود قبالة الساحل

وهو تصور محافظ يرى العودة إلى الاستراتيجية الأمريكية فى السبعينيات القائمة على "مبدأ نيكسون" المعتمدة على سياسة "توازن القوى" التقليدية وتقليص الوجود

العسكري الأمريكي في المنطقة إلى الحد الأدنى، مع الإبقاء على مقر قيادة الأسطول الخامس في البحرين، وخفض عدد القطع البحرية الأمريكية في الخليج، والاحتفاظ بالقاعدة الجوية في قاعدة العُيُود بقطر والاحتفاظ ببعض المعدات في الكويت وقطر، إضافة إلى الوجود العسكري في العراق^(٧١).

هذا التصور يعتبر انتكاسة لطموحات تيار المحافظين الجدد وغيرهم ممن يضغطون من أجل تصعيد وتكثيف الدور العسكري الأمريكي في العالم وخاصة في إقليم الخليج لحماية المصالح الأمريكية، كما أنه لا يتوافق مع حجم التحديات التي تواجه هذه المصالح^(٧٢).

التصور الثالث: العودة للوكالة المعلنين

وهذا التصور تكرر للتصور السابق الذي يعتمد على تخفيض الوجود العسكري الأمريكي والاعتماد على وكلاء محليين ليس لهم وجود الآن على غرار تجربة السبعينيات (إيران - السعودية) والثمانينيات (العراق - السعودية). وإذا كان هناك رهان على التيار الإصلاحى الإيراني لاستعادة الوكيل الإيراني، وعلى الدول الحليفة على ساحل الخليج والطموح لنظام صديق في العراق، فإن الوكلاء ليس لهم وجود فعلى في ظل غياب اليقين حول إمكانية عودة إيران كحليف للولايات المتحدة، وفي ظل ضعف الدول في الخليج، وضبابية المستقبل السياسى والأمنى للعراق فى المدى القريب والمتوسط.

التصور الرابع: التحول الديمقراطى

يهدف هذا التصور إلى تركيز الجهود الأمريكية لتحويل النظم الحاكمة في دول إقليم الخليج إلى النمط الديمقراطى الغربى والقضاء على الحركات الداخلية المناهضة لهذا النموذج الغربى فى الحكم، لارتكازاً إلى مقولة أن النظم الديمقراطية أقل ميلاً إلى الصراع فيما بينها وأكثر توجهاً نحو السلام والتعاون^(٧٣).

ومن الصعب تصور أن دعوة الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى يمكن أن تؤسس لنظام أمنى إقليمى، قد تكون ضرورة لدعم النظام الأمنى والعلاقات الإقليمية لكنها لا تصلح وحدها لتوفير نظام أمنى مستقر.

الإصلاح الديمقراطى ضرورة من منظور تيار المحافظين الجدد بالولايات المتحدة، ويطالبون بأن يكون هذا الإصلاح شرطاً للتعامل مع دول المنطقة، ولكن دون تخلى بأي حال من الأحوال عن مبدأ استخدام القوة، بل والقوة المفرطة، ودون تساهل فى

أهمية الربط بين الأمن الإقليمي الخليجي والسلام مع إسرائيل. فهذا التيار متمسك بمجموعة من الأفكار والسياسات ويضغط لكي تكون أسساً لأي نظام إقليمي في الخليج والشرق الأوسط، وأهمها^(٧٤) :

أ - إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط والحليف الاستراتيجي الوحيد الذي يجب أن تثق به الولايات المتحدة . فالمصالح الأمريكية والإسرائيلية متطابقة، ومن مصلحة الولايات المتحدة توظيف أكبر قدر من رأس المال السياسي والعسكري والمالي في الدفاع عن إسرائيل وتعزيز قدراتها بما يعنى ضرورة التوقف الأمريكي عن أخذ الحساسية العربية في الاعتبار تجاه القضية الفلسطينية .

ب - لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تخجل من ممارسة القوة الانفرادية وأن تحافظ على تفوقها العسكري الهائل من أجل ممارسة هذه القوة . كما أن التحالفات الاستراتيجية يجب أن تعقد مع الأنظمة والثقافات الشبيهة بها، أي أن "العلاقة الخاصة مع السعودية ليست في محلها، وبالتالي يجب إعادة تقييمها .

ج - على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة خارجية تتسم بالمبادرة، وأن تشجع على تغيير الأنظمة في الدول التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة أو إسرائيل.

وفي هذا السياق على الولايات المتحدة أن لا تتسامح مع المواقف الغامضة، فالذين ليسوا جزءاً من الحل هم إذن جزء من المشكلة .

الأهم من ذلك أن هذا التيار يؤكد وبكل الوضوح أنه لا مكان إلا للدول الديمقراطية التي هي في سلام مع إسرائيل . وإذا كان هذا الشرط لا ينطبق على أي دولة في المنطقة فهم يرون أنه لا يكفي فقط التخلي عن حماية الأنظمة المعتدلة والمستقرة كأنظمة دول الخليج الصديقة بل يجب "تغيير" أو "تعديل" الأنظمة في منطقة الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية، لأن هذا من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة على المدى البعيد^(٧٥).

هذه هي حدود فهم تيار المحافظين الجدد بالولايات المتحدة لدعوة الإصلاح السياسي والديمقراطي فهي ليست أحد خيارات بناء النظام الأمني الإقليمي الخليجي في المرحلة القادمة بل هي شرط لأي تصور أمريكي في هذا الاتجاه .

التصور الخامس : ناتو شرق أوسطى

ويهدف هذا التصور إلى إقامة حلف دفاعي إقليمي في الخليج من النوع الذي نجح في أوروبا أثناء الحرب الباردة. أي العودة إلى تجربة سياسة "الأحلاف" للفائشة التي سبق أن أقامتها الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة في الخمسينيات من القرن الماضي، وبالأذات "حلف بغداد" الذي ضم تركيا والعراق وإيران وباكستان، وبعد

انسحاب العراق منه بعد أربع سنوات من تشكيله بقيام الثورة العراقية (يوليو ١٩٥٨) تحول إلى "حلف الستو" Central Treaty Organization .

كانت سياسة الأحلاف وامتداداته "الإقليمية" في الماضي جزءاً من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي الأمريكية ومن ثم فإنها كانت جزءاً من أدوات للصراع الدولي الإقليمية وهو ما يختلف عن الأوضاع الخليجية الراهنة . هذا الحلف، في حالة قيامه سيكون بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي والعراق، مع التركيز على عزل إيران، وسيكون فرصة للولايات المتحدة لتقديم التزم أمريكي ثابت بأمن المنطقة وتوسيع الضمان الأمني ليشمل العراق لحل المعضلة الأمنية العراقية، وتوفير أفضل فرصة لإعادة تسليح العراق^(٧٦).

رغم ذلك فإن فرص قيام مثل هذا الحلف محدودة للغاية لأسباب تخص الاستقرار السياسي والشرعية في دول مجلس التعاون ومن بعدها العراق بسبب الرفض الشعبي القوى المتوقع لمثل هذه الخطوة^(٧٧)، إما لاتهامات بالعمالة للأنظمة أو لرفض عزل إيران وفتح جسور مستقبلية مع إسرائيل.

التصور الخامس: سيادة أمنية مشتركة في الخليج

يرمى هذا التصور إلى أن تتبنى الولايات المتحدة سيادة أمنية مشتركة في الخليج على غرار تجارب السيطرة على التسليح في أوروبا في نهاية الحرب الباردة^(٧٨).

فبدءاً من السبعينيات من القرن الماضي دخل حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو في عدة مننديات حوار أمنية وإجراءات لبناء الثقة، واتفاقيات سيطرة على التسليح (مثل لجنة الأمن والتعاون في أوروبا) ومحادثات تخفيض القوة المتوازنة والمتبادلة ومعاودة القوة التقليدية في أوروبا، كان الهدف منها التعامل مع كل القضايا الأمنية العديدة في القارة الأوروبية بأسرها. وقد استغرق للتفاوض حول هذه الاتفاقيات أكثر من عقدين من المشاحنات والمحاولات المؤلمة، ولكنها في النهاية جعلت أوروبا أكثر استقراراً وأمناً مما كانت عليه في أي وقت مضى.

وفي الخليج يمكن أن تتطوى هذه السيادة الأمنية المشتركة على مجموعة من الأنشطة المماثلة التي تجمع الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون وإيران. وقد تبدأ العملية بإقامة منتدى أمني إقليمي يمكن فيه مناقشة القضايا ذات الصلة، وتبادل المعلومات، ووضع إطار الاتفاقيات. ويمكن للأعضاء بعد ذلك أن ينتقلوا إلى إجراءات بناء الثقة مثل الإبلاغ عن المناورات قبل الشروع فيها وتبادل المراقبين وتبادل المعلومات. كما يمكن أن تنجح النية إلى الشروع في اتفاقيات السيطرة على التسليح التي قد تشمل مناطق منزوعة السلاح، وحظر نظم الأسلحة المثيرة لزعزعة الاستقرار والخفض المتوازن لقوات كل الأطراف. وقد تستهدف المجموعة على نحو خاص

فرض حظر على كل أسلحة الدمار الشامل، على أن يكون حظراً شاملاً وفرض عقوبات على الدول التي تخالفه، وبرنامج تعثيش متعدد الأطراف (دولى) لتطبيق الالتزام بالحظر^(٧٩).

هذا التصور إيجابى وشديد الأهمية لأنه سوف يتوقف للمرة الأولى عن سياسة الإقصاء التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد إيران، لكن المشكلة هي أن الأمن الوطنى الإيرانى لا يقتصر فقط على الجبهة الخليجية فالموقع الجيوستراتيجى الإيرانى يجعل إيران مرتبطة بأكثر من نظام أمن إقليمى، ودخولها فى هذا الإطار الخليجى سيحقق التوازن فى القوى على المستوى الخليجى لكنه سوف يخل بالتوازن فى أقاليم أخرى تهم إيران سواء فى علاقاتها مع دول وسط آسيا ومع تركيا والهند وباكستان وأفغانستان.

كذلك فإن تعريض إيران لضغوط تجريدها من أسلحة الدمار الشامل سيدفعها حتماً إلى المطالبة بتوسيع المنطقة لضم إسرائيل بالذات ودول أخرى ليصبح المطلوب الواقعى هو تجريد كل منطقة الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها الأسلحة النووية وهو ما سوف ترفضه الولايات المتحدة قبل إسرائيل.

التصور السابع: الشراكة الأوروبية

يعتمد هذا التصور على إشراك أوروبا مع الولايات المتحدة فى جهود بناء نظام أمن إقليمى مستقر فى الخليج، ويرتكز هذا التصور على القواعد التالية:

أ - توازن القوى فى المنطقة بالمعنى الإقليمى أى أنه لا بد من اتخاذ خطوات جيو-سياسية وعسكرية مثل تأمين طريق ساحلى للنفط العراقى، وتأمين طرق التصدير الإيرانية.

ب - الإصلاح السياسى الذى يؤمن الاستقرار والشرعية معاً، وتوسيع المشاركة السياسية.

ج - تعدد مصادر القوة الداعمة لهذا النظام، لتخفيف الأعباء من ناحية وزيادة الكفاءة من ناحية أخرى^(٨٠).

من هنا تأتى دعوة المشاركة الأوروبية مع القوة الأمريكية فى بناء نظام الأمن الإقليمى فى الخليج. وإذا كان هناك تصور يرى توسيع هامش المشاركة لتشمل باقى أعضاء اللجنة الرباعية الدولية (روسيا والأمم المتحدة)، فإن الدور الأوروبى له ما يميزه على صعيد العلاقات مع دول الخليج ودول الشرق الأوسط. لكن المشكلة تتلخص فى مدى التجاوب الأوروبى لإنقاذ الأمريكيين من ووطنهم. الإجابة تتوقف بالطبع على حدود النصيب الأوروبى من الكعكة العراقية خاصة والخليجية عامة. وإذا ظلت

واشنطن أسيرة نزعات التفرد والهيمنة المطلقة فلن تكون هناك فرصة لمشاركة أوروبية، أما إذا قبلت بالشروط الأوروبية التي سبق أن ألح إليها يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني فإن الأمل في المشاركة الأوروبية يمكن أن يتجدد. فقد لخص فيشر حدود الإحباط الأوروبي من السياسة الأمريكية بقوله: "كنا ننتظر الأمريكيين في الشرق الأوسط ليحققوا السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين فإذا هم يثبوتنا محاربين في العراق".

وجهة النظر الأوروبية عبرت عنها دراسة أعدتها مؤسسة برتلسمان الألمانية، وهي وجهة نظر تتجاوز الخليج لتتحدث عن تركيا والصراع العربي- الإسرائيلي وانعكاسات ما حدث في العراق على إيران، أما فيما يتعلق بالنظام الأمني الخليجي فهي ترى أن إعادة بناء الدولة العراقية يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هيكل جديد للنظام الإقليمي يحقق الأمن والتنمية للجميع. فليس صحيحاً أن العراق وحده هو الذي كان يهدد جيرانه، ولكن العراق بدوره كان وسيبقى مهدداً من إيران وتركيا. كما أن دول الخليج لا تزال عرضة لتهديدات متعددة المصادر، وهي أطراف في نزاعات حدودية وسياسية مع إيران، ولبن تهدي، ضربة أمريكية للمنشآت النووية الإيرانية مخاوف الآخرين إلا مؤقتاً، لأنها لن تقضي على طموحات إيران، ولكن سوف تؤجلها فقط^(٨١).

وفق هذا التصور الأوروبي للواقع الخليجي فإن الحل الأمثل لجميع الأطراف من منظور هذا التصور هو إقامة "نظام جديد للأمن الخليجي" يضم إيران والعراق واليمن إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي الست (٦+١+١+١) يسمى بـ "مؤتمر الأمن والتعاون الخليجي"، وتتبقى عنه لجان لتسوية القضايا مكن الخطر مثل نزاع السلاح، والنزاعات الحدودية، والمياه والنفط. وعند ذلك يمكن منح العراق منفذاً بحرياً إلى الخليج، وتسوية مشكلة الجزر الإماراتية بحلول وسط، على أن يرتبط هذا النظام الجديد للأمن الخليجي بعلاقات تنسيق وتفاهم وثيقة مع كل من مصر وسوريا والأردن والدولة الفلسطينية وتركيا واليمن في حالة عدم ضمها كعضو كامل العضوية، وتمنح هذه المجموعة الأخيرة من الدول صفة العضوية المراقبة في المؤتمر، وصفة العضوية الكاملة في لجانها الفرعية، على أن تستثنى إسرائيل مؤقتاً من العضوية بشكائهما. وبالضرورة سيكون للنظام الجديد مضمونه الاقتصادي، فتنشأ مؤسسات تمويل إقليمية، تبني معايير جديدة للمعونة، وتفتح الأسواق والحدود أمام السلع ورغوس الأموال والأشخاص^(٨٢).

تعد هذه التصورات والاجتهادات يكشف عن حقيقة مهمة وهي أن الولايات المتحدة لم تستقر بعد على تصور محدد للنظام الأمني الخليجي، بما يعني أن الفرصة مازالت مفتوحة أمام الدول العربية الخليجية وإيران لفتح مجال للحوار مهم أن يمتد

ليشمل الطرف الأوروبي وأطراف عربية أخرى للحيلولة دون التفرد الأمريكي بفرض نظام للأمن الخليجي لا يخدم إلا المصالح الأمريكية، والمداخل الأنسب لمثل هذا التفاعل يجب أن يكون باتجاه العراق. فدون مشاركة عربية ودولية في جهود إعادة بناء الدولة العراقية وتمكين الأمريكيين من القيام بهذا الدور سوف يحد من فرص كل الأطراف في التعامل مستقبلاً مع النظام الأمني الخليجي، وربما مع كل تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في ظل سيطرة أفكار خطيرة على نحو الأفكار التي يتبناها تيار المحافظين الأمريكيين الجدد نحو الخليج وكل العرب.

هوامش الفصل الخامس :

(١) حسن الحاج على أحمد، "تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق"، المستقبل العربي، (العدد ٢٩٤، أغسطس ٢٠٠٣)، ص ٧٢-٧٣.
وانظر أيضاً:

Institute for Advanced Strategic and Political Studies, "Aclean Break: A New Strategy for Securing the Realm", [http://www.Cooperativeresearch.Org/archive/1990s/institute for advanced strategic and politicalstudies .htm](http://www.Cooperativeresearch.Org/archive/1990s/institute%20for%20advanced%20strategic%20and%20politicalstudies.htm)".

(2) Rebuilding America's Defenses: strategy, Forces, and Resources for a new Century: Areport to the Project for New American Century, September 2000, P.14, "[http://www.New american Century. Org/ Rebuilding America,s Defenses. Pdf](http://www.NewamericanCentury.Org/RebuildingAmerica,sDefenses.Pdf)"

(٣) حسن الحاج على أحمد، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٤) جيمس وولسي، "حرب على الاستيراد في العالم الإسلامي"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/٩.

(٥) دانا ميلبانك ومايك آلن، "المسؤولون الأمريكيون يتخلون عن تبرير أسلحة الدمار ويركزون على منطق مختلف: استخدام العراق "كحجر زاوية" لإعادة صياغة الشرق الأوسط" خدمة واشنطن بوست، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٨/٢.

(٦) المرجع السابق.

(٧) ويليام بيرنز، "التغيير الديمقراطي والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، الحياة، ٢٠٠٣/٥/٢٠.

(٨) المرجع السابق.

(٩) فاهان زانويان، "أن الأولان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج"، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، السلسلة الاستراتيجية والمستقبلية (العدد ١: نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ١٣.

(١٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١١) المرجع السابق، ص ١٨.

(١٢) المرجع السابق، ص ٢٠.

(١٣) انظر، أمثلة لهذا الجد:

راعدة درغام، "للتغييرات تأتي من الخارج إذا لم تنبثق من حيوية دائمة من الداخل"، الحياة، ٢٠٠٣/٨/١. محمد الرميحي، "المساعدة من عمرو ضرورة"، الحياة، ٢٠٠٣/٨/٢٠. د. برهان غليون، "كيف أصبح مصير التغيير العربي مهمة استعمارية؟"، الاتحاد، ٢٠٠٣/٥/١٤.

(١٤) فاهان زانويان، أن الأولان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج، مرجع سابق، ص ١١.

- (١٥) ف. جريجورى جوز الثالث، "نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج" مشروع معهد بروكجز حول السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى، التحليل رقم (٢) مايو ٢٠٠٣، المركز الدبلوماسى للدراسات الاستراتيجية، سلسلة ترجمات استراتيجية غير دورية، العدد ٥، ص ٢٦-٢٧.
- (١٦) ويليام بيرنز، التغيير الديمقراطى والسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، مرجع سابق.
- (١٧) المرجع السابق.
- (١٨) د. حسنين توفيق إبراهيم، "الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية فى الوطن العربى"، دراسات استراتيجية، العدد ١٣٠، السنة الثالثة عشرة ٢٠٠٣.
- (١٩) بعد حرب العراق، (حلقة نقاشية) ملف: العراق من الاحتلال إلى المقاومة، المستقبل العربى، العدد ٢٩٤ (أغسطس ٢٠٠٣)، ص ١١٩ - ١٢٠.
- (٢٠) د. محمد السعيد إدريس، "مجلس التعاون الخليجى" فى: التقرير الاستراتيجى الخليجى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، (الشارقة، جريدة الخليج، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٢)، ص ٥٦.
- (٢١) أحمد منيسى، "الديمقراطية مطلب شعبى أم نخبوى؟" الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٨.
- (٢٢) الإصلاح السياسى فى الخليج، قضايا الخليج - تقرير تحليلى غير دورى (العدد ٣١)، المركز الدبلوماسى للدراسات الاستراتيجية (الكويت)، ص ٥.
- (٢٣) المرجع السابق، ص ٥.
- (٢٤) الوطن (الكويتية) ٢٠٠٣/٢/١.
- (٢٥) الإصلاح السياسى فى الخليج، مرجع سابق، ص ٦.
- (٢٦) انظر فى تفاصيل هذه النماذج التفاعلية فى: د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمى للخليج العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٠)، ص ٣٩١ - ٤١٩.
- (٢٧) المرجع السابق، ص ٤٠.
- (28) James A. Bill, "The Geometry of Instability - in the Gulf: The Rectangle of Tension", in: Jamal s. AL- Suwaidi, ed., Iran and the Gulf: A Search for Stability, (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), PP. 101-102.
- (29) Ibid., pp. 109 - 110 .
- (٣٠) د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجى، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤.
- (٣١) د. محمد السعيد إدريس، "مجلس التعاون الخليجى والعراق: خبرة الماضى وسيناريوهات المستقبل"، السياسة الدولية، العدد (٥٢)، أبريل ٢٠٠٣، ص ١٢٩ - ١٣٠.
- (٣٢) المرجع السابق، ص ١٣٠-١٣١.
- (٣٣) الشرق الأوسط، ٢ مارس ٢٠٠٣.
- (٣٤) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٦/١٩.
- (٣٥) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٧/٨.
- (٣٦) د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمى للخليج العربى، مرجع سابق، ص ٤٣٤ - ٤٣٦.
- (٣٧) المرجع السابق، ص ٤٨٩ - ٤٩٢.
- (٣٨) المرجع السابق، ص ٥٥٢-٥٦٧.

- (٣٩) تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن بعنوان "انتصار في العراق لا في الشرق الأوسط"، المجلة، العدد ١٢٢٢، (١٣-٢٠٠٣/٧)، ص ١٩-٢٠.
- (٤٠) ف. جريجوري جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ١٧-٢٢.
- (٤١) المرجع السابق، ص ٣١-٣٤.
- (٤٢) باتريك تيلر، "الجيش العراقي الجديد من دون قوات جوية ووظيفته حماية الحدود وحراسة المنشآت"، الشرق الأوسط، ٢٥/٦/٢٠٠٣.
- (٤٣) - توم سكيتري، "مسؤولون أمريكيون: واشنطن قد تحتاج لإبقاء قواتها في العراق ١٠ أعوام بتكلفة ٣٦ مليار ٦ دولار سنوياً"، الشرق الأوسط، ٢٠/٦/٢٠٠٣.
- (٤٤) جون هندرين، "كيف يرى وولفوتيز العراق والمنطقة؟"، الشرق الأوسط، ١٨/٤/٢٠٠٣.
- (٤٥) الشرق الأوسط، ٧/٤/٢٠٠٣.
- (٤٦) الشرق الأوسط، ٢٦/٥/٢٠٠٣.
- (٤٧) الحياة، ١٢/٥/٢٠٠٣.
- (٤٨) الشرق الأوسط، ٢٢/٤/٢٠٠٣.
- (٤٩) الإمارات وقطر وسلطنة عمان تدعم مجلس الحكم في العراق، الشرق الأوسط، ١٧/٨/٢٠٠٣.
- (٥٠) بي.بي.سي، ٢٠/٨/٢٠٠٣.
- (٥١) البحرين تؤكد دعمها لجهود مجلس الحكم الانتقالي، الشرق الأوسط، ٢٠/٨/٢٠٠٣.
- (٥٢) ف. جريجوري جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص ١٧ - ٢٢.
- (٥٣) انسحاب القوات الأمريكية من السعودية - رؤية تحليلية، تقرير تحليلي غير دوري - العدد السابع، المركز الدبلوماسي للدراسات (الكويت)، ١٠/٥/٢٠٠٣، ص ٤-٧.
- (٥٤) ف. جريجوري جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص ٤ - ٥.
- (٥٥) انسحاب القوات الأمريكية من السعودية - رؤية تحليلية، مرجع سابق، ص ٧.
- (٥٦) سليم نصار، "ماذا حنف بوش من تقرير الكونجرس؟"، الحياة، ٩/٨/٢٠٠٣. د. حسن أبو طالب، "الحملة الأمريكية على السعودية: التحديات والفرص"، الأهرام، ٢٠/٨/٢٠٠٣.
- (٥٧) ف. جريجوري جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٧.
- (٥٨) الأهرام، ١٨/٨/٢٠٠٣.
- (59) www. Albawaba. com, 18/8/2003
- (٦٠) د. ودودة بدران، "الرؤية الأمريكية لأمن الخليج" في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، هـ ٣٨٦ - ٣٩٣.
- (٦١) مفيد عبد الرحمن، "الالتزامات الأمنية في الخليج مكلفة إلى حد يستدعي إعادة للنظر فيها" الرأي العام، ٢/٢/١٩٩٧.

- (٦٢) د. سمعان بطرس فرج الله، "الرؤية الكويتية لأمن الخليج" في: د. عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربي - دراسة في الإدراك والسياسات، مرجع سابق، ص ١٢٧ - ١٢٨.
- (63) Graham E. Fuller and Jan O.Lesser, "Persian Gulf Myths", Foreign Affairs: Vol.76,N0.3, May - June 1997, P.44.
- (٦٤) نص خطاب مارتن تينيك في مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، الخليج، ١٩٩٣/٥/٢٣.
- (٦٥) المرجع السابق.
- (٦٦) ف. جريجوري جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص ١٥.
- (٦٧) الأهرام، ٢٠٠٣/٨/٣٠.
- (٦٨) ف. جريجوري جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص ١٤.
- (٦٩) المرجع السابق ص ٣٧-٣٨.
- (٧٠) المرجع السابق، ص ٢٠.
- (71) Kenneth M. Pollack, "Securing The Gulf", Foreign Affairs, July - August 2003, <http://www.foreignaffairs.org>.
- (٧٢) أندرو راثميل وثيودور كاراسيك، وديفيد جوميرت، "نظام أمني جديد للخليج"، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة ترجمات استراتيجية غير دورية، العدد (١)، ص ١٦.
- (٧٣) مرفت دياب، "أمن الخليج بعد صدام في ظل رؤية أمريكية"، مختارات إيرانية، العدد (٣٨)، سبتمبر ٢٠٠٣.
- (٧٤) فاهان زاتويان، أن الأوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج، مرجع سابق، ص ١١.
- (٧٥) المرجع السابق، ص ١١.
- (76) Kenneth M. Pollack, "Securing the Gulf" op. Cit., pp. 4 - 5
- (77) Ibid., p. 5.
- (78) Ibid., 5
- (79) Ibid., p. 6
- (٨٠) مرفت دياب، أمن الخليج بعد صدام، مرجع سابق.
- (٨١) المرجع السابق.
- (٨٢) عبد العظيم حماد، "قراءة أوروبية في مستقبل المنطقة بعد احتلال العراق-"، الأهرام، ٢٠٠٣/٨/١١.

الفصل السادس

حسب الفليج الثالثة :

الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية

أحمد إبراهيم محمود

تغيرت في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق الكثير من معطيات الوضع السياسي والاستراتيجي والجيوپوليتيكي في منطقة الخليج العربي خصوصاً، وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً. فهذه الحرب لم تؤد فقط إلى الإطاحة بنظام حكم صدام حسين في العراق، ولكنها تسببت أيضاً في إعادة هيكلة ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، بما أحدث مزيداً من الخلل في موقع العرب في هذا الميزان، مع زيادة وتعزيز الوضع النسبي للولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال الوجود العسكري المباشر والمكثف للقوات الأمريكية في واحدة من أكبر الدول العربية، وإخراج هذه الدولة من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، وامتلاك الولايات المتحدة - ولو نظرياً على الأقل - القدرة على فرض نظام حكم موال لها في العراق، علاوة على أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يجعل من الولايات المتحدة دولة جوار جغرافي لكل من إيران وسوريا، بما يضع هاتين الدولتين في دائرة الاستهداف الأمريكي المباشر، سواء من خلال تكثيف الضغوط السياسية عليهما أو من خلال القيام بعمل عسكري أمريكي ضدهما، ولو في مرحلة لاحقة.

كافة هذه المتغيرات تمثل جزءاً أصيلاً من جوهر التصور الاستراتيجي الأمريكي لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط، وهو المخطط الذي تشارك فيه إسرائيل مشاركة عضوية، سواء في صياغته أو في تنفيذه. وقد بدأ هذا المخطط بالعراق، ولكنه لن يتوقف عنده، وإنما يبدو من المؤكد أن العراق هو مجرد بداية في عملية تنفيذ ما يمكن وصفه بـ "المخطط الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي" للمنطقة. وللوقوف على احتمالات نجاح أو فشل هذا المخطط، فإن الأمر يتطلب الوقوف أولاً على أسباب الاتهام للعسكري العراقي، ثم تحليل الدلالات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، والنتائج الاستراتيجية التي نجمت عنها، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجوهر المخطط الاستراتيجي الأمريكي المذكور، سواء تلك النتائج المتعلقة بتحويلات الميزان الاستراتيجي الإقليمي أو المتعلقة باحتمالات الاستهداف الأمريكي لدول أخرى في المنطقة، وبالأخص سوريا وإيران، أو تلك المتعلقة بالاتجاه الأمريكي لإعادة ترميم القيمة الاستراتيجية لدول المنطقة في فترة ما بعد الحرب على العراق.

غير أن الجانب الأكثر أهمية في خبرة الحرب الأمريكية على العراق ونتائجها يتمثل في ضرورة البحث عن الكيفية التي يمكن أن تتعامل بها دول المنطقة مع

احتمالات الاستهداف الأمريكي. فهذه الحرب تثير تساؤلات واسعة بشأن الكيفية التي يمكن لدول المنطقة الصغيرة أو المتوسطة القوة أن تدافع بها عن نفسها في مواجهة قوة عظمى متوحشة تسعى بكافة الطرق إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على الساحة العالمية عموماً، وعلى منطقة الشرق الأوسط خصوصاً، مستغلة في ذلك تفوقها العسكري الساحق والعجز الدولي الفادح عن مواجهة اتجاهات الهيمنة والتوحش الأمريكية على الساحة الدولية.

١. أسباب الانهيار العسكري العراقي

يعتبر تحليل أسباب الانهيار السريع نسبياً لنظام صدام حسين في مواجهة قوات الغزو الأمريكي - البريطاني، مدخلاً بالغ الأهمية، سواء لفهم ما جرى في الحرب، أو باعتبار ذلك مسألة ضرورية لتحديد النقطة المحورية في هذه الدراسة، والتي تتمثل في تحليل ما يمكن القيام به من جانب الدول الصغيرة والمتوسطة لمواجهة احتمالات استهدافها عسكرياً من جانب الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد حرب العراق، ولكن من دون أن ينفي ذلك حقيقة أن كل حرب لها منطقتها الخاص، وأن كل حالة تظل لها خصوصيتها الذاتية.

وبدون الدخول في التفاصيل المتعلقة باستراتيجيات الحرب وتطوراتها، يمكن القول إن نظام صدام حسين ارتكب أخطاء فادحة في إدارته للصراع المسلح مع الولايات المتحدة وبريطانيا. ومع أن هناك فارقاً هاماً في ميزان القوى العسكرية بين الجانبين، بما يعني أن نتيجة المواجهة كانت شبه محسومة منذ البداية، فإنه يظل من المؤكد أن الأخطاء الفادحة التي ارتكبها نظام صدام حسين هي التي أضعفت الموقف العسكري العراقي، وعجلت بالانهيار السريع للقوات المسلحة العراقية.

لقد أخطأت القيادة العراقية بصفة خاصة في عملية إعداد قواتها المسلحة للحرب، سواء في عملية بناء القوات أو في صياغة الاستراتيجية العسكرية. ويمكننا حصر هذه الأخطاء في النقاط الثلاث التالية:

١- الانقسامات الداخلية في هيكل القيادة العسكرية العراقية، حيث تعتبر هذه الانقسامات السبب الرئيسي وراء الانهيار المروع والمفاجئ للقوات المسلحة العراقية في مواجهة قوات الغزو الأمريكي - البريطاني. فهذه الانقسامات هي التي أتاحت للولايات المتحدة تجنيد وشراء ولاء العديد من كبار قادة القوات المسلحة العراقية، وبالأذات قادة الحرس الجمهوري، وهو ما جعل المقاومة العسكرية العراقية للغزو تنحصر في مواجهات محدودة قامت بها قوات الفرق الثلاث المرابطة في الجنوب، بالإضافة إلى عمليات منخفضة الحدة قامت بها عناصر فدائيي صدام، في حين لم تكن هناك أدنى مقاومة في بغداد، التي سقطت بصورة مفاجئة في أيدي القوات الأمريكية،

رغم أن الخطة العسكرية العراقية كانت مبنية بالكامل على أن تكون المعركة الحقيقية في بغداد.

وتعود هذه الانقسامات إلى انعكاسات الطبيعة الديكتاتورية القمعية لنظام حكم صدام حسين على تشكيل القوات المسلحة العراقية وطبيعة عملها. فبنية القوات المسلحة العراقية ذاتها كانت تنتم بالتفكك والانقسام، حيث تنقسم هذه القوات إلى قوات نظامية تقليدية، وقوات حرس جمهوري. ولم يكن صدام حسين يثق بالقوات النظامية التي تضم في صفوفها كثيراً من الضباط والجنود الشيعة، وكان يخشى أن تنمرّد هذه القوات عليه. ولذلك قام بعد فشل الانتفاضة الشيعية بجنوب العراق بتكوين قوات الحرس الجمهوري الخاص، التي تعمل خارج قيادة القوات المسلحة العراقية، بهدف حمايته وحماية قبيلته وأسرته الصغيرة، ونصب قسماً ابنه قائداً لها، كما أسس في عام ١٩٩٥ ما عرف بـ "ميليشيا فدائيس صدام"، والتي تتألف من عشرات الآلاف من الشباب، بهدف قمع أي تمرد داخلي، ونصب ابنه الأكبر عدياً قائداً لها.

ومع أن مهام قوات الحرس الجمهوري تنحصر في أمن الرئاسة وحماية الرئيس والمقار الرئاسية، فإنها حظيت بمعاملة متميزة من جانب القيادة العراقية من حيث الحصول على أفضل الأسلحة والمعدات، وأعلى الرواتب والمكافآت المالية، وأعلى مستويات التدريب العسكري، بالإضافة إلى إعطاء هذه القوات صلاحيات واسعة ونفوذاً كبيراً داخل العراق، في حين كانت القوات النظامية تلقى معاملة أدنى بكثير. وكانت هناك تمايزات داخلية في قوات الحرس الجمهوري، حيث جرى تفضيل وتمييز قوات الحرس الجمهوري الخاص على غيرها. وبدأ واضحاً بقوة أن مهمة حماية الرئيس وضمان أمن النظام باتت تمثل الهدف الرئيسي والمحوري للقوات المسلحة العراقية، بما يتطلبه ذلك من إعطاء عناية خاصة للقوات التي تقوم على هذه المهمة تحديداً.

هذا الوضع يصفه العديد من القادة العسكريين العراقيين أنفسهم بأن القوات المسلحة العراقية كانت في واقع الأمر عبارة عن عدة جيوش متنافرة ومتنافسة، تنفرد إلى القيادة المركزية، ولم يكن هناك أي تنسيق بين هذه القوات، بل كانت تتصارع مع بعضها البعض، وشاعت درجة عالية من الكراهية لدى ضباط وأفراد القوات النظامية تجاه قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص، كما أدى ذلك إلى توسيع الهوة بين الجانبين. وقد ترافق مع ذلك أيضاً أن القيادة العراقية اتبعت منهجاً يقوم على خلق الانقسامات بين وحدات القوات المسلحة المختلفة، من أجل السيطرة عليها، وهو ما خلق جواً من الخديعة والتضليل، كما شاعت حالة من انعدام الثقة وإساءة استخدام السلطة وترقية المنافقين والفاسدين، علاوة على أن القيادة العراقية أجبرت القادة على الكذب لإخفاء الحالة المزمنة التي تعاني منها القوات المسلحة العراقية، بل ولم يكن أحد من القادة قادراً على الحديث بصراحة عن أحوال قواته ومشكلاتها^(١).

لكن الأمر الأكثر خطورة يتمثل في أن القوات المسلحة العراقية خضعت لعملية تصفية منهجية لمن تثار الشكوك بشأن ولائهم لنظام الحكم، أو الذين يمكن أن تظهر لديهم أي نوازع انقلابية في المستقبل، أو كبار القادة الذين يتمتعون بشعبية كبيرة في أوساط القوات المسلحة العراقية على نحو يزيد من مكانتهم وتأثيرهم لدى أفراد هذه القوات. ومع الاستعداد للحرب الأمريكية، خضعت القوات العراقية لإجراءات أمنية مشددة للغاية، بصورة لم يسبق لها مثيل، وجرى استبعاد أو تصفية المشكوك فيهم، كما جرى إعطاء سلطات واسعة لنجل صدام حسين، قصي، في تنسيق الحرب الدفاعية داخل المدن، بالإضافة إلى إشرافه التام على الوحدات العسكرية المكلفة بحماية أمن نظام الحكم، خاصة قوات الحرس الجمهوري وجهاز الأمن الخاص، علاوة على دوره الحيوي في إحكام السيطرة على الجيش العراقي. وأعطت القيادة العراقية حرية أكبر للقادة الميدانيين غير المشكوك في ولائهم في اتخاذ القرارات الميدانية، وهم في الأغلب قادة غير محترفين وقليلو الخبرة، في مقابل استبعاد القادة الأكفاء.

هذه العوامل خلقت لدى العديد من كبار القادة والضباط العراقيين قناعة بأنهم يخوضون الحرب ضد قوات الغزو الأمريكي - البريطاني ليس دفاعاً عن سيادة العراق ووحدة أراضيه، وإنما دفاعاً عن نظام صدام حسين، وهو ما جعلهم أكثر استعداداً للتجاوب مع الإغراءات والتهديدات التي تضمنتها عمليات الدعاية والحرب النفسية الأمريكية. وقد اشتملت هذه العمليات على إجراء اتصالات مع عدد من كبار القادة العراقيين لحثهم على عدم القتال، والعمل بصورة مكثفة على تغيير ولاء العسكريين والمدنيين العراقيين، وإقناعهم بعدم مقاومة القوات الأمريكية، وطمانتهم من أنهم لن يكونوا هدفاً للهجوم الأمريكي، مع التركيز على تحذير القوات العراقية من استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما ركزت الحرب النفسية الأمريكية على محاولة إغراء ضباط القوات المسلحة العراقية على التمرد على نظام الرئيس صدام حسين. وكانت الحرب النفسية التي نظمتها الولايات المتحدة ضد العراق فعالة للغاية، وتعتبر أكبر وأعد حملة للحرب النفسية يقوم بها الأمريكيون منذ حرب فيتنام.

وقد حققت الدعاية والحرب النفسية الأمريكية تأثيراً كبيراً على العديد من قادة وضباط القوات المسلحة العراقية في المراحل المتأخرة من الحرب، بعد أن كانت القوات الأمريكية والبريطانية قد حققت بعض النجاحات، ولاسيما عقب استيلاء القوات الأمريكية على مطار بغداد، وهو ما كان يمثل ضربة قاصمة لخطة تأمين بغداد، مما تسبب في شيوخ الارتباك في صفوف عدد من القادة وكبار الضباط، ثم نجحت الدعاية الأمريكية في إقناع العديد من الضباط والقيادات بأن الذي حسم معركة المطار هم عدد من زملائهم الذين انتقلوا بعد ذلك للعيش في قطر، وسينقلون بعد ذلك إلى بريطانيا معززين مكرمين، وسيشاركون في إعادة بناء الجيش العراقي في فترة ما بعد صدام

حسين. وقد تسببت هذه الإغراءات الأمريكية في قيام العديد من هؤلاء القادة بالتخلي عن مهمة الدفاع عن نظام صدام حسين، وقدموا معلومات بالغة الخطورة عن تفاصيل الخطط العسكرية العراقية، بما في ذلك مناطق توزيع القوات وأماكن الكمائن العراقية ونوعيات الأسلحة والذخائر الموجودة لدى باقي القوات.. وغير ذلك. والأخطر من ذلك أن القوات الأمريكية نجحت في إقناع عدد من كبار قادة القوات العراقية بأن يطلبوا من قواتهم عدم مقاومة القوات الأمريكية، وهو ما تسبب في تفكك وحدات كاملة بعدما ترك أفرادها أسلحتهم بالكامل في مواقعهم، مما فتح أبواب بغداد على مصراعها بدون مقاومة أمام القوات الأمريكية^(٧).

٢- الخلل في جوهر الاستراتيجية الدفاعية العراقية، فقد انطوت الاستراتيجية الدفاعية العراقية على أخطاء فادحة وشديدة الخطورة، حيث ركزت القيادة العراقية على تبني استراتيجية دفاعية بالكامل، استعداداً لاحتمالات وقوع هجوم أمريكي على العراق. وتقوم هذه الاستراتيجية على اتخاذ طائفة واسعة من الاستعدادات للدفاع التي تندرج في إطار استنزاف القوات المهاجمة. فعلى خلاف حرب الصحراء المفتوحة في عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، فإن الاستراتيجية العراقية ركزت على محاولة استدراج القوات الأمريكية المهاجمة إلى حرب مكلفة ومهلكة، وذلك من أجل خلق "فيتنام جديدة" لهذه القوات الأمريكية^(٨).

وفي هذا الإطار، جرى إدخال تحسينات على الأوضاع الدفاعية في جميع المدن العراقية، ابتداءً من البصرة في الجنوب، وصولاً إلى بغداد في الوسط، بهدف زيادة قدرة القوات المتحصنة داخلها على الصمود في مواجهة أي غزو أمريكي، من أجل جعل القتال أكثر صعوبة بالنسبة للقوات الأمريكية المهاجمة، كما أن الضحايا بين المدنيين سوف تكون أعدادهم كبيرة، وهو ما يمكن أن يمثل قيداً على حرية العمل العسكري بالنسبة للقوات الأمريكية.

وجرى في هذا السياق أيضاً إدخال تحولات مهمة في هيكل قيادة القوات المسلحة العراقية. فقد ألغى الرئيس صدام حسين هيكل القيادة العسكرية التقليدية، استعداداً لخوض معارك حرب عصابات بالمدن العراقية. وفي الوقت نفسه، تخلت القيادة العسكرية العراقية عن العمل العسكري من خلال وحدات عسكرية كبيرة الحجم، على مستوى الفيلق أو الفرق العسكرية، في مقابل الاعتماد على قوات أصغر حجماً لضمان سرعة الحركة، بهدف تقادى الغارات الجوية من جانب القوات الأمريكية.

وفي إطار هذه الخطة، جرى التركيز على أن تكون معركة بغداد هي المعركة الفاصلة، نظراً لأن قدرات القوات المسلحة العراقية لم تكن تتيح لها الدفاع عن جميع أراضي العراق، كما لا تستطيع الدخول في مواجهات مفتوحة، بسبب افتقارها للغطاء

الجوى، جنباً إلى جنب مع التفوق التكنولوجى للأسلحة الأمريكية والبريطانية على نظيرتها العراقية. ولذلك، فقد جرى نشر أفضل فرق الجرس الجمهورى حول بغداد ودخلها، استعداداً لمعركة حاسمة فى العاصمة، حتى تتمكن القوات العراقية من فرض إيقاعها الخاص فى ساحة القتال، بما يتضمنه ذلك من محاولة استئراج القوات الأمريكية - البريطانية إلى معركة مدن ضارية، تنكبد خلالها قوات الغزو خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات القتالية.

وكان المتصور أن الجانب العراقى سوف ينجح فى مثل هذه المعركة فى تحديد عناصر التفوق العسكرى عموماً، والجوى خصوصاً، للجانبين الأمريكى والبريطانى، بالإضافة إلى الاستفادة من معرفة القوات العراقية الوثيقة بأرض المعركة. وكان التخطيط العسكرى العراقى يقوم على أنه إذا نجحت القوات العراقية فى إنزال خسائر بشرية ومادية فادحة بالقوات الأمريكية - البريطانية، فى معركة بغداد، فإن ذلك سوف يزيد من ضغوط رأى العام على الحكومتين الأمريكية والبريطانية، ويدفعهما نحو تعديل موقفهما السياسى.

وفى المقابل، جرى الاكتفاء بنشر قوات نظامية أقل تسليحاً وتدريباً فى المناطق الجنوبية والشمالية، وعلى امتداد الطريق من الحدود مع الكويت، وحتى بغداد، مع مشاركة فدائىي صدام، وذلك لممارسة نوع من القتال التعطيلى ضد قوات الغزو لاستنزافها خلال تقدمها من الجنوب إلى الوسط، من خلال الهجمات المضادة والكمائن والمواتع.

وقد حققت هذه الخطة العراقية قدراً من النجاح فى بادئ الأمر، حيث قاومت القوات العراقية المرباطة فى الجنوب بضراوة ضد قوات الغزو الأمريكية - البريطانية، وكانت عبارة عن ٦ فرق عسكرية، هى: فرقتان مدرعتان، وفرقة ميكانيكية، وثلاث فرق مشاة. وقد دخلت ثلاث فرق من القوات النظامية العراقية (الفرقة السادسة المدرعة، والفرقة الحادية عشرة للمشاة، والفرقة ٥١ الميكانيكية) فى اشتباكات متكررة مع القوات البريطانية والأمريكية، منذ دخولها الأراضى العراقية، وتركز القتال فى "ميناء أم قصر" و"جزيرة الفاو"، كما جرت اشتباكات عنيفة للغاية فى البصرة والناصرية والنجف.. وغيرها. وفى الوقت نفسه، نفذت مجموعات فدائىي صدام عمليات مستمرة ضد القوات الأمريكية والبريطانية من أجل الضغط عليها واستنزافها على طول الطريق من الحدود إلى بغداد.

وقد تسبب ذلك فى إبطاء الهجوم البرى للقوات الأمريكية والبريطانية، والذى كان يركز على الوصول إلى بغداد من جميع الاتجاهات فى أقصر وقت ممكن، كما تأثرت العمليات العسكرية لقوات التحالف بالعواصف الرملية التى وقعت خلال يومى ٢٤ -

٢٥ مارس ٢٠٠٣، مما تسبب في إبطاء تقدم القوات الأمريكية، وبالذات القافلة البرية للفرقة ١٠١ المحمولة جواً التي كانت تتقدم نحو بغداد.

ولكن المفاجأة الحقيقية في حرب العراق بالكامل تتمثل في سقوط بغداد السريع، وانعدام أدنى مقاومة عراقية للاحتلال الأمريكي لبغداد، وهو ما كان يمثل فشلاً كاملاً للخطّة العسكرية العراقية التي كانت تتوقع حدوث معركة طويلة وعنيفة وممتدة في بغداد. فقد تضاعفت سرعة وخفة حركة قوات التحالف، مع نجاح الاتصالات والعمليات التي قامت بها الاستخبارات الأمريكية لتغيير ولاء كبار القادة والضباط في الجيش العراقي، وأدّى معاً إلى سقوط بغداد في ٩ أبريل ٢٠٠٣.

ومن الممكن هنا الإشارة إلى ثلاثة عوامل رئيسية كانت سبباً في إخفاق الخطّة العسكرية العراقية، ثم السقوط السريع لبغداد، وهي:

أ - إن الخطّة العراقية لم تضع في حساباتها أن مجرد وصول القوات الأمريكية والبريطانية إلى بغداد سوف يتسبب في آثار نفسية بالغة السوء على القوات العراقية المدفوعة عن بغداد، لأن اقتراب قوات الغزو من بغداد يساعد على تفعيل الدعاية الأمريكية القائمة على أن نتيجة الحرب تعتبر محسومة سلفاً لصالح الولايات المتحدة، وأنه ليست هناك أي فائدة لاستمرار القوات العراقية في القتال والمقاومة، ولا سيما عندما تضافر ذلك مع خيانة العديد من كبار قادة القوات المسلحة والحرس الجمهوري، وبالذات اللواء سفيان النكريتي قائد الحرس الجمهوري، مما تسبب في إفشال الخطّة العسكرية العراقية، ودخول القوات الأمريكية بغداد بسهولة شديدة.

وربما كان البديل الأفضل هنا يتمثل في أنه كان من الضروري الاعتماد على مفهوم مختلف لانتشار القوات المسلحة العراقية لمواجهة الغزو الأمريكي - البريطاني. فقد أثبتت التطورات الفعلية أن القوات العراقية كان يمكنها القتال في المناطق الجنوبية، وعلى امتداد الطريق من الجنوب إلى العاصمة بغداد، بالرغم من افتقارها إلى الغطاء الجوي. ويعني ذلك أنه إذا كانت القوات العراقية قد انتشرت على امتداد تلك المناطق، بدلاً من حشد القسم الأكبر والأفضل منها حول بغداد ودخلها، فإن ذلك كان يمكن أن يزيد من صلابّة الموقف العسكري العراقي، وتعزيز قدرة القوات العراقية على الصمود والمقاومة لفترة أطول. ومع أن ذلك لا ينفي أن نتيجة الحرب كانت سوف تظل محسومة سلفاً لصالح القوات الأمريكية والبريطانية، نظراً للفارق الهائل في ميزان القوى العسكرية، فإن الفارق هنا ينحصر في أن تكلفة الصراع كانت سوف تصبح أعلى بكثير بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا.

ب - إن القيادة العراقية عجزت عن التصدي للنشاط الاستخباراتي الأمريكي الذي بدأ قبل الحرب بفترة طويلة، وركز على تجنيد العملاء المحليين والاتصال بالقيادة العسكريين لتجنيدهم وتغيير ولائهم من خلال الرشوة والإغراء. فقد كان هذا النشاط

واحدًا من العوامل الرئيسية التي حسمت الصراع المسلح لصالح الجانب الأمريكي، حيث قامت الاستخبارات الأمريكية باتصالات واسعة بمسؤولين سياسيين بارزين وكبار القادة والضباط العراقيين لاستمالتهم وتجنيدهم، عبر استخدام كافة وسائل الاتصال الممكنة، بما في ذلك هواتفهم الشخصية التي حصل الأمريكيون عليها من العسكريين العراقيين المنشقين. ومع أن هذه الاتصالات لم تحقق نجاحاً بنسبة ١٠٠%، فإن ما نجح منها كان كافياً بحد ذاته لتغيير دفة الحرب لصالح قوات الغزو الأمريكي - البريطاني.

ومع أن القيادة العراقية اتخذت إجراءات عديدة لتأمين قواتها المسلحة والحيلولة دون حدوث أي انقلابات عسكرية أو تغيير في الولاء السياسي، فإن معظم هذه الإجراءات كانت تصب في الاتجاه غير الصحيح، حيث كان يجري نقل القوات المشكوك في ولائها من مكان إلى آخر، وإحلال قوات أخرى مكانها، مما عرض الجميع لهجمات جوية عنيفة من جانب القوات الأمريكية، كما جرى نقل العديد من كبار القادة المشكوك فيهم من مواقعهم إلى مواقع أخرى، دون أن تكون هذه الشكوك في محلها، وهو ما تسبب في استبعاد عدد من أكفأ القادة من مواقع حساسة في توقيت حرج، مع إحلال قادة حزبيين عديمي الكفاءة محلهم، مما تسبب في المزيد من الضعف للموقف العسكري العراقي.

ج - سيطرة أسرة صدام حسين على القوات المسلحة، رغم جهلها الشديد في الشؤون العسكرية، سواء قصى صدام حسين، الذي كان يشرف على قوات الحرس الجمهوري وقوات الأمن الخاص والعديد من الأجهزة الأمنية، أو عدي الذي كان يرأس ميليشيا فدائبي صدام. والاثنتان مدنيان لا يتمتعان بأي خبرة عسكرية، وترتب على ذلك أن كان أسلوب هذه القيادة في السيطرة على القوات وإدارة العمليات أسلوباً كارثياً، إذ كانت قراراتهما ارتجالية وغير قابلة للنقاش. وقد برزت الآثار السلبية لهذا الأسلوب في أن قصى أصدر أوامر وتعليمات خاطئة في توقيتات حرجة، مما تسبب في حدوث نتائج بالغة الخطورة.

ويتمثل أبرز هذه المواقف في معركة مطار بغداد، حينما بدأت القوات الأمريكية في اقتحام المطار، حيث أصر قصى على إرجاء الهجوم المضاد من جانب القوات العراقية لحين محاصرة أكبر عدد ممكن من القوات الأمريكية، ثم أبادتها مرة واحدة، في حين أن بعض كبار القادة الآخرين كانوا يرون الإسراع بالهجوم المضاد، لأن القوات الأمريكية كانت تنتفق بأعداد ضخمة، مما يعني أن إرجاء الهجوم سوف يضعف من قدرة القوات العراقية على التصدي للقوات الأمريكية المهاجمة، إلا أن قصى رفض الاستماع إلى الآراء الأخرى، وأصر على قراره، وكانت النتيجة أن عجزت القوات العراقية عن طرد القوات الأمريكية من المطار، وهو ما كان مقبلة لدخول القوات الأمريكية لبغداد.

٣ - ضعف أداء الوحدات القتالية التي كانت مركز النقل في البناء العسكري العراقي، ولاسيما قوات الدفاع الجوي وقوات الحرس الجمهوري. فقد كانت عملية إعادة تنظيم وإصلاح القوات المسلحة العراقية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قد ركزت على إعطاء الأسبقية لاحتياجات وحدات الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص، بحيث تحصل على كافة احتياجاتها من أفضل الأسلحة والمعدات القتالية وقطع الغيار والعناصر البشرية المؤهلة، تليها قوات الدفاع الجوي.

وقد حظيت وحدات الدفاع الجوي بقدر كبير من الاهتمام والتطوير، من أجل التصدي لتحليق الطائرات الأمريكية والبريطانية فوق الأراضي العراقية عموماً، وفوق مناطق الخطر الجوي في الشمال والجنوب، وكذلك من أجل التعويض عن فقدان الكامل للقدرات القتالية الجوية لدى العراق. وكان العراق قد أنشأ في التسعينيات شبكة متطورة من الألياف البصرية في كل أرجاء البلاد، بهدف الربط بين شبكات الرادار طويلة المدى حول بغداد، وبين بطاريات صواريخ الدفاع الجوي في جنوب العراق، وبما كان يتيح إطلاق الصواريخ بدون الحاجة إلى التوجيه من شبكات الرادار القريبة التي يمكن للصواريخ الأمريكية المضادة للإشعاعات أن تكمرها بسهولة. وكان من المفترض أن تحقق هذه الكوابل كفاءة أكبر في تشغيل شبكة الدفاع الجوي العراقية، وضمان فاعلية الاتصال بين المنشآت العسكرية، كما أنها تتمتع بدرجة أكبر من الأمان لكونها مدفونة تحت الأرض.

وقد ارتكز التخطيط العسكري العراقي في مواجهة الغزو الأمريكي - البريطاني على إسناد دور رئيسي لكل من الحرس الجمهوري وقوات الدفاع الجوي، إلا أن أداء هاتين القوتين لم يكن يرقى قط إلى التوقعات المنوطة بهما. فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من العوامل، فإن أداء قوات الدفاع الجوي العراقية كان محدوداً للغاية في مواجهة وسائل القتال الجوي المتطورة الموجودة لدى القوات الجوية والصاروخية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وبدأ واضحاً أن الاستثمارات الضخمة التي استثمرتها القيادة العراقية في الدفاع الجوي لم تكن في محلها، مما تسبب في العجز عن توفير الحماية للوحدات العسكرية العراقية وللمنشآت الاستراتيجية المهمة في العمق العراقي في مواجهة الغارات الجوية والصاروخية الأمريكية.

٢. دلالات استراتيجية إقليمية

لم يكن الهدف الأمريكي من الحرب على العراق قاصراً على الإطاحة بنظام صدام حسين والقضاء على التهديد المزعوم لأسلحة الدمار الشامل العراقية، وإنما ارتكزت السياسة الأمريكية على أن هجمات سبتمبر وضعت الشرق الأوسط ككل في قلب منظومة الأمن القومي الأمريكي، مما يعنى أنه إذا أرادت الولايات المتحدة معاقبة المسؤولين عن هجمات سبتمبر والحيلولة دون تكرارها في المستقبل، فإن عليها أن تعيد

ترتيب الأوضاع السياسية والاستراتيجية في تلك المنطقة على النحو الذي يخدم مصالحها.

ولذلك، كانت الحرب الأمريكية على العراق استعراضاً هائلاً للقوة العسكرية الأمريكية أمام دول العالم أجمع، وأمام دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي خصوصاً، بهدف إيصال رسالة واضحة مفادها أن من المستحيل لأي جماعات متطرفة أو ما تسميه الولايات المتحدة بـ "المنظم المارقة" إيذاء أو مهاجمة الولايات المتحدة في المستقبل، أو تكرار هجمات مماثلة لهجمات ١١ سبتمبر، كما أن هذه الحرب تمثل خطوة أولى في عملية إعادة تشكيل الشرق الأوسط، سواء عبر الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية الأمريكية الهائلة أو عبر مجرد التلويح بها، مع التركيز بصفة أساسية على مواجهة سوريا وإيران اللتين تصنفان بوصفهما تهديداً للأمن القومي الأمريكي.

وتتبع أهمية هذه المسألة من وجهة نظر كبار مسئولى الإدارة الأمريكية، ومن خلفهم قادة اليمين المحافظ، من أن الأوضاع الداخلية العربية تعتبر هي المسؤولة عن بروز الفكر الدينى المتطرف الذى كان وراء هجمات سبتمبر فى الولايات المتحدة، مما يعنى من وجهة نظرهم أن حماية الأمن القومى الأمريكى لن تتحقق إلا بتغيير وجه الحياة فى المنطقة بالكامل^(٤). ووفق هذه المقولات، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين وإقامة نظام حكم علمانى ديمقراطى موالٍ لأمريكا فى العراق سوف يمثل البداية لإحداث تحولات كبرى فى الدول العربية الأخرى، وبالذات فى منطقة الخليج، ولاسيما السعودية، وإلى حد ما مصر^(٥).

فى هذا السياق، حرصت إدارة جورج بوش على تأكيد التفوق الكاسح للألة العسكرية الأمريكية، حيث أبرزت الحرب الأمريكية على العراق التفوق الساحق للألة العسكرية الأمريكية. ومع أن القوات المسلحة الأمريكية واجهت فى هذه الحرب جيشاً من العالم الثالث أنهكته سنوات طويلة من الحصار والعقوبات الدولية القاسية، ومع أن هذه الحرب كانت تقتصر منذ بدايتها إلى أننى قدر من التوازن بين الأطراف المتحاربة، ولم تحسمها مواجهات متكافئة بقدر ما حسمتها الخيانة والرشاوى التى قدمها الأمريكيون للعديد من كبار القادة العسكريين العراقيين، رغم ذلك كله، فإن هذه الحرب كانت استعراضاً للقوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة، ليس أمام العراق أو دول الشرق الأوسط فقط، وإنما للعالم أجمع، سعياً إلى تأكيد مدى تفوق القوة العسكرية الأمريكية على أى قوة أخرى فى العالم، بما فى ذلك قوات الدول الصناعية المتقدمة^(٦).

لقد ركز الأمريكيون فى حربهم على العراق على إبراز مدى التقدم الذى حققوه فى عدد من العناصر، أبرزها التكامل الهائل والوثيق بين مختلف عناصر القوات المسلحة، من خلال التطور الهائل فى وسائل القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات والاستخبارات، بل وإكساب هذا التكامل قدراً هائلاً من الديناميكية والسرعة والدقة،

على النحو الذى طور معارك الأسلحة المشتركة بصورة تختلف كثيراً عن الأشكال التقليدية السابقة لهذه المعارك من قبل. وقد انعكس ذلك فى العديد من تكتيكات إدارة الصراع المسلح، فى مقدماتها امتلاك درجة هائلة من السرعة فى تنفيذ العمليات القتالية، علاوة على تمكين القادة الميدانيين من تطوير الخطط التكتيكية أثناء سير المعارك، بما فى ذلك إدخال خطط لم تكن موجودة من قبل، وتنفيذها على وجه السرعة، بالتنسيق الدقيق مع الوحدات العسكرية والقوات الأخرى.

وفى الوقت نفسه، حرص الأمريكيون على تطبيق نظريات قتالية جديدة، وفى مقدماتها ما يعرف بـ (نظرية الصدمة والترويع)، التى تقوم على توظيف القدرات التكنولوجية المتطورة والمنظومات التسليحية المتكاملة المتاحة لدى القوات الأمريكية من أجل السيطرة على إرادة الخصم وإدراكه، بما يؤدى إلى إرغامه على قبول الأهداف والغايات الاستراتيجية والسياسية والميدانية المفروضة عليه من جانب القوات الأمريكية. وقد لقيت هذه النظرية فى بادئ الأمر انتقادات متزايدة من جانب بعض كبار القادة العسكريين الأمريكيين، سواء العاملين أو المتقاعدين، وبالذات من جانب مؤيدى مبدأ التفوق العددي التقليدى، الذين رأوا أن التكنولوجيا المتطورة لا يمكن أن تكون بديلاً عن القوات الثقيلة كثيفة العدد. وقد ازدادت هذه الانتقادات بشدة خلال الفترات الأولى للحرب التى اشتكت فيها المقاومة العراقية للقوات الأمريكية بصورة غير متوقعة، وهو ما اضطر القوات الأمريكية إلى العودة إلى ما يعرف بـ "نظرية القوة الحاسمة"، أو "مبدأ باول"، الذى يقوم على الاستفادة من الكثافة النيرانية الهائلة للقوات الأمريكية من أجل ضرب الأهداف الحيوية، ولاسيما مراكز القيادة والسيطرة، ومناطق التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية وكافة الأهداف التى تخدم المجهود العسكرى العراقى^(٧).

وفى الوقت نفسه، فإن نتائج حرب العراق تصب فى اتجاه تعزيز الأفكار الجديدة التى تعكف وزارة الدفاع الأمريكية على تطويرها منذ تولى دونالد رامسفيلد منصبه كوزير للدفاع فى بداية عهد جورج بوش فى يناير ٢٠٠١. وتركز هذه الأفكار على إصلاح وتحديث المؤسسة العسكرية الأمريكية عبر الاستفادة من التطورات الهائلة فى التكنولوجيا العسكرية، وبالذات من حيث تحقيق الوفرة فى الوقت والجهد والذخائر وسرعة نقل القوات.

٢. تحولات الميزان الاستراتيجى الإقليمى

أدت للحرب الأمريكية - البريطانية على العراق، وما أفضت إليه من الإطاحة بنظام صدام حسين، إلى إحداث تحولات مهمة فى هيكل ميزان القوى العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط^(٨)، ولاسيما فى دائرتين رئيسيتين، هما دائرة الصراع العربى -

الإسرائيلي، ودائرة الخليج. ففي دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، ظل ميزان القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل يقوم منذ بدء الصراع بين الجانبين على معادلة محددة تتمتع إسرائيل بموجبها بتفوق عسكري نوعي في العديد من أنواع الأسلحة والمعدات القتالية الرئيسية، وكذا في مستويات التدريب والإعداد العسكري، في مقابل تفوق عددي عربي، وبالأدات في عدد أفراد القوات المسلحة، جنباً إلى جنب مع محاولات دؤوبة من العديد من الدول العربية لتعديل ميزان القوى النوعي من خلال سياسات التحديث العسكري وجهود رفع مستويات الكفاءة القتالية لأفراد القوات المسلحة في تلك الدول.

ولم تكن مقاييس الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل تقتصر فقط على قياس القدرات العسكرية لدول الطوق أو ما يعرف بـ "دول المواجهة" (مصر وسوريا والأردن)، وإنما كانت تدخل أيضاً في الحساب العديد من الدول العربية الأخرى التي توصف بـ "دول المساندة"، وفي مقدمتها العراق، باعتبار أن القوات المسلحة العراقية شاركت مشاركة فعلية في بعض جولات الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالأدات في حربى ١٩٤٨ و ١٩٧٣، حيث ساهمت القوات العراقية بصورة رئيسية في دعم الموقف العربى للقوات المسلحة السورية في حرب ١٩٧٣، كما كان العراق ذاته عرضة لهجمات عنوانية إسرائيلية، أبرزها الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١. وفى الوقت نفسه، فإن السياسة العراقية والخطاب السياسى العراقى ظل يتبنى على الدوام موقفاً شديداً العنف والرفض، ليس فقط لعملية التسوية مع إسرائيل، ولكن أيضاً لوجود إسرائيل ذاته.

وكان مما أدخل العراق أيضاً بقوة في قلب الميزان العسكري العربي - الإسرائيلي أن الجانبين السورى والعراقى كانا قد اتفقا في أواخر السبعينات على تأسيس ما عرف بـ "الجبهة الشرقية"، لتوحيد جهودهما العسكرية لمواجهة إسرائيل في فترة ما بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وذلك للتعويض على الفراغ الذى نشأ على ساحة المواجهة العربية مع إسرائيل عقب خروج مصر من معادلة الصراع. ومع أن هذه الجبهة الشرقية لم تتحول قط إلى واقع فعلى ملموس، بسبب الخلافات الأيديولوجية والسياسية العنيفة التى نشبت سريعاً بين نظامى الحكم فى العراق وسوريا، فإن الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى ظل ينظر إلى العراق بوصفها طرفاً أصيلاً فى معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى. وظلت إسرائيل تشعر على الدوام بقلق شديد من القدرات العسكرية العراقية الضخمة، ولاسيما خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠، وهى الفترة التى كان العراق خلالها فى أوج قوته عقب خروجه منتصراً من حربه الضارية مع إيران، ثم ازدادت حدة الإدراك الإسرائيلى للتهديد الناجم عن القدرات العسكرية العراقية عقب القصف الصاروخى العراقى لإسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. ومع أن

جانباً رئيسياً من القدرات العسكرية لنظام صدام حسين قد تعرض للدمار والتآكل أثناء هذه الحرب، فإن إسرائيل ظلت مع ذلك تشعر بقلق شديد مما كانت تصفه بـ "التهديد العسكري العراقي"، كما كتفت إسرائيل من ضغوطها على الإدارة الأمريكية عقب هجمات ١١ سبتمبر من أجل وضع العراق في مقدمة الأهداف التي يتعين على الولايات المتحدة ضربها عسكرياً في إطار حربها ضد الإرهاب.

ولذلك، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين ضمنّت للولايات المتحدة وإسرائيل القضاء على نظام حكم معاد كان يتبنى أيديولوجياً مناوئاً بالكامل لوجود إسرائيل ذاته، كما تسعى الولايات المتحدة إلى إيصال نظام حكم موالٍ لها في بغداد، وتخطط لإبقاء قوات أمريكية دائمة في الأراضي العراقية، وإن كان ذلك بأعداد أقل بكثير من القوات التي شنت الحرب على العراق، كما تسعى إلى إقامة علاقات بين نظام الحكم الجديد في العراق وإسرائيل، وهو ما يتضمن تعديلاً هيكلياً في ميزان القوى العسكرية والاستراتيجية في دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال إخراج العراق من هذه المعادلة، بما يعنيه ذلك من إضعاف موقف سوريا والفلسطينيين، وحرمانهما من أي دعم محتمل كان يمكن الحصول عليه من العراق في أي صراع محتمل في المستقبل^(٩). وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى استغلال هذه التطورات في صياغة منظومة أمنية جديدة في منطقة الخليج، تقوم على إضعاف الدور الإقليمي لكل من العراق وإيران في آن واحد معاً، مع تعزيز التدخل العسكري والسياسي الأمريكي في شئون المنطقة^(١٠).

ومع أن الموقف المستقبلي للعراق من الصراع العربي - الإسرائيلي سوف يتحدد بدرجة كبيرة على طبيعة الترتيبات السياسية التي سوف يتم إرساؤها في العراق خلال الفترة الانتقالية، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة التوجهات السياسية لنظام الحكم القادم في العراق، فإن كافة هذه التطورات يمكن أن تؤدي إلى خروج العراق من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما سوف يزيد من انكشاف سوريا أمام التهديدات الإسرائيلية، حيث إن ضرب العراق وتدمير القدرات العسكرية العراقية بصورة كاملة يعني بالضرورة إضعاف موقف سوريا في مواجهة إسرائيل، ويزيد من عدوانية الأخيرة وتعنتها في مواجهة سوريا، بعد أن تكون إسرائيل قد اطمانت إلى غياب القدرات العسكرية العراقية التي كانت تمثل بصورة أو بأخرى عنصر دعم محتملاً للجبهة السورية. وفي ظل هذه الظروف، فإن خروج العراق من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي سوف يؤدي إلى تصاعد الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على سوريا لإجبارها إما على القبول بأي صيغة للتسوية مع إسرائيل، مهما كانت مجحفة، أو إمكانية أن تكون سوريا ذاتها هدفاً لعمليات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية منخفضة أو متوسطة الحدة.

أما على مستوى دائرة الميزان العسكري في الخليج، فإن تدمير القوة العسكرية العراقية والإطاحة بنظام صدام حسين يصب إلى حد كبير لمصلحة إيران، نظراً لحالة التنافس الاستراتيجي التي كانت قائمة بين الجانبين العراقي والإيراني طيلة العقود الثلاثة الماضية. فالعراق وإيران هما أكبر دولتين في منطقة الخليج من حيث القدرة البشرية والعمق الثقافي ومستوى التطور العلمي، وهو الأمر الذي ساعد الدولتين في امتلاك قوات مسلحة أكبر حجماً وأكثر تطوراً من باقي دول المنطقة.

وقد ظلت سمة التنافس الاستراتيجي بمثابة السمة المميزة للعلاقات العراقية - الإيرانية. ولم يكن هذا التنافس مرتبطاً فقط بالخلافات الحدودية بين الجانبين على منطقة شط العرب، ولكن أيضاً بمحددات تاريخية وثقافية وسياسية وأمنية، بل ويمكن القول إن العامل الحاكم وراء هذا التنافس كان يتمثل بالأساس في الصراع حول الهيمنة على منطقة الخليج ككل. وفي هذا الإطار، تبادل الجانبان العراقي والإيراني التهديدات إزاء بعضهما البعض. فقد ظلت إيران مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العراقي، باعتبار إيران القوة الإقليمية الوحيدة القادرة والراغبة في تهديد أمن العراق، وانعكس ذلك في العديد من المناسبات التاريخية، ومن بينها مثلاً الدعم الإيراني المكثف لثورة أكراد العراق خلال النصف الأول من السبعينيات، في حين أن إقدام العراق على شن الحرب على إيران عام ١٩٨٠ كان بمثابة محاولة لاستباق التهديد الإيراني، وهو ما كان سبباً في إشعال حرب ضارية ومكلفة للغاية لكلا الجانبين.

وعلى الجانب الإيراني، كان العراق يمثل الدولة العربية الوحيدة القادرة على تحدي الهيمنة الإيرانية في الخليج، على الرغم من هامش التفوق الكبير الذي تتمتع به إيران في مواجهة العراق من حيث القوة البشرية، مما خلق صراعاً عنيفاً على الدور والمكانة الإقليمية بين الدولتين. وقد شكلت الحرب العراقية - الإيرانية التعبير الأكثر نزوعاً عن حجم التناقضات القائمة بين الجانبين، وتركت هذه الحرب انعكاسات مهمة على الفكر السياسي الإيراني تجاه العراق، علاوة على أن هذه الحرب قدمت دروساً عسكرية مهمة لإيران فيما يتعلق ببناء القوة العسكرية والتحسب لاحتمالات الدخول في جولات جديدة من الصراع المسلح مع العراق، وذلك بعد أن اضطرت إيران إلى إنهاء حربها الضارية مع العراق عقب عجزها عن الاستمرار في الصراع المسلح.

وبالتالي، فإن تدمير القوة العسكرية العراقية والإطاحة بنظام حكم صدام حسين يحقق مكسباً استراتيجياً هاماً لإيران، في ظل التاريخ الطويل من العداوة والصراعات المسلحة بين الجانبين، كما أن إحلال أي نظام حكم ديمقراطي في العراق يمكن أن يساعد إيران بالضرورة على التأثير بفاعلية على حركة التفاعلات السياسية الداخلية في العراق، في حالة ما إذا أتيحت لمشيئة العراق فرصة المشاركة في شئون الحكم على نحو يتناسب مع وزنهم السكاني الكبير.

غير أن هذه المكاسب الإيرانية تغلظ مقيدة باعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها أن إيران أصبحت مستهدفة بقوة من جانب الولايات المتحدة. وتحرص الإدارة الأمريكية على حرمان إيران من تحقيق أي مكاسب استراتيجية من وراء الإطاحة بنظام صدام حسين، كما تسعى أيضاً إلى تكثيف ضغوطها السياسية والعسكرية والاقتصادية على إيران والتضييق عليها باعتبارها الهدف القام في لائحة الاستهداف الأمريكي، مما يعني أن التهديد الأمريكي لإيران يجرمها من الاستفادة من أي مكاسب استراتيجية ناجمة عن التحولات السياسية العاصفة في العراق.

٤. الاستهداف الأمريكي - الإسرائيلي لسوريا

ينطوي الاحتلال الأمريكي للعراق على مخاطر جسيمة بالنسبة للموقف الاستراتيجي السوري، حيث إن وجود قوات عسكرية أمريكية ضخمة على الحدود الشرقية لسوريا يمثل عنصراً ضاغطاً على السياسة السورية، حتى لو لم يكن وارداً قيام الولايات المتحدة بعمليات عسكرية كبيرة ضد سوريا، وإنما المتصور أن وجود قوات أمريكية في العراق سوف يزيد من الضغوط الواقعة على كاهل سوريا، أخذاً في الاعتبار أن العلاقات السورية - الأمريكية كانت تعاني بالفعل من تدهور مستمر منذ وصول إدارة جورج بوش إلى الحكم عموماً، ومنذ هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة خصوصاً، بسبب التحفظات الأمريكية على السياسة السورية بشأن عدة قضايا رئيسية، يأتي في مقدمتها ما تصفه المصادر الأمريكية بـ "مساندة سوريا للإرهاب"، ممثلاً في حزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية، مثل حركة حماس وحركة الجهاد والجهة الشعبية - القيادة العامة والجهة الديمقراطية وحركة فتح الانتقضة، والوجود العسكري السوري في لبنان، وجمود عملية التسوية السورية - الإسرائيلية.

ويزيد ما سبق من احتمالات المواجهة العسكرية بين سوريا وإسرائيل، وذلك في سياق محاولة حكومة أرييل شارون إعادة ترتيب الأوضاع في الاتجاه الشمالي لإسرائيل، من خلال ضرب القدرة العسكرية السورية والقضاء تماماً على حزب الله في الجنوب اللبناني. وتشير العديد من المؤشرات إلى أن من المحتمل أن يزداد التحرش الإسرائيلي بسوريا في فترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق.

لقد ظلت احتمالات نشوب حرب واسعة النطاق واردة بقوة بين سوريا وإسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية، ولا سيما عقب وصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل منذ فبراير ٢٠٠١، حيث تغذت هذه الاحتمالات بقوة على التوجهات العدوانية المعروفة لرئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون، وكذلك التوجهات المماثلة الموجودة لدى العديد من الأحزاب اليمينية والدينية المشاركة في الائتلاف الحكومي الذي يرأسه شارون. وقد استندت احتمالات اندلاع الحرب بين سوريا وإسرائيل خلال

الفترة المذكورة على العديد من الدوافع، أبرزها رغبة حكومة شارون العارمة في القضاء على القوة العسكرية السورية التي تمثل من وجهة النظر الإسرائيلية المصدر الرئيسي لتحدى إسرائيل، بالنظر إلى انهيار عملية التسوية السورية - الإسرائيلية، بالإضافة إلى محاولة وقف الدعم السوري المزعوم لحزب الله، علاوة على قلق إسرائيل من العلاقات الاستراتيجية القائمة بين سوريا وإيران، والتي يخشى الإسرائيليون من أن تكون هذه العلاقات موجهة ضدهم، بالإضافة إلى رغبة حكومة إسرائيل في تصفية القضية الفلسطينية، ومحاولة حكومة شارون إبعاد الانتباه الدولي والإقليمي عن الانتفاضة الفلسطينية. وأخيراً، فإن العديد من التحليلات تشير إلى أن أرييل شارون يرغب بقوة في خوض الحرب مع سوريا، استناداً إلى اعتقاده بأن الجيش الإسرائيلي يستطيع أن يثبت وجوده وقوته في معارك تقليدية كبيرة، على غرار تلك التي يمكن أن يخوضها مع سوريا، بينما يصعب عليه ذلك في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، التي استنزفت قوة الجيش الإسرائيلي، أو في حرب اجتياح للمدن، كما يمكن أن يحدث في حالة غزوه للبنان.

وعقب هجمات سبتمبر في الولايات المتحدة، سعت حكومة شارون بكافة الطرق إلى استعداء إدارة جورج بوش بكافة الطرق ضد سوريا، استناداً إلى الدعم السوري لحزب الله اللبناني، الذي صنفته الإدارة الأمريكية ضمن الجماعات الإرهابية، كما أضافت حكومة شارون سبباً جديداً لهذا الاستعداء من خلال محاولتها إصاق التهمة لسوريا بإخفاء أسلحة دمار شامل عراقية جرى تهريبها من العراق، ونشرها في الأراضي السورية، بعيداً عن فرق التفيتش الدولية العاملة في العراق. وقد جاءت هذه الاتهامات في تصريحات أدلى بها أرييل شارون في أواخر عام ٢٠٠٢ أثناء مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي، صرح خلالها بأن لديه معلومات لم تتأكد بعد، تفيد بأن العراق هرب في الآونة الأخيرة أسلحة كيميائية وبيولوجية إلى سوريا، وذلك للحيلولة دون اكتشافها من قبل مفتشي الأمم المتحدة. وقد نفت سوريا هذه الاتهامات الإسرائيلية بشدة، واعتبرتها محاولة من جانب إسرائيل للتحرش بسوريا، واستعداء الولايات المتحدة ضدها.

وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة الإسرائيلية في شن حملات دعائية مكثفة ضد سوريا، بهدف تهيئة الأجواء العالمية لضربها. وارتكزت هذه الدعاية على أن سوريا لم تعد تكتفي بالدعم غير المباشر لحزب الله، وإنما بدأت في القيام بتقديم الدعم المباشر لحزب الله من خلال تزويده بالأسلحة، بما في ذلك تزويده بصواريخ يصل مداها إلى حوالي ١١ كيلومتراً، وتوفر التدريب والدراسة لعناصر الحزب، بالإضافة إلى استمرارها في السماح بوصول الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله عن طريق سوريا.

وطيلة عام ٢٠٠٢، ظل كبار المسؤولين العسكريين الإسرائيليين يعلنون صراحة أن الحرب مع سوريا واقعة لا محالة، وأن هذه الحرب قد بدت عملياً، ولاسيما من حيث بدء الاستعدادات الخاصة بهذه الحرب على الجانبين، ولكنهم أشاروا إلى أن الجانب العسكري الميداني في هذه الحرب يعتبر مسألة وقت لا أكثر. ولم يكن واضحاً ما إذا كانت للتسريبات التي أطلقها الجيش الإسرائيلي في هذا الشأن تهدف إلى مجرد تخويف سوريا وتهديدها بشكل مبطن، أم العمل بالفعل على الدخول في حرب فعلية معها.

ومن خلال التسريبات التي أطلقها المسؤولون العسكريون الإسرائيليون، بدا واضحاً أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أعدت الخطط العسكرية الخاصة بضرب سوريا منذ عدة سنوات، ولكن كان يتم تعديلها بصورة دورية طبقاً لتطورات الموقف في كل مرحلة، وكان آخر تعديل لهذه الخطط قد تم في لوانل عام ٢٠٠٢، كما أشارت التسريبات الصحفية إلى أن الجيش الإسرائيلي كان قد استعد لتنفيذ هذه الخطط في منتصف مارس ٢٠٠٢، ردّاً على العملية الفدائية الفلسطينية التي كانت قد وقعت في شمال إسرائيل، على مقربة من الحدود اللبنانية، التي قام خلالها مسلح فلسطيني بإطلاق الرصاص على عدد من السيارات العسكرية والمدنية الإسرائيلية، وقتل خلال العملية ٧ إسرائيليين. وقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية سوريا مسؤولة عن هذه العملية نظراً لما تردد من أن منفذ تلك العملية كان قد تسال من لبنان أو أنه عضو في حزب الله اللبناني. وكانت الخطط الانتقامية الإسرائيلية تشتمل على ضرب أهداف داخل سوريا، دون الاقتصاد فقط في لبنان، إلا أن الولايات المتحدة وفرنسا تدخلتا لوقف تنفيذ هذه الخطط الإسرائيلية، ومنعتا نشوب الحرب بين الجانبين السوري والإسرائيلي.

وقد ارتكزت تقديرات المسؤولين العسكريين الإسرائيليين على أنه بالرغم من أن الاعتبارات السياسية تدخلت لمنع نشوب الحرب مع سوريا في تلك الفترة، فإن فكرة ضرب سوريا أصبحت مسيطرة على فكر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالكامل. وقد أشار رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال أهارون زئيفي فركش في شهادة أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست الإسرائيلي في يونيو ٢٠٠٢ إلى أن الحرب كانت قريبة جداً، لكن القيادة السياسية منعتها، إلا أن هذا المنع كان مؤقتاً، وسوف يكون خروجها إلى حيز التنفيذ مسألة وقت لا أكثر، حيث إن الدينامية الداخلية لهذه الحرب باتت تعمل بقوة وفاعلية، وهو ما سوف يؤدي بالتالي إلى انفجارها الحتمي بين الجانبين.

وبشكل عام، فإن التقديرات الإسرائيلية الخاصة بإمكانية شن الحرب على سوريا ارتكزت على اعتبارات محددة سياسياً وعسكرياً، يأتي في مقدمتها متغيرين بالفي الأهمية، على النحو التالي:

١ - التفوق العسكرى الإسرائيلى، حيث يزعم كبار المسئولين العسكريين الإسرائيليين أن الأسلحة ومعدات القتال الرئيسية المتاحة لدى الجيش السورى أصبحت مختلفة فى معظمها، وأن هناك هوة متزايدة وأخذة فى الاتساع بين مستوى الأسلحة والمعدات الموجودة لدى الجيش السورى وبين مستوى الأسلحة الإسرائيلية. وبالتالي، فإن من الأفضل لإسرائيل من وجهة نظرهم استغلال هذا التفوق الآن للهجوم على سوريا. وقد عمل كبار القادة العسكريين الإسرائيليين على الترويج لهذه الفكرة فى وسائل الإعلام الإسرائيلية، بما فى ذلك الجنرال بينى جنتس قائد المنطقة الشمالية الإسرائيلية.

٢ - إن الحملة الأمريكية ضد ما يسمى بـ "الإرهاب" توفر فرصاً مثالية أمام إسرائيل لضرب سوريا، اعتماداً على أن إدارة جورج بوش لن تعترض على قيام الجيش الإسرائيلى بالهجوم على سوريا، لأن هذه الإدارة تحتفظ بشدة على الدعم السورى لما تصفه الإدارة الأمريكية بالتنظيمات الإرهابية.

وقد تراوحت السيناريوهات الإسرائيلية المطروحة لضرب سوريا ما بين الحرب واسعة النطاق والحرب المحدودة. فالحرب الواسعة تقوم على الهجوم الإسرائيلى الشامل على الأهداف السورية فى لبنان، ودخل سوريا ذاتها، على نحو ما كان وارداً حدوثه فى منتصف مارس ٢٠٠٢، كما سبق أن ذكرنا، فى حين أن سيناريو الحرب المحدودة كان قد طرح من جانب بعض القادة العسكريين، وبالأخص قائد المنطقة الشمالية الجنرال جنتس، الذى دعا إلى تنفيذ خطة تقوم على الرد المحدود على أى عمليات عسكرية تشهدها المناطق الشمالية. فإذا قصفت حزب الله بلدة معينة أو مستوطنة معينة فى شمال إسرائيل، تقوم القوات الإسرائيلية باجتياح البلدات المقابلة لها فى الجنوب اللبناى، اعتقاداً منهم أن هذه الخطة سوف تودى إلى وقف عمليات القصف التى تتعرض لها المناطق الشمالية الإسرائيلية.

وقد زعم شارون وكبار مساعديه أن إسرائيل ترغب فى ضرب سوريا كمساهمة منها فى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، كما زعموا أن الإدارة الأمريكية كانت دائماً على اطلاع دقيق بالخطط الإسرائيلية لضرب سوريا، حيث قام الجنرال موشيه يعلون رئيس الأركان الإسرائيلى بزيارة للولايات المتحدة فى مايو ٢٠٠٢، أى قبل توليه منصبه بأسابيع قليلة، وناقش مع المسئولين الأمريكيين مسألة ضرب سوريا، وترك لدى كبار المسئولين الأمريكيين الانطباع بأن الحرب مع سوريا أصبحت حتمية، وأن إسرائيل سوف تقوم بذلك مساهمة منها فى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب. وقد نجح التحريض الإسرائيلى للإدارة الأمريكية ضد سوريا بالفعل فى قيام الرئيس جورج بوش بالإشارة فى أحد خطبه فى يونيو ٢٠٠٢ إلى ضرورة قيام سوريا بإغلاق معسكرات التدريب الخاصة بالتنظيمات الإرهابية. ويزعم المسئولون الإسرائيليون أن

الإدارة الأمريكية تشترك في التصورات والخطط الخاصة بالتعامل مع سوريا، وأنها لم تعترض على الخطط الإسرائيلية في هذا الشأن.

وبشكل عام، فقد بدا واضحاً أن إسرائيل تسعى إلى ربط أى تحركات تقوم بها ضد سوريا بالحرب الأمريكية على العراق، بمعنى أن قيام الولايات المتحدة بالإطاحة بنظام حكم صدام حسين في العراق، فإن ذلك يعطى إسرائيل الفرصة لتوجيه ضربات عسكرية شاملة ليس فقط ضد حزب الله، ولكن أيضاً ضد الوجود العسكـرى السورى فى لبنان، وكذلك ضد أهداف في سوريا ذاتها.

فى ظل هذه المتغيرات، فإن الحرب الأمريكية على العراق أضافت المزيد من عوامل التوتر والتصعيد إلى التفاعلات السورية - الأمريكية، حيث تبنت سوريا موقفاً داعماً لموقف نظام صدام حسين، وسمحت بتدفق مئات أو آلاف المتطوعين السوريين والعرب إلى العراق للمشاركة في مواجهة قوات التحالف الأمريكى - البريطانى، كما سمحت بدخول بعض كبار مسؤولى نظام صدام حسين إلى الأراضي السورية، هرباً من القوات الأمريكية. ولذلك، فإنه بمجرد سقوط بغداد، صعدت الإدارة الأمريكية خطابها السياسى بصورة مكثفة تجاه سوريا، كما دخلت إسرائيل على الخط من خلال تحديدها لقائمة مطالب طلبت من الإدارة الأمريكية إبلاغها للحكومة السورية للالتزام بها، مما كان يحمل مخاطر أن تبادر الولايات المتحدة بالعمل العسكـرى ضد سوريا. وعلى الرغم من أن حدة التصعيد بين الجانبين السورى والأمريكى هذات بدرجة كبيرة عقب زيارة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول لسوريا، ومطالبته للحكومة السورية بتنفيذ عدد من الإجراءات، وقيام سوريا بالفعل بتنفيذ بعض هذه المطالب الأمريكية، فإن ذلك كله لا ينفي أن احتمالات التصعيد والتوتر تظل قائمة بقوة فيما بين الجانبين السورى والأمريكى، لاسيما وأن الحكومة السورية سوف تجد صعوبة بالغة فى الاستجابة لبعض المطالب الأمريكية، لاسيما مطالبة إدارة بوش بسحب الجيش السورى من لبنان ووقف الدعم السورى لحزب الله.

٥. احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران

تصنف إدارة بوش إيران كواحدة من دول ما يسمى بـ "محور الشر"، حيث شهدت العلاقات بين الجانبين توتراً مزماً منذ قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٨، بسبب تحفظ الولايات المتحدة على العديد من عناصر السياسة الإيرانية. وفى الوقت الحالى، تشعر الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل، بقدر هائل من القلق تجاه البرنامج النووى الإيرانى، وتعتبر أنه محاولة من إيران لامتلاك السلاح النووى، كما تتحفظان بشدة على الموقف الإيرانى المناوئ لعملية للتسوية العربية - الإسرائيلية، بل وموقفها الرافض لوجود دولة إسرائيل أصلاً.

غير أن الطابع العام للسياسة الإيرانية في فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر تميز بالحرص الواضح على تقادى التصادم مع الولايات المتحدة، سعياً إلى الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكي المحتمل. ولذلك، فقد ساعدت إيران الولايات المتحدة في حربها ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، إلا إن ذلك لم يؤد إلى تحسن العلاقات بين الجانبين. واشتكت إيران من أن مكافأة الولايات المتحدة لها على دورها في حرب أفغانستان كان جمعها مع كوريا الشمالية والعراق على قائمة ما يسمى بـ "محور الشر".

وأثناء الحرب الأمريكية على العراق، أبدت إيران تعاوناً غير مباشر مع الولايات المتحدة، حيث أغلقت حدودها في وجه مجموعة أنصار الإسلام، كما أنها لم تحرك ساكناً تجاه انتهاكات المقاتلات الأمريكية للمجال الجوي الإيراني، بل إن إيران لم تحث كثيراً على الصواريخ الأمريكية التي وقعت عن طريق الخطأ في أراضيها، كما بدت إيران عموماً مؤيدة ضمناً للإطاحة بنظام عدوها اللدود صدام حسين. وفي فترة ما بعد الحرب، امتنعت إيران عن التدخل في شئون العراق، خوفاً من رد الفعل الأمريكي، إلا أن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران عقب الحرب بإثارة القلاقل في أوساط شيعية العراق، وتحريضهم ضد الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، تتهم الولايات المتحدة إيران بأنها أزادت وسرعت من عمليات البناء والتطوير في برنامجها النووي، سعياً إلى امتلاك السلاح النووي في أقرب فترة ممكنة، وذلك منذ أواخر العام الماضي، حيث تتهم الولايات المتحدة إيران بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جدينتين في منطقتي أراك وناترز، من أجل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، تمهيداً لصنع الأسلحة النووية.

وقد تمحورت هذه الاتهامات على أن إيران كانت تقوم بإنشاء مصنع كبير لتنفيذ عمليات فصل الجسيمات عن اليورانيوم، ثم تخصيبها، وأن الموقع الجديد في مدينة ناتز يضم شبكة صغيرة تضم مئات من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، والتي تعمل بغاز هكسافلورايد اليورانيوم، والجهاز لإنتاج اليورانيوم المخصب، بالإضافة إلى التأكيد على أن إيران لديها المكونات اللازمة التي تتيح لها إنتاج وتركيب عدد كبير من أجهزة الطرد المركزي الإضافية، وذلك استناداً إلى أن من غير الممكن أن تكون إيران قد قامت ببناء هذه المنشأة الكبيرة الخاصة بعمليات الطرد المركزي بدون أن تكون قد اختبرت أولاً بعضها في مواقع سرية أخرى لم يتم إيلاغ الوكالة الدولية بها^(١١).

وفي ضوء هذه الاعتبارات، يخلص المسؤولون الأمريكيون إلى أن البرنامج النووي الإيراني يعتبر أكثر تقدماً بكثير مما كان متصوراً من قبل. ويتبنى المسؤولون

الأمريكيون سيناريو افتراضياً عن البرنامج النووي الإيراني يقوم على أن إيران تسعى أولاً إلى استخراج اليورانيوم من أراضيها أو شرائه من الخارج، ثم يؤخذ هذا اليورانيوم إلى موقع أصفهان، حيث سيتم تحويله إلى وقود، أي غاز يورانيوم الكلوريد الثماني. ويتم بعد ذلك نقل هذا الوقود إما إلى موقع في مدينة نائنز أو ربما إلى مفاعلات نووية سرية أخرى، أي أن الغرض هو معالجة اليورانيوم وتخصيبه إلى درجة تجعله مناسباً للاستخدام في صنع الأسلحة النووية. وقد وجد المسنولون الأمريكيون أن المعلومات التي كشفها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أثناء زيارتهم لإيران في فبراير ٢٠٠٣، تشير إلى أن إيران تتقدم بسرعة في مجال امتلاك السلاح النووي، وأنها قد قطعت خطوات مهمة في مجال الطرد المركزي.

وقد حاولت الإدارة الأمريكية أن تستصدر قراراً من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجتماعه في يوليو ٢٠٠٣، بإحالة ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، استناداً إلى أن "إيران قد خالفت التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي"، وهو الأمر الذي كان يمكن حال حدوثه أن يمثل تصعيداً بالغ الخطورة في التعامل الأمريكي والدولي مع هذا البرنامج، بما يطرح إمكانية إعادة تطبيق التجربة العراقية مع إيران. ومع أن البيان الصادر عن هذا الاجتماع قد أعرب عن القلق من تطورات البرنامج النووي الإيراني، فإن هذا البيان الصادر لم يتجاوب مع المطلب الأمريكي المذكور. ويقتصر موقف الوكالة على مطالبة إيران بقوة بالتوقيع على ما يعرف بـ "البروتوكول الإضافي"، الملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذي يسمح للوكالة بمتابعة البرامج النووية للدول الموقعة عن قرب، سواء بعمليات المراقبة المستمرة أو بعمليات تفتيش مفاجئة.

وعلى أية حال، فإنه يظل من غير المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران، نظراً للتكاليف العسكرية والبشرية والسياسية العالية لمثل هذه العمليات، بل من المتوقع أن تركز السياسة الأمريكية على تكثيف الضغوط السياسية على إيران، سعياً بصفة خاصة إلى تقوية موقف النصار الإصلاحي داخل إيران، وهو التيار المساعي إلى بناء علاقات أقوى مع الولايات المتحدة والغرب.

٦. المكاسب الاستراتيجية الإسرائيلية

تعتبر إسرائيل الراح الأكبر من الحرب الأمريكية على العراق، حيث كانت إسرائيل شريكاً استراتيجياً رئيسياً للولايات المتحدة في هذه الحرب، ونشأت أثناء هذه الحرب درجة من التنسيق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلدين. وقد حقق الاحتلال الأمريكي للعراق مكاسب شديدة الأهمية

لإسرائيل، يأتي في مقدمتها خروج العراق كدولة عربية قوية عسكرياً من دائرة الحرب مع إسرائيل، وفقدان سوريا عمقاً استراتيجياً مهماً لها في الصراع مع إسرائيل، رغم الخلاف الإيديولوجي العنيف بين العراق وسوريا. ويرى الإسرائيليون في هذه التطورات تحولاً جوهرياً في توازن القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، لصالح إسرائيل، كما يرون أن سقوط بغداد يمثل ضربة قاصمة إضافية للتيار القومي العربي، الذي بات يعاني أزمة شديدة، وهو ما يصب في صالح تقوية تيار الاهتمام بالمصلحة الوطنية لكل دولة عربية على حدة، مما يزيد من توقع كل دولة عربية على ذاتها، وانصرافها عن القضايا القومية الكبرى، وفي مقدمتها الصراع مع إسرائيل^(١٢).

ويرى الكثيرون من السياسيين الإسرائيليين أن الولايات المتحدة لن تمارس أي ضغوط جدية على إسرائيل فيما يتعلق بعملية التسوية مع الفلسطينيين، بل إنها على العكس سوف تشركها في كل شيء بالنسبة لكافة الترتيبات الإقليمية المتعلقة بما بعد الحرب على العراق. أما فيما يتعلق بالدور الأوروبي في عملية التسوية العربية - الإسرائيلية، فقد وجدت إسرائيل في المعارضة الفرنسية - الألمانية - الروسية للحرب الأمريكية على العراق مكسباً كبيراً لها، لأن الانتصار الأمريكي في هذه الحرب وضعف الموقف الأوروبي، يعني بالتالي إضعاف التأثير الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط عموماً، وعلى صعيد عملية التسوية العربية - الإسرائيلية خصوصاً، استناداً إلى أن الولايات المتحدة لن تقبل بدور أوروبي فاعل في عملية التسوية عقب التباين الشديد في مواقف الجانبين بشأن الحرب على العراق^(١٣).

وفي هذا السياق، يتمثل المكسب الإسرائيلي من الحرب الأمريكية على العراق في ازدياد الفرص الإسرائيلية لفرض نمط التسوية الإسرائيلية على الفلسطينيين تحديداً، حيث يرتبط مستقبل عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ارتباطاً وثيقاً بالحرب الأمريكية على العراق، وكان هذا الارتباط واضحاً بقوة في تصريحات الرئيس جورج بوش وكبار مساعديه، وأيضاً في مقولات تيار اليمين المحافظ المهيمن على سياسة الإدارة الأمريكية. ولعل التصريح الأكثر وضوحاً على هذا الارتباط من جانب الرئيس الأمريكي جورج بوش كان ذلك الذي ألقاه في خطابه أمام معهد (أميركان انتربرايز)، والذي قال فيه إن نجاح الولايات المتحدة في العراق "من شأنه أن يؤدي لبداية مرحلة جديدة في إحلال السلام في الشرق الأوسط".

هذه المرحلة الجديدة التي أشار إليها جورج بوش سوف تكون مختلفة عما سبقها، ولن تتوافق بالضرورة مع الطموحات والأمال الفلسطينية والعربية، بل إنها على العكس من ذلك سوف تكون تكريماً للعدوان الإسرائيلي والهيمنة الأمريكية. فوفقاً لتصريحات ومواقف بعض كبار المسؤولين الأمريكيين ورموز تيار اليمين المحافظ في الولايات المتحدة، وهو التيار الذي يعتبر من أكثر التيارات السياسية الأمريكية دعماً

لمنهج لليكود الإسرائيلي، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين يفتح الباب أمام سلسلة من التحولات الجذرية في منطقة الشرق الأوسط، بما يتيح بعد ذلك الانتقال إلى المعاملة الفلسطينية على أسس جديدة تماماً، على نحو ينهي الصراع العربي - الإسرائيلي تماماً لصالح إسرائيل، مع إجبار الفلسطينيين على الخضوع لكل مطالب الليكود الإسرائيلي.

٧. الولايات المتحدة وإعادة تثمين القيمة الاستراتيجية لدول المنطقة

شرعت وزارة الدفاع الأمريكية في تنفيذ عملية ضخمة لإعادة نشر القوات الأمريكية في العالم، في فترة ما بعد حرب العراق. وترتبط هذه الخطة - في جانب رئيسي منها - بمتطلبات استراتيجية العمل الوقائي الجديدة. وتركز عملية إعادة الانتشار على وضع القوات الأمريكية بحيث تكون قريبة من المناطق التي يحتمل أن تتدخل فيها الولايات المتحدة مستقبلاً، ولا سيما للدول غير المستقرة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، والتي تتظر إليها الإدارة الأمريكية باعتبارها مناطق تقريخ للإرهابيين^(١٤). وفي هذا السياق، تنسم خطط إعادة انتشار القوات الأمريكية بالضخامة لدرجة أن مساعد وزير الدفاع الأمريكي دوجلاس فيث وصف هذه الخطة بأنها ستضمن تحريك كل شيء من مكانه، ولن يبقى هناك مكان في العالم على ما كان عليه في السابق. وهناك العديد من الدول التي أعلنت صراحة رغبتها في استضافة قوات عسكرية أمريكية على أراضيها، مثل فيتنام وأستراليا وسنغافورة وبعض دول منطقة آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وذلك إما طمعاً في الفوائد الاقتصادية المترتبة على ذلك، أو لتعزيز روابطها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة^(١٥).

وترتكز عملية إعادة انتشار القوات الأمريكية حول العالم على التراجع عن منهج بناء القواعد العسكرية الضخمة ذات الحشد الهائل من القوات، على غرار القواعد العسكرية الأمريكية في غرب أوروبا التي أقيمت أثناء الحرب الباردة، وبالذات في ألمانيا، إلى منهج القواعد العسكرية الصغيرة محدودة الحجم التي يمكن أن تستخدم كقواعد انطلاق نحو المناطق الساخنة في العالم. وتخطط وزارة الدفاع الأمريكية لاستخدام قواعدها الجديدة، المزمع إنشاؤها في آسيا وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا كمصنعات انطلاق لقواتها العسكرية للتحرك السريع والسرى إلى مناطق النزاع القريبة منها. وتطرح وزارة الدفاع الأمريكية بصفة خاصة مشروع إقامة قواعد صغيرة الحجم في أوروبا الشرقية، يمكن استخدامها لتحريك القوات الأمريكية بشكل أسرع إلى مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

في هذا الإطار، يقوم التخطيط الاستراتيجي الأمريكي على تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث تركز الولايات المتحدة على ربط عراق ما بعد صدام حسين بالاستراتيجية العسكرية الأمريكية في

الشرق الأوسط، فقد بدأت وزارة الدفاع الأمريكية في الاستفادة من البيئة الاستراتيجية الجديدة التي نشأت في الشرق الأوسط عقب الإطاحة بنظام صدام حسين، من أجل إجراء مراجعة واسعة للوجود العسكري الأمريكي في مختلف أرجاء المنطقة، بما في ذلك مراجعة الوجود العسكري الأمريكي في دول الخليج. وقد جرى بالفعل البدء في الإعلان عن التوجهات الجديدة في السياسة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط بصورة تدريجية منذ أواخر أبريل ٢٠٠٣، حينما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية في تسريب معلومات عن اعتزمها إقامة أربع قواعد عسكرية في العراق، بما يتيح للولايات المتحدة الوجود عسكريا في كل المناطق المهمة في العراق. وسوف تتوقف إمكانية إبرام اتفاق لتتظيم هذا الوجود العسكري الأمريكي في العراق على طبيعة السلطة العراقية التي سوف تتولى الحكم في بغداد في فترة ما بعد صدام حسين. فإذا كانت هذه السلطة ترتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، فإن ذلك سوف يتيح للإدارة الأمريكية إبرام اتفاقات عسكرية طويلة الأمد مع السلطة الجديدة. وتتوزع القواعد الأمريكية المعلن عنها فيما بين قاعدة في مطار بغداد في الوسط، وقاعدة الطليل الجوية بالقرب من الناصرية في الجنوب، وقاعدة جوية يطلق عليه اسم (التش ١) في منطقة الرطبة في الغرب، وقاعدة باشور في الشمال. ولم توضح التقارير الأمريكية المنشورة ما إذا كان الغرض من هذه القواعد سوف يتمثل في الوجود العسكري الأمريكي الدائم في تلك المناطق، أم أنه سوف يقتصر على الأغراض اللوجستية، مثل التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية في تلك القواعد.

وتعتبر مسألة الوجود العسكري الأمريكي في العراق بمثابة الركيزة الأساسية في الاستراتيجية الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة الممتدة عبر الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط، وصولا إلى المحيط الهندي. ففي إطار عملية إعادة الترتيب هذه، سوف يكون العراق بمثابة موطئ القدم الرئيسية للولايات المتحدة في قلب تلك المنطقة، وسوف يحقق ذلك للولايات المتحدة أهدافا متنوعة، أبرزها محاصرة سوريا وإيران، حيث إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق سوف يترك أثارا واضحة عبر الحدود السورية، كما أن التزواج بين الوجود الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق سوف يجعل إيران محاطة بشبكة محكمة من القواعد العسكرية الأمريكية من ناحيتي الجنوب والغرب.

وفي الوقت نفسه، فإن الوجود العسكري الأمريكي في العراق سوف يتيح للولايات المتحدة تقليص وجودها العسكري في السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان وتركيا، حيث إن هذا الوجود ارتبط في الأصل بالتصدي لأي تهديدات محتملة من جانب العراق. ويؤكد المسؤولون الأمريكيون على أن الوجود العسكري الأمريكي الضخم في منطقة الخليج منذ عام ١٩٩١ كان يهدف إلى تقييد حركة صدام داخل

العراق وخارجها، بحيث لا يستطيع أن يهاجم المنشقين على نظامه في الداخل من ناحية، كما لا يستطيع أن يمارس تهديداً على السعودية والكويت من ناحية أخرى. ويعنى ذلك أن الإطاحة بنظام صدام حسين ساعد الإدارة الأمريكية في تقليل حاجتها إلى وضع قوات عسكرية كبيرة على أهبة الاستعداد في المنطقة، ولا سيما أن الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا يثير حساسيات سياسية كبيرة في المنطقة.

ولذلك، ارتكزت السياسة الأمريكية في فترة ما بعد صدام حسين على تبني سياسة جديدة تجاه منطقة الخليج، تقيم على إعادة تقييم علاقاتها وروابطها الاستراتيجية مع دول المنطقة، وتغيير مناطق الوجود العسكري الأمريكي، عبر إعطاء ثقل أكبر للوجود العسكري الأمريكي في العراق^(١١). وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية بالفعل منذ أواخر إبريل ٢٠٠٣ اعتزامها إنهاء عملياتها في قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية، حيث كانت تلك العمليات تركز في الأساس على مراقبة منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق، وهو الأمر الذي انتهى بالإطاحة بنظام صدام حسين، مما سوف يجعل الولايات المتحدة تكتفي بترك عدد قليل من الكوادر العسكرية الأمريكية هناك، كما أعلنت اعتزامها سحب معظم الطائرات والوحدات العسكرية الموجودة في قطر وعمان. وفي الكويت، من المتوقع أن تبقى القوات الأمريكية على الأسلحة والمعدات المخزونة في مستودعات هناك، في حين أن من المتوقع أن يغادر الكويت اللواء التابع للقوات البرية الأمريكية، الذي كان موجوداً في الأراضي الكويتية منذ أوائل عام ١٩٩١، مع الإبقاء على عدد صغير من القوات الأمريكية.

ومن ثم، فإنه بينما كانت الولايات المتحدة تحتفظ قبل بدء الحشد العسكري الخاص بالحرب على العراق بما يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ ألف عسكري أمريكي في المنطقة بصورة دائمة، بالإضافة إلى حوالي ٢٠٠ طائرة قتالية في الخليج وتركيا ووسط آسيا والمياه المحيطة بالعراق، فإن تنفيذ خطط خفض القوات الأمريكية في المنطقة في فترة ما بعد صدام حسين سوف يقلل هذه القوات إلى حوالي ١٢ ألف عسكري، وحوالي ١٠٠ طائرة قتالية خلال سنة واحدة عقب انتهاء الحرب على العراق. وسوف يقتصر عمل هذه القوات على مواصلة التدريبات مع جيوش دول المنطقة، والحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على تحريك قواتها وحشدها في حالات الأزمات. غير أن هذه الخطط لن تؤثر من ناحية أخرى على وجود القوات الأمريكية في العراق، التي تقدر بحوالي ١٦٠ ألف عسكري، حيث تعتزم وزارة الدفاع الأمريكية الإبقاء على عدد كبير من هذه القوات في العراق لما لا يقل عن سنة أو ربما أكثر.

٨. مستقبل الحرب الأمريكية على الإرهاب

سعت الإدارة الأمريكية بكافة الطرق إلى الترويج لمقولة أن حربها على العراق كانت تندرج في إطار الحرب على الإرهاب، من أجل القضاء على قدرات نظام صدام حسين المزعومة من أسلحة الدمار الشامل، والحيلولة دون وصولها إلى الجماعات الإرهابية التي كان يمكن أن تستخدمها في تنفيذ هجمات جديدة مدمرة ضد الولايات المتحدة. فمن المعروف أن هجمات سبتمبر كانت قد أزدت من حدة المخاوف الأمريكية من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل على الساحة الدولية عموماً، ولدى نظم مناوئة ومعادية مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية خصوصاً، كما رأت إدارة بوش أن تلك الأسلحة تمثل خطورة متزايدة على الأمن القومي الأمريكي عقب هجمات ١١ سبتمبر، لأن الولايات المتحدة يمكن أن تتعرض مستقبلاً لهجمات إرهابية بأسلحة الدمار الشامل، سواء عن طريق الصواريخ الباليستية أو عن طريق أية وسائل أخرى للإيصال. وقد ازدادت هذه المخاوف الأمريكية في ضوء الروايات العديدة التي تحدثت عن قيام نظام صدام حسين بإعادة بناء أسلحة الدمار الشامل، والتي لم يثبت صحة أي منها على الإطلاق.

هذه المخاوف شكلت بدورها الركيزة الأساسية لمزاعم صقور إدارة بوش، التي انطلقت من أنه حتى لو لم تكن هناك أي صلة لنظام صدام حسين بتنظيم القاعدة، فإن امتلاك هذا النظام لأسلحة دمار شامل، حسب مزاعمهم، يعني إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى إرهابيين آخرين في المستقبل، واستخدامها في تنفيذ هجمات مدمرة ضد الولايات المتحدة، أو حتى استخدامها بصورة مباشرة من جانب نظام صدام حسين ضد الولايات المتحدة، مما يعني من وجهة نظرهم أنه إذا وقعت هجمات مماثلة لهجمات سبتمبر في الولايات المتحدة باستخدام أسلحة دمار شامل، فإن ذلك يمكن أن يتسبب في سقوط مئات الآلاف من الضحايا الأمريكيين، وليس فقط ثلاثة آلاف ضحية، كما حدث في هجمات ١١ سبتمبر.

ومع ذلك، فإن المسئولين الأمريكيين كانوا يتوقعون بصورة مسبقة أن الحرب على العراق سوف تتسبب على المدى القصير في حدوث المزيد من العمليات الإرهابية ضد الأهداف الأمريكية والغربية على امتداد الساحة الدولية عموماً، وفي الدول العربية والإسلامية بصفة خاصة، في إطار الإحباط والحنق الشديد على الاحتلال الأمريكي للعراق. وكان المتوقع أن تجيء هذه العمليات من جانب بقايا تنظيم القاعدة التي مازالت موجودة في بعض الدول، أو من جانب بعض الجماعات المتطرفة التي تتعاطف مع تنظيم القاعدة، أو حتى من جانب بعض الناشطين المحليين المعارضين للسياسة الأمريكية. وبالفعل، وقعت بعض العمليات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية والغربية

في السعودية والمغرب في مايو ٢٠٠٣، فيما كان انعكاساً مباشراً للاحتلال الأمريكي للعراق.

ومع أن المصادر الأمريكية كانت تتوقع وقوع هذه العمليات، بل وصدرت تحذيرات مسبقة بشأن هذه العمليات، فإن ذلك كله لا ينفي أن مجرد وقوع هذه العمليات يمثل فشلاً لجهود الإدارة الأمريكية على صعيد مكافحة الإرهاب، عقب عامين من المعركة الأمريكية للضاربة ضد ما يسمى بـ "الإرهاب"، والتي وظفت الإدارة الأمريكية فيها كافة إمكاناتها السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وحصلت خلالها على مساعدات استخبارية مكثفة من معظم دول العالم، فيما يشير إلى أن المنهج الأمريكي في التعامل مع الإرهاب تسبب في تأجيجه، وليس في إحتوائه. وتسببت الحرب الأمريكية ضد العراق بصفة خاصة في استنزاف مشاعر قطاعات واسعة من الشعوب العربية والإسلامية، بل وعلى امتداد المساحة العالمية، ليس بالضرورة دفاعاً عن نظام صدام حسين، وإنما اعتراضاً على تدمير العراق، واحتجاجاً على الاستخفاف الشديد بالقانون الدولي من جانب الإدارة الأمريكية وسعيها المستميت لفرض نفوذها وهيمنتها على الشؤون العالمية.

٩. ما العمل ... ؟

تثير الحرب الأمريكية على العراق تساؤلات عديدة بشأن الكيفية التي يمكن أن نتعامل بها دول المنطقة مع احتمالات الاستهداف الأمريكي، عبر الاستفادة من دروس حرب العراق، لاسيما في ظل ما هو واضح من أن الحرب على العراق تعتبر مجرد بداية في خطة أمريكية طويلة لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً^(١٧). ومن أجل تنفيذ هذه الخطة، يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة لن تتردد في إعادة استخدام قوتها العسكرية ضد دول أخرى في المنطقة، يأتي في مقدمتها - بصفة خاصة - كل من سوريا وإيران.

والواقع، أن تجربة حرب العراق تدل على أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية متكاملة يجب أن تحكم إدارة الصراع من جانب القوى الإقليمية الصغيرة والمتوسطة في حالة استهدافها من جانب الولايات المتحدة، وبالذات إيران وسوريا، وتتمثل هذه العناصر الثلاثة في:

١ - المهارة السياسية والإمام بقواعد العلاقات الدولية وموازين القوى، بهدف حرمان الإدارة الأمريكية من امتلاك الذرائع والمبررات السياسية والقانونية التي يمكن أن تحجج بها للعدوان على أي دولة. والمقصود هنا بالتحديد هو ضرورة امتلاك المهارة السياسية والكفاءة الدبلوماسية لتفادي الدخول أصلاً في مواجهة غير متكافئة مع قوة عظمى متوحشة. وتقدم التجربة العراقية درساً بالغ الأهمية هنا. فعلى الرغم مما

كان ثابتاً بجلاء من أن العراق لم يعد يملك أى قدرات فى مجال برامج أسلحة الدمار الشامل بعد أن تكفلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتكمير هذه البرامج طيلة الفترة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٨، فإن القيادة العراقية لم تقم بالجهد الكافى لتنفيذ الاتهامات والمزاعم الأمريكية والبريطانية بشأن استئناف العراق لهذه البرامج المحظورة خلال فترة ما بعد توقف عمليات التفتيش فى ديسمبر ١٩٩٨. وكان مكن الخطأ هنا يتمثل فى أن العراق تسبب فى نشوب أزمات متلاحقة مع فرق التفتيش الدولية، ولم يكن يتعاون مع هذه الفرق إلا فى اللحظة الأخيرة قبل وصول هذه الأزمات إلى مرحلة الصراع المسلح، مما تسبب تدريجياً فى تقويض مصداقية القيادة العراقية، وإفساح المجال أمام الولايات المتحدة وبريطانيا لاتخاذ هذه المسألة ذريعة لضرب العراق، لاسيما خلال فترة توقف عمليات التفتيش خلال الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٨ - نوفمبر ٢٠٠٢، على الرغم من أن عمليات التفتيش التى جرت فى فترة ما قبل الحرب وبعدها أثبتت خلو العراق من هذه الأسلحة تماماً، مع ما اقتصوى عليه ذلك من فشل استخباراتى أمريكى فادح^(١٨).

وفى فترة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، أشار مسئولون عراقيون سابقون إلى أن صدام حسين كان يتصور أن الامتناع عن التعاون الكامل مع فرق التفتيش يزيد من شعبيته، ويمنحه صورة الزعيم المناضل الصامد فى وجه الضغوط الأمريكية والدولية، رغم ما انطوى عليه ذلك من تكمير مصداقيته خارجياً، وإعطاء الإدارات الأمريكية المختلفة فرصة مثالية لمواصلة فرض العقوبات الدولية على العراق، وصولاً إلى شن الحرب للإطاحة بنظام الحكم فى العراق بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.

وفى المقابل، تقدم إيران نموذجاً مختلفاً تماماً فى التعامل مع الاستهداف الأمريكى لها. فقد ظلت إيران عرضة لهذا الاستهداف منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، بل إن من شبه المؤكد أن الولايات المتحدة كانت تبحث عن أية ذريعة لضرب إيران طيلة الفترة التالية على تلك الحرب، وحاولت مثلاً التذرع بمسئولية إيران عن العمليات الإرهابية التى تعرضت لها أهداف عسكرية أمريكية فى السعودية، لاسيما تقجيرات الخبر ١٩٩٦ والرياض ١٩٩٧، كما حاولت توجيه الاتهام لإيران بالعمل على امتلاك السلاح النووى.. وغير ذلك، إلا أن نظام الحكم الإيرانى كان حريصاً على عدم إعطاء الولايات المتحدة أية ذريعة للهجوم على إيران، سواء من خلال تقوية مقومات قوتها الشاملة عموماً، والعسكرية خصوصاً، بما يساعدها على الصمود فى وجه أى تهديد محتمل من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وجعل تكلفة الصراع عالية بالنسبة لهما، أو من خلال إسراع الحكومة الإيرانية دائماً إلى نفسى وتنفيذ الاتهامات الأمريكية لو من خلال الاستقواء بقوى دولية كبرى، ولاسيما روسيا الاتحادية (التي تربطها علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة بإيران) والاتحاد الأوروبى

(الذي يعتبر شريكاً تجارياً رئيسياً لإيران)، بالإضافة إلى حرص إيران الشديد على توثيق علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي في كافة المجالات، بما في ذلك مجال التعاون الأمني، حتى لا تقلح الولايات المتحدة في استمالة هذه الدول للمشاركة معها في أي عمل عسكري ضد إيران، وهو ما ساعد إلى حد كبير على تقويت الفرصة على الإدارات الأمريكية المختلفة في التسعينيات لضرب إيران.

ومن ثم، فإن التصدي السريع والمبكر للمزاعم الأمريكية تجاه أي دولة مستهدفة يعتبر مسألة حيوية، ومنذ فترة مبكرة في تطور الأزمة. وعادة ما تركز السياسة الأمريكية في إثارتها لأزمات مع الدول المناوئة على الزعم بانتهاك هذه الدولة لقواعد القانون الدولي، مثل انتهاك معاهدات دولية معينة تلزم بها هذه الدولة، لاسيما معاهدة منع الانتشار النووي، أو قيام هذه الدولة بتهديد أمن وسلامة دولة أو دول أخرى مجاورة أو دعم ما يسمى بـ "الإرهاب". ومن ثم، فإن من الضروري العمل بكل الطرق على إثبات عدم حدوث مثل هذا الانتهاك أصلاً، وامتلاك القدرة على مخاطبة الرأي العام العالمي وإقناعه بعدم صحة المزاعم الأمريكية، بما في ذلك الرأي العام الأمريكي، مع ضرورة حشد التأييد والمساندة الدولية لموقف الدولة المعنية في مواجهة الضغوط الأمريكية، ومنذ فترة مبكرة من تطور الأزمة، بحيث يكون الموقف الدولي الداعم أكثر فاعلية في المراحل الأولى من الأزمة، وبما يساعد بصورة مبكرة على إجهاد أي خطط هجومية أمريكية لضرب الدولة المعنية.

٢ - تماسك الجبهة الداخلية، حيث إن صلابة وتماسك الجبهة الداخلية لأي دولة يعتبر مفتاحاً رئيسياً لصدورها في مواجهة أي عدوان خارجي. ويعتبر هذه التماسك محصلة تراكمية للعديد من العوامل والمتغيرات، التي تساعد إما على التقاف الشعب بمختلف مكوناته حول قيادته أو إلى انهيار التأييد الشعبي لنظام الحكم وإضعاف قدرته على مواجهة العدوان الخارجي. ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الشرعية والرضا الشعبي على نظام الحكم، والتي ترتبط بدورها بدرجة النزاهة والشفافية واحترام حقوق الإنسان من جانب هذا النظام الحاكم، ومدى مساحة المشاركة السياسية المتاحة للتيارات السياسية في هذا المجتمع. وغير ذلك من العوامل التي تحكم مدى كفاءة نظام الحكم في الدولة. وليس هناك من شك في أن الانهيار السريع نسبياً لنظام حكم صدام حسين يعتبر نتاجاً لديكتاتوريته وطبيعته القمعية وانغلاقه الشديد، ضمن عوامل أخرى عديدة، والتي أدت إلى ضعف التأييد والمساندة الداخلية له، وعجزه الشديد عن اتخاذ القرارات السليمة، علاوة على فشله المستمر في تصحيح أخطائه الكارثية، بل عجزه حتى عن إدراك مكن الخطأ بالتحديد في القرارات الصادرة عنه، وهو ما ظل بمثابة صفة لصيقة وملزمة لهذا النظام، حتى في إدارته للحرب الأمريكية - البريطانية عليه^(١١).

ويقودنا ما سبق إلى نتيجة بالغة الأهمية وهي أن نظم الحكم القمعية الفاسدة في العالم العربي لا تقتنى فقط بإذلال شعوبها ونهب ثرواتها وإضاعة فرص التنمية والتقدم منها، ولكنها تجعل هذه الشعوب أيضاً فريسة سهلة للاستعمار الخارجي، بل والمحزن أن قطاعات لا بأس بها من هذه الشعوب ربما تكون أكثر ترحيباً بالاحتلال الأجنبي باعتباره الوسيلة الوحيدة الممكنة للتخلص من جحيم الاستبداد الداخلي لنظم الحكم الوطنية، على نحو ما بدا واضحاً في العراق، حينما رحبت قطاعات واسعة من الشعب العراقي بالاحتلال الأمريكي - البريطاني لتحقيق هدف الإطاحة بنظام صدام حسين.

ولكن المشكلة هنا أن الاحتلال الأجنبي يأتي حتماً لتحقيق أهدافه الخاصة، دون أن يعبأ إطلاقاً بمصالح شعوب الدول المعنية. ومن شبه المستحيل أن يحدث تطابق، أو حتى تقارب، بين مصالح الطرفين. فالاحتلال الأجنبي يهيم بهمة بصفة أساسية إعادة ترتيب الأوضاع السياسية في الدولة المعنية بما يحقق مصالحه في المستقبل المنظور، وبالأذات من خلال تنصيب نظم حكم موالية له في هذه الدولة، كما يهتم في الوقت نفسه بتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية من وراء تدخله في هذه الدولة أو تلك، حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة شعوب تلك الدول، مما يجعل من خيار التدخل الخارجي خياراً غير عقلاني وغير كريم لإحداث تغييرات سياسية داخلية في الدول التي تعاني من استبداد نظم الحكم الوطنية بها.

٣ - استراتيجية إدارة الصراع المسلح مع الولايات المتحدة. مع أن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري كاسح، ليس فقط بالمقارنة مع الدول النامية، ولكن حتى بالمقارنة مع القوى الدولية الكبرى، ومع أن الولايات المتحدة عادة ما تتنقى أهدافها العسكرية من الدول الضعيفة التي تعجز عن الصمود بأي درجة في وجه أي عمل عسكري أمريكي، فإن ذلك كله لا ينفي أن من الممكن للدول المستهدفة من جانب الولايات المتحدة أن تمتلك القدرة على الصمود والمقاومة في وجه أي عمل عسكري أمريكي، حتى لو كانت نتيجة الصراع محسومة سلفاً لمصالح الولايات المتحدة.

ونظراً لأن لكل حرب طبيعتها وخصوصيتها الذاتية، فإن من الممكن هنا الحديث فقط عن مجموعة من المبادئ العامة، ولكن بدون تكرار ما هو معروف من مبادئ فن الحرب وعلم الحرب، والاقتصار فقط على الدروس الخاصة التي يمكن استقرؤها من الحرب الأمريكية على العراق. ومن الممكن هنا التمييز بين مبدأ رئيسي حاكم، وبين مبادئ فرعية تخدم الهدف الرئيسي. والمبدأ الرئيسي هنا يتمثل في ضرورة رفع تكلفة الصراع المسلح بالنسبة للولايات المتحدة، سواء من حيث الخسائر البشرية والمادية أو من حيث صعوبة تحقيق الهدف السياسي - العسكري للحرب، وهو ما يعتبر مسألة محورية للغاية. فإذا أدركت القيادة الأمريكية منذ البداية أن الصراع سوف يكون مكلفاً

لها بدرجة أكبر من قيمة الأهداف السياسية - العسكرية التي تسعى إلى تحقيقها، فإنها ربما تمتنع عن دخول الحرب أصلاً. وحتى إذا قررت شن الحرب، فإن ارتفاع تكلفة الصراع ربما يضعف قدرتها على الاستمرار والقتال، أو أن يكون تنفيذ الهدف الأمريكي من الصراع مكلفاً للغاية.

أما بالنسبة للمبادئ الفرعية، فإن رصد الحروب الحديثة للقوات الأمريكية، لاسيما حرب العراق، يشير إلى من الممكن رفع تكلفة الصراع المسلح مع الولايات المتحدة من جانب أي دولة مستهدفة من خلال عناصر محددة، يتمثل أبرزها في:

أ - تبني الشكل المناسب لبناء القوة العسكرية على مستوى التشكيلات والوحدات والوحدات الفرعية والصغرى، بحيث يكون هذا التشكيل متوازناً ومتكاملاً في بنيتة خلال العمليات القتالية، بما يتناسب مع طبيعة المواجهة مع القوات الأمريكية، وبما يساعد على مواجهة الأسلحة الجوية والبرية الأمريكية. فعلى الرغم من التفوق التكنولوجي والتسليحي الكبير للقوات الأمريكية، فإن تحييد هذا التفوق في ساحة القتال ليس مستحيلاً، إذا كان تشكيل قوة الطرف الآخر متكاملًا وقابلًا للاستخدام المرن بمهارة. فقد كان من الغريب على سبيل المثال أن القوات العراقية افترقت إلى التكاملاً، وعجزت عن أن تقاوم طائرات الهليكوبتر الأمريكية التي لعبت دوراً رئيسياً في تدمير الجزء الأكبر من الجيش العراقي، رغم سهولة استهداف هذه الطائرات من خلال وسائل الدفاع الجوي المدفعية والصاروخية الخاصة بالتعامل مع الطيران المنخفض، وهي الوسائل التي يفترض أنها كانت متاحة بكثرة لدى القوات المسلحة العراقية ولكنها لم تستخدمها بكفاءة.

وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التدريب والحماية للمدركات الأمريكية، فإن إصابتها في المعارك لا تعتبر مسألة مستعصية، ولو حتى باستخدام وسائل قتالية بسيطة وبدائية، أبسطها حقول الألغام أو المنفعية المضادة للدبابات أو الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات القادرة على اختراق الدروع الحديثة، بل إن التصدي للمدركات الأمريكية يبدو ممكناً باستخدام وسائل بدائية للغاية، حيث لاحظنا أن المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي في فترة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين تمكنت من تدمير أعداد كبيرة من المدرعات الأمريكية بوسائل بدائية، كما نجح الفدائيون الفلسطينيون في تدمير عدد من الدبابات الإسرائيلية المتطورة (ميركافا) التي تتمتع بمستوى عالٍ من الحماية التدرجية، عبر استخدام وسائل بدائية للغاية، من بينها وضع كميات كبيرة من المتجترات في حفرة على طريق مرور هذه الدبابات.

ب - عدم الاكتفاء بالعمليات الدفاعية فقط، سواء على المستوى الاستراتيجي أو على المستويين العمليتين والتكتيكيين. فمن الملاحظ أن كافة الحروب التي خاضتها

الولايات المتحدة طيلة عقد التسعينيات كانت في مواجهة خصوم لا يملكون القدرة على المبادرة لهجومية ضد القوات الأمريكية بأى شكل من الأشكال، بما فى ذلك حرب كوسوفو التى واجهت فيها الولايات المتحدة جيش يوغوسلافيا الذى يمتلك قدراً معقولاً من التسليح المتطور. وربما تتمثل المبادرات الهجومية الوحيدة التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى حروبها فى الهجمات الصاروخية العراقية على السعودية والبحرين وإسرائيل فى حرب الخليج ١٩٩١. وبغض النظر عن الجدوى المياسية لهذه الهجمات، فإنها سببت إرباكاً شديداً للخطط العسكرية الأمريكية فى الحرب، رغم أنها لم تؤثر كثيراً على الناتج النهائى للحرب. وليس هناك من شك فى أن امتناع الخصوم عن المبادرات الهجومية يعطى للولايات المتحدة اليد العليا فى توجيه الصراع وفق إرادتها، ويمكنها من فرض إيقاع الحرب الخاص بها، ويقتل من خسائرها، ويجعل الخصم عرضة للاستنزاف والتآكل المستمر لقواته ولقدراته العسكرية، حتى لو كان قادراً على تأمين قواته فى إطار مبادئ الحرب الدفاعية.

ومع أن العجز عن القيام بالمبادرات الهجومية من جانب خصوم الولايات المتحدة يرتبط بضالة ومحدودية قدراتهم العسكرية بالمقارنة مع القدرات العسكرية الأمريكية، وامتلاك القوات الأمريكية لوسائل حماية متطورة لتأمين قواتها، فإن ذلك كله لا ينفى إمكانية قيام الطرف الآخر بهجمات مؤثرة على الجانب الأمريكى باستخدام أدوات قتالية بسيطة، عبر التطبيق الجيد لعنصرى المفاجأة والحشد. ويمثل تاريخ الحروب بمنزلة هذه النوعية من الهجمات، حيث تمكنت زوارق صاروخية مصرية صغيرة من إغراق مدمرة إسرائيلية عملاقة (إيلات) فى عام ١٩٦٧. وفى حرب الفوكلاند بين بريطانيا والأرجنتين عام ١٩٨٢، تمكنت القوات الأرجنتينية بقدراتها المحدودة فى مواجهة القوات البريطانية من إغراق المدمرة البريطانية (شيفيلد)، بواسطة صاروخ إكسوسيت انطلق من مقاتلة من طراز (سوبر ليتنر). ويشير ذلك إلى أنه مهما كانت القدرات العسكرية محدودة، فإن التخطيط السليم والإرادة القوية يمكن أن يساعدا على القيام بمبادرات هجومية مؤثرة، لاسيما إذا جرى توجيه الهجوم نحو هدف عسكري مؤثر للخصم، مثل حاملات الطائرات أو قطع بحرية كبيرة أو مقار القيادة.

ج - حسن اختيار القادة العسكريين، لاسيما فى المناطق التى يتوقع أن تشهد موجات الهجوم الرئيسية من جانب القوات الأمريكية، والتركيز هنا على اعتبارات الكفاءة العسكرية والولاء السياسى لنظام الحكم فى آن واحد معاً. فالتجربة العراقية تشير إلى أن سواء اختيار القادة العسكريين، وبغلب أهل الثقة على أهل الكفاءة قد تسبب فى خسائر فادحة، ناهيك عن أن القادة من أهل الثقة لم يكونوا حتى أهلاً للثقة التى وضعها عليهم نظام صدام حسين، وهو ما تسبب فى انهيار الموقف العسكرى العراقى بأكمله.

ومع أن العناصر الثلاثة سالفة الذكر لن تتيح بطبيعة الحال لأى دولة مستهدفة تحقيق انتصار كامل على الولايات المتحدة، فإنها على الأقل يمكن أن تساعد على رفع تكلفة الصراع المسلح، ولاسيما إذا نجحت قوات هذه الدولة فى إطالة المدى الزمنى للقتال، بحيث تتخذ الحرب صورة الحرب الاستنزافية التى يمكن للخصم الضعيف فيها أن يوقع خسائر متلاحقة على مدى زمنى طويل نسبياً، بما يساعد على إحداث آثار تراكمية سلبية على القوات الأمريكية، بما يحرمها من تحقيق هدفها السياسى - العسكرى بسهولة، وربما يدفع تلك بالإدارة الأمريكية إلى تعديل موقفها السياسى بأكمله.

هوامش الفصل السادس

(^١) مولى مور، "جنرالات الجيش العراقي يكتشفون أسرار الاتيهار السريع لقواتهم: لم تزود وحداتنا بأسلحة كيميائية أو بيولوجية، ولم تصدر لنا أوامر بخوض حرب شوارع"، جريدة الشرق الأوسط، نقلاً عن خدمة واشنطن بوست، ٢١ يوليو ٢٠٠٣.

(^٢) علا رجب، "إدارة العمليات النفسية في حرب العراق"، ملف الأهرام الاستراتيجي، للعدد ١٠٠، أبريل ٢٠٠٣، ص.ص. ٤٥ - ٤٦.

(^٣) أحمد إبراهيم محمود، "حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي"، السياسة الدولية، السنة ٣٩، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ص ٥٤ - ٥٩.

(^٤) أنظر في هذا الشأن، على سبيل المثال:

- Ivo H. Daalder & James M. Lindsay, "The Bush Revolution: The Remaking of the America's Foreign Policy", The Brookings Institution, April 2003.

(^٥) Kenneth W. Stein, "The Bush Doctrine: Selective Engagement in the Middle East", Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol. 6, No. 2, June 2002, pp. 52-61.

(^٦) د. مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، السياسة الدولية، السنة ٣٩، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ص ٦٦ - ٧٣.

(^٧) Anthony Cordesman, "The "Instant Lessons" of the Iraqi War", Third Working Draft (Washington DC: Center for Strategic & International Studies), April 14, 2003, p. 21.

(^٨) W. Andrew Terril, "Strategic Effects of the Conflict with Iraq: The Middle East, North Africa, & Turkey", Strategic Studies Institute (SSI) Monograph, March 2003.

(^٩) Andrew Rathmel, Theodore Karasik, & David Gompert, "A New Persian Gulf Security System", RAND Issue Paper (Santa Monica, Ca: RAND Corporation), 2003.

(^{١٠}) Joseph McMillan, Richard Sokolsky, & Andrew C. Winner, "Toward a New Regional Security Architecture", The Washington Quarterly, Summer, p.p. 161 - 175.

(^{١١}) أحمد إبراهيم محمود، "هل يكون الملف النووي سبباً للحرب بين إيران والولايات المتحدة؟"، مختارات إيرانية، للسنة الثالثة، العدد ٣٥، يونيو ٢٠٠٣، ص ١٠٢ - ١٠٦.

(^{١٢}) انظر حصراً للمكاسب الإسرائيلية من الحرب الأمريكية على العراق، في: علاء سالم، "إسرائيل والعراق.. مكاسب ما بعد التغيير السياسي"، مختارات إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد ١٠٢، يونيو ٢٠٠٣، ص ١٣٧ - ١٤٠.

(^{١٣}) زئيف شيف، "أهداف إسرائيل بعد الحرب"، مختارات إسرائيلية، نقلاً عن جريدة "هآرتس" ٢٠٠٣/٣/٣٠، السنة التاسعة، العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٣، ص ٦٠ - ٦١.

(^{١٤}) W. Andrew Terril, "Nationalism, Sectarianism, & the Future of the U.S. Presence in Post-Saddam Iraq", Strategic Studies Institute (SSI) Monograph, July 2003.

(^{١٥}) استر شريدر، "البنّاجون يبحث نشر القوات الأمريكية المنتشرة في آسيا وتأسيس قواعد جديدة في أستراليا وماليزيا"، جريدة الشرق الأوسط، نقلاً عن خدمة لوس أنجلوس تايمز، ٣٠ مايو ٢٠٠٣.

(^{١٦}) F. Gregory Gause III, "The Approaching Turning Point: The Future of the U.S. Relations with the Gulf States", Analysis Paper No. 2, (Brookings Project on U.S. Policy Towards the Islamic World), May 2003.

(^{١٧}) F. Stephen Larrabee, "The Middle East in the Shadow of Afghanistan and Iraq", RAND Conference Proceedings (Santa Monica, Ca.: RAND Corporation), 2003.

(^{١٨}) Anthony Cordesman, "Intelligence Failures in the Iraq War", Center for Strategic & International Studies (CSIS), July 16, 2003, p. 21.

(^{١٩}) انظر مزيداً من التأكيد على أهمية التماسك الداخلي، في: لواء عادل سليمان، "كيف تدافع الدول عن نفسها في ظل تجربة العراق؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٠٢، يونيو ٢٠٠٣، ص ٧١ - ٧٢.

الفصل السابع

**الآثار السياسية للعدوان الأنجلو
أمريكى على العلاقات الخارجية
والداخلية للنظام السياسى المصرى**

د . عمرو هاشم ربيع

هناك أمور عديدة تربط أثر العلاقات الخارجية على السياسة الداخلية، وأثر تلك الأخيرة على العلاقات الخارجية بين دول وبلدان العالم. وواقع الأمر أن هذه العلاقات الارتباطية تحكمها من الناحية النظرية ثلاثة بدائل.^(١) أولها: الاعتماد المتبادل، وفيه يحدث تأثير وتأثر بين النظام السياسي وغيره من النظم، ومن ثم يكون تأثير النظام السياسي بغيره محدوداً نسبياً. وثانيها: التبعية، وفيها يتجه النظام السياسي إلى التأثير الكامل بالبيئة الخارجية، وذلك من قبل الأطراف الدولية الأقوى منه. وثالثها: الاستقلال الوطني، وفيه يسعى النظام السياسي إلى حجب تأثير البيئة الخارجية عليه، وإن كان هذا الأمر يصطدم بتحدى توافر الإمكانيات الاقتصادية للنظام السياسي بمعزل عن البيئة الخارجية.

ومما لا شك فيه أن مصر، وعلى طول تاريخها المعاصر، تارّجحت أمتاً ما بين مصاف الدول التابعة أو مصاف الدولة الساعية للاستقلال الوطني. وقد توقف ذلك دوماً على عدة أمور خارجية وداخلية. فعلى الصعيد الخارجي، كانت هناك احتياجات اقتصادية واجتماعية ناتجة عن ضعف الموارد مقابل الزيادة الضخمة في عدد السكان، كما كانت هناك احتياجات سياسية متعلقة بالرغبة في حل الصراع العربي الإسرائيلي. وعلى الصعيد الداخلي، كانت السمة العامة التي حكمت النظام السياسي، هي تلك التي حكمته تاريخياً، وهي المركزية الشديدة التي لا تضاهي نظيرتها في أي من بلدان العالم. كما كان هناك تضخم بيروقراطي وإداري قلما يوجد له نظير في النظم السياسية الأخرى. ومما لا شك فيه أن هاتين السمتين أدتا إلى اتساع وضعف المجتمع المدني في آن واحد. بمعنى أن الأحزاب السياسية، ونتيجة عدم وجود ميكانيزم لتداول السلطة دخلت ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وهو أمر غير مطبق في النظم الديمقراطية التي يقتصر المجتمع المدني بها على المنظمات الأهلية والنقابية وجماعات الضغط، بينما الأحزاب - في تلك النظم - تتداول السلطة السياسية والحكم فيما بينها. من ناحية أخرى، فإن هذا المجتمع المدني المصري مع اتساعه نتيجة للصفات السابقة، فهو يتسم بالضعف والهشاشة إلى حد كبير. على أنه رغم كل ذلك فإن أعين القيادة السياسية المصرية ظلت في مختلف الحقب، وبدرجات مختلفة تراقب حركة الرأي العام، وتضع لها حساباً ولا تتجاهلها. ويصدق هذا القول بشكل أكبر بكثير كلما تعلق الأمر بقضية خارجية. فالمعروف تاريخياً أنه من منطلق الدولة النيلية والفرعونية السياسية، أن للرأي العام المصري يتسم بالخضوع العام لحكومته، المتحكم الرئيسي في تقديم الخدمات

له خاصة مياه الشرب والرى، لكنه بالمقابل له تاريخ حافل من الانتفاضات بل والثورات في وجه المستعمر، وهو ما يمكن تلمسه في التاريخ الحديث في مواجهة هيمنة الدولة العثمانية، والحملة الفرنسية، والاحتلال البريطاني، والعدوان الثلاثي، والاحتلال الإسرائيلي لمصر والبلدان العربية، وأخيراً محاولات الهيمنة الأمريكية على مصر.

ولم تخرج معالجة مصر للعدوان الأمريكي-البريطاني على العراق عن هذا الإطار. فقد ظلت مصر دوماً ذات روابط مع أطراف الصراع الذي خلفه احتلال العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠، بغض النظر عن دوافع هؤلاء. ولا تتطرق تلك الدراسة إلى توجهات السياسة الخارجية المصرية إزاء الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة، لو أنها تهدف أيضاً إلى توضيح توجهات مصر إزاء الوطن العربي. إلا أنها في سياق دراسة أثر العدوان الاتحلي-أمريكي على العراق على مصر، تشير إلى وجود سمات عامة تحكم السياسة الخارجية المصرية إزاء أطراف الصراع في تلك الأزمنة. فهناك سمات عامة تحكم التوجه المصري إزاء البلدان العربية، وهي السمات التي برزت منذ التوجه العروبي لمصر. كما أن هناك حالياً سمات محددة تحكم التوجه المصري إزاء الولايات المتحدة وبريطانيا، وهي سمات برزت في التوجه المصري نحو الغرب منذ منتصف السبعينيات بعودة العلاقات المصرية الأمريكية.

ففيما يتعلق بالعراق، هناك الرابطة القومية التي تضع الشعبين المصري والعراقي في إطار المصير الواحد النابع من وحدة اللغة والدين والوجدان والمكان. وهذا الحال لا يختلف كثيراً عن حال العلاقة بين مصر وباقي جيرانها العرب. وعلى أية حال، فإن تلك الرابطة تعد من أقوى الروابط بين المواطنين العرب بعضهم بعضاً، مهما تعددت الخلافات بين نظمهم ونخبهم السياسية، وقد دعم وجودها الرغبة في التخلص من الاستعمار الصهيوني الجاثم على مقدرات ومقدمات الأمة العربية. إضافة إلى ذلك، هناك المصالح المشتركة المرتبطة بحاجة مصر لدعم اقتصادها من خلال زيادة حجم الاستثمارات العربية لمصر، ودعم الصادرات المصرية من السلع والخدمات إلى البلدان العربية. ودعم الهياكل الاقتصادية، من خلال تمويل البلدان والصناديق العربية لعملية التنمية، وزيادة حركة المواطنين من المصريين والعرب من مصر وإليها، وذلك من خلال تصدير خدمات العمالة المصرية إلى البلدان العربية وضمها العراق وبلدان الخليج العربية التي يعمل بها مئات الآلاف من المصريين مما يسهم في تخفيض معدل البطالة المرتفع بين المصريين، واستقبال السياحة العربية خاصة الترفيهية والعلاجية على أرض مصر.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة خاصة والغرب عامة، فالملاحظ وجود درجة كبيرة من اعتماد مصر على الولايات المتحدة والبلدان الغربية على الصعيدين

الاقتصادى والسياسى. فعلى الصعيد الاقتصادى، فإن هناك حاجة مصرية لدعم الاقتصاد، وإجراء تغييرات جذرية فى الهياكل الاقتصادية الداخلية، وكذلك من خلال إمداد مصر بالمعونات والمنح، وضمانات القروض الصادرة عن مؤسسات التمويل الدولية، وجدولة ديونها الخارجية، ومنحها بعض الامتيازات لدعم صادراتها الخارجية فى أسواق تلك البلدان، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر. وعلى الصعيد السياسى، تبرز حاجة مصر للضغط على إسرائيل بغرض تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، والحد من الانحياز الأمريكى للكبير للجانب الإسرائيلى فى هذا الصراع، وهو الانحياز الذى مكن إسرائيل من احتلال أراض عربية وقهر الشعوب العربية فى المناطق الخاضعة لاحتلالها دون التعرض لمساءلة دولية، لذلك ظل هذا الانحياز محط نقد شديد لقطاعات واسعة من رأى العام المصرى، ومجالاً أساسياً فى تقييم مجمل العلاقات المصرية الأمريكية. كما أن هناك حاجة مصرية لدعم السياسى من قبل البلدان الأوروبية وباقي البلدان المنتمية للمنظمة العربية، بغرض التدخل لتسوية هذا الصراع، وموازة الانحياز الأمريكى لإسرائيل بمواقف أوروبية وغربية أكثر اعتدالاً وضغطاً على الطرفين الأمريكى والإسرائيلى على حد سواء.

على أن هذا الأمر، لا ينفى أن السياسة الخارجية المصرية تتم إدارتها لأمرور السياسة الخارجية يوماً بيوم، خاصة إيان الأزمات. بمعنى آخر، أن التوجهات العامة للسياسة الخارجية المصرية شيء، وإدارتها شيء آخر، حيث تبرز المشكلات الناجمة عن الميل ليس فقط لردود الأفعال، بل وأحياناً الانتظار لمعرفة ردود أفعال الآخرين.

وتتناول هذه الدراسة الآثار السياسية للعدوان الأنجلو-أمريكى على العراق على العلاقات الخارجية للنظام السياسى المصرى، وكذلك الآثار السياسية لهذا العدوان على علاقات النظام الداخلية.

أولاً: أثر العدوان الأنجلو-أمريكى على العلاقات الخارجية للنظام السياسى

تمثل موقف مصر الرسمى منذ بداية الأزمة العراقية التى خلفها احتلال العراق لدولة الكويت، فى تحميل العراق مسئولية تفاقم الأوضاع فى منطقة الخليج، بسبب غزوه للكويت، ومن ثم جلب القوى الأجنبية إلى المنطقة. وقد رأت مصر إزاء تدهور الأحداث وتداعياتها ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية الممثلة فى قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأس ذلك القرارات المرتبطة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقى، لتجنب العراق أى عدوان خارجى، وتحديدًا لتحرير القرصة على الولايات المتحدة لمنع مهاجمته، وفى نفس الوقت العمل بوتيرة أسرع لرفع العقوبات الدولية عن العراق، مع معارضة كاملة لقرض المزيد من العقوبات كما كانت تسعى الولايات المتحدة فى مايو ٢٠٠١، بما أسمته العقوبات الذكية.

على أنه مع تولى إدارة أمريكية جديدة مقاليد الحكم في البيت الأبيض في يناير ٢٠٠١، وما تبع ذلك من استئصال العداء للسياسة الأمريكية، بما اتخذ معه من أحداث، تمثلت في هجمات الحادي عشر من سبتمبر من نفس العام، تحولت الإدارة الأمريكية إلى سياسة المجابهة مع العراق بشكل أكثر درامية عن الإدارات الأمريكية الأخرى، التي كانت تقوم بتسديد ضربات متفرقة للعراق من حين لآخر. وكانت تلك السياسة الأمريكية جزءاً من سياسة عامة للإدارة الجديدة، ترمى إلى مواجهة الخصوم بالقوة المسلحة، ورفض منطق التسويات في علاقاتها الدولية عامة، لكن كل ذلك كان يتم في إطار التركيز على ما أسمته بمواجهة الإرهاب، الذي لم تعتبر الولايات المتحدة أفغانستان فقط وكرآله، بل تجاوز ذلك إلى العراق بدعوى أنه يأوي منظمات إرهابية، ويتعاون مع أسامة بن لادن الذي تبني هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأخيراً تخيّنته لأسلحة دمار شامل عن أعين المفتشين الدوليين، الذي بقي على حد تعبير الإدارة الأمريكية يراوغهم منذ طرده من الكويت عام ١٩٩١.

مصروقرارات مجلس الأمن

كان موقف مصر من التصعيد الأمريكي الأخير على العراق، الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، قد تمثل في إجراء عدة اتصالات مع الجانب العراقي لإقناعه بداية بعودة المفتشين الدوليين،^(١) كما تمثل موقف مصر بعد تعقد مهمة المفتشين بسبب التلكنو الأمريكي في محاولة تهدئة الأمور وتجنب الحرب، وتمسك كل الأطراف بالشرعية الدولية ممثلة في قرارات الأمم المتحدة، مع الدعوة إلى ضرورة قيام نظام حكم الرئيس صدام حسين بالتعاون مع فرق التفتيش الدولية،^(٢) وتأكيد التعاطف فقط مع الشعب العراقي وليس مع نظام حكمه، وعدم الرغبة في منح الرئيس العراقي حق اللجوء السياسي لمصر،^(٣) بل والتراجع خلال حكمه عن استقبال من هم على لائحة المطلوبين أمريكياً، مثل علي حسن المجيد الذي امتنعت مصر عن استقباله كمبعوث عراقي في يناير ٢٠٠٣.^(٤) وقد جاء هذا الموقف الرسمي العام، بسبب الرغبة في إظهار الجدية أمام الأطراف الدولية عامة والولايات المتحدة خاصة في مواجهة نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين. وكذلك السعي إزاء الأطراف الخليجية بإظهار الضغط على العراق كي يتبين نوايا غزوه للكويت وانتهاك أراضيها وإخضاهه للأسرى والمفقودين الكويتيين، وفي نفس الوقت العمل على تمرير الفرصة على الطرفين الأمريكي والبريطاني لمنع ضرب بلد عربي، بكل الآثار السلبية التي سيفرزها ذلك على استقرار الأوضاع بسبب تسمي العداء لهما في المنطقة، والتأثير على الاقتصاد المصري سلباً من جراء الحرب التي ستضر بحركات السياحة،^(٥) والعملية،^(٦) والاستثمارات والصادرات.^(٧)

وقد بقيت الميامة المصرية على هذا النهج خاصة منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢، حتى اندلاع الحرب في ٢٠ مارس ٢٠٠٣. وخلال هذه الفترة كانت معظم مداولات الحرب تتور داخل أروقة مجلس الأمن، وذلك حول إصدار قرار ثان يعطى للعراق مهلة محددة للوفاء بالالتزامات التي أوجبها القرار ١٤٤١ لنزع سلاحه طواعية. وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطا كثيفة على أعضاء مجلس الأمن بغية شراء أصواتهم للتصويت لصالح هذا القرار. ويبدو أن مصر التي سبق لها أن كانت منذ بضع سنوات عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن قد اغتبطت لوجودها خارج المجلس، لرفع الحرج عنها، بسبب الضغوط التي كانت ستمارس عليها إذا ما صوتت لصالح قرار برفض المهلة الزمنية. فالولايات المتحدة، مارست ضغوطا على دول كثيرة غير دائمة العضوية بالمجلس كالباكستان وأنجولا والكاميرون وغينيا وشيلي والمكسيك، وبعض هذه الدول تربطها مصالح قوية بالولايات المتحدة لا تقل عما يربط الولايات المتحدة بمصر، الأمر الذي رفع بالتأكيد الحرج عن مصر بوجودها خارج مجلس الأمن في ذلك الوقت.

وقد اتخذ رد الفعل الرسمي المصري إزاء الأحداث المتلاحقة منحى أكثر حسما، مع جنوح الرأي العام العالمي وكذلك الدخلى لرفض الحرب على العراق، وقيام العديد من القوى الدولية على رأسها فرنسا وروسيا والصين وألمانيا بتحدى رغبة واشنطن في اللجوء للحرب بشكل عشوائي ودون غطاء دولي. إذ أصبح الموقف المصري الراض للحرب أكثر إصراراً وقوة، وازدادت معه التصريحات والمواقف التي أوضحت الموقف الرسمي المصري من خلال المقابلات والتصريحات الصحفية التي عقدها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والإعلام والتعليم وغيرهم. كما اتضح الموقف الرسمي المصري ضد الحرب، والوجود العسكري الأمريكي والبريطاني بالعراق الذي تبعها، من خلال المقابلات التي أجرتها مصر مع العديد من الزعماء والقادة العرب والأوروبيين داخل مصر وخارجها.

وعامة، يمكن أن نلمس من جملة تلك المواقف، أن الموقف الرسمي المصري قد خفف من حدة تحميل العراق وحده مسؤولية تدهور الأحداث، كما أكد على عدم شرعية الحرب ما لم تقرر ذلك الأمم المتحدة. كما كان موقف مصر عقب الحرب، يتمثل في ضرورة انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية، وترك الخيار للشعب العراقي لاختيار حكومته. وقد دعم من هذا الأمر الزخم الإعلامي الكبير الذي أحاط بمداولات مجلس الأمن قبل بدء الحرب، وكذلك تشدد بعض الأطراف الدولية في رفض منطلق الحرب، ورفض رئيس اللجنة القائمة على نزع سلاح العراق "الامفوك" هانز بيلكس، ورئيس وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي ادعاءات واشنطن باستمرار امتلاك العراق أسلحة دمار شامل.^(١) وهو الرفض الذي كرراه بعد أسابيع من انتهاء الحرب. كل هذه الأمور

أدت إلى لجوء الخطاب الرسمي المصري جهة الإصرار على رفض الحرب وحل الأزمة بالطرق السلمية، وعدم فرض نظام حكم محدد على العراق بعد أن تم غزو أراضيها. وزاد من هذا الإصرار رغبة مصر في تلاقى تداعيات الحرب، ليس فقط على اقتصادها، بل وأيضاً على ما يمكن أن تسببه من زيادة تتمر وتغول الإدارة الأمريكية في تعاملها مع بلدان المنطقة، بدعوى مقاومة الإرهاب، بما يفرض في النهاية إلى إطلاق يد إسرائيل في المنطقة، وزيادة هيمنة الولايات المتحدة على دولها، من خلال التدخل في إحداث إصلاحات سياسية في البلدان التي يعادى الرأي العام فيها التوجهات الأمريكية، بما يشمل ذلك القضاء على القوى الوطنية الموجودة في بلدان المنطقة، والتدخل في مناهج التعليم خاصة ما يشر منه إلى الجهاد ومقاومة المستعمر، تحت دعوى حوار الحضارات وقبول الآخر ونبذ التعصب... إلخ.

رؤية مصر للإدارة الأمريكية

بالرغم من أن موقف مصر الرسمي كان بعيداً كلية على أن يدافع عن سياسات الرئيس العراقي صدام حسين، وأسلوبه في قيادة الشعب العراقي، إلا أنه من المؤكد أن هناك إدراكاً عاماً بأن الولايات المتحدة تسعى دوماً إلى تحقيق مصالحها فقط دون أنسى تقدير للشعارات التي ترفعها. وبذلك يؤخذ عليها الكثير من المآخذ في تعاملاتها الخارجية، وأحياناً الداخلية فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية.

فعلى الصعيد الداخلي، لم يكن أسلوب معاملتها للسجناء السياسيين فيها بعيداً، وهو ما انتقدته منظمات حقوق الإنسان الدولية، ويشمل ذلك أسلوب تعاملها مع سجناء "جوانتانامو" وغيرهم. وعلى الصعيد الخارجي، هناك سلسلة لا حصر لها من انتهاك القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالمعروف أن الولايات المتحدة ساندت العديد من أنظمة الحكم الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية، وغيرها من الأنظمة التي تستند في واقع الأمر إلى الشرعية من قبل القوة الأمريكية، وليس من شعوبها. وهذه الأنظمة ومنها بطبيعة الحال بعض الأنظمة العربية هي التي نرى الآن من القوة الأمريكية، مدعية الضعف والهزل والاستهانة بما تملكه من قوى نفطية وغير نفطية مقارنة بدول أخرى لا تملك ما تملكه، استطاعت أن تقف بمفردها أمام تلك القوة ككوبا وكوريا وزمبابوي. وهناك أيضاً المعاندة والدعم الأمريكي للاستعمار الصهيوني في المنطقة بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، ومحاولاتها التدخل في شئون البلدان التي ترى أنها يمكن أن تشكل تمرداً على سياستها، وذلك عبر دعوى حماية ما تسميه بحقوق الأقليات بها (حالة مصر على سبيل المثال)، وتغيير المناهج الدراسية التي ترى أنها تعادى توجهاتها الاستعمارية (حالة كل من السعودية واليمن على سبيل المثال).. إلخ.

وعلى ذلك، فإن الكثيرين في مصر يدركون أن العدوان الأمريكي على العراق لا يخرج عن هذا الأسلوب الممنهج الذي تتبعه الولايات المتحدة. بل على العكس فإن هناك إدراكاً بأن هذا الأسلوب ازداد شراسة بعد أحداث سبتمبر، ومن قبل تلك الأحداث يتولى قيادة أمريكية تمثل تيار اليمين البروتستانتي المتشدد المعروف بتعاونيه مع الصهيونية. وفي الحالة العراقية، يلاحظ أنه بمجرد فشل الولايات المتحدة بإصدار قرار كانت تعتبره ضرورياً لغزوها العراق في مجلس الأمن، قامت بنقض ذاتها، وادعت عدم ضرورة هذا القرار، وأدارت ظهرها لديمقراطية للعلاقات الدولية الممثلة في الأمم المتحدة. وقد أقرت ذاتها أن هناك ٤٥ دولة تؤيدها، وهو عدد يصل بالكاد إلى ٢٥% من أعضاء الأمم المتحدة.

وهكذا، فإن ما ندعو إليه الولايات المتحدة حول الديمقراطية في الوطن العربي هو مجرد شعارات لا غرض منها إلا جذب تعاطف الآخرين. وهذه الشعارات سوف تتال من سياستها إذ ما طبقت بالفعل. وبمعنى آخر، إن تطبيق وصفة كولن باول حول تطبيق الديمقراطية في البلدان العربية، هو أمر سيصل بالنتائج الراديكالية الإسلامية وغيرها المعادية لها عبر صناديق الانتخابات إلى السلطة، وهي أمور تتناقض كلية في المدى البعيد من الاستراتيجية الأمريكية في وجود أنظمة حكم تابعة لها. عندئذ ستضطر الولايات المتحدة مرة أخرى إلى زعزعة استقرار تلك الدول مرة أخرى، ومن ثم الدوران في حلقات مفرغة.

وكافة تلك الأمور هي التي دفعت مصر على ما يبدو - قبل الحرب - للتعجيل بعقد القمة العربية العادية والتي كان مقرراً عقدها في ٢٥ مارس ٢٠٠٣ بعقدها في أول هذا الشهر في مدينة شرم الشيخ، بغرض تبني موقف عربي موحد من الأزمة.^(١٠) وقد تراكب هذا الجهد المصري مع التأكيد على أن الدول العربية لا تستطيع بمفردها وقف الحرب، إن هذا الأمر يرتبط بمواقف الدول الكبرى، كما لا تستطيع مصر المشاركة في تلك الحرب حتى لو كانت تحت مظلة الأمم المتحدة.^(١١) ولذلك تبع هذه القمة للعربية تحرك مصري تحت مظلة الجامعة العربية، من خلال الوفد المنبثق عن قمة شرم الشيخ العادية، مع وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا وغانيا في نيويورك. كما شاركت مصر في قمم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاجتماع الإقليمي في تركيا قبل اندلاع الحرب، وجميع تلك المحافل الدولية أكدت على رفض منطق الحرب والتمسك بالشرعية الدولية. وقد توالى التحرك المصري بعد الحرب لجهة عدم الاعتراف بالحكم العسكري في العراق، وذلك بالتنسيق على ما يبدو بين دول الجوار العراقي، وهو الموقف الذي صرح به وزير الخارجية المصري أحمد ماهر في الاجتماع الذي عقدته دول الجوار العراقي في الرياض ١٩ أبريل ٢٠٠٣.^(١٢)

خطاب قوى وسياسات متضاربة

كان الخطاب للرسمى المصرى للمناوى للحرب قبل وقوعها، وما أسفرت عنه من وجود أنجلو- أمريكي فى العراق، يؤكد على الرفض الكامل للضغط الأمريكى على مصر أو لبترازها من خلال المساعدات الاقتصادية لتبنى مواقف معينة،^(١٣) وأكد هذا الخطاب أن مصر اتخذت مواقف أخرى أكدت من خلالها الخشية من انتشار أعمال الإرهاب فى جميع أنحاء العالم. وضرورة إعمال نظام الأمن الجماعى وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على سيادة العراق وسلامة أراضيه، وإتاحة الفرصة لتنفيذ قرارى مجلس الأمن ١٢٨٤ و ١٤٤١، لتتميم أسلحة الدمار الشامل، وذلك كجزء من عملية تهدف إنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة فى الشرق الأوسط.^(١٤)

من ناحية ثانية، رفضت مصر للتدخل الخارجى من حيث المبدأ لتغيير أنظمة الحكم بالقوة، باعتبار ذلك شأنًا يخص كل دولة.^(١٥) ومن هذا المنطلق رفضت مصر إبان الحرب طلباً أمريكياً بطرد الدبلوماسيين العراقيين العاملين بالقاهرة، مشيرة إلى مخالفة الطلب للأعراف الدبلوماسية واتفاقية جنيف للحصانات الدبلوماسية والقرار ١٤٤١ الصادر عن الأمم المتحدة،^(١٦) كما كان هناك تأكيد مصرى على الخشية من فرض الديمقراطية فى العراق، وإلى حتمية أن يبدأ الأمريكيون فى نشر الديمقراطية فى مكان آخر من العالم، إذا كان هدفهم من العدوان كما يقولون- نشر الديمقراطية. فنفسية الشعوب التى يراد تطبيق ذلك عليها تتباين. فالمجتمعات العربية قائمة على القبيلة، كما أن تطبيق الديمقراطية فى العراق - كما يقول الرئيس حسنى مبارك- سيسفر عن اجتياح الشيعة نوى الأغلبية العديدة فى أية انتخابات، ولذلك لن يكتب لحكومة ديمقراطية فى هذا البلد النجاح!^(١٧)

من ناحية ثالثة، عبرت مصر عن رفضها المساس بوحدة العراق وسلامة أراضيه.^(١٨) وقد أبلغت مصر هذا الموقف لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة عبر الاتصالات الهاتفية التى تمت بين مبارك وكل من بوش وبلير وأنان، مشيرة إلى ضرورة العودة للشرعية الدولية.^(١٩)

وأخيراً، ونتيجة للمقوط المفاجئ لبغداد، فقد برز نوع من خواء الجعبة المصرية - عقب انتهاء الحرب- من أية اتصالات مسبقة مع الشيعة أو السنة أو الأكراد أو الآشوريين أو أنصار الحكم الملكى أو غيرهم. ولم يرصد حتى نهاية يوليو ٢٠٠٣ سوى اتصال أجرته مصر مع وفد الثورة الإسلامية الشيعية فى القاهرة فى ٥ مايو ٢٠٠٣، ومحادثات أجرتها مصر بالقاهرة مع عدنان الباجه جى رئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين العراقيين وأحد أبرز المعارضين للرئيس صدام حسين فى القاهرة فى شهر يونيو، إضافة إلى لقاء بالقاهرة مع وفد من الاتحاد الوطنى

الكرديستاني برئاسة برهام صالح رئيس حكومة الاتحاد. وبشكل عام، فإن كافة هذه الاتصالات المحدودة والمتأخرة لم تدل - كما يبدو - للبعض على أن مصر راхنت لأخر وقت على بقاء الرئيس صدام حسين، أو على الأقل أنها لم تراهن على قوى عراقية أخرى. بل دل ولكد على أن إدارة السياسة الخارجية المصرية تتم يوماً بيوم بل لحظة بلحظة.

وعلى أية حال، فقد طالبت مصر بعد انتهاء الحرب بالإسراع في ترك مسئولية الحكم والسلطة للشعب العراقي، بصورة تتيح له أن يحافظ على سيادته ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه، ونصحت الولايات المتحدة على لسان الرئيس حسني مبارك بتأسيس مجلس حكم عسكري مؤقت من العسكريين العراقيين، يعمل تحت إمرة الولايات المتحدة، لإدارة الأمور بالعراق، لكن الولايات المتحدة رفضت أن يتولى العسكريون أية مناصب.^(٢٠) وعقب تأسيس مجلس الحكم الانتقالي (المعين من الولايات المتحدة) رحبت مصر في بيان صادر عن رئاسة الجمهورية في ١٤ يوليو ٢٠٠٣ بتشكيل هذا المجلس، باعتباره بداية لتحول يهدف لوضع دستور جديد وقيام حكومة منتخبة.^(٢١) وهذا الموقف الأخير وهذا البيان شكلاً تراجعاً عن موقف مصر المبني من ترك سيادة العراق للعراقيين، دون تدخل الولايات المتحدة، كما شكل الأمرين تراجعاً عن نقد مصر على لسان د. أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية، لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي اعترف بسلطة الاحتلال الأمريكي البريطاني في العراق.^(٢٢)

موقف مجلس الوزراء

كانت مواقف مجلس الوزراء والوزراء تسير في ذات الاتجاه الرافض للحرب والداعي للحل السلمي، حتى مع متابعة المجلس للأعمال العسكرية في مراحل الغزو الأولى، ورصد المجلس ما أسماه في أكثر من اجتماع عقده بـ "المقاومة الباسلة" ولكنه لم يفته أن يشير إلى أن صاحب تلك المقاومة هو "الشعب العراقي".^(٢٣) نافضاً عن نفسه جريرة الدفاع عن نظام الرئيس صدام حسين. ولم يكن الإعلام المصري مثلاً في التليفزيون والصحافة القومية التي يغلب عليها الطابع الرسمي بعيداً عن هذا التوجه، إذ تابعا مجريات الأزمة منذ التهديد باندلاع الحرب، واقتلاعها، واحتلال العراق، وطالبا من العراقيين من خلال محاوريهما وكتابيهما شحذ الهمم والصمود أمام العدوان، وامتنحاً للمقاومة في جنوب العراق مع بداية الحرب، مشيرين إلى تداعيات الحرب على العلاقات الأمريكية العربية، والأطماع الأمريكية في النفط العراقي، والرغبة في رؤية المنطقة وقد أصابها التشرذم، وسيادة إسرائيل على مقدراتها.

وعقب سقوط بغداد وما تلا ذلك من تحذير حكومي من هيمنة أمريكية على سيادة العراق، انتقدت مصر بشدة على لسان وزير خارجيتها أحمد ماهر، نظام الحكم للبائد في العراق، مشيراً إلى أن مصر عانت مراراً من هذا النظام، خاصة بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل، كما عانى منه المصريون الذين كانوا يعملون بالعراق من سوء المعاملة.^(٢٤) وفيما يتعلق بالتعليم، وما تردد عن تدخل أمريكي في مناهج التعليم، فقد نفى وزير التعليم أي تدخل أمريكي في مناهج التعليم. وذكر أنه خلال زيارته لواشنطن في مايو ٢٠٠٣ لم تثر تلك القضية.^(٢٥)

موقف مجلس الشعب

أما بالنسبة إلى مجلسي الشعب والشورى فلم يلعبا سوى دور ترميزي، وهما في هذا الصدد لم يرقيا لمستوى البرلمانات الأخرى التي كان لها دور بارز في العدوان الأنجلو-أمريكي على العراق. فهذه البرلمانات تنتمي لبلدان الدول الديمقراطية، سواء في الغرب كالكونجرس الأمريكي ومجلس العموم البريطاني والبروندستاج الألماني والجمعية الوطنية الفرنسية، أو في البلدان التي استطاعت أن تترخر بميراث تراكمي نسبي في مجال الانفتاح الديمقراطي كالبرلمان التركي الذي رفض تقديم تسهيلات للولايات المتحدة لغزو العراق من الشمال.

وعلى العكس فإن البرلمان المصري ينتمي للبرلمانات التمريرية التي يقتصر أدائها على الاستجابة لما تملحه عليها النظم السياسية. وفي هذا الصدد اكتفى مجلس الشعب ومجلس الشورى بمناقشة الأزمة بعد وقوع الحرب، واقتصر رد فعلهما على شجب وإدانة واستهجان العدوان، بالتأكيد في بيانين منفصلين على احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، ووحدته الوطنية، واحترام الشرعية الدولية، ورفع المعاناة عن الشعب العراقي، وضرورة تدخل المنظمات الدولية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني لتوحيد الجهود لوقف الحرب وتداعياتها.^(٢٦) وكان رد الفعل الهزيل السابق مجرد محصلة منطقية لإدراك النظام السياسي للخلل في موازين القوى الدولية، والذي لم يكن ممكناً معه أن يقوم مجلس الشعب والشورى بتبني مقاطعة بعض المنتجات الأمريكية التي لها بديل في السوق المصرية، أو برفض منح تسهيلات للولايات المتحدة وبريطانيا ليس من قبيل أن تلك السفن ستغزو دولة عربية، بل حتى من قبيل أن بعض هذه السفن يعمل بالوقود النووي. وقد رصدت بعض المصادر الصحفية تعمد خلو البيان من أية عبارة تذكر بالاسم الولايات المتحدة أو بريطانيا.^(٢٧)

من ناحية أخرى، طالب ثمانية من أعضاء مجلس الشعب، عن أحزاب التجمع والتيار الناصري والمستقلين، الحكومة برفض أي تدخل أمريكي أو خارجي في العملية التعليمية. كما طالبوها برفض قبول أية منحة تقدمها الولايات المتحدة خاصة بالتعليم

وتطويره، طالما كانت منحاً مشروطة بتعديل المناهج أو إحداث تغيير جذري في مسار العملية التعليمية، بما ينطوي عليه من محاولات طمس الهوية العربية والإسلامية. وقد نفت الحكومة وجود أية شروط في المنح الأمريكية، وأشارت إلى أن عملية التطوير تتم على أيدي لجان مصرية تضم علماء ومتخصصين ورجال دين.^(٢٨)

ثانياً: أثر العدوان الأنجلو-أمريكي على العلاقات الداخلية للنظام السياسي

خشيت السلطة التنفيذية منذ استتعال الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق، قبل بضعة أشهر من اندلاع الحرب، من تداعيات تلك الأزمة على النظام السياسي، ربما أكثر من خشيتها من تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري. خاصة في ظل ما سمي قبل نشوب الحرب ببضعة أسابيع بأجندة كولن باول حول الديمقراطية في العالم العربي. وبمعنى آخر، فقد حدث على ما يبدو ما يشبه المراجعة لبعض الأمور، لا سيما مع رؤية ما يمكن أن يسفر عنه حكم الفرد كما كان النظام في العراق - من ويلات ونكبات، تتحملها الشعوب وحدها وليس الحكام.

نظام عراقي أوتقراطي ونظام مصري مقيد

اعتمد النظام البعثي في العراق على وجود حزب غالب أو مهيمن، وكانت قيم المساواة وحرية الرأي والتعبير واستقلال السلطة القضائية فيه مجرد شعارات. أما السلطة التشريعية فلم تكن أفضل حالاً إذ خضعت بشكل كامل للحزب المهيمن الذي أصبح يتبع الرئيس وحده، الأمر الذي أدخل بشكل كامل بالعلاقة بين السلطة التنفيذية (بمعنى رئيس الدولة وحده) من ناحية والسلطين التشريعية والقضائية من ناحية أخرى. وبمرور الوقت تزايدت النزعة المركزية في إدارة شئون الحكم، وترسخت السلطة القضائية لتكريس الحكم الفردي، وتزايدت درجة تأليه الزعامة، بمعنى السلطة الأبوية للرئيس على المواطنين، وذلك عبر عدة وسائل منها تضخيم شخصيته من قبل الممالئين من حوله، وتأكيد المؤسسات الإعلامية على أقواله المأثورة، وتعاليمه الفذة. كما وضعت تماثيله وصوره في معظم الميادين والشوارع والمدن، وألصق اسمه بالكثير من المؤسسات والمشروعات والمباني. وقد ترافق كل ذلك مع الإدعاء بأن كافة أمور الإدارة وعملية التنمية تتم من خلال الرئيس وبناء على توجيهاته.

أما الحزب والبرلمان والقضاء فكان وجودهم رمزياً، ولا جدوى منه إلا ترسيخ سلطة الرئيس، وإيهام المواطنين والقوى الخارجية بوجود مؤسسات سياسية داخل الدولة، في الوقت الذي كانت الوظائف الفعلية لتلك المؤسسات هي دعم شرعية النظام القائم، بتمرير القرارات المتخذة خارجها. وبالنسبة للمواطنين، فقد انتشر في النظام الخوف والرعب من كل ما هو مرتبط بالسلطة وأجهزة الأمن، وتجسّس معظم

المواطنين على بعضهم البعض، وانتشرت الأمية بينهم، وساد التطرف في أفكار غالبيتهم. وبطبيعة الحال، لم يكن للمعارضة السياسية المنظمة مكاناً في هذا النظام، بل أصبح من يجاهر بها ماله إلى غيابات السجون والتعذيب الجسدي والمعنوي في أفضل الأحوال. وأصبح معيار التجنيد السياسي يعتمد على المحسوبية والقرابة والشللية وليس الإنجاز والكفاءة، وسخرت وسائل الإعلام لخدمة الرئيس وأقاربه خاصة فيما يتعلق بتسويقها ابنه لخلافته، وفرضت الرقابة على الصحفيين والمراسلين.

وفي حين تم تجميد قاعدية واستقلال كافة المؤسسات، برزت المؤسسات الأمنية والقمعية وجهاز الاستخبارات على حساب المؤسسات الشعبية. وقد ترافق ذلك كله مع انتشار الفساد الهيكلي والمنظم في مؤسسات الدولة، وانهيار الرقابة والمحاسبة إلى الحد الذي كان يعد ما يظهر على السطح منها لا يتعدى كونه جزءاً من تصفية الحسابات بين القائمين بالفساد من ناحية، والرئيس وابنيه والحاشية الضيقة من حوله من ناحية أخرى، وهم الذين استباحوا موارد الدولة الكبيرة للعيش كالملوك والأباطرة، وهيمنوا على جزء كبير من المناصب العليا فيها، وتدخلوا في الأعمال التجارية خاصة فيما يخص الجيش ومشروعاته التنموية وصفقاته للتسلحية، وابتزوا المواطنين بغرض فرض الإتاوات والعمولات ومشاركتهم في مشاريعهم مقابل تسهيل معاملاتهم التجارية.

ومما لا شك فيه، أن تلك السمات لا يمكن أن يوصف بها النظام السياسي المصري كلية، غاية ما هنالك أن وجود بعض منها، خاصة ما يتعلق بالفساد، والخلل في التوازن بين سلطات الدولة، ومشكلات تداول السلطة، يجعل هناك قيوداً مفروضة من قبل النظام، ومن ثم حتمية التفكير في ضرورة اللجوء إلى وضع ميكانيزمات محددة لدعم عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي، وتقنين أطر وآليات للفصل بين السلطات، وتحقيق التوازن بين تلك السلطات، ونبد الجدل حول أولوية الإصلاح الاقتصادي أم السياسي، فالإصلاح مطلوبان معاً، ومن ثم الكف عن ملاحقة المعارضة السياسية، ورفع الأيدي عن الأحزاب السياسية، ومواجهة الفساد والمحسوبية والحكم بقانون الطوارئ، وإحداث توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. والمفترض أن تشارك مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية في النظام السياسي في الدعوة إلى إبراز كافة تلك التوجهات الجديدة.

على أن تلك المراجعات الرسمية المصرية نتيجة العدوان الأنجلو أمريكي على العراق، لا يجب أن تنقاد إلى أن مصر قد اتخذت خطوات بعيدة المدى بخية إجراء إصلاح سياسي حقيقي. إذ إنه بمجرد تثبيت الأوضاع في العراق، والإدراك بتحجيم ادعاءات العدوان وقصورها على العراق فقط حتى عادت الأمور إلى ما كانت عليه. صحيح أنه حدث نوع من الانفراج في التعامل مع بعض الظواهر كحق الإضراب

والتظاهر السلمي والاعتصام، دون إقرار النظام السياسي بهذه الخطوات الإيجابية، حيث كان يسمى هذا الملوكة "مسيرات" تجنباً على ما يبدو أن يأخذ البعض عليه أنه أقر قولاً وعملاً بحق التظاهر، وصحيح أيضاً أن النظام السياسي تجاوب عقب انتهاء الحرب - عبر بعض الخطوات- تجاه الانفتاح في مجال حقوق الإنسان، إلا أن تلك الأمور لم تكن بالجدية المطلوبة. إذ رغم أن تلك الخطوات تضمنت إلغاء محاكم أمن الدولة، وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة، وإنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان. إلا أن ما رافق تلك الخطوات من تطورات أفرغها من مضمونها، خاصة وأنها تزامنت مع تمديد حالة الطوارئ المعمول بها منذ أكتوبر ١٩٨١ مدة ثلاث سنوات أخرى، الأمر الذي سلب المعنى والمضمون لها.

فقبل عدة أيام من الطلب إلى مجلس الشعب تمديد حالة الطوارئ، تم الشروع في إجراء إصلاحات سياسية. وقد تم ذلك بمبادرة من السلطة التنفيذية وليس بمبادرة من مجلس الشعب، الأمر الذي جعل تلك الإصلاحات منحة من النظام السياسي، ورد فعل لأحداث العدوان على العراق، ومطالبة الولايات المتحدة للبلدان العربية بإجراء إصلاحات سياسية منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد كانت تلك الإصلاحات ذات طابع دعائي، فبدلية، كان هناك إلغاء فعلي لعقوبة الأشغال الشاقة، كما أن إلغاء محاكم أمن الدولة لم يرافقه إلغاء نظيرتها المرتبطة بقانون الطوارئ، وأخيراً، فإن مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثاً أصبحت تبعيته لمجلس الشورى، مما ألحقه بمؤسسات أخرى خائفة تابعة لهذا المجلس أو لرئيسه لكنها تأتمر من خارجه، كلجنة الأحزاب السياسية والمجلس الأعلى للصحافة، كما أن إجراء تشكيل هذا المجلس وإجراء تحديد صلاحياته بدقة للجنة التنفيذية شكك منذ البداية في جدواه. وخلص القول، فإن العديد من المراقبين رأوا في الإصلاحات السابقة مجرد محاولة من بعض قيادات الحزب الوطني الجديدة خاصة من داخل لجنة السياسات المنشئة حديثاً، سعياً بالأساس لترويج أي تغيير أو تدول في السلطة أمام أعين القوى الخارجية، وليس رغبة في الإصلاح على ما يبدو، أو الاستجابة لمطالب شعبية.

وقد كان أحد أهم آثار العدوان على الصعيد الداخلي، هو تأكيد ممارسة الجماعات والقوى السياسية الحزبية وغير الحزبية والمؤسسات الدينية والرأى العام لدورهم في التعاطي مع الأحداث. على أن هذا الأمر كان له قيود، فقد كان هناك هامش محدد من حرية الحركة لكل من النظام السياسي القائم على صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية، والمؤسسات الدينية والحزبية والنقابية والشعبية في التعامل مع الأزمة. وبمعنى آخر، كان هناك إطار من الحركة - لكل الأطراف- لا يتجاوز الجميع فيه خطوطاً حمراء معينة. فبالنسبة للنظام السياسي، كان هناك إدراك بعدم تأثير الأزمة على العلاقات المصرية الأمريكية والمصرية البريطانية، سواء الاستجابة لمطالب قطع

العلاقات أو طرد السفراء، أو تبني مطالب مقاطعة السلع الأمريكية والبريطانية، أو سحب السفيرين المصريين في واشنطن ولندن، أو الاستجابة لمطالب منع مرور السفن الحربية الأمريكية والبريطانية في قناة السويس الذي اعتبر بمثابة الخطوة المادية الأساسية لمساعدة مصر للقوات الغازية. أما بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية، فإن تلك الخطوات تمثلت في منع التعدي على المنشآت الأمريكية والبريطانية، ومنع التحريض العام على السياسات المتخذة من قبل القيادة السياسية والحكومة المصرية بشأن الأزمة. وحتى بالنسبة لدعاوى الجهاد ومقاومة العدوان الأنجلو-أمريكي على العراق، فكانت فتاوى الأزهر التي كان يدعو لها في هذا الشأن مخففة الحدة في بعض الأحيان.

موقف الأحزاب والقوى السياسية والشعبية

كان موقف الأحزاب والقوى السياسية والشعبية من الأزمة العراقية منذ أن انتهت الأزمة الأولى بطرد العراق من الكويت، يتمثل في وجود تعاطف حزبي وشعبي كبير مع الشعب العراقي، خاصة إزاء سلسلة العقوبات التي أنهكتها، وقد ترجم هذا التعاطف في زيارات الوفود الحزبية والشعبية والنقابية للعراق، وإمداد تلك القوى العراقية من آخر- بالأدوية والأغذية، وغيرها من المعونات والتبرعات العاجلة.

وخلال الأزمة الأخيرة التي بدأت تستفحل منذ نهاية عام ٢٠٠٢، كان موقف الأحزاب والقوى السياسية والشعبية من التهديد والعدوان الأنجلو أمريكي على العراق مميزاً بعض الشيء عن الموقف المصري الرسمي. فقد قامت هذه الأحزاب وتلك القوى بالتحرك على أكثر من مستوى، وطرح جميعها تصورات مختلفة لسبب الأزمة، والموقف من العدوان، وتقييم الموقفين المصري والعربي منه.

فعلى صعيد شكل التحرك، عقد أمين عام الحزب الوطني عدة اجتماعات مع الأمانة العامة وأمانة الحزب بالمحافظات واللجنة البرلمانية والأمانات الفرعية والنادي السياسي للحزب، لشرح وجه نظر الحزب من الأزمة، وذلك من خلال إعداد وتوزيع أسئلة متصورة مجاب عنها كتابة^(٢٩) الأمر الذي أعطى هذا الإجراء شكل الإملاءات على أعضاء الحزب في المحافظات. كما قام الحزب الوطني بتنظيم مسيرة مليونية في ٥ مارس ٢٠٠٣. من ناحية أخرى، قامت أحزاب الوفد والتجمع والناصري والعمل بالمشاركة يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠٣ في مؤتمر نظمته الأحزاب السياسية في نقابة المحامين^(٣٠). كما نظمت أحزاب المعارضة الرئيسية وجماعات مناهضة الحرب واللجان الشعبية تظاهرة أمام جامعة القاهرة في ٢٣ فبراير ٢٠٠٣، رفعت فيها شعارات رفض الحرب والقمع والاعتداء الأمريكي وقانون الطوارئ^(٣١) من ناحية أخرى، نظم تحالف القوى الوطنية لمواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني، والذي ضم

بعضاً من الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في مصر مظاهرة ضخمة في ٢٧ فبراير باستاد القاهرة للرياضي.

وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين الأكثر حضوراً وتنظيماً، بين القوى والأحزاب المعارضة للمشاركة في تلك المظاهرة. إضافة إلى ذلك نظم حزب العدالة الاجتماعية اجتماعاً تنظيمياً لمناقشة العدوان، كما شارك حزب الجيل الديمقراطي مع أحزاب وقوى المعارضة في اجتماع جماهيري في المحلة الكبرى لمناقشة العدوان، ونظم حزب التجمع عدة مؤتمرات جماهيرية في بعض محافظات مصر. وأخيراً، قامت العديد من القوى الشعبية بتنظيم مظاهرات في العديد من المحافظات المصرية خلال فترة الأزمة، وإبان العدوان على العراق. وقد كان بعضاً من تلك التظاهرات مدعوماً من أحزاب وقوى المعارضة.^(٣٦) بينما كان بعضها الآخر قد تم بمبادرات شخصية أو جماعية غير حزبية.^(٣٧) من ناحية أخرى، نظمت النقابات المهنية على مختلف أنواعها العديد من الاعتصامات في مقراتها الرئيسية والفرعية بالمحافظات، وصدر عن بعضها بيانات مختلفة.^(٣٨)

وفيما يتعلق بشخص أسباب الأزمة، فقد رأى الوفد أن النفط أحد أهم أسباب الصراع، وأن ما تريده الولايات المتحدة هو السيطرة على منابع النفط، وحرمان أوروبا والصين من عملية التنمية بها وإخضاعها لسيطرتها،^(٣٩) إضافة إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات.^(٤٠) وعلى ذات السبب اتفق كل من الناصري والتجمع على أن سبب الأزمة، هو محاولة الولايات المتحدة السيطرة على النفط.^(٤١) وعلى العكس من ذلك، اعتبر العدالة الاجتماعية أن ما فعله الرئيس العراقي أدى إلى تورط العرب في العديد من المشكلات.^(٤٢) وعلى أية حال، فإن المبادئ الرئيسية التي أجمع عليها الوفد والتجمع والناصري قد اتضحت في بيان تلك الأحزاب قبل قمة شرم الشيخ العربية، والتي أكدت على رفض العدوان على العراق، ورفض تغيير أنظمة الحكم بالقوة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بالعراق تحت إشراف عربي، والتأكيد على أن مصر والبلدان العربية مستهدفة من العدوان، والدور المحوري لإسرائيل في الأزمة.^(٤٣)

وبالنسبة للموقف من العدوان، فقد سجل الوفد تضامنه الكامل مع الشعب العراقي. ورأى ضرورة وقف النزاعات العربية، وإعمال معاهدة الدفاع العربي المشترك.^(٤٤) أما التجمع فطالب باتخاذ موقف موحد بعدم استخدام الأراضي العربية في العدوان على العراق،^(٤٥) وطالب القادة العرب المجتمعين في القمة العربية بشرم الشيخ بوقف تقديم أية تسهيلات للعدوان الأمريكي.^(٤٦) وعقب سقوط بغداد، طالب الأمين المساعد للحزب برحيل القوات الغازية، وتشكيل حكومة عراقية من العراقيين أنفسهم.^(٤٧) أما الحزب الناصري، فقد رأى أن الولايات المتحدة تريد تكرار نموذج إبادة الهنود الحمر في المنطقة العربية وإحلال الكيان الصهيوني محلها،^(٤٨) وطالب بضرورة نبذ الخلافات

العربية-العربية لوقف العدوان،^(٤٥) متوعداً المتعاونين من العرب بالإطاحة بحكمهم،^(٤٦) مطالباً بضمان حق تقرير المصير للشعب العراقي.^(٤٧) أما حزب العمل، فطالب بمشاركة جميع البلدان العربية في قمة شرم الشيخ العربية، واصفاً المتغيبين بالخيانة، وطالب بتفعيل سلاح المقاطعة للمنتجات الأمريكية والإسرائيلية، وطالب للنقابات العمالية في العالم العربي بالامتناع عن تقديم أى عون يساهم في المجهود الحربي الأمريكي.^(٤٨) أما الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، فقد أكد في ورقة العمل التي أعدها أمينه العام وأقرتها هيئة أمانة الحزب على ضرورة الالتزام بالحل السلمي للأزمة، وضمان وحدة العراق، ورفض حق الغير في التدخل وتغيير أنظمة الحكم بالقوة.^(٤٩) وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فقد عبر مرشدها العام عن ضرورة مواجهة العدوان الذي يستهدف "أرض وشعب وعقيدة الأمة"،^(٥٠) ورأى أن الجهاد أصبح فرض عين على الجميع،^(٥١) وذلك في مواجهة سعى الولايات المتحدة للسيطرة والتحكم في قدرات العالم، والتسلل إلى مقاعد الهيمنة والصدارة وقيادة العالم بالإجرام والإرهاب والخداع والرشوة والغواية، بهدف سحق المسلمين والاستيلاء على مقدراتهم وأرضهم.^(٥٢) وفي رد غير مباشر على دعاوى الجهاد وطلب تطوع البعض إلى جانب العراق، رأى العدالة الاجتماعية أن الجهاد الحقيقي لوقف الحرب يتمثل في مخاطبة الشعب الأمريكي للضغط على رئسبه.^(٥٣) وعلى العكس من ذلك، أشاد رئيس حزب الجيل بالمقاومة العراقية للعدوان.^(٥٤) وطالب رئيس حزب مصر ٢٠٠٠ بعد أن وضعت الحرب أوزارها، بإعادة ترتيب البيت العربي من الداخل بتغيير ميثاق الجامعة العربية، كما طالب بسحب القوات الغازية وحذر من تقسيم العراق.^(٥٥) أما رجال الأعمال، فقد تبأينت مواقفهم، ففي حين طالب محمد أبو العينين بمقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية، رأى خالد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية وجمال الناظر رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين عدم جدوى المقاطعة.^(٥٦) وطالب نقيب السينمائيين بمقاطعة كل ما هو أمريكي.^(٥٧) وفي نقابة الصحفيين، طالب المعتصمون بطرد سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل بمصر، وإغلاق قناة السويس أمام السفن الحربية للدول الغازية.^(٥٨) أما نقابة المحامين، فقد فتحت الباب لتلقى طلبات التطوع للجهاد في العراق.

وفيما يتعلق بتقييم الموقفين المصري والعربي من العدوان، رأى الوفد أن البلدان العربية إجمالاً تأخرت كثيراً في مواجهة الأزمة، وطالب بقيام وحدة وطنية مصرية حقيقية بين كافة القوى السياسية بغرض وقف العدوان على العراق وفلسطين والسودان.^(٥٩) وانتقد للجمع حملة الاعتقالات التي طالت الشباب الذين تظاهروا تضامناً مع العراق وفلسطين.^(٦٠) أما الحزب الوطني فقد أثنى - على لسان أمينه العام - بموقف الرئيس مبارك المطالب بعدم ازدواجية المعايير، وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، وأكد - في نقد ضمنى للقوى الداخلية والخارجية -

على عدم الانتقيد وراء العنتربات ولتصرفات العفوية.^(١١) وأكد على دفاع مصر عن الشعب العراقي لا عن أشخاص أو حكام.^(١٢) وألح الحزب على لسان أمينه العام أيضاً على ضرورة التعبير عن الرأي إزاء العدوان دون المماس بالأمن القومي المصري. ورغم أنه لم يحدد ماهية هذا الأمن أو كيفية الإخلال به، إلا أنه قصد على ما يبدو بعملية الإخلال أعمال الشغب التي وقعت في بعض التظاهرات.^(١٣) وأكد أمين عام الحزب أنه لا مانع من سفر البعض للتطلع إلى جانب الشعب العراقي،^(١٤) ونفى بشكل قاطع تقديم مصر مساعدات غذائية لقوات التحالف خلال المعارك،^(١٥) أو أن تكون مصر قد أنطلق عبر أراضيها صاروخ أو دبابة في مواجهة العراق.^(١٦)

وقد جاءت جملة هذه المواقف التي تجاهلت مرور السفن الحربية الأمريكية والبريطانية في قناة السويس محملة بالطائرات والدبابات والصواريخ، رداً على ما يبدو على ما كان يدعيه الحزب بحملات التشكيك والمزيدات على الموقف المصري إزاء العدوان. أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد أثنى مرشدها ضمناً على موقف الحكومة المصرية من رد الفعل الشعبي على العدوان الأمريكي على العراق، مشيراً إلى أنها هي التي سمحت بتنظيم مظاهرة الاستاد التي نظمتها الجماعة وأحزاب المعارضة.^(١٧) ورأى رئيس حزب العدالة الاجتماعية أنه لا يجب المزيدة على موقف مصر الرسمي.^(١٨) ويبدو أن هذا الموقف يرتبط بمهانة الحزب للسلطة التنفيذية، خاصة وأن رئيس الحزب متهم في أكثر من قضية فساد أمام القضاء. وعلى الصعيد النقابي، رأى نقيب المحامين أن الرهان على الحكومات العربية خاسر، وطالب بالاستعداد لمرحلة استعمار العراق، وشكك هو ونقيب الأطباء في نوايا بعض البلدان العربية من قمة شرم الشيخ العربية،^(١٩) بينما طالب نقيب الفنانين بمقاطعة السلع الأمريكية.^(٢٠)

وعلى هذا الأساس، تركت الأزمة آثاراً ملموسة على الأحزاب والقوى السياسية والشعبية، ويمكن إجمالاً توضيح تلك الآثار على النحو التالي:

- عدم وجود تعارض بين موقف مصر الرسمي من الأزمة وموقف الحزب الوطني الديمقراطي منها. ولعل هذا الأمر يرتبط بحال التداخل الشديد بين الحزب وكل من السلطة التنفيذية وجهازها البيروقراطي القانمين على صنع واتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية، وهو أمر عام وأشمل يرتبط بتداخل عام بين الحزب والسلطة التنفيذية والجهاز البيروقراطي في الدولة، في كافة المجالات، وذلك لصالح السلطة التنفيذية وهذا للجهاز. فالحزب يتبنى القرارات التي تصنع وتتخذ داخل السلطة التنفيذية، بما يشير عملياً إلى نظام حزب الحكومة وليس حكومة الحزب المتعارف عليه في النظم السياسية الأكثر رقياً وتمديناً. وإبصاراً للقول، كان الموقف المتميز للحزب في الأزمة قد تمثل في المسيرة المليونية، والتي لم تكن موقفاً متقدراً إزاء

الأزمة وأطرافها الخارجية، قدر ما كانت رداً عاجلاً على تظاهرة الإخوان المسلمين وأحزاب المعارضة، التي نظمت قبل ذلك بأيام وفي ذات الموقع تقريباً، ورداً أجلاً على مسيرة الإخوان المسلمين الضخمة لتشييع جثمان مرشددهم قبل أسابيع قليلة من ذلك. وحتى بالنسبة لتنظيم الحزب الوطني مسيرة خاصة به، فقد تم من خلال تدخل السلطة التنفيذية لدى الأجهزة البيروقراطية في القاهرة وباقي المحافظات، للسماح للموظفين - بل ودعوتهم - بترك أعمالهم والمشاركة في مسيرة الحزب الوطني. كما تفرد الحزب عن السلطة التنفيذية خلال تحديد كيفية الرد على العدوان الأنجلو أمريكي، بإعلان أمين عام الحزب عدم الممانعة في فتح باب التطوع لمن يرغب في الجهاد ضد العدوان على العراق، وهو ما تم لاقاء الضغوط المعنوية التي تمارسها المعارضة على الحكومة.

- على الرغم من سماح النظام السياسي بقيام القوى السياسية والشعبية المختلفة بتنظيم مظاهرات ضد العدوان الأنجلو أمريكي على العراق، والتي شارك فيها رسميون وممثلون عن الدولة، إلا أنه نتضح دوماً خشية من أن تستغل المعارضة وخاصة جماعة الإخوان المسلمين تلك المظاهرات، برفع شعارات تطالب بالإصلاح السياسي. وبذلك تكون السلطة التنفيذية قد فتحت باباً يصعب عليها إغلاقه. وبمعنى آخر، إنها تخشى أن تقاجأ بأن تكون قد سمحت بالتظاهر امتصاصاً لغضب الجماهير من سلوك الولايات المتحدة، وإذ بها تجد المتظاهرين ينقلبون عليها ويهتفون ضدها. لذلك كله سعى النظام السياسي للتأكيد على لسان القيادة السياسية وغيرها في أكثر من مناسبة بوجود توافق بين موقف النظام السياسي والرأي العام إزاء العدوان على العراق. ومن الناحية التنظيمية، أقر بالسماح بتنظيم "مسيرات سلمية"، وطلب من القائمين بها عقب رؤيته بانفلات الأوضاع بسبب كثرة المسيرات، ضرورة الحصول على تصريح من أجهزة الأمن قبل خروج تلك المسيرات. أما من الناحية العملية، فقد تدخلت أجهزة الأمن في بعض المظاهرات باستخدام القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه لتفريق المواطنين، كما تعدت على البعض الآخر بالضرب. إلا أن أخطر ما قامت به كان اعتقال المناء، بتهمة التجمهر وإتلاف المال العام.^(٧١) وفي هذا الصدد ألقى السلطات المصرية على سبيل المثال القبض على مدير مركز الدراسات الاستراتيجية وأعضاء من لجنة مناهضة أمريكا وإسرائيل.

وقد وصل حال التوتر وضيق صدر النظام ذرعاً بالمتظاهرين أن قام بإلقاء القبض على عضوين من أعضاء مجلس الشعب شاركا في مظاهرة ضخمة بالقاهرة يوم ٢١ مارس ٢٠٠٣، وقد سبق الاعتداء عليهما بالضرب من قبل أجهزة الأمن، وأصيب أحدهما بكسور.^(٧٢) ولم يلتفت في هذا الشأن للحصانة البرلمانية التي تمنع إلقاء القبض على أعضاء مجلس الشعب إلا في حالة ارتكاب الجرائم، ولم يلتفت أيضاً إلى أنه ألقى القبض عليهما بعد يومين من المظاهرة، أي دون حال التلبس بالجريمة كما يقر

للدستور (على افتراض أن ما قاموا به بداية يعد جريمة). وقد تبين فيما بعد أن أحد أعضاء المجلس كان مقدماً لاستجواب لوزير الداخلية بمجلس الشعب حول تجاوزات الأمن في التعامل مع المتظاهرين المناهضين للحرب على العراق، وأن ما قامت به أجهزة الأمن كان محاولة لإرهابه قبل مناقشة الاستجواب، وأن العضو الآخر كان دائم الإزعاج للحكومة داخل المجلس، من خلال توزيع المنشورات وكتابة البيانات الاحتجاجية وغيرها. جدير بالذكر أن النائبين أفرج عنهما بعد عشرة أيام من توقيفهما، وذلك ضمن ٧٠ مواطناً أفرج عنهم لذات السبب.^(٧٢)

- اختلف موقف حزب الوفد خلال أزمة العدوان الأنجلو-أمريكي على العراق عن موقفه إيان أزمة الخليج السابقة عام ٩٠-١٩٩١، فقد كان موقف الحزب بشأن العدوان الحالي على العراق أكثر تشدداً من موقفه خلال الأزمة الأولى. وقد رجع ذلك على ما يبدو إلى عدم وجود أطراف عربية تتناسب بشكل مباشر - العداء للعراق، كما كان الوضع بالنسبة للأزمة الأولى التي كان خلالها احتلال عسكري عراقي لدولة الكويت. من ناحية أخرى، كان حزب الوفد خلال الأزمة الأخيرة تحت قيادة رئيس جديد للحزب اتسمت توجهاته بالعداء الشديد للتدخل الأجنبي. جدير بالذكر أن هذا الرئيس سبق أن جمد رئيس الحزب السابق كتاباته في جريدة الوفد إيان الأزمة الأولى، بسبب تأييده للعراق في تلك الأزمة، بشكل كاد يوحى بتأييد الحزب لاحتلال الكويت.

- على الرغم من الموقف المتباين بعض الشيء لأحزاب وقوى المعارضة المصرية عن موقف مصر الرسمي، ومن ذلك الدعوة لتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، أو غلق قناة السويس أمام سفن الدول الغازية، إلا أن مواقف تلك الأطراف كانت من الرشد بما لم تدع معها مصر قط للتورط في نزاع مسلح إلى جانب العراق. صحيح أنه لم يكن مفهوماً كيفية تنفيذ معاهدة الدفاع العربي المشترك أو غلق قناة السويس، دون تدخل مصر عسكرياً في الأزمة، إلا أن الجميع، بمن فيهم الإخوان المسلمون، تحاشوا الحديث عن "توريث" مصر في خطبهم وتصريحاتهم، ومن ثم بقيت الأمور الأخرى من قبيل الشعارات.

- تشابه موقف أحزاب وقوى المعارضة المصرية من العدوان الأمريكي على العراق مع موقف مصر الرسمي، فيما يتعلق برفض أي حكومة تشكلها الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق،^(٧٤) وفي رفض التدخل الأجنبي لتغيير نظام الحكم العراقي بالقوة، وذلك من منطلق رفض التدخل الخارجي لتغيير أنظمة الحكم. ويشير هذا الموقف إلى درجة من الوعي السياسي، خاصة في ظل تلك نظام الحكم في مسألة الإصلاح السياسي. جدير بالذكر، أن بعض أحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان رفضت في فبراير ٢٠٠٣ استقبال مبعوث الرئيس الأمريكي، الذي كان يزور

مصر بهدف الترويج لمبادرة كولن باول المتعلقة بما يسمى دعم الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني.^(٧٥)

موقف المؤسسات الدينية الرسمية

تمثل موقف المؤسسات الدينية الرسمية من العدوان الأنجلو - أمريكي على العراق، في موقف الأزهر الشريف ودور الإفتاء المصرية من ناحية، وموقف الكنائس المصرية الثلاث من ناحية أخرى.

ففيما يتعلق بعلاقة الأزهر ودور الإفتاء المصرية، يشار بداية إلى أن تلك المواقف المتخذة من قبل الجهتين ترتبط بأمرين أساسيين. أولهما، شخصية شيخ الأزهر الحالي المتسممة بالانفعال الشديد ومن ثم التردد والترجع وإثارة الجدل بين الأوساط الدينية والشعبية، وهو ما حدث على سبيل المثال عندما استقبل حاخام إسرائيل، ونائب الرئيس الأمريكي السابق آل جور بالأزهر الشريف، كما حدث عندما كان مفتياً للجمهورية وأصدر فتاوى خراج عن بعضها. بشأن الإجهاض وفوائد البنوك والعمليات الاستشهادية في فلسطين وغيرها. وثانيهما، أن منصب شيخ الأزهر غير قابل للعزل على عكس منصب مفتي مصر، الذي يحتفظ صاحبه عادة بالهدوء.

وعامة، فقد شهدت الساحة المصرية جدلاً كبيراً حول موقف الأزهر من العدوان على العراق، وعلاقة هذا المواقف بموقف مصر الرسمي، وهي أمور لم تخرج عن الخط العام السابق.

وفي هذا الشأن قام الأزهر من خلال مجمع البحوث الإسلامية في ١٠ مارس ٢٠٠٣ بإصدار بيان متكامل يحدد فيه المعتدى، والمعتدى عليه، وأهداف العدوان، ومخططاته الاستراتيجية، وكيفية مولجهته. وقد اعتبر البيان أن "الجهاد ضد القوات الصليبية يصبح فرض عين على كل مسلم، إذا بدأت قوات أجنبية للعدوان"، وأضاف: "إذا نزل العدو في أرض المسلمين يصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة، لأن أمتنا العربية والمسلمة ستكون أمام غزوة صليبية جديدة تستهدف الأرض والعرض والعقيدة والوطن". وذكر البيان: "إن أمتنا العربية والإسلامية بل وعقيدتنا الدينية هي هدف أساسي لكل الحشود العسكرية"، وأدان "كل المحاولات التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة عن طريق جمع حشودها العسكرية إلى استهداف ملايين البشر من الأمة العربية ومقدماتها، وذلك انطلاقاً من رغبتها في السيطرة على مصادر الثروة والقوة في الوطن العربي"، وأضاف البيان "الإصرار على ضرب العراق ما هو إلا مقدمة لضربات أخرى تستهدف بقية الوطن العربي"، وأشار أيضاً إلى أن "القوى المعادية للعرب والمسلمين أفضحت عن رغبتها في السعي إلى تقسيم الأوضاع

في المنطقة العربية وترتيها بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وينهى مقاومة الشعب الفلسطيني".^(٧٨)

وقد أصدر مجمع البحوث الإسلامية بياناً توضيحياً أشار فيه إلى "أن الإسلام لم ولن يكون في حرب مع المسيحية". كما عقب شيخ الأزهر على البيان السابق بأكثر من تصريح صحفى أشار فيه إلى أن تعبير "غزوة صليبية" في البيان جاء بطريقة عفوية، ونفى أن تكون الحرب على العراق حرباً دينية، وأشاد بموقف بابا الأقباط في مصر وبابا الفاتيكان من العدوان على العراق.^(٧٩) وذكر شيخ الأزهر أن البيان السابق نبع من مجمع البحوث التابع له وليس منه، وأنه لم يتعرض لضغوط رسمية لنفى ما جاء به بشأن كونه "غزوة صليبية"، وأنه مستعد لمقابلة رئيس وزراء بريطانيا توني Blair إذا طلب زيارة الأزهر، ورحب بمبادرة الشيخ زايد بتتحى صدام حسين لتجنب الحرب على العراق.^(٨٠) إلا أنه رداً على قيام أحد العراقيين بتجوير نفسه لقتل بعض الأمريكيين في الحلة قبل سقوط بغداد، قال إن كل من يفجر نفسه في المعتدى شهيد في الإسلام، وذكر أن باب الجهاد مفتوح أمام كل مسلم،^(٨١) لكنه كان مهانداً إزاء بعض الأمور كالجهاد مقارنة بغيره، إذ لم يذكر أن الجهاد فرض عين.

وعلى أية حال، فقد اهتمت الحكومة بمواقف شيخ الأزهر، إذ أعلنت على لسان صفوت الشريف وزير الإعلام وأمين عام الحزب الوطنى، تأكيد موقف شيخ الأزهر السابق بشأن "الحرب الصليبية"،^(٨٢) الذى يبدو أنه عقب سقوط بغداد بات كغيره مهتماً، حيث وصف الأمة الإسلامية بـ "الرعاى"، وهو ما تتكرر له فيما بعد، مشيراً إلى أنه كان يقصد بـ "الأمة" دولة العراق ونظامها المخلوع الذى غزا الكويت وكل من شايعوا وناقوا هذا النظام.^(٨٣)

من ناحية أخرى، ولجأ الأزهر خلال تلك الأزمة بعض الضغوط من خارجه، وقد تمثلت هذه الضغوط في قرارات أزهريّة متخذة بحق أبناء الأزهر، سواء من العاملين في أروقتة أو من الدارسين وطلاب العلم. وفي هذا الصدد يلاحظ على سبيل المثال، محاولة التدخل الخارجى لتغيير المناهج الدينية فى المعاهد العلمية التابعة للأزهر الشريف، والتي تحت على كراهية اليهود، وعلى الجهاد. وقد وصل الأمر إلى ساحة البرلمان عندما احتج نواب الإخوان المسلمين على تلك التغييرات، وطالبوا بحضور شيخ الأزهر لبيان حقيقتها. وفي هذا الشأن، أثار الإخوان ما تم من حذف آيات قرآنية وأحاديث نبوية خاصة باليهود من المناهج الأزهريّة، وهو ما يعد مخالفة لقانون الأزهر، نظراً لاختصاص المجلس الأعلى للأزهر وحده فى رسم السياسة التعليمية لجامعة الأزهر والمعاهد الأزهريّة. وقد شمل التغيير مناهج التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى.^(٨٤)

إضافة إلى ذلك، قام الأزهر خلال الأشهر القليلة الماضية باتخاذ قرارات بحق بعض علماءه لتجاوزهم بعض الحدود في فتاواهم، وفي هذا الشأن يشار إلى الإنهاء الفجائي لخدمة رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشيخ علي أبو الحسن بسبب فتواه عن تحريم الحصول على الجنسية الأمريكية للمسلمين، لأنها جنسية بلد يعادى العرب والمسلمين، ومن ثم ستجعل من يتجنسون بها موالين لها على حساب الولاء للأمة، وهو ما خالف فتوى سابقة للشيخ الأزهر في هذا الشأن. وكذلك فتواه بإباحة حصول المسلمين على كافة أنواع الأسلحة في مقاومة العدوان على العراق بما فيها السلاح النووي.^(٨٢)

وهكذا، يتبين أن موقف الأزهر من العدوان لا يختلف عن مواقفه السابقة المثيرة أحياناً للجدل، خاصة تحت قيادة شيخ الأزهر الحالي. وبمعنى آخر، إن موقف شيخ الأزهر من العدوان تمثل في إصدار بيانات ومواقف، ثم إعلان نفوذ الأزهر منها. ومن ثم فهذه المواقف كان يؤخذ عليها أنها كانت تتسم بالارتجال والعشوائية. إذ مجرد إثارتها للجدل بين الأوساط الداخلية والخارجية، يقوم الأزهر بسحبها كلها أو بعضها، مدعياً فهم الآخرين لها خطأ ومن ثم يعيد تفسيرها مرة أخرى، أو أنه يصدر تعديلاً لها بشكل مباشر دون إدراك منه أن هذا الإجراء يضعف من مصداقيته.

إضافة إلى ذلك، هناك اهتمام من قبل شيخ الأزهر خلال العدوان بالوحدة الوطنية المصرية، وهو ما اتضح في تراجعه من عبارة "غزوة صليبية" التي وصف بها بوش حملة الولايات المتحدة على العراق، ورددها فيما بعد بيان مجمع البحوث.

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم مما تتسم به مواقف الأزهر إزاء العدوان خاصة والولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة عامة بالتشدد، إلا أنه لوحظ أنها تميل أيضاً إلى عدم الوصول إلى حد القطيعة مع الولايات المتحدة، وهو ما تمثل في الاستجابة لبعض ضغوط النظام السياسي التي ترجع بدورها لضغوط خارجية، وهو ما يمكن تلخيصه في حالة مناهج التعليم وحالة تقييد حركة علماء الأزهر.

أما بالنسبة لعلاقة دار الإفتاء بالأزمة، فقد كان موقف مفتي مصر الدكتور أحمد الطيب يشير إلى عدم وجود تعارض درامي مع الموقف الرسمي لمصر. وفي هذا الشأن يشار إلى تأكيده وجوب التصدي للعدوان على العراق، ودعوته بعدم سماح البلدان العربية تقديم تسهيلات لضرب أي بلد عربي.^(٨٣) على أنه أضاف بأن هناك ضرورة للالتزم للشباب المتحمسين بتوجيهات المسؤولين من أهل الاختصاص لضمان الأمان والسلامة في هذه البلدان لضمان فاعلية هذه المشاركة.^(٨٤)

أما فيما يتعلق بالكنائس المصرية الثلاث، فقد رفضت تلك الكنائس العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق، وشاركت تلك الكنائس في المؤتمرات التي نظمتها

مختلف القوى الرسمية والمعارضة الراضية للحرب. وكان البيان الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي وصف حربه على العراق بأنها حرب صليبية قد أثار حفيظة العديد من المصريين على اختلاف أطرافهم، وضمنهم الكنائس المسيحية، والأزهر الذي رد بالمثل مؤكداً أنها حرب صليبية. وقد راحت الكنائس المسيحية تدعو لرفض الحرب من المنطلقات الإنسانية والدينية بغض النظر عن مسمياتها.^(٨٦) ووجه رؤساء الكنائس المصرية الشكر لبابا الفاتيكان لوقوفه ضد العدوان.^(٨٧) وقد أشار بابا الأرثوذكس لذلك بوضوح، مشيراً إلى صعوبة العيش في مناخ من الونام في ظل المناخ الدولي الحالي.^(٨٨)

أما بالنسبة إلى موقف الكنيستين الأسقفية والطائفة الإنجيلية فلم يختلف عن موقف الكنيسة الأرثوذكسية. وقد لعبت الكنيسة الأولى دوراً في تعبئة المسيحيين لرفض الحرب وأقامت الصلوات بهذا الغرض. كما نظمت الطائفة الإنجيلية بعض المؤتمرات التي دعت خلالها إلى رفض العدوان على العراق.^(٨٩)

هوامش الفصل السابع :

- (١) د. عبد المنعم المشاط، العوامل الخارجية وللتطور الديمقراطي في مصر، في: على الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر.. قضايا ومناقشات، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق بحرم جامعة القاهرة، ط١، ١٩٨٦، ص ص ٥٣-٥٤.
- (٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص ٩٦.
- (٣) انظر في هذا الشأن حديث الرئيس حسنى مبارك في المؤتمر الصحفي الذى عقده مع المستشار الألماني جير هارد شرودر فى برلين... الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٠.
- (٤) حديث الرئيس مبارك لمجلة دير شبيجل الألمانية المنشور مترجماً فى الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.
- (٥) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/١/١٧.
- (٦) جدير بالذكر أن السياحة الأجنبية تتأثر بالتوترات الإقليمية فى الدول المستقبلية، وقد أشار وزير السياحة المصرى ممدوح البلتاجى، إلى وجود تراجع فعلى فى معدلات الحركة السياحية لمصر منذ نشوب الحرب على العراق، إذ انخفض متوسط معدلات الإشغال الفندقى إلى ٤٠% فى الأسبوع الأول من بدء العمليات العسكرية فى مارس ٢٠٠٣، كما ألغيت رحلات طيران عدة، إضافة إلى إصدار بعض اللو مثل الولايات المتحدة وفرنسا وكندا نصائح لمواطنيها لتوخى الحذر عند السفر إلى منطقة الشرق الأوسط..... الحياة ٢٠٠٣/٤/٢.
- (٧) فى أحدث تقرير صدر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أشير إلى أن عدد المصريين العاملين بالعراق ٦٥٦٢٩ عاملاً، كما أشار إلى وجود نحو ٩٢٣٦٠٠ و ١٩٠٥٥٠ و ٩٥٠٠٠ عاملاً فى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات على الترتيب..... الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٤.
- (٨) تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد صدرت بحق رجال الأعمال المصريين إجراءات مرتبطة بضرورة موافقة السلطات الأمريكية ممثلة فى المباحث الفيدرالية على التصدير، وذلك بعد القيام بتحريات عن الشركات المصرية المصدرة، والجهة الأمريكية المستوردة للبضائع المصرية، وذلك خشية من أن تستخدم حاويات التصدير فى تهريب الأسلحة والمتفجرات للقيام بأعمال إرهابية بالولايات المتحدة.... الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٩.
- (٩) انظر على سبيل المثال تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر بشأن تقارير بليكس والبرادعى بمجلس الأمن فى حديثه للتلفزيون المصرى المنشور أهم ما جاء فيه فى الأهرام ٢٠٠٣/٣/١٢.
- (١٠) انظر فى هذا الصدد تصريحات وزير الإعلام المصرى صفوت الشريف فى الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.
- (١١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٩٦.

- (١٢) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٢٠.
- (١٣) الحياة ٢٠٠٣/٤/١٩.
- (١٤) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سابق، صص ٩٦-٩٧.
- (١٥) تصريحات الرئيس حسنى مبارك... الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٠.
- (١٦) تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر فى الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٦.
- (١٧) أنظر حديث الرئيس مبارك لمجلة ديرشبيجل الألمانية المنشور مترجماً فى الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.
- (١٨) تصريحات الرئيس مبارك.. الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٠.
- (١٩) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٧ الأهرام ١١ أو ٢٠٠٣/٤/١٢.
- (٢٠) تصريحات الرئيس حسنى مبارك فى لقاء مع شباب الجامعات.... الأخبار ٢٠٠٣/٧/٢٧.
- (٢١) الأهرام ١٥ يوليو ٢٠٠٣.
- (٢٢) وبالنسبة لموقف مصر من هذا القرار، فإنه لم يسلم هو الآخر من التذبذب، إذ أبده الرئيس مبارك فيما بعد فى تصريحاته أمام رؤساء الولايات المتحدة وبعض البلدان العربية المجتمعون فى شرم الشيخ فى ٣ يونيو ٢٠٠٣، لبحث قضية السلام الإسرائيلى الفلسطينى.... الأخبار ٢٠٠٣/٦/٤.
- (٢٣) انظر على سبيل المثال الأهرام ٢٠٠٣/٤/٣.
- (٢٤) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/٢١.
- (٢٥) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/٢١.
- (٢٦) انظر نص بيان مجلس الشعب.... فى الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٣، ومضمون بيان مجلس الشورى فى الأهرام ٢٠٠٢/٣/٣٠.
- (٢٧) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٩.
- (٢٨) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/٢٦.
- (٢٩) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٤.
- (٣٠) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢.
- (٣١) الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.
- (٣٢) من ذلك على سبيل المثال مظاهرة مسجد السيدة زينب بالقاهرة فى ١٥ فبراير ٢٠٠٣ التى شاركت فيها أحزاب الناصرى والتجمع والعمل والجهة الشعبية للدفاع عن الشعب الفلسطينى، وأعضاء نقابة المحامين، ومظاهرة فندق شبرد القريب من السفارة الأمريكية فى ذات اليوم. ومظاهرة ميدان التحرير التى نظمت فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ من قبل أحزاب المعارضة والنقابات والقوى الوطنية المصرية، والمظاهرات التى خرجت عقب صلوات الجمع المتتالية من الجامع الأزهر والتى نظمها جماعة الإخوان المسلمين.
- (٣٣) من ذلك على سبيل المثال المظاهرات الشعبية التى تمت فى مناطق مختلفة من الإسكندرية والعريش وبورسعيد وبناها والجيزة ودمياط وأسيوط والفيوم والزقازيق، ولتى وزعت فيها منشورات بمقاطعة البضائع الأمريكية بالأسواق محل المقاطعة، وتدعو لتطبيق معاهدة الدفاع العربى المشترك، وفتح باب الجهاد والتطوع إلى جانب

- العراق... انظر: الأهرام ٢٢/٣/٢٠٠٣، الأهرام ١/٤/٢٠٠٣، الأهرام ٢/٤/٢٠٠٣، الأهرام ٢٦/٣/٢٠٠٣. ومن ذلك أيضاً المظاهرات الطلابية شبة اليومية التي شارك فيها الأساتذة وبعض عمداء الكليات ورؤساء الجامعات داخل جامعات عين شمس والأزهر والقاهرة والزقازيق وأسيوط والمنوفية وقناة السويس، والتي دعت إلى مطالب مشابهة أيضاً... انظر: الأهرام ٢٤/٢/٢٠٠٣، الأحرار ٣/٣/٢٠٠٣، الأخبار ٢٣/٣/٢٠٠٣، الأهرام ٢٣/٣/٢٠٠٣.
- (٣٤) لاحظ على سبيل المثال تداعيات الأزمة في نقابات المحامين والصحفيين والأطباء والسينمائيين والممثلين والموسيقيين.. انظر: الأهرام ٢٦/٣/٢٠٠٣، العربي ٦/٤/٢٠٠٣، الأهالي ٩/٤/٢٠٠٣، الأهرام ٢٥/٣/٢٠٠٣، الأحرار ٣/٣/٢٠٠٣، الجيل ١/٤/٢٠٠٣، الأهرام ٧/٣/٢٠٠٣.
- (٣٥) الوفد ٢٢/٢/٢٠٠٣
- (٣٦) الأحرار ٣/٣/٢٠٠٣.
- (٣٧) انظر كلمة خالد محي الدين في مؤتمر جماهيري بنقابة المحامين... الوفد ٢٢/٢/٢٠٠٣، وكلمة ضياء الدين داود في مؤتمر جماهيري بالساحل... العربي ٦/٤/٢٠٠٣.
- (٣٨) الوطن ٨/٤/٢٠٠٣.
- (٣٩) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، للمرجع السابق، ص ص ١٠١-١٠٢.
- (٤٠) الوفد ٢٢/٢/٢٠٠٣
- (٤١) الوفد ٢٢/٢/٢٠٠٣
- (٤٢) الحياة ٢٢/٢/٢٠٠٣.
- (٤٣) الأهرام ١٤/٤/٢٠٠٣.
- (٤٤) الأحرار ٣/٣/٢٠٠٣.
- (٤٥) الوفد ٢٢/٢/٢٠٠٣.
- (٤٦) الحياة ٢٢/٢/٢٠٠٣.
- (٤٧) الأهرام ١٤/٤/٢٠٠٣.
- (٤٨) الوفد ٢٢/٢/٢٠٠٣
- (٤٩) تصريحات أمين عام الحزب الوطني صفوت الشريف... الأهرام ٢٤/٢/٢٠٠٣.
- (٥٠) الأحرار ٣/٣/٢٠٠٣.
- (٥١) الحياة ١٥/٢/٢٠٠٣.
- (٥٢) الحياة ٢٩/٣/٢٠٠٣ و ٢١/٦/٢٠٠٣.
- (٥٣) الوطن ٨/٤/٢٠٠٣.
- (٥٤) الجيل ٨/٤/٢٠٠٣.
- (٥٥) الأهرام ١٤/٤/٢٠٠٣.
- (٥٦) العالم اليوم ٦/٤/٢٠٠٣.
- (٥٧) الوفد ١٠/٤/٢٠٠٣.
- (٥٨) الأهالي ٩/٤/٢٠٠٣.

- (٥٩) الوفاء ٢٠٠٣/٢/٢٢.
- (٦٠) الوفاء ٢٠٠٣/٢/٢٢.
- (٦١) تصريحات أمين عام الحزب الوطني صفوت الشريف... الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.
- (٦٢) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٢.
- (٦٣) انظر في هذا الشأن... الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٢.
- (٦٤) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٤.
- (٦٥) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٧.
- (٦٦) الأخبار ٢٠٠٣/٤/٩.
- (٦٧) الأحرار ٢٠٠٣/٣/٣.
- (٦٨) الوطن ٢٠٠٣/٤/٨.
- (٦٩) الحياة والوفاء ٢٠٠٣/٢/٢٢.
- (٧٠) الأهالي ٢٠٠٣/٤/٩.
- (٧١) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٣، الأسبوع ٢٠٠٣/٤/١٤، الحياة ٢٠٠٣/٢/٢٢ و ٢٠٠٣/٤/٦.
- (٧٢) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢٤ و ٢٠٠٣/٣/٢٥.
- (٧٣) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٤/٥.
- (٧٤) انظر بيان أحزاب العمل والتجمع والوفاء والجيل في هذا الشأن، والذين ربطوا فيه أيضاً بين دعم المقاومة العراقية والإصلاح السياسي في البلدان العربية... الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٤/١٥.
- (٧٥) هذه الأحزاب والمنظمات هي أحزاب التجمع والوفاء والناصرى والشيوعى ومنظمات النديم وهشام مبارك ودار الخدمات النقابية ومساعدة السجناء.... الحياة ٢٠٠٣/٢/١٠.
- (٧٦) الحياة ٢٠٠٣/٣/١١.
- (٧٧) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢٠.
- (٧٨) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٧.
- (٧٩) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٦.
- (٨٠) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢١.
- (٨١) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/١٢.
- (٨٢) لمزيد من التفاصيل... انظر : الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٢/١٧.
- (٨٣) قنصل فتاوى الشيخ علي أبو الحسن، ورد الأثر على أن إنهاء خدمته جاء لبلوغه السن القانونية في الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/١٥.
- (٨٤) الحياة ٢٠٠٣/٣/١١.
- (٨٥) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٤.
- (٨٦) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢٠.
- (٨٧) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٢.
- (٨٨) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٠٤.
- (٨٩) المرجع السابق، ص ١٠٤.

الفصل الثامن

الاقتصادات العربية فى

مواجهة نكبة العراق

أحمد السيد النجار

تعرضت الاقتصادات العربية للعديد من التأثيرات المتنوعة والمتغيرة في حجمها واتجاهها، منذ بدء تصاعد التوترات الأمريكية-العراقية ووصولها إلى حد بدء العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق، ثم سقوط هذا البلد العربي الكبير فريسة للاحتلال الأنجلو-أمريكي، وبدء عمليات المقاومة الوطنية العراقية ضد المستعمرين. ويمكن القول إن الحرب الأمريكية-البريطانية ضد العراق في ربيع العام الجارى والتي انتهت باحتلاله، قد شكلت نقطة فاصلة في تاريخ المنطقة العربية، كما شكلت حدثاً هاماً بكل المقاييس على الصعيد العالمى. فقد جسدت هذه الحرب ونتائجها، نزوع القوة الأعظم في العالم في ظل إدارتها اليمينية المتطرفة إلى تجاوز فكرة التدخل في شئون الدول الأخرى بأشكال غير عسكرية، إلى التدخل العسكرى والاحتلال بغرض إسقاط النظم وهندسة المجتمعات وتحقيق مصالحها الخاصة على حساب حياة ومصالح شعوب أخرى.

وكما كانت السيطرة على الموارد الطبيعية لبلدان أخرى، أو السيطرة على بلدان ذات مواقع جغرافية استراتيجية وحاكمة، أو فتح أسواق جديدة للسلع واستنزاف خزان قوة العمل في بلدان أخرى بدون مقابل أو بمقابل بسيط للغاية لا يتناسب مع القيمة السوقية لإنتاج العامل، هي العوامل الحاسمة في ظهور الاستعمار القديم، فإن الأمر في هذه المرة لم يختلف كثيراً، فرغم أهمية تحطيم أى بقية لقوة العراق وتكبيك وتدمير بنيته العلمية لمصلحة إسرائيل، ورغم أهمية التكتيل الأمريكى بالعراق لإرهاب الدول النامية وحتى الدول الكبرى، كعناصر ميامية واستراتيجية محركة للعدوان الأمريكى على العراق واحتلاله، إلا أن العنصر الأكثر أهمية عن كل ما عداه والمحرك الرئيسى لهذا العدوان هو الرغبة الأمريكية فى السيطرة على الاحتياطيات النفطية العراقية الهائلة وتوظيفها بشكل مرن من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها النفطية، فضلاً عن السيطرة على عمليات إعادة إعمار العراق لصالح الشركات الأمريكية، وهو أمر يمكن التيقن منه بمراجعة الفصل الخاص بالاقتصاد العراقى وتأثيرات النكبة عليه وبالتحديد القسم الذى يعرض للأطماع الأمريكية فى النفط العراقى. وإن كان من الضرورى التأكيد على أن النظام البوليسى الديموى للغاية الذى أقامه الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين، وشخصنة السلطة التى كانت سمة طاغية لهذا النظام، قد ساهمت بالنصيب الأعظم فى كل الكوارث التى أحاقَت بالعراق ووصلت إلى حد الاحتلال الأمريكى-البريطانى لبلاد الرافدين.

وقد طرح الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق بنتائجه الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، تحديات حقيقية أمام الاقتصادات العربية سواء بشأن أدائها والمؤشرات المعيرة عن هذا الأداء، أو بشأن نموذجها الاقتصادي الداخلي، أو فيما يخص علاقاتها الاقتصادية الخارجية، أو فيما يتعلق بالإطار الإقليمي الذي يمكن أن يجمع اقتصاداتها ويخلق لها فضاءاً رحباً تتحرك فيه السلع وعناصر الإنتاج بشكل حر وفق ميزات تفضيلية. ورغم أن المقاومة الوطنية العراقية لقوات الاحتلال ما زالت تعرقل ظهور الكثير من الآثار السلبية لهذا الاحتلال على الاقتصادات العربية، إلا أنه في حالة استقرار هذا الاحتلال، فإن هذه الآثار التي يمكن توقعها، سوف تتجسد في الواقع الاقتصادي العربي الذي لا ينقصه المزيد من العوامل السلبية!

أولاً : نكبة العراق وأداء الاقتصادات العربية :

بالرغم من أن هناك الكثير من العوامل التي تعرقل ظهور بعض الآثار الاقتصادية الرئيسية للاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، على الاقتصادات العربية، وعلى رأسها المقاومة الوطنية العراقية التي لم تسمح للأمريكيين بتوظيف النفط العراقي للتحكم في أسعار وسوق النفط العالمية حتى الآن، إلا أن هناك آثاراً مباشرة لنكبة العراق على الاقتصادات العربية، وهناك آثاراً متوقعة في حالة استمرار واستقرار الاحتلال الاستعماري الأمريكي-البريطاني للعراق، ويمكن دراسة الآثار الفعلية والمتوقعة لنكبة العراق على الاقتصادات العربية من خلال تناول التأثير الفعلي والمتوقع لهذه النكبة وفقاً للممارسات المختلفة لتطورها، على قطاعات النفط والسياحة وعلى فرص النمو الاقتصادي في البلدان العربية.

١- نكبة العراق ونفط العرب :

إذا نحينا الأرض والمياه جانباً، فإن النفط هو الثروة الطبيعية الرئيسية التي تملكها البلدان العربية في مجموعها، وهو يشكل مصدر الثروة الوحيد تقريباً في بعض البلدان العربية المعتمدة تماماً على إنتاج وتصدير النفط. ولأن السيطرة على حجم إنتاج وأسعار النفط هو أحد الأهداف الرئيسية للحملة الأمريكية على العراق، فإن اقتصادات الدول العربية عموماً وبالذات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تقف في وضع المترقب للأسوأ بعد الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، رغم أنها قد حققت الكثير من المكاسب من التوتر الأمريكي-العراقي ومن الحرب الأمريكية على العراق، ومن عجز قوات الاحتلال حتى الآن، عن إعادة مستوى الإنتاج النفطي العراقي إلى ما كان عليه قبل الحرب، حيث أدت كل هذه العوامل إلى ارتفاع أسعار النفط أو بقائها عند مستويات مرتفعة.

فقد أدى تصاعد التوتر بين العراق والولايات المتحدة قبل بدء العدوان الأمريكي فعليا على العراق، إلى إحداث تأثيرات مهمة على الاقتصادات العربية. فعندما قرر العراق في إبريل من عام ٢٠٠٢، قطع صادراته النفطية لمدة شهر كآلية للضغط على الدول المستوردة الرئيسية للنفط، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تستورد منه قرابة مليون برميل من النفط يوميا، في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، لدفع هذه الدول المستوردة للنفط وبالذات الولايات المتحدة، للضغط على إسرائيل لإيقاف عدوانها الإجرامي على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية... عندما حدث ذلك، ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير وخرجت من الهوة التي انحدرت إليها في الربع الأخير من عام ٢٠٠١، والربع الأول من عام ٢٠٠٢، عندما انحدرت في ذروة تدهورها إلى نحو ١٦ دولارا للبرميل وبقيت قريبة من هذا المستوى بسبب الضغوط الأمريكية على دول الأوبك، مما أدى لتجميد آلية الحفاظ على الأسعار بين ٢٢، و٢٨ دولار للبرميل، ومنع دول المنظمة من رفع الأسعار. وبعد القرار العراقي، ارتفعت أسعار النفط بقوة على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، وعلى الرغم أيضا من عدم استجابة أي دولة أخرى مصدرة للنفط، للطلب العراقي بوقف تصدير النفط لحين إيقاف إسرائيل عدوانها واتسحابها من المناطق التي أعادت احتلالها، وعلى الرغم من عدم مشاركة إيران في تنفيذ هذا الحظر المؤقت الذي كانت هي التي اقترحته في البداية بشرط مشاركة الجميع فيه.

وتشير بيانات منظمة الأوبك إلى أن السعر الفوري لسلة خامات أوبك قد ارتفع من ٢٢,٦ دولارا للبرميل في شهر مارس من عام ٢٠٠٢، ليصل إلى ٢٤,٨ دولارا للبرميل في شهر أبريل من العام نفسه، ثم واصل سعر سلة خامات أوبك ارتفاعه خلال صيف وخريف عام ٢٠٠٢ حتى بلغ في ديسمبر من العام المذكور، نحو ٢٨,٤ دولارا للبرميل (راجع: جدول ١)، خاصة مع تصاعد الاضطرابات السياسية في فنزويلا بدعم من الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة التي ترى في نظام الرئيس هوجو شافيز تحديا لها في السياسة وفي سوق النفط.

وكما هو معروف فإن الدول العربية المصدرة للنفط والتي ترتفع إيراداتها من صادراتها النفطية بأكثر من ٦ مليارات دولار في العام كلما ارتفع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، قد حققت استفادة كبيرة على الصعيد الاقتصادي من فترة التوتر الأمريكي-العراقي في عام ٢٠٠٢.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣ والذي شهد الحشد الأمريكي لخوض الحرب ضد العراق، ارتفعت أسعار النفط لمستويات قياسية وبلغ سعر البرميل من سلة خامات أوبك نحو ٣٠,٥ دولارا. ومع بدء العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق، استمرت أسعار النفط في الصعود المتنبذب، فكلما كان العراق يظهر صمودا في

مواجهة قوات الغزو، كانت أسعار النفط ترتفع، وكلما تقدمت قوات الغزو، كانت الأسعار تنراجع، لكنها بقيت عند مستويات مرتفعة بلغت نحو ٢٩,٨ دولارا للبرميل من سلة خامات أوبك في شهر مارس.

وعندما تمكنت قوات الغزو من احتلال بغداد، تراجعت أسعار النفط بقوة ولامست حد الـ ٢٠ دولارا للبرميل، وبلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات أوبك، نحو ٢٥,٣ دولارا في شهر أبريل من عام ٢٠٠٣، لكن نهوض المقاومة الوطنية العراقية بشكل سريع، وعجز قوات الاحتلال الاستعماري الأمريكي، عن إعادة الإنتاج النفطي العراقي لمستواه قبل الحرب، وعجزها عن إعادة تصدير النفط العراقي، منع انهيار أسعار النفط، بل ودفعها إلى أعلى، حيث بلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات أوبك، نحو ٢٥,٦ دولارا للبرميل في شهر مايو الماضي (راجع: جدول ١)، بما يعنى أنها استمرت تدور في المدى السعري الذى حددته منظمة الأوبك لبرميل النفط بين ٢٢، ٢٨ دولارا للبرميل، بل إنها كثيرا ما ترتفع عنه كلما قامت قوات المقاومة الوطنية العراقية بعمليات تعجير لأنابيب النفط بما يؤخر فرص بدء عمليات التصدير النفطية العراقية.

لما إذا استقر الحكم الاستعماري الأمريكي للعراق وبدأ تدفق النفط العراقي وارتفع إلى مستويات تمكن الأمريكيين من تخفيض سعر البرميل إلى مستوى ١٥ دولارا للبرميل، فسوف تمنى الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بخسائر مروعة، حيث إن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط، يعنى بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط مجتمعة والتي تصدر ما يزيد على ١٧,٥ مليون برميل يوميا من أصل إنتاجها الإجمالى الذى بلغ نحو ٢٠,٤ مليون برميل يوميا فى المتوسط عام ٢٠٠١^(١)، خسارة أكثر من ٦ مليارات دولار من إيرادات صادراتها النفطية فى العام، أو نحو ٥٠٠ مليون دولار شهريا، ويعنى بالنسبة لدولة واحدة هى السعودية، انخفاض إيراداتها النفطية بما يتراوح بين ٢,٥، و٣ مليارات دولار فى العام. وسوف تعاني الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بشكل حاد وعنيف إذا حدث هذا الانهيار لأسعار النفط، بحيث إن اقتصاداتها ومستويات المعيشة فيها سوف تتدهور بشكل سريع بما سيعنيه ذلك من احتمالات ظهور وتضاعف اضطرابات سياسية واجتماعية قد تغير الكثير فى المنطقة، وقد تساعد الأمريكيين على تحقيق ما يريدونه فى بلدان مثل السعودية دون الحاجة لتدخل عسكري مباشر على غرار ما حدث فى العراق.

ومن اليندهى أن أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية لا يتوقف حجه عند انخفاض إيرادات تصديره، حيث إن مضاعف الاستثمار الذى كانت هذه الإيرادات ستحققه كان من المفترض أن يؤدى إلى تحقيق المزيد من الدخل وإلى بناء المزيد من الاستثمارات ورفع طاقة الاقتصاد وجهازه الإنتاجي، وبالتالي فإن خسارة

الإيرادات النفطية بسبب تراجع الإيرادات سيؤدي إلى خسائر أخرى كبيرة في الاقتصادات العربية.

ومن المنطقي أن يؤدي التدهور الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط في هذه الحالة إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة العربية التي تعمل في تلك البلدان، بما سيؤدي إلى تزايد معدلات البطالة المرتفعة أصلاً في البلدان العربية المصدرة لخدمات العمالة. كما أن الأزمة الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط ستتقلل للدول العربية المصدرة لخدمات العمالة مثل مصر وسورية والسودان ولبنان والأردن وفلسطين عبر آليات حركة العمالة والسياحة والاستثمارات، حيث سترجع حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة انخفاض تحويل عمالها الذين يعملون في بلدان النفط، بما لذلك من آثار سلبية على الاستثمارات الجديدة وعلى فرص النمو الاقتصادي.

كذلك فإن تدهور اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط سيؤدي إلى تراجع أعداد السياح الذين يخرجون منها للسياحة في باقي الدول العربية، بما سيعرض للاقتصادات البلدان العربية المصدرة لخدمات السياحة مثل مصر وتونس والمغرب وسورية ولبنان.

كما أن حالة اليأس والإحباط التي أغابت الاحتلال الأمريكي لدولة عربية رئيسية مثل العراق، قد بدأت بالفعل تساهم في تصاعد التطرف، وكانت البداية هي التجبيرات الكبيرة التي وقعت في مجمع سكني للأجانب في العاصمة السعودية الرياض في شهر مايو ٢٠٠٣، وأدت لمقتل وجرح عدد كبير من الأمريكيين والأجانب المقيمين في المملكة، وأيضا التجبيرات التي شهدتها المملكة المغربية. وهذا التصاعد المرجح للتطرف سوف تكون له تأثيرات سلبية على السياحة في المنطقة بأسرها.

ومن المنطقي أن تكون النتيجة الحتمية لكل هذه الآثار، هي تدهور المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية وبالذات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة والموازين الخارجية، إذا تمكن الاستعمار الأمريكي من إخماد المقاومة العراقية وبدأ في ضخ النفط العراقي للأسواق بالمستويات التي تريدها الولايات المتحدة وتساعد على تحقيق أهدافها التي أشرنا إليها في الفصل الخاص بآثار نكبة العراق على الاقتصاد العراقي.

ولا يمكن مواجهة الكارثة القادمة في مجال النفط إلا من خلال منع الولايات المتحدة وبريطانيا، من السيطرة على هذا البلد العربي الكبير ومن نهب ثروته النفطية وتوظيفها لتحقيق الأهداف الأمريكية في سوق النفط على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً.

وإذا كانت الحكومات العربية قد اتخذت موقفاً متماشياً مع حالة الضعف والهبوان التي تمر بها، حيث نأت بنفسها عن أي ارتباط مع الكفاح الوطني العراقي من أجل

التحرر والاستقلال، فإن هذا الأمر يجب أن يتغير من باب تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية الضيقة لهذه الحكومات. كذلك فإن الشعوب العربية يجب أن تعمل بكل السبل على مساندة الكفاح الوطني للعراقي الذي يمكن أن يحمي الثروة النفطية العربية من التعرض لانهيار أسعارها.

وعلى صعيد آخر فإن الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، يجب أن تعمل على استيعاب أى زيادة في الإنتاج النفطى العراقي من خلال تخفيض إنتاج باقى دول المنظمة بحيث لا يحدث إفراط فى إنتاج النفط يخل بالتوازن بين العرض والطلب ويؤدى لانهيار الأسعار، وبذلك فإنه حتى فى أسوأ الأحوال لو استقر الاحتلال الاستعماري الأمريكى فى العراق، فإن الولايات المتحدة قد تعجز عن توظيف ثروته النفطية فى تخفيض أسعار النفط، ولن يكون أمامها للسيطرة على تلك الثروة النفطية مباشرة سوى الدعوة لخصخصة النفط العراقي، وهى دعوة يمكن لمقاومة الشعب العراقي أن تحطمها وتوقف تحققها فى الواقع، خاصة وأن الغالبية الساحقة من حقول النفط العراقية موجودة فى منطقة الكثافة السكانية ما بين النهرين من شرق العاصمة العراقية بغداد ومن جنوبها وحتى البصرة، باستثناء حقل الرميلة المتاخم للحدود الكويتية والذي يسهل على قوات الاحتلال أن تقوم باستنزافه وحماية هذا الاستنزاف عسكرياً. أما حقول الشمال فى "كروك" و"باى حسن" و"خباز"، فإنها متاخمة لمناطق كثيفة السكان ويتم نقل إنتاجها عبر خطوط أنابيب طويلة من الممكن أن يتم تدميرها لتعطيل نقل النفط منها طالما استمر الاحتلال الاستعماري الأمريكى للعراق.

٢ - المؤشرات الرئيسية وتبعيتها لأسعار النفط:

بالنظر إلى أن نمو الاقتصادات العربية فى مجموعها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم إنتاج وقيمة الصادرات العربية من النفط التى تتحرك تبعاً لحركة سعر البرميل منه بصورة أساسية، فإن هذا السعر يعد محدداً رئيسياً لحالة النمو فى الاقتصاد العربى إجمالاً. لكن من الضروري ملاحظة أن هذا الوضع العام ينطوى على تناقضات حادة، فرغم أن بلدان الوطن العربى فى مجموعها تعد أكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم، بل إن دولة واحدة منها هى السعودية، تحتل المرتبة الأولى عالمياً فى إنتاج وتصدير النفط، إلا أن هناك دولاً عربية مستوردة للنفط مثل المغرب والأردن ولبنان وفلسطين، وبالتالي تتأثر اقتصادات هذه الدول المستوردة للنفط بصورة عكسية لباقى الدول العربية من جراء تحرك أسعار النفط صعوداً أو هبوطاً.

وإذا تأملنا تقديرات صندوق النقد الدولى لمعدلات النمو الحقيقية للنتائج المحلى الإجمالى فى الدول العربية فى عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، سنجد أن التقديرات التى

وضعها الصندوق في شهر سبتمبر ٢٠٠٢، قد اختلفت كثيرا عن التقديرات التي وضعها الصندوق نفسه في ابريل ٢٠٠٣ بالذات بالنسبة للبلدان النفطية.

وبالنظر إلى جدول ٢، نجد أن تقديرات معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي التي وضعت في سبتمبر ٢٠٠٢، تشير إلى أن هذا المعدل كان من المفترض أن يبلغ في عام ٢٠٠٢، نحو ٠,٧%، ١,٢%، ١%، ٠,٦%، ٣,٠%، ٣%، ٠,٣%، ٤,١% في كل من السعودية والجزائر والكويت وليبيا وعمان وقطر والإمارات واليمن بالترتيب. وكان من المفترض أن يبلغ لهذه الدول بالترتيب نحو ٣,٣%، ٢,٩%، ١,٧%، ٢,٥%، ٣,٨%، ٤%، ٣,١%، ٣,٧% في عام ٢٠٠٣.

وفي أبريل من عام ٢٠٠٣ أصدر صندوق النقد الدولي تقديراته المعدلة عن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول المذكورة بالترتيب. ووفقا لهذه التقديرات فإن هذا المعدل بلغ في عام ٢٠٠٢، نحو ٢,١%، ٣,١%، ٠,٩%، ١,٧%، ١,٩%، ٣%، ٠,٩%، ٤,٣% للدول المذكورة بالترتيب، أما في عام ٢٠٠٣، فإن هذا المعدل، من المتوقع أن يبلغ ٤%، ٣,٥%، ٢%، ٢,٣%، ٤,١%، ٤%، ٧,٢%، ٤,٢% للدول المشار إليها آنفا بالترتيب.

وكما هو واضح من البيانات، فإن تقديرات النمو في عام ٢٠٠٢، في كل الدول النفطية العربية باستثناء الإمارات وعمان، قد تحسنت وفقا للبيانات الصادرة في أبريل عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع البيانات الصادرة في سبتمبر عام ٢٠٠٢. ويعود ذلك بصفة أساسية، إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الشهور الأربعة الأخيرة من العام المذكور، بما يفوق توقعات صندوق النقد الدولي التي بنيت على أساسها تقديرات النمو المنشورة في سبتمبر من العام نفسه. (راجع: جدول ١)

كذلك فإن التقديرات الخاصة بمعدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣، في كل الدول النفطية العربية باستثناء ليبيا، قد تحسنت وفقا للبيانات الصادرة في أبريل عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع البيانات الصادرة في سبتمبر عام ٢٠٠٢. ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير الذي حدث في أسعار النفط في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ على ضوء تصاعد الحشد العسكري الأمريكي لشن العدوان على العراق، ثم وقوع هذا العدوان ذاته بعد ذلك.

ومن المرجح أن تظل أسعار النفط تراوح عند مستويات معتدلة في إطار المدى السعري الذي حددته أوبك لحركة أسعار النفط بين ٢٢، ٢٨ دولارا للبرميل، طالما استمرت المقاومة الوطنية العراقية في التصاعد، واستمر عجز قوات الاحتلال عن استعادة مستويات إنتاج وتصدير النفط في العراق إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وهذا يعني أيضا أن مؤشرات أداء الاقتصادات العربية إجمالا وبالذات الدول العربية

المصدرة للنفط سوف تكون في وضع جيد، والعكس صحيح إذا نجحت قوات الاحتلال الأمريكي-البريطاني في العراق، في قمع المقاومة الوطنية العراقية واستعادة مستويات إنتاج وتصدير النفط العراقي قبل الحرب، وضخ الاستثمارات إلى القطاع النفطي العراقي لزيادة الطاقة الإنتاجية بما يلائم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويضر بالمصالح النفطية العربية.

وهذه الحقيقة، أي ارتباط المؤشرات الاقتصادية المستقبلية للبلدان العربية المصدرة للنفط والبلدان العربية المصدرة لخدمات العمالة وخدمات السياحة، بعدم سيطرة الاستعمار الأمريكي على النفط العراقي، تضع على عاتق العربية مهمة كبرى هي ضرورة مساندة الشعب العراقي في كفاحه من أجل الاستقلال وإعادة بناء الدولة العراقية.

والحقيقة أن الشعوب العربية وجميعياتها الأهلية، مدعوة لأن تعمل على تقديم كل المساعدات الممكنة وبكل الطرق المباشرة وغير المباشرة للشعب العراقي، كما أنها لا بد وأن تواصل مع كل القوى الحية والحرّة والمحبة للسلام في العالم، الاحتجاجات السلمية على هذا الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق. كذلك فإن تكثيف وتشديد المقاطعة لكل ما هو أمريكي وبريطاني سواء كانت سلعا مستوردة منهما مباشرة، أو سلعا منتجة محليا تحت علامات تجارية تنتمي إليهم، يمكن أن يشكل ضغطا على الدولتين المحتلتين للعراق. وقد بلغت قيمة السلع التي استوردتها الدول العربية من الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، نحو ١٧,٣ مليار دولار بما شكل نحو ٣,٧% من إجمالي الصادرات الأمريكية خارج منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا)، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية العربية من بريطانيا، نحو ٩,١ مليار دولار شكلت نحو ٧,٥% من قيمة الصادرات البريطانية خارج الاتحاد الأوروبي. وهناك واردات عربية كبيرة من الدولتين الاستعماريتين، من الخدمات المختلفة وضمنها خدمات يتحكم الأفراد مباشرة في استيرادها مثل الخدمات السياحية، هذا فضلا عن السلع والخدمات المنتجة في البلدان العربية من شركات تنتمي للدولتين الاستعماريتين أو تحمل علامات تجارية خاصة بهما.

ولأن الشيء بالشيء يذكر، فإنه عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فإن مظاهرات الاحتجاج عمت المدن العربية رغم أن غالبيتها كانت خاضعة للاحتلال، وكانت مظاهرات بغداد هي الأكبر في هذا الصدد لدرجة جطت السفير البريطاني هناك يرسل لحكومته مؤكدا أنه لم ير في حياته الدبلوماسية ظاهرة مثل تلك من قبل، وأنه "إذا لم يتوقف الهجوم على مصر بسرعة فلن تكون هناك قوة على وجه الأرض قادرة على حماية نظام نوري السعيد في بغداد لأن مشاعر الشعب العراقي كلها في حالة نغمة ضد بريطانيا".^(١)

كما قام السوريون بقطع خط النفط القادم من كركوك في العراق والمار عبر أراضيهم والذي كان يمد بريطانيا وفرنسا بجزء مهم من احتياجاتهم النفطية لتكتمل دائرة تعطل وانقطاع إمدادات نفط الشرق الأوسط عن بريطانيا وفرنسا بعد إغلاق قناة السويس التي كانت المعركة الكبرى تدور عند مدخلها الشمالي في مدينة بورسعيد للباسلة. كذلك قام عمال الموانئ العرب بمنع تحميل السفن البريطانية والفرنسية ومقاطعتها كلياً. ولوقامت الشعوب العربية والنقابات العمالية والمهنية العربية ببعض مما قامت به في عام ١٩٥٦ فإنها يمكن أن تفعل الكثير لنصرة شعبنا في العراق في مواجهة الاستعمار الأمريكي-البريطاني.

أما الحكومات العربية فإنها مطالبة بالاعتراف بأية حكومة تضعها قوات الاحتلال الأمريكية-البريطانية في العراق، وأن تصر على مطالبة الولايات المتحدة بالانسحاب بدون شروط من العراق، على أن يتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة في العراق تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية لتشكيل حكومة عراقية من اختيار العراقيين أنفسهم. كذلك فإن الحكومات العربية مطالبة بوضع القضية العراقية أمام الأمم المتحدة لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في مواجهة الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة التي تهدد السلام والأمن في المنطقة. كذلك فإن الدول العربية مطالبة بأن تفسح المجال والحريات لشعوبها ولتنظيماتها الأهلية للاحتجاج السلمي على الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، ولتقديم كل أشكال الدعم الممكن لهذا البلد العربي الكبير من أجل إزالة هذا الاحتلال الذي يستهدف نهب ثروات العراق والقضاء على أي بقية من قوة لديه وتمزيقه اجتماعياً لمصلحة إسرائيل. كذلك فإن الدول العربية مطالبة بتقديم مساعدات كبيرة للعراقيين من خلال الجامعة العربية لإشعارهم بأن لهم أمة وعمقا اجتماعياً وحضارياً ينتمون إليه، بما يساعدهم على الصمود في مواجهة قوة الاحتلال حتى يتم طردها. وكل ما هو مطلوب من الحكومات العربية هو أضعف الإيمان في ظل حالة الضعف والهبول التي تمر بها.

أما جامعة الدول العربية فإنها مطالبة وبشكل عاجل بالتشاور مع كل المجموعات الوطنية في العراق وبعقد مؤتمر للقوى الوطنية العراقية في مقر الجامعة بالقاهرة، لوضع برنامج وطني مشترك لها ولاختيار قيادة تعبر عن جبهة القوى الوطنية العراقية وتتولى تنسيق العمل الوطني في العراق لنحر الاحتلال. كما أن الجامعة العربية مطالبة بالعمل بفعالية ونشاط للتشاور والتعاون مع المنظمات الإقليمية المناظرة مثل الاتحاد الأوروبي من أجل إنهاء الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق. وإضافة لكل هذا فإن الجامعة العربية مطالبة بأن تنظم جهود الدعم العربي الشعبي والرسمي للشعب العراقي وجبهته الوطنية.

وإذا كانت الأزمة الراهنة قد كشفت عن أن العلاقات العربية-العربية مقتصرة على الأصدقاء الرسمية بدرجة عالية حتى إن النخب الثقافية العربية لا تملك أن تتفاعل بشكل مباشر وفعال وحر مع النخبة الثقافية في العراق، فإن الجامعة العربية تحتاج إلى تطوير جوهرى لتصبح جامعة للشعوب وللدول معاً، وهذا يعنى ضرورة بناء هيكل تضم المؤسسات الأهلية والأحزاب المختلفة في البلدان العربية لتعميق الروابط بين الشعوب العربية وقواها الحية حتى يمكن توظيف هذه الروابط في بناء مستقبل للشعوب العربية، وتوظيفها أيضاً في مواجهة الأزمات الكبرى، مثل الأزمة العراقية الراهنة.

ثانياً : نكبة العراق والنموذج الاقتصادي وإطار التعاون المطروحين أمريكياً للمنطقة :

لم يقتصر تأثير نكبة العراق على الاقتصادات العربية، على الآثار المباشرة التي تعرضت لها هذه الاقتصادات، أو التي يمكن أن تتعرض لها بناء على التصورات المختلفة لتطور الأوضاع في العراق، وإنما حدث أثر آخر شديد الأهمية يتعلق بالنموذج الاقتصادي في البلدان العربية والإطار الإقليمي المطروح للتعاون الاقتصادي في المنطقة، فقد أغرى الاحتلال الأمريكي لبلد عربي كبير مثل العراق، الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة بالمزيد من التعسف مع باقى الدول العربية بما فيها الدول الرئيسية لفرض النموذج الاقتصادي الذي ترفقته مناسبا للمصالح الأمريكية الاقتصادية والأيدولوجية، بغض النظر عن الظروف الخاصة لكل دولة عربية، كما أغراها على الضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادي العربي، لصالح إجماع إسرائيل في اقتصاد المنطقة من موقع مهيم ومدموم أمريكياً. وهو ما تجسد عملياً في إعادة إحياء مشروع "السوق الشرق أوسطية" في صيغة جديدة من خلال إعلان الرئيس الأمريكي عن نية واشنطن إقامة منطقة تجارة حرة مع دول المنطقة بشرط إنهاء كل أشكال المقاطعة لإسرائيل، وتحرير اقتصاداتها بشكل كامل بما يعنى تقليص دور الدولة فيه إلى أقصى حد، والاتضمام لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق الاتفاقيات التي عقدت في إطار المنظمة،^(٣) بما يعنى تحرير العلاقات الخارجية لهذه الدول بدون أى حساب لما تقتضيه المصلحة الوطنية لكل دولة منها.

ولا يخفى على أى متابع لمشروعات التعاون الإقليمي التي طرحتها الولايات المتحدة من قبل، أن هذا الطرح الأمريكي الجديد بشروطه المذكورة أنفاً هو إعادة إنتاج - أكثر صلفاً - لمشروع السوق الشرق أوسطية الذي طرحته الولايات المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين، في محاولة منها لإنماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصادات العربية في تكتل اقتصادى ينطوى على تعامل تفضيلى بين الدول الدالخة فيه. وكان ذلك المشروع قد كرس من أجله التعم الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا والتي عقدت في الدار البيضاء وعمان والقاهرة، ثم انتهت بفشل ذريع في الدوحة عام ١٩٩٧ بسبب الرفض الشعبي العربي لهذا المشروع، وبسبب إصرار الدول العربية للرئيسية على منع تحقق طموحات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية المدعومة من الغرب وشركائه الكبرى في المنطقة العربية من خلال ذلك المشروع الأمريكي.

وقد جاء انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في بلدة "الشونة" الأردنية بالقرب من البحر الميت، في شهر يونيو من العام الجاري، تأكيداً أمريكياً على أن الإمبراطورية الأمريكية قد أصبحت قادرة من خلال احتلالها للعراق على أن تمرر مشروعها الشرق أوسطى الذي يمكن أن يبدأ بالعراق الخاضع لها، إضافة لكل من الأردن وقطر والكويت، حتى لو رفضت الدول العربية الرئيسية هذا المشروع. وقد عقد "مؤتمر البحر الميت" وسط دعاية إعلامية غربية وأمريكية بالذات لخلق وهج جانب لهذا المشروع لإحداث حالة هرولة رسمية عربية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل.

وكم كان المشهد مريراً في ذلك المؤتمر الذي تم تمثيل العراق فيه من خلال بول بريمر، ممثل سلطة الاحتلال الاستعماري الأمريكي. وبدلاً من أن تقاطع الدول العربية مثل هذا المؤتمر للضغط على الولايات المتحدة لإنهاء احتلالها للعراق، فإنها شاركت فيه وتعاملت مع ممثل سلطة الاحتلال وحاول البعض منها أن يبحث عن فرصة للمشاركة ولو من الباطن في عمليات إعادة إعمار العراق في ظل سلطة الاحتلال الأمريكية، وكان العراق ليس بلداً عربياً كبيراً وأكثر تقدماً من غالبية البلدان العربية، ويمكن لشركائه بعد الاستقلال أن تقوم بكل ما يمكن أن تقوم به أي شركات عربية فيه في إطار عمليات إعادة الإعمار.

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن الموقف الرسمي المصري قد أكد على أهمية تحديد شكل المشاركة المصرية في عمليات إعادة إعمار العراق والسلطة التي ستتم في ظلها هذه المشاركة، في إشارة خجولة إلى ضرورة أن تكون تلك السلطة عراقية. لكن بالمقابل فإن الأردن وقعت مع إسرائيل المزيد من الاتفاقيات لإقامة مناطق حرة صناعية جديدة تتمتع بحرية دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكية بدون أي رسوم جمركية. كما تم الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين على إنشاء قناة تصل بين خليج العقبة وبين البحر الميت بغرض توليد الكهرباء وتخفيف ملوحة مياه البحر إلى الحد الذي يسمح بوجود حياة للكائنات البحرية فيه، وأيضاً بغرض استخدام المياه القادمة من خليج العقبة في مد محطات تحلية المياه بمياه أقل ملوحة.. وقد أشير الكثير من الجدل حول الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين إسرائيل من جهة وبين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية بشأن إقامة قناة تربط ما بين البحر الميت وخليج العقبة، والمعروفة إعلامياً بقناة البحرين الأحمر والميت، وكذلك بشأن الاتفاق الذي وقعه

الأردن وإسرائيل والذي يقضى بإقامة المزيد من المناطق الصناعية الحرة بينهما بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لإنتاج سلع تتمتع بإعفاء جمركي كامل لدى دخولها السوق الأمريكية، على غرار المنطقة الصناعية المقامة بينهما في شمال الأردن والتي تتمتع بهذا الإعفاء.^(٤)

وفيما يتعلق بالمشروع الخاص بربط خليج العقبة الذي هو امتداد طبيعي للبحر الأحمر، بالبحر الميت، فقد أثير الكثير من الجدل بشأن جدواه وتأثيره على قناة السويس. وإذا أقيم هذا المشروع من خلال مد أنابيب بين البحر الميت وخليج العقبة، فإنه لا يمكن أن يستخدم لأغراض الملاحة، أما لو أقيم المشروع من خلال حفر قناة مفتوحة بينهما، فإن الملاحة فيه ستكون ممكنة فيما بين خليج العقبة والبحر الميت فقط، وبما أن البحر الميت هو بحر داخلي غير مرتبط بأي بحر أو محيط آخر، فإنه ستكون ملاحة داخلية لا علاقة لها بقناة السويس من قريب أو بعيد، لكن لو كانت هناك مرحلة تالية لربط البحر الميت بالبحر المتوسط، فإنه من الناحية النظرية سيكون هناك ربط بين البحرين الأحمر والمتوسط عبر البحر الميت، على غرار الربط بين البحرين الأحمر والمتوسط عبر قناة السويس. لكن ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أن منسوب خليج العقبة أعلى كثيرا من منسوب البحر الميت الذي يقل أيضا عن منسوب المياه في البحر المتوسط، وبالتالي فإن استخدام البحر الميت كحلقة وصل للملاحة بين البحرين الأحمر والمتوسط، يتطلب إنشاء أهوسة وممرات خاصة لتحريك السفن على غرار قناة بنما، وهي عملية مكلفة تجعل قدرة مثل هذه القناة ذات المرحلتين على منافسة قناة السويس، معدومة تقريبا.

كما أن شق قناة تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت، يعني شطر الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ وأقامت عليها الكيان الصهيوني، إلى نصفين، وهو أمر من المرجح ألا تقبله إسرائيل لأسباب عسكرية. وترتبطا على ما سبق فإنه من المرجح أن يكون هذا المشروع عبارة عن مرحلة واحدة تربط بين خليج العقبة وبين البحر الميت، بما يؤدي إلى تخفيف ملوحة الأخير بصورة تسمح بنشوء حياة بحرية فعالة واقتصادية فيه، وتسمح أيضا بتنشيط السياحة على شواطئه وحمايته من الجفاف الذي يزحف عليه بشكل تدريجي، كما أن اتحدار المياه من خليج العقبة مرتفع المنسوب إلى البحر الميت منخفض المنسوب، يسمح بتوليد الكهرباء. لكن بالمقابل، فإن هذا المشروع سيؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه في البحر الميت بما قد يضر ببعض المناطق العمرانية والزراعية المتاخمة له، وهو أمر يجب أن يوضع في الحسبان، علما بأن المشروع يتضمن إقامة محطات لتحلية المياه من البحر يمكن أن تساعد على تحقيق التوازن في منسوب البحر الميت عندما يتعادل ضغط المياه فيه من خليج العقبة ومن

المصادر الأصلية لمياهه، مع سحب المياه منه لمحطات التحلية إضافة لتبخر أو تسرب المياه منه.

والحقيقة أن المشروع من ناحية الإمكانية الفنية والجدوى الاقتصادية، يمكن أن يكون جيداً، لكن الشيء المسمى حقيقة هو أنه يقوم بين الأردن وفلسطين، وبين إسرائيل التي تحتل الأراضي الفلسطينية وتقهّر الشعب الفلسطيني وتمارس كل أشكال الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة ضده، فكيف يمكن أن يكون هناك تعاون اقتصادي بين أعداء يتصارعون حد الدم في صراع اجتماعي ممتد على الوجود في الأرض الفلسطينية قبل تسوية هذا الصراع بصورة مقبولة من أطرافه تضمن استمرار هذه التسوية؟

ويمكن القول إن الاتفاقيات التي عقدت بين الأردن والسلطة الفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، تعد تجسيدا للتصور الإسرائيلي الذي يرى تطوير العلاقات الاقتصادية قبل التوصل لتسوية سياسية مقبولة من أطرافها، على عكس للتصور العربي الذي كانت مصر تتبناه ويقضى بضرورة إنجاز التسوية قبل الدخول في مشروعات تعاون اقتصادي.

وإضافة إلى الأهداف السياسية الأمريكية الحاضرة بقوة، فإن الأهداف الاقتصادية حاضرة أيضاً وبشكل أقوى حيث تعد منطقة الشرق الأوسط واعدة للغاية فيما يتعلق بتوسع حجم تجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً، مع تزايد انفتاحها التجاري على العالم في ظل انضمام عدد من دولها إلى منظمة التجارة العالمية ودخول عدد من الدول في برنامج لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاقات المشاركة التي تربط بين الطرفين. ولم تشأ الولايات المتحدة أن تترك دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على حصة متزايدة من أسواق المنطقة في ظل اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد وبين عدد من دول المنطقة، فطرح برنامجها لتحرير التجارة الأمريكية مع دول المنطقة لتتمكن من مزاحمة دول الاتحاد الأوروبي في أسواق المنطقة، بعد أن أدت العلاقات التفضيلية التي أقيمت بين الاتحاد الأوروبي وبين بعض دول المنطقة إلى تزايد حصة الاتحاد الأوروبي في أسواق تلك الدول على حساب الحصة الأمريكية فيها. وعلى سبيل المثال تراجعت حصة الواردات السلعية التركية من الولايات المتحدة من ١١,٤% من إجمالي الواردات السلعية للتركية عام ١٩٩٣ إلى ١٠,٤% عام ١٩٩٥، إلى ٧,٩% منها عام ٢٠٠١. كما تراجعت نسبة الصادرات السلعية الأمريكية للمغرب من إجمالي الواردات السلعية المغربية، من ٧,٧٠% عام ١٩٩٣، إلى ٥,٩% عام ١٩٩٥، إلى ٣,٧% عام ٢٠٠١. كذلك تراجعت نسبة الواردات التونسية من الولايات المتحدة، من ٥,٧% من إجمالي الواردات السلعية للتونسية عام ١٩٩٣، إلى ٤,٩% عام ١٩٩٥، إلى ٤% في عام ٢٠٠١ وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.^(٥)

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات السلعية الأمريكية للدول العربية، بلغت نحو ١٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ تشكل نحو ٢,٤% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الأمريكية في العام المذكور، كما بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الدول العربية، نحو ٣١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، بما شكل نحو ٢,٧% من إجمالي قيمة الواردات الأمريكية في ذلك العام.^(١) ورغم أن هذه التجارة لا تشكل في الوقت الراهن سوى نسبة ضئيلة من التجارة الخارجية الأمريكية، إلا أنها قابلة للتزايد السريع في حالة تحرير التجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة بصورة يمكن أن تحول المنطقة إلى شريك تجاري رئيسي للولايات المتحدة. كما أن الولايات المتحدة يهتما أن تربطها علاقات اقتصادية تفضيلية بالشروط الأمريكية، مع دول المنطقة العربية التي تملك ثلثي احتياطيات النفط في العالم، خاصة وأن السيطرة على هذا النفط من خلال الاحتلال المباشر لدولة نفطية كبرى مثل العراق يبدو أمراً محفوفاً بالمخاطر بعد أن اكتشفت الإدارة الأمريكية "النكبة"، أنها هدمت النظام القديم وبعثت الترتيب الحرج للعراق، دون أن تكون لديها القدرة على صياغة النظام الجديد على هواها، بل إنها قد تجد نفسها أمام وضع أسوأ يتمثل في مقاومة شعبية عراقية شرسة لقوات الاحتلال، وصعود للاتجاهات الإسلامية وثيقة الصلة بإيران في منطقة الكثافة السكانية من جنوب بغداد وحتى الحدود العراقية على الخليج والتي تحوى الخزان النفطي الرئيسي للعراق، بما يصعد احتمالات حدوث توافق عراقي مع إيران يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة وليس في العراق وحده.

والحقيقة أن الدول لا يمكن أن تقيم علاقات تفضيلية عادلة ومتوازنة حقيقية في ظل منطق التحديد المنفرد والإملاء للذين تتبعهما الولايات المتحدة في طرحها لتحرير التجارة بينها وبين دول المنطقة. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقاً أن تقيم علاقات اقتصادية تفضيلية مع دول المنطقة بشكل جماعي، فعليها أن تحترم إرادة دول وشعوب المنطقة سواء فيما يتعلق بخطوات وشروط تحرير التجارة، أو بمسألة دمج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصادات المنطقة من موقع متفوق مدعوم من الولايات المتحدة، حيث إن كل الشعوب العربية وغالبية دول المنطقة لن تقبل بمثل هذا الدمج في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في سورية ولبنان وفلسطين وعلى رأسها القدس الشريف، وفي ظل رفض إسرائيل لحق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني الذين طردتهم من وطنهم، وفي ظل عدم التزامها بدفع تعويضات عن الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة التي نهبتها منذ حرب ١٩٤٨ وحتى الآن، والممتلكات التي نهبتها أثناء احتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧ من الجولان إلى سيناء، وفي ظل إصرارها على امتلاك كل أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية التي تشكل عامل تهديد ولبتراز لكل الدول العربية.

فإذا كانت الولايات المتحدة تريد تحرير تجارتها مع دول المنطقة بدون إقحام إسرائيل، فإن ذلك يمكن أن يكون مخلا مقبولا للبدء في مفاوضات متكافئة ونزيهة وعادلة لا يمكن أن تتم بمباركة شعبية عربية إلا بعد زوال الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، أما إذا كان الهدف من الإعلان الأمريكي الأخير هو تمرير الدمج الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة، فإن ذلك أمر كان مرفوضا في السابق ولن تقبله الشعوب العربية في الحاضر أو المستقبل مهما كانت الظروف والضغوط، حتى لو خضعت الحكومات العربية للضغوط الأمريكية في ظل حالة الضعف والهوان التي تمر بها.

لكن من الضروري الإشارة إلى أنه رغم الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق الذي عزز من المساعي الأمريكية لفرض نموذجها الاقتصادي اليميني المتطرف وفرض إجماع اقتصاد إسرائيل في اقتصادات المنطقة العربية من موقع متوق ومهيمن بدعم من الشركات الغربية الكبرى، إلا أن "النجاح" الأمريكي لن يطول أجله كثيرا، لأن العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، أطلق بالفعل طوفانا من الاضطراب في العراق الذي لم يستقر حكمه للاستعمار الأمريكي.

وحتى يمكن للبلدان العربية أن تواجه الهجمة الأمريكية بشأن النظم السياسية والاقتصادية في البلدان العربية، فإنه من الضروري على الشعوب العربية أن تدرك تحديات اللحظة، وأن تعمل على إجراء تغييرات جوهرية في النظم السياسية التي تحكمها لمصلحة تقدم هذه النظم وتطورها وتقدم وتطور المجتمعات العربية إجمالا، ولمصلحة تحقيق القوة والمنعة للدول والمجتمعات العربية في مواجهة أية هجمة مغولية كذلك التي تشنها الولايات المتحدة وتابعها الاستعمارية العجوز بريطانيا ومعها إسرائيل ضد بعض البلدان العربية.

وهناك عدد من الخطوات التي من الضروري النظر فيها كأساس لتطوير النظم السياسية العربية، مثل إعادة بناء القانون الأساسي (الدستور)، بشكل يتسم بالاتساق وينهض على أساس بناء دولة ومجتمع يقومان على المساواة بين البشر كأساس للديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان، ويكرس حق تكوين الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف لإتاحة المجال أمام المجتمع ليعبر عن نفسه ويشارك بفعالية في صياغة نظامه السياسي والاجتماعي، ويطلق حريات الإضراب والاعتصام والتظاهر بشكل سلمي، وينهى النظم البوليسية الدكتاتورية العربية للراثة المتمثلة في النظم الملكية المطلقة وجمهوريات الحكم مدى الحياة، لصالح وضع الأسس لبناء نظم ديمقراطية كاملة تتيح تداول السلطة ويكون الانتخاب فيها حرا مباشرا، ويعيد توزيع السلطات بفرض تقليص دور وسلطات الحاكم الفردي، لصالح تعزيز دور المؤسسات، ولتحقيق التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويضع أسس بناء الدولة

على قاعدة المواطنة بدون أى تمييز بسبب اللون أو الأصل العرقي أو الجنس أو الدين، ويضع الإطار القانوني لإطلاق الحريات للمبادرات الاقتصادية والسياسية من المجتمع، مع قيام الدولة بدور رئيسي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الإنفاق العام على غرار ما تفعله دول مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا والنمسا والسويد التي شكل الإنفاق العام فيها بالترتيب، نحو ٤٦,٢%، ٤٥,٩%، ٤٥,٧%، ٤١,٩%، ٤٠,٣%، ٣٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٣٠,٦% فقط في مصر على سبيل المثال، في العام المذكور.^(٧)

وفي كل الأحوال فإنه من الضروري التأكيد على أن تطوير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية والتحول الحاسم إلى بناء دول ديمقراطية حقيقية تقوم على احترام حريات وحقوق الإنسان، لم يعد ترفاً بل هو ضرورة حاسمة لحياة ومنعة النظم السياسية العربية وتطورها، كما أثبتت نكبة العراق، حيث انهيار النظام الديكتاتوري البويسي العراقي القائم على حكم الفرد، بصورة مزرية أدت لتدمير بنية الدولة ومؤسساتها.

أما فيما يتعلق بفرض النموذج الاقتصادي اليميني الأمريكي سواء بالنسبة للنظم الاقتصادية الداخلية في البلدان العربية أو بالنسبة للعلاقات الخارجية لهذه النظم، فإن قدرة البلدان العربية على مواجهة الضغوط الخارجية الأمريكية، تبقى معلقة على قدرة الدول العربية على تطوير نظمها الاقتصادية ورفع كفاءتها وقدرتها التنافسية ومكافحة الفساد المستشري فيها وإنهاء استغلال النفوذ السياسي الذي يهدف لتحقيق أرباح مالية غير مشروعة، وتحقيق حالة من الرواج الاقتصادي تغنى الدول العربية عن طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية ومن الدول التي تقدم القروض، حيث إن الاضطراب والعجز الاقتصادي في هذا البلد العربي أو ذاك، هو الذي يتيح للولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية الخاضعة لهيمنة هذه الدول، أن تتدخل في الشؤون الداخلية العربية لفرض النموذج الاقتصادي الذي تراه ملائماً لها سياسياً وأيديولوجياً وعملياً بغض النظر عن مقتضيات تحقيق التقدم والتطور لاقتصادات البلدان العربية.

كذلك فإنه بالنسبة للتكتل الاقتصادي الإقليمي، فإن الدول العربية التي نزعت دائماً لاحتكار هيكل القوة الاقتصادية في المحيط العربي، لم تنجح في ظل هذا النزوع المقيت في إقامة كتل اقتصادية حقيقي، ووصلت في نهاية المطاف إلى الإعلان عن إقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، لكن شروط هذا المشروع تجعله مجرد إعلان نوايا لأن السلع المستثناة من التحرير أكثر من المحررة، والسلع الزراعية ممنوعة من التحرير عملياً، فضلاً عن أن قواعد المنشأ مضطربة في كل البلدان

العربية بما يصعب معه تطبيق قواعد التحرير حتى على السلع المسموح بتحرير التجارة العربية البينية فيها.

وهذا الواقع المر هو الذى فتح الطريق أمام دخول بعض الدول العربية بشكل فردي وبدون تنسيق فى اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى من جهة، وأتاح للولايات المتحدة أن تلج على إنشاء كتل شرق أوسطى يدمج الاقتصاد الإسرائيلى مع اقتصادات المنطقة مع ضمان موقع متفوق ومهيمن لهذا الاقتصاد من خلال مساندة الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وشركاتها، هذا الإلحاح الذى تزايد وأصبح أكثر فجاجة بعد الاحتلال الاستعماري الأمريكى للعراق. وليس هناك من سبيل لمواجهة هذا الوضع سوى بتوجه الدول العربية بشكل حاسم ومستقيم لتأسيس كتل اقتصادية حقيقية تتبادل من خلاله المنافع وتتيح لشركاتها ومستثمريها وأموالها وعمالها، فضاء اقتصاديا رحبا بقدر رحابة الوطن العربى الكبير، بما يساعد على رفع كفاءة تخصيص الموارد فيها، ومضاغة حوافز النمو والتطور الاقتصادي، ويساعد أيضا على إغراء عناصر الإنتاج العربية القابلة للانتقال مثل رأس المال والعمل، على البقاء فى البلدان العربية والمساهمة بتحقيق التطور الاقتصادي لها ورفع مستويات معيشة مواطنيها.

ثالثا: انكشاف التخلف العلمى العربى .. والثورة العلمية ضرورة للحياة والتنمية:

أكد العنوان الأمريكى على العراق وبشكل قاطع، ما هو معروف سلفا، من أن التقدم العلمى عنصر حاسم فى حماية الأرض والشعب فى أى بلد، فضلا عن كونه عنصرا حاسما فى تحقيق التقدم الاقتصادى وفى تعزيز القدرة على السيادة فى السوق المحلية وعلى المنافسة فى الأسواق الدولية.

وربما يكون الاستهداف الأمريكى والغربى عموما للعراق منذ انتهاء حربه مع إيران وخروجه منها، وهو فى وضع قوى يحقق الانتصار تلو الآخر من الفاء إلى الشالمة إلى الزبيدات، مستندا على ما حققه من اختراق علمى أتاح له تصنيع الكثير من الأسلحة المتقدمة، هو أحد المبررات المهمة لمحاصرة هذا البلد العربى الكبير لسنوات طويلة قبل العنوان عليه وتحطيم البنية الأساسية لقطاع البحث العلمى العراقى واعتقال كبار علمائه. وبقدر ما شكل ذلك خسارة عربية كبيرة، فإن هناك تحديا واضحا أمام البلدان العربية لتحقيق اختراق علمى يضمن القوة والمنعة للدول العربية أو لهذه الدولة أو تلك، ويضمن لها التقدم الاقتصادى والقدرة على المنافسة فى أسواق دولية يتزايد انفتاحها بشكل تدريجي.

ويعد الإنفاق على البحث والتطوير العلميين، شديد التحدى في البلدان العربية قاطبة سواء في قيمته المطلقة أو في نسبته من الدخل القومي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي للإنفاق على البحث والتطوير العلميين، وبالمقارنة أيضا مع ما تنفقه دولة صغيرة ومعادية للعرب مثل إسرائيل في هذا المجال. وإذا كان المتوسط العالمي للإنفاق على البحث والتطوير العلميين قد بلغ نحو ٢,٣٨% من الناتج العالمي في الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠، وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره السنوى عن مؤشرات التنمية في العالم (World Bank, World Development Indicators 2003, Table 5.12)، فإن ما أنفقته مصر في هذا المجال خلال الفترة ذاتها، يقل عن ٠,٢% من الناتج القومي الإجمالي المصري في هذه الفترة، وهو ما يعنى أن إنفاقنا على البحث والتطوير العلميين يقل عن ٨,٥% من المعدل العالمي للإنفاق في هذا المجال. والحال في باقى الدول العربية لا يختلف عن مصر، حيث بلغت حصة الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في كل من الأردن والكويت وسورية والإمارات بالترتيب، نحو ٠,٢٦%، ٠,٢%، ٠,١٨%، ٠,٤٥% خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠^(٨). أما باقى الدول العربية، فإنه لا تتوفر بيانات عن إنفاقها على البحث والتطوير العلميين. وإن كانت كلها تدور عند نفس المستوى المتدنى المتحقق في مصر وسورية، وهو أمر منطقي، لأنه إذا كانت دول عربية رئيسية وأكثر تقدما من غيرها مثل مصر وسورية، لا تظهر اهتماما جديا بالبحث العلمى وتحويل إنجازاته إلى تقنيات يتم استخدامها في مجال الإنتاج، فماذا نتظر من باقى الدول العربية الأقل تقدما أو الصغيرة التى يقتصر طموحها على استهلاك تقنيات من الدرجة الثانية يتم ابتكارها في بلدان أكثر تقدما؟!

وعلى الجانب الآخر، فإن إسرائيل وهى الدولة التى تعد التجسيد الأكثر خطورة ودعوية للمشروع الاستعماري للهيمنة على المنطقة العربية، تعد واحدة من أكثر دول العالم إنفاقا على البحث والتطوير العلميين، حيث بلغت حصة إنفاقها في هذا المجال من ناتجها "القومي" الإجمالي نحو ٣,٦٢% خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠^(٩). ووفقا لهذا المعدل، فإنها أنفقت نحو ٣,٨ مليار دولار على البحث والتطوير العلميين في عام ٢٠٠١^(١٠)، وهو ما يزيد عن ضعف ما أنفقته الدول العربية في مجموعها في هذا المجال، خاصة في ظل الظروف الراهنة للعراق الذى كان إنفاقه في هذا الصدد مرتقعا قبل أزمة وحرب الخليج الثانية وما تلاها من حصار ثم عدوان أمريكى بريطانى انتهى باحتلال هذا البلد العربى الكبير الذى يواجه خطر التمزق في ظل الاستعمار الأجنبى.

ومن الضروري الإشارة إلى أن كفاءة توظيف ميزانية الإنفاق على البحث العلمى تختلف من بلد لآخر بشكل كبير، حيث يكون الجهاز الإدارى المصاحب لأعمال البحث

والتطوير العلميين، كبيراً ومستنفذاً لجانب كبير من هذه الميزانية في البلدان التي تتعامل بصورة بيروقراطية مع هذه القضية، مثلما هو الحال في غالبية الدول العربية، وهو ما يعنى أن الإتفاق العربي المحدود على البحث والتطوير العلميين، يضيع جزء مهم منه، أو الجزء الأكبر على الأرجح، في الإتفاق على الأعمال المساعدة للبحث وليس على البحث ذاته.

وإذا نظرنا إلى مظهر آخر من مظاهر التقدم العلمي والتقني وهو عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة في دوريات علمية محكمة، فإن الباحثين والعلماء من البلدان العربية في مجموعها قد نشروا ٣٤١٦ مقالا أو بحثاً علمياً في عام ١٩٩٩، وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات في هذا الصدد، وفقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره المشار إليه آنفاً، مقابل قيام العلماء والباحثين الإسرائيليين بنشر ٥٠٢٥ مقالا أو بحثاً علمياً في العام نفسه!^(١١)

ورغم أنه صحيح تماماً أن جانباً كبيراً من العلماء الإسرائيليين قد جاء من دول الاتحاد السوفيتي السابق في إطار الهجرة الهائلة لليهود من تلك البلدان في عام ١٩٩٠ والأعوام التالية له، وأن جانباً كبيراً من الإسرائيليين أيضاً جاء من الغرب أى من بيانات متقدمة تكنولوجياً، وأن الغرب يساهم بشكل حاسم في تحقيق التقدم التكنولوجي الإسرائيلي من خلال السماح لإسرائيل بالحصول على أحدث الإنجازات التقنية الغربية، فضلاً عما تسطو عليه هي بلا عقاب عندما يتعذر عليها الحصول عليه بشكل قانوني، إلا أن كل هذا لا ينفي أن إسرائيل تضع البحث والتطوير العلميين في قمة جدول أولوياتها؛ لإدراكها أن حفاظها على أمنها ووجودها غير الشرعي يتطلب منها أن تكون متقدمة علمياً وقادرة على توظيف تقدمها في صناعة أسلحة تقليدية وأسلحة دمار شامل أكثر تقدماً وفتكاً من كل ما لدى البلدان العربية، وأن يكون لديها ما تتبادل به من إنجازات علمية مع البلدان المتقدمة، حتى تحول العلاقة معهم من علاقة اعتماد تقليدية كما كان الحال لعدة عقود بعد إنشاء تلك الدولة، إلى علاقة تبادل متكافئ للمصالح في هذا الصدد طالما أنها تحقق إنجازات علمية خاصة بها.

أما الصادرات عالية التكنولوجيا التي تعبر عن قدرة الدولة على إنتاج هذه السلع بجودة عالية وتكلفة أقل من البلدان الأخرى، فإن الوضع العربي مأساوي في هذا الصدد، حيث بلغت قيمة هذه الصادرات في مصر نحو ١٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ وفقاً لبيانات البنك الدولي، وهي في هذا الصدد تقل عن بلدان مثل تونس التي بلغت قيمة صادراتها من السلع عالية التقنية نحو ١٥٤ مليون دولار في العام نفسه. وقد بلغت قيمة الصادرات عالية التقنية للدول العربية في مجموعها بما في ذلك مصر، نحو ٣١٤ مليون دولار في عام ٢٠٠١، في حين بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية من السلع عالية التقنية، نحو ٧٤٥٦ مليون دولار في العام نفسه.^(١٢)

وهذا التفوق الإسرائيلي على البلدان العربية مجتمعة في الإتفاق على البحث العلمى وفى عدد المقالات العلمية المنشورة وفى الصائدات عالية التقنية ، هو عار حقيقى على كل الحكومات العربية وبالذات فى الدول العربية الكبيرة ولتى كانت أسبق فى التعليم والتحديث عن غيرها ، وهو فى النهاية ، شهادة على الفضل الذريع للنظم السياسية العربية التى احتملت الشعوب العربية ، الكثير من فسادها ويوليسيتها واعتدائها على حقوق وحريات المواطنين فى مختلف البلدان العربية ، على أمل أن تحقق الانتصار فى المعارك الوطنية ، وتحقق التقدم العلمى والتقنى كأساس للتنمية الاقتصادية والمنعة السياسية والعسكرية ، لكنها فشلت فى تحقيق أغلب هذه الأهداف ، كما اتضح من حالة دولة مثل العراق ، حيث انهارت الدولة ولجهازتها فى لمح البصر بمجرد اختفاء الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين الذى كان شأنه شأن الغالبية الساحقة من الحكام العرب ، حاكما فردا يملك كل السلطات ويحكم بلاده مدى الحياة أو لحين مقتله أو خلعها ، بالحديد والنار ، بلا أى تداول للسلطة ، ويختصر الدولة كلها فى شخصه !!

وإزاء هذا الوضع المأساوى للبلدان العربية فى مجال البحث والتطوير العلميين ، فإنه وبغض النظر عن جوهر السياسات الاقتصادية لكل دولة عربية ، وهل تقوم هذه السياسات على الحرية الاقتصادية أم على تدخل أو سيطرة الدولة على الاقتصاد ، فإن الدولة مدعوة فى البلدان العربية إلى القيام بدور قيادى ومحورى فى مجال البحث العلمى والتطوير ، من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمى كآلية ضرورية لتحديث المجتمع تكنولوجيا ولتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع فى هذا الصدد. وإن كان من الضرورى الإشارة إلى أن تفعيل مراكز البحث العلمى القائمة ، أو تلك التى سيتم إنشاؤها سواء كانت عامة أو خاصة ، يتطلب من الدولة وبالذات مؤسساتها الإعلامية والتعليمية أن تعمل على بناء مناخ ملائم للبحث العلمى الحر والمستقل تماما ، وأن تعمل على مكافحة الجهل وكل ما يرتبط به من تخلف ورجل وشعوذة ، لبناء أسس راسخة لمناخ ملائم للبحث العلمى وللتقدم عامة كأسس ضرورية لإحداث تغييرات هيكلية فى للفعالية الاقتصادية للمجتمعات العربية.

وهناك ضرورة لتنسيق الجهود التى تقوم بها مؤسسات البحث العلمى العربية ، كآلية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية ، بدلا من تكرارها. كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمى العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية تتيج لها البحث بحرية ، وتساعد على خلق بيئة علمية جانبية للمواهب الموجودة فى الداخل وأيضا للعقول العربية المهاجرة ، من خلال نظام منطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية. وعندما تحقق الدول العربية إنجازات لها قيمة فى البحث والتطوير العلميين سيكون بإمكانها أن تتعاون من موقع الندية والتكافؤ مع البلدان المتطورة علميا

وتكنولوجيا، وهو أمر حيوي لدخول البلدان العربية في نطاق التعاون والتنافس في هذا المجال بكل ما يولده ذلك من إمكانيات للتطور السريع. ولأن خبرات التعاون العربي تشير إلى بطء وضعف فعالية هذا التعاون، فإن كل دولة عربية على حدة وبالذات الدول العربية الرئيسية، ينبغي أن تبدأ بنفسها وألا تعلق أى فشل على شناعة عدم تعاون الدول العربية الأخرى في هذا المجال، فالتقدم العلمى شأنه شأن الديمقراطية الكاملة وتداول السلطة، أصبح قضية حياة أو موت للبلدان العربية وبالذات لمصر التى لن يكون بمقدورها أن تستمر في موقع قيادى إقليميا وهى تابعة علميا وتقنيا للدول المتقدمة.

جول ١

الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك وبعض أنواع النفط العربية

دولار/برميل

خليط الصحراء الجزائري	العربي الثقيل	العربي الخفيف	سلة خامات أوبك	
٢٤,٧	٢١,٩	٢٣,١	٢٣,١	متوسط عام ٢٠٠١
٢٤,٨	٢٣,٤	٢٤,٣	٢٤,٣	متوسط عام ٢٠٠٢
١٩,٦	١٨	١٨,٨	١٨,٣	يناير ٢٠٠٢
١٩,٨	١٨,٦	١٩,٥	١٩	فبراير ٢٠٠٢
٢٢,٨	٢٢,٥	٢٣,٣	٢٢,٦	مارس ٢٠٠٢
٢٥,٣	٢٤	٢٥	٢٤,٨	أبريل ٢٠٠٢
٢٤,٨	٢٤,٤	٢٥,٣	٢٤,٨	مايو ٢٠٠٢
٢٣,٦	٢٣,٥	٢٤,٤	٢٣,٨	يونيو ٢٠٠٢
٢٥,٨	٢٤,٤	٢٥,١	٢٥,٢	يوليو ٢٠٠٢
٢٦,٩	٢٥	٢٥,٦	٢٥,٩	أغسطس ٢٠٠٢
٢٨,٢	٢٦,٣	٢٧,١	٢٧,٤	سبتمبر ٢٠٠٢
٢٧,٨	٢٥,٩	٢٧	٢٧,٣	أكتوبر ٢٠٠٢
٢٤,٢	٢٢,٤	٢٣,٩	٢٤,٣	نوفمبر ٢٠٠٢
٢٩,٣	٢٥,٤	٢٦,٦	٢٨,٤	ديسمبر ٢٠٠٢
٣١,٣	٢٧,٨	٢٩,١	٣٠,٣	يناير ٢٠٠٣
٣٢,٤	٢٩,٩	٣١,١	٣١,٥	فبراير ٢٠٠٣
٣١,٢	٢٧,٣	٢٩	٢٩,٨	مارس ٢٠٠٣
٢٥,٢	٢٣,٥	٢٤,٧	٢٥,٣	أبريل ٢٠٠٣
٢٥,٢	٢٤,٢	٢٤,٩	٢٥,٦	مايو ٢٠٠٣

المصدر: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، السنة ٢٩، العدد ٧، يوليو ٢٠٠٣، ص ١٩.

جدول ٢

التغير في تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في البلدان العربية من

تقرير الصندوق في سبتمبر ٢٠٠٢، إلى تقريره الصادر في أبريل ٢٠٠٣

التقديرات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل ٢٠٠٣		التقديرات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في سبتمبر ٢٠٠٢		
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
%٣,٥	%٣,١	%٢,٩	%٢,١	الجزائر
%٥,٥٠	%٤,٥	%٤,١	%٤,٤٠	المغرب
%٥,٨	%٥	%٦,٣	%٥,٢	الموستان
%٥	%١,٩	%٦,٤	%٣,٨	تونس
%٤,١	%٤,١	%٤,١	%٤,١	البحرين
%٤	%٢,١	%٣,٣٠	%٠,٧	المملكة
%٣	%٢	%٣,٧	%٢	مصر
%٥	%٤,٩	%٦	%٥,١	الأردن
%٢	%٠,٩ -	%١,٧	%١ -	الكويت
%٣	%٢	%١	%١,٥	لبنان
%٢,٣	%١,٧	%٢,٥	%٠,٦ -	ليبيا
%٤,١	%١,٩	%٣,٨	%٣,٣٠	عمان
%٤	%٣	%٤	%٣	قطر
%٢,٨	%٢,٧	%٣,٤	%٣,٩	سورية
%٧,٢	%٠,٩ -	%٣,١	%٠,٣	الإمارات
%٤,٢	%٤,٣	%٣,٧	%٤,١	اليمن

المصدر: IMF, World Economic Outlook September 2002& April 2003.

هوامش الفصل الثامن :

- (١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٩٠.
- (٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس .. حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٢، ص ٥٤٦.
- (٣) ٦٠٠ مليون نسمة في منطقة التجارة الحرة الأمريكية-الأوسطية، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٥/١١.
- (٤) جمعت وحسبت من: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, Several Issues.
- (5) IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 2002, p.480,481.
- (٦) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢.
- (٧) " الشيكات " .. مخطط أمريكي جديد لمصادرة مستقبل العراق، جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/٥/٢٦.
- (8) World Bank, World Development Indicators 2003, Table 5.12.
- (٩) المرجع السابق مباشرة.
- (١٠) حسبت على أساس ضرب حصة الاتفاق الإسرائيلي على البحث والتطوير العلميين من الناتج "القومي" الإجمالي، في قيمة هذا الناتج عام ٢٠٠١ التي بلغت ١٠٤,١ مليار دولار وفقاً لبيانات البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٣، جدول ١.
- (11) World Bank, World Development Indicators 2003, Table 5.12.
- (١٢) المرجع السابق مباشرة.

الفصل التاسع

مستقبل الأمم المتحدة

بعد العدوان على العراق

د . عبد العليم محمد

مقدمة

تواجه الأمم المتحدة تحديات كثيرة في الوقت الراهن، يجيء في مقدمتها إقدام الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية على شن الحرب على العراق في ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣، دون تفويض من مجلس الأمن، بعد فشل مساعهما لاستصدار قرار من المجلس يضمن الشرعية على هذا العدوان.

هل بمقتور الأمم المتحدة أن تحافظ على المبادئ التي تضمنها ميثاقها، منذ أكثر من نصف قرن؟ خاصة مبدأ السيادة الوطنية للدولة على إقليمها ورمالها ومواردها، والمساواة بين الدول كبيرها وصغيرها، قويتها وضعيفها، وأيضاً مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية باستثناء الحالة التي نص عليها ميثاق الهيئة الدولية، وهي حالة الدفاع الشرعي عن النفس المادة "٥١" من الميثاق.

هذه الأسئلة يثيرها التوازن الدولي الراهن الذي يتميز بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفردا بالقمة، بعد انهيار المعسكر الشرقي والاتحاد السوفيتي، وتبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية بعد ١١ سبتمبر، تعتمد انتهاك مبادئ السيادة وخطر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية ومحاولة تكريس سوابق في العلاقات الدولية قد تقضي إلى انهيار القانون الدولي ووضع قواعد جديدة له.

تستند الولايات المتحدة الأمريكية إلى تيار واسع في مدرسة القانون الدولي الأمريكي، الذي ينظر لهذه الممارسات وهذه الحقبة، رغم وجود تيارات أخرى ناقدة لهذه الممارسات.

وتضع هذه التطورات الأمم المتحدة في مهبط العاصفة، هل تستطيع الصمود في وجه السيطرة الأمريكية؟ أم هل ستدخل في إطار السياسة الخارجية الأمريكية؟ أم هل ستمكن الأفكار الإصلاحية مع تطوير المنظمة الدولية؟

جميع هذه الأسئلة رهن الجدل المحتدم حول مصير المنظمة الدولية، وحدود إصلاح هيكلها وطبيعتها، ورهن الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها وبين القوى الكبرى الأخرى في الساحة الدولية.

لقد ارتضى العالم الهيئة الدولية إطاراً للعمل متعدد الأطراف، وعملت الأمم المتحدة جاهدة طوال هذه العقود على تركيز جهودها حول مفاهيم الاستقلال والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، وتأكيد العلاقات السلمية بين الدول. وفى هذا الإطار فإن الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة والخبراء العاملين بها قد بلوروا وساهموا فى ولادة أفكار ومفاهيم جديدة خاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ساهمت فى دفع التقدم العالمى، وحصل ٩ أفراد على جائزة نوبل فى الاقتصاد، كانوا قد عملوا لفترات طويلة فى هيئات الأمم المتحدة وبرامجها^(١).

إن التطورات الدولية الراهنة، منذ انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على شئون العالم، وتأكيد الأحادية القطبية، تثير العديد من القضايا تتعلق بمستقبل الأمم المتحدة، وبمصير الأفكار الإصلاحية المطروحة، وطبيعة مهمة المنظمة الدولية فى عصر العولمة والسيطرة الأمريكية، وتشابك القضايا الدولية، وجميعها قضايا مهمة تشكل صلب الجدل العالمى الراهن من قبل الدوائر الأكاديمية والعلمية والسياسية، فى هذه الدراسة إطلالة على مضمون هذا الجدل وصيرورته والسياق الذى يُطرح فيه، وربما مصيره أيضاً.

المجتمع الدولى فى مواجهة أمريكا:

يواجه المجتمع الدولى والأمم المتحدة اختباراً حاسماً بعد الحرب الأمريكية على العراق، وهذا الاختبار يتعلق بمصير النظام الدولى والمبادئ والقواعد المستقرة التى جرى عليها العمل والممارسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تلك المبادئ المتمثلة فى مبدأ السيادة وحظر اللجوء إلى القوة فى العلاقات الدولية وتسوية القضايا بالطرق السلمية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وحق الشعوب فى اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد تذهب محصلة هذا الاختبار فى اتجاهين: الأول الانتصار لهذه المبادئ وفرض احترامها على الجميع خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أو انهيارها وانفراد الولايات المتحدة بخرقها وانتهاكها، وفتح الباب لمرحلة من عدم الاستقرار وغلبة القوة السافرة على القانون الدولى الذى يحكم العلاقات بين الأمم، بل وتغيير القانون الدولى عبر تكرار السوابق وصمت الدول والانتهاز إلى قبولها.

الشواهد كانت عديدة ولا حصر لها إزاء رفض العدوان الأمريكى على العراق رسمياً وشعبياً، فى مجلس الأمن ثلاث من الدول دائمة العضوية كانت تستعد بدرجات متفاوتة لاستخدام حق الفيتو ضد مشروع القرار بالمجلس، فكانت دول ترفض بوضوح هذا القرار: سوريا وألمانيا، وأخرى ستمتنع عن التصويت مثل باكستان، وثالثة مترددة، وتخضع لضغوط مزدوجة فى الرفض والتأييد من قبل فرنسا والولايات

المتحدة الأمريكية، لما على الصعيد الشعبي فإن ثمة رفضاً واضحاً لهذه الحرب على العراق في جميع المدن والدول مشرقاً ومغرباً وإدانة قوية لأساليبها وأهدافها المظنة والمضمرة.

في مقابل ذلك فإن القرائن والشواهد كانت عديدة أيضاً تلك التي كانت تذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخف بالدول والشعوب، وتستذهب إلى الحرب على العراق منفردة، ويلحق بها بعض الحلفاء الذين يفتنون مصداقيتهم على الصعيد الدولي وشعبيتهم في بلدانهم كالمملكة المتحدة وأستراليا وأستراليا. وهو ما حدث بالفعل حيث شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا عوانهما على العراق في العشرين من مارس عام ٢٠٠٣.

وكان في حكم المؤكد بعد إعلان الرئيس الفرنسي جاك شيراك عزم بلاده على استخدام حق الفيتو ضد أي مشروع قرار يجيز الحرب ضد العراق، وكذلك عزم روسيا الاتحادية على استخدام ذات الحق لرفض تفويض مجلس الأمن للولايات المتحدة الأمريكية شن الحرب على العراق أن تخوض أمريكا الحرب دون تفويض، وكان ثمة احتمال - ولو ضئيل - لحصول مشروع القرار الأمريكي البريطاني الأمباني المعدل على أغلبية الأصوات التسعة اللازمة لاستصدار مثل هذا القرار من مجلس الأمن.

غير أن الأمر أسفر عن فشل الولايات المتحدة في تأمين الأغلبية المطلوبة لهذا القرار والحال أن شن الحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الضعفاء دون قرار من مجلس الأمن، ويرغم المعارضة الرسمية والشعبية العالمية لها قد اكتسب معاني ودلالات جديدة وخطيرة في السياق الدولي والإقليمي، ستكون له مضاعفاته وآثاره في المدى المنظور والمتوسط والبعيد، وسيثير قضايا عديدة تتعلق بالنظام الدولي والاستقرار العالمي ومصير التنظيم الدولي الحديث ومنظمة الأمم المتحدة في القلب منه.

اتخذت هذه الحرب الأمريكية على العراق شكل العدوان السافر على دولة ذات سيادة وعضو بالأمم المتحدة، بل وتقوم حالياً بتنفيذ قراراتها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة قرارها الأخير رقم ١٤٤١، خاصة وأن العراق - بالإضافة إلى ذلك - لا يمثل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية وليس له معها حدود تمكنه من زعزعة الاستقرار والأمن فيها، فضلاً عن أنه لا يمتلك القدرة على هذا التهديد، ولم يعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية ولم يعتد على سفنها أو طائراتها أو جنودها أو قواعدها لا في الخليج ولا في غيره من المناطق والبحار والمحيطات، بل على النقيض من ذلك فهو يوجه رسائل للولايات المتحدة الأمريكية مطمئنة حول مصالحها النفطية والأمنية في المنطقة وترفض هذه الأخيرة استقبالها.

من ناحية أخرى، فإن ميثاق الأمم المتحدة مصمم منذ البدء بهيكلية وروحية تحظر اللجوء إلى القوة في العلاقات بين الدول، إلا فيما يتعلق بحق الدفاع الشرعي عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق، وهو ما لا ينطبق في الحالة الأمريكية العراقية أخذاً في الاعتبار تداعيات ١١ سبتمبر في العقل الأمريكي السياسي، باختصار لأن العراق براء من بقية هذه الأحداث ولا علاقة له بها.

أما حالة تهديد الأمن والسلم الدوليين التي تبيح وفقاً للفصل السابع من الميثاق استصدار قرارات ملزمة وتفتين التدخل العسكري للمجتمع الدولي عبر تشكيل لجنة الأركان، ووضع الدول الأعضاء وفقاً لاتفاقيات مع المنظمة الدولية - قوات عسكرية تحت تصرفها لإنهاء هذا التهديد وإزالة التهديد، فهي لا تنطبق على الحالة العراقية، فعراق ٢٠٠٣ لم يهدد جيرانه ولم يزعزع الاستقرار الإقليمي، ويقوم بتلبية مطلب المجتمع الدولي الخاص بنزع أسلحة النصار الشامل في ظل تصاعد التهديد ضده بالعدوان والحرب وغياب ضمانات تكفل له الحماية من الحرب.

ولاشك أن العدوان على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي دولة عضو ذات سيادة، وخرق ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكه على هذا النحو، واللجوء إلى القوة دون أساس قانوني وخارج نص الميثاق والمبادرة إلى إيجاد حالة توتر وانقسام في المجتمع الدولي وتهديد أمن وسلم البلدان والدول الضعيفة، وانتهاك المبادئ والقواعد التي توجه العلاقات بين الأمم والدول، يضع كل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ على قدم المساواة مع العراق عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ عندما قام بغزو الكويت، أي في حالة تهديد للسلم والأمن الدوليين، كما يضع المجتمع الدولي المعارض لهذا العدوان والأمم المتحدة أمام مسئوليات ومهام جسام تتعلق بوضع الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ووضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي ومبادئه.

عندما غزا العراق الكويت في عام ١٩٩٠ شكلت الولايات المتحدة الأمريكية - استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة - ائتلافاً دولياً عسكرياً ودبلوماسياً لتحرير الكويت وردع العراق، هل كان في مقدور المجتمع الدولي تشكيل هذا الائتلاف العسكري والدبلوماسي ضد الولايات المتحدة إذا ما اعتدت على العراق واحتلت نبطه وأراضيه، وأعدت له الحقبة الاستعمارية؟!

هذه أسئلة جدية واختبارات جديدة للمجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، ويتعلق مستقبلها بكيفية الإجابة عليها وحماية السلم والأمن الدوليين، وضمان المساواة في المعاملة بين الدول وسلامة النظام الدولي وحماية قواعده من الانتهاك. وهي أسئلة جدية بالمناقشة والتحليل لأنها تتعلق بمصير القانون الدولي، والمبادئ التي تدير عليها العلاقات الدولية، وفي القلب منها المآل المتعلق بمستقبل منظمة الأمم المتحدة،

لأنها تمثل عصب التنظيم الدولي الراهن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولأنها تمثل أيضاً الإطار العالمي المناسب للتعددية وتواجد الأطراف المختلفة في النظام الدولي، ويمكن لو حسنت النوايا أن تكون إطاراً كونياً لحل القضايا والتحديات التي يواجهها عالم اليوم، سواء تعلقت بقضايا البيئة والتلوث والأوبئة أو قضايا العولمة وانتهاكات حقوق الإنسان وللشعوب وتزايد معدلات الفقر.

يشهد العالم خلا متزايداً بين القيم المادية والتجارية التي تتضمنها العولمة وبين القيم الإنسانية والمعنوية التي تتعلق بحقوق الإنسان وكرامته ومشاركته في صنع وصياغة المصير الكوني^(١)، وهو خلل لن يمكن إصلاحه دون أمم متحدة قادرة على تصحيح هذا الخلل، ودون قانون دولي تلتزم به الدول وتحترمه في خلافاتها وعلاقاتها مع بعضها البعض.

الأمم المتحدة ونهاية الحرب الباردة:

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار سور برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية، تقابل الكثيرون من المراقبين والدارسين والمهتمين بالشأن الدولي بدور جديد وبناء لمنظمة الأمم المتحدة في بناء السلم والاستقرار في العالم، ودعم خطط التنمية والرفاهية في المجتمع الدولي، والذي اعتقد كثير من الباحثين أنه يدخل في منحى كوني جديد، وغير مسبوق على ضوء تأثير وتفاعلات الظواهر الجديدة التي أخذت تسبق مجراها في الحياة الدولية المعاصرة، بفعل البث المباشر العابر للحدود القومية، وتزايد معدلات الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وظهور نمط جديد من المشكلات الدولية التي تعجز الدول بمفردها عن مواجهتها وتقتضي مواجهة على الصعيد الكوني والدولي مثل مشكلات البيئة والكوارث الطبيعية ومخاطر الإشعاع النووي، خاصة بعد حادثة تشيرنوبيل، وكذلك قضايا الهجرة واللجوء والجوع والفقر والأوبئة مثل مرض نقص المناعة "الإيدز" أو حديثاً مثل فيروس الالتهاب الرئوي غير النمطي "سارس".

بيد أن تطورات ما بعد انتهاء الحرب الباردة قد ولجحت عقبات عديدة، جعلت من هذه التوقعات والآمال مجرد أضغاث أحلام وتمنيات طوباوية من الصعب أن تتحقق في حيز الواقع، فقد توافقت هذه التوقعات مع ظهور وتبلور النزعة الإمبراطورية الاستعمارية الأمريكية، وصياغة تدريجية لملامح ومعالم المشروع الإمبراطوري الأمريكي، للسيطرة على العالم باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأوحد في عالم اليوم من الناحية العسكرية والاقتصادية والسياسية، حيث تمتلك هذه الأخيرة ما يقرب من ثلث الإنتاج العالمي، وتتفق ما يفوق مليار دولار يومياً في الأغراض العسكرية وتحظى بنصيب كبير من الإنتاج العلمي والتكنولوجي والتقتى، وتمتلك جوداً عسكرياً بحرياً وبرياً في بقاع مختلفة من العالم، وقد وجدت الولايات

المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية - عندما قام العراق باحتلال الكويت - فرصة جيدة لإثبات قدرتها على قيادة العالم، ورسم معالم دور جديد للأمم المتحدة بحيث تكون هذه المنظمة الدولية أحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى فإن طموح البشرية والإنسانية إلى عالم واحد وحلول كونية لمشكلاته، قد واجه وأسفر عن انقسامات عرقية وحروب أهلية وتزايد معدلات الجوع والفقر واتساع الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، وظهور مشكلات وقضايا الهوية القومية والخصوصية الثقافية، وسيطرت على العالم عولمة فظة وقاسية تزيد من غنى الأغنياء وتدعم فقر الفقراء، وتقرض شروط الأكوياء على الضعفاء، وتربطها بإملاءات سياسية واضحة وعقوبات في حالة رفض الانخراط في المشروع العولمي الجديد وتجلياته السياسية والثقافية.

وقد أفضت هذه التطورات إلى دعم سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وتقليص دور المنظمة الدولية أي الأمم المتحدة إلى مجرد دور تابع للسياسة الخارجية الأمريكية، واستصدرت الدبلوماسية الأمريكية العديد من القرارات من مجلس الأمن تتعلق بحرب الخليج لتحرير الكويت نفنتها بالطريقة التي قررتا وأقرتها منفردة، متجاوزة بذلك نص وروح الميثاق الخاص بالمنظمة الدولية^(١) وفرضت واقعاً على العراق "مناطق الخطر الجوي" لا يستند إلى أي قرار من الأمم المتحدة.

ومع وصول الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتخابات مثيرة للجدل والذي انتهى بحكم المحكمة الفيدرالية الأمريكية العليا، كان المشروع الإمبراطوري الأمريكي قد تحدثت معالمه وقسماته لدى عدد من الدوائر النافذة العسكرية والاستراتيجية والبنزولية، والتي أيدت ومولت حملة الرئيس الأمريكي جورج بوش^(٢)، وأخذت للولايات المتحدة الأمريكية تتسحب من عديد من الالتزامات التي تعهدت بها الإدارة السابقة، مثل سحب توقيعها من اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية "كيوتو" والصواريخ الباليستية وغيرها.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ لتطلق العنان للهيمنة الأمريكية والمشروع الإمبراطوري، تحت مسمى "محاربة الإرهاب"، وهي معركة غير محددة المعالم والأهداف قد تمتد لسنوات طويلة مقبلة، تمسك بخيوطها الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف أهدافها جيداً في حين أن الآخرين مطلوب منهم أن يكونوا فحصب مع الولايات المتحدة الأمريكية ولا يختاروا الطريق للخطأ!

ظهر في هذا السياق العراق كأحد أهداف الحملة الأمريكية على الإرهاب، دون مسوغ واضح ومقنع لا للدول والحكومات، ولا للرأي العام العالمي، وتطورت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق من نزع أسلحة الدمار الشامل التي تزعم أمريكا

إن العراق يمتلكها إلى تغيير وإسقاط النظام وتحرير العراقيين من حكامهم، وهي نقلة لم تكن مفهومة لعدد من القوى الكبرى روسيا وفرنسا والصين وألمانيا وغيرها من الدول والحكومات، وبرغم صدور القرار ١٤٤١ الخاص بنزع أسلحة العراق بالإجماع فإن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تصران على انقراع غطاء شرعى من مجلس الأمن لشن الحرب، رغم تنفيذ العراق لالتزاماته الواردة فى هذا القرار، ورغم تقارير المفتشين التى لا تشير إلى امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة .. وهكذا شنت الولايات المتحدة وبريطانيا عدوانهما على العراق خارج إطار الأمم المتحدة ودون تفويض من مجلس الأمن.

وهكذا يمكن القول بأن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطورى قد تطور وتحدثت معالمه على مدار العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين، وذلك عبر مفاصل ثلاثة رئيسية الأول فيها حرب الخليج لتحرير الكويت عام ١٩٩١، والثانى أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ أما الثالث فهو العدوان الأمريكى على العراق وإسقاط نظامه واحتلاله.

وفى هذا المشروع الأمريكى، فإن الأمم المتحدة ليس أمامها سوى أحد خيارين: أولهما أن تطوع الهيئة الدولية نفسها للتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وأن تضى على هذه الأهداف المشروعية الدولية، وأما ثانيهما فيتمثل فى تهميش هذه المنظمة وقصر دورها على الجانب الإنسانى الإغاثة واللاجئين والكوارث الصحية والبيئية، وقد عبر عن ذلك صراحة منظور اليمين الأمريكى المتطرف فى أكثر من مناسبة.

وفى سياق هذه الظروف المركبة فإن الأمل فى قيام الأمم المتحدة بدور جديد وبناء فى خدمة أهداف السلم والأمن والاستقرار فى العالم قد تبددت، وأصبحت الهيئة الدولية رهن الإرادة الأمريكية أو مواجهة مصيرها بالتهميش أو الاتهام، ويدرك الرأى العام العالمى مضمون هذه التطورات فهو يخلط قاصداً - أو دون قصد - بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، ويحكى المتخصصون الكثير من الطرائف والنوادر التى تفرز هذا الاعتقاد الشائع.

وقد حظت الأمم المتحدة فى سياق نظرة اليمين المتطرف الأمريكى بانتقادات عديدة طالبت طبيعتها ومهمتها ودورها وذلك من قبل الدوائر الإعلامية المؤيدة لليمين الأمريكى "فوكس نيوز" وغيرها، وكذلك من عديد من الصحف الموالية والمنظرة لروى اليمين الأمريكى وكذلك دوائر رجال الأعمال والمال^(٥).

فالمنظمة الدولية فى هذا المنظور ليست سوى جزء موروث من مخلفات الحرب الباردة، وهى تقوق بوجودها السيطرة الأمريكية على العالم، والطموح الإمبراطورى الأمريكى بسبب المبادئ الراسخة التى تتأسس عليها، وخاصة مبدأى السيادة وخطر

استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي نقرها المادة "٥١" من ميثاق الأمم المتحدة، وبالمثل أيضاً مبدأ المساواة بين الدول.

منظمة الأمم المتحدة من وجهة نظر هؤلاء هي أكبر مستهلك للورق في العالم، كما أنها في منظور دوائر الأعمال والمال منظمة غير مربحة وغير منتجة، حيث تنفق سنوياً ما يقرب من ١٢ مليار دولار دون عائد ما، كما أنها تستخدم ما يقرب من ٦٠ ألف موظف مدني.

وقد يبدو إنفاق هيئة الأمم المتحدة وعدد العاملين بها رقماً مهولاً إذا ما نظرنا إليه في ذاته، أما إذا قورن مثلاً بإنفاق الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع والتسلح والذي يقدر بأكثر من مليار دولار في اليوم، فيبدو ضئيلاً جداً، حيث إن ميزانية الدفاع الأمريكية في العام الواحد بمقدورها أن تتفق على كافة أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وغير الإنمائية لمدة تفوق الثلاثين عاماً، أما ما ينفقه العالم على التسلح في العام، ويبلغ ما يقرب من ٨٠٠ مليار دولار أمريكي، فهو يغطي نفقات الأمم المتحدة لمدة تقارب ٦٥ عاماً، أما عدد العاملين في هذه الهيئة الدولية فهم يمثلون أقل من ثلث فريق العمل في سلسلة المطاعم الأمريكية ماكونالدز على مستوى العالم^(٦).

ولاشك أن نظرة اليمين الأمريكي للأمم المتحدة تتجاهل أن الهيئة الدولية تمثل قاعدة قوية للقانون الدولي، بل لقوى قاعدة للمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، وتغفل هذه النظرة دور المنظمة الدولية في تحقيق السلم والاستقرار في عديد من مناطق العالم ودورها كذلك في إعادة بناء الدولة في عديد من البلدان في السلفادور وجواتيمالا في أمريكا الوسطى وكمبوديا في آسيا وموزمبيق في أفريقيا وغيرها من الدول^(٧).

من ناحية أخرى فإن هذه النظرة تتجاهل الفاعلية والشرعية التي تحظى بها الأمم المتحدة كإطار للعمل متعدد الأطراف، حتى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها لجأت إلى مجلس الأمن لاستصدار القرار ١٤٤١ الخاص بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، وحاولت استصدار قرار آخر من المجلس لشن الحرب على العراق، ولكنها فشلت، وأخيراً وليس آخراً فإن الأمم المتحدة تمثل في الوقت الراهن المصدر الوحيد للشرعية السياسية الدولية، ولا يمتلك العالم إطاراً آخر للحوار والتفاوض حول المشكلات الكونية الراهنة غير الأمم المتحدة.

إصلاح الأمم المتحدة:

لا بد للمرء من أن يكون على قدر كبير من المذاجة والبراءة ليعتقد في إمكان هذا الإصلاح. أما ضرورة الإصلاح فتدخل في دائرة الاستخلاص النظري والأحكام المنطقية، والمرء بحاجة إلى قدر من هذا وذاك حتى يرى في الإصلاح ضرورة.

والواقع أن الجدل حول أهمية إصلاح الأمم المتحدة يستمد أهمية خاصة بعد الأزمة العراقية بالنظر إلى تجاهل الولايات المتحدة التام لها، وشنها الحرب على العراق خارج مظلة الشرعية الدولية من ناحية، ومخاوف الكثيرين من أن يكون هذا السلوك من قبل واشنطن بداية أمريكية لتجاهل تام للأمم المتحدة، وذلك في ظل وجود مخططات وطموحات للإدارة الأمريكية الحالية تغلفها رغبة واضحة في الهيمنة بما لا يتفق مع القانون الدولي^(٨).

وإذا كانت الأزمة العراقية أكدت، من وجهة نظر البعض، عجزها عن القيام بدور دولي فاعل لضبط حركة التفاعلات الدولية، فإن البعض الآخر يذهب إلى القول بأن عجز الأمم المتحدة عن حل الأزمة العراقية هو عجز طبيعي، فالمنظمة الدولية التي مضى على تأسيسها أكثر من نصف قرن، سجلها متخم بالفشل، وليس صحيحاً أن الأمم المتحدة حافظت على السلام الدولي خلال هذه الفترة، وإنما الذي كفل هذا السلم هو عامل التوازن العسكري^(٩).

فالأمم المتحدة لم تتجح إلا في تسوية ٩% من الصراعات التي عرضت عليها خلال ربع قرن (١٩٤٦ - ١٩٧١) بسبب عدم وجود اتفاق عام بين الدول الأعضاء في التنظيمات الدولية حول ما هو متوقع من تلك التنظيمات التي لا تؤثر بشكل كبير على احتمالات الحرب أو السلام في النسق الدولي، أي على قدرة الدول على اللجوء للحرب كأداة للسياسة الخارجية^(١٠).

وفي الواقع، فإن الحديث عن ضرورة إصلاح هيكل الأمم المتحدة من أجل تفعيل دورها ينصرف في المقام الأول إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن، باعتباره لأخطر أجهزة الأمم المتحدة، بالنظر إلى أنه الجهة المنوط بها حفظ الأمن والسلم الدوليين. وأنه فشل فشلاً ذريعاً في معالجة الأزمة العراقية. والحقيقة أن المجلس لم يواجه منذ أن باشر عمله للمرة الأولى في يناير عام ١٩٤٦ مأزقاً تاريخياً بحجم الذي واجهه في هذه الأزمة، والذي نجم عنه قيام الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا بالتحرك بشكل منفرد بعد أن تبين للدول الثلاث استحالة تحقيق الإجماع الكافي لتأييد مشروع قرار داخل المجلس يفوضها باتخاذ عمل عسكري ضد العراق. الأمر الذي يكشف بوضوح الخلل الذي أصاب هذا الجهاز الدولي الخطير والذي ما زالت الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش سبل إصلاحه منذ أكثر من عشر سنوات.

ومن المهم في هذا الإطار، الوقوف على ما هو مطروح من سبل لتفعيل دور مجلس الأمن. وفي البداية يمكن القول إن هذا الإصلاح بات حتمياً في ضوء المعجز الذي يواجهه المجلس من ناحية، وفي ضوء ضرورة توسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة حتى يعبر بصدق عن الضمير العالمي وحتى لا ينفرد الأعضاء الخمسة الكبار، أو واحد أو

أكثر منهم، بصياغة أخطر القرارات، فالمادة ٢٧ من الميثاق تنص على وجوب أن يحوز القرار على ٩ أصوات على الأقل، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين^(١١).

وتتمثل أهم مقترحات إصلاح مجلس الأمن في أن بعض الدول يرى ضرورة زيادة العضوية في المجلس بأعضاء دائمين وغير دائمين مع تمثيل جغرافي عادل ووفقاً لمعايير القوة الشاملة (عسكرية - اقتصادية - سكانية)، فيما يرى بعض الدول الأخرى، زيادة وتوسيع العضوية بأعضاء غير دائمين فقط مع تمثيل جغرافي عادل. ويتبنى هذا المقترح عدد قليل من الدول ومنها السويد والأرجنتين والمكسيك وكوبا، فيما ترى مجموعة ثالثة من الدول زيادة عضوية مجلس الأمن بأعضاء دائمين فقط مع تمثيل جغرافي عادل. ومن الدول التي تتبنى هذا المقترح فرنسا التي ترى أن المقاعد العشرة غير الدائمة الموجودة حالياً تكفل تمثيلاً جغرافياً عادلاً. وهناك رأى آخر يطالب باستحداث مقاعد شبه دائمة في مجلس الأمن، أى عضوية دائمة في المجلس دون اللجوء باستخدام حق الفيتو. ويشارك هولندا في هذا للرأى عدد قليل من الدول^(١٢).

إضافة إلى ذلك ينبغي استحداث مفاهيم وأدوات وأساليب عمل جديدة لضمان أن يتمكن المجلس من القيام بدوره بصورة فاعلة. وعلى سبيل المثال، لابد من إيجاد آليات للتدخل المبكر من أجل تسوية النزاعات الناشئة، وأن توضع تحت تصرف مجلس الأمن القوات الكافية لمعالجة العدد الكبير من النزاعات والمواقف الجديدة التي خلفتها الحرب الباردة، بدءاً من الإشراف على إجراء الانتخابات وانتهاءً بالحفاظ على القانون والنظام ومراقبة الحدود. وينبغي أيضاً تطوير نظام للعقوبات الذكية تستهدف وتؤثر على الحكومات لا الشعوب، لاسيما حينما تطبق العقوبات على حكومات استبدادية، إضافة إلى ما تقدم، ينبغي أن يخضع استخدام حق النقض (الفيتو) لقيود متفق عليها. إذ يمكن أن يقتصر استخدامه مثلاً على الحالات التي يتخذ فيها قرار "باستخدام القوة - وذلك لمنع وقوع المجلس بكامله ضحية الخلاف فيما بين أعضائه الدائمين. كما ينبغي للمجلس أيضاً أن يعتبر محاولات الحصول على أسلحة الدمار الشامل وكذلك عمليات الإبادة الجماعية وغيرها من عمليات القمع الوحشي لحقوق الإنسان من الحالات التي تهدد السلم والأمن للدوليين، حتى يتسنى له التدخل مبكراً وبفاعلية في مثل تلك الحالات، والتي تشكل في الزمن المعاصر أحد أهم الأسباب الرئيسية لما نراه من عنف وعدم استقرار في كثير من مناطق العالم^(١٣).

على أية حال يظل مطلب إصلاح الأمم المتحدة مطروحاً بقوة حتى يتم تفعيل دورها. وهذا الأمر يتطلب حصول تنسيق بين الدول المختلفة صاحبة المصلحة في تحقيق هذا الإصلاح. وهذا للتنسيق يمكن أن يتم من خلال المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها تلك الدول. إذ إن ذلك يوفر قوة الدفع المطلوبة لعملية الإصلاح، كما أن هذا

التنسيق يمكن أن يتم أيضاً من خلال المنظمات الفرعية لمنظمة الأمم المتحدة ذاتها،
لأن لا تتمتع فيها القوى الكبرى بنفوذ يفوق ما هو متاح للدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن للجهود المطالبة بالإصلاح أن تستفيد من ضغوط
الرأى للعالم العالمى المساندة عموماً لحدوث تنظيم دولى يكرس مبادئ الشرعية
الدولية، وبدا هذا واضحاً من خلال التظاهرات الحاشدة التى شهدتها معظم دول العالم
احتجاجاً على الحرب ضد العراق، التى عكس رفضها للحرب رغبة، من ناحية ثانية،
فى تكريس عصر الشرعية الدولية من خلال التنظيم الدولى القائم ممثلاً فى منظمة
الأمم المتحدة ومؤسساتها الفرعية^(١٤).

وإذا كانت مطالب إصلاح الأمم المتحدة تتركز فى الغالب الأعم على إصلاح
مجلس الأمن باعتباره الجهاز التنفيذى للهيئة الدولية خاصة فى القضايا التى تتعلق
بإستقرار السلم والأمن الدوليين بتوسيع عضويته الدائمة أو غير الدائمة، فإن ثمة تياراً
آخر يطالب بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة فى إطار ومنظور الحكومة العالمية^(١٥).

ويرى هذا الفريق أن مجلس الأمن بوضعيته الحالية قد يمثل السلطة التنفيذية أى
الحكومة فى الدول، ولكنه لا يحظى بصلاحيات الحكومة فى كافة المجالات الأمنى، ذلك أن الأمن فى سياق
والثقافية والسياسية، حتى عندما يتعلق الأمر بالمجال الأمنى، ذلك أن الأمن فى سياق
تأسيس المنظمة الدولية، عقب الحرب العالمية الثانية، كان ينصرف إلى المعنى
العسكرى، حتى ولو لم يتم النص على ذلك، فى حين أن ظروف العالم التى يمر بها
الآن قد خلقت تحديات وقضايا جديدة، تتخذ طابعاً كونياً، ويتجاوز حلها قدرات الدول
منفردة كالقضايا المتعلقة بالبيئة وتآكل طبقة الأوزون وانتشار الأوبئة "كالايدز"
و"السايس" والمجاعات والحروب الأهلية وتزايد معدلات الفقر فى العالم، وتعرض
التنمية وما دون ذلك من القضايا والمشكلات التى تأخذ بتلابيب عالم اليوم^(١٦).

والحال أن مجلس الأمن فى الإطار الحالى لا يكفل التمثيل الجغرافى والثقافى لعالم
اليوم، حيث إن عضويته الدائمة تقتصر على المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية،
ولم يعد من الممكن تجاهل ألمانيا واليابان أو الهند والبرازيل فى العالم غير الإسلامى
أو تمثيل العالم الإسلامى وأفريقيا عبر مصر أو نيجيريا أو غيرها من الدول.

وقضلاً عن عدم تمثيل مجلس الأمن حيث إن ٨٠% من أعضائه الدائمين ينتمون
لأوروبا وأمريكا، فإنه ليس له صلاحيات إزاء القضايا والتطورات الجديدة فى العالم،
إذ ماذا يمكن للمجلس عمله فى مواجهة تلوث البيئة أو الأوبئة الفتاكة أو تزايد معدلات
الفقر فى العالم؟

وبناءً على ذلك فإن هذا الفريق يرى ضرورة تغيير تركيبة مجلس الأمن كميًا وكيفيًا، أي زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين لتحقيق شرط التمثيلية ومنحه صلاحيات الحكومة العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، حتى يمكنه مواجهة التحديات الراهنة. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق هذه النظرة فيمكنها أن تقوم بدور الإشراف والرقابة والتوجيه السياسى والمحاسبى ورسم نظام تمويل جديد يحررها من الضغوط.

من ناحية أخرى تبرز ضرورة الإقرار بالولاية العامة لمحكمة العدل الدولية من جانب كافة الدول الأعضاء، وأن تمارس هذه المحكمة سلطة الرقابة الدستورية على القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة.

يضاف إلى هذه القائمة ضرورة تكوين جيش دولى دائم وثابت وفقاً للمادة (٤٣) وابتكار نظام مستقل للتمويل عبر الحصص الإلزامية والمساهمات الطوعية وفرض ضرائب ورسوم جديدة على بعض الخدمات الدولية كالطيران وعبور الممرات والأنهار الدولية، وكذلك إلغاء حق الفيتو واستبداله بالتصويت الترحيحي للحيلولة دون سيطرة أى مجموعة على المجلس^(١٧).

صعوبات الإصلاح:

وعلى الرغم من هذه الاجتهادات المختلفة، فإن هناك معوقات كبيرة فى وجه أى إصلاح مقترح للأمم المتحدة، لأن أى إصلاح لابد أن توافق عليه الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن، التى يبدو أن من مصلحتها بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. والأكثر خطورة فى هذا الإطار هو الجدل الذى برز أخيراً حول إمكان قيام الولايات المتحدة فى ظل تفرداها بقمّة النظام الدولى بإحداث تعديل فى نظام مجلس الأمن يمكنها من إضفاء الشرعية على سلوكياتها إذا لم يحدث توافق بينها وبين الأعضاء الآخرين الدائمين كما حدث خلال الأزمة العراقية^(١٨).

من ناحية أخرى، هناك أسباب كثيرة لاتعدام السلام والأمن والاستقرار فى العالم، والتى تشمل: الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، حيث يعيش خمس سكان العالم على أقل من دولارين فى اليوم. والافتقار المزمن فى كثير من أنحاء العالم إلى أنظمة حكم رشيدة تحترم سيادة الشعوب وحقوقها وحيث يتخفى الحكام المستبدون وراء قناع "السيادة"، والقناعة المتزايدة بوجود خلافات أساسية بين الثقافات والحضارات. ولكى نتمكن من تخفيف تلك الأسباب بشكل فاعل، فإن ذلك سيطلب تقديم البلدان المتقدمة مساعدات مالية ملائمة وكافية للدول النامية. فهذه المساعدات لا تتعدى فى الوقت الراهن نسبة ربع فى المائة من إجمالى الدخل القومى لتلك البلدان مجتمعة، وهى نسبة ضئيلة ومفرغة. كما سيطلب العلاج للفاعل أيضاً إشراك المؤسسات الدولية

والحكومات والمجتمع المدني إشراكاً ديناميكياً في المساعي الرامية إلى تشجيع التفاعل فيما بين الثقافات والشعوب ومتابعة احترام حقوق الإنسان بصورة جدية وبصرف النظر عن الاعتبارات والمصالح السياسية الضيقة بين الدول^(١٩).

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة دوراً متصاعداً للمجتمع المدني في مناهضة الحرب على العراق، والحملة ضد الأتغام التي تهدد حياة الملايين من البشر وكذلك حملة إلغاء ديون العالم الثالث ومناهضة العولمة القاسية^(٢٠) التي تقفد البعد الإنساني وتغلب القيم المادية والتجارية على القيم الإنسانية والمعنوية وتعمق الخلل القائم في العالم.

ورغم الحاجة الموضوعية الملحة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة، وجدية الأفكار المطروحة لإصلاحها، فإن للإصلاح مخاطر عديدة ينبغي مواجهتها وتقليص تأثيرها قبل فوات الأوان، فثمة من يرى أنه حتى تشكيل مجلس الأمن بصورته الحالية يبدو متوازناً، حيث يمنح الميثاق حق الفيتو المنفرد للقوى الكبرى والدول الخمس دائمة العضوية، بينما تمنح الدول ذات العضوية غير الدائمة الفيتو مجتمعة، ذلك أن الميثاق يقر ضرورة حصول أي قرار صادر عن مجلس الأمن على تسعة أصوات، من بينها أصوات الدول دائمة العضوية، ولما كان عدد أعضاء المجلس ١٥ عضواً، فإن اعتراض ٧ أعضاء غير داعمين على أي قرار يزمع المجلس إصداره يبطل إصداره وإقراره^(٢١).

من ناحية أخرى فإن الإصلاح في ظل خلل موازين القوى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتطبيق قد يذهب لصالح الولايات المتحدة، حيث قد تتمكن من التأثير في مجريات الأمور على نحو يخرج صيغة إصلاح الهيئة الدولية تلائم مصالحها وتوجيهاتها، وتخاطر البلدان الأخرى وخاصة بلدان عالم الجنوب والدول النامية بفقدان مكتسباتها السابقة عبر الأمم المتحدة، تلك المتمثلة في القرارات والتوصيات والمبادئ التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ظل توازن القوى الذي كان قائماً آنذاك، وتدخل حينئذ في نفق مظلم لا نعرف نهايته، ويدخل العالم في حقبة من عدم اليقين لا يمكن التنبؤ إلى متى ستستمر^(٢٢)، والحال أن الإصلاح لا بد أن تتوفر له مسبقاً مقومات النجاح، مثل الاتفاق على مضمونه وحدوده وتشكيل حلف من القوى المؤيدة له حتى يمكن تمريره وإنجازه.

تطورات إيجابية:

هناك اتجاه تاريخي لدى الدول للرضوخ للطوعي للقواعد المشتركة، ضمن هذه الجدلية بين الحفاظ على السيادة الوطنية وتطوير القواعد العليا الهادفة إلى القضاء على الممارسات التي تتجاوز للقانون، يمكن العدالة والسلام الدوليين من أن ينموا بدل التضحية العامة وغير المشروطة بتلك السيادة.

يفتح القانون الجزائي الدولي إمكانية مشروطة لمحاكمة رؤساء الدول والمسؤولين السياسيين أثناء قيامهم بمهامهم. وخير دليل على ذلك توقيف الجنرال أوجوستو بنوشيه رئيس شيلي الأسبق - بالرغم من حصانته كعضو في مجلس الشيوخ التشيلي - في بريطانيا عام ١٩٩٨ بطلب من القاضي الأسباني المعروف، ولو أن المحاكمة لم تحدث في نهاية المطاف. لكن ما يؤكد هذا الاتجاه هي القوانين التي تنظم عمل محكمة الجزاء الدولية التي أقيم قضايتها اليمين في ١١ مارس ٢٠٠٣. وفي استثناء لقواعد الحصانة الدبلوماسية يمكن ملاحقة رؤساء الدول والحكومات، فخلافاً لمحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي أنشئت عام ١٩٤٦ وتنتظر في الخلافات بين الدول، فإن محكمة الجزاء الدولية تحاكم الأفراد على طريقة المحاكم المتخصصة مثل المحكمة من أجل يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ويتحدد نطاق صلاحياتها بجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم للحرب والاعتداء الواقعة في أي مكان ابتداء من سريان صلاحياتها في الأول من يوليو ٢٠٠٢^(٣٣).

لكن وبالرغم من هذه الإنجازات، فإن النظام القانوني الدولي لا يزال مبنياً على مبدأ السيادة، ولا تزال الدول ومسؤولوها يحتفظون بوسائل حماية فعالة. فمحكمة الجزاء الدولية لا يمكنها التدخل مثلاً إلا إذا كانت للدولة التي وقعت فيها الجريمة والتي ينتمي إليها المتهم قد صدقت على قانون هذه المحكمة. وقد صادقت عليه بريطانيا منذ عام ٢٠٠١ خلافاً للولايات المتحدة برئاسة بوش الابن التي لم تكتفِ بالرفض، بل تنكرت في اللحظة الأخيرة لتوقيع الرئيس السابق كلينتون. كذلك فإن روسيا والصين وإسرائيل وتركيا لم توقع على هذا القانون. لكن الجديد في الموضوع أن عدم التوقيع لا يحمي المحاكم بصورة مطلقة^(٣٤).

وبالفعل فإن وقوع الجريمة في بلد وافق على إنشاء المحكمة يكفي لإعطاء المحكمة صلاحية النظر فيها. أضف إلى ذلك أن على الدول المعنية التعاون مع محكمة الجزاء الدولية ولاسيما من خلال تقديم المطلوبين الموجودين على أراضيها. أقله يضطر المجرمون إلى البقاء في بلدانهم، لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع جميع الحكومات تمتع فيها عن تسليم الرعايا الأمريكيين.

من ناحية أخرى، يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تنتظر في مشروعية لجوء دولة من الدول إلى استخدام القوة واحترامها لقوانين الحرب. وهي تستعد الآن مثلاً للنظر في شكاوى تقدمت بها يوغوسلافيا ضد التدخل في كوسوفا عام ١٩٩٩ وهو تدخل جرى أيضاً بدون موافقة مجلس الأمن الدولي. بيد أن محكمة العدل الدولية لا يمكنها التدخل إلا بموافقة الدول التي تقر بصلاحياتها الدائمة وبدون شروط للنظر في كل النزاعات أو الموافقة على صلاحياتها للنظر في قضية محددة.

وقد وافقت الولايات المتحدة عام ١٩٤٦ على الصلاحيات الدائمة لمحكمة العدل الدولية. لكنها ترجعت عن قرارها بعد انتهاء تلك المحكمة عام ١٩٨٦، إثر شكوى من نيكارا جوا بالقيام بنشاطات "عسكرية وشبه عسكرية" مناهضة لهذه الدولة، وفي الواقع إن بريطانيا هي العضو الوحيد الدائم في مجلس الأمن الذي يعترف بالصلاحيات الدائمة لمحكمة العدل الدولية^(٢٥).

مستقبل الأمم المتحدة؛

يمثل التنظيم الدولي محاولة قديمة من قبل الفاعلين الدوليين من أجل خلق صيغة مستقرة للتفاعلات المشتركة فيما بينهم. وأدرك هؤلاء الفاعلون أهمية هذا التنظيم بعد تجارب مريرة من الصراع غير المحكوم سوى بقانون الغاب. وعلى عكس ما يظن البعض، فإن هناك الكثير من الأفكار التي طرحت منذ وقت مبكر في تاريخ العلاقات الدولية حول التنظيم الدولي، ولم تكن عصبة الأمم التي تأسست عقب نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، هي للتنظيم الأول في تاريخ التنظيم الدولي، ولكنها كانت الأبرز والأكثر اتساعاً^(٢٦).

وجاءت نشأة عصبة الأمم، كمحاولة لتفادي نشوب حروب أخرى، ولكنها حملت في طياتها، كما يقولون، بذور فئائها لأنها كرست صيغة غير عادلة لإدارة التنظيم الدولي، من خلال التحيز لمعسكر المنتصرين في الحرب العالمية الأولى. ومن ثم، فبعد أن حدث نوع من التغير في موازين القوة، اندلعت الحرب العالمية الثانية وانهارت عصبة الأمم، بعد أن فشلت في منع هذه الحرب. ولكن هذا الانهيار أكد ضرورة خلق تنظيم دولي أكثر عدلاً، إذا ما أريد لهذا التنظيم أن يكون مستقراً.

ومثل هذا الأمر هو ما يؤثر التساؤل حالياً حول إمكان انهيار الأمم المتحدة، على خلفية ما انتهى إليه الحال من عجزها حتى إدارة الأزمة العراقية، وقرار الولايات المتحدة ومن تحالف معها، للعمل خارج مظلة الشرعية الدولية. فقد كان من المفترض مثلاً أن يقوم مجلس الأمن بإدانة الغزو والولايات المتحدة كدولة معتدية ومطالبتها بسحب قواتها، وفي هذه الحالة كان يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم حق النقض "الفيتو" ضد هذا المطلب.

والواقع، فإن الأزمة العراقية وإن لم تكن في حجم الأزمة التي عصفت بعصبة الأمم المتحدة، إلا أنها أكدت مرة أخرى لو كشفت عن حال العجز المستمر في أداء الأمم المتحدة عبر نصف قرن. وبعبارة أخرى، فإن عجز الأمم المتحدة عن إدارة الأزمة العراقية لا يمكن تفسيره بعجز مؤقت في كيان المنظمة، وإنما هو عجز هيكلي، ومن هنا فإنه إذا كانت الأزمة العراقية ليست في حجم الحدث الذي أدى إلى انهيار عصبة الأمم، فإنه ليس ثمة "قلق" على الأم المتحدة من الانهيار. فالانهيار، في المدى

القصير، يتطلب انسحاب بعض الدول الكبرى، الولايات المتحدة وبريطانيا مثلاً، وهذا لم يحدث، أما على المدى الطويل فهناك ثلاثة احتمالات^(٢٧).

الأول: توقف الإدارة الأمريكية عند مسألة غزو العراق واحترام الشرعية الدولية مجدداً، أى الاعتراف بالدول للكبرى الأخرى على الساحة الدولية، وهو ما يعنى استمرار فكرة الأمم المتحدة لفترة أطول، انتظارا لأزمة أخرى.

الثاني: انهيار الأمم المتحدة، إما بسبب انسحاب الولايات المتحدة من المنظمة وتبلور معارضة دولية نشطة للتوجهات العدوانية فى السياسة الخارجية الأمريكية، وإما بسبب انسحاب قوى كبرى أخرى من الأمم المتحدة ونشوء صراعات دبلوماسية وسياسية كذلك التى كانت عشية الحرب العالمية الثانية.

الثالث: تأسيس منظمة دولية جديدة لو نقل الأمم المتحدة إلى المقر الأوروبي فى جنيف، لكن يواجه هذا الاحتمال صعوبات قوية حول إمكانية استبعاد الولايات المتحدة وتشكيل تحالف مضاد لها. ففى هذه الحالة سيكون على هذا التحالف مواجهة أمريكا سياسياً وعسكرياً وهو ما يقود فى الحقيقة إلى حرب عالمية شاملة.

والواقع أن مستقبل الأمم المتحدة رهن بعناصر أربعة:

١- مسار الصراع الداخلى فى الولايات المتحدة بين مشروع الإمبراطورية الذى تتبناه عناصر نافذة فى الإدارة الأمريكية الجمهورية الحالية، وبين المشروع الليبرالى الذى يدعو إلى مشاركة القوى الدولية الأخرى فى إدارة النظام الدولى.

٢- مدى قوة المعارضة العالمية للانفرادية الأمريكية فى الساحة الدولية بين القوى الكبرى والدفاع عن مبادئ القانون الدولى.

٣- مستقبل التحولات فى الشرق الأوسط ومدى استمرار الركود والتسلط السياسى، ففى حال استمرار تقنّت العالم العربى وارتباطه بالنفوذ الأمريكى، ستتآكل المعارضة الأوروبية للولايات المتحدة، وبالتالي استمرار هيمنة الولايات المتحدة عالمياً.

٤- مدى التطور السياسى والاجتماعى فى العالم الثالث، خصوصاً فى مناطق قوس الأزمات الكبرى فى أفريقيا الاستوائية وجنوب آسيا^(٢٨).

ومن المؤكد أن إصلاح هيئة والأمم المتحدة ليس بديلاً لإصلاح أوضاعنا فى العالم العربى والإسلامى، كما أنه لا يمثل بديلاً لاستنهاض القوى الكامنة فى عالمنا العربى الإسلامى، لمواكبة العصر وبلورة الخيار الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان وحل المعضلات الخاصة بالشريعة والقانون الوضعى والتقليدية والحداثة، وصوغ رؤى

جديدة لتراثنا وللعالم من حولنا، واحترام قيمة العمل والإنتاج والمناقشة وتدعيم البنية القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية في بلداننا. نلزم هو الطريق لتدعيم وجودنا وإسماع صوتنا للعالم، ومنح مشاركتنا في صياغة مصير النظام الدولي والأمم المتحدة مصداقية وجدية، وبدون ذلك فإن أحد أن يسمع صوتنا حتى لو كان الحق في جانبنا، فعلينا أن نبدأ بأنفسنا وأن نغير واقعنا وأن نتطلع في الوقت ذاته لتغيير العالم من حولنا. ولا شك في أن صوتنا سيكون مسموعاً إذ ما منحناه القوة الذاتية اللازمة وإذ ما تمكنا من الاعتماد على أنفسنا في الحدود التي يسمح بها عالم اليوم.

خاتمة

يقع إصلاح هيئة الأمم المتحدة في إطار الأفكار، وحتى تنتقل هذه الأفكار إلى الواقع وتتخذ طابعاً مؤسسياً ومادياً ملموساً، فهي بحاجة إلى جهد دؤوب وتكوين جبهة عريضة من القوى الدولية، التي تدعم مثل هذا الإصلاح، ويواجه ذلك صعوبات تتعلق بنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها على التأثير في مجريات الأمور.

ومع ذلك فإن بقاء مطالب إصلاح الهيئة الدولية في مجال الفكر، لا يقلل من أهميته ولا من طبيعته وضرورته، إذ للفكر دور مهم في تغيير الواقع كما أن السياق التاريخي العام الذي تظهر فيه الأفكار ينبئ بإمكانية تحقيقها، فالفكرة توجه الممارسات وتؤثر في العقول وفي السياسات حتى لو رفضت في البداية.

وثمة - كما رأينا - أفكار عميقة حول إصلاح الأمم المتحدة، ومن المؤكد أن هذه الأفكار ستخترق في جندية خاصة على الصعيد الدولي، وستوجه أفكار وسلوك الكثير من القادة والمسؤولين وتحفز الجهد المادي للوصول بها إلى حيز الواقع، ومن هنا تكتسب هذه الأفكار أهميتها ووظيفتها.

إن الجدل الخاص بالإصلاح هو جدل عالمي، ومن الطبيعي أن يكون لدول الجنوب والعالم العربي والإسلامي صوت ومساهمة في هذا الجدل وخاصة من جانب دولة كمصر شاركت في مناقشات تأسيس الأمم المتحدة منذ البداية، كما كان لدولة مثل الهند الدور ذاته في مناقشات ومفاوضات إنشاء الأمم المتحدة، إن استمرار هذا الإسهام في الجدل الراهن مطلوب حتى ولو ظل في إطار النظر والفكر.

هوامش الفصل التاسع :

- (١) انظر لمزيد من التفاصيل حول دور الأمم المتحدة في خلق مفاهيم جديدة وأفكار ساهمت في ترقية الجدل النظري والفكر العالمي وأثرت على التقدم الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة:
- لويس إيمري، ريتشارد جولي، وتوماس ج ويس: سباق مع الزمن: أفكار الأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية، مشروع التاريخ الفكري للأمم المتحدة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣.
- (2) Mireille Dalman - Marty: Ordre Juridique et Paix, Le Monde Diplomatique, No Juillet 2003.
- (٣) عبد العليم محمد: حرب الخليج: حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل، مركز البحث والدراسات والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.
- (٤) محمد حسنين هيكل: إمبراطور من تكساس، مجلة وجهات نظر، القاهرة، مايو ٢٠٠٣.
- (٥) James Paul, Un Reform, Global Policy Forum.
- (٦) انطونيو فيجيلانتي: البحث عن أسلوب حكم عالمي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد يوليو ٢٠٠٣.
- (٧) انطونيو فيجيلانتي: المصدر السابق
- (٨) عبد العليم محمد: حرب الخليج، مصدر سبق ذكره
- (٩) منى مكرم عبيد جريدة الحياة ٢٠٠٣/٥/٢١
- (١٠) د. محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢
- (١١) د. حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦.
- (١٢) انظر حول إصلاح الأمم المتحدة أيضاً:
- Stephane Hessel: Vers un Conseil de securite econieque et social, Le Monde Diplomatique, Juillet 2003.
- (١٣) أنظر: محمد البرادعي: للحياة ٢٠٠٣/٥/٢٢
- (١٤) أنظر منى مكرم عبيد، الحياة، مصدر سابق
- (١٥) أنظر حول تفعيل هذه الرؤية من د. حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، مصدر سابق.
- (١٦) حسن نافعة: المصدر السابق
- (١٧) المصدر السابق
- (١٨) انظر حول محاذير الإصلاح: د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي في عالم مضطرب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣.
- (١٩) محمد البرادعي، مصدر سابق.

(٢٠) فيجبلانتى، مصدر سبق ذكره.

(21) Monique Chemillier Gendreau, Le Droit Confisque Par la Politique Revue, Evenement European No. 13, Mars 1991.

(٢٢) د. صلاح الدين عامر: القانون الدولي فى عالم مضطرب، مصدر سابق

(٢٣) آن سيسيل روبير: العدالة الدولية بين القانون والسياسة، لوموند ديبلوماتيك، عدد، مايو ٢٠٠٣.

(٢٤) آن سيسيل روبير، المصدر السابق.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) د. حسن نافعة: الأمم المتحدة فى نصف قرن، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) د. محمد السيد سعيد، هل تنهار الأمم المتحدة؟ الأهرام، ١٧ مارس ٢٠٠٣.

(٢٨) المصدر السابق.

الفصل العاشر

النظام الدولي

والحرب على العراق

د . جمال عبد الجواد

تسببت السياسة الأمريكية تجاه العراق، والتي انتهت بسقوط نظام صدام حسين ووقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي، في حدوث تصدعات في العلاقة بين الولايات المتحدة والأغلبية من دول العالم التي عارضت شن الحرب على العراق. وقد أصاب هذا التصدع أكثر ما أصاب العلاقة بين واشنطن وحلفائها الرئيسيين التقليديين في أوروبا الغربية، خاصة فرنسا وألمانيا، كما نالت العلاقات الأمريكية الروسية نصيباً من هذا التصدع. وقد وصل التوتر في العلاقات بين واشنطن وهذه القوى الثلاث إلى ذروته في وقفها ضد محاولة الولايات المتحدة الحصول على تفويض من مجلس الأمن يرخص لها شن حرب على العراق.

وقد أدت هذه التطورات إلى ما بدا للبعض على أنه انهيار التحالف الغربي، أو أنه بداية تشكل عالم جديد متعدد الأقطاب، وهو الاستنتاج الذي بينت تطورات الفترة القصيرة المتقضية منذ انتهاء الحرب عدم دقته، الأمر الذي يستلزم اقتراح إطار لفهم العلاقات بين القوى الدولية الكبرى، والنظام الدولي الذي تجرى هذه العلاقات في إطاره.

يتكون النظام الدولي لحرب الخليج الثالثة من ثلاثة إطارات كبرى، هي الأحادية القطبية والعولمة والإرهاب الدولي. والأخير، وخاصة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، هو أحدث هذه الإطارات تكويناً، وأكثرها درامية في التأثير على شكل العلاقات الدولية ومحتواها المباشر. ومع ذلك فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ورغم وطأتها الثقيلة، لم تحدث تغييراً هيكلياً في النظام الدولي، ولم تمس منه سوى التفاعلات الأقرب إلى السطح.

الأحادية القطبية والعولمة

تحدث التغييرات الهيكلية في النظام الدولي عادة نتيجة تطورات تدريجية بعيدة المدى لا تحدث أثرها بين عشية وضحاها. فالمقصود بالتغيرات الهيكلية هو تلك التغيرات التي تحدث في هياكل توزيع القوة في النظام الدولي، بحيث يترتب عليها إعادة ترتيب الدول على سلم القوة الدولية، فتزد أهمية بعض الدول بينما تتراجع أهمية دول أخرى. ومن أهم عمليات التغيير في هياكل توزيع القوة في النظام الدولي ذلك التغيير الذي يحدث في توزيع القوة بين الدول الموجودة على قمة النظام الدولي، وهو ما يحدث حينما تتوزع القوة بين دول القمة بطريقة أكثر مساواة فينشأ نظام متعدد

الأقطاب، أو حين تتوزع بشكل شبه متساو بين دولتين فقط فيكون نظام ثنائي القطبية، أو حينما تتفرد دولة معينة بنصيب يصعب منافسته أو تحديه من عوامل القوة، فيتكون نظام أحادي القطبية، كما هو الحال في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة حيث تتفرد الولايات المتحدة بموقع الدولة للعظمى، الأمر الذي لم تؤد هجمات الحادي عشر من سبتمبر إلى تغييره.

وعملية إعادة تشكيل هياكل القوة في النظام الدولي بطبيعتها هي عملية بطيئة وتدرجية، فتغير توزيع الموارد الاقتصادية والعسكرية والثقافية والتنظيمية والسياسية بين الدول هو عملية بطيئة تحدث نتيجة لنمو مجتمعات وتراجع أخرى، وهي عملية تستغرق عقوداً ليست قليلة. ومع هذا فإنه عادة ما تجرى الإشارة إلى حدث معين باعتباره علامة لنقل النظام الدولي من مرحلة إلى أخرى، كأن يشار إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية باعتباره نهاية نظام التعددية القطبية والانتقال لنظام القطبية الثنائية، أو أن يشار إلى تفكك حلف وارسو والكتلة الاشتراكية باعتباره نهاية لنظام القطبية الثنائية والدخول في عصر للقطبية الأحادية. غير أن هذه الإشارة في الحقيقة ليست سوى إشارة مجازية بمعنى من المعاني، فتراكم عوامل القوة لدى الولايات المتحدة وتراجع الأقطاب الدولية الأخرى كان قد بدأ قبل هذين الحدثين بكثير، ولم يكن لهذين الحدثين سوى أثر كاشف لطبيعة التغيرات التي ظلت تجرى في المجتمع الدولي لعدة سنوات قبل ذلك.

وقد دخل العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وفي ظل الهيمنة والقيادة الأمريكية المنفردة للنظام الدولي، في مرحلة العولمة. ويؤدي تزامن ظهور القطبية الواحدة مع العولمة إلى الخلط بينهما أو إلى الميل للتعامل معهما على أنهما تعبيران مترادفان يعبران عن الظاهرة نفسها. غير أن الظاهرتين يختلفان عن بعضهما اختلافاً بينياً، فنطاق العولمة هو مجال الاقتصاد والتكنولوجيا، حيث أدت الطفرات الثورية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبدرجة أقل المواصلات، إلى تخفيض هائل في تكلفة إنجاز التعاملات الاقتصادية بأنواعها على المجال العالمي، كما أصبح من الممكن أن يتم التنسيق بين - وإدارة - مشروعات اقتصادية في مناطق متباعدة من العالم بنجاح كبير. كما مهلت التطورات نفسها التعرف على فرص الاستثمار والأسواق المتاحة في مناطق بعيدة من العالم، بحيث أصبح مفهوم المزايا النسبية، منذ صكه في القرن التاسع عشر على يد المنظر الاقتصادي ريكاردو، قابلاً لأول مرة للتطبيق على المجال العالمي.

وقد شهدت التعاملات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ميلاً متزايداً إلى التوسع عبر الأسواق القومية، ولكن هذا التطور حدث بشكل خاص بين الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً التي مالت أكثر من غيرها إلى تبني نظام اقتصادي أكثر

لنفتاحاً على العالم الخارجي، بحيث كان مبدأ حرية التجارة يلقى رواجاً وقبولاً أكبر في هذه الدول. وقد حال دون توسع هذه التعاملات العابرة للأسواق القومية وجود نظم وفلسفات اقتصادية أخرى اتبعت لأسباب مختلفة نظماً اقتصادية مغلقة بدرجات متفاوتة. وقد سادت هذه التتويجات من النظم المغلقة في بلاد الكتلة الاشتراكية، وفي بلاد العالم الثالث التي تأثر بعضها بالفلسفات الاشتراكية. وقد كان وجود المعسكر الاشتراكي يوفر شرعية إيديولوجية ونظرية لمعارضة الانفتاح الاقتصادي على النظام العالمي، كما كان يوفر شريكاً يمكن للدخول معه في علاقات تجارية محكومة بقواعد تختلف عن قواعد حرية التجارة والأسواق. ولكن مع تفكك كتلة الدول الاشتراكية، وتحول دولها الرئيسية في أوروبا الشرقية إلى النظام الرأسمالي، وأيضاً مع قيام الصين بإدخال إصلاحات اقتصادية تعتمد على نظام السوق، اختفى النظام الاشتراكي، أو كاد، اللهم إلا من جيوب غير قادرة على أن تطرح نفسها كبديل لنظام السوق وحرية التجارة، وزالت أهم القيود التي كانت تمنع "العولمة الجزئية" التي كانت قد قطعت شوطاً كبيراً بين البلاد الرأسمالية المتقدمة من التوسع خارج موطنها الأصلي في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، لتشمل باقي أنحاء العالم، لتتحول العولمة إلى ظاهرة عالمية شاملة.

العولمة، إذن، تنصرف إلى مجالي الاقتصاد والتكنولوجيا بشكل أساسي، كما أنها تصف النطاق العالمي التي باتت للتفاعلات الاقتصادية الدولية تجري فيه، وهي لهذا تختلف كثيراً عن هيكل توزيع القوة في النظام الدولي. ويتسم هذا الهيكل بعدد من السمات، أهمها وجود أكثر من مصدر وشكل للقوة في النظام الدولي، أهمها القوتين العسكرية والاقتصادية. ففي المجال العسكري أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، القوة العسكرية الأولى في النظام الدولي بلا منازع أو منافس، وبرغم وجود عدد من القوى الكبرى المهمة التي تلي الولايات المتحدة على هيكل توزيع القوة العسكرية في العالم، إلا أن المسافة التي تفصل الولايات المتحدة عن أي من هذه القوى أوسع من أن تسمح لأي من هذه القوى منفردة بتحدى الولايات المتحدة عسكرياً.

والتوزيع الراهن للقوة العسكرية في النظام الدولي هو أمر غير مسبوق في العصر الحديث. ففي مراحل سابقة من تطور النظام الدولي كان وجود قوى عسكرية متفوقة يطلق أليات نظام توازن القوى، بحيث تسعى القوى الأخرى إلى محاولة اللحاق بالقوة المتفوقة، وهو أمر بعيد التخيل في الحالة الراهنة بسبب الفجوة الشاسعة التي تفصل الولايات المتحدة عن القوى الدولية التالية لها، وللتحالف فيما بينها لتكوين حلف قادر على التصدي للقوة المتفوقة، وهو أيضاً احتمال بعيد التخيل في الحالة الدولية الراهنة. ففي الخبرات الدولية السابقة كان الحلف الدولي يتكون عادة حول قطب له من القوة ما يسمح له بتحدى القوة المتفوقة، وإن لم تكن له القدرة على الانتصار عليها، وهذا هو ما

كان عليه الحال في المناقشة بين فرنسا وإنجلترا، وفي مرحلة لاحقة بين ألمانيا وإنجلترا، بحيث يكون بناء حلف دولي بين عدد قليل من الدول كافياً لتحقيق التوازن المطلوب، وهو ما لا تتوفر شروطه في النظام الدولي الراهن، حيث لا يوجد القطب الدولي الذي يمكن له أن يمثل مركز الجذب التي يتكون حوله الحلف، وبحيث إن تكوين الحلف يستلزم تلاقى إرادات عدد كبير من الدول، الأمر الذي تكثفه الكثير من الصعاب، إلى الحد الذي يجعله مستحيلاً.

فعملية تكوين التحالفات الدولية تنسم بدرجة عالية من الصعوبة بسبب المصالح المتفاوتة لأعضاء الحلف، وبسبب حرص كل منهم على تقليل نصيبه في أعباء وتكاليف الحلف، وأيضاً بسبب تفاوت مستويات تعرض كل منهم لمخاطر المجابهة المحتملة مع الحلف المضاد. وميل أعضاء الحلف لتأخير دخولهم مرحلة المجابهة الصريحة حتى يتأكدوا من أن النصر سيكون من نصيبهم، الأمر الذي يجعل الأحلاف الدولية تميل للاتسام بالهشاشة وسهولة التلاعب بها من جانب الخصم عبر الإغراءات والضغوط، وهو ما يفسر المقولة الشهيرة المنسوبة لنابليون "خير لي أن أحارب ضد حلف على أن أحارب ضمن حلف". فالأحلاف الدولية التي تكونت في العصور الحديثة، والتي كانت أوروبا مسرحاً لأغلبها، تمت في إطار نظم دولية اتسمت بالتعددية القطبية، وليس في إطار نظم ثنائية أو أحادية القطبية. أما التماسك الذي ميز أحلاف مرحلة الحرب الباردة، خاصة حلفي الناتو ووارسو، فإنه يعد تطوراً مهماً بالقياس للأحلاف التي تكونت في المرحلة السابقة على ذلك، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى وجود قطبين دوليين، وإلى الطابع الإيديولوجي للصراع بينهما، وأيضاً إلى التوازن النووي الذي جعل من المغامرات الدولية أمراً محفوفاً بمخاطر غير مسبوقة.

ويمكن القول بناء على ذلك أنه بينما يسمح نظام التعددية القطبية بسهولة تكوين تحالفات عسكرية، حتى وإن اتسمت بالهشاشة وسيادة عدم التأكد، فإن نظام القطبية الثنائية يتيح تكوين تحالفات أكثر تماسكاً وأقل سيولة. أما نظام القطبية الأحادية فإنه يكاد لا يسمح بتكوين تحالفات مضادة للقطب المهيمن، اللهم إلا تصوراتنا حالة دخل فيها القطب المهيمن في مرحلة من الانفلات تدفعه لاتباع سياسات تمثل تهديداً وجودياً لأعضاء رئيسيين في النظام الدولي.

وطالما لم تصل السياسة الأمريكية إلى هذا المستوى، وهو أمر مستبعد حدوثه في المدى المنظور على كل حال، فإن الدول الأوروبية سوف تظهر حرصاً على الاحتفاظ بعلاقات طيبة عبر الأطلسي، خاصة وأن التحالف الأطلنطي نجح في تحقيق الأمن والمصالح الاقتصادية لدول أوروبا في مرحلة الحرب الباردة، بل وصمد لمتغيرات ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ولا تريد أوروبا أن تتخلى عن هذا التحالف القوي الذي برهن على فعاليته في سبيل قفز في المجهول نحو ترتيبات أمنية جديدة غير مضمونة، أو

جرباً وراء طموحات بعض الدول لمنافسة الولايات المتحدة، أو خضوعاً لمعاداة العداء للولايات المتحدة السائدة في أوساط الجيل للشباب في المجتمعات الأوروبية.

أما في المجال الاقتصادي، فإن النظام الدولي يتسم بدرجة مناسبة من التعددية القطبية. فعلى المستوى القومي، فإن الفجوة بين الولايات المتحدة التي تمثل القوة الاقتصادية الأكبر في العالم والدول التي تليها، خاصة اليابان وألمانيا، ليست بمثل اتساع الفجوة العسكرية بينهم. والأهم من ذلك هو أن الاتحاد الأوربي الذي يمثل في الاقتصاد الدولي طرفاً فاعلاً على درجة عالية جداً من التماسك ووحدة الإرادة، يحتل نصيباً أكبر قليلاً من نصيب الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم.

غير أن تحول القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية في حالة منظمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي مثل الاتحاد الأوربي، لا يشبه في شيء تحول القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية على مستوى الدولة القومية. فالدول الداخلة في عضوية الاتحاد الأوربي قد وافقت على التخلي عن قسم كبير جداً من سيادتها في المجال الاقتصادي إلى مؤسسات الاتحاد الأوربي، ولكنها احتفظت بالقسم الأكبر من سيادتها في مجال السياسة الخارجية والدفاع. وحتى الآن مازالت محاولات دول الاتحاد الأوربي تطوير سياسة خارجية ودفاعية موحدة أمراً نكتفاه الكثير من الصعوبات، ففي هذا المجال بالذات تتعارض رؤى ومصالح الدول بدرجة كبيرة، والأهم من هذا فإنه بينما تسود درجة عالية من التأكد في أوربا من أن التكامل الاقتصادي يحقق مصالح جميع الشركاء، على العكس فإنه في مجال الأمن يسود تخوف من أن العمل الأمني المشترك قد يعرض الشركاء إلى تهديدات ومخاطر غير متساوية. فبينما تجمع النخب الأوروبية على أن حال بلادها سيكون أفضل حالاً مع التقدم في التكامل الاقتصادي، فإنه لا يوجد إجماع مقابل بأنها ستحقق مستويات أعلى من الأمن إذا تقدمت في سبيل تطوير العمل المشترك فيما بينها.

وفي السياق نفسه فإنه من المهم ملاحظة أن السياسة الخارجية والدفاعية الموحدة التي تقوم دول الاتحاد الأوربي بتطويرها منذ منتصف التسعينيات إنما تتطور على أرضية محددة، هي أرضية تمكين أوربا من التصدي للمخاطر الأمنية التي تتعرض لها في مجالها الحيوي، أي في القارة الأوروبية. وقد ظهرت الحاجة للتقدم الأوربي في هذا المجال بمناسبة الحروب الأهلية في البلقان في مرحلة ما بعد انهيار النظم الشيوعية، حيث لم تستطع الآليات التقليدية للتنسيق بين الدول الأوروبية أن تسعها للتعامل مع التهديدات في البلقان، كما أظهرت الولايات المتحدة تردداً في التعامل وفقاً للرؤية الأوروبية للصراعات في تلك المنطقة المضطربة من العالم، الأمر الذي لفت نظر الدول الأوروبية لأهمية تطوير آليات التكامل الأوربي إلى مجالى السياسة الخارجية والأمن.

وأهم ما يجب ملاحظته في هذا المجال هو أن البدء في تطوير سياسة خارجية وأمنية أوروبية موحدة لم يكن بغرض مواجهة أو حتى موازنة نفوذ الدولة العظمى الوحيدة، ولكنه جاء من أجل التعامل مع المشكلات الناجمة عن تفاوت الرؤى والأولويات بين أعضاء التحالف الغربي، الذي يضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو التفاوت الذي يمكن له أن يظهر في أي حلف، والذي يظهر بشكل خاص كلما قلت أهمية مصادر التهديد والخطورة. ولفترة طويلة قادمة فإن فعالية السياسة الخارجية والأمنية الموحدة لأوروبا ستكون في مستوى مناسب كلما كانت تواجه تهديدات منخفضة المستوى في محيط الاتحاد الأوروبي ومجاله الحيوي، ولكن فعالية السياسة الأوروبية الموحدة ستقل كلما زاد مستوى التهديدات، وكلما ابتعد مصدرها عن الفضاء الأوروبي.

ومن العوامل التي تحافظ على تماسك التحالف الغربي برغم الضغوط التي يتعرض لها الانقسام الذي بات يميز النظام الدولي في ظل العولمة. فبدلاً من الانقسام بين شرق وغرب على أسس إيديولوجية الذي ميز النظام الدولي في عصر الحرب الباردة، فإن النظام الدولي للعولمة يتميز بالانقسام بين الشمال الغني الصناعي المتقدم والمكتمل من حيث النمو الرأسمالي، والجنوب الفقير ما قبل الصناعي والذي مازال يتقدم بسرعات متفاوتة في اتجاه اقتصاد السوق والرأسمالية. وبالطبع فإن الانقسام بين الشمال والجنوب لا يعرض القسم الشمالي من العالم لتهديدات أمنية من النوع الصلب hard security threats، خاصة التهديدات العسكرية، ولكنه يعرضه لتهديدات أمنية لينة soft security threat، خاصة التهديدات المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي في الجنوب وما يترتب عليه من زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتهريب المخدرات والإرهاب. وتحتاج الدول المتقدمة لصيانة علاقات التعاون فيما بينها، من أجل مواجهة هذه التحديات، بالإضافة إلى أهمية التعاون بينها لإدارة اقتصاداتها المتداخلة والمعتمدة على بعضها البعض بكفاءة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العولمة تخفف كثيراً من أثر تفاوت القوة العسكرية وسياسات الانفلتات العسكرية التي تمارسها الولايات المتحدة من حين لآخر. فالتدخل الكبير في مجال المصالح الاقتصادية بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى للتأليه لها يضع حداً أدنى للمواجهة بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى، لما في تجاوز هذا الحد من تأثير سلبي بالغ على مصالحهم الاقتصادية المشتركة.

لكثر من هذا، فإن العولمة قد أنهت مرحلة الانقسام بين القوى الكبرى على أساس من المصالح القومية، والتي كانت فيها المنافسة بين القوى الدولية مباراة صفرية، تمثل فيها الخسارة التي يتكبدها قطب دولي رئيسي مكسباً للأقطاب الدولية الأخرى، كما يمثل المكسب الذي قد يحققه خسارة لها. فقد غيرت العولمة طبيعة المباراة الدولية،

بحيث أصبح القانون الغالب في المباراة الدولية هو قانون المباراة إيجابية المحصلة، بحيث يشترك الجميع، وإن بدرجات متفاوتة في تحقيق المكاسب، كما يشتركون في تحمل الخسائر، وإن بدرجات متفاوتة أيضاً. فتدخل المصالح الاقتصادية جعل من تدهور الأداء الاقتصادي في بلد رئيسي ما مصدراً للإضرار بالمصالح الاقتصادية لجميع الأطراف الداخلة في النظام الاقتصادي الدولي، بينما يكون النمو الذي يحققه طرف من الأطراف مصدراً للفرص والنمو بالنسبة للأطراف الأخرى.

وبالإضافة إلى الأسباب الأمنية والاقتصادية التي تدفع لتماسك التحالف الغربي، فإن القيم الثقافية والسياسية المشتركة تساهم بقوة لا يستهان بها في تحقيق التماسك للتحالف الغربي. فالقيم الليبرالية الديمقراطية الراسخة، وإن كانت سائدة بأشكال متفاوتة، تمثل رابطة أيديولوجية وأخلاقية قوية بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، هو ما يعطى هذا التحالف بعداً أخلاقياً وقيماً مهماً، يوفر لأعضائه ركيزة إضافية، ويمدهم بإطار مرجعي ولغة مشتركة تسهل حل الخلافات التي قد تنشأ بينهم.

صعود خطر الإرهاب الدولي

إن، فالنظام الدولي، أي الهيكل الدولي لتوزيع القوة، لم يشهد منذ بدء مرحلة القطبية الأحادية تغيرات ذات شأن تبرر التحول الحاد في السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة تجاه العالم العربي والعراق. وبالتالي فإنه لا بد من البحث عن تفسير للتحولات في السياسة الأمريكية في بيئة صنع قرارات السياسة الخارجية الأمريكية. فالسياسة الخارجية للدولة هي محصلة التفاعل بين ثلاثة أنواع من العوامل، أولها هو طبيعة النظام الدولي، وقد عرضنا له فيما سبق، وثانيها هو البيئة الداخلية لصانع القرار، بما فيها من مقتضيات الشرعية وضغوط جماعات المصالح والمزاج العام للرأي العام، وثالثها هو إدراك صانع القرار للبيئة الدولية والداخلية. وبالنسبة لدولة عظمى وحيدة مثل الولايات المتحدة، فإن الضغوط والقيود المتولدة في بيئة النظام الدولي هي أقل ما يمكن، الأمر الذي يتيح للمقتضيات الداخلية ومراكز صانع القرار فرصة القيام بدور العامل الأكثر أهمية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

وبالتالي فإنه من المهم وضع الحملة الأمريكية ضد العراق في سياقها المباشر، وفي الحقيقة فإن هناك أكثر من سياق في هذا المجال، السياق الأول هو سياق إدارة أمريكية يمينية متطرفة بما فيها الرئيس بوش، والسياق الثاني هو سياق هجمات ١١ سبتمبر.

السياق الأول: إدارة يمينية متطرفة. مرت توجهات إدارة الرئيس تجاه العلاقات الدولية وفهمها للسياسة الأمريكية بأكثر من مرحلة، ومنذ البداية وجد أكثر من تيار من تيارات الفكر المحافظ في الولايات المتحدة تمثيلاً له في داخل هذه الإدارة، غير أن العام الأول من عمر هذه الإدارة، وحتى وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، قد

شهد غلبة تيار الواقعيين التقليديين على غيره من التيارات. فقد جاءت هذه الإدارة الأمريكية إلى السلطة بعد ثمان سنوات من حكم إدارة ديمقراطية ليبرالية بالمعايير الأمريكية، وهي تمثل بديلاً متطرفاً لحقبة ليبرالية تركت أثراً مهماً على العالم. فقد عملت الإدارة السابقة وفقاً لمفاهيم واستراتيجيات بناء الإجماع والعمل من خلال منظمات وترتيبات متعددة الأطراف، والتعددية الثقافية، وتبادل التنازلات، والتركيز على ارتباط مصير الولايات المتحدة بالعالم. من خلال هذه المفاهيم نجحت إدارة كلينتون الديمقراطية في تحقيق إنجازات في وضع حد للصراعات العرقية في يوغوسلافيا، وفي تدعيم التحالف الغربي مثلاً في حلف الناتو، بما في ذلك إعادة تعريف مهام الحلف لتشمل مهام جديدة تتسجم مع طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي، وفي التعاون مع دول العالم المختلفة في الحفاظ على بيئة كوكب الأرض.

أما إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، فإنها تنطلق من منطلقات هي، بالمعايير الأمريكية، نقيض توجهات الإدارة السابقة، فهي إدارة تفضل العمل المنفرد، وترفض أي تقييد لحرية الولايات المتحدة في استخدام قوتها تفرضه آليات العمل الجماعي وبناء التوافق والإجماع، وتظهر استهانة بقواعد القانون الدولي عندما تؤدي هذه القواعد إلى فرض القيود على حرية الولايات المتحدة في الحركة، ولا تشارك أنصار الدفاع عن البيئة في اعتقادهم بمسئولية الأنشطة الإنسانية عن تدهور نوعية البيئة على كوكب الأرض، وترى أن التدهور الذي تلحقه الأنشطة الإنسانية بالبيئة يمكن التعامل معه من خلال آليات نظام السوق نفسها، وبالذات فإنها تعارض فرض القيود على الأنشطة الاقتصادية في سبيل حماية البيئة^(١).

ومع أن هذه التوجهات تجد جذورها في أفكار وقيم التيار الاتعزالي عميقة الجذور في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تختلف عنها في جوانب مهمة، وهو ما يحرص مثقفو اليمين الأمريكي على التأكيد عليه. فالاتعزالية الأمريكية لم تعد قيمة إيجابية يمكن الدفاع عنها سياسياً وأخلاقياً ومصلحياً في الولايات المتحدة نفسها بعد أن أصبحت الولايات المتحدة في موقع القيادة المنفردة للنظام الدولي، حتى أن مفكرى اليمين الأمريكي يحرصون على نفي صفة الاتعزالية عن التيار الذي ينتمون إليه، باعتبارها صفة سلبية^(٢). فاليمين الأمريكي الحالي لا يدعو لانسحاب أمريكا إلى داخل حدودها، ولكنه يدعو إلى قصر نطاق تدخلها على الحالات وثيقة الصلة بالمصلحة الأمريكية التي يعرفها بمعنى ضيق. ومع أن العمل المنفرد الذي يفضلها اليمين الأمريكي يعكس رغبة واستعداداً للتدخل للنشاط بلا قيود، وهو ما يتعارض، على الأقل على المستوى المفهومي والنظري مع الاتعزالية، إلا أن العمل الانفرادي الذي تصر عليه الإدارة اليمينية الحالية هو ما يضمن لها العمل بحرية وانفتاحية دون الاكتر لم بأى قيود يفرضها المجتمع الدولي كما هي محددة في قواعد لقانون الدولي^(٣).

يتمثل التيار الاتعزالي الشهير في السياسة الأمريكية بقوة في الإدارة الأمريكية الجديدة. ويذهب هذا التيار إلى رؤية الولايات المتحدة كدولة قوية قادرة على التمتع بالرفاهية والأمن وعلى حماية مصالحها دون أن تكون مضطرة بالضرورة للدخول في علاقات مكثفة مع أطراف أخرى في العالم، لأن العلاقات الكثيفة لا بد لها من أن تجبر الولايات المتحدة على مراعاة مصالح واختيارات هذه الأطراف أو تقديم تنازلات بشكل لا يتناسب مع قوة الولايات المتحدة.

ويتميز التيار الاتعزالي في السياسة الأمريكية في أنه لا يعتبر الولايات المتحدة مسئولة بشكل أخلاقي أو سياسي عن بقية العالم، ومن ثم فإن الولايات المتحدة وفقاً لهذه الرؤية لا يجب أن تتحمل أي تكلفة إذا كان الغرض من ذلك هو مجرد خلق عالم أفضل. على العكس من ذلك فإن التيار الآخر الذي يحفز زيادة روابط أمريكا بالعالم يرى أن الولايات المتحدة عليها مسؤولية مدنية وأخلاقية تجاه العالم.

ولا يعني هذا أن التيار الاتعزالي هو أكثر حرصاً على مصلحة الولايات المتحدة القومية، ولكن الفرق هو أن التيار الأخير يعرف المصلحة الأمريكية بشكل ضيق جداً، بينما يرى التيار الآخر أن الولايات المتحدة سوف تكون قادرة على تحقيق مصالحها القومية بصورة أفضل في عالم أكثر أمناً ورفاهية وديمقراطية، الأمر الذي يجعل سلام العالم ورفاهيته ومصير الديمقراطية فيه مصلحة أمريكية، مع الأخذ في الاعتبار أن أمن ورفاهية وديمقراطية العالم يجرى تعريفها في كل الأحوال من منظور أمريكي.

وبصفة عامة فإنه يمكن القول إن هذه الإدارة ليست لديها حساسية كافية لأثر التغيرات في البيئة العالمية على المصالح الأمريكية، ويظن قادتُها أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتمتع بالرفاهية والأمن في عالم يُحرّم فيه أطرافه الآخرون من نصيب مناسب من هذه الرفاهية وهذا الأمن.

فبعد أن جربت إدارة الرئيس كلينتون المشاركة المكثفة في عمليات حفظ السلام، وبشكل خاص عمليات صنع السلام وبناء الأمن، كما حدث في البوسنة وكوسوفو وهاييتي والصومال، فإن الإدارة الجديدة لا ترى أن هناك فائدة تعود على الولايات المتحدة من وراء مثل هذه الجهود، على العكس فإنها ترى فيها ضرراً أكيداً بسبب الأعباء التي تضعها على كاهل الولايات المتحدة، وبسبب ما يترتب عليها من إثارة عدا وكرهية الفئات المتضررة من التدخل الأمريكي، الأمر الذي يزيد من احتمالات تعرض المصالح الأمريكية والرعيا الأمريكيين لخطر الإرهاب والأعمال الانتقامية.

غير أن موقع الولايات المتحدة في العالم لا يسمح لها بالتطبيق المنسجم لسياسة انعزالية تتجاهل القانون الدولي والمسؤوليات العالمية للدول العظمى الوحيدة في العالم، لهذا فإن الرئيس بوش يراوح بين "منهج واقعي متطرف، يحد على عزل أمريكا عن

العالم من جهة، ونزعة عالمية طموحة تسعى لإعادة تنظيم العالم، ولكن بشكل عام فإن انحياز هذه الإدارة يميل نحو فك الارتباط مع العالم فيما عدا ما يتعلق باستخدام القوة المسلحة^(٤). ويمكن تلخيص الرؤية السائدة في إدارة الرئيس بوش في الشهور الأولى من توليه السلطة بالميل نحو الاعتزالية، والاعتقاد القوي بعدم الارتباط بين مصير الولايات المتحدة ومصير العالم، ومقاومة قيام الولايات المتحدة بالمساهمة في مهام بناء الدولة وحفظ السلام في مناطق الصراع، وعدم الانشغال بالقضايا الكبرى من قبيل صياغة نظام عالمي جديد، وتركيز على المصلحة الأمريكية بغض النظر عن آثار ذلك على العالم، وسعى نحو تحقيق الأمن المطلق للولايات المتحدة، وسط عالم لا يتمتع فيه أحد سوى بأمن نسبي.

السياق الثاني: سياق ما بعد ١١ سبتمبر. مثل الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر علامة فارقة ونقطة تحول في الفكر السياسي الأمريكي، وفي رؤية الولايات المتحدة لنفسها ولعلاقتها بالعالم ودورها فيه. ويرى أغلب المفكرين الأمريكيين أن الحادي عشر من سبتمبر يشبه في وطاته وعمقه الأحداث الكبيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة في تاريخها الحديث، والتي ترتب عليها إعادة صياغة سياسة أمريكا الخارجية وللمبادئ والأهداف الناظمة لها، مثله في ذلك مثل الهجوم الياباني على بيرل هاربور، والانتقال الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨، والحرب الكورية عام ١٩٥٠.

وقد كشفت أحداث ١١ سبتمبر عن مدى الانكشاف الذي تعاني منه الولايات المتحدة، ولكن بدلاً من أن تهتم الولايات المتحدة من تلك الأحداث استحالة تحقيق الأمن المطلق، فإنها أصبحت أكثر إصراراً على تحقيق هذا الهدف، وأكثر تركيزاً على تحقيق الأمن باعتباره الأولوية رقم واحد التي تشغل بال الولايات المتحدة. وبينما كانت الهجمات الصاروخية بأسلحة الدمار الشامل تمثل الهم الأول لأمريكا فيما قبل ١١ سبتمبر، فإن الإرهاب أصبح هماً الأمن الأول منذ ذلك التاريخ.

فطبقاً للطريقة التي يفكر بها العقل اليميني الأمريكي، فإن إرهاب ١١ سبتمبر لم يكن دليلاً على عدم وجود بديل عن التعايش مع مستوى معين من التهديد للأمن الأمريكي، ولكنه دليل على إخفاق السياسات الليبرالية للحقبة السابقة في حماية الأمن والمصالح الأمريكية. ففي رأى إدارة يمينية، فإن ضعف القدرة الأمريكية على الحسم وضعف الرادع الأمريكي كان من بين العوامل المشجعة على عمليات ١١ سبتمبر، لأنه جعل الراديكاليين من معارضي الولايات المتحدة يظنون أن الأخيرة هي مجرد نمر من ورق. فقد تسامحت الولايات المتحدة مع عدد من التحديات لسياساتها، والأخطر أن ردها على البعض الآخر اتسم بطبيعة رمزية ولم يوقع بالخصوم سوى خسائر محدودة يمكنهم تحملها والاستمرار في تحدى المصالح الأمريكية. فالرد

الأمريكي على أحداث مثل تجبير السفارات في شرق أفريقيا، وقبلها على الهجوم على مقر المارينز في الخير، وعلى الهجوم على الممصرة كول في أكتوبر ٢٠٠٠، وأيضاً الرد على تحدي العراق لقرارات الأمم المتحدة بشأن المفتشين الدوليين. هذه الردود محدودة القيمة كانت مشجعة للإرهاب ولتحدي المصالح الأمريكية، وبات المطلوب من وجهة نظر اليمين الأمريكي الحاكم استعادة السيطرة على زمام الأمور عبر رفع مستوى العقاب الواقع على مهدي المصالح الأمريكية. وكرد فعل على ذلك تنحو إدارة الرئيس بوش نحو اتباع أكثر الأساليب تطرفاً، في محاولة منها لرفع تكلفة تهديد المصالح الأمريكية، وربما لإعادة بناء الرادع الأمريكي الذي تآكل بالردود الرمزية على التهديدات.

في ذلك السياق نجح تيار المحافظين الجدد، أو الإمبريالية الديمقراطية^(٥)، في توسيع نطاق نفوذه داخل إدارة الرئيس بوش الذي بدت له أطروحات ذلك التيار أكثر فائدة تحت وطأة خبرة الحادي عشر من سبتمبر. ويرى أنصار هذا التيار أن الولايات المتحدة قد فات عليها الاستفادة من فرصتي انتهاء الحرب الباردة والتحدي الشيوعي ثم حرب الخليج لإعادة صياغة المبدأ الناظم لسياستها الخارجية، وأنه لا بد من اتخاذ ١١ سبتمبر مناسبة لتعويض تلك الفرص الضائعة^(٦). ويتميز هذا التيار بإيمان إيديولوجي عميق بالديمقراطية، وأيضاً بالإيمان بوجود مسئولية على الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية في العالم، وأن ذلك يمثل السبيل الأمثل لتحقيق المصالح الأمريكية بعيدة المدى.

اتسم رد الفعل الأمريكي الأولي لإرهاب الحادي عشر من سبتمبر بالبساطة والحدية، والتي لخصها الرئيس جورج بوش في عبارات من نوع "لا حياد في الحرب ضد الإرهاب"^٧. ومع أن العناصر الأساسية لهذه الرؤيا استمرت فيما بعد ذلك، إلا أن عناصر جديدة دخلت عليها في المراحل التالية، ويمكن اعتبار خطاب "حالة الاتحاد" الذي ألقاه الرئيس بوش أمام الكونجرس في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٢ بداية للمرحلة الثانية من رد الفعل الأمريكي ضد الإرهاب. فلقد تضمن هذا الخطاب عناصر جديدة أهمها إضفاء طابع إيديولوجي على الحرب ضد الإرهاب، واعتبار العمل من أجل إصلاح سياسى في بلاد عربية وإسلامية أحد المهام التي سوف تضطلع بها الولايات المتحدة في إطار الحرب ضد الإرهاب.

فرؤية العالم باعتباره منقسماً إلى معسكرين: واحد للأخيار والآخر للأشرار، هي رؤية إيديولوجية تقوم على إصدار أحكام قيمة على الدول والمجتمعات والأفراد والسلوك والأفكار، وهي رؤية تنتم بالحدية وتميل لإصدار أحكام قيمة متطرفة، لا تسمح برؤية للتلاوين المختلفة الموجودة في العالم الواقعي. في هذا السياق جاء حديث الرئيس الأمريكي عن محور الشر، ليس كمجرد نوع من المصنات اللفظية التي تسعى

لغالب ألباب المستمعين واستثارة حماسهم والفوز بتصفيقهم، ولكنها فوق ذلك تعكس عمقا إيديولوجيا له تبعات سياسية، وأهم هذه التبعات عدم استبعاد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى إلى مدى يتجاوز بكثير ما اعتادت عليه الدول في علاقاتها، ليصل إلى مستوى تغيير نظم الحكم.

أضف إلى ذلك أن أحداث ١١ سبتمبر بينت للإدارة الأمريكية استحالة تخلي الدولة العظمى الوحيدة في العالم عن مهمة صياغة نظام دولي جديد، فبدأت الإدارة تطور أفكارها في هذا الاتجاه، وكان للتركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها الأساس لبناء العالم الجديد، وباعتبارها الطريق للتخفيف من التهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة. ويوفق اليمين الأمريكي بسهولة بين تقديره لأهمية الديمقراطية من ناحية والميل للاعتماد على القوة المسلحة من ناحية ثانية، انطلاقا من خبرة تاريخية مميزة وفريدة للمجتمع الأمريكي، فالشعب الأمريكي يتسم بدرجة عالية من المثالية، ولكن خبرته التاريخية ليس فيها ما يفيد إمكانية نشر وترويج المثل التي يؤمن بها عن طريق غير طريق القوة^(٨). أضف إلى ذلك فإن مفكرى اليمين الأمريكي من المحافظين الجدد يؤمنون بالارتباط بين الاستبداد الداخلي والسلوك الخارجي المتمسم بالعنصرية، وبأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها^(٩)، الأمر الذي يجعلهم قادرين على التوفيق بسهولة بين المناداة بالديمقراطية ومحاولة التدخل لفرضها بالقوة المسلحة. وقد وجد هؤلاء في جنسيات أفراد المجموعة التي نفذت هجمات الحادى من سبتمبر دليلا على صواب تحليلها، واستفادت من ذلك في الوصول إلى عقل الرئيس الأمريكي.

لقد أصبحت الإدارة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر أكثر إدراكا لارتباط مصالح أمريكا وأمنها ورفاهيتها بما يجرى في مناطق العالم الأخرى، وأصبحت بالتالى ميالة لاتباع سياسة خارجية نشطة. ولكن هذه التغيرات في الرؤية الأمريكية أتت على نفس الخلفية اليمينية التي تتعامل مع المصالح الأمريكية، خاصة المصالح الأمنية والاستراتيجية، باعتبارها قيمة غير قابلة للتفاوض.

ويؤسس منظرو اليمين الأمريكي هذه الاتجاهات الجديدة فى السياسة الأمريكية على تفسير واقعى لا يخلو من فجاجة للتاريخ، إذ ترفض الإدارة الأمريكية الحالية والمفكرون المعبرون عنها الاتهامات التي توجه لهم بأن الاهتمام المبالغ فيه بالأوضاع السياسية الداخلية في دول أخرى يعد تنخلا في الشؤون الداخلية لهذه الدول، كما أنه يعد نوعا من الإمبريالية الجديدة. فمن وجهة نظرهم فإن الولايات المتحدة عندما تفعل ذلك فإنها لا تنصرف بطريقة شاذة، ولكنها تفعل نفس ما فعلته القوى الكبرى في كل مراحل التاريخ، وهو نفس ما فعلته من قبل- أوروبا، التي تميل الآن لانتقاد اليد الثقيلة للسياسة الأمريكية، عندما تمتعت بالقوة التي سمحت لها بذلك^(١٠).

لقد كان لإرهاب الحادى عشر من سبتمبر أثراً متناقضاً على الولايات المتحدة، ففي نفس الوقت الذى أظهر فيه مدى الاكتشاف غير المسبوق للولايات المتحدة، فإنه أظهر أيضاً الحجم غير المسبوق للقوة التى تمتلكها^(١١). وتوفر القوة العسكرية الهائلة المتاحة للولايات المتحدة فرصة للاعتماد المفرط والمتكرر على القوة المسلحة كأحد الأدوات المتاحة لتنفيذ السياسة الأمريكية، وهى أداة يصعب على صانع القرار الأمريكى إهمالها على الأقل بسبب حجم الموارد التى تخصص لتطويرها، وهو اختيار غير متاح لأى دولة أخرى فى العالم إلا على نطاق محدود جداً. وقد لاحظ كاجان أثر الفارق فى عامل القوة العسكرية فى تفسير الفارق بين السياسات الخارجية الأمريكية والأوروبية، حيث كتب يقول إن "القوة العسكرية الهائلة المتاحة للولايات المتحدة تخلق لديها الميل لاستخدامها، على عكس أوروبا التى يودى ضعفها العسكرى إلى تولد الرغبة فى الحياة فى عالم لا تعد فيه القوة شيئاً مهماً"^(١٢). وبناء على هذا التمييز يفسر كاجان الخلافات الأوروبية الأمريكية بشأن عدد من الجوانب المهمة للسياسة الخارجية، فالولايات المتحدة يمكنها أن تعتبر أن تطورات معينة تمثل تهديداً لها، بينما تميل القوى الأقل حجماً إلى التقليل من أهمية هذه التهديدات أو إنكارها كلية، لا نشيء إلا لأن القوى الأقل حجماً تنقصد القدرة على التعامل مع هذه التهديدات بطريقة فعالة^(١٣). وبنفس المنطق، فلأن الولايات المتحدة لديها القدرة اللازمة للتعامل مع التهديد الذى يمثله صدام حسين، فإنها تكون أكثر قدرة على الاعتراف بوجود هذا التهديد، كما تكون أقل قدرة على التعايش معه^(١٤).

وقد عزز سياق ١١ سبتمبر والحملة العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب من ميل اليمين الأمريكى للعمل المنفرد. فقد رفضت الإدارة الأمريكية الاستعانة بقوات من حلف الناتو فى الحرب ضد أفغانستان لأسباب من بينها عدم امتلاك دول الناتو لقدرات تسمح لها بالمساهمة فى هذه الحرب، وأيضاً لعدم رغبة الولايات المتحدة فى تعقيد مهمتها هناك بالصعوبات التى تفرضها ضرورات التعاون مع ثمانى عشرة دولة هم أعضاء الناتو^(١٥). ولقد تجاهلت الإدارة الأمريكية عرض الناتو الذى جاء فى اليوم التالى للأحداث بالعمل وفقاً للمادة الخامسة من معاهدة الحلف التى تعتبر أى هجوم على واحدة منها هجوماً على جميع أعضاء الحلف، وفضلت بدلاً من ذلك سياسة تكوين تحالفات متغيرة تبعاً لطبيعة المهمة، الأمر الذى يبين مدى ضعف استعداد الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس بوش للعمل ضمن أطر تحالفات متعددة الأطراف ولكنها دائمة وذات قواعد عمل مقرر سلفاً.

ومن أهم التغييرات التى لحقت بالفكر الاستراتيجى الأمريكى فى أعقاب ١١ سبتمبر ذلك التغيير الذى لحق بموقف الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل. فقبل ١١ سبتمبر اعتادت الإدارات الأمريكية المتعاقبة التمييز بين وجود أسلحة الدمار الشامل

فى أيدى الدول وبين تولفها لجماعات إرهابية، واعتبرت أن الحالتين تختلفان عن بعضهما نوعياً برغم أن كليهما تصنفان ضمن مشكلات انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد تغيرت هذه النظرة بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تميل للتعامل مع المشكلتين بنفس الطريقة، وتعتبر أنهما يمثلان نوعاً واحداً من التهديد^(١٦). فى هذا السياق اجتنب العراق الكثير من الاهتمام بسبب سجله فى مجالى تطوير برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها فعلياً، وأيضاً بسبب سجله فى مجال دعم جماعات إرهابية، الأمر الذى رفع من مخاطر قيام العراق بتزويد جماعات إرهابية بأسلحة للدمار الشامل، خاصة فى ضوء الصعوبات التى واجهتها الإدارة الأمريكية فى التعرف على هوية مرتكبي الهجمات بميكروب الأتراكس، الأمر الذى بين مخاطر وصول أسلحة بيولوجية أو كيميائية إلى حوزة جماعات إرهابية، وأيضاً فى ضوء تقارير لجان التحقيق السابقة التى أشارت إلى وجود فجوات حقيقية فيما استطاعت التوصل إليه بشأن برنامج العراق لإنتاج أسلحة بيولوجية^(١٧).

يضاف إلى كل هذا أن إدارة بوش فى الفترة التالية لإرهاب الحادى عشر من سبتمبر أدخلت مفهومين جديدين للتفكير الاستراتيجى الأمريكى. المفهوم الأول هو أن التهديد الأهم لأمن الولايات المتحدة يقع عند نقطة التقاطع بين الراديكالية والتقدم التكنولوجى، سواء كانت الراديكالية سعة لدولة أو جماعة سياسية، وسواء كانت التكنولوجيا الحديثة تحت تصرف أى منهما. أما المبدأ الثانى فيتعلق بأن الولايات المتحدة لن تنتظر حتى تتعرض للهجوم لكى تقوم بالرد عليه، وإنما سيكون عليها أن تبادر بالهجوم بمجرد إدراكها للتهديد^(١٨). فى هذا الإطار فإنه يمكن القول إن ثقة الولايات المتحدة فى الردع كاستراتيجية لتحقيق الأمن تتآكل، على الأقل فيما يتعلق بالتعامل مع بعض أنواع التهديدات. وفى حالة العراق فإن السياسة المقترحة من جانب إدارة بوش لا تعطى أى دور مهم للردع فى التعامل مع العراق، بل ترى أن الردع قد فشل، وأنه لا بد من الانتقال إلى مرحلة الحرب.

الخلاصة، إذن، هى أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر استعداداً لاتباع سياسة خارجية نشطة، وأكثر استعداداً للتورط فى صراعات فى أماكن متفرقة من العالم، ولديها الجراءة على التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى لإعادة صياغة نظم الحكم فيها، وتطمح نحو صياغة نظام دولى تحت هيمنتها. ويجرى كل ذلك فى إطار من تحويل الحرب ضد الإرهاب إلى المبدأ الناظم للسياسة والاستراتيجية الأمريكية فى العالم. والمشكلة هى أن الحرب ضد الإرهاب لا تقدم سوى منظور ضيق جداً للتعامل مع العالم، وهو منظور من الضيق إلى درجة لا تسمح له بالإجابة على الأسئلة المطروحة على الساحة العالمية، وهو لا يسمح بالقدر الكافى من المرونة للتعامل مع القضايا المختلفة والأقاليم الجغرافية المتعددة الموجودة فى العالم. بل إن تطبيق هذا

المبدأ بطريقة منسجمة يعرض المصالح الأمريكية نفسها للخطر، الأمر الذي يضع السياسة الخارجية الأمريكية في حالة من التوتر بين العمل وفقاً للمبدأ الذي يعتبر الحرب ضد الإرهاب المبدأ للناظم للسياسة الخارجية الأمريكية، وبين حماية المصالح الأمريكية المتنوعة والمتشابكة في العالم، ويساهم هذا التوتر في تفسير جانب كبير من التردد والمراوحة التي تظهر على السياسة الأمريكية في مرات كثيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه العراق.

السياسة الأمريكية تجاه العراق في إطار الحرب على الإرهاب

بدا الوضع في العراق مزعجاً بالنسبة لإدارة الرئيس بوش التي تسلمت الحكم في يناير عام ٢٠٠١. فقد بنت إدارة كلينتون خلال العامين الأخيرين من عمرها وقد استسلمت لفشلها في العراق. فمئذ شهر ديسمبر عام ١٩٩٨ لم يعد مفتشو الأسلحة التابعين للأمم المتحدة قادرين على ممارسة مهمتهم داخل العراق. في الوقت نفسه كان التآكل قد بدأ يصيب الحظر الدولي المفروض على العراق، في الوقت الذي نجح فيه العراق في تطوير أساليب جديدة للتخلص من بعض جوانب الحظر المفروض عليه. فقد توسعت عمليات تهريب النفط العراقي إلى الخارج عن طريق الأردن والخليج وإيران وسوريا. كما أن الصفقات المتكافئة التي عقدها العراق مع بعض الدول، خاصة الأردن، قام العراق بمقتضاها بتقديم نفط مقابل سلع، بعيداً عن مراقبة لجنة الأمم المتحدة للأموال المتحصلة للعراق، باعتبارها تأخذ شكل سلع وليس شكل التعامل النقدي. كما أن العراق كان قد نجح في تحصيل رسم إضافي على النفط الذي يصدره بعيداً عن مراقبة الأمم المتحدة، عن طريق القيام ببيع نفطه لشركات صغيرة غير معروفة، ثم تقوم هذه الشركات بدورها ببيعه إلى شركات التسويق الكبرى بفارق سعر كان يجري تحصيله لمصالح الحكومة العراقية^(١). ويمكن تلخيص الموقف في الأزمة العراقية كما وجدته إدارة الرئيس بوش على النحو التالي:

- ١- فشل جهود إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، وخاصة عجز المعارضة العراقية عن أن تشكل تهديداً لاستمرار النظام.
- ٢- أدى استمرار الحصار المفروض على العراق إلى تمكين قبضة النظام الحاكم على الأوضاع السياسية في البلاد، كما أنه أوقع ضرراً بليغاً بالشعب العراقي بدرجة أكبر بكثير مما أوقعه بالنظام الحاكم.
- ٣- أدت الضربات الأمريكية البريطانية المشتركة للعراق إلى تقوية نظام الحكم فيه، سواء بتدعيم لتفاف قسم من الشعب العراقي حوله خاصة العرب السنة العراقيين- أو بتبرير السياسات القمعية التي يتبعها النظام ضد الشعب العراقي.
- ٤- فوز النظام العراقي في المعركة للدعائية حول العقوبات، الأمر الذي انعكس في وجود تيار عريض رافض لاستمرار العقوبات في دول المنطقة وأغلب دول العالم

خارج الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التكلفة السياسية لاستمرار العقوبات بشكلها الذي كانت عليه في ذلك الوقت.

٥- ساهمت السياسة التي جرى اتباعها تجاه العراق في إشاعة جو من عدم الاستقرار في المنطقة، خاصة بسبب الارتباط الذي نجح صدام حسين في إقامته بين الحصار المفروض على العراق والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦- ساهمت السياسة المتبعة تجاه العراق في إضعاف الدول المعتدلة الصديقة للولايات المتحدة، والتي بات أغلبها عاجزاً عن الدفاع عن هذه السياسة، بل إن بعضها انضم إلى الأطراف المطالبة برفع الحظر عن العراق، وذلك لتجنب التصادم مع الرأي العام السائد في العالم العربي.

٧- ساهمت التطورات في سوق النفط خلال العام السابق على وصول الرئيس جورج دبليو بوش للحكم في تحسين وضع النظام العراقي، سواء عبر زيادة أهمية صادرات النفط العراقي للسوق الدولية، أو عبر زيادة إيرادات العراق من مبيعات النفط، حتى إن الحكومة العراقية كانت قد وصلت إلى وضع لم تعد فيه مضطرة لاستخدام متحصلات بيع النفط المتجمعة لدى لجنة العقوبات أولاً بأول لتوفير احتياجات الشعب العراقي، حتى بلغ رصيد العراق في حسابه لدى لجنة العقوبات ٤,٥٠ مليار دولار، الأمر الذي أتاح للحكومة العراقية هامشاً واسعاً للمناورة.

ومع هذا فإن كل هذه التطورات لا تبرر التركيز الشديد الذي وضعه جورج بوش المرشح لرئاسة الولايات المتحدة على إنهاء الوضع المعلق في العراق، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار المخاطر المتضمنة في مثل هذا الخيار، والمعارضة واسعة النطاق التي قوبلت بها فكرة ضرب العراق. ومن المحتمل أن اهتمام جورج بوش بالعراق كان قد تكون في إطار الحملة الانتخابية ضد نائب الرئيس آل جور، والذي يعد مشاركاً في تحمل المسؤولية عن فشل السياسة الأمريكية تجاه العراق طوال السنوات الثمان التي حكم فيها الديمقراطيون. ولكن الرئيس الأمريكي قد أصبح - إلى حد ليس قليلاً أسيراً للالتزامات التي قطعها على نفسه أثناء الحملة الانتخابية، فكان مضطراً لتطوير سياسة أمريكية جديدة تجاه العراق.

وقد بينت خبرة الشهور التسعة الأولى من حكم جورج بوش حدود المقصود بسياسة أمريكية جديدة تجاه العراق، فقد تم تقليص الخطاب حاد النبرة المعادي للعراق في فترة الحملة الانتخابية إلى سياسة العقوبات الذكية التي تبنيتها الإدارة الأمريكية الجديدة طوال عامها الأول، وهي السياسة التي وإن كان من المخطط لها أن تضع قيوداً إضافية على النظام العراقي، إلا أنها لم تكن تصل إلى مستوى المغامرة بشن الحرب عليه، ولا إلى حد التهديد الجدي بالعمل المنفرد ضده إذا أخفقت الجهود لدولية متعددة الأطراف في الاستجابة للمطالب الأمريكية.

إذن، قبل وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر، كان التشدد الذى أبدته إدارة الرئيس بوش تجاه العراق، والذى بدأ أثناء حملته الانتخابية، قد بدأ فى الخفوت. فبعد اللهجة المتشددة التى لم تستبعد اللجوء لاستخدام القوة ضد نظام الرئيس صدام حسين لإنهاء حكمه، والتى بناها مرشح الرئاسة جورج بوش، بدأت مطالب الإدارة الأمريكية تتراجع فى اتجاه الاكتفاء بتطوير نظام العقوبات المفروضة على العراق بغرض الحد من الموارد المالية المتاحة تحت تصرف الرئيس العراقي، وتقيد قدرته على التصرف فى الأموال المتاحة له، وهو ما عرف بنظام العقوبات الذكية.

وقد شهدت اللهجة الأمريكية المتشددة ضد العراق موجة صعود فى الفترة التالية مباشرة لهجمات سبتمبر، فى ظل عدم وضوح طبيعة الجهة المسؤولة عن هذه الهجمات، ولكن اللهجة الأمريكية المعادية للعراق تراجعت، لتعاود الصعود مرة أخرى بعد سقوط كابول، لتعاود الانخفاض ثانية^(٢٠)، حتى بدأت الموجة الأخيرة منذ خطاب "حالة الاتحاد" الذى لقيه الرئيس بوش فى التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٢، والذى وضع فيه العراق على رأس محور الشر.

فأحداث الحادى عشر من سبتمبر كانت فى غير صالح النظام العراقي. فقد أحدثت هذه الهجمات تغييرات عميقة فى إدراك الأمريكيين للعالم، وفى التفكير الاستراتيجى الأمريكى. وفى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر أصبحت الولايات المتحدة أقل استعداداً للتسامح مع الاتجاهات الراديكالية المعادية لها والغرب، بعد أن بينت أحداث سبتمبر أن الإرهاب يجد جنوره فى الإيديولوجيا المعادية للولايات المتحدة، وفى هذا المجال فإن نظام الرئيس صدام حسين كانت له مكانة عالية، إذ لم يتردد ممثلو النظام العراقي ووسائل إعلامه فى التعبير عن هذه العداء^(٢١). وبرغم أن العداء للولايات المتحدة غالباً ما كانت له أسبابه المرتبطة بالمياسة الأمريكية ذاتها، فإنه فى إطار رد الفعل، وخاصة فى ظل إدارة يمينية مفتونة بقدرة الولايات المتحدة على الفعل، فإن الإدارة الأمريكية أصبحت تميل إلى القضاء على المراكز المعادية لها، أكثر من اعتنائها بمعالجة أسباب الغضب والكرهية تجاهها.

ويتقدم المنطق الأمريكى فى فهم العراق على مستويين مباشر وبعيد المدى. فعلى المستوى المباشر رأت الولايات المتحدة أن العراق محكوم بقائد دكتاتورى له طموحات غير محدودة للتوسع الإقليمى، ويتصرف تحت تأثير إيديولوجيا راديكالية تتسم بمعاداة الولايات المتحدة، وأنه برغم هزيمته فى حرب الخليج، فإنه لا يوجد أى دليل على أنه تخلى عن طموحاته، وبالتالي فإنه على الأرجح سوف يعود لمحاولة تنفيذ تلك الطموحات إذا ولته الفرصة، وهو إذا كان سيفعل ذلك فإنه هذه المرة لا يستطيع أن يغامر بالقيام بمغامرة جديدة بدون أن يكون مزوداً بسلاح نووى يحميه من التعرض لموقف مشابه للذى تعرض له فى حرب الخليج^(٢٢).

أما إذا استطاع العراق أن يمتلك ترسانة نووية، فإن هذا يمكن أن يشعل الشرق الأوسط، فهو قد يستخدم هذا في حرب ضد إسرائيل، أو في تهديد منابع وإمدادات النفط، ويمكن أن يشعل أزمة بين هؤلاء الذين يريدون التصدي للعراق وهؤلاء الذين يفضلون التوافق معه، كما أن امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل يمكن أن يستحث بلاداً أخرى في المنطقة على أن تحنو حنوه^(٣٦). وقد أدت التطورات السياسية في الشرق الأوسط، سواء تلك المرتبطة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي أو أحداث ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، إلى زيادة الضغوط على الولايات المتحدة لتخفيف وجودها العسكري في منطقة الخليج، وربما لإنهائه كلية. فقد قادت هذه التطورات إلى زيادة مشاعر الكراهية والغضب ضد الولايات المتحدة ووجودها في المنطقة، وباتت النظم التي تستضيف وجوداً عسكرياً أمريكياً تتعرض لضغوط هائلة من الرأي العام لإنهاء هذا الوجود، الأمر الذي لم يعد مستبعداً أن تطالب به بعض الحكومات في المنطقة إذا أصبحت هذه الضغوط من القوة بحيث تعرض شرعية وبقاء هذه الأنظمة للخطر. ويمثل إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة تصفية نهائية للرداع الأمريكي. وفي ظل وجود صدام حسين على رأس السلطة في العراق، وبكل الشكوك المحيطة بنوايا الرئيس العراقي في حال ما أتيحت له الفرصة، يبدو هذا الاحتمال نوعاً من الكابوس بالنسبة للولايات المتحدة. والأرجح أن الضغوط الأمريكية المتزايدة ضد العراق هي نوع من الهجوم المضاد الذي يهدف إلى دفع حكومات المنطقة أكثر إلى جانب الولايات المتحدة. في نفس الوقت فإن الولايات المتحدة ترى في الظروف الراهنة نوعاً من الفرصة شبه الأخيرة للقضاء على التهديد الذي يمثلته صدام حسين، قبل أن تتقلب الأوضاع السياسية في المنطقة إلى حالة لا تسمح بذلك في المدى المنظور.

لقد أثار ١١ سبتمبر على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بأن جعله ميالاً لإعطاء الأولوية لمواجهة أسوأ السيناريوهات، مهما كان احتمال تحققه ضئيلاً. وفي ظل خبرة إرهاب سبتمبر أيضاً، أصبح الأمريكيون أكثر خضوعاً للنفوذ المهيمن لدرس ميونيخ، والذي هيمن على الفكر الاستراتيجي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية، باستثناء الفترة القصيرة التي هيمنت فيها عليه عقدة لو درس فيتنام^(٣٧). وطبقاً لدرس ميونيخ، فإن محاولة إرضاء النظم الدكتاتورية ذات التوجهات العدوانية لن تؤدي سوى إلى المزيد من الخسائر والضحايا، وأنه من الأفضل قبول التحدي الذي تفرضه هذه النظم، وهذا هو ما تفعله الولايات المتحدة في مواجهة العراق.

وقد وظف المحافظون الجدد، أو الإيديولوجيون أنصار الإمبريالية الديمقراطية، ميل المزاج الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر للقبول بمبدأ توجيه ضربات وقائية لمواجهة التهديدات الأمنية حتى ولو كان احتمال تحققها محدوداً، وظفوا هذا

المزاج للعمل على تحقيق أهداف المستوى غير المباشر، والتي لم يكن من المقبول استخدامها للترويج للحرب الأمريكية على العراق على نطاق واسع. فقد قدر المحافظون الجدد للذين أصبحت لهم الغلبة بعد هجمات سبتمبر أن القضاء على حكم صدام حسين سيفتح الطريق أمام تطورات إيجابية كبرى في المنطقة. فالقضاء على نظام الرئيس صدام حسين وتأسيس نظام ديمقراطي في العراق يمكن له أن يؤدي إلى تغيير شكل الشرق الأوسط بالكامل، ليس بمعنى تغيير خريطة المنطقة عبر تقسيم دول قائمة وخلق دول جديدة، ولكن بمعنى تغيير موازين القوة السياسية بين القوى المتعددة والمعتدلة، وإطلاق موجة من الإصلاح السياسي، وتسهيل التقدم في اتجاه حل الصراع العربي-الإسرائيلي عبر تخفيف المعارضة التي تواجهها النسوية السلمية^(٢٥). وقد بنى المحافظون الجدد هذا الهدف على تقديرهم بأن النظام السياسية الاستبدادية والفاصلة في العالم العربي، وليس السياسات الأمريكية في المنطقة، هي السبب في الإرهاب القادم من الشرق الأوسط، وأن انتصاراً حقيقياً على الإرهاب غير ممكن بغير القضاء على البيئة المتسببة فيه.

وهكذا جمعت الإدارة اليمينية في أمريكا بين أسوأ السيناريوهات وأفضل التوقعات، وهي مفارقة لا تبدو غريبة على عقلية ليديولوجية متشددة. ومع هذا فإن المحاولة الأمريكية للبرهنة على الصلة بين السياسة تجاه العراق وسياساتها تجاه إعادة تشكيل مستقبل المنطقة بصفة عامة تظل محاولة افتراضية وهشة إلى حد بعيد. فالكلام عن هذه الصلة، هو من نوع المراهنة على التطورات المستقبلية والتداعيات التي ستترتب على إنهاء المشكلة العراقية وفقاً للتصور الأمريكي، والتي يتصور الأمريكيون أنها سوف تؤدي إلى خلق شرق أوسط أفضل حالاً، وقد بينت تطورات الشهور القليلة المنقضية منذ انتهاء الحرب على العراق هشاشة هذا التصور وثغافته.

تفاعلات القوى الدولية إزاء الحرب على العراق

منذ خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش في يناير عام ٢٠٠٢ أخذ منحني التصعيد الأمريكي ضد العراق في الارتفاع، وراحت الولايات المتحدة تؤكد على نيتها القيام بعمل عسكري ضد العراق، وأن هدفها من هذا العمل يتجاوز مجرد إلزام العراق بالانصياع لقرارات مجلس الأمن إلى تغيير النظام الحاكم في بغداد. الأكثر من هذا أن الولايات المتحدة أكدت استعدادها للقيام بالعمل عسكرياً ضد العراق سواء حصلت على غطاء دولي من مجلس الأمن بذلك أم لا، وأياً كان مدى استعداد حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط للتعاون معها في هذه المهمة، وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل في حشد قواتها المسلحة في المنطقة المحيطة بالعراق، الأمر الذي كان مؤشراً على جدية التحرك الأمريكي ضد العراق.

وقد أثارت الحملة الأمريكية ضد العراق قلق أغلب دول العالم التي لم تشارك الولايات المتحدة رؤيتها للصلة بين الحرب على العراق والحرب على الإرهاب، كما لم تشاركها خططها لإحداث تغييرات أساسية في طبيعة النظم العربية الحاكمة عبر إسقاط النظام الشمولي في بغداد، وكان هذا هو الرأي السائد بين أغلب شركاء الولايات المتحدة في التحالف الغربي، وخاصة فرنسا وألمانيا لكثير دول الاتحاد الأوروبي أهمية، وهو الموقف الذي شاركتها فيه روسيا، أما الصين فإنها وإن كانت لم تعلن تأييدها للحرب الأمريكية على العراق، فإنها تجنبت تصعيد الخلاف مع الولايات المتحدة في هذا الشأن، ولختارت الانضمام في صمت للتيار الدولي العائم المعارض للحرب، دون أن تحاول التقييم بأى دور قيادي في هذا المجال.

فعلى عكس الرؤية الأمريكية، فإن الدول المعارضة لها رأت أن الحرب على العراق يمكن أن تعرض للخطر ما تم تحقيقه من إنجازات في المرحلة السابقة من الحرب ضد الإرهاب، بسبب ما سوف أن تؤدي إليه من صرف النظر عن المواجهة المباشرة مع الجماعات الإرهابية، وعن مهمة إعادة إعمار أفغانستان التي كانت الفوضى وانهيار الدولة فيها سبباً في تحولها إلى ملاذ آمن للإرهاب، فبالنسبة للعديد من الدول الغربية أثارت المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة في أفغانستان من شكوكها في جدوى العمل العسكري المتعجل وغير المدعوم سياسياً واقتصادياً في تحقيق أهداف الحرب على الإرهاب. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن ما تحقق في أفغانستان يعتبر نجاحاً كافياً يبرر الانتقال لمرحلة أخرى في الحرب ضد الإرهاب^(٢١).

أكثر من ذلك فإن الدول المعارضة للحرب الأمريكية ضد العراق ذهبت إلى أن تلك الحرب يمكن أن تزيد من مخاطر الإرهاب بسبب مشاعر الغضب والكراهية التي يمكن لهذه الحرب أن تثيرها ضد الولايات المتحدة والغرب. فبرغم مشاركة الدول الأوروبية الرئيسية الولايات المتحدة في اعتبار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في العالم العربي سبباً في توليد الاتجاهات المتطرفة، فإنها بالإضافة إلى ذلك تذهب للاعتراف بمسئولية السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، خاصة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، عن مشاعر الغضب والتطرف العربي تجاه الولايات المتحدة والغرب، ومن ثم فإن هذه الدول كانت ترى ضرورة تعديل السياسة الأمريكية تجاه الصراع بين العرب وإسرائيل كسبيل للحد من أسباب التطرف في المنطقة.

وقد أبدى العديد من الدول الأوروبية مخاوفه من أن توسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب لتشمل العراق يمكن له أن يؤدي إلى تعميق الهوة بين العالم الإسلامي والغرب، وهي الهوة التي نجحت الهجمات الإرهابية في الحادى عشر من سبتمبر في تعميقها، إلى الحد الذي باتت فيه الحرب على الإرهاب لدى الكثيرين في العالم العربي مرافقة للحرب على الإسلام، مما هدد بتحول نبوءة صراع الحضارات إلى حقيقة

واقعة، وهو ما حاول معارضو الولايات المتحدة من الدول الغربية تجنبه بإظهار الانقسام بين دول التحالف الغربى حول الحرب على العراق. وقد كان لهذا العامل بشكل خاص أهمية كبرى لدى الدول الأوروبية التى تظهر حساسية وتقمهم أكبر للأوضاع السائدة فى العالم العربى الواقع فى جوارها الجغرافى القريب، والذي ترتب مظاهر الاضطراب وعدم الاستقرار والعداء الغرب فيه مخاطر حقيقية على أوروبا أكبر بكثير مما تخلفه على الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الكبرى التى عارضت الحرب الأمريكية ضد العراق رأت فى الإصرار الأمريكى على العمل العسكرى المنفرد فى العراق خرقاً أمريكياً خطيراً للقواعد والأعراف المستقرة لإدارة العلاقات بين الدول. فالمسكرة المتزايدة للسياسة الخارجية الأمريكية تفرض على الدول الكبرى الرئيسية ضغطاً لا قبل لها بها، بسبب عدم قدرتها على مجارة الولايات المتحدة فى اللجوء المتكرر والمبالغ فيه بغير مبرر كاف لاستخدام القوة المسلحة فى تحقيق أهدافها السياسية، الأمر الذى يهدد بتهميش دور القوى الكبرى فى النظام الدولى. بالإضافة إلى ذلك فإن الميل الأمريكى المتزايد للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى يهدد بزيادة عوامل الفوضى وأسباب عدم التأكد فى النظام الدولى، الأمر الذى سيتحمل الجميع تكلفته الباهظة وليس الولايات المتحدة بمفردها.

لهذه الأسباب قابلت القوى الدولية الكبرى اتجاه الولايات المتحدة للتصعيد ضد العراق بالتحفظ ثم بالمقاومة، ومع ازدياد حدة التصعيد الأمريكى، واتجاه الولايات المتحدة لزيادة حشودها العسكرية حولها العراق بدأت القوى الدولية الكبرى فى العمل على مجارة السياسة الأمريكية فى اتجاه التصعيد من ناحية، وفى اتجاه تجنب وصول هذا التصعيد إلى مستوى الحرب من ناحية أخرى. فى هذا السياق وافقت الدول الكبرى على استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، هو القرار رقم ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢، والذي ألزم العراق بتقديم كافة المعلومات المتعلقة ببرامجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وإتاحة حرية كاملة للمفتشين الدوليين للعمل فى داخل العراق.

وبينما كانت الولايات المتحدة تضغط فى سبيل قيام المفتشين الدوليين بإصدار تقرير نهائى عن نتائج مهمتهم فى العراق، كان على المفتشين من الناحية الفنية الوصول إلى نتائج لا تقبل الشك. وبينما أبدى العراق قدراً كبيراً من التعاون مع فرق التفتيش، فإن عدم الثقة فى النظام العراقى وسياساته الملوغة إزاء لجان التفتيش فى مرحلة سابقة، وبالتحديد فى المرحلة ١٩٩١-١٩٩٨ عندما كانت اللجنة المعروفة بأونسكوم تتولى عمليات التفتيش فى العراق، لم تجعل من المستوى المتقدم من التعاون العراقى مع المفتشين الدوليين كافياً لقيامها بإصدار تقرير يشهد بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وبرامج تطويرها. وبين ضغط الولايات المتحدة لإصدار قرار جديد

يحولها الجوء لاستخدام القوة ضد العراق، وعدم قدرة المفتشين الدوليين على إصدار تقرير حاسم عن نتائج أعمالهم، وجدت القوى الدولية الرئيسية، وخاصة فرنسا وروسيا العضوين الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا عضو المجلس في دورته التي شهدت تلك التطورات، وجدت نفسها مضطرة لمقاومة الرغبة الأمريكية في مواجهة حاسمة كان مجلس الأمن منسرحاً لها، مستفيدة في ذلك من الرأي العام الدولي واسع النطاق المعارض لحرب أمريكية ضد العراق، ومكونة فيما بينها تحالفاً دبلوماسياً قوياً أظهر قدرته على تعطيل السياسة الأمريكية.

وقد لعبت فرنسا بشكل خاص دوراً مهماً في مقاومة السياسة الأمريكية، فقد تزعمت فرنسا اللوبي المعارض للولايات المتحدة، وكانت أنشط أعضائه في حشد تأييد الدول ضد السياسة الأمريكية غير مكتفية بمجرد إعلان موقفها والاعتماد السلبي على الرأي العام الدولي المعارض لواشنطن. أما ألمانيا فإنها بينما تجنبت الذهاب في المسار الفرنسي لحشد المعارضة ضد السياسة الأمريكية، فإن الانتقادات الحادة التي وجهها مسئولون ألمان كبار للسياسة الأمريكية كانت كافية لتدعيم شرعية وقوة الحركة المعارضة للسياسة الأمريكية، كما كانت كافية أيضاً لإثارة الغضب الأمريكي. أما روسيا فإنها بينما تبنت موقفاً قوياً معارضاً للسياسة الأمريكية تجاه العراق، فإنها، مثل ألمانيا، حجت من دورها في حشد المعارضة ضد الولايات المتحدة، كما تجنبت الدخول في مواجهات لفظية حادة مع الولايات المتحدة.

ويعكس التفاوت بين سياسات الدول الثلاث، برغم اتفاقها على معارضة السياسة الأمريكية، التفاوت بين مواقع الدول الثلاث في النظام الدولي. فبينما تتشارك الدول الثلاث في احتلال مكانة القوى الكبرى في الصف الثاني التالي للولايات المتحدة، فإن فرنسا تحتل موقعها بين دول الصف الثاني منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبات لدى فرنسا خبرة طويلة في إدارة سياساتها الخارجية من هذا الموقع. بالإضافة إلى ذلك فقد طورت فرنسا منذ عهد الرئيس ديغول سياسة تتسم بقدر من الاستقلال عن الولايات المتحدة، وهي السياسة التي يمكن إرجاعها إلى أسباب تاريخية وثقافية عميقة، حتى إن قصداً كبيراً من النخبة الفرنسية يذهب من وقت لآخر للتعبير عن رغبته في إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وهي الرغبة التي لم يكن لها أي نصيب من النجاح حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك اتسمت للدبلوماسية الفرنسية بقدر كبير من النشاط والقدرة على المبادرة، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا، حتى أن السياسة الفرنسية دخلت في كثير من المناسبات في منافسة مع السياسة الأمريكية.

أما بالنسبة لألمانيا فإنها مازالت مكبلة بميراث الحرب العالمية الثانية التي انتهت بهزيمتها، وبروابطها مع الولايات المتحدة التي لعبت دوراً مهماً في إعمار ألمانيا ودمجها في المجتمع الدولي في المرحلة التالية للحرب، كما أنها مازالت مكبلة بميراث

بحول بينها وبين القيام بدور نشط في السياسة الدولية، خاصة بسبب القيود المفروضة على قيام ألمانيا باستخدام قواتها المسلحة في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية. وتترك ألمانيا طبيعة المخاوف المنتشرة في القارة الأوروبية من جراء قيامها بتطوير سياسة خارجية مستقلة، كما تترك أيضاً أن الارتباط بين ألمانيا والولايات المتحدة يقدم نوع من الطمأنينة للدول الأوروبية، التي لم تنس بعد خبرات عدوانية العسكرية الألمانية في أوروبا. لهذه الأسباب حرصت ألمانيا على أن تضع سقفاً لخلافاتها مع الولايات المتحدة حول العراق، ولهذه الأسباب أيضاً يعد المدى الذي ذهبت إليه ألمانيا في معارضة الولايات المتحدة أمراً جديراً بالاهتمام، لأنه يضع سابقة في العلاقات الأمريكية الألمانية وفي سياسة ألمانيا الخارجية.

أما بالنسبة لروسيا فإنها وهي القائمة لمجموعة دول الصف الثاني بعد عدة عقود قضتها في الصف الأول زمن القطبية الثنائية، تترك أكثر من غيرها تكلفة الاختلاف مع الولايات المتحدة. كما أن روسيا المشغولة في إعادة بناء اقتصادها ومجتمعها باتت تتعامل مع قضايا السياسة الخارجية كأداة لتحقيق أهداف الإصلاح والبناء في الداخل، وبالتأكيد فإن الدخول في صدام مع الولايات المتحدة لا يساعد الإصلاح والتنمية في روسيا التي تعتمد كثيراً على القروض القائمة من هيئات التمويل الدولية التي تملك الولايات المتحدة نفوذاً هائلاً فيها. بالإضافة إلى ذلك فإن روسيا تستفيد كثيراً من الحرب الأمريكية على الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى منذ احتلالها لأفغانستان، نظراً للمشكلات التي تواجهها روسيا في أقاليمها ذات الأغلبية الإسلامية القريبة من أفغانستان، والتي تمثل مع أفغانستان بؤرة للتوتر تستفيد منها الجماعات المتطرفة المسلحة في كافة نواحي هذه المنطقة.

ومع بدء الهجوم الأمريكي على العراق انتهت مرحلة الجهود الدبلوماسية التي مثل مجلس الأمن ساحتها الرئيسية. شهور عدة استغرقتها تلك المناورات وعمليات الكر والفر الدبلوماسية. وخلال هذه الشهور بدا العالم وكأنه عالمٌ متعدد الأقطاب تقف فيه أوروبا، ومعها روسيا وربما الصين، في مواجهة الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم. أما بعد بدء الحرب فإن النظام الدولي استعاد صورته كعالم أحادي القطبية تقف على قمته الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن القوى المعارضة للحرب مازالت تقف ترأب باهتمام تطورات مرحلة ما بعد نجاح الولايات المتحدة في إسقاط نظام صدام حسين نظراً لأن نتيجة هذه الحرب سوف يكون لها أثر كبير على مستقبل النظام الدولي.

ولول ما يلفت النظر في ذلك النزاع الذي جرى في مجلس الأمن والأروقة الدبلوماسية الدولية هو قدرة دول عدة في العالم على الوقوف في وجه السياسات الأمريكية، بل وتحديها في قضية تعتبرها الولايات المتحدة ذات أهمية قصوى بالنسبة

لها، وبينما يبين هذا الموقف أن الدول، بخلاف القوة العظمى، تمتلك من القوة والقدرة ما قد لا يبدو أنها تتمتع به عند النظر إليها لأول وهلة، فإن نفس الموقف أيضاً يبين أن القوة العظمى ليست كاية القدرة والنفوذ كما قد يبدو للوهلة الأولى، وأن العالم أصبح أكبر وأكثر تعقيداً من أن يتيح لدولة واحدة السيطرة عليه وفرض إرادتها على الآخرين، ذلك بالرغم من أن هيكل القوة في النظام الدولي لم يتغير، وأن الولايات المتحدة مازالت تسبق الدول التي تليها في سلم القوة العالمي بفارق شاسع.

وبينما يمكن للتحالفات أن تؤدي إلى موازنة نفوذ دولة متفوقة في القوة، فإنه يصعب اعتبار التحالف الذي تكون في مجلس الأمن بين عدد من الدول لمنع الولايات المتحدة من توفير غطاء الشرعية الدولية لمسياساتها إزاء العراق، تحالفاً من النوع الذي يمكن أن يؤدي إلى موازنة للنفوذ الأمريكي في النظام الدولي، وبالتالي إلى تكون نظام دولي متعدد الأقطاب. ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، أولها هو أن هذا التحالف يكون حول قضية واحدة، أي قضية العراق، التي لا تعد قضية مركزية أو مصلحة حيوية للدول أعضاء هذا التحالف، اللهم إلا إذا جرى النظر إليها من زاوية القيمة الرمزية التي تمثلها. من ناحية ثانية فإن هذا التحالف يقتصر على المجال الدبلوماسي، خاصة داخل مجلس الأمن، حيث وظفت بعض الدول، خاصة فرنسا، المكانة التي حصلت عليها وفقاً لترتيبات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتحقيق مكاسب في عالم ما بعد الحرب للبرادة الأحادي القطبية. وحتى الآن فإنه لا يوجد أي مؤشر على أن الدول أعضاء هذا التحالف الدبلوماسي مستعدة للذهاب إلى ما وراء الموقف الدبلوماسي المشترك، لتقوم بتعبئة مواردها المشتركة في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والدفاع من أجل موازنة النفوذ والهيمنة الأمريكية.

ومن ناحية ثالثة، فإنه على عكس التحالفات التي تكونت في عالم الثنائية القطبية أو في العالم المتعدد الأقطاب، فإن التحالفين، ذلك الذي تكون لمعارضة الولايات المتحدة والتحالف الذي وقفت على قمته الولايات المتحدة التحالفين، ليسا في حالة تنافس من أجل السيطرة على العالم، كما كان الحال مثلاً في عالم القطبية الثنائية حينما كان لكل من التحالفين الاشتراكي والرأسمالي مشروع للسيطرة على العالم. وإنما ما نحن إزاءه هو محاولة من جانب أطراف رئيسية في النظام الدولي للدفع في اتجاه طريقة أخرى لإدارة شؤون العالم، طريقة تتسم بدرجة أكبر من الجماعية وتعد الأطراف، ومراعاة التنوع الثقافي والديني الموجود في العالم. ولكن في ظل قيادة نفس القطب الواحد، أي الولايات المتحدة. وربما كانت مقارنة السياسة الجماعية التي تبنتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية إزاء كوسوفو بالسياسة الأمريكية تجاه العراق تبين الفارق بين وجهتي النظر الأوروبية والأمريكية. فإتهاء مكانة الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على النظام الدولي ليس من ضمن الأهداف التي تبناها التحالف

المعارض للسياسة الأمريكية في مجلس الأمن، وكان المطلوب من جانب هؤلاء هو أن تكف الولايات المتحدة عن تجاهل مصالح وجهات نظر الآخرين عند رسم سياساتها التي تؤثر بشكل عميق على مصير العالم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ما يشبه الإجماع بين الدول الأوروبية على أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة بالنسبة لأمن القارة الأوروبية. فقبل خروج الولايات المتحدة من عزلتها كان خطر الحرب يخيم بصفة شبه دائمة على القارة الأوروبية. وكان تدخل الولايات المتحدة في الحربين العالميتين الأولى والثانية هو العامل الرئيسي الذي وضع حداً للصراعات بين الدول الأوروبية، وأتاح لأوروبا فرصة التمتع بأطول فترة سلام عرفتتها القارة خلال العصر الحديث، الأمر الذي يجعل التيار الرئيسي في السياسة الأوروبية مدركا لعدم الذهاب بعيدا في توسيع الشقاق بين ضفتي الأطلسنطي.

من ناحية رابعة فإن هذا الصراع جرى في إطار توافق يصعب تجاهله في المصالح ودرجة عالية من التشابه الإيديولوجي والقيمي. إذ لا يوجد تعارض بين الفريقين على أهمية عدم التسامح مع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا على أهمية الإصلاح السياسي في دول المنطقة كطريق للحد من العوامل المولدة للإرهاب. كما أن الأطراف المختلفة في التحالفين تنتمي، وإن بدرجات وأشكال مختلفة، إلى مجموعة القيم الليبرالية، والعولمة، وإن تفاوتت رؤيتها في الطريقة التي يجرى بها نشر هذه القيم على الصعيد العالمي، وهو تفاوت يختلف بشكل نوعي عن الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، كما يختلف أيضاً عن الصراع بين قوميات متشددة فنية في مرحلة التعددية القطبية التي ارتبطت بالتوسع الإمبريالي والصراع على المستعمرات.

ومن المهم في هذا السياق ملاحظة أن الطرف الذي كان الأكثر تشدداً في مقاومة السياسة الأمريكية، أي فرنسا، تعتبر عضواً أصيلاً في المعسكر الغربي، وحليفاً غير مشكوك فيه للولايات المتحدة، حتى وإن كانت له أسلوبها الخاص في إدارة علاقة التحالف. هذه فرنسا صاحبة تقاليد عريقة في الحرص على تجنب التبعية للولايات المتحدة، وهو الحرص الذي يعطيه الفرنسيون أهمية كبرى لدرجة أنه يمكن اعتباره مصلحة قومية فرنسية. ولكن في نفس الوقت، فإن فرنسا، من الناحية الموضوعية ومن ناحية نظرتها لنفسها، هي جزء لا يتجزأ من المعسكر الغربي التقليدي، وطرف رئيسي في مجموعة الدول المتقدمة التي تمثل مركز النظام الدولي والنظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي يضعها في موقع الحليف غير المشكوك فيه، حتى وإن كان مشاكساً، للولايات المتحدة. والأرجح أن موقع فرنسا كحليف موضوعي للولايات المتحدة هو الذي أتاح لها اتخاذ هذه المواقف المتشددة في معارضة السياسة الأمريكية، دون مخافة اعتبار ذلك تهديداً للولايات المتحدة، أو تحدياً للنظام الدولي الذي تكف الولايات المتحدة على رأسه. ويختلف هذا بشكل واضح عن موقف كل من روسيا والصين اللتان كان

من الممكن أن يتم النظر لمعارضتهما للولايات المتحدة بطريقة أخرى، لولا أن هذه المعارضة جاءت تالية للمعارضة الفرنسية وتحت قيادتها.

ومن ناحية خامسة، فإن هذا الصراع كان له سقف لا توجد دلائل على إمكانية تجاوزه. ويختلف هذا بشكل واضح عن الصراع بين القوى العظمى في مرحلتى القطبية الثانية والتعددية القطبية، عندما كانت الحرب بين الأطراف المتصارعة نتيجة محتملة واختيار لا تستبعده الأطراف المتنافسة كأداة لحسم الصراعات فيما بينها. فليس من المتصور أن تكون فرنسا أو الولايات المتحدة قد طرحا على نفسيهما خيار المواجهة العسكرية مع الطرف الآخر لإرغامه على الخضوع، أو أن أى من الأطراف المتنافسة نظر للطرف الآخر على أنه يمثل تهديداً وجودياً بالنسبة له، كما كان الحال فى عالمى القطبية الثانية والتعددية القطبية. وبالطبع، فإن آثار الصراع الدبلوماسى قد تمتد إلى مجالات إضافية كالعلاقات التجارية والإعلام، وأن ذلك الصراع قد يترك آثاراً على الطريقة التى يدرك بها كل من الأمريكيون والفرنسيون الطرف الآخر، ولكن المرجح أنه لن يكون من المسموح للصراع بين الطرفين أن يتجاوز هذا المستوى إلى ما هو أبعد من ذلك، بسبب المصالح المشتركة العميقة التى تربطهم معاً.

ومن ناحية سادسة، فإن أقطاب الصراع الدبلوماسى حول العراق تختلف عما كانت نظريات العودة لنظام التعددية القطبية تتوقعه. فبينما بشرت بعض نظريات العودة للتعددية القطبية بظهور الصين أو روسيا كقطب منائى للولايات المتحدة، فإن سياسة هذين البلدين تتسم بدرجة ليست قليلة من التردد والمعارضة الخجول للسياسة الأمريكية. وبينما كانت هذه النظريات تبشر ببزوغ الاتحاد الأوروبى كقطب منافس للولايات المتحدة، فإننا نجد أوروبا وقد انقسمت على نفسها فى الصراع الراهن بين مؤيد للموقف الفرنسى، ومنحاز بشكل صريح للولايات المتحدة. والملفت للنظر أنه لا توجد خلافات واضحة فى المصالح تفسر هذا الانقسام بين دول الاتحاد الأوروبى، ولكن كل ما هنالك هو خلافات أيديولوجية بين الأحزاب الحاكمة فى الدول الأوربية المختلفة، ووجهات نظر متعددة تجاه المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها التحالف الأطلنطى نتيجة لاختلاف المواقف بين أوروبا وواشنطن تجاه العراق.

وربما كان التخصيص الصحيح للنزاع الدبلوماسى حول العراق هو أنه محاولة من جانب بعض القوى الرئيسية فى النظام الدولى لترشيد السياسة الأمريكية التى تبدو مندفعة نحو اختيارات يمكن لها أن تضر بالنظام الدولى كله، وبالمصالح المشتركة لمجموعة الدول المتقدمة. ومع أن هذه الجهود لم تنجح فى منع الولايات المتحدة من شن الحرب ضد العراق، فإن فرصها فى النجاح ترتفع كلما أنت المغامرة الأمريكية فى العراق إلى تورط واشنطن فى تعقيدات لا قيل لها بها، الأمر الذى يجعل الولايات المتحدة مستعدة للتعامل مع وجهات النظر الأخرى بدرجة أكبر من الاحترام.

هوامش الفصل العاشر :

- (1) Michael Hirsh, Bush and the World, Foreign Affairs, September/October 2002, www.foreignaffairs.org, p. 2.
- (2) The Isolationist Slur, National Review, Nov 22, 1999.
- (3) Christine Gray, From Unity to Polarization: International Law and the Use of Force against Iraq, European Journal of International Law, vol, 13 (2002), no. 1.
- (4) Michael Hirsh, Bush and the World, Foreign Affairs, September/October 2002, www.foreignaffairs.org, p. 3.
- (5) Michael Emerson and Nathalie Tocci, The Rubik Cube of the Wider Middle East, Brussels: Center for European Policy Studies, 2003, p. 17.
- (6) Michael McFaul, The Liberty Doctrine, Policy Review, no 1112 (April-May 2002).
- (٧) خطاب الرئيس الأمريكي في المؤتمر الدولي للحرب ضد الإرهاب، وارسو، ٦ نوفمبر ٢٠٠١، <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/11/20011106-2.html>
- (8) Kagan, Op., Cit.
- (9) Michael McFaul, The Liberty Doctrine, Policy Review, no. 112 (April-May 2002).
- (10) Robert Kagan, Power and Weakness, Policy Review, no. 113, June-July 2002.
- (11) Michael Hirsh, Bush and the World, Foreign Affairs, September/October 2002, www.foreignaffairs.org, p. 3.
- (12) Robert Kagan, Power and Weakness, Policy Review, no. 113, June-July 2002.
- (13) Kagan, Op., Cit.
- (14) Kagan, Op., Cit.
- (15) Philip H. Gordon, Reforging the Atlantic Alliance, The National Interest, Fall 2002.
- (16) Elisa D. Harris, Chemical and Biological Weapons: Prospects and priorities after September 11, The Brookings Review, vol. 20, no 3 (Summer 2002), pp. 24-27.
- (17) David Albright and Kevin O'Neill, The Iraqi Maze: Searching for a Way Out, The Nonproliferation Review, Fall-Winter 2001.
- (18) The National Security Strategy of the United States of America, September 2002.
- (19) Phil Gordon, in "Iraq and America: Ten Years after Desert Storm", A Brookings Forum, February 21, 2001.
- (٢٠) وحيد عبد المجيد، لماذا تراجع الحديث عن ضرب العراق، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد ٨٥ (يناير ٢٠٠٢).
- (21) Jeffrey Gedmin, Collecting the Anti-Terror Coalition, Policy Review, no. 109 (October-November 2001).

- (22) Michael Eisenstadt, "Lessons Learned and Looking Forward", paper presented at "Understanding the Lessons of Nuclear Inspections and Monitoring in Iraq: A Ten Year Review" sponsored by the Institute for Science and International Security, Carnegie Endowment for International Peace, Washington< DC, June 14-15, 2001(ISIS Conference on Iraq.
- (23) David Albright and Kevin O'Neill, The Iraqi Maze: Searching for a Way Out, The Nonproliferation Review, Fall/Winter 2001.
- (24) Kagan, Op., Cit.
- (25) Jeffrey Gedmin, Collecting the Anti-Terror Coalition, Policy Review, no. 109 (October-November 2001).
- (26) Paul Jabber, Impact of ht e war on terror on certain aspects of US policy in the Middle East: A Medium-Term Assessment, Prepared for the National Intelligence Council, December 27, 2001,
www.odci.gov/nic/pubs/conference_reports/jabber_paper.htm

الفصل الحادى عشر

**إيران وتحديات واقع ما بعد الحرب
على العراق :**

خيارات مواجهة التهديدات الأمريكية

أحمد منيسى

أسفرت الحرب الأمريكية على العراق عن خلق واقع جديد في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي المنطقة العربية بشكل خاص، يتمثل في قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، أو في أحسن الأحوال تكريس نفوذها العسكري في هذا البلد العربي المحوري، وهو ما سوف يؤدي بالتبعية إلى إحداث تشكيل جديد للخريطة السياسية ولمعادلة توازن القوى في هذه المنطقة. فعلى الرغم من أنه كان هناك نفوذ كبير للولايات المتحدة في هذه المنطقة قبل احتلالها للعراق، إلا أن قيامها بخلق وجود عسكري لها في العراق بالفعل يقلب الكثير من الموازين بشكل جذري، وهذا التغير له تأثيراته الكبيرة على كافة دول المنطقة بأوزان مختلفة .

وتعد إيران واحدة من أكثر الدول تضرراً من هذا التغير الذي حدث في الخريطة السياسية، بالنظر إلى أن الحرب الأمريكية على العراق قد أدت إلى إحكام الحصار الأمريكي عليها، مما يخلق بدوره تهديداً كبيراً للأمن القومي الإيراني، وبالنظر في الوقت نفسه ليس فقط إلى موروث العداء الشديد الذي يسيطر على علاقاتها بالولايات المتحدة، ولكن أيضاً لأنها إحدى الدول المستهدفة في إطار ما تسميه الولايات المتحدة بـ "محور الشر" الذي تحتل إيران المرتبة الثانية فيه، وهي الآن أصبحت الدولة رقم واحد في هذا المحور بعد القضاء على نظام صدام حسين الذي كان العراق في ظل حكمه يشغل المرتبة الأولى .

وفي هذه الدراسة سوف يتم تناول التهديدات التي تواجه إيران في ظل هذا الواقع السياسي والجغرافي الجديد الذي أفرزته الحرب الأمريكية على العراق، والخيارات الإيرانية لمواجهة هذه التهديدات، ولكن سوف يتم التعرض أولاً للموقف الإيراني من هذه الحرب.

أولاً: الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق :

واجهت إيران في موقفها من الحرب الأمريكية على العراق ما يمكن تسميته بـ " مأزق الخيارات المتناقضة "، فقد كان التخلص من النظام الحاكم في العراق بقيادة صدام حسين أحد أهدافها، ولكن تحقيق ذلك الهدف على يد الولايات المتحدة يفضي إلى تكريس الحصار الأمريكي لها ، بعد أن استطاعت الولايات المتحدة أن تعد نفوذها إلى الشرق من الحدود الإيرانية عقب خلق نفوذ وجود دائم لها في أفغانستان بعد الإطاحة بحركة طالبان، وإلى الشمال عن طريق نفوذها المتنامي في جمهوريات آسيا الوسطى

وفى الجنوب أيضا عن طريق الأساطيل الأمريكية المتمركزة إلى جنوب إيران فى المحيط الهندي، ناهيك عن الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج العربى .

ومما زاد من المخاوف الإيرانية، إقدام الولايات المتحدة على شن هذه الحرب خارجة عن الإجماع الدولى والشرعية الدولية، ما يعنى أن الولايات المتحدة لم تعد عابئة بأية قيود على سياستها الخارجية منشقة عن ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية، إضافة إلى أن إيران - وكما سبق القول - تحتل المرتبة الثانية فيما تسميه واشنطن " محور الشر " ، ما يعنى من الناحية النظرية أن الدور قائم عليها إذا ما فرغت الولايات المتحدة من مهمتها فى العراق .

هذه الخيارات المتناقضة أوجدت ارتباكاً واضحاً فى الموقف الإيرانى تجاه تلك الحرب، كان يحمل فى طياته الخوف من التداعيات المحتملة لها إذا ما استطاعت الولايات المتحدة القضاء على نظام صدام حسين .

وفيما يلى نعرض لولا لمحددات الموقف الإيرانى من الحرب الأمريكية على العراق، ثم نعرض لطبيعة هذا الموقف .

١- محددات الموقف الإيرانى من الحرب الأمريكية على العراق:

تأثر الموقف الإيرانى من الحرب الأمريكية على العراق بأربعة أنواع من المحددات : الأول، خاص بطبيعة العلاقات العراقية الإيرانية، والثاني، يتعلق بطبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية، أما النوع الثالث من هذه المحددات، فينصرف إلى تلك المحددات الخاصة بطبيعة التفاعلات الإقليمية لإيران، ويتعلق المحدد الأخير بطبيعة المصلحة القومية الإيرانية من ناحية وطبيعة التفاعلات الداخلية فى الساحة السياسية الإيرانية من ناحية أخرى، وفيما نعرض لهذه المحددات :

أ- المحددات الخاصة بطبيعة العلاقات العراقية الإيرانية:

مثل كل من العراق وإيران محورين متنافسين تقليدياً على زعامة النظام الإقليمى لمنطقة الخليج العربى، وذلك بحكم كونهما الدولتين الأقوى فى هذه المنطقة، فضلاً عن تجذر أصولهما كدولتين كان لكل منهما حضارة مميزة.

ومن هنا، فقد كان تاريخ العلاقات بين الطرفين دائماً، وبالأذات فى مرحلة ما بعد الانسحاب البريطانى من الخليج عام ١٩٧١، مسكوناً بالسعى إلى الهيمنة الإقليمية فى الخليج من جانب إحداهما وقيام الأخرى بدور المناوى أو الراضى لهذه الهيمنة، فى حين كانت السعودية، وهى القوة الإقليمية الثالثة فى إقليم الخليج، تكتفى بالقيام بدور القوة الموازنة، وإن كانت حريصة دائماً على القيام بدور المسيطر أو المهيمن على مستوى النظام الفرعى فى الخليج، أى مستوى الدول الخمس الأخرى التى أصبحت

شريكها فيما بعد في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي عمان وقطر والبحرين والإمارات والكويت^(١).

وقد كشفت حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٨، فيما يعرف بحرب الخليج الأولى، عن هذا الطابع الصراعى الذى يغلف علاقاتهما الثنائية. ومن ناحية أخرى، فقد كرسّت هذه الحرب فى الذاكرة السياسية الإيرانية موروثة عدائيا ضخما تجاه النظام العراقى الحاكم بزعامة صدام حسين الذى تحمله إيران مسئولية تلك الحرب، المعروفة فى القاموس السياسى الإيرانى باسم "الحرب المفروضة"، وبات مستقرا فى العقل السياسى الإيرانى أنه ليس من الممكن الاطمئنان على جوار العراق فى ظل بقاء صدام حسين على قمة السلطة فيه، وذلك على الرغم من أن العراق قد حاول منذ العام ١٩٩٠ أن يفتح صفحة جديدة فى العلاقات مع إيران، وعلى الرغم أيضا من أن العلاقات بين الطرفين شهدت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من حكم صدام حسين بؤادر انفراج ملموسة، حيث ظلت العلاقات بين الطرفين تعاني من الطابع الصراعى الذى يسيطر عليها، وبخاصة فيما يتعلق بموروث العداء الذى أفرزته حرب الثمان سنوات، وملفاتها التى لم تسو بعد.

ب- المحددات الخاصة بطبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية:

كانت إيران فى ظل حكم الشاه واحدة من أهم حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة، وقد اعتمدت واشنطن فى هذه المرحلة بشكل أساسى على طهران لموازنة تنامي العلاقات السوفيتية مع العراق، إضافة إلى اعتمادها أيضا على حليفها الآخر، المتمثل فى المملكة العربية السعودية.

بيد أنه، ومنذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ اتخذت العلاقات الإيرانية الأمريكية منحى العداء المسافر، وكان لكل من الطرفين أسبابه فى تكريسه^(٢):

فعلى الجانب الإيرانى، ظل التدخل الأمريكى للإطاحة بحكومة مصدق عام ١٩٥٣ أحد المكونات الرئيسية للذاكرة السياسية للنظام الإيرانى الجديد، والذى لم يستبعد قيام الولايات المتحدة فى أية لحظة بتكرار ذلك الدور نفسه، وقد كرس من هذا التوجس الإيرانى قيام الولايات المتحدة بدعم العراق فى حرب الثمان سنوات مع العراق.

أما على الجانب الأمريكى، فقد أدى سقوط نظام الشاه إلى كشف ظهر الولايات المتحدة فى الخليج، مما جعلها تلقى بكل قوتها لدعم نظام البعث فى العراق، وتجلّى ذلك بشكل واضح بإبان حرب العراق مع إيران، وكما حملت للذاكرة الإيرانية واقعة عام ١٩٥٣، ظلت واقعة احتجاز الرهائن الأمريكيين التى أنهت حكم كارتر ماثلة فى الذاكرة الأمريكية، ومن المفارقات أن ضلوع إدارة ريجان فيما عرف بفضيحة إيران

كونترا، قد أضافت إلى مخزون الذكورة الأمريكية تجاه إيران عنصرا إضافيا، حيث صارت طهران مسئولة عن طرد رئيسين أمريكيين من البيت الأبيض.

وأدى انهيار الاتحاد الموفيتي في مطلع التسعينيات إلى تصاعد التوجس الأمريكي من إيران التي صارت رمزا للأصولية التي رشحتها الولايات المتحدة لتكون عدوا لها بعد انهيار الاتحاد الموفيتي.

ومنذ مطلع التسعينيات وحتى أحداث سبتمبر ٢٠٠١، مرت علاقة الولايات المتحدة مع إيران بثلاث مراحل أساسية، اعتمدت في كل منها على سياسات وآليات مختلفة للتعامل مع إيران، ولكنها كرسّت في الوقت نفسه الموروث العدائي بين البلدين، وذلك على النحو التالي (٣):

١- مرحلة ما عرف باسم السياسات العمياء (١٩٩٢-١٩٩١):

حاولت الولايات المتحدة في هذه الفترة أن تحبط كل مساعي إيران السلمية حتى تعزلها، واستمرت في تصنيف إيران في المحافل الدولية والإقليمية بأنها دولة توسعية تتبنى الأصولية الإسلامية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافي، والادعاء بأنها تسعى من أجل تصنيع قتال نووية لتسيطر على المنطقة، وأنه ينبغي على دول المنطقة أن تعمل على الحد من النفوذ الإيراني.

٢- مرحلة الاحتواء المنظم لإيران (١٩٩٢-١٩٩٦):

مع اكتشاف مصادر ضخمة للنفط في آسيا الوسطى، وتزايد أهمية الدور الإيراني باعتباره البوابة المهمة لهذه المنطقة، ازدادت رغبة الولايات المتحدة في عرقلة نفوذ جغرافية إيران السياسية، وذلك عن طريق عدد من الإجراءات منها: إقرار قانون احتواء إيران والذي عرف باسم (قانون دلماتو) عام ١٩٩٦، رغبة منها في حرمان إيران من المشاركة في مشاريع الطاقة ومنع مرورها عبر أراضيها والضغط على روسيا وغيرها من الدول التي لها علاقات مع إيران لمنعها من تطوير علاقاتها مع طهران، وخاصة ما يتعلق منها بالتسلح النووي.

وفي الواقع، فإن سياسة الاحتواء المزدوج التي أعلنت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٩٣ عن تبنيها لسياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، لم تأت بجديد حيث كانت الولايات المتحدة تسعى تاريخيا ومنذ تكثيف وجودها في الخليج إلى الموازنة بين العراق وإيران، وقد انهارت هذه السياسة بعد الثورة الإسلامية، فأصبحت تدعم العراق في مواجهة إيران.

٣- مرحلة الاحتواء المتخبط (١٩٩٧-٢٠٠١):

بدأت هذه المرحلة مع انتخاب السيد محمد خاتمي لرئاسة إيران، وفي هذه الفترة بدا واضحا أن هناك ميلا لتكريس الانفتاح في السياسة الإيرانية، ومن هنا أصبحت

معارضة الولايات المتحدة لإيران بلا حجة مؤثرة، وخاصة مع التحركات الإيجابية للسيد خاتمي، حيث قام بتوجيه عدة رسائل ودية إلى الشعب الأمريكي، وطرح فكرة حوار الحضارات، وأعلن عن تبني سياسة خارجية هادفة إلى إزالة التوترات الإقليمية، وبجانب هذه التحركات ظهرت حركة جديدة في المحافل الاقتصادية والسياسية في أوروبا تدعو إلى تحسين العلاقات مع إيران.

وبشكل عام، فقد كرس تطور العلاقات الإيرانية الأمريكية خلال عقد التسعينيات وجود عقبات أساسية في وجه تطوير هذه العلاقات، وذلك على الرغم من أنه كانت هناك محاولات من قبلهما لفتح صفحة جديدة، وبانت إيران مقتنعة أن هناك إشكاليات حقيقية تحول دون تفعيل علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي القناة التي تنامت بعد أن تم تصنيفها من قبل واشنطن على أنها إحدى دول معسكر الشر، على الرغم من تعاونها مع واشنطن في حرب الإطاحة بحركة طالبان من الحكم.

ج- المحددات النابعة من العلاقات الإقليمية لإيران:

تواجه إيران ١٥ دولة مجاورة، ويؤكد التاريخ أن إيران بما تتميز به من خصائص جغرافية وثقافية سياسية، لم تستطع أن تتحالف مع جاراتها، وبعض هذه الدول يعاني ضعفا في الموقع الاستراتيجي، وهذه الدول بشكل عام تسعى للظن بإيران، وظلت - بصيغ سياسية مختلفة في مواجهة معها^(٤). وتعاين إيران في تعاملاتها الإقليمية من هذا التعدد الجوّاري من العديد من مصادر التوتر، هذه المصادر تنعكس بدرجة كبيرة على قدرتها على إدارتها للأزمات التي تواجهها، وذلك على النحو التالي^(٥):

- تجد إيران نفسها من الجبهة الشمالية وقد جاورتها عدة دول تحيط ببحر قزوين، وتلك الدول اختلفت أوضاعها وحساباتها، والنفوذ الأمريكي والإسرائيلي يتوغل فيها على نحو يقلق إيران، وقد اضطرت طهران للتدخل في عدة مناسبات دفاعا عن أمنها ومصالحها الوطنية، فوقفت إلى جوار أرمينيا في صراعها ضد أذربيجان (رغم أن الأخيرة ذات أغلبية مسلمة وشيعية) خوفا من تنامي نفوذ أذربيجان وسعيها لاحتواء القومية الأذرية في إيران، وبسبب للعلاقات الأذربيجانية الأمريكية الوثيقة التي تخلق إيران.

- وكذلك تعاني إيران من قلق على جبهتها الغربية، حيث توجد تركيا، وارتباطاتها القوية بالولايات المتحدة وإسرائيل، ووجود قناة إيرانية بأن الولايات المتحدة تدعم تعاوننا استراتيجيا بين مثلث يضم تركيا وإسرائيل وأذربيجان، يعمل على منع مد أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى العالم الخارجي عبر إيران، والهدف من ذلك هو الضغط على طهران، وعزلها عن الترتيبات المستقبلية في القوقاز وقزوين وآسيا الوسطى لإحكام الحصار حولها.

- وعلى الجبهة الغربية ينبع القلق الإيراني من الأساطيل الغربية والقواعد الأمريكية في المنطقة، وخاصة أنه من الجنوب يصدر النفط إلى مختلف أنحاء العالم، وهو سبب كاف لتمسك الأمريكيين بالبقاء في المنطقة، وفي ظل العلاقات غير الودية القائمة بين الجانبين، فإن إيران تشعر بمزيد من القلق من هذا الوجود.

فإذا أضيف إلى ذلك وجود أمريكي كثيف في العراق، فإن الجبهة الغربية لإيران ستصبح الأكثر سخونة والأشد خطراً، خصوصاً مع وجود حدود مشتركة بين البلدين بطول ٣٦١٠ كيلو متراً، ونظراً لأن الولايات المتحدة لها طموحات أخرى تتجاوز إسقاط نظام صدام حسين.

د- المحددات الخاصة بطبيعة المصالح القومية الإيرانية؛

على الرغم من أن إيران كانت تهدف إلى الإطاحة بنظام صدام حسين، إلا أن التأثيرات التي سوف تتجم عن حدوث ذلك بأيدي أمريكية لها تأثيرات ضارة على المصلحة الوطنية الإيرانية، وتتمثل أهم هذه التأثيرات فيما يلي^(١):

- يمثل الوجود الأمريكي على الحدود الإيرانية خطراً على النظام الإيراني ومصالحه، فلدى إيران قلق عميق من أن تصير محاطة بالقوات الأمريكية، لاسيما مع الحضور الأمريكي الكثيف في دول الجوار الإيراني.

وفي هذا الإطار، تشير إلى ما ذكره هاشمي رافسنجاني في إحدى خطب الجمعة لآلاف المصلين، حين قال: "إن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط هو أسوأ من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدام"، وأضاف: "الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في الخليج الفارسي يكشف عن النوايا الأمريكية السيئة".

- الخوف من فقدان المكانة الدينية لإيران باعتبارها المركز الشيعي الأول، حيث إن أكثر من نصف عدد سكان العراق من الشيعة وبه المدن المقدسة مثل كربلاء والنجف الأشرف، والقضاء على نظام صدام حسين يفتح الباب أمام تفعيل هذه الغالبية الشيعية، وازدهار هذه المدن.

- الخوف من قيام الولايات المتحدة بالسيطرة على موارد النفط في مواجهة إيران والسعودية، وفي هذا الإطار، فقد أكد السيد علي خامنئي المرشد الروحي للشورة، أكثر من مرة، أن "شعب العراق يواجه تهديدات الحرب لأن الولايات المتحدة تحتاج أن تكون موجودة عسكرياً في العراق بهدف السيطرة على جميع مصادر الطاقة في الإقليم والتحكم في دول الشرق الأوسط".

- ويضاف إلى هذه الاعتبارات الثلاث، خوف إيران من تداعيات تأسيس نظام ديمقراطي في العراق، تكون له تأثيراته السلبية على النظام الإسلامي في إيران الذي

يعانى من أزمة فى شرعيته الميامية، فعلى الرغم من التطورات الكبيرة التى شهدتها هذا النظام فى اتجاه ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز الحريات خلال العقد الأخير للثورة الإسلامية، فإن ثمة علامات استهتام كبيرة حول المستقبل.

ويتمثل أحد السيناريوهات المطروحة لهذا المستقبل فى إمكانية فشل المشروع الإصلاحى الذى كان وراء هذه النقلة التى شهدتها النظام السياسى، فى ضوء وجود أنصار الخيار الأمنى الذى يعتبرون أن ما جرى فى هذه النقلة يستهدف النظام^(٧). ومن ثم فإن وجود عراق ديمقراطى على الحدود الغربية لإيران سوف يعمق المشكلة، ذلك أنه سوف يدفع دعاة الإصلاح إلى تعزيز جهودهم لتحديث النظام السياسى، وهو ما سوف يعمق مخاوف أنصار الخيار الأمنى.

- كما أن إيران كانت تتخوف من إقدام الولايات المتحدة على ضرب مفاعل بوشهر لاسيما فى ضوء النوايا الأمريكية للعمل على منع إيران من حيازة سلاح نووي، وادعاء أن ذلك تم بطريق الخطأ، وتتبع تلك المخاوف من وجود القوات العسكرية الأمريكية على مقربة من الأراضي الإيرانية حال توجيه ضربة للعراق.

٢- طبيعة الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق :

شهدت الساحة السياسية الإيرانية كثيراً من الجدل حول الموقف الذى يجب أن تتخذه إيران خلال أى حرب محتملة على العراق، وذلك قبل أن تقع الحرب بالفعل، وقد طرح هذا الجدل عدة بدائل متناقضة تدل على حالة الارتباك التى سيطرت على الموقف الإيراني من هذه الأزمة، دون أن تكون هناك أرجحية لبديل بعينه أمام صانع القرار الإيراني، وتتمثل هذه البدائل فيما يلى^(٨):

أ- بديل الحد الأمنى : دفع مؤيدو هذا الاتجاه فى سبيل أن تظل إيران محايدة فى الحرب، بمعنى مطالبة العراق بالاستجابة لقرار مجلس الأمن الدولى بنزع أسلحته ومطالبة الولايات المتحدة بالمثل بالخضوع لقرارات الأمم المتحدة .

وفى ضوء هذا التصور، فإن مطالب إيران فى حدها الأقصى - مقابل هذا الحد الأدنى من التعاون - هى ضمان حقوق الشيعة العراقيين، وتأسيس دولة صديقة أو على الأقل "غير عدائية" فى العراق.

ب- بديل الحد الأدنى + Minimum policy plu : مؤيدو هذا الخيار كانوا يرون - بالإضافة لما قيل - أن مطالب إيران الولايات المتحدة بتأمين مصالحها مثل الإفراج عن الأصول الإيرانية المحتجزة فى الولايات المتحدة ورفع العقوبات الاقتصادية، مقابل المزيد من التعاون معها.

ج- **بدل الحد الأقصى التفاوضي:** رأى مؤيدو هذا الخيار أن تعمل إيران كل ما بوسعها لتحقيق أقصى استفادة من الوضع الراهن، ويبررون ذلك بأنه ليس من مصلحة إيران أن تضيق الوقت حيث إن الولايات المتحدة جعد العراق- سوف تحاول أن "تتعامل" مع إيران وسوف يكون على هذه الأخيرة أن تعالج مشكلاتها معها حينذاك من موقع أضعف، إن لم يكن هذا للتعاون قد تم .

د- **بدل الحد الأقصى المعارض:** مؤيدو هذا الخيار رأوا أن الولايات المتحدة تتوى محاصرة إيران، وليس هناك تبرير منطقي لاتباع سياسة سلبية تجاه الأحداث الإقليمية المهمة بما فيها الأزمة العراقية، وأنه ينبغي على طهران أن تعمل بكل طريقة ممكنة لتطويق عدوها الاستراتيجي- الولايات المتحدة- (على سبيل المثال في العراق ولبنان وأفغانستان...) من خلال تبني نهج إيجابي.

هـ- **بدل الخطوتين المنفصلتين:** ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ترجيح أن العراق لديه ما بين ١٤-١٨ (أو ربما بين ١٤-٢٤) صاروخا من طراز سكود يمكنها حمل قنابل بيولوجية وكيميائية، وفي حالة الهجوم العسكري ضد العراق فلا شك أن صدام ونظامه سوف يتم الإطاحة بهما، ولذلك فقد يحاول الموت ببطولة بإظهار الحد الأقصى من المقاومة ضد الهجوم العسكري الأمريكي والانتقام من كل الدول التي ساعدت الولايات المتحدة في هذا الشأن، لذلك فليس مستبعدا أن يحاول مهاجمة إسرائيل ودول مثل تركيا والكويت والسعودية وإيران... وبالأخذ في الاعتبار حقيقة أن إيران لم تستعد بأى شكل من الأشكال لمواجهة مثل هذا الهجوم، فليس من مصلحتها التعاون مع الولايات المتحدة في مرحلة ما قبل أو خلال الحرب، وذلك على اعتبار أن الولايات المتحدة ليست مستعدة حتى الآن لبدء محادثات جادة تتعلق برفع العقوبات الاقتصادية مقابل تعاون إيران معها، وبعبارة أخرى، فليس هناك وجه للمقارنة بين أى من الضمانات التي قد تمنحها إيران الولايات المتحدة من ناحية، والخسائر التي قد تتكبدها في حالة إذا ما هوجمت طهران بالصواريخ الكيميائية أو البيولوجية من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للموقف بعد الحرب، وعلى الرغم من القول بأن إيران لو ظلت على الحياد قبل أو خلال الحرب ولم تخاطر بأى شكل من الأشكال، فلن تستطيع الحصول على أى صوت في النظام العراقي الجديد، فإن ذلك لا يبدو صحيحا بالنظر إلى وجود البنية الأساسية الضرورية للنفوذ الإيراني في العراق، متمثلة في الطائفة الشيعية، التي يبلغ حجمها أكثر من نصف سكان العراق، مما سوف يجبر الساسة الأمريكيين على قبول دور إيران في مرحلة ما بعد صدام .

وفي ضوء هذه الحالة من الارتباك التي سيطرت على الموقف الإيراني تجاه الأزمة العراقية، فقد مر هذا الموقف بتطورات متعددة ومتناقضة منذ أن دخلت هذه

الأزمة مرحلتها الدقيقة بعد تصاعد التهديد الأمريكي بغزو العراق، إلى أن وقعت الحرب الأمريكية بالفعل على العراق في الحادى والعشرين من مارس الماضى.

وفى الواقع، فإن هذا الموقف الإيرانى المضطرب قد ذكر بمثيله فى حرب الخليج الثانية، حيث إنه فى الوقت الذى انتهت فيه إيران - بعد شد وجذب - إلى تبنى سياسة الحياد كما حدث هذه المرة، ظل هذا الموقف غير متجانس بين أركان الدولة^(١). وبشكل أكثر تحديدا، فإنه يمكن القول أن الموقف الإيرانى تجاه القضية العراقية قبل أن تقع الحرب وإلى أن وقعت بالفعل قد تطور عبر أربعة مراحل:

أ- المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة بإقرار مجلس الأمن القرار رقم ١٤٤١ فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢، الذى طالب العراق بالاستجابة الكاملة لنزع أسلحة الدمار الشامل التى كانت الولايات المتحدة وبريطانيا ترعمان أنه يمتلكها، والتعاون مع المفتشين الدوليين وإلا تعرض لعواقب وخيمة .

ومع أن إيران كانت ضد الحرب بشكل مطلق خلال المرحلة الأولى، إلا أنها كانت فى الوقت نفسه مع الالتزام الكامل بتطبيق القرار ١٤٤١ من قبل العراق، من أجل تجنب الحرب من ناحية، ومن أجل نزع أسلحة العراق التى تشكل تهديدا عليها وفى هذا الإطار. فقد قال هاشمى رافسنجاني خلال خطبة جمعة فى طهران "نحن نقر بأن الصواريخ طويلة المدى والأسلحة الكيماوية والبيولوجية يجب ألا توضع تحت تصرف مسئولى حزب البعث لأنهم أظهروا أنهم لا يلتزمون بأى مبادئ".

ولأنه كان واضحا من نصوص القرار أن الولايات المتحدة عازمة على الحرب ضد العراق، فإن إيران أدركت أن الموقف صار خطيرا بالفعل، وأمام هذه الحقيقة لجأت طهران إلى توظيف عدة بدائل فى الوقت نفسه، حيث اتخذت موقف الرفض المطلق للحرب الأمريكية المحتملة ضد العراق، مع تجنب أى مواجهة أو خلافات سياسية مع العراق يمكن أن تقصر على أنها تأييد إيرانى غير مباشر للحرب، إضافة إلى تنسيق المواقف مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى الأخرى وبعض الدول العربية والإقليمية، فى محاولة لإبعاد شبح الحرب أمريكية أخرى مع إيران، وفى الوقت نفسه، فقد حرصت إيران على تجنب أى مواجهة مع الولايات المتحدة، من أجل عدم استقزاز واشنطن.

ب- المرحلة الثانية: فى سياق هذه المرحلة كانت إيران حريصة على مهادنة للولايات المتحدة وإرسال إشارات تكشف عن حرص للتقارب بعد أن تأكدت أن الحرب واقعة لا محالة.

وقد تم تفسير حالة الهدوء التى سيطرت على الموقف الإيرانى فى هذه المرحلة على أنه تراجع فى النهج المتشدد تجاه رفض الحرب، على خلفية توافق ربما يكون قد

حدث بين الجانبين استناداً إلى توافقهما السابق في الحرب الأمريكية ضد أفغانستان التي أسفرت عن الإطاحة بحركة طالبان ، حيث شاركت المعارضة الشيعية التي تحتضنها طهران مع باقي فصائل المعارضة العراقية المدعومة من قبل الولايات المتحدة في عدة اجتماعات، بعضها عقد في واشنطن في أغسطس ٢٠٠٢ للتسيق في مستقبل العراق بعد صدام حسين.

وقد أقامت إيران خلال هذه المرحلة على اتخاذ مجموعة من الخطوات، كان لها مغزاها المهم، ومنها : المشاركة في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن في ديسمبر ٢٠٠٢ ، وتلبية دعوة عبد الله جول وزير الخارجية التركي لعقد المؤتمر الإقليمي حول الأزمة العراقية في إسطنبول، وهو المؤتمر الذي خرج بتوجه محدد يركز على مطالبة العراق بالتجاوب مع المفتشين الدوليين دون ممارسة أى ضغط على الولايات المتحدة للتراجع عن استمرارها في الاستعدادات لغزو العراق، ويضاف إلى ذلك زيارة كمال خرازي وزير الخارجية للعاصمة البريطانية من أجل الحصول على ضمانات من الحكومة البريطانية بعدم تعرض إيران لأى هجوم عسكري عقب الحرب على العراق .

وفي السياق نفسه، وعلى الصعيد الداخلي، أقامت طهران على اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية ذات الصلة بالدعوة الأمريكية للإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط، مثل استقبال فريق دولي لحقوق الإنسان ، ورفع الإقامة الجبرية المفروضة على آية الله حسين منتظري أبرز زعماء المعارضة ، والإعلان عن ترحيل أكثر من ٥٠٠ عضو بالقاعدة .

ج- المرحلة الثالثة: خلال هذه المرحلة اتجهت إيران إلى تشديد لهجتها الرفضية للحرب .

فقد أعلنت طهران أنها "لن تشارك في الحرب المزمعة ضد العراق حتى إذا وافق مجلس الأمن الدولي على بدء العمليات العسكرية، وأن قواتها سوف تتصدى لأى طائرة أمريكية تنتهك المجال الجوي الإيراني"، كما شددت موقفها بخصوص فتح منشآتها النووية خلال زيارة د. محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لطهران. رفضت إيران بالتحديد مطلب التفقيش المفاجئ، لكنها تعهدت بإطلاع هيئات المراقبة الدولية على إنشاء مواقع نووية جديدة فور اتخاذ قرار بذلك، واتجهت إلى تشديد الهجوم على النويا الأمريكية في العراق، وكذلك عزم أمريكا التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. وكان ذلك بعد أن كشفت إيران حقيقة النويا الأمريكية لإزائها، سواء بالتأكيد على اختيار حاكم عسكري أمريكي للعراق، بما يعنى إفساد كل رهانات طهران على حكومة موالية لها في بغداد بعد إسقاط حكم صدام حسين، وبما يعنى

وضع إيران في دائرة الخطر وتهديد الأمن القومي الإيراني من خلال الوجود العسكري الأمريكي داخل الأراضي العراقية^(١٠).

ويبدو أن هذا التشدد الذي سيطر على الموقف الإيراني مجدداً خلال هذه المرحلة يرجع إلى فشل طهران وواشنطن في التوصل إلى نوع من التوافق على غرار خبرتهما السابقة في الحرب الأمريكية ضد أفغانستان. وفي الواقع، فإنه يمكن القول إنه لم يكن من الممكن أن يحدث توافق بين الولايات المتحدة وإيران، على غرار توافقهما في الحالة الأفغانية، وذلك للأسباب التالية^(١١):

- الولايات المتحدة لم تكن في حاجة إلى الدعم الإيراني هذه المرة، كما كان حالها في الحرب ضد طالبان، حيث كانت إيران تتمتع بنفوذ قوي في أفغانستان غير متوافر لها في العراق، كما أن القوات الأمريكية المُنوية غزو العراق لديها جبهات أخرى لشن الحرب على العراق أكثر أهمية من الجبهة الإيرانية التي سوف تقدم في نهاية المطاف دعماً لا يقارن بالميزات الهائلة التي توفرها تلك الجبهات.

- خشيت الولايات المتحدة من أن تتجح إيران في استغلال حالة الفراغ الذي قد ينجم عن الإطاحة بصدام حسين لتدعيم نفوذها في العراق والخليج معتمدة على الطائفة الشيعية.

- بالإضافة إلى هذا، فقد أعلنت الولايات المتحدة بشكل صريح، في الأيام الأخيرة قبل الغزو، أنها تعترف بحكم العراق بعد صدام بشكل عسكري مباشر، ما يعني العدول عن خيار تنصيب المعارضة بالسلطة، ما يعني أيضاً أن المعارضة الموالية لطهران سوف يتم تهيمشها.

وقد جاءت المبادرة الإيرانية التي تم طرحها على لسان وزير الخارجية كمال خرازي في ٤ مارس ٢٠٠٣ بشكل منفرد كمؤشر لاقت على تحول الموقف الإيراني باتجاه رفض الحرب، ومحاولة منعها، ومؤشر في الوقت نفسه على محاولة تفعيل صيغة الحياد الذي أعلنه في وقت لاحق على تشدها لجهة رفض الحرب. وتمحورت هذه المبادرة حول إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة بشأن انتقال السلطة في العراق في إطار خطة لتجنب شن حرب على بغداد، ودعوة المعارضة العراقية للمصالحة مع الرئيس صدام حسين لتجنب إرقة الدماء.

ويمكن القول إنه كانت هناك عدة عوامل دفعت طهران إلى إطلاق هذه المبادرة فضلاً عن فشلها في التوصل إلى صيغة للتعاون بينها وبين واشنطن كما حدث في أفغانستان، ويتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

- أرادت إيران للخروج من العزلة التي يمكن أن تفرض عليها بسبب تأييدها للحرب أو حتى التزامها الصمت في ضوء وجود توجه عربي وإسلامي ودولي مناهض للحرب.

- ضغط الرأي العام الداخلي، فالتوجه العام في إيران كما في غيرها من الدول العربية والإسلامية هو ضد الحرب الأمريكية المحتملة على العراق، ويذكر هذا التوجه موروث العداء الشديد بين طهران وواشنطن.

- انحسار الموقف الدولي المؤيد للحرب بعد التعاون الجيد الذي أبدته العراق مع القرار رقم ١٤٤١، وهو ما أفرغ الحجج الأمريكية لهذه الحرب من مضمونها، وكشف في الوقت نفسه عن الأجندة الخفية للولايات المتحدة من حربها ضد العراق، ومثل هذا الأمر مقلق جدا لإيران.

وقد تلا هذه المبادرة إقدام إيران على مجموعة من الخطوات لها مغزاها المهم، في سياق التشدد الإيراني تجاه رفض الحرب، وفي الوقت تأمين إيران بقدر المستطاع من تداعياتها السلبية، وفي مقدمتها استضافتها لمؤتمر للقوى الشيعية العراقية المعارضة عقد في ٦ مارس ٢٠٠٣. وتزامن مع هذه الخطوة تحرك قوات «لواء بدر» التابعة للمجلس الأعلى للثورة الشيعية في العراق الذي يتخذ من طهران مقرا له إلى شمال العراق، حيث تمركزت في المساحة الواقعة ضمن مناطق شمال العراق الكردية التي تتمتع بالحكم الذاتي.

وفي سياق هذه المرحلة الجديدة لتقلب الموقف الإيراني تجاه التشدد، عملت الولايات المتحدة على إرسال مجموعة من الإشارات المتناقضة إلى إيران، ففي الوقت الذي جددت فيه واشنطن اتهاماتها لطهران بامتلاك أسلحة نووية، على لسان وزير الخارجية كولن باول أعلن في ٩ مارس ٢٠٠٣ وعقب المبادرة الإيرانية المذكورة أن الولايات المتحدة والدول الأخرى «اكتشفت فجأة أن إيران متقدمة في برنامجها لتطوير أسلحة نووية أكثر مما كان العالم يعتقد». وكان باول يعلق على مقال نشرته صحيفة «تايمز» جاء فيه أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترى أن إيران استخدمت «أكزافلورور اليورانيوم» في «محركات الطرد لديها لاختبار قدرة هذه المحركات». في هذا الوقت أعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أن عراق ما بعد صدام حسين لا مكان فيه لمنظمة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني والتي كان يحتضنها نظام صدام حسين.

وهذا الموقف الذي بدا متناقضا أيضا من قبل الولايات المتحدة تجاه إيران، كان هدفه تطمين هذه الأخيرة لكسب جانبها، أو بمعنى أدق تأمين جانبها عن طريق سياسة العصا والجزرة، حتى لا تنتحل بشكل قد يربك الحسابات الأمريكية.

د- المرحلة الرابعة: هذه المرحلة هي مرحلة وقوع الحرب الأمريكية بالفعل على العراق، وفي سياق هذا الموقف الإيراني الرفض لهذه الحرب خوفاً من تداعياتها السلبية على الأمن القومي الإيراني، جاء الإعلان عن رفضها حينما اندلعت في الحادي والعشرين من مارس ٢٠٠٣، فعقب اندلاع هذه الحرب مباشرة، أعلن وزير الخارجية كمال خرازي أن هذه الحرب تقتقد إلى أي شرعية دولية ولا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال، وأكد أنها يجب أن تتوقف فوراً، وقال خرازي: إن تلك الحرب سوف تضيق جهود نصف قرن بذلتها كافة شعوب العالم لتعزيز دور الأمم المتحدة، مؤكداً على أن بلاده لن تدعم أيًا من الطرفين المتصارعين. أما المرشد الروحي للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي فقد أكد على أن الهدف من هذه الحرب هو احتلال العراق والسيطرة على المنطقة والهيمنة على مصادر النفط فيها والحفاظ على الكيان الصهيوني غير المشروع، وشدد على ضرورة الوقف الفوري لهذه الحرب وضرورة يقظة الشعب الإيراني حيال الأساليب التي تعتمدها الولايات المتحدة وبريطانيا^(١٢).

وهذا الرفض الشديد عكس جملة من المخاوف الإضافية الإيرانية، في كافة الحالات، أي في حالة تقسيم العراق، أو إقامة حكومة عميلة بها، أو تشكيل حكومة ديمقراطية، وذلك على النحو التالي^(١٣):

- في حالة تقسيم العراق، وبالنظر للبناء متعدد القوميات لإيران فإن ذلك سوف يؤثر سلباً على الساحة الداخلية لإيران، كما أن ذلك سوف يؤدي في الوقت نفسه إلى تزايد عدد جيران إيران من ناحية الغرب، وما يحمله ذلك من مصاعب إقليمية جديدة لطهران.

- أما في حالة إقامة حكومة عميلة، فإن ذلك يعني من المنظور الإيراني الكثير من المخاطر، ظهور جاز جديد غير قابل للثقة وعنصر مقل باستقرار وأمن المنطقة؛ لأن مثل هذا النظام سيحاول أن تكون له السيطرة على المنطقة، وما يحمله ذلك أيضاً من احتمال نقض هذا الجار للاتفاقيات السابقة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٨٩٥، واكتمال حلقة الحصار التي تتكون من: الولايات المتحدة إسرائيل وتركيا في المنطقة، وتهديد إيران.

- أما فيما يتعلق بخيار المراهنة على حكومة ديمقراطية، فإن لهذا الخيار بدوره تأثيراته السلبية الشديدة على الأمن القومي الإيراني، مثل: تزايد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج بحجة مواجهة تهديدات البلدين (العراق وإيران)، وكذلك تزايد الضغوط الدولية على إيران لرفع يدها عن تشكيل الحكومة الجديدة في العراق.

وفي الواقع، فإن هذه المخاطر المترتبة على إيران في جميع الأحوال جراء التغيير المتوقع في العراق، هي التي دفعت للهجة الإيرانية الراضة للاحتلال الأمريكي

للعراق إلى الذروة عقب انهيار نظام صدام حسين ودخول القوات الأمريكية المحتلة قلب العاصمة العراقية بغداد في التاسع من أبريل ٢٠٠٣. فقد تلقى المرشد الروحي للثورة الإيرانية السيد علي خامنئي خطاباً في ١١ أبريل ٢٠٠٣ لخص فيه الموقف الإيراني مما حدث في أربع نقاط، حيث قال: إن شعب إيران مثل شعب العراق سعيد لسقوط نظام صدام حسين، لكنه يدين بشدة المصائب التي حدثت في العراق كما يدين الاحتلال والعنوان، ويرفض تعيين حاكم عسكري أمريكي للعراق ويرى أن من الضروري أن يحدد الشعب العراقي مصيره بنفسه^(١٤).

ومن ناحية أخرى، فقد أعلنت إيران عن تحذيرها الشديد من أن تقوم قوات الاحتلال الأمريكي من استخدام منظمة مجاهدي خلق؛ لخلق فتن واضطرابات داخل إيران، ومن الجدير بالذكر في هذا الإطار، أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد طمأنت طهران قبل الحرب، من أن هذه المنظمة التي تضعها واشنطن على لائحة التنظيمات الإرهابية لن يكون لها دور في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين، إلا أنها عادت وعقدت اتفاقاً مع المنظمة في ١٧ أبريل ٢٠٠٣ سمح لها بالاحتفاظ بأسلحتها. ومثل هذا الاتفاق يمكن تفسيره، بأن الولايات المتحدة قد أرادت استخدام ورقة منظمة خلق للضغط على إيران ومنعها من محاولة التدخل في العراق في هذه المرحلة الحرجة، خاصة بعدما تبين لواشنطن مدى النفوذ الكبير للطائفة الشيعية في العراق، التي استطاعت أن تحشد مظاهرات مليونية للتدديد بالاحتلال الأمريكي. وكانت إيران قد حاولت نزع هذه الورقة المهمة من يد الولايات المتحدة، حينما فتحت الباب أمام أعضاء مجاهدي خلق للتوبة والعودة إلى إيران^(١٥)، ولكن من لبي هذا النداء كان عدداً قليلاً.

ثالثاً: تداعيات واقع ما بعد الحرب الأمريكية ضد العراق على إيران؛

المكاسب والمخاطر:

يتمثل الهدف المركزي للحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق في خلق شرق أوسط "سلامي" تختفي فيه أية ممانعة للسياسات الأمريكية في المنطقة، ولا تشغل فيه أية آليات استواء متبادل بين بلدانها تساعد على عدم الخضوع لإملاءات تلك السياسة^(١٦).

وفي ظل هذا الهدف والواقع الجديد الذي أفرزته هذه الحرب تواجه إيران العديد من مصادر الخطر على أمنها القومي، وذلك على الرغم من أنها بالإطاحة بنظام صدام حسين قد أتت لها تحقيق عدد من المكاسب، وفيما يلي نعرض لهذه المكاسب التي تحققت لإيران في ظل الواقع الجديد لعراق ما بعد صدام حسين، والمخاطر التي تواجه الأمن القومي الإيراني في ظل هذا الواقع.

١- المكاسب الإيرانية:

تتمثل المكاسب التي حققتها إيران في ظل الواقع الجديد الذي أفرزته الحرب الأمريكية على العراق، فيما يلي:

أ- الإطاحة بنظام صدام حسين:

يأتى فى مقدمة المكاسب التى تحققت لإيران التخلص من نظام صدام حسين الذى تعتبره طهران السبب فى حرب الثمان سنوات بين البلدين خلال الفترة بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وهى الحرب التى أرهقت الجمهورية الإسلامية الوليدة فى إيران واستفدت الكثير من قدراتها فى هذا الوقت المبكر جدا بعد تأسيسها عام ١٩٧٩.

ب- سقوط منافس إقليمى:

وفى السياق نفسه فقد أدى هذا الواقع إلى سقوط منافس إقليمى قوى، كان حائط صد منيعا أمام محاولات إيران لتدعيم نفوذها الإقليمى فى منطقة الخليج العربى، وبسقوطه فقد انتفى أحد مصادر تهديد الأمن القومى الإيرانى عبر فترة تاريخية طويلة.

فقد مثلت إيران والعراق إضافة إلى السعودية ثلاثة محاور متنافسة على زعامة النظام الإقليمى الخليجى، وقد حاول العراق أكثر من مرة خلال النصف الثانى من القرن الفائت تكريس وضعه كقائد لهذا النظام على حساب القوتين الأخرين. وظل هذا الهدف أحد أهم أولويات السياسة الخارجية العراقية برغم تغير أشخاص من يحتلون قمة النظام السياسى فى بغداد، وقد انبثق هذا المسمى العراقى عن شعور عميق لدى الدولة العراقية بأحقيتها وجدارتها فى تبوء هذه المكانة استنادا إلى جملة من الحقائق الموضوعية على الأرض ترجع كفة العراق بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى. وهو الشعور الذى تصاعد بعد أن انتقل العراق من نظام ملكى محافظ إلى آخر ثورى فى منتصف الخمسينات من القرن الماضى، وذلك من خلال ثورة يوليو عام ١٩٥٨ التى قضت على النظام الملكى الحاكم فى العراق، وأسست مكانه نظاما ثوريا كانت له طموحاته الأكبر فى تحقيق هدف قيادة النظام الإقليمى الخليجى.

وقد شهدت تلك المعامى عدة مراحل أساسية كان لكل منها خصائصها المتميزة، فبعد تأسيس النظام الثورى فى العراق عام ١٩٥٨ على خلفية الثورة التى أطاحت فى ذلك العام بالنظام الملكى، عمل العراق على توسيع نفوذه الإقليمى فى منطقة الخليج التى معظم دولها ما زال يزرع تحت الاستعمار البريطانى، وقد جاءت محاولة العراق لضم الكويت فى العام ١٩٦١ ضمن هذا المسمى العراقى.

وفي العام ١٩٦٨، وعندما شهد العراق الانقلاب الذي قام به أحمد حسن البكر ضد حكم الرئيس عبد السلام عارف، جاء البيان في البيان الأول لقادة الانقلاب في صدد تحديد سياساتهم الخارجية:

"إن حزب البعث لديه مسئولية تاريخية في الانطلاق بالوحدة العربية الشاملة من منطقة الخليج، والانقضاء على رموز التبعية والعمالة وكل من تسول له نفسه الوقوف في وجه المشروع النهضوي البعثي، وأن على أنظمة الخليج أن تنهيا للتعامل مع عراق آخر غير الذي درجت عليه"^(١٧).

وقد اصطدمت المساعي العراقية لتحقيق هدفه في زعامة النظام الإقليمي الخليجي بعراقيل من الدول الغربية التي تحظى منطقة الخليج العربي لديها بأهمية فائقة، بالنظر إلى أنها تعد من المناطق المهمة للنفط في العالم، مما حجم من جنوح العراق وطموحاته الإقليمية.

ودخل العراق الثوري في مصاصمات قوية مع الدولتين الأخريين في الخليج، وهما السعودية وإيران صاحبتا العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة التي طرحت نفسها كوريث شرعي للنفوذ البريطاني في المنطقة الذي بدأ يضمحل منذ نهاية الستينيات، وانتقى تماما مع مطلع السبعينيات تاركا المجال للولايات المتحدة الأمريكية. وكان وزير خارجية بريطانيا في هذا الوقت قد صرح، عن نهاية عهد النفوذ البريطاني في الخليج، قائلا: "إن صيغة السلام البريطاني التي سادت العالم قد انتهت، وأن على الولايات المتحدة منذئذ أن تتولى مسئولية الدفاع عن العالم الحر وأخطار الشيوعية"^(١٨).

وقد خشيت دول الخليج الصغيرة من هذا التمداد في طموحات العراق الإقليمية، وكان هذا السبب هو ما دفع إلى تفكير هذه الدول في تأسيس ما سمي بالاتحاد التساعي الذي كان من المقترح أن يضم كلا من قطر والبحرين والإمارات السبعة التي شكلت دولة الإمارات العربية لاحقا. واستمرت مفاوضات الوحدة بين هذه الأطراف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧١ ولكن المفاوضات انتهت بالفشل، فاستقلت البحرين وقطر، وتشكل اتحاد الإمارات العربية عام ١٩٧١^(١٩).

وحاول العراق في مطلع السبعينيات استغلال حالة الفراغ الأمني التي نجمت عن انتهاء النفوذ البريطاني في الخليج، لتمديد نفوذه خارج حدوده الإقليمية، إلى منطقة الخليج، ولكنه اصطدم دائما مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ودخل العراق طيلة عقد السبعينيات صراعا مع لثقتين الأخريين في الخليج العربي، وهما السعودية وإيران، وحاول كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة توسيع رقعة نفوذه الإقليمي، على حساب الطرف الآخر. وقد انتهى هذا العقد بتقوى كفة الجانب الإيراني، الذي استطاع

- بعد أن فشلت مطالباته بضم البحرين - أن يمدد نفوذه في مناطقه الحدودية مع العراق بموجب اتفاقية الجزائر الموقعة بين الطرفين عام ١٩٧٥، بعد أن كانت إيران قد احتلت الجزر الإماراتية الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسي، وعمقت نفوذها في منطقة المدخل الجنوبي للخليج بعد أن كانت قد ساعدت سلطنة عمان في القضاء على ثوار ظفار.

وقد كان هذا التغلب الإيراني يصب في صالح تدعيم النفوذ الغربي في المنطقة، باعتبار أن إيران حليف للغرب، وفي الوقت نفسه يصب في إضعاف النفوذ السوفيتي في المنطقة في ضوء كون العراق حليفاً للسوفيت في هذه المنطقة.

وفي سياق صراع القطبين - الأمريكي والسوفيتي - حول تدعيم نفوذ كل منهما في الخليج، صدر عن موسكو ما سمي بـ "مبدأ بريجنيف" في عام ١٩٨٠، وقد صدر هذا الإعلان بالتعاون مع الحكومة العراقية، وكان أهم ما تضمنه^(٢٠):

- عدم إقامة أية قواعد عسكرية في منطقة الخليج وفي الجزر المحيطة به.
- عدم استخدام السلاح النووي أو أي سلاح آخر له قدرة التدمير الشامل في تلك المنطقة.
- عدم التهديد باستخدام القوة ضد أي دولة في منطقة الخليج أو التدخل في شئونها الداخلية.
- احترام سيادة دول المنطقة على مصادرها الطبيعية.
- احترام حالة عدم الانحياز التي اختارتها دول الخليج، والالتزام بأي دولة أية مساعي لتأسيس تحالف عسكري بمشاركة أو إيعاز من إحدى الدول النووية.

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران، عام ١٩٧٩ والتي كانت بمثابة الزلزال في منطقة الخليج، خرجت إيران من تحالفها مع الغرب، وفي نفس الوقت ظلت بعيدة عن أي ارتباط بالسوفييت، حيث رفعت الثورة شعار "لا شرقية ولا غربية"، وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن إيران حليفاتها السابقة قد أصبحت مصدر خطر كبير على مصالحها في الخليج، خاصة بعد أن رفع الإمام الخميني شعار تصدير الثورة إلى الخارج.

وهذا، وجد العراق الفرصة سانحة للتقاضي على الجمهورية الإسلامية الطامحة، بدعم من الولايات المتحدة وبتأييد من دول الخليج التي خشيت تمدد النفوذ الإيراني إليها، ولكنه خرج من حرب الثمان سنوات ضد إيران منهك القوة، بعد أن كان قد أنهك أيضاً قوة الإيرانية، ولكن توازن القوة بين الطرفين ظل قائماً، وظل العراق طامحاً أيضاً لتوسيع نفوذه الإقليمي.

وقد خرج للعراق من حربه مع إيران ليجد دول الخليج الست قد أسست فيما بينها ومنذ العام ١٩٨١ مجلس التعاون الخليجي، ووجد نفسه خارج هذا التجمع الإقليمي، وعلى الرغم من أن هذا المجلس قد تأسس في ظل غمرة الهواجس الخليجية من الثورة الإسلامية الإيرانية، إلا أنه وفي الوقت نفسه كان محاولة متأخرة من قبل الدول الست لإيجاد نوع من تولزن القوى مع العراق.

ولم يكن العراق إيان تفرغه للحرب مع إيران والدعم الكامل الذي لاقاه من دول الخليج لصدد المد الثوري الإيراني، وقد تجاهل العراق لو لم يدرك حقيقة كون مجلس التعاون يقف ضد طموحاته الإقليمية وحصره داخل حدوده.

ومن هنا، فقد عاد العراق مع مطلع التسعينيات، ليمارس مغامرة أخرى بغزوه للكويت، من أجل تزعم النظام الإقليمي الخليجي. والمهم في هذا الإطار، أن هذا الغزو قد كشف مرة أخرى أوجده الإشكالية القديمة الخاصة بوضع العراق كقوة كبرى في سياق النظام الإقليمي الخليجي، ولأن منطقة الخليج العربي منطقة شديدة الحيوية للمصالح الغربية، وفي مقدمتها المصالح الأمريكية، كما سلف القول، واستيلاء العراق على الكويت، ومن ثم تحويله إلى قوة إقليمية يمكنه من تهديد هذه المصالح كان التحالف الدولي عام ١٩٩٠ الذي شكلته الولايات المتحدة في وقت قياسي، وتم تحرير الكويت بعد احتلال عراقي دام أكثر من تسعة أشهر.

وعلى الرغم من أن إيران قد اتخذت موقف الحياد في حرب تحرير الكويت، برغم أن العراق قد حاول أن يجندها إلى صفه في هذه الحرب، فإن العلاقات بين البلدين قد ظلت مشحونة بمورث عداة حرب الثمان سنوات بينهما. وقد ظل هذا الوضع قائما على حاله حتى نهاية عام ١٩٩٩ تقريبا، حين أقدم الطرفان ومنذ العام ٢٠٠٠ على اتخاذ مجموعة من إجراءات التقارب وبناء الثقة المفقودة بينهما. فقد أقدمت بغداد على إرسال بعض الدعوات للعديد من المسؤولين الإيرانيين لزيارة العراق والمواقع الدينية الشيعية به، وكان لقاء الرئيس محمد خاتمي مع نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان بطلب من العراق في أكتوبر ٢٠٠٠ أثناء قمة دول الأوبك في كراكاس أحد العلامات المهمة في مسيرة تفراج العلاقات بين الدولتين، حيث أعقب هذا اللقاء زيارة قام بها وزير النقل العراقي أحمد مرتضى إلى طهران، وقد تم خلال هذه الزيارة بحث موضوع فتح المجال الجوي الإيراني أمام الملاحة من وإلى العراق.

وقد كان ملف الأسرى أحد الملفات التي شهدت تحريكا مهما خلال العام المذكور، تمثل في توقيع جمعيتي الهلال الأحمر في كل من العراق وإيران مذكرة تفاهم لتسريع غلق هذا الملف، وقد أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن إيران قد أكملت إعادة ١٩٩٩ أسيرا عراقيًا ما بين ٨ و ١١ أبريل ٢٠٠٠ في عملية هي الأكبر منذ إعادة

٥٠٠٠ أسير عراقي عام ١٩٩٨، وفي مايو عاد إلى العراق ٤٦٠ أسيراً جُلب من المفقودين المحتجزين في إيران منذ ١٨ عاماً، وفي أواخر يونيو أطلقت إيران سراح ٤٥٠ أسيراً عراقياً وتولت عملية تبادل الأسرى حتى نهاية العام^(٢١).

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الدالة على حدوث انفراج بين الطرفين، فقد ظلت هناك ملفات محل خلاف بينهما، وهي الملفات الموروثة عن الحرب بينهما، ويأتي في مقدمتها:

- الرؤية الإيرانية لتطبيع العلاقات استناداً إلى القرار رقم ٥٩٨ الذي ترضى طهران أن العراق لم يطبق إلا أجزاء قليلة منه .. فالقرار ينص على دفع تعويضات تقدرها طهران بـ «تربليون دولار» وتقدرها الأمم المتحدة بـ ١١٦ مليار دولار، وفي هذا السياق نجد أن طهران تعتبر الطائرات العراقية التي لجأت إليها خلال حرب تحرير الكويت «جزءاً من التعويضات»، بينما يطالب العراق بعودتها إليه.

- أما الملف الثاني فهو ملف الحدود المشتركة بين البلدين، حيث تريد إيران العودة إلى اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ وترسيم الحدود لتشمل مناطق كثيرة تعتبر أنها ضمن حدودها مثل سيف سعد أو تلك المناطق الغنية بالنفط وجزء منها في جزر مجنون.

- والملف الثالث هو ملف الأسرى، ذلك أنه وعلى الرغم من التطور الذي حدث في هذا الملف خلال العام ٢٠٠٠ كما سبق الإشارة، إلا أن العراق كان لا يزال يؤكد أن إيران تحتفظ بالآلاف الأسرى، تتراوح التقديرات العراقية بشأنهم من ١٣ إلى ٢٩ ألف أسير، بينما كانت تؤكد طهران أن هذا العدد يبلغ فقط ٧٥٠٠ فقط يرفضون العودة إلى العراق، فيما كانت إيران تؤكد أن لها ما يزيد عن ٣٠٠٠ أسير في العراق^(٢٢).

- وبالإضافة إلى هذه الملفات كان هناك ملف شائك يتمثل في أن كلا من العراق وإيران يأوي تنظيمات معارضة للنظام في البلد الآخر، حيث تأوى بغداد منذ عام ١٩٨٦ منظمة "مجاهدي خلق" التي يصل عدد مقاتليها إلى حوالي ٣٠ ألف عنصر تدعمهم دبابات وطائرات هليكوبتر، بينما يوجد في إيران أهم حركات المعارضة الشيعية العراقية ممثلاً في "المجلس الأعلى للثورة الشعبية في العراق".

وفي الواقع، فإن هذه الإشكاليات كانت تؤكد على الوضع القلق للعلاقات بين البلدين، الذي تقجر بعد أن تصاعدت الحملة الأمريكية على العراق، حيث شهدت العلاقات بين الطرفين تدهوراً حاداً في لهجة الخطاب المتبادل بين الطرفين، هذا التدهور قد بدأ في أعقاب الهجوم الكاسح الذي شنّه نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان على إيران في ٣١ أغسطس ٢٠٠٢ متهماً إياها بأنها كانت دوماً إلى جانب

"الصهاينة" في كل مواجهاتهم مع العرب والمسلمين ، وبالأزدولوجية في سياستها الخارجية.

وردا على هذه التصريحات قال مساعد وزير الخارجية الإيرانية السيد محمد صدر: إن بغداد يجب أن تكف عن تلك التصريحات التي تجعل أوضاع الشعب العراقي أكثر سوءاً، وأضاف قاتلاً: "لو لم يهاجم العراق إيران في الثمانينيات لكانت أوضاع الفلسطينيين غير ما هي عليه الآن".

وقد جاء هذا التصعيد المفاجئ في اللهجة العدائية للخطاب المتبادل بين كلا الطرفين في أعقاب عدة متغيرات ألححت للعراق بأن ثمة تعديلاً قد طال الموقف الإيراني تجاه الحرب الأمريكية المحتملة ضد العراق ، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي^(٢٣):

- سماح إيران لممثلين عن المجلس الأعلى للثورة الشيعية ، وهو أحد فصائل المعارضة العراقية في طهران ، بحضور الاجتماع الذي عقدته المعارضة العراقية في واشنطن في أغسطس ٢٠٠٢.

- المرونة التي أبدتها طهران إزاء موقفها من هذه الحرب ، فبعد أن كانت إيران قد أعلنت وعلى لسان قادة أركان نظامها الحاكم رفضها لقيام الولايات المتحدة بالحرب ضد العراق ، عادت لتؤكد أنها سوف تظل على الحياد ، وعلى الرغم من أن رفض إيران قد لا يعنى شيئاً على المستوى اللوجستي إذا ما قامت الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق ، إلا أن بغداد كانت ترى أن الموقف الإيراني يدعمها على المستوى السياسي.

- ما أشيع عن عودة المحادثات السرية بين إيران والولايات المتحدة بموافقة المرشد الروحي للثورة نفسه السيد علي خامنئي وتحت الإشراف المباشر لوزير الخارجية السابق السيد علي أكبر ولاياتي أحد أهم المقربين من خامنئي ، وبرعاية خليجية هذه المرة ، ومما دعم هذه التكهنات لدى بغداد حالة الافتتاح التي شهدتها العلاقات الخليجية الإيرانية.

ج- القضاء على نظام علماني؛

كان القضاء على نظام صدام حسين يعني بالنسبة لإيران زوال أحد الأنظمة العلمانية التي كانت طروحاتها الفكرية تمثل خطراً على أيديولوجية النظام الحاكم في طهران. وفي السياق نفسه، فإن طهران كانت تنتظر لنظام صدام على أنه نظام مبني على أسس قومية ضيقة تناقض الطروحات الأممية لنظامها السياسي القائم على أساس الإسلام - وباعتباره ديانة عالمية - يجب ما دونه من دعاوى دون هذا المستوى .

٥- التوصل مع شيعة العراق:

يمثل سقوط نظام صدام حسين فرصة أمام إيران للتواصل مع الطائفة الشيعية في العراق التي تمثل أكثر من ٦٠ بالمائة من إجمالي سكان العراق، وعلى الرغم من الخلافات الفكرية بين علماء إيران وعلماء الشيعة العراقيين، حول طبيعة النظام الإسلامي القائم في إيران، إلا أن إيران تتنظر إلى الغالبية الشيعية في العراق بحكم وحدة المذهب باعتبارها لتدعيم العلاقات مع العراق ومع شيعة العالم العربي.

٢- الخسائر الإيرانية:

تبدو المكاسب التي تحققت لإيران من سقوط النظام العراقي بمثابة فرص مفقودة، فضلاً عن نجاح الولايات المتحدة في القضاء على النظام العراقي، يمثل تهديداً مباشراً لإيران بالنظر إلى أنها تحتل المرتبة الثانية فيما يسمى بمحور الشر، ومما يضاعف من خطورة هذا الجانب أن الولايات المتحدة قد شنت الحرب دون أي اعتبار لعدم مشروعيتها. وتتمثل أهم الخسائر الإيرانية من تداعيات الحرب الأمريكية على العراق، وما نجم عنها من واقع جديد، فيما يلي:

أ- إحكام الحصار الأمريكي على إيران:

إذا كانت إيران بسقوط النظام العراقي قد تخلصت من المصدر الرئيسي لكبح طموحاتها الإقليمية، فإن الواقع الحالي في العراق بعد سيطرة الولايات المتحدة عليه يمثل قيداً أكبر خطورة على نفوذ إيران الإقليمي، وبعبارة أخرى فقد تخلصت إيران من قوة إقليمية لتجد نفسها أمام قوى دولية، مع تثبيت عامل العداء بين إيران وكلا القوتين.

فعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية قد شهدت خلال العامين الأخيرين من حكم الرئيس بيل كلينتون بوادر انفراج بين البلدين، إلا أن موروث العداء التقليدي بينهما قد حال دون تطوير هذه العلاقات التي ظلت تعاني قدراً كبيراً من الاضطراب في ظل محاولة تجاوز هذا الموروث، حيث تقلبت هذه العلاقات بين حالة التوافق الجزئي الذي أنعش في وقت من الأوقات التنازل بإمكان عودة هذه العلاقات وحالة التناظر الذي جدد هذا الموروث، ما أكد في النهاية على وجود إشكاليات حقيقية في هذه العلاقات.

فحينما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية عقب الانتخابات البرلمانية الإيرانية الأخيرة مبادرتها الشهيرة بشأن تخفيف الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على إيران، كانت هناك توقعات كثيرة بأن العلاقات الثنائية بين البلدين قد أوشكت على بدء مرحلة جديدة تتجاوز ميراث العداء المرير بينهما، خاصة وأن هذه المباراة قد نسبتها وتلاها العديد من الإشارات المباشرة والاتصالات غير المباشرة بين الطرفين، فقد اعترفت واشنطن للمرة الأولى بدورها في إسقاط حكومة مصدق واعتذر للرئيس الأمريكي

السابق بيل كلينتون عن الممارسات الأمريكية التي ألحقت ضرراً بالمصالح القومية الإيرانية.

وقد استندت هذه التوقعات على عدة عوامل تغير طالت بيئة العلاقات الأمريكية - الإيرانية في ذلك الوقت، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- الافتتاح للمتصاعد الذي بدأت تشهده السياسة الإيرانية، والذي كان أهم مؤشرات فوز الرئيس محمد خاتمي الكاسح بولاية ثانية في الانتخابات التي أجريت في يونيو ٢٠٠١ بعد النصر الساحق الذي حققه التيار المعتدل في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في مطلع العام ٢٠٠٠، وهو الأمر الذي بدأت تتشكل معه صورة جديدة لإيران على الصعيد الدولي مغايرة لتلك الصورة النمطية التي بنيت عليها إيران خلال العقد الأول لتوثرتها وحتى رحيل الإمام الخميني في عام ١٩٨٩، هذه الصورة الجديدة شجعت الولايات المتحدة على اقتهاج توجه جديد ناحية إيران.

- تصاعد ضغط اللوبي الأمريكي الساعي إلى إقامة علاقات طبيعية مع إيران، وهو اللوبي الذي يتكون أساساً من الشركات الأمريكية العملاقة العاملة في مجال النفط.

- وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض وإعادة طرح بوش الابن الرئيس الجديد للولايات المتحدة لعقيدة الرئيس الجمهوري الأسبق ريتشارد نيكسون، والتي تنهض على ضرورة الاعتماد على دول إقليمية قوية لتنفيذ السياسة الكونية الأمريكية. وفي إطار التوجهات الجديدة لإدارة بوش بشأن إعادة النظر في عمليات الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم، بدأ التقارب مع إيران وكأنه ضرورة حتمية للحفاظ على المصالح الأمريكية في الخليج وقلب آسيا الوسطى، خاصة منطقة بحر قزوين الغنية جداً بالنفط. وفي هذا السياق، فقد رأت الولايات المتحدة أن هذا التقارب أيضاً من شأنه أن يحد من تأثير تصاعد التعاون الروسي - الإيراني الذي امتد ليشمل في مرحلة لاحقة كلا من الصين والهند، حيث إن هذا التحالف الذي قد يتطور بشكل أقوى من شأنه تهديد المصالح الأمريكية في آسيا.

- المرونة التي طالت الموقف الإيراني تجاه عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط بشكل عام والعلاقة مع إسرائيل بشكل خاص، وذلك أثر الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، والذي أدى إلى تقليص المؤثرات الإسرائيلية على القرار الأمريكي بشأن العلاقة مع إيران، فقد تقلصت عمليات حزب الله ضد إسرائيل وتبعاً لذلك انخفضت حدة الاحتكاكات المباشرة بين إسرائيل وإيران وغير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة.

بيد أن هذا المشهد الجديد للعلاقات الأمريكية - الإيرانية أخذ يستعيد ذاكرة التوتر من جديد، وجاء قرار مجلس النواب الأمريكي في منتصف شهر يوليو ٢٠٠١ بتمديد قانون

العقوبات ضد إيران لمدة خمس سنوات، بعد أن كان من المفترض أن ينتهي سريانه في أغسطس من العام نفسه؛ ليؤكد حدوث تردد كبير في العلاقة بين البلدين، وذلك على الرغم من أن قرار التمديد والذي كان قد أقر في العام ١٩٩٦، وينص على معاقبة الشركات الأمريكية التي تستثمر في قطاع البترول والغاز الطبيعي الإيراني بأكثر من ٤٠ مليون دولار - قد تضمن آلية جديدة تسمح برفع هذه العقوبات بعد ١٨ شهرا.

وفي سياق هذا المشهد بدلت الولايات المتحدة في إعادة تجديد اتهاماتها للتقليدية لإيران، والمتمثلة في دعوى دعم الإرهاب والسعي لحيازة وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وقد وجدت واشنطن ما يؤكد اتهاماتها هذه المرة في تصاعد التعاون العسكري بين روسيا وإيران وعودة حزب الله مع اشتعال الانتفاضة الفلسطينية لتنفيذ عدة عمليات في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة^(٢٤).

ومنذ مطلع العام ٢٠٠٢ بدلت العلاقات الإيرانية الأمريكية وتحديدا منذ أوائل شهر فبراير تشهد تدهورا خطيرا، لم يكن في نظر الكثيرين متوقعا، حيث كانت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان تحت دعوى مكافحة الإرهاب قد فتحت الطريق لاحتمال بدء مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، الذين توافقوا أهدافهما في القضاء على حركة طالبان، الولايات المتحدة بسبب اتهامها للحركة بالضلوع في الهجوم على نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر لإيوائها لتنظيم القاعدة الذي وجهت إليه تهمة تنفيذ هذا الهجوم منذ اللحظة الأولى لوقوعه، وإيران بسبب عدائها المستحکم لطالبان، وقد امتد هذا التوافق ليشمل تعاوناً عسكرياً بين الطرفين، وهو ما اعترف به صراحة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني الذي يشغل حالياً منصب رئيس مجلس تشخيص النظام مؤخراً حين قال أنه لولا مساعدة بلاده للولايات المتحدة لغرقت في المستنقع الأفغاني^(٢٥).

والمواقع أن أحداث ١١ سبتمبر قد خلقت مزاجاً إيرانياً عاماً مالم و للمرة الأولى منذ قيام الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ للتعاطف مع الولايات المتحدة، وقد تجلّى هذا التعاطف في مؤشرات عدة، كان أهمها صدور البيانات المنندة بهذا الهجوم من قبل قم هرم السلطة في إيران، وخاصة المرشد الروحي للثورة السيد علي خامنئي، فضلا عن خروج عدة مظاهرات في الشوارع الإيرانية عبرت عن إدانتها لهذه الأحداث وتعاطفها مع الشعب الأمريكي. وعندما تمكنت الولايات المتحدة من إزاحة طالبان عن الحكم وتم الاتفاق على عقد مؤتمر بون في أواخر نوفمبر ٢٠٠١ لترتيب الوضع الأفغاني في مرحلة ما بعد طالبان، قامت الولايات المتحدة بإفساح المجال لإيران لكي تشارك وفعالية في رسم مستقبل أفغانستان، وذلك من خلال المشاركة الإيرانية الكثيفة في هذا المؤتمر الذي تم الاتفاق فيه على تشكيل الحكومة المؤقتة في أفغانستان التي يترأسها حامد قرصاي.

هذا المشهد أوحى للكثيرين مجددا بأن العلاقات الإيرانية الأمريكية سوف تبدأ صفحة جديدة تنهى أو على الأقل تخفف حالة العداء التاريخية بين البلدين، ولكن الأزمة الجديدة التي نشبت بين الدولتين وأفرزت هذا التدهور الحاد في علاقاتهما المشتركة جاءت لتتسبب كل هذه التوقعات ، بل ولتعود بعلاقات الطرفين إلى أكثر أوقاتهما توترا منذ العام ١٩٧٩. وقد نشبت هذه الأزمة عقب التصريحات المثيرة التي أدلى بها الرئيس الأمريكي في خطابه حول حالة الاتحاد الأمريكي في نهاية يناير ٢٠٠٢ والتي وصف فيها كل من إيران والعراق وكوريا الشمالية بأنها " محور الشر " ، وتلتها تصريحات مشابهة لبعض قيادات أركان الإدارة الأمريكية ، حيث زعم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أنه متأكد من أن طهران قد ساعدت بعض أعضاء تنظيم القاعدة وحلفاءهم من مسؤولي حكومة طالبان على الفرار من أفغانستان إلى الأراضي الإيرانية ، وأكدت مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس على أن الولايات المتحدة سوف تركز جهودها خلال الفترة القادمة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والدول التي تحاول الحصول عليها ، ما يعنى أن إيران سوف تكون هدفا قادمًا للولايات المتحدة .

ب- محدودية الرهان على شيعة العراق:

على الرغم من أن سقوط النظام العراقي يتيح الفرصة أمام تفعيل دور شيعة العراق، ما يفهمه البعض على أن يصب في مصلحة إيران، فإن هذا القول لا ينبغي أن لا يؤخذ على إطلاقه، بالنظر إلى وجود خلاف تقليدي بين إيران وفصائل أساسية في شيعة العراق.

ونشير في هذا الإطار إلى حزب الدعوة الشيعي العراقي، الذي يرفض مبدأ ولاية الفقيه ، وهو المبدأ الذي يمثل العمود الفقري للنظام الإسلامي في إيران، وكان هذا الحزب الذي يمثل أحد أهم للفصائل الشيعية في العراق قد تأسس عام ١٩٥٨ على يد مجموعة من علماء الشيعة لمواجهة ما أطلق عليه "المد الشيوعي الملحد". وعلى الرغم من أنه قد أيد إيران في حربها ضد العراق، إلا أنه أعلن أن موقفه هذا كان بسبب ممارسات السلطة العراقية تجاهه. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن إيران وبعد أن حققت تقدما في الحرب على العراق، عملت على جمع الحركات الشيعية "العراقية المناهضة لنظام صدام حسين تحت مسمى " المجلس الأعلى للثورة الشيعية" في العراق، وكان حزب الدعوة أحد فصائل هذا المجلس، إلا أن الحزب عاد والتسحب من هذا الائتلاف^(٢١).

ج- تهديد مكانة "قم" كمرجعية أولى للشيعة في العالم:

وفي السياق نفسه، فإن الازدهار المتوقع لمرجعية النجف الأشرف بعد انتهاء حكم البعث في العراق، سوف يكون على حساب مرجعية قم، التي سوف تفقد مكانتها

كمرجعية أولى للشيعية في العالم. وفي الواقع، فإن بحث النجف كمركز شيعي رئيسي من جديد ليس فقط خطرا على إيران من حيث مكائنها الروحية، بل من حيث توجهاتها الاستراتيجية أيضا، وذلك للأسباب التالية:

- يعد موقف علماء الشيعة العراقيين الأقل تشددا مقارنة بنظرائهم الإيرانيين، وهم يقدمون المذهب الشيعي في شكل جديد، أكثر انفتاحا على العالم الأمر الذي سيؤدي النظام الإيراني بل وسيدعم للحركات المؤيدة للتعبير داخل إيران والتي تحاول أن تقدم تفسيرات دينية متقحة. وربما تنزع العناصر الإصلاحية إلى النجف سعيا لمناخ أكثر تساهلا وانفتاحا.

- المذهب الشيعي لدى علماء العراق يختلف عنه عند علماء إيران وعن التخرجات الفقهية للإمام الخميني التي لم تتوقف عند حد كونها تفسيرات دينية بل تحولت إلى أيديولوجيا سياسية لها تطبيقاتها الواضحة في حركة إيران وسياساتها في المنطقة وتجاه العالم، وذلك في نمط دعمها للحركات الإسلامية على سبيل المثال.

- ما ينادى به مراجع النجف دائما من "بطلان نظرية ولاية الفقيه" والتي تمثل محورا للنظام السياسي الإيراني وبالتالي إذا ما تمت مناقشات دينية معنونة في النجف حول هذه النظرية، فإنها حتما سوف تطال مشروعية "السلطة المطلقة لرجال الدين" وثمة مقومات تنسم بها مدينة النجف تجعل من إثارة مثل هذه القضايا أمرا ممكنا إذ تنسم المدرسة الحريية التي تمثلها النجف في الفقه الشيعي بالبساطة والابتعاد عن التعقيد في الاستنباط والعلوم الدينية، بينما تميزت المدرسة الإيرانية أنها أدخلت الجانِب الفلسفي في الدروس والأبحاث الدينية وزادت من حضور البعد التأويلي.

- ومما يدعم إمكانية بروز النجف كمرجعية بدلا من قم، وتداولها لقضايا الدين والدولة، هو تراجع مؤيدي تجربة الخميني الخاصة بالربط بين الدين وشئون الدولة، حيث شهدت إيران خلال السنوات الأخيرة جدلا علنيا بهذا الشأن؛ مما أدى إلى قيام السلطة الإيرانية بسجن البعض وفرض الإقامة الجبرية على البعض الآخر.

- يلعب العامل الاقتصادي دورا مهما في الصراع الديني بين مدينتي نجف وقم، حيث إنه مع الازدهار المتوقع لجمعية النجف، فإن ذلك سوف يلحق أضرارا اقتصادية لقم، بالنظر إلى أن ما يعرف بالأخماس في التقاليد الشيعية سوف يتجه إلى النجف.

د- الخوف من تداعيات تأسيس نظام ديمقراطي في العراق:

يمكن القول إن تأسيس نظام ديمقراطي تعددي في العراق - إذا ما حدث هذا بالفعل- سوف يؤثر سلبا على الوضع السياسي في إيران التي يعاني نظامها السياسي خلال الفترة الأخيرة من أزمة في عدم شرعيته، بفعل تهميش دور المؤسسات المنتخبة لصالح المؤسسات المعينة التي يسيطر عليها التيار المحافظ.

هـ- الأضرار الاقتصادية:

سيطرة الولايات المتحدة على العراق، يعنى سيطرتها على نفطه، وبالتالي التحكم فى سوق النفط العالمية، الأمر الذى سوف يؤدى إلى حدوث خسائر كبيرة للاقتصاد الإيرانى.

ثالثا : حقيقة التهديدات الأمريكية لإيران:

وعلى أى الأحوال، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه الآن يتمحور حول التهديدات الحقيقية التى ينطوى عليها عراق ما بعد صدام حسين على إيران، وبعبارة أكثر وضوحا:

١- إمكانية استهداف إيران عسكريا:

بعد استهداف إيران عسكريا من قبل الولايات المتحدة هو أكثر الأخطار التى يمكن أن تواجهها طهران جراء تداعيات ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، ومن ثم، فإن التساؤل الأكثر أهمية فى هذا الإطار مفاده : هل يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران فى هذا الإطار، يمكن القول إن هناك رغبة أمريكية باستهداف إيران، استنادا إلى الطموحات الجارفة للإدارة الأمريكية الحالية فى إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط وفقا للرؤية الأمريكية، وتمثل إيران محورا مهما فى هذه المنطقة، وهى فى تصور اليمين المحافظ الذى يسيطر على هذه الإدارة ليست فقط مجرد مصدر لتهديد المصالح الأمريكية فى المنطقة ومصالح حليفها إسرائيل، وإنما تمثل نموذجا ثقافيا مضادا للحضارة الغربية فى تصور مجموعة الصقور الذين يسيطرون على إدارة الرئيس بوش .

بيد أن الرغبة الأمريكية باستهداف إيران تواجه بمجموعة من القيود، لا تسهل من مهمة قيام الولايات المتحدة بالفعل بعمل عسكري ضد إيران، وتتمثل أهم هذه القيود فيما يلى:

أ- لا تملك الإدارة الأمريكية حججا قوية لاستهداف إيران، بزعم عدم ديمقراطية نظامها السياسى على غرار الحالة العراقية، ذلك أن سجل إيران فى مجال حقوق الإنسان لا يقارن بنظيره العراقى. وفى السياق نفسه، فإنه وعلى الرغم من أن إدارة بوش بتوجهاتها اليمينية المتطرفة ترى فى النظام الإسلامى الإيرانى نموذجا ثقافيا مناهضا للحضارة الغربية، فإن هذا النموذج يكتسب احتراماً على الصعيد الدولى كان يفقده للنظام العراقى السابق، بالنظر إلى نشاط إيران فيما يتعلق بأهمية الحوار بين الحضارات، الذى كانت إيران الأسبق فى الدعوة إليه.

ب- لا تبدو إيران هدفا ثميناً في هذه المرحلة، ذلك أنه إذا كان هدف الولايات المتحدة الحقيقي من احتلالها للعراق هو حصولها على النفط وتكريس الهيمنة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، فإن احتلالها للعراق، والضغط على سوريا لكي توقف دعمها لمنظمات المقاومة الفلسطينية وحزب الله يحقق لها الهدف الثاني يحققان هذين الهدفين .

ج- على الرغم من أن الولايات المتحدة قد شنت الحرب ضد العراق دون غطاء دولي ووجدت بعضاً ممن أيدها، إلا أن تهديداتها لإيران لا يقرها أحد بما فيهم بريطانيا أقرب حلفائها .

وفي هذا الإطار، تشير إلى أن المسؤولين البريطانيين قد بذلوا جهوداً لتهنئة الإيرانيين منذ سقوط بغداد، فقد زار مايك لوين وهو مسئول رفيع المستوى بوزارة إيران في ١٣ أبريل وطبقاً لمصادر برلمانية، قام بمدح "صبر" مضيفيه ووعده بأن دور الولايات المتحدة في العراق سوف يكون محدوداً ولن يمس المصالح الإيرانية^(٢٧).

د- وأخيراً، فإنه من الصعب أن تقدم إدارة بوش برغم نزوعها الجارف نحو الهيمنة إلى مغامرة أخرى قد تكلفها مستقبلها السياسي على بعد أقل من عامين من انتخابات الرئاسة.

هـ- يضاف إلى كل ما سبق وجود تباين واضح داخل الإدارة الأمريكية بشأن العلاقة مع إيران، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن ثلاثة توجهات^(٢٨) :

- اتجاه يؤيد توجيه عمل عسكري ضد إيران . ويشمل هذا الاتجاه أسماء مثل "ريتشارد بيرل"، و"بول وفلويتز" و"دوجلاس فيث" - أن الولايات المتحدة يجب أن تستغل فرصة النجاح العسكري الكبير في العراق ضد الأنظمة "المتطرفة" اليوم قبل الغد. وهم يرون أن برامج إيران النووية وبرامجها لتطوير الأسلحة غير التقليدية ودعمها العسكري والمالي للأصولية الإسلامية الفلسطينية ولحزب الله اللبناني، وأخيراً دورها المزعوم في قتل أفراد البحرية الأمريكية في بيروت عام ١٩٨٣، هي جميعاً أسباب كافية لإبقاء إيران ضمن قائمة "محور الشر" (التي أتصور أنهم يجب أن يعدلوا اسمها إلى "الشر المزدوج" حسبما تذهب إليه التصورات الأمريكية الراهنة)^(٢٩).

- اتجاه يرى أنه من الأصوب فتح قنوات للحوار مع طهران بدلاً من استهدافها عسكرياً.

- والاتجاه الأخير يرى أن محاصرة إيران هي الحل لدفعها للتسليم بما تريده واشنطن .

٢- أشكال التهديدات غير العسكرية:

على الرغم من ضعف احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران، فمن المؤكد أن التهديد الأمريكي لإيران سوف يتصاعد خلال الفترة القادمة، بأشكال أخرى، يتمثل أهمها في الضغط على طهران كي توقف دعمها لحزب الله في لبنان ومنظمات المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

ومن ناحية أخرى، فإن إيران تخشى من أن تقوم الولايات المتحدة وعن طريق استخدام ورقة الأقليات بإثارة قلق داخل إيران، ونشير على سبيل التحديد إلى الورقة الأثرية، والتي يقدرها الكتاب الإحصائي السنوي للمخابرات المركزية الأمريكية CIA Fact Book بـ ١٦ مليون نسمة أو ١٤% من سكان إيران. ويقدرها تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بـ ٣٠ مليون نسمة، وعلى الرغم من أنه لا توجد حتى الآن أدلة قوية تؤيد الفكرة القائلة بأن الأقلية الأثرية يتم إعداها لمواجهة حكومة طهران، إلا أن صانعي السياسة في واشنطن قد أبدوا خلال الفترة الماضية اهتماما في هذا الاتجاه السياسي، ففي ٩ أبريل الماضي (٢٠٠٣)، تحدث محمودي شبيهرجاني "الناشط في مجال الحقوق الثقافية للأقلية الأثرية الإيرانية وهو معارض سياسي وأستاذ سابق بجامعة تبريز، تعرض للسجن منذ ثلاث سنوات في إيران وقيم حاليا بالولايات المتحدة أمام جمهور من صانعي القرار والدبلوماسيين والصحفيين والطلبة بمعهد دراسات "القوقاز - آسيا الوسطى" بجامعة جون هوبكنز الأمريكية، وقال في كلمته: إن شعور قوى بالقومية الأذربيجانية ينمو في إيران وتنبأ باحتمال نشوب قلق عرقية ما لم يتم تحقيق مطالب هذه الحركة (٣٠).

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار: هل تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام ورقة العقوبات الاقتصادية ضد إيران من أجل إحكام السيطرة عليها؟ وما هي احتمالات حدوث ذلك؟ وذلك بالنظر إلى الأسباب التالية (٣١):

- حاولت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ فرض عقوبات اقتصادية على إيران لكنها فشلت كليا فيه، ففي ذلك العام قامت الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي شامل على إيران لإكمال حلقة العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها منذ منتصف الثمانينيات، وتضمن الحظر المفروض في عام ١٩٩٥، منع الشركات الأمريكية من تسويق النفط الإيراني ومن المشاركة في أي عمليات لتطوير حقول النفط الإيرانية. وكان الخاسر الأكبر من ذلك الحظر هو الشركات الأمريكية نفسها، حيث خسرت شركات النفط الأمريكية دورا مهما في تسويق ما قيمته ٤ مليارات دولار من النفط الإيراني، وخسرت شركة "كونوكو" الأمريكية عقدا قيمته مليار دولار لتطوير أحد حقول النفط الإيرانية، في حين أن إيران لم تخسر شيئا تقريبا بعد رفض الدول

الكبرى أى تدويل للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، بحيث بقيت تلك العقوبات أمريكية فقط. وحتى بعد أن أصدرت الولايات المتحدة قانوناً دخلياً بمعلّقة الشركات الأجنبية التى تضع استثمارات تتجاوز قيمتها ٤٠ مليون دولار إلى إيران وحاولت تدويله بمعنى تطبيقه فعلياً على الشركات الأجنبية، فإنها لم تستطع لأن ذلك للقانون كان يشكل نوعاً من الوصاية والهيمنة على شركات الدول الأخرى التى لم تقبل به، فضلاً عن أنه لم يكن من الممكن اختباره بسبب الإغلاق الحكومى الإيرانى للسوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية فى ذلك الحين قبل فتحها مؤخرًا.

- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الإيرانى الضخم الذى يملك احتياطي نفطى يبلغ نحو ٨٩ مليار برميل من النفط، والذي بلغ ناتجه القومى الإجمالى بالدولار، طبقاً لسعر الصرف السائد، نحو ١١٣ مليار دولار عام ٢٠٠١، وبلغ هذا الناتج بالدولار طبقاً لتعادل القوى الشرائية بين الريال الإيرانى والدولار، نحو ٤٠٣ مليار دولار.. هذا الاقتصاد من الصعب على الولايات المتحدة أن تتجح فى فرض عقوبات دولية عليه، لأن إيران لم ترتكب أى عمل يستعدى عليها العالم عموماً والقوى الكبرى فيه بصفة خاصة.

- بلغت قيمة الصادرات الإيرانية لكل من اليابان والصين وإيطاليا وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا والهند وأسبانيا وفرنسا على الترتيب نحو ٤٥٦١، ٢٢٠٤، ١٩٢٠، ١٩٠٨، ١٠٢٧، ٩٦٠، ٧٥٢، ٦٧٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠١. وبالمقابل بلغت قيمة الواردات الإيرانية من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا والصين وكوريا الجنوبية واليابان وبريطانيا بالترتيب، نحو ١٨٩٢، ١١٧٩، ١١٥٠، ٩٨٣، ٩٧٨، ٩٦٢، ٨٧٢، ٦٨٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠١، وهذه الدول فى مجموعها هى أهم الشركاء التجاريين لإيران. ومن مصلحة هذه الدول أن تقف ضد أى عقوبات اقتصادية أمريكية على إيران.

٣- أبعاد المازق الإيرانى:

على الرغم من صعوبة فعالية تأثير التهديدات الأمريكية لإيران عسكرياً أو اقتصادياً، فإن إيران تجد نفسها فى موقف غاية فى الحساسية، بالنظر إلى تناقض الخيارات المتاحة أمامها للتحرك، حيث تواجه إيران فى هذا الصدد ثلاثة خيارات صعبة، لكل واحد منها تأثيراته السلبية على مصالحها القومية، وتتمثل هذه الخيارات، فيما يلى (٣٢):

الأول : أن تترك للتفاعلات العراقية تسير من دون تدخل منها، وهذا الأمر قد يفرض عليها أمراً واقعاً لا تستطيع التعامل معه فى المستقبل، لكنه قد يأتى لها بنتائج تستطيع التعاطى معها والاستفادة منها. فقد تسير الأمور فى طريق الخيار الديمقراطى

بما يعطى للشعبة دورهم الأساسى فى عراق المستقبل، بما يوسع من مجال التحرك الحيوى الإقليمى لإيران، لكن هناك عاملين قد يمنعان هذا الخيار : أولهما، الخلافات الحادة الناشئة فى الوقت الراهن بين تنظيمات ورموز الشيعة العراقيين، وعمليات التصفية التى تمت بعد سقوط النظام البعثى، وهذا الأمر قد يعطى للولايات المتحدة فرصة للتدخل فى الشأن الشيعى العراقى من خلال تغليب جناح على آخر، والسيطرة على الحركة السياسية للشعبة انطلاقا من هذا التدخل، وبالتالي تتضاعل أمام هذا الأمر إمكانيات الاستعادة الإيرانية من توسع الدور السياسى لشيعة العراق. أما العامل الثانى، فهو أن يتم الخيار الديمقراطى وفقا للعبة سياسية مقيدة تحول دون حصول الشيعة على حقوقهم الديمقراطية. وفى هذه الحالة سوف تجد إيران نفسها أمام أمر واقع لا تستطيع التعامل معه، وهذا الأمر الواقع هو وجود حكومة عراقية تنفذ جدول أعمال أمريكيا كاملا فيما يتعلق بدخول العراق وبالمحيط الإقليمى له.

وبالتالى، فإن الترقب الإيرانى قد لا يوفر لها الأمان، إزاء التطورات الجارية فى العراق، خاصة أنه لن يحول دون سعى الولايات المتحدة لإسقاط نظامها السياسى، والسيطرة المباشرة عليها فى المستقبل.

الخيار الثانى : أن تتدخل سياسيا من خلال آليات متعددة وعلى رأسها التحركات الإقليمية والضغط على حلفائها العراقيين المكثفة لكى تضمن دور للشيعة فى عراق المستقبل، أو أن تحول الترتيبات المقبلة فى العراق دون أن يشكل الأخير تهديدا حقيقيا لجيرانه، وهذا الأمر ليس مضمون النجاح لأن التحركات الإيرانية سوف تكون محكومة بعلاقات القوى الإقليمية بالولايات المتحدة، وبعضها منخرط تماما فى الاستراتيجية الأمريكية. أما الحلفاء العراقيون لإيران فهم محكومون أيضا بتوازنات قوى داخل العراق، وأيديهم ليست مطلقة فى فرض ما يريدونه بشأن العراق ومستقبله.

الخيار الثالث : أن تسعى إيران من خلال الأوراق المتاحة لها إقليميا ودخليا لتقويض السياسة الأمريكية الخاصة بالعراق، أى استنزاف الوجود الأمريكى فى العراق لتحقيق أحد هدفين : الأول، تأخير قيام الولايات المتحدة بأعمال هجومية أخرى فى المنطقة، خاصة، ضد إيران ذاتها، لأنها فى هذه الحالة سوف تتشغل بالشأن العراقى. أما الثانى فهو دفع الولايات المتحدة للتفاوض معها بشأن العراق بما يسمح لها بالحصول على وعود مكتوبة تؤكد أنها أى الولايات المتحدة لن تستهدف إيران فى المستقبل، أو توسيع حصة حلفائها من الشيعة العراقيين فى النظام السياسى المرتقب فى العراق، ولكن هذا الخيار محفوف بالمخاطر، لأنه قد يعطى للولايات المتحدة مبررا قويا للقيام بعمل ضد إيران .

وفى الواقع، فإن ما يجعل الأمور أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالسلوك الإيراني تجاه الوضع في العراق، عدم وضوح ما سوف تقوم به الولايات المتحدة في عراق ما بعد صدام حسين، حيث هناك سيناريوهات ثلاثة في هذا الصدد :

- استمرار الاحتلال العسكري المباشر للعراق .

- إعطاء حكم العراق إلى تنظيمات المعارضة الموالية لها، ولأفراد من نوى الجندية الأمريكية والأصول العراقية.

- تطبيق النظام الديمقراطي في العراق، وفي هذه الحالة فإن الشيعة الذين يمثلون ما يزيد عن ٦٠% من الشعب العراقي سوف يلعبون دورا رئيسيا في حكم العراق، وهذا الأمر سوف يعد إضافة للدور الإقليمي الإيراني .

رابعا: الخيارات الإيرانية لمواجهة التهديدات الأمريكية:

إذا كانت إيران تجد نفسها في ضوء الواقع الجديد الذي خلفه الاحتلال الأمريكي للعراق مهددة على أصعدة متعددة، فإن هذا الواقع يفرض عليها صياغة استراتيجية جديدة لمواجهة هذه التحديات ، وبالفعل فقد أقدمت طهران على اتخاذ العديد من الخطوات لتأمين نفسها إزاء هذه التهديدات، وفيما يلي نعرض للسلوك الإيراني لمواجهة تحديات الواقع الجديد في عراق ما بعد صدام حسين ، وأبرز معالم الاستراتيجية المطلوبة في هذا الإطار:

١- أشكال التحرك الإيراني لمواجهة التهديدات:

في إطار الواقع الجديد الذي أفرزه الاحتلال الأمريكي للعراق قامت إيران باتخاذ العديد من الخطوات الاستباقية لمواجهة أي تهديدات أمريكية، وتتمثل أهم هذه الخطوات فيما يلي:

١- رفض التهديدات الأمريكية بإيواء عناصر النظام العراقي السابق في أراضيها، حيث أكد الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفهني أن طهران ستحاكم أي مسئول عراقي يدخل أراضيها بتهمة ارتكاب جرائم ضد إيران خلال الحرب بين الجانبين (١٩٨٠-١٩٨٨)، وهذا التصريح هو بمثابة رسالة ضمنية إلى الولايات المتحدة تنفي وجود أي من المسؤولين العراقيين الفارين في إيران.

٢- التلويح بالقوة العسكرية الإيرانية، ففي لقائه بأفراد القوات المسلحة الإيرانية بمناسبة "يوم الجيش" الذي وافق الثامن عشر من أبريل ٢٠٠٣ أشاد الرئيس الإيراني محمد خاتمي بالقدرات العسكرية الإيرانية مؤكدا استعدادها للدفاع عن أرض الوطن

ضد أى أخطار خارجية، وهو ما يتسق مع ما صرح به أحد قادة الجيش الإيراني قائلا: "القوات البحرية والبرية والجوية الإيرانية فى محافظة خوزستان تقف على أهبة الاستعداد للدفاع عن هذه المحافظة" مشيراً إلى الوجود الأمريكى فى الأرضى العراقية المحاذية لإيران^(٣٣).

٣- رفض التهديدات الأمريكية لسوريا، إذ اعتبر محسن رضائى أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام فى إيران أن أى عمل عسكري أمريكى ضد سوريا سيكون مقممة لعمل مماثل ضد إيران"، مشيراً إلى أنه على إيران فى حال استهداف سوريا ألا تلتزم سياسة الحياد كتلك التى اتبعتها خلال الحرب على العراق، ويصب هذا التصريح فى خانة محاولة لجم القوة الأمريكية.

٤- مطالبة إيران جميع الدول تسليمها قيادى حركة "مجاهدى خلق" لمحاكمتهم فى إشارة إلى أن "هذه الحركة بحسب القوانين الدولية إرهابية"، وهذا الموقف الإيرانى يعد رداً على ما سبق وأعلنه ١٥٠ عضواً فى الكونجرس الأمريكى من أن حركة "مجاهدى خلق" تمثل حركة مقاومة شرعية ضد النظام فى طهران.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، فقد تواردت أنباء كثيرة حول توجهات إيرانية بإجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة عن طريق محمد جواد ظريف مندوب إيران الدائم فى الأمم المتحدة الذى يرتبط بعلاقات شخصية قوية مع زلمائى خليل زاده الذى كان يقوم بدور المنسق الأمريكى بين قوى المعارضة العراقية^(٣٤).

وكان الرئيس الإيرانى السابق هاشمى رافسنجاني قد قدم اقتراحين بشأن مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية وذلك بعد موافقة المرشد الأعلى آية الله على خامنئى، ويقضى الاقتراح الأول بإجراء استفتاء شعبى عام يقول فيه الشعب الإيرانى كلمته بشأن المشاكل بين الولايات المتحدة وإيران، أما الثانى فيقضى برفع الأمر إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام الذى يرأسه رافسنجاني من أجل بحثه وإعطاء الرأى فيه بعد موافقة المرشد، ويعكس هذا الإعلان مغزى مهما يتمثل فى أنه - وعلى الرغم من وجود خلاف بين الإصلاحيين والمحافظين حول عودة العلاقات مع الولايات المتحدة - إلا أن الوضع الجيد للوجود الأمريكى فى كل من أفغانستان والعراق يجعل إعلاء المصلحة الوطنية فى إيران أمراً حتمياً وهو ما أكدته رافسنجاني بالقول: "إننا استناداً إلى مبادئ الإسلام نعمل على تحقيق مصالحنا وهذه المبادئ الإسلامية لا تقبل بأن نلقى ببذلنا وسط الأخطار"، وتتوافق تلك الدعوة مع توجهات الإصلاحيين بشأن القضية ذاتها.

٢- نحو استراتيجية إيرانية متكاملة لمواجهة التهديدات الأمريكية:

وفى الواقع، فإن لتحديات التي تواجه إيران فى ظل الواقع الجديد لعراق ما بعد صدام حسين تتطلب صياغة استراتيجية جديدة تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية:

أ- البعد الأول : خاص بتدعيم الجبهة الداخلية، حيث تشهد إيران صراعا ضاريا بين المحافظين والمعتدلين يستنزف الكثير من قدرات البلاد، ويشغلها فى كثير من الأحيان عن التعاطى مع واقعها الإقليمي، وهذا يتطلب حسم جملة من القضايا الخلافية فى مقدمتها قضية الصلاحيات الممنوحة للمؤسسات المنتخبة (مؤسسة الرئاسة والبرلمان) التى يسيطر عليها المعتدلون والتي تعاني من التهميش فى مواجهة المؤسسات المعينة التى يسيطر عليها المحافظون، بما ينذر بانفصال النظام عن المجتمع، وما يؤدى إليه ذلك من تهديد جوهري لشرعية النظام، وكذلك حسم قضية العلاقة مع الولايات المتحدة، حيث تثير هذه القضية خلافا عميقا بين تيارين : أولهما، يرى إمكانية فتح صفحة جديدة فى هذه العلاقات، وثانيهما يرفض من الأصل طرحها للنقاش، ويتبنى المعتدلون الرأى الأول، فيما يمثل المحافظون الرأى الثانى، ولعل ما طرحه السيد هاشمى رافسنجاني الرئيس السابق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام حاليا حول ضرورة إجراء استفتاء بشأن تلك القضية يوضح مدى الخلاف الدائر حولها.

ب- البعد الثاني : متعلق بأولوية تدعيم التعاون مع دول جوار العراق التى تجد نفسها فى الأخرى مهددة من الوضع الجديد فى العراق، مثل تركيا التى تخشى أن تقوم الولايات المتحدة بتدعيم وضع الأكراد داخل العراق بما ينمى من طموحاتهم الانفصالية، وهذا أمر يهدد بشدة وحدة تركيا التى تضم أقلية كردية كبيرة يزيد تعدادها عن السبعة ملايين نسمة، والمعودية التى تتعرض ومنذ وقت طويل لحملة أمريكية منظمة تتهمها بدعم الإرهاب وتطالبها بضرورة إحداث تغيير جذري فى نظامها التعليمي، وكذلك سوريا التى بدأت تتعرض بالفعل لتهديدات أمريكية بزعم امتلاكها أسلحة كيميائية، وتبدو وكأنها الهدف التالى بعد العراق، وكذلك مصر التى تجد نفسها كأكبر دولة عربية معرضة لمزيد من الانحسار فى دورها الإقليمي التقليدي فى العالم العربى.

وفى هذا الإطار، فإن ثمة أهمية كبيرة للتنسيق الإيراني مع دول الخليج العربى العربية الست.

وفى الواقع، فإنه خلال الأعوام الخمسة السابقة، أى منذ تولى الرئيس خاتمي مقاليد الحكم فى إيران شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية أربعة مؤشرات أساسية تؤكد على تنامي هذه العلاقات، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلى^(٢٥):

- الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين إيران ودول مجلس التعاون، والتي وصلت إلى أكثر من ٦٥ زيارة، كان أهمها زيارة الرئيس خاتمي للسعودية في عام ١٩٩٧ وفي عام ٢٠٠٢، وزيارة ولي العهد السعودي لإيران في ١٩٩٩، وزيارة العاهل البحريني الشيخ حمد بن عيسى ل طهران في ٢٠٠٢ .

- وصل عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانبين خلال الفترة منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٢ نحو ٤٢ اتفاقية تتركز حول التعاون الاقتصادي والثقافي والأمني أيضا.

- بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين عام ٢٠٠١ نحو ٤ مليار دولار .

- بلغ عدد اللجان المشتركة ٨ لجان أبرزها اللجان العليا بين الطرفين .

ج- البعد الثالث : خاص بتدعيم التعاون الإيراني مع حلفاء إيران الدوليين مثل ألمانيا وفرنسا اللتين قادتتا المعارضة الدولية لحرب الأمريكية ضد العراق والقوى الإقليمية الأخرى في القارة الآسيوية مثل الصين التي تمثل قوة صاعدة في النظام الدولي والهند بالإضافة إلى روسيا، وهذه الدول الثلاث تربطها بإيران علاقات قوية، ناهيك عن باكستان التي تعد دولة محورية في منطقة جنوب شرق آسيا، وقد بدأت علاقاتها مع إيران صفحة جديدة بعد الإطاحة بحركة طالبان قابلة للمزيد من النمو.

وبالإضافة إلى ذلك كله، يمكن لإيران، وعن طريق الطائفة الشيعية التي تمثل أكثر من نصف سكان العراق أن تلعب دورا مهما في معادلة التوازن السياسي داخل العراق، دون أن يعني ذلك بالطبع محاولة زعزعة الاستقرار في العراق، في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، لأن ذلك قد يجلب تهديدات أكبر على الأمن القومي الإيراني، وهذا يتطلب أن تقوم إيران بدور في تصفية الخلافات الموجودة بين التيارات الشيعية في العراق من ناحية، وأن تقوم بتدعيم علاقة هذه التيارات بإيران استنادا إلى عامل وحدة المذهب من ناحية ثانية .

هوامش الفصل الحادي عشر :

- (١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ٢٠٠٠، ص ص ٢٥ - ٥٥.
- (٢) د. منار الشوربجي، " بين الأيدلوجية الأمريكية والكرامة الإيرانية "، مقال منشور على موقع "إسلام أون لاين" على شبكة الإنترنت : www.islamonline.net
- (٣) عصام عبد الشافي، "الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية"، مختارات إيرانية، مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، أبريل ٢٠٠٣، العدد ٣٣، ص ١١٦ - ١١٧ .
- (٤) د. محمود مريع القلم، " الأمن القومي الإيراني " ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : مايو ٢٠٠٢، العدد ٢٧٩، ص ١٢٣ .
- (٥) ١ - فهمي هويدي، "مازق إيران - ١ " ، جريدة الأهرام (للقاهرة) ٢٠٠٣/٣/١١ .
- (6) Ayelet Savyon, Iran and The War against Iraq, memory:Inquiry and Analysis Series - No. 128 , March 26, 2003
- (٧) غسان بن جدو، "إيران إلى أين؟، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٠، العدد ٢٥٤، ص ص ١٢ - ١٣.
- (٨) سعيد هاجريان، " حياذ كامل : تحليل لاستراتيجية إيران خلال الأزمة العراقية " Iran Newspaper, March 8, 2003
- (٩) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ٢٠٠١، العدد ٢٦٥، ص ص ١٠٠ - ١٠٢.
- (١٠) د. محمد السعيد إدريس، " إيران والعراق من صراعات الهيمنة إلى مخاطر الاستتباع " في أحمد إبراهيم محمود (محرر) ، الخليج والمسألة العراقية، مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، للقاهرة : ٢٠٠٣، ص ص ٢٠٥ - ٢١٢ .
- (١١) أحمد منيسي، " الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق " ، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة : العدد ٣٣، أبريل ٢٠٠٣، ص ص ١١١ - ١١٥ .
- (١٢) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٢١ .
- (١٣) مجيد عباس اسلفي، " السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق وتأثيرها على إيران "، صدای عدالت (طهران) ٣٠٢/٢/٩
- (١٤) جريدة مشهورى (طهران) ٢٠٠٣/٤/١٢ .
- (١٥) جريدة كيهان (طهران) ٢٠٠٣/٤/٧ .

- (١٦) خالد الحروب، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة"، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: ربيع ٢٠٠٣، للعدد ١١٣، ص ١١.
- (١٧) د. فتحي العفيفي، "أمريكا والعراق: جذور الأزمة"، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢، للعدد ١١٩، ص ٧.
- (١٨) مايلزكو بلاندين، لعبة الأمم، ترجمة مروان بحيري، مكتبة الزيتونة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٦.
- (١٩) لمزيد من التفاصيل انظر: د. مصطفى عبد القادر النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: ١٩٧٨، ص ١٠ - ٢٥.
- (٢٠) محمد السعيد إدريس، "مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة: أبريل ١٩٨١، للعدد ٦٤، ص ١٣٧ - ١٧٥.
- (٢١) معتز سلامة، "التفاعلات الخليجية - الخليجية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١"، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة: ٢٠٠١، ص ٦١ - ٦٢.
- (٢٢) معتز سلامة، مرجع سابق، ص ٦٢.
- (٢٣) أحمد منيسى، "العلاقات العراقية الإيرانية: أسباب التدهور المفاجئ"، مقال منشور على موقع "إسلام أون لاين" على شبكة الإنترنت www.islamonline.net.
- (٢٤) أحمد منيسى، "أمريكا - إيران: الإفراج المأزومة"، جريدة الأهرام (القاهرة) ٢٠٠١/٨/١٠.
- (٢٥) أحمد منيسى، "أبعد من إيران: محور الشر صناعة أمريكية بنكهة العولمة"، الآداب، بيروت: العدد ٤/٣، مارس - أبريل ٢٠٠٢، ص ٧٤ - ٧٦.
- (٢٦) مهند الحاج علي، "حزب الدعوة بين شبح الماضي وآفاق المستقبل"، جريدة الحياة (لندن) ٢٠٠٣/٤/١٦.
- (٢٧) أردشير موافيني، "الوفاق مع الولايات المتحدة: وعود وشراك"، EURASIA، INSIGHT April 17, 2003.
- (٢٨) أمل حماده، "إيران والشرق الأوسط الجديد"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة: أبريل ٢٠٠٣، للعدد ١٥٢، ص ١٣٢.

- (٢٩) كيفيل افرسيابى، " إيران وتتقاضى القوة الأمريكية " Payvand,s Iran News، 10/4/2003 .
- (٣٠) أفشين مولافى، " الورقة الأذرية فى الحسابات الأمريكية : ماذا تريد أكبر الأقليات العرقية الإيرانية؟ " EurasiaNet - April 15, 2003 .
- (٣١) أحمد السيد النجار، " إيران فى مواجهة الاتهامات الأمريكية وخبرات العدوان على العراق واحتلاله " ، جريدة الأهرام، (القاهرة) ٢٠٠٣/٥/٢ .
- (٣٢) خالد السرجاني، إيران والعمليات العسكرية فى العراق "، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة : مايو ٢٠٠٣ ، العدد ٣٤ .
- (٣٣) أشرف كشك، " إيران وتحديات عراق ما بعد صدام حسين " ، مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ٢٠٠٣ ، العدد ٣٤ .
- (٣٤) جريدة للشرق الأوسط (لندن) ٢٠٠٣/٤/٢١ .
- (٣٥) حامد محمود ، " إيران والأزمة العراقية : معارضة سياسية وحياد عسكري"، مقال منشور على موقع "إسلام أون لاين" على شبكة الإنترنت www.islamonline.net

الفصل الثانى عشر

**احتلال العراق وانعكاساته
الاستراتيجية على تركيا ودورها
فى المنطقة**

د . مصطفى البباد

اجتازت الآلة العسكرية الأمريكية-البريطانية الحدود السياسية للعراق، فأطاحت بنظامه السياسي، وأفرغت علاقات التوازن الإقليمي القائمة في منطقة الشرق الأوسط حتى ساعة قيام الحرب- من محتوياتها، وفككت بنيتها، المتكونة منذ العام ١٩١٦ بموجب اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة، ولكنها لم تعد تركيبها بعد. أدخلت الحرب على العراق، والتي انتهت باحتلاله من القوات الأمريكية والبريطانية، المنطقة إذن إلى مرحلة جديدة ومختلفة، حيث تغيرت الخريطة الجغرافية-السياسية للشرق الأوسط كلياً نتيجة للحرب، وهو الأمر ينعكس بالضرورة على منظومة الأمن الإقليمي، باعتبار أن مثل هذه المنظومة، "المتخيلة" نظرياً، منبثقة أصلاً على علاقات التوازن في المنطقة؛ فأثرت الحرب بالمحصلة على أولويات صناع القرار في دول المنطقة المختلفة. ولكن انعكاسات الحرب على تركيا، باعتبارها إحدى القوى الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، تختلف جوهرياً عن الانعكاسات المتوقعة لدول أخرى في الشرق الأوسط، نظراً للعلاقات التاريخية التي ربطتها بالعراق، وخصوصية المواقع الجغرافية لتركيا والتدخل الإثنى والحدودى الذى يربط بين شعوب البلدين، وليس أخراً بسبب الروابط الاقتصادية المتنامية بينهما، وإن كان لتركيا مثلها مثل باقي القوى الإقليمية الأخرى مصالح دائمة في العراق، ومخاوف مفهومة بعد احتلاله.

دار لفظ كثير في الأوساط الأكاديمية والإعلامية وحتى الشعبية في المنطقة عن الموقف التركي من الحرب، سواء بالتأييد على اعتبار أن مواقفها الإعلامية ضد الحرب كانت أقوى من مواقف الكثير من الدول العربية، أو بالتنديد لأنها "تواطأت" ضد العراق. وتركيا من الدول القلائل الأكثر استقراراً في الشرق الأوسط من ناحية عملية صنع القرار فيها وتأسيس آلياته على قواعد معلومة، وعلى أساس القواعد العلمية الاستراتيجية. وبالرغم من ذلك يعتبر كاتب هذه السطور أن نتائج احتلال العراق، جاءت في محصلتها سلبية على تركيا سواء من ناحية القدرة على استغلال الموقع الجغرافي-السياسي، أو من حيث اعتباراتها الخاصة بالأوزان الاستراتيجية في المنطقة، ويضاف إلى ذلك اعتبارين مهمين تاريخياً واستراتيجياً لتركيا في الموضوع العراقي بالذات ويميزان خصوصية الموقف التركي إزاء العراق، وهما "الموضوع الكردي" و"مسألة لواء الموصل" وعاصمته كركوك. وبالرغم من عضوية تركيا في حلف الناتو وتحالفها العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود طويلة، وامتناعها عن الوقوف ضد المخططات العسكرية الأمريكية ضد العراق، وبالرغم من موقفها "الحيدى" أثناء العمليات العسكرية، إلا أن أنقرة والمفارقة تأتي في مقدم الخاسرين من جراء احتلال العراق، مع أنها لم تخسر معارك عسكرية في هذه الحرب.

ولا تتركز الخسارة التركية على الجانب الاقتصادي فقط، بل تتعداه لتتطاول النطاق الاستراتيجي والسياسة العليا لتركيا في منطقة الشرق الأوسط. وتحاول هذه الورقة قراءة الحسابات الاستراتيجية التركية قبل الحرب، وكذلك الأداء التركي الاستراتيجي خلالها، عبر تفكيك مكوناته الأساسية وتحليلها بمعزل عن بعضها البعض، ومن ثم إعادتها إلى السياق الأساسي، وصولاً إلى تقدير الوضع الاستراتيجي الجديد لتركيا بعد احتلال العراق، مع الإشارة إلى أفاق دور تركيا القادم في المنطقة وكذلك عوامل الضعف والقوة فيه بعد احتلال العراق.

أولاً: الحسابات الاستراتيجية التركية قبل الحرب

في المرحلة التي تسبق اتخاذ القرار في الاستراتيجية العليا، يكون واجباً على صانع القرار الإحاطة بكل العوامل الداخلة في نطاق للتأثير على الموضوع محل البحث. وفي قرارات الحروب تكون الاعتبارات المتعلقة بها أكثر من أن تحصى في دراسة واحدة، ولكن قرار الحروب والمشاركة فيها باختصار يتخذ صناع القرار في أعلى مراتب الدولة، ويحددون من البداية الهدف السياسي النهائي من العمليات العسكرية، مثل إجبار الخصم على قبول مطالب سياسية وجغرافية أو اقتصادية معينة. وتعيين وسائل تحقيق هذا الهدف أو الأهداف عسكرياً، مثل الكثافة النيرانية والطبيعة الطبوغرافية لمسرح العمليات، والتكتيكات الأنسب للوصول إلى الهدف، وكذلك الوضع العالمي والرأي العام الدولي والمحلي، وتحضير البراهين القانونية المستعدة لكافة الاحتمالات وغير ذلك من الاعتبارات. كما يحاول صناع القرار حشد كل الطاقات لأجل الوصول إلى الهدف السياسي من المعارك، استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً وإعلامياً، وإيجاد أقصى درجات التناغم بين كل قطاعات الدولة ومراكز الأبحاث والمعلومات، والتمكن بالنهاية من توقع ردات الفعل والعوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً، تلك التي يتم بحثها منفردة أولاً ومن ثم مجتمعة وترتيبها بعد ذلك بالتوازي مع بعضها البعض في ما يطلق عليه "مصفوفة العائد" باستخدام عمليات حسابية معقدة.

ويتناول هذا الجزء من ورقة البحث جوانب مهمة من "مصفوفة العائد التركية" وتأثيرها على صانع القرار التركي في تعاطيه مع موضوع الحرب على العراق.

أ- الوضع الدولي

"واد من النيران السائلة بالقرب من مياه سوداء متسعة"

المؤرخ الروماني بلوتارك واصفاً للنفط للإسكندر الأكبر

فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما أفضت إليه من تغيير في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في العالم عموماً، وفي المنطقة الجغرافية المحيطة بتركيا

أى فى الشرق الأوسط خصوصا، وكذلك فى منطقتى آسيا الوسطى والقوقاز، مناخا دوليا جديدا لا يأبه كثيرا لاعتبارات القانون الدولى وأحكامه، أو المعايير الكلاسيكية للبيرالية فى إدارة العلاقات الدولية، وإنما يتميز بنقل وطأة قطبيته الأحادية وعدم قدرة للتكتلات السياسية الدولية مثل الأمم المتحدة، أو الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى على كبح جماح العسكرة المتزايدة فى إدارة العلاقات الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وحلل خبراء استراتيجيون مرتكزات التوجه الأمريكى نحو العالم الخارجى فى السنوات الخمس المقبلة على أنه "يرتكز على ثلاثة أعمدة، هى: التحديث العسكرى، والحرب على الإرهاب، والسياسة النفطية، مع دمج العمودين الثانى والثالث كوحدة لا تنقسم"⁽¹⁾.

ولما كانت الحرب على العراق تندرج فى سياق هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والمتمثلة فى السيطرة الكاملة على سوق النفط الدولى وبالطرق العسكرية -إن اقتضى الأمر-، إذ سيطرت واشنطن على هذا السوق سياسيا بمكانيزمات مختلفة ليس هنا مجالها. ولكن ما يجب التأكيد عليه فى هذا المقام هو أن اقتصاد النفط هو اقتصاد سياسى بامتياز⁽²⁾، خصوصا وأن العوائد المتحققة من سوق النفط هى فى جانبها الأكبر عوائد ريعية، وأن سياسة تسعير النفط فى السوق العالمية لها نفس الطابع الذى حله ريكاردو فى "نظرية الربح الأساسى". كما أن السعر يتحدد وفقا لكميات الإنتاج، ووفقا للقاءات بين النخب السياسية التى تحتكر النفط وعوائله فى بلاد الإنتاج من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. وبالتالى فالولايات المتحدة الأمريكية إنما قررت إعادة صوغ وتشكيل تقاهماتها مع النخب الحاكمة فى بلاد إنتاج النفط، واحتلال منابعه عسكريا وفقا لاستراتيجيتها الجديدة نحو العالم. تأسيسا على ذلك لن تكون الحرب على العراق هى الحرب الأخيرة فى المنطقة، وإنما أحد المحطات المهمة من أجل الوصول لهذا الهدف الكبير.

إن كان التصور الرئيسى الحاكم للحرب أمريكيا هو استغلال التفوق العسكرى الساحق وصولا إلى تحقيق مصالح استراتيجية وإعادة تشكيل للمنطقة، بما يستتبعه ذلك بالضرورة من إعادة توزيع للأدوار الإقليمية. وفى ضوء هذه الاعتبارات اكتسب قرار المشاركة فى الحرب وحجم هذه المشاركة من المنظور التركى أهمية مضاعفة، ليس من منطلق العدول لنظام صدام حسين، وإنما لاعتبارات استراتيجية تتعلق بالطموح التركى للحصول على أدوار جديدة وتوكيلات سياسية فى معية التواجد العسكرى الأمريكى فى هذه المنطقة؛ استثمارا للميزات النسبية للموقع الجغرافى-السياسى، وفق شروط ومكاسب محددة. كان معلوما أن الإحجام عن المشاركة يؤدى إلى تهديد فرص للصعود الإقليمى لتركيا فى منطقة الشرق الأوسط، وهز أسس لتحالف التركى

الأمريكي الممتد منذ عشرات السنين، هذا التحالف الذي يعتبر الغطاء الدولي لتركيا، والمرجع الأبرز في إدارة علاقاتها الدولية.

كما أن الأهداف المحتملة القادمة للاستراتيجية الأمريكية مثل إيران ومنطقة آسيا الوسطى، وقضية نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين، تتناول كلها مناطق الجوار الجغرافي لتركيا. تأسيسا على ذلك، كان الموقف التركي من الحرب على العراق، على ما لاتعكاساتها من أهمية لصانع القرار التركي، هو أن الحرب في أحد وجوها هي "بداية لمرحلة جديدة من التعاون" بين البلدين في الفترة المقبلة، وهو ما يزيد من نقل أهمية القرار التركي بالمشاركة في الحرب.

استنادا إلى هذه الخلفية أمكن للدراسة أن تنطلق من فرضية أساسية وهي أن تركيا لم تكن -ابتداء- في وارد صوغ تحالفات دولية وإقليمية جديدة لمواجهة الحرب على العراق، وهو الأمر الذي لا يتساق مع تجربتها التاريخية المشار إليها، نظرا لنمط "النظام الدولي" السائد، وبسبب وضوح الخطوط العريضة للسياسة التركية منذ عقود، بل في وارد استثمار إمكاناتها الجغرافية والسياسية والبشرية والعسكرية، لضمان الحصول على أفضل النتائج من الحرب، أو كما دأب المحللون الاستراتيجيون على القول- "تحجيم الخسائر" المتوقعة من هذه الحرب.

ب- الوضع الأوروبي

"ربما لا تعلم تركيا أن طريق المصالح يسير في اتجاهين"

كلوس كينكل وزير الخارجية الألماني الأسبق

تولى تركيا أهمية كبيرة لأوروبا التي تراها أنقره امتدادها الجغرافي والاقتصادي والحضاري، فكان الالتحاق بأوروبا حلما راود الساسة الأتراك منذ تأسيس الجمهورية التركية بالعام ١٩٢٣. ولأجل الوصول لهذا الهدف قطعت تركيا أشواطاً بعيدة، من استبدال الأبجدية العربية والطرش في بداية الجمهورية، إلى إلغاء عقوبة الإعدام والسماح باستخدام اللغة الكردية في وسائل الإعلام الخاصة مؤخراً، حتى تقى بشروط الالتحاق بالاتحاد الأوروبي. إلا أن الأخير رفض أن يفتح أفقا للسياسة التركية، حين حدد العام ٢٠٠٥ كموعّد للبدء في مفاوضات الانضمام، التي هي، بمنطق أية مفاوضات، غير ملزمة. ويتأسس الرفض الأوربي لانضمام تركيا إلى اتحادها على مجموعة من العوامل المعلنة، مثل عدم تطبيق أنقره لمعايير الحريات السياسية الأوروبية فيما يتعلق بالأقليات، والمعايير الاقتصادية الخاصة بالموازنة، وغيرها من الشروط. أما الشروط غير المعلنة والتي تلعب دوراً أكبر في النفور الأوربي من هذا الانضمام فهي "التباين الثقافي" بين الأتراك والأوروبيين، وكذلك البعد الديموغرافي

لتركيا ذات السبعين مليون مواطن، مما يجعل دخولها الاتحاد الأوروبي كابوساً لكثير من الدول الأوروبية الصغيرة، بسبب الاختلال السكاني المترتب بالضرورة على دخول الأتراك حظيرة الاتحاد.

وبالرغم من عوامل النفور تعي أوروبا جيداً الفوائد والمزايا الاستراتيجية التي تمثلها انقاره لأوروبا، حيث إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي -إن حدث- يسمح بتوحيد القارة الأوروبية بكامليتها الجغرافية، وما يعنيه ذلك من دلالات رمزية. كما أن تركيا هي المفتاح الذي يفتح الطريق من غرب ووسط أوروبا إلى روسيا في الشرق من القارة، إذ كان التوجه نحو الشرق وما زال قدر أوروبا، لوجود المياه في غربها. وتقود هذه الحقيقة إلى نتيجة مفادها أن شخصية أوروبا الجغرافية تصل إلى أقصى درجات تحقيق النفس عبر الانفتاح على تركيا، ذات المواقع الاستراتيجية الواقع على مفترق الطرق بين الشرق والغرب. ولتركيا من المنظور الأوروبي فوائد استراتيجية إضافية، حيث بانضمامها يكون الساحل الشمالي للبحر المتوسط منضوياً بكامله تحت لواء الاتحاد الأوروبي. كما أن انضمام تركيا للاتحاد يسمح لأوروبا أن تمد حدودها حتى الشرق الأوسط، بحيث تكون تركيا منطقة عازلة في الوقت نفسه بين أوروبا وبين الشرق الأوسط.

وبرغم كل هذه المزايا الاستراتيجية لم تفلح تركيا في إقناع الدول الأوروبية بقبولها عضواً بالاتحاد، ليس فقط بسبب العوامل المذكورة أعفاً، ولكن أيضاً لسبب جوهرى هو أن بوصلة التحالفات الدولية لا تقوده تتوجه على الدوام نحو الأطلسي، حيث الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي تقع المميزات التركية الاستراتيجية فى دائرة النفوذ الأمريكى وليس الأوروبى، وهو ما يجعل هذه الفوائد قليلة القيمة لأوروبا. ولا يقلل من أهمية هذا الاعتبار الانقسام الذى اتضح قبل الحرب وأثناءها بين الدول الأوروبية المختلفة. قبل نشوب الحرب على العراق كانت الشركات الأوروبية فى مقدمة المستفيدين من نفط العراق، إذ كانت شركة توتال فينا إلف الفرنسية مثلاً قد أبرمت اتفاقات مع الحكومة العراقية للتقيب عن نفط حقول مجنون واستخراجه، باحتياطات ١٨ مليار برميل. وبالإضافة إلى الاستفادة المذكورة هيمن فى أوساط الاستراتيجيين الأوروبيين أن الحرب على العراق ما هى إلا حرب من أجل ضمان سيطرة واشنطن على النفط فى مقابل باقى المراكز الصناعية وضمناها أوروبا. من هنا يمكن فهم الموقفين الفرنسى والألمانى الواقف ضد الإدارة الأمريكية فى مجلس الأمن، على أساس أن الحرب ضد العراق كانت فى أحد وجوها حرباً ضد المصالح الوطنية لكل منهما. وبدلاً لصانع القرار التركى، الذى حسم خياره الاستراتيجية لمصلحة واشنطن أولاً وأوروبا ثانياً، أنه من الأوفق لمصلحته الاستثمار فى خياره الأمريكية مع إضافة شرط إضافي على واشنطن، هو ضرورة استحصال قرار من مجلس الأمن

يجيز الحرب، قبل أن تشارك تركيا فيها. وبهذا الشرط، الذي طلبه القانونى التركى ورئيس الدولة أحمد نجت سيزر، تكون تركيا قد أصابت هدفين فى نفس اللحظة: الأول عدم تسهيل المهمة على واشنطن وانتزاع أقصى مكاسب منها، والثانى عدم الابتعاد كثيرا عن المواقف الأوروبية ليظل الباب مواربا أمام أنقرة فى علاقتها بالاتحاد الأوروبى. ربما يكون المثل التركى الشائع "لا يستطيع المرء أن يرقص فى عرسين بذات الوقت" هو الأقدر على توصيف تأرجح السياسة التركية، التى أرادت توظيفا أقصى للموقع الاستراتيجى، لكى تكون شريكا بمحورين هما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فأضحت رهينا لمحبيين، لا يرضى أيهما إلا تحالفا بدون شريك.

ج- الوضع السياسى الداخلى

" الله إسمار لىق عسكر ... يحفظكم الله أيها العسكر "

السلطان العثمانى الأخير عبدالمجيد مودعا إلى المنفى ٣ مارس ١٩٢٤

حكم الوضع السياسى الداخلى فى تركيا فى فترة التحضير للحرب عامل أساس هو التصادم القائم بين المؤسسة العسكرية من جهة وحكومة حزب العدالة والتنمية من جهة أخرى. وكان واضحا وقبل فترة لتحضير للحرب أن المؤسسة العسكرية التى احتكرت لنفسها تفسير الأحلام القومية التركية وتحقيق المصالح العليا للدولة، لا تستطيع فى ظل الظروف الدولية والإقليمية الانقلاب على الانتخابات الأخيرة وتناجها كما فعلت فى الماضى، باعتبار أن ذلك يشكل عقبة أمام تمتين تحالفات أنقره الدولية فى وقت الحرب، إذ لا تريد الدولة التركية إعطاء الانطباع للعالم الخارجى أنها مقبلة على فترة من عدم الاستقرار السياسى. ولأن الأمور تحل أيضا بتناقضاتها، على ما رأى هيجل Hegel فى دياكتيكه الشهير، فقد يكون مناسبا استرجاع الظروف التاريخية التى ترافقت مع تأسيس الجمهورية التركية بالعام ١٩٢٣، على يد مصطفى كمال أتاتورك (أبو الأتراك)؛ كونها ضرورية لبناء تصور سليم للواقع التركى السياسى الراهن. وهى تحديدا الفترة التى شهدت تفكك الدولة العلية العثمانية، وما أعقبها مباشرة من فرض اتفاقية سيفر بالعام ١٩٢٠، تلك المعاهدة التى أرادت قيام دولة للأرمن فى شرق تركيا وحكم ذاتى بصلاحيات واسعة للأكراد جنوبى الأناضول، فى ظل احتلال اليونان وفرنسا وإنجلترا لكامل الغرب التركى. وجاءت الفرصة التاريخية المتمثلة فى الجمهورية الكمالية واتفاقية لوزان، التى ألغت عمليا اتفاقية سيفر وثبتت الجمهورية التركية فى حدودها الحالية. ومن يومها ويفضل اللحظة التاريخية التى سبقت ورافقت قيام الجمهورية؛ تم إعلان الجيش رديفا للدولة التركية وحارما على مكتسباتها ووصيا على نظامها السياسى، فى حين ترسخت العثمانية هدفا أعلى للدولة التركية لا يمكن المساس به، بحيث تتطوع له أية اعتبارات قد تتصادم معه.

وإذا كان خبراء الاستراتيجية والنظم السياسية قد حددوا أهداف الدولة، أي دولة، في ثلاث عناصر رئيسية هي: البقاء، السيادة والتنمية الاقتصادية، فإن النموذج التركي يرى في العثمانية صنوا لبقاء الدولة التركية في مواجهة التنافرات الطائفية الداخلية، أساسا لقدرة تركيا على الوصول للحرية والسيادة على أراضيها. وبهذا المعنى تصبح المؤسسة العسكرية قیما ووصيا على الأهداف العليا للدولة التركية، وحكما بين الأحزاب التركية المختلفة وبعضها البعض، وقابضة على خيوط اللعبة السياسية من وراء ستار، فهي تخرج إلى العلن عندما ترى أن تدخلها المباشر صار واجبا. فهكذا كان حال حكومة عدنان مندريس في العام ١٩٦٠، وحال حكومات سليمان ديميريل في الأعوام ١٩٧١ و ١٩٨٠، وهكذا كان حال حكومة أربكان في العام ١٩٩٧، تلك الحكومات التي أطيح بها جميعا عندما تعدت الخطوط الحمراء التي حددتها المؤسسة العسكرية. وعليه فإن كوكبة الشخصيات التركية السياسية التي تهيمن على العمل الحزبي التقليدي وبغض الطرف عن توجهاتها السياسية، والتي لا تتعدى العشرات القليلة لا تملك من أمرها الشيء الكثير.

من ناحيته تلازم الإسلام السياسي مع الدولة التركية منذ قيامها حتى صار ظلها لحركتها، على الرغم من أن الدولة التركية قد قامت على أساس نفى الإسلام السياسي من الحياة المجتمعية، وذلك بسبب استمساك شرائح عريضة من الأتراك بالإسلام كوعاء جامع لهويتهم في مقابل سياسة التغريب التي ذهبت علما على سياسات ومباني الدولة الكمالية. وفي حين بدأ الإسلام السياسي انتشاره بالأقطار العربية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم، كانت مسألة الدين باعتباره مرادفا للهوية هي لب الصراع والحراك السياسي بالدولة التركية. نجح العثمانيون بالدولة التركية في فصل الدين عن الأطر القانونية للدولة، ولكن حضور الإسلاميين الأتراك كان علامة ممتدرة وشاهدا حاضرا على عدم نجاح هذه السياسة. وبعد فتاتورك واصلت الحكومات التركية المتعاقبة المير على درب مجابهة الإسلام السياسي - باستثناء حكومة عدنان مندريس، فظل الإسلام السياسي من هذه الزاوية ظللا للدولة التركية وهذا لعنوانها في أن معا.

وجاء العام ١٩٧٠ ليشكل نقطة فاصلة ليس فقط في تاريخ الإسلام السياسي التركي، وربما في تاريخ الإسلام السياسي في الشرق، حين أسس نجم الدين أربكان حزب النظام الوطني كأول حزب سياسي تركي يتبنى الحلول الإسلامية في صراعه السياسي للوصول إلى السلطة. ولكن حزب الإسلام السياسي الأول كان على موعد مع الانقلاب العسكري الثاني بالعام ١٩٧١ (كان الأول ضد عدنان مندريس في العام ١٩٦٠). حظرت حكومة الانقلاب حزب النظام الوطني بدعوى مخالفته ل دستور الجمهورية التركية ومعاداة للعثمانية. ولم يستسلم أربكان فكون حزبا جديدا للإسلام السياسي هو حزب السلامة الوطني في العام ١٩٧٢، وخاض به الانتخابات البرلمانية

التي جرت في نفس العام، فحصل على ١٢ بالمائة من الأصوات. وجاء الانقلاب الثالث على الديمقراطية في العام ١٩٨٠ ليحظر كافة الأحزاب السياسية وبضمنها حزب الإسلام السياسي التركي. وعاد أربكان ليؤسس من جديد الحزب الثالث للإسلاميين، أي حزب الرفاه في العام ١٩٨٣، الذي تمثل من جديد في البرلمان بعدها بأربعة سنوات، وفي الانتخابات البرلمانية التي تلتها، أي عزز حزب الرفاه موقعه البرلمانية حين فاز بحوالي ١٧ بالمائة من الأصوات.

ثم جاء الزلزال السياسي في العام ١٩٩٦ حين فاز حزب الرفاه لأول مرة في تاريخ الإسلام السياسي التركي بالانتخابات البرلمانية، وحل في المركز الأول برصيد يزيد على ٢١ بالمائة من أصوات الناخبين. ولكن المؤسسة العسكرية لم تستطع احتمال حكومة يقودها الإسلاميون، فحاكت مؤامرة لإبعاد أربكان وحظر حزبه. وبرز بعد قرار الحظر بين أوساط الشباب الرفاهي أردوغان الذي طرح نفسه خليفة لأربكان، وهو الذي تمتع بتأييد المجددين الشباب وحظى بإعجاب قطاعات رفاهية واسعة. وهو مع تلك العوامل الحاسمة امتلك أيضا مزية فريدة كونه محافظ أسطنبول، تلك المدينة العريقة الزاخرة بالتناقضات والمثيرة للتأملات، فهي الأستانة عاصمة الخلافة العثمانية الحاوية لأثارها التاريخية؛ وهي معقل البازار التركي بكل ما تحمله الكلمة من معان زمنية واقتصادية تاريخية، وفيها تتجاور أنماط إنتاج تعود إلى حقبة زمنية مختلفة، ويقطن أطرافها أكراد نازحون من شرق وجنوب الأناضول، وتتعايش فيها أقليات تركية دينية، وهي الممزقة جغرافيا ووجدانيا بين الشرق حيث تنتمي والغرب حيث تبتغي، على توليفة عثمانية قل مثيلا.

قطع أردوغان في اللحظة التاريخية المناسبة مع أربكان وأطروحاته، وكذلك مع شعارات وطرائق عمل الإسلام السياسي الأربكاني، فافتتح على التيارات العلمانية وبرع في رسائل التطمين التي دأب على توجيهها للمؤسسة العسكرية. ولكن أردوغان لم يقطع نهائيا مع تكتيكات أستاذه أربكان، ورأى كيف أفلح أربكان في قيادة دفعة الإسلام السياسي التركي خلال ثلاثين عاما وسط الأنواء التي أحاطت به من كل جانب، وأن يكون بمثابة الحادى للإسلاميين الأتراك على الصراط الوسط بين الطرق الصوفية على اليمين والحركات الراديكالية في الجامعة على اليسار. ذهب أردوغان، خريج ثانوية الأئمة والخطباء، أبعد من أستاذه، فلم يظف أطروحاته السياسية ذات الطابع الإسلامي بمفردات مدنية ملتبسة مثل أربكان، بل ذهب مباشرة إلى تبني مقولات الأحزاب التركية والمحافظة، وإلى ترديد الشعارات الأتاتورية الأكثر تطرفا في علمانياتها. أممك أردوغان بزمام الإسلام العياشي التركي بفضل كارزميته وبراعته في استثمار اللحظة المناسبة لقيام حزبه، وتعلم جيدا من براغماتية أربكان؛ الذي لم يكن بعيدا عن "المصالح التركية العليا"؛ التي عرف أربكان تشابكاتها والولاء طيفها

وخطوطها الحمراء والخضراء؛ إذ كان مؤيدا للتدخل التركي في شمال جزيرة قبرص وغاضبا بصره عن التدخل في شمال العراق، وعاجزا عن أى تغيير أو تعديل في تحالف المؤسسة العسكرية التركية مع إسرائيل.

على هدى هذه التشابكات، وبتراكم المعارف البراغمية، راح أردوغان يكسر إشارات المسير الأريكانية ويتعدها بخطوات واسعة، فبرع في إرسال إشارات قبل وبعد الانتخابات ليس فقط إلى المؤسسة العسكرية في الداخل ولكن أيضا إلى الأطراف الدولية في الخارج. فالولايات المتحدة يملك معها أردوغان وعبد الله جول علاقات قوية، تتوجت باستقبال الرئيس الأمريكي بوش له في البيت الأبيض عام ٢٠٠٢، وهو ما اعتبر رسالة فككت المؤسسة العسكرية شفرتها. ويعود الترحيب الأمريكي بأردوغان وحزبه في أحد أسبابه إلى دور "الوسيط الحضاري" بين الشرق الإسلامي والغرب والمناط بحزب العدالة والتنمية.

وبالإضافة إلى هذا الاعتبار كانت الغالبية العظمى من الأتراك معارضة للحرب، ففي استفتاء لصحيفة ملليت التركية في ١٠ فبراير ٢٠٠٣ على عينة من ٤٢ ألف مواطن، أن ٧٠ بالمائة يرفضون الحرب على العراق^(٧). وإن كان الوضع الداخلي هو الاعتبار الحاكم لقدرات الدول على القيام بأدوار خارجية، إلا أن "عامل الرأي العام" في الاستراتيجية هو عامل مهم ولكن بضمن عوامل كثيرة، ويمكن للتنازع السياسية أو الاقتصادية أو ما يطلق عليه Outcome، أن يعادلا من تأثيره في حال كانت المكاسب المتوقعة ملموسة للرأي العام. طالب العسكر، على لسان الفريق أول حلمي أوزكوك رئيس أركان الجيش التركي، الحكومة والبرلمان بسرعة الموافقة على استخدام الأراضي التركية في الحرب ضد العراق، لأن وضع تركيا بعد الحرب في حال المشاركة سيكون أفضل. أما حكومة حزب العدالة والتنمية، باعتبارها جزءا من الدولة التركية فلم تطرح - ناهيك عن قدرتها على ذلك - أيضا تعريفا جديدا أو تغييرا في المصالح الوطنية للتركية، إذ أن هذه الأخيرة حسب قواعد اللعب التركية تقع في دائرة اختصاص المؤسسة العسكرية. رفض البرلمان التركي، بأغليته المؤيدة للحكومة، ومدفوعا بالرأي العام، طلب الحكومة الأول بفتح الأراضي والأجواء أمام القوات الأمريكية، اعتقادا بأن ذلك سيفتح واشنطن في النهاية إلى تلبية الشروط التي اتفق عليها العسكر مع الحكومة. وبسبب رغبة الحكومة في تولي أردوغان رئاستها، وهو ممنوع بقرار محكمة من ذلك، فقد أجلت الحكومة تقديم الطلب الثاني إلى البرلمان بعد الانتخابات الفرعية في منتصف مارس، حتى يدخل من بابها رئاسة الوزارة، وهو ما حدث أخيرا في الخامس عشر من مارس وأصبح جول وزيرا للخارجية، ولكن صبر واشنطن كان قد حسمت أمرها وقررت التوجه عن الجبهة الجنوبية بدلا من التركية الشمالية.

د- الوضع الاقتصادي الداخلي

"الدين هم بلليل وغم بالنهار"

منل شعبي مصري

كان العامل الاقتصادي واردا بطبيعة الحال فى حساب "مصفوفة العائد" للتركية والاحتمالات المتوقعة من الحرب، التى تؤثر على قطاعات اقتصادية عديدة، إذ يعتبر خبراء الاقتصاد التركي أن أحد المشكلات الأساسية التى تواجهها بلادهم هى العجز المتنامى فى الميزان التجارى، هذا الذى وصل فى العام ٢٠٠٢ إلى ١٥,٧٥ مليار دولار.^(٤) وبالإضافة إلى ذلك تقدر خسائر التجارة الخارجية التركية مع العراق بحوالى ثلاثة مليارات سنويا، كما أن العراق كان ولا يزال هو المرشح أكثر من غيره فى المنطقة لتلقى المزيد من الصادرات التركية؛ بسبب حجم السوق الداخلى العراقى الكبيرة نسبيا مقارنة بدول آسيا الوسطى مثلا، وموارد العراق من النفط التى تؤهله ليكون هدفا لزيادة الصادرات التركية من السلع والخدمات فى السنوات القادمة، بحيث يكون حتى أكبر متلقى للسلع والخدمات التركية فى العالم. وكان متوقعا أن تشير العمليات العسكرية فى العراق قلق السياح والمصطافين الأوربيين، فيجسموا عن زيارة للمنطقة تخوفا من الحرب وتداعياتها، إذ أن تركيا هى أحد مناطق الجذب السياحى فى منطقة الشرق الأوسط، ويشكل قطاع السياحة رافدا مهما من روافد الدخل القومى للتركي، حيث أنفق ١٣,٢٥ مليون سائح زاروا تركيا فى العام ٢٠٠٢ حوالى ١١,٩ مليار دولار أمريكى.^(٥) ولم تكد الخسائر الناجمة عن الزلازل التى ضربت تركيا قبل ثلاثة أعوام تبدأ فى الاتسار حتى عادت مشكلة تراجع المداخيل السياحية بسبب أجواء الحرب، والمنزلة على إلغاء الحجوزات السياحية، وبالأخص فى مناطق شيشم وبودرون وكوشاداهى وإزمير. وقدر مسئولون أترك حجم الخسائر التركية المتوقعة من الحرب فى قطاع السياحة بحجم يتراوح ما بين ستة وسبعة مليارات دولار. وقطاع السياحة فى تركيا ليس مولدا فقط للعملة الأجنبية، ولكنه يستوعب مئات الألوف من أماكن العمل.

كما أن الاعتبار الأكيد كان أنه لو شاركت تركيا فى الحرب وسمح لها بالتمركز فى كركوك والموصل لكان فى هذه المنطقة الغنية بالنفط تعويضا عن الخسائر التجارية المتوقعة من الحرب، وتحقيقا لطموح أنقرة فى تأكيد مكانتها كقوة إقليمية فى منطقة الشرق الأوسط، إذ ستكون فى هذه الحالة مهيمنة على مياه الفرات كما هو حادث الآن فعلا - بالإضافة إلى نفط الموصل وكركوك. ولم يغب عن الأذهان أن الحرب ستحقق لتركيا خسارة صافية بسبب فقدان عوائد خط كركوك - يومورتاليك لنقل النفط العراقى.

أما الاعتبار الاقتصادي الإضافي فقد كان متلخصا في حقيقة أن الديون التركية لا يمكن كبح جماحها دون قروض جديدة من صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما كان معلوما منذ العام ٢٠٠٢ على الأقل. ولكن الواضح - ويقطع النظر عن توقيت معلوميته - أن مثل هذه القروض والمساعدات من المؤسسات الدولية، لا تتم الموافقة عليها دون ضوء أخضر أمريكي، أي أن هذه المساعدات والقروض تتطلب من تركيا موقفا سياسيا يضمن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لحصولها على مثل هذه القروض. وبمعنى آخر كانت النخبة التركية تعلم أن توجهات سياستها الخارجية وديناميكية اقتصادها ومستقبل نموه تعتمد في الأساس على واشنطن بشكل كبير خاصة بسبب أزمتها الهيكلية الاقتصادية. ويلحق بالاعتبار السابق عامل اجتماعي يفرع عنه، وهو أن التأثير السلبي لتفاقم مشكلة الديون واقع أساسا على الطبقة المتوسطة التي تعاني من الضغوطات المستمرة للناجمة عن التضخم وزيادة حجم الديون الخارجية، والتي تمثل تقليديا دينامو الشارع التركي وأحد أكثر المحددات أهمية لاتجاهات الرأي العام فيه. ومعطوفا على الاعتبارات السابقة أمكن التكهّن ببند إضافي وهو زيادة الاتفاق العسكري في حال اندلعت المعارك، التي تستتبع بالضرورة لانتشارات عسكرية تركية وتموضعا جديدا للقوات على طول الحدود التركية - العراقية. وليس أخرا أمكن حساب للزيادة الطارئة المتوقعة في سعر النفط، بسبب تعطل محتمل لخطوط أنابيب نقله وتعذر الإمدادات. وتأسيسا على كل هذه العوامل قدر رجال الاقتصاد الأتراك خسائرهم المتوقعة من الحرب بحوالي خمسة عشر مليار دولار.

هـ - تقييم الموقع الجيو-سياسي

"لا تستطيع أن ترقص في عرسين بذات الوقت"

مدل شعبي تركي

للموقع الجغرافي التركي تأثير طاع في الدوائر الاستراتيجية العليا وعلى صناعات القرار، إذ لتركيا موقع يمكن وصفه في العلوم الاستراتيجية بأنه *Eckmacht*، أي قوة إقليمية ذات موقع استراتيجي معتبر. وتتحكم جغرافية تركيا العبقريّة في الممرات البحرية في البوسفور والدرنديل، أي الموصلة بين آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى إطلالتها الممتازة على البحر الأسود والامتداد الواسع لثوطينها الجنوبية على البحر المتوسط. ويمكن رؤية الخريطة التركية كشرحية لفقية، وضعتها الجغرافيا باقتدار، بين القارات الثلاث لأوروبا وآسيا وعلى مشارف أفريقيا إذ لا يفصلها عنها سوى البحر المتوسط. وموقع تركيا الجغرافي متعدد المواهب، فهي تطل باقتدار على منطقة البلقان، كما يضع موقعها الجغرافي منطقة بحر قزوين بامتياز تحت السيطرة الجغرافية، كما أن جغرافيتها تحبس روسيا عند حدود البحر الأسود، بعد أن تمنع عنها مياه البحر الأبيض

المتوسط الدافئة. فالجغرافيا التركية تبدو كما لو كانت تركيا قد هبطت من السماء وسط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. والموقع الجغرافي التركي بالإضافة إلى كل ذلك يمثل الشريحة الشمالية للشرق الأوسط، ويتماس مع الحدود الشمالية لكل من سورية والعراق والشمالية الغربية لإيران، في تمازج استثنائي بين المياه واليابسة. ولكل ذلك لعب الموقع الجغرافي الدور الأكبر في دخول تركيا إلى حلف الناتو؛ فشككت جبهته الجنوبية الشرقية، واستطاع الحلف عن طريق موقعها الجغرافي الضغط على الاتحاد السوفيتي السابق - ومن بعده روسيا - وموازنة نفوذه في القوقاز. وبالإضافة إلى العوامل الجغرافية العنصرية خص التاريخ تركيا بروابط مع دول جوارها في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، مما يضفي أهمية مضاعفة على مميزاتها الجيو-استراتيجية التي تستطيع التأثير في جيو- سياسية الدول المجاورة. كما أن النموذج المجتمعي الذي تتبناه الدولة التركية يشكل عامل إضافي لأهميتها الميسابية، إذ يشكل نموذجها المذكور عامل جذب للدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي السابق ودول الشرق الأوسط، ويجعل من تركيا - من المنظور الغربي - نقطة متقدمة لتصدير القيم الغربية إلى المنطقة، وبديلاً علمانياً للتطرف الإسلامي خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر. وبعد اكتشاف القدرات الكامنة لبحر قزوين وثرواته الهائلة من النفط والغاز، كانت تركيا هي جسر الطاقة الأنسب بين بحر قزوين الغني بالنفط والعالم الغربي، نظراً للقيم السياسية والمجتمعية التي تمثلها في المنطقة، مما أضفى على كل عوامل قوتها الجغرافية والسياسية والحضارية أهمية مضاعفة.

و- العامل الكردي

" تاريخ القرن العشرين كله تطفى عليه مخلفات الإمبراطورية العثمانية".

بيل كلينتون ١٩٩٩

النزاع التركي- الكردي موغل في القدم، حيث تعود أصوله إلى العام ١٥١٤، عندما انتصر السلطان العثماني سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي حاكم إيران في موقعة سهل تشالديران، قرب الحدود الإيرانية التركية الحالية، فاحتلت الجيوش العثمانية على إثرها مدائن الأناضول وماردين وأورفة ومنطقة جنوب شرق تركيا الحالية. ومنذ ذلك الحين فقد الكرد المنتمين - مثل الإيرانيين - لغويا إلى شجرة اللغات الأيرانية، وعرقيا إلى الأعراق الأرية، السيادة على إقليم ديار بكر وأخضعت قبائلهم للسيادة العثمانية والتي استمرت حتى ورنتها الجمهورية التركية عند قيامها في العام ١٩٢٣، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم. لعب الغطاء الإسلامي للإمبراطورية العثمانية وتشكيلتها المتحدة الأعراق، إلى جانب التحديات الأوربية الخارجية دورا مهما في تغليب العوامل الخارجية على الداخلية، وفي تراجع الطموحات القومية للأعراق

المكونة للإمبراطورية العثمانية - ومنها الأكراد - لمصلحة التكاثر لصد العدوان الأوربي على ديار الإسلام. وعندما انتهزت دولة الخلافة الإسلامية العثمانية بسبب الضغوط الخارجية، والعوامل الداخلية التي كان بضمنها استفحال دور الإنكشارية العثمانية (تحريف لكلمة ينى شارى أى الجيش الجديد) فى السياسة، ظهرت القضية الكردية إلى الوجود من جديد . وكانت معاهدة سيفر الموقعة فى العام ١٩٢٠، قد ضمنّت للأكراد حكما ذاتيا فى الأناضول وبضمنات أوروبية ودولية، ولكن الأكراد، وعلى نهج اتفاق سايكس- بيكو الشهير الذى قسم تركيا الدولة العلية العثمانية فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، فقدوا حقوقهم المنصوص عليها فى اتفاقية سيفر وذلك بمقتضى اتفاقية لوزان فى العام ١٩٢٣ .

ولم يهدأ الكرد، فكانت انتفاضاتهم المتتالية فى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن. وحين أعلنت الجمهورية للتركية العثمانية، نصب مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية الجيش وصيا على النظام السياسى التركى وحاميا للعثمانية وقائدا للقطيعة بين الجمهورية الوليدة والثرث العثمانى، فأضحى الجيش بموجب هذا التنصيب وتلك المكانة ضابط ليقاع السياسة، ومحتكر تفسير وقيادة الأحلام القومية التركية، وسحق ما يتعارض وتلك الأحلام وأولها "المسألة الكردية". وابتداء من الأربعينيات تفنق ذهن القادة الأتراك عن فكرة تفريغ الأناضول من ساكنيه الأكراد وتهجيرهم إلى مدن الغرب التركى المتقدمة نسبيا، مستهدفين رfid الصناعة التركية الناشئة بعمالة رخيصة من ناحية، وطمس القضية الكردية ديموغرافيا من ناحية أخرى. فأنشأت السياسة التركية من حيث لم تحتسب ما يمكن الاصطلاح عليه ب "البروليتاريا الكردية"، تلك التى كونت لاحقا كوادر حزب العمال الكردستانى، الذى قاد حربا مع الدولة التركية استمرت عشرات المنين وأودت بحياة عشرات الألوف من البشر على الجانبين. وترتب على سياسة الدولة التركية فى تركيز الاستثمارات بمدن الغرب الصناعى، اسطنبول وبورصة وإزمير مثلا، عجزا بذات القدر بالجزء الشرقى والجنوبى لتركيا، الأمر الذى قسم الجمهورية التركية من حيث مستوى التطور الاقتصادى إلى قسمين متضادين : قسم غربى متطور نسبيا تتشابك فيه أنماط انتاج عائدة لمرحل تاريخية مختلفة، وتهيمن على بازاره الشرائح الطفيلية التركية ذات المصالح المتشابهة مع المؤسسة العسكرية، وقسم شرقى متخلف نسبيا تسود فيه الأنماط الإقطاعية، وتتحكم بمقراته طبقة الأغوات الكردية المحافظة، فشكلت هذه العوامل، معطوفة على عجز الأحزاب التقدمية للتركية عن الاستجابة لطموحات العمال الأكراد، الأساس الموضوعى لظهور حزب العمال الكردستانى فى مناطق الجنوب الشرقى لتركيا.

لم يخلق العامل الكردي من عدم، بل تراكمت عوامل غليانه الناشئة عن تجاهل المستمر لحقوق الأكراد القومية في الأنضول وغيره، ولم تقلح مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون الأربعة عشر - اهتمت المادة الثانية عشرة تحديداً بالموضوع الكردي-، ولا حتى معاهدة سيفر في العام ١٩٢٠، ولا اتفاق لوزان ١٩٢٣ في تلبية حقوق الأكراد القومية والثقافية، ففي قاموس المياسة الرسمية للتركية لا مكان لكلمة كردي التي يستعاض عنها بكلمة "ترك الجبل"، كما أن التحدث باللغة الكردية كان ممنوعاً حتى العام الماضي وتعلمها محظوراً على الكافة، ولا يستثنى منهم نواب البرلمان التركي نوى الأصول للكردية. وحين تداعت الأمم على الأكراد، وجدوا في سورية الملجأ والملاذ، إذ كانت سورية ولا تزال تشكو من سياسة مائتية تركية تمنع عنها مياه الفرات ويحول سدودها إلى خرائب، ومن يومها ارتبط حزب العمال بقضية المياه والتوازن بين دمشق وأنقرة. وبعد الضغوط على دمشق ومغادرة عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، ومن ثم اختطافه بعد طول تردد على عواصم العالم، حققت أنقرة هدفاً أمنياً لا يستهان به، إذ أفلحت "المياسة التركية" في القبض على عدو الدولة رقم واحد في العام ١٩٩٩، وأسكتت بنادق حزب العمال الكردستاني وفي إقصاء مقاتليه عن جبال كردستان التركية. وبالرغم من هذا النجاح الأمني لم تستطع أنقرة للتغلب على العوامل الديموغرافية، حيث يشكل الأكراد نسبة معتبرة من السكان في شمال العراق، وفي غرب إيران، وبالتالي يظل "التهديد" للكردي لوحدة الأراضي التركية قائماً، بمعنى ترك تداعياته على مناطق الأكراد داخل الحدود التركية.

تلخصت سياسة تركيا تجاه الأكراد في العراق قبل الحرب على تعيين خطوط حمراء لا يمكن السكوت عن تجاوزها، ورثتها في أولوياتها الاستراتيجية *a priori* كالتالي: أولاً منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكراد "كردستان التاريخية"، تلك التي تشمل شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرقي تركيا، واعتبار ذلك خطاً أحمر لا يمكن قبوله تحت أي ظرف. وفي المرتبة الأدنى أي ثانياً الحيولة دون إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي مثل فيدرالية في العراق بين العرب والأكراد، وأيضاً منع قيام منطقة حكم ذاتي للأكراد هناك كخطوة ثالثة، وإن أمكن أيضاً منع الأكراد من دخول كركوك. وبالتوازي مع هذه الخطوط الحمراء التركية عملت أنقرة على ترقية التركمان سياسياً وتنظيمياً ليشاركوا في حكم العراق، وحاولت للضغط باتجاه تعديل نصوص الدستور العرقي ليتضمن أن القوميات المشكلة للشعب العراقي هم العرب والأكراد والتركمان وليس العرب والأكراد فقط، كما هو الحال عليه الآن. وللتركمان، البالغ عددهم نصف مليون حسب تقديرات العراقيين وثلاثة ملايين ونصف حسب التقديرات الرسمية التركية، علم يشبه العلم التركي بنجمته وهلاله ولكن على أرضية زرقاء وليست حمراء مثل العلم التركي. ولما كان "الإبساءات السيادية" دلالاتها أيضاً، وهي دلالات تتجاوز رقعة نسيج العلم لتطاول مساحة كل الأراضي

المتخيلة لرفرفة مثل هذا العلم، وهي -إن لمكن- من المنظور التركي مساحة كبيرة من شمال العراق. كما أن التركمان سوف يشكلون في هذه الحالة قناة مناسبة يمكن عبرها المشاركة في رسم معالم شمال العراق، والعراق كله بالنتيجة، ومن ثم مرلكمة أوراق إضافية لعوامل قوة تركيا الاستراتيجية. كما ربطت لفره وتربط علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس الموضوع للكردى، فالدول التى لبنت قدرا ولو محدودا من التعاطف مع الأكراد يتم لفهامها بوضوح أن مصالحها فى تركيا تتعرض للضرر وبشتى الوسائل. من هنا يمكن تصور أن العامل للكردى كان حاضرا بقوة فى الحسابات الاستراتيجية لاتفره قبل الحرب على العراق، نظرا لمرتبته الرفيعة فى سلم الأولويات الاستراتيجية للتركى، وخاصة لأن السياسة للتركية تجاه الأكراد تجد إجماعا وطنيا من المسكر ورجال الاقتصاد، والأحزاب العلمانية، إضافة إلى رموز الإسلام السياسى للتركى مثل نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان وعبدالله جول.

ز- مسألة "لواء الموصل"

" تركيا لن تقبل نهائيا بخسارة الموصل إلى الأبد".

راسكولينوف - خبير الشؤون الشرقية البلشفى ١٩٢٦

تتطلب الإحاطة بالأبعاد الاستراتيجية لمسألة "لواء الموصل" الفوص بعض العنسى فى التاريخ، الذى يخبرنا أن تاريخ "لواء الموصل" كان فى أحد وجوه تاريخا للنقط، وأن تركيا، بالإضافة إلى هذا الاعتبار، ترى فى الموصل وقربها منه قانونيا وسياسيا ترمومترا لقياس حالتها الاستراتيجية. كان العراق يدخل بكامل حدوده الحالية وحتى للعام ١٩٢١ ضمن حدود الدولة العلية العثمانية، إذ كانت الولايات الثلاث: للموصل وبغداد والبصرة ولتى شكلت العراق لاحقا، من الولايات العثمانية. وإن كانت السيادة العسكرية والسياسية للسلطنة قد امتدت لتشمل الولايات الثلاث، إلا أن التدخل العرقى فى شمال العراق وبالتحديد فى ولاية الموصل وعاصمتها كركوك كان أكثر وضوحا مقارنة بولايتى البصرة وبغداد. وتجسد مدينة كركوك معانى تاريخية واقتصادية وسياسية واستراتيجية خاصة، حيث يتنازع تاريخيا على هوية هذه المدينة العريقة، البالغة من العمر حوالى ثلاثة آلاف عام، كل من العرب والأكراد والأشوريون والتركمان المدعومين من تركيا. وبخلاف الموزاييك العرقى الذى ذهب من أزمان سحيقة علما على كركوك (تعنى بالتركية المكان الجدير بالمشاهدة)، نكتسب المدينة أهميتها لذى صناع القرار الإقليميين والعالميين من حقيقة كونها تحوى تحت باطنها حوالى عشرة مليارات برميل من النفط الخام كاحتياطيات مؤكدة، ويستخرج منها يوميا حوالى مليون طن من النفط. وتخبرنا الروايات التاريخية أيضا أن النفط، الذى تحكم مصير فى كركوك منذ القرن العشرين على الأقل، كان مشاهدا منذ عصور غابرة، إذ

كتب المؤرخ الروماني بلوتارك في مذكراته للإسكندر الأكبر يخبره بوجود "وادي من النيران السائلة بالقرب من مياه سوداء متسخة" في كركوك. وفي العصر الحديث وقبل أكثر من مائتي سنة من الآن كان الجيش العثماني يستخرج النفط كمادة للإضاءة من كركوك. وبعد اكتشاف النفط في ولاية الموصل وعاصمتها كركوك على نطاق واسع في بداية القرن العشرين، تشكل تحالف دولي بين الشركات Consortium لاستغلال نفط الموصل وبغداد، فتم بمقتضى هذا الاتفاق توزيع أنصبة الشركة المالكة لهذا النفط وجاء توزيع الحصص كالتالي:

٥٠%	بنك مللي (السلطنة العثمانية)
٢٥%	رويال دتش- شل (هولندا - بريطانيا)
٢٥%	دويتشه بنك (ألمانيا)

وفي العام ١٩١٤ اشترت شركة النفط البريطانية- الفارسية نصيب السلطنة العثمانية في الشركة القابضة، وبعدها اشترت الحكومة البريطانية، بناء على نصيحة وزير البحرية البريطاني وقتذاك ونستون تشرشل، أغلبية الحصص في شركة النفط البريطانية- الفارسية، وأصبحت بالتالي هي المالك الرئيسي لنفط الموصل، الذي تقع فيه كركوك. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تغير شكل السيطرة على نفط الموصل بسبب تغير موازين القوى نتيجة للحرب، ففي أكتوبر ١٩١٨ وقعت السلطنة العثمانية اتفاقية Mudros لوقف إطلاق النار مع قوات الحلفاء، وبمقتضى الاتفاقية وقعت الموصل تحت السيطرة العسكرية البريطانية، بعد أن وقعت البصرة وبغداد عسكريا في يد بريطانيا قبل ذلك بعام. ولكن اسطنبول لم تتخل عن الموصل، حتى بعد زوال الدولة العلية العثمانية، إذ أن مؤسس الدولة التركية مصطفى كمال أتاتورك طالب بعد ذلك باسترجاع الموصل، وذهب إلى تشكيل ميليشيات كمالية لمحاربة الانجليز في الموصل وإعادتها إلى تركيا، ولكن للقذائف البريطانية أسكتت هذا التحرك. وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى أيضا هزيمة ألمانيا فيها، أن قامت بريطانيا المنتصرة في الحرب بسحب نصيب دويتشه بنك الألماني وأعطته لفرنسا.

وفي العام ١٩٢٢ تأسست شركة نفط العراق ومقرها كركوك لاستغلال النفط وجاء تقسيمها كالتالي^(١):

٢٣,٧٥%	شركة النفط البريطانية الفارسية.
٢٣,٧٥%	شركة ستاندارد أويل الأمريكية.
٢٣,٧٥%	شركة رويال دتش شل الهولندية البريطانية.
٢٣,٧٥%	شركة النفط الفرنسية المملوكة للدولة.
٥%	شركة جولينكيان الأرمنية.

وفي العام ١٩٢٣ كانت "مسألة الموصل" حاضرة في مؤتمر لوزان الخاص بتحديد الشكل القانوني لممتلكات السلطنة العثمانية في البلاد المختلفة بعد قيام الجمهورية التركية، إذ لم تتخل تركيا عما تسميه "حقوقها التاريخية" هناك، وفي المؤتمر حاول عصمت إينونو ممثل الجمهورية التركية في المفاوضات حشد كل الذرائع القانونية والتاريخية أمام اللورد كورزون البريطاني، ولكن الأخير مدعوما بالآلة العسكرية البريطانية نجح في استصدار قرار من المؤتمر يقضي بتحويل عصبة الأمم، التي لم تكن تركيا عضوا فيها، بالبيت في مصير الموصل. وقررت عصبة الأمم في ديسمبر ١٩٢٥ أن تؤول تبعية الموصل للمملكة العراقية، وفي العام الذي تلاه تنازلت تركيا رسميا عن الموصل واعترفت بخط الحدود الذي عينته عصبة الأمم، في مقابل حصول تركيا على نسبة عشرة بالمائة من عائدات نفط الموصل ولمدة خمسة وعشرين سنة، عدلت لاحقا إلى سعر مقطوع ولمرة واحدة. ولم يطل انتظار بريطانيا طويلا حيث تم استخراج النفط من كركوك في العام ١٩٢٧، وفي العام ١٩٣٤ تم إنشاء خط أنابيب لنقل النفط من كركوك إلى حيفا الواقعة تحت الانتداب البريطاني (تجرى التحضيرات الآن لإعادته إلى التشغيل لينقل النفط إلى إسرائيل)، وفي العام الذي تلاه تم إنشاء خط آخر لنقل النفط إلى طرابلس الواقعة تحت الانتداب الفرنسي.

لم تنس الجمهورية التركية، وبالرغم من مرور السنين، "مسألة الموصل"، حتى أنها أعلنت الاستعداد العسكري في عام ١٩٥٩، حين وقعت هجمات على التركمان في كركوك ولم تهدأ إلا بتدخل الجيش العراقي لفض الاشتباكات. وبعد شيوع حركات التأميم بين دول منطقة الشرق الأوسط قامت الحكومة العراقية بتأميم شركة نفط العراق في العام ١٩٧٢. وكان من نتائج حرب تحرير الكويت إخراج العراق عسكريا من هناك وإقامة "منطقة أمنة" للأكراد في شمال العراق في العام ١٩٩١، حرصت تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وقتذاك على ألا تشمل مدينة كركوك من المنظور الأمريكي لاعتبارات نفطية واضحة، ومن المنظور التركي بالإضافة إلى هذا الاعتبار عدم السماح للأكراد بوضع يدهم على اللواء ونفطه. وتعتبر الاستراتيجية التركية "مسألة لواء الموصل" الغني بالنفط أحد عوامل قوتها المحتملة، نظرا لأن أنقره لو وضعت يدها على هذا النفط فسوف يمكنها ذلك من قطع خطوات في طريق صعودها الإقليمي. ولكن لم يكن متوقعا أن تقوم واشنطن بدفع فاتورة الحرب مائيا وبشرىا ودبلوماسيا حتى تترك ثمار هذه الحرب، و"لواء الموصل" من أهمها، ليقع في يد أنقرة. وفي هذا الإطار يلاحظ أنه خلال فترة الحرب على العراق، طالب مسعود بزازي زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني -لذات الاعتبارات- في مسودته لإعداد "نستور عراق ما بعد الحرب" بإقامة فيدرالية عربية كردية في العراق على أن تكون كركوك عاصمة للجزء الكردي من الدولة.

ح- موقع تركيا كممر لطاقة بحر قزوين Energy Corridor

" النفط والدم والسياسة يختلطون هنا ببعضهم البعض "

رونشيلد زاترا بحر قزوين أواخر القرن التاسع عشر



المصدر: مجلة "شرق نامه"، العدد الثاني، دار المستقبل العربي، القاهرة، ربيع ٢٠٠٢.

كانت الحرب على العراق مؤشراً على حجم الشراكة المستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، تلك المنطقة التي طغت على أفكار صناعي القرار العالميين منذ منتصف التسعينيات على الأقل، ومازالت، بحيث صارت مسرحاً لصراع تدور رحاه فوق أرضها وعلى مياهها الغنية بالنفط والغاز بين القوى الدولية والإقليمية والحكومات المحلية. وجاءت الحرب على العراق بأبعادها النفطية لتؤكد على التوجهات النفطية للإدارة الأمريكية الحالية، إذ أن الحرب على أفغانستان كانت تتدرج في ذات السياق^(٧). لم تكن قضية صعبة لصانع القرار التركي ليدرك أن الحرب القائمة على العراق تستهدف النفط أساساً، وترتبط موضوعياً بالتالي بمنطقة بحر قزوين الغنية بالنفط، التي تقدر الاحتياطيات فيها بحوالي ٢٠٠ مليار برميل في الحد الأدنى و ٤٠٠ مليار برميل في الحد الأقصى. ومن الطبيعي

أن يدخل عامل نقل الطاقة من بحر قزوين، المغلق والذي لا يقع على بحار مفتوحة، في حسابات صانع القرار التركي، لأن نقل النفط عن طريق تركيا يجعلها ممرا للطاقة، ويزيد من ثقلها الاستراتيجي بأوزان إضافية. ولأجل غايات السيطرة على منطقة بحر قزوين، الواقعة على مفترق الطرق بين غرب أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط، وضبط إيقاع الأحداث والصراعات فيها على الإيقاعات الأمريكية؛ انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها النفطية العملاقة، منذ عصر إدارة الرئيس السابق كلينتون، سياسة مفتوحة تجاه المنطقة. تتلخص آليات هذه السياسة في شراء غالبية حقوق التنقيب في منطقة بحر قزوين والسيطرة على مواردها بحصص كبيرة عبر شركاتها النفطية العملاقة، وكذلك الوكالة لتركيا بدور إقليمي عال في هذه المنطقة. وبعد انتخاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش استلمت إدارته من إدارة كلينتون السابقة قضية نقل موارد الطاقة من بحر قزوين وأولتها مكانا متقدما في استراتيجيتها الكونية، خاصة وأن إدارة الرئيس الجديد بوش ترتبط عضويا بمصالح اللوبي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية. وتستند الوكالة الأمريكية لتركيا بدور إقليمي مميز إلى الرغبة في تحجيم النفوذ الروسي التقليدي هناك، بالإضافة إلى تحجيم الدور الإيراني لاعتبارات سياسية، وليس آخر نقل موارد بحر قزوين، عبر أنابيب النقل التي تمر تحت الأرض من باكو في أذربيجان إلى ميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود، ومن ثم إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي إلى السوق العالمي والمستهلكين، أي "تسليع" نفط قزوين. ولا تخفى الدلالات الاستراتيجية لنقل النفط عبر طريق باكو-سوبسا-جيهان في تركيا، حيث ينزع طريق الأنابيب باكو-سوبسا-جيهان الأهمية الجغرافية للمناطق الواقعة على طريق آخر غيره، ويعزز الأهمية الجغرافية ذاتها للمناطق الواقعة على طريقه (قزوين-البحر الأسود-البحر المتوسط)، في ظل مركز تركيا يشكل البؤرة والعقدة لطريق الأنابيب الأمريكي هذا، ويمنحه أسباب وحدته واتصاله، ويمثل له نقطة خروجه ومصبه. ومن شأن تحقيق ذلك التصور خلق نظام إقليمي جديد في هذه المنطقة من العالم، بحيث تكون الأوزان النسبية للدول/الوحدات State-Unit الداخلة بالنظام الإقليمي الجديد مطابقة لأنوار ومواقع هذه الوحدات في شبكة نقل النفط والغاز. وبمعنى آخر يعد تنشيط هذه الشبكة وعيورها من مرحلة إمكانيات الوجود وحيز التفكير إلى مرحلة التنفيذ، تغييرا للهيكل الاستراتيجي لمنطقة القوقاز وبحر قزوين لصالح الأطراف المنضوية في هذه الشبكة وبمقدمهم تركيا. وبناء على ذلك لعب عامل مرور الطاقة دورا منطقيا في ترجيح صانع القرار التركي لاحتمال أن الشراكة المرتقبة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في موضوع نقل النفط والغاز، تتوقف إلى حد كبير على سلوك تركيا في الحرب على العراق، ودخلت بالتالي في مصفوفة العائد التركي لاتخاذ قرار للمشاركة في الحرب.

ثانياً: القرار التركي.. الخيارات والأثمان

" شمر عن سفيك فقط عندما ترى الماء".

مثل شعبي تركي

يمكن تقدير أن الخيارات التركية للمطروحة أمام صانع القرار كانت خمسة خيارات فقط، كالتالي:

- ١- تكوين جبهة معارضة للحرب بغرض منع وقوعها.
- ٢- الامتناع عن المشاركة وعدم التعاون مع القوات الأمريكية.
- ٣- المشاركة بالحد الأدنى وفتح الأجواء وتقديم التسهيلات الجوية.
- ٤- المشاركة بشكل كامل وبشروط تحقق المصالح التركية العليا.
- ٥- المشاركة بشكل كامل وبدون شروط.

١- يعنى الاحتمال الأول أن صانع القرار التركي بصدد تغيير تحالفاته الدولية جذرياً، وهو ما يتطلب عمليات سياسية واقتصادية معقدة وطويلة الأجل نسبياً، نظراً للروابط الموضوعية التي تربط تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكان ذلك من ناحية استقرار النظام السياسي التركي، أو من ناحية التشابك الكثيف في العلاقات الاقتصادية التركية مع المؤسسات الدولية، تلك التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير. كما أن تغيير التحالفات الدولية يتطلب الانضمام لتحالف أو اصطفااف جديد، يحقق لتركيا المزايا المتحققة لها فعلاً بتحالفها الحالي مع واشنطن، وكما نرى أن ذلك أمر بعيد الاحتمال بسبب النظام الدولي السائد والمتسم بسيطرة قطب أوحـد يحاول هذا الخيار أن يناطحه. وربما كان مجرد التنسيق لذلك غير متصور، لأن الدول الكبرى في العالم تنقصها الصفات المؤهلة لأن تصبح قوة عظمى في المدى المنظور على الأقل. ولما كانت السمات الغالبة للقوة العظمى – كما يتفق معظم الخبراء الاستراتيجيين- هي القوة العسكرية الكاسحة، بالترافق مع نصيب معتبر من الاقتصاد العالمي، معطوفاً على نموذج مجتمعي قادر على طرح نفسه نموذجاً يحتذى في العالم، بالإضافة إلى الحضور الدولي الفعال في المنظمات الدولية (حق الفيتو في مجلس الأمن)، وليس آخراً الكثافة البشرية الضخمة والمؤهلة، كان يسمرا علينا أن نستنتج عدم قدرة أية دولة في العالم بمفردها على مقارعة الولايات المتحدة الأمريكية والتفوق عليها حتى الآن. فروسيا مثلاً – وإن انطبق عليها شرط القوة العسكرية الكاسحة بعض الشيء-، وبالرغم من حيازتها للأسلحة النووية وحق الفيتو في مجلس الأمن، إلا أن نموذجها المجتمعي يقع تحت مستوى القوة العظمى بمراحل كبيرة، ناهيك عن وضعيتها اقتصادها المتردى.

أما اليابان فتعتاني بوضوح من عدم وجود آلة عسكرية وطنية، كما أن نموذجها المجتمعي أقل جاذبية من النماذج الغربية لأسباب مختلفة، فضلا عن عدم تمتعها بحق الفيتو ولا بحجم الكثافة البشرية المطلوبة. وإذا أخذنا الصين بعين الاعتبار، نجد أن نموذجها المجتمعي يفتقد الجاذبية المطلوبة ليكون مثالا يحتذى، ناهيك عن الضعف النسبي لحضورها في المنظمات الدولية، وللراجع ربما إلى الرغبة في استكمال بناء القوة الذاتية قبل الانخراط في تحالفات أو اشتراكات دولية جديدة. أما ألمانيا، فبالرغم من تطور اقتصادها وجاذبية نموذجها المجتمعي، إلا أن شروط القوة العظمى لا تنطبق عليها نظرا لغياب الآلة العسكرية الكاسحة وحق الفيتو، وعدم قدرة سكانها المؤهلين (٨٠ مليون مواطن) على منافسة الكتلة البشرية الأمريكية، وهو الأمر الذي ينطبق على فرنسا أيضا لعدم انطباق شرط الكثافة السكانية أو الاقتصاد اللازم للقوة العظمى. وحتى لو افترضنا جدلا - أن عناصر القوة الألمانية والفرنسية الشاملة يمكن حسابهما معاً، لما استطاعا سويا التحليق بشكل ينافس للنسر الأمريكي في سموات "القوة العظمى". أما الوضع الإقليمي العربي، فلا يمكن - من المنظور التركي - في ضوء الأداء السياسي العربي العام في المنطقة، وعجز الدول العربية عن التحرك مجتمعة ولو في الحد الأدنى، فضلا عن الارتباط الموضوعي بين النخب العربية الحاكمة - وإن بتفاوت - والولايات المتحدة الأمريكية، أن تستطيع تركيا الاعتماد عليه بجدية في حساباتها. إذن من الممكن أن ننقق على أن الاحتمال الأول لم يكن واردا في حسابان صانع القرار التركي، بسبب الاعتبار الذاتية التركية والموضوعية الإقليمية والعالمية.

٢- الامتناع عن المشاركة وعدم التعاون

كانت الاتصالات الأمريكية مع تركيا بهدف التنسيق لفتح الأراضي والأجواء الأمريكية مؤشرا على الإصرار الأمريكي لشن الحرب، وبالتالي فاحتمال "المنافسة السياسية" لتهديد العراق لم يكن مطروحا لدى الساسة الأتراك كاحتمال للتحركات الأمريكية في المحافل الدولية. من هنا توجب على صانع القرار التركي حساب العوائد المتحققة من الوضع الستاتيكي الخاص بعدم المشاركة، وهي التي تساوى الصفر في هذه الحالة، بل وتسحب من رصيد تركيا الاستراتيجي، لأن الجهة الأقدر على توظيف الإمكانيات الاستراتيجية للقوى الإقليمية هي هذه نفسها أو القوى العظمى. ولما كانت السياسة الوطنية للدول هي تلك السياسة التي تحقق المصالح العليا، يثور التساؤل أين هي السياسة أو المصالح العليا في حال الامتناع عن المشاركة، دون بناء موقف إقليمي ودولي يدعمها، خاصة في ضوء تحليل الاحتمال السابق؟

٢ - المشاركة بالحد الأدنى وفتح الأجواء

بعد قرار البرلمان التركي الأول والقاضي برفض المشاركة التركية في الحرب وفتح الأجواء والأراضي، تبنت تركيا هذا الاحتمال، فسمح برلمانها بناء على اقتراح الحكومة التركية برئاسة اردوغان للقوات الأمريكية باستخدام الأجواء والقواعد التركية، متوخية في ذلك اعتبارا مهما، وهو الاحتفاظ بمقومات الدور الذي دنت تركيا أن تحتفظ به، وهو دور "وكيل القوة العظمى" بالمنطقة. ويتوازي مع هذا الاعتبار مع هدف تركي آخر هو الحيولة قدر المستطاع دون استفادة واشنطن من الميزة الجغرافية التركية بشكل يلغي قدرة صانع القرار التركي على استثمار الامكانيات الجيو سياسية لبلاده. كما يحفظ هذا الاحتمال لأنقره الحد الأدنى من الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية، القطب العالمي الأوحده. وربما انطلقت التقديرات التركية من فرضية أن فترة المعارك ستطول حتى دخول القوات الأمريكية بغداد، وبالتالي يمنح هذا الاحتمال لصانع القرار التركي فرصة البقاء في الملعب الاستراتيجي، في حال تغيرت الأولويات الأمريكية، ومن ثم المفاوضات من جديد ومن نفس الموقع التحالفي على الخطوات القادمة. ويمكن إضافة مزية أخرى لهذا الاحتمال من المنظور التركي وهي عدم الابتعاد كثيرا عن المواقف الأوروبية المركزية مثل موقفى ألمانيا وفرنسا، وبالتالي ترك الباب مواربا أمام انضمام تركيا ناجز للاتحاد الأوروبي في وقت قريب. كما لعبت العوامل الداخلية التركية دورا لا يستهان به في ترجيح كفة هذا الاحتمال، لأنه كان بمثابة "نقطة التوازن" التي اتفقت عندها رغبات حكومة حزب العدالة والتنمية مع مثيلاتها لدى المؤسسة العسكرية. ولكن قيادة حزب العدالة والتنمية تأخرت في اتخاذ قرار بالموافقة على السماح للقوات الأمريكية على الأراضي التركية لاعتبارات داخلية أيضا، حيث كان الرأي العام التركي يقف في معضنه ضد الحرب، حسب استقصاء كبير للرأي.

٤ - المشاركة بشكل كامل وبشروط تلبي المصالح التركية

تتحور الموقف التركي حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٠٣ تقريبا حول هذا الاحتمال، أي المشاركة بشكل كامل وفتح القواعد الارضية والجوية أمام القوات الأمريكية، وبمشاركة القوات التركية بشكل غير مباشر في الحرب على العراق، وذلك مقابل حزمة من الطلبات تلبي رغبات صانع القرار التركي. وكانت الطلبات أو الثمن المطلوب مقما كالتالى:

- المطالبة بتمركز القوات التركية بين خطى العرض ٣٦ و ٣٧.

- ألا يقل تعداد أفراد الجيش التركي في العراق عن سبعين ألف مقاتل.

- يكون تموضع وانتشار القوات التركية خلف القوات الأمريكية.

- الحصول على ضمانات باستبعاد الأكراد من حكم شمال العراق.

- المشاركة في تقرير مصير العراق.

- الحصول على ١٥ مليار دولار في صورة قروض ومساعدات كتعويض عن الخسائر الاقتصادية.

وبتقليب النظر في معاني ودلالات المطالب التركية السياسية والعسكرية والاقتصادية، يمكن أن نحلل الأهداف المتوخاة منها، إذ توخى صانع القرار التركي، بحسب تحليل المضمون، أن يضع الموصل الغنية بالنفط والتي رأت فيها أنقرة ومنذ تأسيس الجمهورية التركية محطاً لأحلامها القومية والاستراتيجية، تحت السيطرة العسكرية التركية، والحصول بالتالي على جزء كبير من ثرواتها النفطية بعد انتهاء الأعمال العسكرية، فضلاً عن ضمان موقف تركي متقدم في السباق الإقليمي بالمنطقة. ويلاحظ أيضاً أن التمرکز عند خط العرض ٣٦ يكون بعيداً عن مدينة تكريت العراقية، وهي المدينة المهمة جداً عشائرياً وطائفياً للنظام العراقي السابق والتي كان متوقعاً أن تقوم بضراوة، والابتعاد بالتالي عن الاصطدام بها وبيغدال الواقعة إلى الجنوب من تكريت. لم يكن متصوراً لصانع القرار التركي أن يكون له دور عسكري في بغداد، إذ أن تعريف "المصالح الوطنية" و"الامتداد الإقليمي" للتركمان لا يتجاوز شمال العراق في المدى المنظور. كما يمكن ملاحظة أن التوضع والانتشار خلف القوات الأمريكية يعفي العسكر الأتراك من خسائر معدائية وبشرية، التي سوف تكون في هذه الحالة حو وجدت- في الجانب المنتشر بالأمم.

أما شرط الحصول على ضمانات باستبعاد الأكراد من السيطرة على شمال العراق فبراعى الهواجس الأمنية التركية، من أن تؤدي إطاحة نظام صدام حسين إلى طفور لنور الأكراد في العراق عموماً وشماله خصوصاً، وهو ما يرتد سلباً على جنوب شرق تركيا والأناضول وعلى الأكراد في هذه المنطقة ويهدد الأمن القومي التركي بالتالي. أما مطلب المشاركة في تقرير مصير العراق فيحقق لتركيا نفوذاً إقليمياً عالياً، وهو النفوذ الذي عزز عليها طوال تاريخ الجمهورية ولم تستطع تحقيقه منذ اتفاقية سايكس-بيكو. كما توخى صانع القرار التركي بتحديد مبلغ ١٥ مليار دولار كتعويض عن الخسائر الاقتصادية المحتملة أن يكون التعويض في حدوده القصوى. وهكذا يتضح أن المطالب التركية كانت في سقفاها الأعلى، ولو تحققت كانت ستذهب في تاريخ الجمهورية التركية كأكبر مكاسب استراتيجية تحققت منذ عام تأسيس الجمهورية التركية بالعام ١٩٢٣.

٥ - المشاركة بشكل كامل وبدون شروط

لا يمكن اعتبار هذا العامل احتمالا واقعيًا، لأن صانع القرار التركي، ومهما كانت توجهاته، يعي النقل الإقليمي لتركيا، مما لا يمكنه بالتالي من أن يعطى خدمات دون مقابل.

ثالثا: النتائج ومستقبل الدور التركي في المنطقة

" الاستراتيجية هي في أحد وجوها فن اتخذ القرارات الصعبة في الوقت الصحيح "

كلوزه فيتر

كان الارتباط الموضوعي بين المصالح التركية ومثيلاتها الأمريكية أكبر من أن تستطيع حكومة العدالة والتنمية تجاهله أو إنكاره، وبالتالي كانت مسألة التعاون مع واشنطن تكاد تكون محسومة سلفًا، ولكن التفاوض كان حول الثمن المطلوب تركيا مقابل فتح الأجواء والأراضي. حزب العدالة والتنمية كان متناغمًا إلى حد كبير مع المصالح التركية العليا المتلخصة في ضرورة الخروج من الحرب بأفضل النتائج، أو "أقل الخسائر"، حسب تعبيرات عبدالله جول رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيما بعد. على ضوء تحليل العوامل السابقة يتضح أن الخيارات التركية تركزت موضوعيًا على الاحتمالين الثالث والرابع فقط، باستبعاد العامل الأول القاضي بمناوئة واشنطن، أو الاحتمال الثاني الخاص بالامتناع عن المشاركة والتعاون مع واشنطن لأنه يصب بالنهاية في الاحتمال الأول. ولما كان الاحتمال الخامس غير متصور نظريًا، لأنه ينزع عن صانع القرار التركي أهليته لتقدير نقل بلاده الاستراتيجية، لم يبق إذن، وبمنطق الاستبعاد حتى، إلا احتمال المشاركة في الحد الأدنى أو المشاركة بشروط تلبي المصالح الوطنية التركية. ولكن تركيا طلبت ثمنًا كبيرًا لتعاونها، وأكبر ربما مما ينعكس في موازين القوى، وماطلت وأجلت، في وقت كان فيه النسر الأمريكي يتحين الفرص للانقضاض ويحرق شوقًا لطريدته النفطية. وإذا كان التوقيت، كما هو نظريًا، عامل حاسم في اتخاذ القرارات - أية قرارات -، فهو طاع في تأثيراته على سير الأمور في المعارك. ولما طالبت المساومة وبدت أكثر من الاحتمال الأمريكي، تم نقل مسرح العمليات الرئيسي إلى الجنوب، وخسرت تركيا الصفقة بالتالي. وعند خسارة هذا الاحتمال نزلت أنفرد درجة أخرى واعتمدت خيار التعاون في الحد الأدنى وقد طارت من يديها ورقة المساومة الاستراتيجية على مكانتها الجيو - سياسية.

وتميز الأداء السياسي للتركي أيضًا بمسادة تقديرات مغالية Overestimation للمكانة الجغرافية التركية، مفادها الاعتقاد بأن واشنطن لن تدخل الحرب بدون تركيا؛ فثبت أن

"السياسة التركية" مازالت رهينة تصوراتها المفرطة في التنازل عن حجمها الإقليمي والدولي. فافترة وإن تخطت مرحلة مهمة في طريقها للصعود الإقليمي بالاتضمام إلى حلف الناتو ويتعاونها العسكري مع إسرائيل، إلا أن الأتوار الإقليمية لا يمكن لها تخطى الغطاء الدولي الذي يحدد سقف هذه الطموحات ويعين هامش المناورة إلى حد كبير. وأثبت سير المعارك في العراق وتركيز القوات الأمريكية على الجبهة الجنوبية، بدلا من الجبهة التركية الشمالية، الخطأ الكبير على الرهان بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتدخل الحرب من دون تركيا، بسبب أن مدة الحرب سوف تطول في هذه الحالة، وهو ما لم يحدث على أرض الواقع والمعارك. وإذا كان من الممكن القول إن القيمة الاستراتيجية لتركيا لن تتراجع بشكل محسوس بسبب ذلك، أو أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنبئية منذ عقود على الأساس العسكري لن تتأثر، فإن ذلك يعنى على الأرجح أن واشنطن، وهى القوة العظمى الوحيدة، تقيس حساباتها وفق المعايير التركية الإقليمية، وهو ما لا يستقيم منطقيا. أدت الحرب على العراق واحتلاله نتيجة لذلك إلى تغير الوضع الستاتيكي فى المنطقة، والذي كانت تركيا قد قاست عليه مقاساتها وأوزانها ونسجت عليه خيوط سياستها الإقليمية. وبعد نشوب الحرب واحتلال العراق نشأ موقف ديناميكي جديد، لا تستطيع تركيا للتحكم بإيقاعه، خصوصا بعد موقفها "البين بين" فى الحرب واهتزاز ثقة البنّاجون، وهو الحليف الأساسى للمؤسسة العسكرية التركية والنافذ فى سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، فى صلاحية تركيا كشريك إقليمي. يمكن القول باطمئنان إذن أن هناك شيئا ما تغير فى وزن تركيا الاستراتيجية قياسا إلى مرحلة ما قبل الحرب ومقارنة بالنظام الإقليمي الذى قام فى المنطقة وقتذاك.

أما عن الدلالات الاستراتيجية للموقع الجغرافى التركى بعد الحرب على العراق، فيكفى أن يتم استدعاء كلمة "إنجيرليك" - وهى القاعدة العسكرية التركية الأشهر، والرمز الاستراتيجى التركى الممتاز منذ عشرات السنين- إلى الأذهان، لنكتشف أن واشنطن لم تدرجها فى أولويات المعارك العسكرية أثناء سعيها للحرب، مقارنة بحرب تحرير الكويت مثلا، وهو ما يؤكد أن هذا "التغير" الحادث فى مكانة الرموز الاستراتيجية التركية، إنما هو سلبى ومتراجع. وأثبتت الحرب على العراق - فيما أثبتت وهو كثير-، من منظور العلاقات الأمريكية للتركية، أن واشنطن دشنت "سابقة تاريخية" حتى الآن فى تاريخ العلاقات بين البلدين، عندما دخلت الحرب الواقعة على حدود حليفها الإقليمية، ولكن بدون هذا الحليف. وتعد هذه "السابقة التاريخية" مؤشرا خطيرا على تطور الدور التركى القائم فى المنطقة عموما، وفى منطقة بحر قزوين خصوصا وتأثير ذلك على إمكانية أن تصبح تركيا معبرا لطاقة بحر قزوين، الذى يؤهلها أكثر فى طريق للصعود الإقليمي. وبالرغم من التدهور النسبى فى القيمة الاستراتيجية التركية فى منطقة الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، إلا أن هذه القيمة

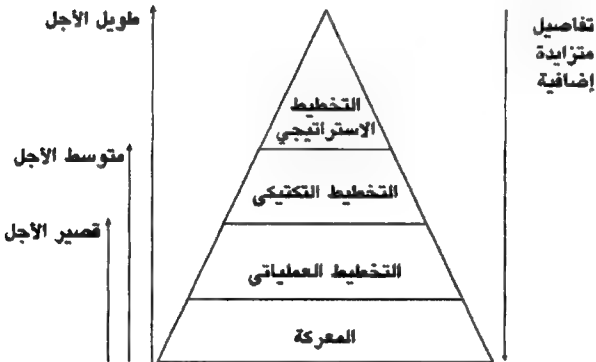
ما زالت مستمرة في البلقان والقوقاز والبحر الأسود والمضايق البحرية في البوسفور والدرينيل، لكن عدم التمكن من استخدام هذه القيمة أو "تسييلها"، كما حدث في العراق، يخلق نتائج خطيرة، "فالقيمة الاستراتيجية يجب أن تكون متغيرة بصورة دائمة مثل العملة تماماً"، على ما يقول جنكيز تشاندار خبير الاستراتيجية التركي. ويضرب مثالا على ذلك بعملة ألبانيا "ليك"، فعندما تصل إلى مطار زوريخ تقف هذه العملة قيمتها لأنها غير قابلة للصرف. أكثر من ذلك، إذا بقيت جيوبك ممتلئة بهذه العملة في زوريخ تصبح عبئا عليك. هكذا للقيمة الاستراتيجية، إذا لم تستطع توظيفها في الوقت المناسب، تصبح عبئا ويجب تغييرها. الواضح أن القيمة الاستراتيجية للتركية تغيرت بعد احتلال العراق، ولكن إذا بقيت لدى أنقرة كما كانت في تجربة حرب العراق دون استعمال، فسوف تتحول عبئا على تركيا تجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتؤدي بالتالي إلى فقدان ثمار الموقع الاستراتيجي المتميز.

ويمكن أيضا في ضوء المواقف التركية أثناء الحرب على العراق ملاحظة اختفاء الحد الفاصل بين التكتيك والاستراتيجية، فالفارق بين الاستراتيجية والتكتيك هو باختصار أن الأول له أبعاد مكانية ووقتيّة أعمق وأبعد من الثاني، ووسيلة التكتيك هي القوات المسلحة، أما الغرض فهو كسب المعارك. ويتطلب كسب المعارك المشاركة فيها على الأكل، ثم تعود الاستراتيجية لاستخدام كسب المعارك هذا كوسيلة وأداة للوصول إلى أهدافها العليا الموضوعية والمخططة. ووفق هذا النسق يكون لكل مرتبة غرض محدد، ففي المرتبة الثانية يكون الغرض المتحقق قبلها أداة ووسيلة، وهكذا في الثالثة يكون هدف الدرجة الثانية المتحقق هو وسيلة وأداة للدرجة الآتية بعدها وهكذا. ولأن هدف التكتيك أساسا هو نجاح الاستراتيجية، فقد برعت حكومة حزب العدالة والتنمية في التكتيك في فترة ما قبل الحرب، وتكفي جولات رئيس الوزراء التركي السابق عبدالله جول للمنطقة، لتنهض دليلا ثمينا على البراعة التركية التكتيكية. فالسياسة التركية التي كانت بحكم المنطق وبحكم المصالح العليا مستقرة في خانة الولايات المتحدة الأمريكية، نجحت إلى حد كبير في تسويق نفسها كحامية للمنطقة من الاعتداءات الخارجية، وكالبلد القادر على رص صفوف دول المنطقة لمواجهة هذه الاعتداءات. واستهدفت جولة عبدالله جول على دول المنطقة، وترويجها بـ "إعلان اسطنبول" قبل بداية الحرب - يكفي للتدليل على تكني مقفه السياسي أنه خلا حتى من ذكر اسم الولايات المتحدة - الحفاظ على مصالح بلاده عن طريق غسل يد أنقرة من المعركة للقائمة وإلقاء الكرة في ملعب النظام العربي الرسمي المتضع، ومن ناحية أخرى رفع الأمان المطلوبة تركيا لفتح الأجواء والأراضي أمام القوات الأمريكية. ولكن هذه البراعة للتكتيكية لم تركز على أهداف استراتيجية واضحة التوقيت، ومن المعلوم أنه دون هدف واضح ومحدد من الحرب فإن الانتصارات التكتيكية تكون قصيرة الأجل وديمة الفائدة. وفي إشارة إلى تأثير العامل السياسي الداخلي على آلية

صنع القرار في تركيا أثناء الحرب على العراق، فلم يدرك صانع القرار التركي أن سقف المطالب التي قدمها لا يمكن قبولها، وأن واشنطن سوف تذهب بالنهاية إلى ساحات أخرى لخوض معركتها. وفات على أنقره بالتالي أن تعرف التوقيت الحاسم في النزول بسقف الأثمان لإبرام الصفقة الراضية هي فيها أصلاً وبوضوح، كما يتضح من التحليل السابق.

كثف الأداء السياسي التركي إبان الحرب عن خلل ووضح في البنية الاستراتيجية لصنع القرار، إذ أن تركيا لم تشارك بالحرب بقواتها، ولم تخطط عملياتها بالطبع لأن قرار المشاركة بالحرب لم يكن موجوداً. وعلى الرغم من أن رئاسة الأركان للقوات المسلحة التركية كانت قد أعدت سبعة سيناريوهات لانتشار القوات التركية، وعلى الرغم من التحركات التكتيكية للحكومة التركية في المنطقة وأوروبا والعالم، إلا أن قرار الحرب والمعتمد على حسابات استراتيجية أساسية وتخطيط استراتيجي لم يتخذ لجملة من الأسباب والعوامل أتينا عليها. وعلى ذلك فالمرحلة النظرية لاتخاذ القرار بالمشاركة في الحروب تبدأ في المرتبة الأعلى، أي في مرتبة التخطيط الاستراتيجي، الذي بدوره لا تستقيم باقي المراتب التي يمكن تصورهما كالتالي:

- ١- التخطيط الاستراتيجي.
- ٢- التخطيط التكتيكي.
- ٣- التخطيط العملياتي.
- ٤- المعركة.



و الواضح أن الاستراتيجية تأتي قبل كل الخطط وهي تتبع أهداف طويلة الأجل لها الأولوية، وتخطط لذلك على المدى البعيد أيضا والتفاصيل ضرورية فقط للنظرة الشاملة. ولما كان التكتيك، كما قال الاستراتيجيون القدماء، هو الانتشار والتوضع فقد انتشرت تركيا سياسيا وعسكريا، إذ أعدت مؤسستها العسكرية سبعة سيناريوهات للغزو الأمريكي لشمال العراق، ودور القوات التركية في معيته. ويمكن تعريف التكتيك أيضا بأنه طريقة استخدام القوات المسلحة في المعركة، ولذلك فإذا كانت الإدارة العسكرية للحرب هي عمل تكتيكي محض، على ما يذهب كلاوزه فيتر Clausewitz، فإن قرار المشاركة بالحرب هو قرار استراتيجي محض.

لم تحقق تركيا مكاسب إقليمية من الحرب على العراق واحتلاله، ويكفي للتدليل على وطأة هذه النتيجة، ملاحظة أن تركيا لم تنجح في الحصول على فوائد استراتيجية بالرغم من تراجع النفوذ الإيراني، واختفاء النظام السياسي العراقي، وذلك لأن تركيا فقدت قدرتها على المبادأة في العراق. كما أن الحال قبل الحرب كان مريحا نسبيا لأنقره من حيث الموضوع الكردي، على الرغم من الوجود الموضوعي de facto لمنطقة الحكم الذاتي أثناء حكم نظام صدام حسين. وما يبعث على قلق تركيا بعد احتلال العراق هو احتمال قيام دولة كردية، أو شبه دولة Semi State في شمال العراق، والارتداد سلبا بالتالي على الأناضول، وذلك بسبب تعاضد دور الأكراد في العراق بعد احتلاله والإطاحة بنظامه السابق.

ويزيد في الطنبور نغمة أن الأكراد دخلوا كركوك بعد الحرب، وعينوا محافظا كرديا هناك وقلبوا بالتالي سلم الأولويات التركي تجاه الموصل والأكراد. ولو أضفنا حادثة اختطاف ثلثة من العسكريين الأتراك هناك من قبل القوات الأمريكية وإطلاقهم بعد فترة إلى هذا السياق؛ لوجدنا إصرارا أمريكيا على منع أنقره من الحصول على فوائد لم تدفع ثمنها سابقا. ويكفي للتدليل على خسائر تركيا الاستراتيجية المقارنة بين تواجد قواتها الحالي في شمال العراق، والذي يعتبر تواجدا رمزيا من الناحية العسكرية، بقدرتها السابقة غير المحدودة تقريبا على دخول شمال العراق عندما ترى أن ذلك موافيا لأهدافها، وهو ما فعلته كثيرا طوال التسعينات. كانت كركوك خارج منطقة "الحكم الذاتي الكردي" للمقامة منذ عام ١٩٩١، والآن كركوك تحت سيطرة عسكرية كردية كاملة وبمحافظ كردي، في شكل لا يخفي من أشكال "المبادأة". أثناء المفاوضات الأمريكية التركية كان المطروح هو شروط وأثمان، وكان التفكير يدور حول المشاركة في تقرير مستقبل العراق، والآن ينشغل صانع القرار التركي بأسئلة مثل: كيف يمكن ضمان عدم قيام دولة كردية في شمال العراق؟ وكيف يمكن منع الأكراد مستقبلا من السيطرة على نفط كركوك والموصل؟

ولأن جار تركيا الجديد هو الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور الوكيل لأول مرة منذ عصر الحرب الباردة، فضلا عن قدرة التهديد بالمبادأة وهي من المحددات الأساسية للأوزان الاستراتيجية والإقليمية. ويمكن إضافة عوامل خسارة أخرى مثل الانتعاش المحتمل في دور الأكراد العراقيين وتهديده المباشر للأمن القومي التركي، بحسب تعريف تركيا لأمنها القومي، بالإضافة إلى وجود القوات الأمريكية في المنطقة وعلى حدود تركيا، وهو ما يفقدها دور الوكيل الذي برعت في أدائه منذ الخمسينيات من القرن الماضي على الأقل، ويجعلها تخسر بالتالي الثمار المتحققة لها من أداء هذا الدور في الحرب على العراق، وفي المستقبل أيضا. وحتى إذا لم يكن للدولة الكردية قيامة بسبب الظروف الإقليمية والدولية الكردية، فإن وجود الأكراد عسكريا وبزخم سياسي ودعم أمريكي في شمال العراق، بهذه الكيفية وعلى هذه المساحة من الأرض يشكل تهديدا للأمن القومي التركي، ناهيك في حال سيطر الأكراد على نفط كركوك والموصل. وأقصى ما تتاور عليه السياسة التركية الحالية هو منع الأكراد من الحصول على نفط كركوك، لأن ذلك ليس ضروريا لتحجيم تطلعاتهم القومية فقط، بل أيضا لربطهم اقتصاديا بتركيا، وبالتالي منع اختلال التوازن داخل العراق كجزء من فضاء تركيا الاستراتيجية.

تأسيسا على ذلك يمكن استنتاج عوامل القوة في الدور التركي بالفترة القادمة وهي:

أولا: شبكة التحالفات السياسية والعسكرية:

- ١- العلاقات الدولية المتشابكة مع القطب الأوحده واللوبي المتنامي في مجلس الشيوخ والنواب.
- ٢- العضوية في حلف الناتو.
- ٣- التحالف مع إسرائيل.

ثانيا: عناصر القوة الذاتية:

- ١- القدرة العسكرية والاقتصادية
- ٢- النقل الديموغرافي
- ٣- الدور التاريخي
- ٤- نموذج النظام العلماني التركي وتسويقه في المنطقة

ثالثا: عناصر القوة الكامنة:

- ١- منطقة بحر قزوين كهدف قادم للولايات المتحدة الأمريكية وحاجتها لتركيا كحليف إقليمي.
- ٢- إيران ومحاولة حصارها والضغط عليها، وأهمية تركيا في هذا السياق.

٣- سورية وتضييق الخناق عليها جغرافيا وعسكريا لو تطلب الأمر من المنظور الأمريكي.

٤- فشل سياسة واشنطن الحالية في العراق، والحاجة لتركيا عسكريا وجغرافيا.

لما عوامل ضعف الدور التركي في المنطقة فيمكن اختصارها بالتالي:

١- خسارة دور الوكيل لوجود القوات الأمريكية في المنطقة.

٢- تعاظم دور الأكراد في العراق وتهديده للأمن القومي لتركيا.

٣- فقدان المبادأة الإقليمية.

٤- العامل السياسي التركي الدخلى الذى أظهرته عملية صناع قرار المشاركة بالحرب.

كلمة أخيرة:

بالرغم من خسائر تركيا الاستراتيجية في الحرب على العراق، إلا أنها مازالت لاعبا أساسيا في الشرق الأوسط، وبالتالي فتقوية العلاقات العربية التركية من هذا المنظور ليست مجرد دعوة عاطفية أو فكرية فقط، إنها دعوة لاستيعاب دروس التاريخ والجغرافيا، وضرورة استراتيجية للحفاظ على ما تبقى من "أمن قومي عربي".

هوامش الفصل الثاني عشر :

- (1) Michael T. Klare, "schnell, mobil und toedlich", Le Monde diplomatique, deutsche Ausgabe, Nov.2002.
- (2) Michael Ehrke, "Brennpunkt Irak: Erdoel und Strategie, zur politischen Oekonomie eines angekuendigten Krieges", Bonn 2002, FEL.
- (3) Milliyet, 10.03.2003.

(٤) الحياة اللندنية ٢٩ مارس ٢٠٠٣

(٥) الحياة اللندنية، ١ مارس ٢٠٠٣

(٦) Anton Zischka, Oelkrieg, Wandlung der Weltmacht Oel, Leipzig, 1939.

(٧) د. مصطفى اللباد، "الحرب النفطية على أفغانستان وبنائها الصراعى"، مجلة "شرق
نامه"، العدد الثالث، دار المستقبل العربى، القاهرة ٢٠٠٢.

الفصل الثالث عشر

إسرائيل ونكبة العراق :

مكاسب استراتيجية غير محدودة
ومخاطر محتملة

أكرم أفي

بعد أقل من يومين من احتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي في حديث مع صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية أن إزالة تهديد العراق لإسرائيل رفع عن كاهل إسرائيل الكثير، وإن الخطوة الأمريكية في العراق أحدثت صدمة في الشرق الأوسط، ووفرت فرصاً لتغييرات كبيرة تمكن إسرائيل من إقامة علاقات مغايرة مع البلدان العربية والفلسطينيين، مشيراً إلى أن ما حدث يمثل فرصة لإسرائيل لا يجب تفويتها والاستفادة منها^(١).

وبلا شك فإن نكبة العراق واحتلال ثاني أكبر البلدان العربية يصب في المصلحة الاستراتيجية لإسرائيل، بل لعل إسرائيل هي الطرف الإقليمي الأول الذي يرى في احتلال العراق مصلحة استراتيجية له، ولا تتوقف النظرة الإسرائيلية عند حدود إزالة التهديد العراقي أو تغيير النظام العراقي، وهو مكسب استراتيجي وعسكري فوري، وتحرير إسرائيل من خطر ثان، وهو خطر كلاسيكي في الاستراتيجية الإسرائيلية والخاص بالجبهة الشرقية. فقد ظل هناك هاجس استراتيجي لإسرائيل يتعلق بمواجهة هجوم عسكري على الجبهة الشرقية بناء على تحالف بين العراق وسوريا وبحياد أردني^(٢). بل تتجاوز ذلك كثيراً وتدخل في نطاق الرؤية الاستراتيجية لما بعد التغيير ووضع تصورات تقول إن النظام الجديد في العراق سوف يدخل منظومة التسوية السياسية كفاعل رئيسي، حيث سيوافق على صيغة التسوية السياسية القائمة، ويدخل أيضاً طرفاً في تنفيذها عبر تحويل العراق إلى أحد أبرز ساحات التوطيين كجزء من تسوية البعد الأصعب في معادلة التسوية السياسية وتقصيد قضية اللاجئين.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن احتلال القوات الأمريكية للعراق يعيد رسم خريطة المنطقة لصالح إسرائيل، حيث أصبحت القوات الأمريكية والإسرائيلية تضاع سوريا وإيران بين فكي الكماشة، وخسارة الجانب العربي لقوة العراق المادية والعسكرية وبالتالي إضعاف قدراته على مواجهة المخططات الإسرائيلية في المنطقة.

إلا أن هذا لا يعني على الإطلاق أن نكبة العراق لها وجه واحد بالنسبة لإسرائيل والخاص بالمكاسب الاستراتيجية غير المحدودة، بل إنها مثل أي حدث تاريخي فارق يحمل في جنباته وجهي الصورة، حيث تتخوف مراكز صنع القرار في إسرائيل من تأثيرات سلبية محتملة لاحتلال العراق.

ويرى عدد من المفكرين الإسرائيليين أنه على النقيض فإن احتلال العراق سيؤدي إلى تراجع مكانة إسرائيل الاستراتيجية، حيث أثبتت الحرب ضد العراق قدرة الولايات المتحدة على خوض الحروب في منطقة الشرق الأوسط بنفسها، وبدون دفع ثمن باهظ سواء على الصعيد البشري أو الاقتصادي، وهو ما يقود إلى تراجع أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة لأمريكا^(٣).

فقد كانت إسرائيل على مدار الخمسين عاما السابقة هي الذراع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط التي لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للتدخل فيها عسكريا بشكل مباشر، وهو ما ظهر جليا خلال الثورة الإيرانية في ١٩٧٩. وتلا ذلك تراجع أهمية إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية نتيجة سقوط الاتحاد السوفيتي وبالتالي فقدت دورها كرمادة ميزان للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة في مواجهة النفوذ السوفيتي. ومن المؤكد أن الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة، يجعل واشنطن غير محتاجة لوسيط.

في نفس الوقت تتخوف إسرائيل من بعض عواقب التدخل العسكري في العراق، حيث ستصبح قضية أسلحة الدمار الشامل مطروحة على البساط، وتتعرض إسرائيل لضغوط حقيقية من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل؛ لأن استمرار إسرائيل باعتبارها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة والتي تحوز كافة أنواع أسلحة الدمار سوف يسبب حرجا شديدا للسياسة الأمريكية، والأهم أنه سيكون حافزا لقوى إقليمية عديدة كي تسعى لمعادلة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية. فعلى الرغم من وجود اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة، يقضي روح هذا الاتفاق بأنه في هذه المرحلة يظل ما لدى إسرائيل على ما هو عليه، إلا أن أي تقدم في العراق وكوريا الشمالية يقتضي إجراء مماثلا تجاه إسرائيل، صحيح أن وضع الولايات المتحدة ثابت، ولكن ليس لدرجة أن تستطيع تبني سياسة سافرة جوهرها الكيل بمكيالين^(٤).

على صعيد آخر، تتطرق بعض المخاوف الإسرائيلية من نتائج احتلال الولايات المتحدة للعراق من أنه قد يترتب عليه سياسات أمريكية جديدة تسعى إلى إعادة نسج الروابط مع العالم العربي وتقديم "ترضية ما" للشعوب والحكومات العربية وأن هذه الترضية ستكون على حساب إسرائيل وبالتحديد في قضيتين هما عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية. والمخاوف من تبلور ضغوط أمريكية على إسرائيل، من أجل استئناف المفاوضات وفقا لرؤية بوش الخاصة بإقامة دولة فلسطينية في ٢٠٠٥.

كما يرى رئيس الموساد السابق شابات شافيت أنه في حالة عدم قدرة الولايات المتحدة على "تمقطة" للعالم العربي - بمعنى استكمال عملية إحلال أنظمة موالية

لواشنطن في المنطقة - فإن هذا سيقود إلى عدم استقرار إقليمي يهز بوضعية إسرائيل. وطرح سيناريو كابوسي بالنسبة لإسرائيل. وهو السيناريو الخاص بترديد الخطاب المعادي لإسرائيل في المنطقة وتساعد العمليات الموجهة ضدها.

وبعيدا عن هذه المخاطر المحتملة، إلا أنه من الثابت أن وضعية إسرائيل الاستراتيجية تأثرت إيجابا باحتلال العراق بما يوازي الأحداث التاريخية الكبرى في تاريخ الدولة العبرية، مثله مثل نكبة ١٩٤٨ وحرب يونيو ١٩٦٧ وبدء عملية للتسوية في بداية التسعينيات.

وهنا يجب التأكيد على أن مكاسب إسرائيل من نكبة العراق تعتمد بشكل رئيسي على قدرة الولايات المتحدة على فرض سيطرتها على العراق من حيث تشكيل حكومة موالية للاحتلال في بغداد، والحيلولة دون تصاعد المقاومة العراقية وخلق وضع مغاير على أرض العراق بل وفي المنطقة بأكملها^(٥).

وعلى أساس فرضية تشكيل حكومة موالية للاحتلال، فإن الواقع الجديد في العراق سيقود إلى تقوية معسكر البلدان العربية الموالية للولايات المتحدة، وبالتالي إحداث تحول في البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل من بيئة معادية إلى بيئة مستعدة للتعاون وتوطيد العلاقات، بالتوازي مع انتهاء مخاطر التهديد المباشر لإسرائيل بشكل غير مصبوق في تاريخ الدولة العبرية. في نفس الوقت سيتجه النظام العراقي الجديد للحوار مع تل أبيب والتعاون معها في تنفيذ العديد من الخطط الاقتصادية والسياسية التي ظلت عقودا طويلة في مكاتب الحكومة الإسرائيلية لغرض واقع جديد في الشرق الأوسط.

أولا: انتهاء الأخطار المباشرة على الأمن الإسرائيلي:

يحتل أمن "إسرائيل" والحيلولة دون شن هجوم عسكري ضدها رأس قائمة المصالح الاستراتيجية الدائمة للدولة العبرية منذ نشأتها، حيث قامت دولة إسرائيل ككيان مفروض بالقوة في بيئة معادية تقليديا لها، و بالتالي مثلت الحروب أحد أنماط سلوكها كدولة مصنعة في المنطقة العربية.

وقد انخرطت إسرائيل طوال الخمس وأربعين سنة الماضية في عدد غير قليل من الحروب والمواجهات العسكرية معظمها جاء في سياق ما يطلق عليه في الاستراتيجية الإسرائيلية ب"الحروب الوقائية" لمنع أي تهديد مستقبلي لأمن الدولة العبرية.

وقد حدث العديد من التحولات في استراتيجية "حماية" إسرائيل من التهديد الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية بشكل واضح، خاصة مع توقيع اتفاقيات سلام مع مصر في نهاية السبعينيات، والأردن في عام ١٩٩٤. حيث لم تعد الجبهة الجنوبية

التي تمثلها مصر أو الجبهة الشرقية المتاخمة متمثلة في الأردن تمثلان مصدر تهديد مباشر ومنظور لإسرائيل على الصعيد العسكري. هذا إلى جانب الاتخايطات اتفاقيةات شراكة عسكرية مع تركيا التي تمثل عنصرا مؤثرا في الجبهة الشمالية لإسرائيل رغم عدم وجود حدود بينهما، وذلك على ضوء الحدود الطويلة بين تركيا وسورية.

ومن هنا أصبحت مصادر التهديد المباشر على الأمن الإسرائيلي، وفقا للمفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين، تتمثل في سوريا والعراق وإيران. وعلى هذا الصعيد أدى احتلال العراق إلى انتهاء الأخطار الخارجية المباشرة على الأمن الإسرائيلي.

فقد اعتاد الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي منذ أواخر السبعينيات على النظر للعراق باعتباره مصدر تهديد فعلي بالغ الخطورة على الأمن الإسرائيلي، وقد ارتكز هذا التقويم الإسرائيلي على عدة اعتبارات. كان في مقدمتها أن العراق كان يسعى بكافة الطرق إلى تطوير قدراته الشاملة عموما، والعسكرية خصوصا، واضعا في مقدمة أهداف هذا التطوير مواجهة ما يسمى في الخطاب السياسي العراقي البعثي بـ "الخطر الصهيوني"، وهو ما دفع العراق بصفة خاصة إلى العمل على امتلاك قدرات متطورة في مجال أسلحة الدمار الشامل ولاسيما في مجال التسليح النووي. ودور العراق في تعزيز نيار التشدد العربي^(٦).

ومن هنا أقنعت الطائزات المقاتلة الإسرائيلية في يونيو ١٩٨١ على ضرب المفاعلات النووية العراقية قبل اكتمال العمل فيه بصورة نهائية مما تسبب وقتذاك في تعطيل البرنامج النووي العراقي.

إلا أن ضرب المفاعلات العراقية لم ينه، وفقا للتكبير الاستراتيجي الإسرائيلي، الأخطار التي يمثلها العراق بالنسبة للدولة العبرية، ورغم أن إسرائيل كانت صاحبة المصلحة الرئيسية في اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية في الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن العراق خرج من هذه الحرب في وضع متفوق ولديه واحد من أكبر جيوش العالم من حيث العدد والعتاد، وسعت إسرائيل بكل الطرق إلى تحجيم القدرات العسكرية العراقية. وكان واضحا خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٠ أن إسرائيل كانت على وشك الإقدام على توجيه ضربات عسكرية ضد العراق أو إضعاف قدراته في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وهو ما اضطر القيادة العراقية إلى إطلاق تهديداتها الشهيرة في إبريل ١٩٩٠ بأن العراق سوف يحرق نصف إسرائيل بالغازات الكيماوية ثنائية التركيب إذا حاولت الهجوم على العراق^(٧).

وقد تحول التهديد العراقي إلى حقيقة واقعة جزئيا، خلال حرب الخليج الثانية، مع قيام العراق بعد بدء هجوم قوات التحالف في ١٩٩١ بإطلاق نحو ٤٠ صاروخا من طراز "سكود" على المدن الإسرائيلية ولكن بدون تحميلها بأسلحة كيماوية بل بشحنات

تقليدية، وعلى الرغم من أن الأثر التدميرى لهذه الصواريخ كان محدودا للغاية، فإن الأثر النفسى على الجانبين العربى والإسرائيلى - وتحديدا المجتمعى - كان عاليا للغاية، فلمرة الأولى منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ تتعرض مدن إسرائيلية - فى العمق - للقصف ويقضى إسرائيليون ساعات طويلة فى المخاض خضية تتعرض لهجوم من الخارج. هكذا لم يكن القصف فى حد ذاته خطيرا، ولكن الخطر جاء من أن هذه أول مرة تستخدم فيها الصواريخ بعيدة المدى ضد إسرائيل، وعلى يد دولة لا تقع على حدودها المباشرة، وليس لديها جبهة مشتركة مع إسرائيل.

وكانت إسرائيل قد تعرضت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ لهجمات مشابهة، حيث استخدم السوريون عددا من صواريخ "فروج" التى يبلغ مداها نحو ٧٠ كيلومترا وصوبوها ضد قاعدة سلاح الجو الإسرائيلى فى رامات ديفيد. وكانت سوريا أول دولة عربية تستخدم صواريخ أرض - أرض ضد أهداف فى إسرائيل ولكنها كانت أهدافا عسكرية. ولم يتسبب القصف فى أضرار كبيرة فى محيط القاعدة والمستوطنات القرية. إلا أن التغيير الأساسى لم يحدث إلا فى حرب الخليج، حيث تسببت الصواريخ العراقية فى أضرار بالمتلكات فى رامات جان وتل أبيب وخليج حيفا^(٨).

ومن هنا مثل احتلال العراق انتهاء للخطر المباشر الذى كان يمثلته العراق لإسرائيل، ليس هذا فقط بل أنه قلل بشكل واضح تهديد سوريا وإيران للأمن الإسرائيلى. فقد أدت نكية العراق إلى إضعاف الجبهة الشرقية المواجهة لإسرائيل وتقليل مصادر خطر هذه الجبهة بشكل كبير. فاحتلال العراق يقود عسكريا إلى تطويق كل من إيران وسوريا ووضعهما بين كفى كماشة أمريكية وإسرائيلية.

فبالنسبة لسوريا، فقد أصبحت محاصرة من الشرق بقوات أمريكية وفى الشمال بقوات تركية وفى الغرب والجنوب بقوات إسرائيلية. وإيران أصبحت القوات الأمريكية تحاصرها شرقا وغربا فى أفغانستان والعراق. وهو الحصار الذى يضعف قدرة كل من الدولتين فى أن تصبحا مصدر تهديد حقيقى لإسرائيل ويقلل بشكل واضح من أية إمكانية لشن عمليات قتالية وعسكرية واسعة ضد إسرائيل فى المدى المنظور.

وفقا لأحد الاستراتيجيين العسكريين الإسرائيليين، فإن احتلال الولايات المتحدة للعراق يمثل الضربة الثانية لوضع سوريا فى المنطقة خلال أقل من ١٢ عاما، حيث قاد انهيار الاتحاد السوفيتى إلى فقدان دمشق حليفها استراتيجيا، ومع اختفاء النظام البعثى فى العراق وسيطرة نظام موال للولايات المتحدة فى العراق، فإن سوريا تكون فقدت - رغم العداء شبه الدائم مع نظام صدام حسين - عمقها الاستراتيجى الشرقى^(٩). حيث إن العراق كان بمثابة السند العسكرى لسوريا فى اللحظات الحرجة، فعلى سبيل المثال، كان تدخل القوات العراقية فى اللحظات الأخيرة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ سببا مهما فى حماية سوريا من دخول القوات الإسرائيلية ووصولها لدمشق.

كذلك، فإن الوضع المحاصر التي أصبحت فيه سوريا وإيران سيجعلهما أكثر قابلية للضغط على حزب الله لمنع من مهاجمة شمال إسرائيل بصواريخ "الكاتيوشا"، وبالتالي تراجع التهديد الذي مثله قوات حزب الله طوال العقدين الماضيين لإسرائيل. ووفقا لجدعون عيزرا نائب وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي فإن أى نظام جديد سيحل في بغداد سيجعل من العراق قاعدة سهلة للعمل ضد كل دولة تتحدى أمريكا وتهدد إسرائيل مثل: إيران وسوريا.

هكذا، أصبحت إسرائيل محاطة بالعراق المحتل والأردن ومصر الموقعين معها اتفاقية سلام وعدم اعتداء، ومع تركيا الحليف الاستراتيجي، وأخير لبنان المفتت، وسوريا المعزولة والموضوعة بين فكي الكماشة. وهو ما يعنى بشكل مباشر انتهاء الأخطار المباشرة الخارجية لإسرائيل على المدى المنظور. وهو الأمر الذي لم يحدث في تاريخ الدولة العبرية منذ إعلان تأسيسها في ١٩٤٨.

ثانيا: اختلال التوازن العسكى فى المنطقة لصالح إسرائيل:

لم تقتصر آثار نكبة العراق على انتهاء الأخطار المباشرة الخارجية لإسرائيل، بل إنها أيضا أخلت بالتوازن العسكى فى المنطقة بشكل واضح لصالح الدولة العبرية. فعلى الرغم من حرص إسرائيل منذ الستينيات من القرن العشرين على الحفاظ على نوع من التفوق العسكى الكيفى فى مواجهة التفوق الكمى للدول العربية المحيطة بها من حيث العتاد والقوات النظامية، إلا أن التقديرات العسكرية الإسرائيلية ظلت تتعامل مع التفوق الكمى للبلدان العربية على أنه يمثل تهديدا صريحا لأمن الدولة العبرية.

وقد وضعت كافة التقديرات الإسرائيلية الخاصة بالتوازن العسكى فى الشرق الأوسط بجانب إسرائيل كل من مصر والأردن وسوريا وإيران والسعودية والعراق.

وباحتلال العراق، حدث خلل فى التفوق الكمى للبلدان العربية على إسرائيل، حيث كان الجيش العراقى يمثل ثانى أكبر جيش عربى بعد مصر - فى عام ٢٠٠٢ - ، بقوة نظامية تزيد عن ٤٠٠ ألف جندى وضابط ونحو ٢٤٠٠ دبابة وأكثر من ٣٠٠ طائرة مقاتلة.

التوازن العسكى فى الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٢^(١)

الدولة	القوات النظامية	القوات الاحتياطية	الدبابات	الطائرات المقاتلة
إسرائيل	١٨٦٥٠٠	٤٤٥٠٠٠	٣٩٣٠	٨٠٠
مصر	٤٥٠٠٠٠	٢٥٤٠٠٠	٣٥٠٥	٤٩٤
الأردن	٩٤٢٢٠	٦٠٠٠٠	١٢٠٠	١٠٠
العراق	٤٣٢٥٠٠	٦٥٠٠٠٠	٢٤٠٠	٣٣٣
إيران	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	١٤٦٠	٣٣٣
سوريا	٣١٩٠٠٠	٣٥٤٠٠٠	٤٧٠٠	٦١١
السعودية	١٧١٥٠٠	٢٠٠٠٠	١٠١٥	٣٥٥

وهو الخلل الذي يزيد من درجة التفوق النوعي والكيفي للجيش الإسرائيلي في مواجهة البلدان العربية وإيران، خاصة إذا علمنا أن إسرائيل أصبحت عقب احتلال العراق في حالة تفوق كمي أيضا في مواجهة بلدان الجوار العربية التي لم توقع معها معاهدة سلام وعدم اعتداء، حيث إن الجيش الإسرائيلي يتفوق كليا على كل من سوريا والسعودية على حدة، بل إن قوتها من حيث عدد الطائرات والمدفعية - بعيدا عن الفروق النوعية الهائلة - تقارب كليا قوات البلدين معا.

إن هذا المتغير الجديد يطرح إلى جانب إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، بدلا من تركيزه على الجبهة الشرقية، في مناطق مختلفة وخاصة في الشمال في مواجهة سوريا وهجمات حزب الله، وهو ما سوف يعزز من قدرات الجيش الإسرائيلي على التصدي لأيّة هجمات متوقعة من الجبهة الشمالية. وهو أمر يمثل تحولا إستراتيجيا عسكريا نوعيا في تاريخ دولة إسرائيل، حيث أصبحت لأول مرة في تاريخها غير مطالبة بتعزيز القواعد العسكرية في الجنوب (مع مصر) أو في الجبهة الشرقية (في مواجهة الأردن والعراق) على حساب الجبهة الشمالية.

إلى جانب انتقاء العديد من السيناريوهات العسكرية التي كانت مطروحة للحروب في المستقبل المنظور ضد إسرائيل، مثل دخول الجيش العراقي في تحالف مع سوريا ومهاجمة إسرائيل من الشمال والشرق، غير دخول الجيش العراقي الأردن. وعلى صعيد آخر، فإن إسرائيل أصبحت بعد احتلال العراق هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تملك أسلحة نووية أو حتى لديها مشروعات لإنتاج أسلحة نووية.

ثالثا: احتمالات تقسيم العراق مكسب استراتيجي محتمل لإسرائيل:

هناك رغبة إسرائيلية حقيقية في تقنين الكيانات الكبيرة في الشرق الأوسط وتحديدًا للعالم العربي؛ بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار، وقضبة تقنين الكيانات الكبيرة فكرة محورية في رؤية وتصور آباء الحركة الصهيونية وفكر قادة الدولة العبرية.

وقد شكل حلم تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات أو أكثر، أحد الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل منذ سبعينيات القرن العشرين، وذلك ضمن مخطط أو رؤية أشمل لجعل الشرق الأوسط منطقة "فارغة" من البلدان والكيانات الكبرى. وهو ما جسده بشكل واضح ورقة "استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات" والتي قدمت في مؤتمر المنظمات الصهيونية العالمية في ١٩٨٢، حيث أكدت الورقة أن سيناريو تقسيم العراق يمثل أحد مراكز خلق شرق أوسط أقل عدوانية أو تهديدا لإسرائيل.

هذه الاستراتيجية الإسرائيلية تسعى إلى تكريس حالة التجزئة الحالية للعالم العربي وتعميقها نحو مزيد من تقطيع الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية ووطنية ومذهبية، من خلال استغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في الدول العربية والتي تدعو للانفصال والاستقلال أو الاندماج في دولة أخرى مجاورة تشكل القومية الأم بالنسبة لبعض من هذه الأقليات. هذه الاستراتيجية تروى لها انعكاسا على سبيل المثال فيما أثر حول فصل جنوب السودان عن شماله وتقسيم لبنان إلى كانتونات خمسة (سنية وشيعية ودرزية وفلسطينية ومارونية) وإقامة دولة البربر في شمال أفريقيا.. إلى غير ذلك من أحداث الانفصال والتقسيم التي تثار من حين لآخر، كما نجد لها أساسا نظريا في مخططات قديمة مثل (الكومنولث العبري) للزعيم الصهيوني القديم جابوتسكي، ومشروع بن جوريون لتقسيم لبنان عام ١٩٥٤، ومثل فكرة (تفتيت قوس الأزمات) التي وردت في كتاب بريجنسكي (بين جيلين) وكان مستشارا للأمن القومي الأمريكي في إدارة كارتر، وكذلك (استراتيجية إسرائيل في الثمانينات) التي وضعها عويد بنيون مستشار مناحم بيجن للأمن القومي، والتي تم الكشف عنها في دراسة نشرها قسم الإعلام بالمنظمة الصهيونية بالقدس في فبراير ١٩٨٢ وترجمها للإنجليزية عالم الكيمياء الإسرائيلي شاحاك.

وبذلك يمكن - كمرحلة أولى- إضعاف الكيانات العربية القائمة ثم إلحاقها - كمرحلة ثانية - بدائرة الكومنولث العبري المستهدف إقامته ضمن مشاريع أخرى بالمنطقة، وربما كان اقتراح بنيامين نتانياهو بشأن إلحاق سلطة الحكم الذاتي للفلسطيني بإسرائيل بنفس النمط الذي يربط الدومينكان بالولايات المتحدة - انعكاسا لسير إسرائيل نحو تنفيذ هذا المخطط. أما فيما يخص العراق، فقد تحدثت الدراسة المشار إليها - سابقا - صراحة عن سعي العراق منذ السبعينيات لامتلاك السلاح النووي، وتحدثت كذلك عن قوته الاقتصادية كونه يحوز ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، وطرححت مخطط تقسيمه إلى ثلاث دويلات سنية وشيعية وكردية^(١).

بل إن المفكرين الإسرائيليين لم يخفوا طوال السنوات الماضية أن تكرار سيناريو لبنان في العراق، وتقسيمه سياسيا واجتماعيا وفقا للانتماءات الدينية والعرقية هو الأفضل لإسرائيل، وأنه سينتهي أي احتمال مستقبلي لتهدد عراقي لإسرائيل. حيث سيؤدي تقسيم العراق إلى إنهاء وجود دولة قوية وكبيرة شرق إسرائيل، وتحول تلك الدولة ذات المساحة وعدد السكان والإمكانيات إلى ثلاث دول أقل بالطبع من حيث القدرة والقوة.

ولم تقتصر هذه التصورات على مجرد أفكار، بل إن إسرائيل قامت بالفعل بالتعاون مع الفصائل الكردية الشمالية منذ الستينيات في محاولاتهم الانفصالية عن الدولة

المركزية في بغداد. بل إن إسرائيل قدمت مساعدات عسكرية ولوجستية لقوات الملا مصطفى برزاني أثناء التمرد الكردي في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٥.

وقد استمرت هذه العلاقات بعد ذلك، بل إن الأحزاب السياسية الكردية في شمال العراق تحولت إلى حليف سياسي لإسرائيل. ويتحول العراق إلى دولة فيدرالية مقسمة لثلاثة كيانات وفقا للسيناريو الأمريكي، فإن الفصائل الكردية ستكون مدخل إسرائيل سواء لتعزيز علاقاتها مع دولة عراق ما بعد الاحتلال، أو للحيلولة دون قيام دولة مركزية قوية في العراق في المستقبل القريب.

رابعا: شرق أوسط جديد:

إن أحد الأهداف الاستراتيجية التاريخية لإسرائيل والتي عزز الاحتلال الأمريكي للعراق منها، هو أخذ وضع قوة مهيمنة شريكة في منطقة الشرق الأوسط، بدلا من الدولة المحاصرة القوية التي تحيط بها قوى معادية وترفض انخراطها في النظام الإقليمي وبالتالي ترفض قيامها بأي دور في الهيمنة السياسية ورسم سيناريوهات المنطقة.

وتمثل الخطة الأمريكية لخلق ما يطلق عليه "شرق أوسط جديد" خطوة مهمة في اتجاه تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بعيد المدى لإسرائيل. وهي الخطة التي تضمنت بعدين أساسيين: أولهما خلق أنظمة معتدلة وموالية لواشنطن و"ديمقراطية" في المنطقة تحول دون وصول التيارات المتشددة والمعادية للولايات المتحدة، للسلطة في منطقة الشرق الأوسط. والبعد الثاني هو خلق منطقة تجارة حرة بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة لضمان تشابك مصالح النخب الحاكمة في المنطقة مع رأس المال الأمريكي، مما يحول دون فكاك دول المنطقة من حيز الهيمنة الأمريكية السياسية.

ويرى عدد من المخططين الأمريكيين أن الحرب ضد العراق كانت خطوة أولى تجاه إعادة تشكيل الشرق الأوسط، وأن الحرب ضد "الإرهاب" لا يمكن أن تنتج بالقوة فقط، بل أيضا إن النظم السياسية للعالم العربي والإسلامي يجب تغييرها هيكليا، وكان العراق أحد أمثلة التغيير الأكثر راديكالية في هذا الشأن. هكذا فإن العراق ليس الهدف النهائي، بل الهدف هو الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، والعراق هو فقط خطوة في هذا الاتجاه، حيث إن سقوط نظام صدام حسين يمثل بداية الدومينو من أجل خلق منطقة شرق أوسط جديدة أكثر "اعتدالا".

وتحقق هذه الخطة أهدافا استراتيجية إسرائيلية عديدة، في مقدمتها خلق أنظمة معتدلة في المنطقة وموالية للولايات المتحدة، مما سيؤدي بالتبعية أقل عداء للدولة العبرية، ووفقا لشاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي، فإن "الشرق الأوسط الجديد"

سيقتلص هامش المناورة أمام مصادر الخطر على الأمن الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى فإن المشروع الأمريكي لخلق منطقة تجارة حرة مع بلدان الشرق الأوسط يمثل خطوة أكثر تقدماً نحو مزيد من التطبيع الاقتصادي وانخراط إسرائيل في المنطقة.

في هذا السياق، تطرح مشاريع أخرى لإعادة تشكيل الشرق الأوسط عبر جعل العراق مجموعة من الكافوتونات (في سياق دولة فيدرالية) تنتهي في إعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن. وهو ما يوفر العديد من المميزات للاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية معاً، حيث إن الاتحاد الهاشمي الجديد (العراق/الأردن) سيرتبط أيضاً بإعلان كونفدرالية أردنية/فلسطينية/إسرائيلية (بعد إعلان الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٥)، وهذا الأمر يعنى مزيداً من التواصل العراقي/الإسرائيلي، إضافة إلى اتساع رقعة الأرض التي تسمح بتوطيئ اللاجئين الفلسطينيين (الدولة لفلسطينية/الأردن/العراق) كبديل عن حق العودة ومع التعويض المالي طبعاً.

كما سيعنى الاتحاد الهاشمي الجديد بين العراق والأردن وصلاً جغرافياً مع تركيا وإسرائيل، وهذا الأمر هو جزء من مشاريع أميركية/إسرائيلية/تركية، تريد نقل المياه. وقد استطاعت تركيا (بدعم من واشنطن) تحييد سوريا من أي تدخل لدى الأطراف الكردية، وذلك منذ عام ١٩٩٨ حينما وقع البلدان اتفاقات أمنية بهذا الشأن. وستكون من نتائج إقامة هذا الهلال الأمريكي الممتد من تركيا إلى إسرائيل مروراً بالعراق والأردن وفلسطين، أن سوريا ولبنان سيصبحان محاصرين بمحور أمني وسياسي واقتصادي يصعب الانفلات منه أو مواجهته^(١٧).

وبذلك، ستكون المرحلة اللاحقة بعد إقامة هذا الوضع الجديد في العراق، هي مرحلة فرض التغييرات السياسية والأمنية على دمشق وبيروت، وما تعنيه هذه التغييرات المطلوبة أميركياً من ضرورة إقامة اتفاقات سلام مع إسرائيل، وإنهاء كل أشكال الصراع معها على الجبهتين السورية واللبنانية. أيضاً، ستحمل مشاريع الطرق الأمريكية الجديدة للمنطقة فكرة إقامة قناة مائية بين البحر الأحمر والبحر الميت عبر خليج العقبة، وربما قناة أخرى من البحر الميت إلى البحر المتوسط.

على صعيد آخر، فإن احتلال العراق يقود إلى بدء حقبة جديدة من علاقة إسرائيل ببلدان المنطقة، حيث إن النظام الجديد في العراق سيكون حتماً موالياً للولايات المتحدة، مما يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وبالتالي تنتقل العراق من جبهة الرافض المتشددة لإقامة علاقات مع إسرائيل إلى أحد رعوس الحرب في هذا التوجه، مما سيرفع الحرج عن العديد من الأنظمة العربية في سعيها لإقامة علاقات مع الدولة العبرية.

وهو التوجه الذي قد يتحول لحقيقة بأسرع مما يتوقع البعض، خاصة مع ظهور أحمد الجبلي زعيم المعارضة العراقية في المنفى مرة أخرى في الصورة كرجل دولة في عراق ما بعد الاحتلال، وهو المعروف بعلاقاته مع دوائر صنع القرار الإسرائيلي، وما تردد عن زيارته لإسرائيل مرات عدة مرات. فالجبلي هو الشخصية الأكثر حماساً لهذه العلاقات، وقد صرح جبلي قبيل احتلال العراق، أن العراق بعد صدام حسين سيعمل على إقامة علاقات سلام طبيعية مع جيرانه بما في ذلك إسرائيل. وله علاقات واضحة مع منظمة إيباك المعبرة عن اللوبي الصهيوني في الكونجرس الأمريكي. هذا إلى جانب العلاقات الواضحة والقديمة بين الزعامات الكردية التي تتعامل مع إسرائيل.

خامساً: إسرائيل والمكاسب الاقتصادية المتوقعة:

عقب الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق، بدأت مراكز صنع القرار في إسرائيل في وضع أجندة للاستفادة الاقتصادية من الوضع الجديد. وتضمنت الأجندة مشروعين رئيسيين، هما: إعادة تشغيل خط أنابيب "كركوك - حيفا" لنقل البترول، والآخر هو دمج العراق في منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها بين تركيا والأردن والدولة الفلسطينية "بعد إعلانها" وإسرائيل.

أول الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها استعادة من احتلال العراق هو إعادة تشغيل خط أنابيب "كركوك - حيفا"، والذي لو نجحت إسرائيل في إعادة العمل به ستكون حققت واحدة من أهم أهدافها الاستراتيجية على المستوى الاقتصادي والسياسي، فإعادة تشغيل هذا الخط تمثل علاجاً لأزمة البترول التي تواجهها، حيث تستورد إسرائيل نحو ٩٩% من استهلاكها اليومي من البترول والبالغ ٢٧٨ ألف برميل يومياً^(١٣) يبلغ ثمنها ٦,٢٥ ملايين دولار، ويستوردون سنوياً ١٢ مليون طن، منها ٨٠% من روسيا، والباقي من السوق الدولي في روتردام بهولندا.

وسيوفر هذا الخط لإسرائيل العديد من المزايا، وفي مقدمتها التحرر من الضغوط السياسية والتجارية التي تلجأ إليها مصر وروسيا من حين لآخر، إلى جانب تقليل فاتورة الطاقة بنحو ٢٥%، وتحقيق رغبتها في أن تتحول لنقطة عبور "ترانزيت" لخطوط نقل الطاقة من منطقة الشرق الأوسط للخارج، وتحويل ميناء حيفا إلى روتردام الشرق الأوسط على حد وصف يوسف بريتمسكي وزير البنية التحتية الإسرائيلي^(١٤)

ومن الجدير بالذكر هنا أن التغلب على نقص الموارد البترولية كان وما زال يمثل شاعلاً رئيسياً لدوائر صنع القرار الإسرائيلية، بل إنه كان أحد محددات، في بعض الأوقات، السياسة الخارجية الإسرائيلية، سواء على صعيد علاقاتها مع روسيا مصدرها الأول من النفط، أو استيراد الغاز المصري وتأثره بفترات التوتر المتفاوتة.

وقد رأت إسرائيل طوال الخمسين عاما الماضية أن الحل الجذري لأزمة نقص الإمدادات النفطية يكمن في إعادة تشغيل خط "كركوك - حيفا"، بل وقد سعت طوال هذه الفترة إلى انتهاز الفرص الممكنة لطرح إمكانية إعادة العمل به.

وخط "كركوك - حيفا"، والذي أقامته شركة النفط العراقية في عشرينيات القرن العشرين، كان الأكبر والأول من نوعه في الشرق الأوسط، فكان مقاما على شكل خطين متوازيين، قطر كل واحد منهما ١٢ بوصة. وكان يضخ النفط من كركوك إلى الحديثة على مسافة نحو ٢٤٠ كم. ومن هناك يتفرع الخطان إلى اتجاهين : الأول ينقل النفط إلى حيفا وكان طوله حوالي ٦٠٨ كم ، حيث بلغت قدرة الضخ في الأنبوب نحو ٤ ملايين طن نفط سنويا. وفي عام ١٩٤٦ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت شركة النفط العراقية في بناء خط أنابيب مواز للسابق، ذي خطين وكان سيصل هو الآخر إلى طرابلس.

ولكن مد الخط إلى حيفا توقف عند حدود فلسطين بسبب حرب ١٩٤٨ على مسافة ٦٧ كم فقط من حيفا، أما مد الخط إلى طرابلس فقد انتهى في منتصف عام ١٩٤٩^(١٥).

ومع إعلان دولة إسرائيل، تدفق النفط العراقي من كركوك والموصل إلى حيفا، في البداية كنפט خام فقط، ولكن بعد فترة أقيمت في حيفا معامل تكرير النفط العراقي من أجل بريطانيا في هذا الجزء من العالم.

وفي ذلك الحين كانت هناك أهمية خاصة للعلاقات بين بريطانيا والعراق في كل ما يتعلق بالنفط العراقي. وقد دخلت إنجلترا في صراع مع فرنسا، بعد الحرب العالمية الأولى في مجال النفط، من أجل السيطرة على منطقة الموصل التي اعتبرت في اتفاقية سايكس بيكو منطقة نفوذ فرنسية، كما ساعدت العراق أيضا بقوة أثناء بحث قضية الموصل التي امتدت لسنوات طويلة بشأن ضمها إما للعراق أو لتركيا، كذلك كانت المساعدات التي قدمها سلاح الجو البريطاني لقمع الثورات المتعاقبة التي قام بها الأكراد في الشمال، عاملا مهما لسيطرة الدولة العراقية على هذه المنطقة التي كانت تمثل خزان النفط الرئيسي للعراق قبل أن يتم اكتشاف الحقول للعلاقة في الجنوب والغرب والوسط.

ومنذ إعلان دولة إسرائيل، قامت تل أبيب بالعديد من المحاولات من أجل استئناف عمل خط أنابيب (كركوك - حيفا)، وكانت المحاولة الأخيرة أثناء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، بعد أن تم إغلاق الخليج العربي في وجه ناقلات النفط العراقية ، في تلك الفترة استجابت سوريا لطلب إيران إغلاق الخط البري الذي كان ينقل النفط العراقي إلى الغرب، وقتها عرضت الحكومة الإسرائيلية بعدة طرق استئناف ضخ النفط العراقي في الأنبوب القديم إلى ميناء حيفا.

كذلك اتضح أن إسرائيل في الثمانينيات، كانت طرفاً في الاتصالات الخاصة بالاتفاق بين حكومتى العراق والأردن وبين شركة البناء الأمريكية لإقامة خط أنابيب برى جديد من العراق إلى العقبة، ولكن هذه المبادرة لم تثمر عن أية نتائج أيضاً. كذلك تقدمت إسرائيل بفكرة لمساعدة العراق على تصدير نفطه عن طريق تحويل خط التبتاين الذى يمر عبر مرتفعات الجولان إلى مدينة حيفا ولكنها لم تسفر عن شيء ومنذ ذلك الحين تمت عدة محاولات فى هذا المجال، إلا أنها لم تسفر هى أيضاً عن شيء^(١٦).

ولا يقتصر مشروع خط أنابيب "كركوك - حيفا"، الذى خرج من أدراج الحكومة الإسرائيلية للعلن بعد الاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق، على تشغيل هذا الخط فقط، بل يتضمن أيضاً محوراً آخر وهو خط "عسقلان - يلات" والمعروف باسم خط "تيلين" والذى يستهدف نقل البترول الروسى من موانئ البلطيق لآسيا عبر البحر الأحمر، وهو الخط الذى سيدخل العمل الفعلى فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٣.

وهو الأمر الذى يمثل تهديداً اقتصادياً مباشراً لمصر سواء من جهة تراجع الملاحه فى قناة السويس أو تقليل كم النفط المار فى خط أنبوب "سوميد" الذى ينقل نفط الخليج للموانئ الأوروبية على المتوسط^(١٧).

على صعيد آخر، تطمع إسرائيل فى أن يقود احتلال العراق وتولى حكومة موالية لواشنطن مقاليد الأمور فى بغداد إلى إفساح الطريق أمام إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع العراق، بحيث يتحول السوق العراقى إلى أحد أسواق السلع الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى إقامة منطقة تجارة حرة تضم كل من تركيا والأردن والدولة الفلسطينية والعراق بالإضافة إلى إسرائيل، وهى المنطقة التى تطمع إسرائيل فى أن تكون بمثابة سوق مفتوح لسلعها خاصة من الصناعات فائقة التكنولوجيا. وقد أشار ديفيد ناوى مستشار وزير المالية الإسرائيلى إلى إمكانية تحول هذه المنطقة من مجرد خطط نظرية إلى حقيقة عملية خلال عامين فقط وقيل حلول عام ٢٠٠٦^(١٨). هذا بخلاف الفوائد المؤقتة والخاصة بمشاركة الشركات الإسرائيلية وخاصة شركات المقاولات فى مشروعات إعمار العراق.

سادساً: سلام أقل تكلفة:

ينسب إلى هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق مقولة أن الطريق إلى القس يمر ببغداد، معبراً عن تصور أن إسرائيل لن يهدأ لها بال ولن تستقر فى مدينة القس إلا إذا انكسرت بغداد بما تمثله من رمز وقوة للعرب خصوصاً بما استصحبته من تطلعات نووية ويمكن من الأسلحة غير التقليدية الأخرى^(١٩).

ومثل خروج العراق من معادلة الصراع هدفا رئيسيا لإسرائيل طوال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما تحقق أخيرا على يد الاحتلال الأمريكي. حيث كانت إسرائيل ترى في النظام العراقي أحد حاملي الرؤية الراديكالية تجاه الصراع والتسوية السياسية في الشرق الأوسط، فالعراق شكل قلب "جبهة الصمود والتصدي" التي رفضت مبادرة السادات بزيارة القدس وتصدت لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩، كما كان العراق ضمن معسكر الدول العربية التي ترى الصراع مع إسرائيل "صراع وجود"، ومن ثم فالحل يكون عبر السلاح وليس على مائدة المفاوضات، وبالتالي يمثل خروج العراق من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، ضربة قاضية ليس فقط للمعسكر المعارض للتسوية على أساس أوسلو، وبالتالي يمكن لإسرائيل الوصول على المدى البعيد لسلام أقل "تكلفة" مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان.

وباحتلال الولايات المتحدة للعراق، فإن الطريق سيكون ممهدا أمام دخول العراق عملية التسوية من أوسع أبوابها، أي دخوله مشاركا فاعلا عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ صفقات من هذه التسوية، وتحديدًا ما روجت له كتابات إسرائيلية لفترة طويلة من أن العراق يمكن أن يساهم في تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على النحو الذي يمثل مصلحة له أيضا، عبر القبول بتوطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه وتحديدًا في الشمال الكردي والجنوب الشيعي لحل مشكلة التفوق العددي الشيعي في الجنوب.

وهو ما أعربت عنه دوائر مختلفة عشية الحرب وخشيتها من أن تستغل إسرائيل هذه الفرصة للقيام بعملية "ترانسفير جزئي" في مناطق "خط التماس" في شمال الضفة الغربية. إلا أن تعقد الحرب في العراق لا تجعل الولايات المتحدة تخاطر ببؤرة مشتعلة^(١٠)، وهو ما يجعل هذا السيناريو مستبعدا إلى حين.

وعلى صعيد المواجهات مع الفلسطينيين، ترى دوائر صنع القرار الإسرائيلي أن احتلال العراق سيقود الفلسطينيين للانخراط بشكل "أفضل" - على صعيد المصالح الإسرائيلية. في المفاوضات وتقديم العديد من التنازلات المؤلمة. و أن الفلسطينيين سينجحون للعودة للمفاوضات ووقف إطلاق النار وطرح قيادات بديلة برجماتية^(١١).

بل إن رئيس الأركان الإسرائيلي موشى يعلون أكد أن سقوط العراق سيقود إلى انتهاء الانتفاضة الفلسطينية. في إشارة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى انتهت في ١٩٩١ مع انتهاء حرب الخليج الثانية.

ويشير المحللون السياسيون الإسرائيليون إلى أن احتلال العراق، سيقوض سلطة ياسر عرفات ويقود نحو بروز قيادات أكثر "اعتدالا" - من وجهة النظر الإسرائيلية. بل يرى أن احتلال العراق درس قاس للفلسطينيين وخاصة على صعيد أن التشدد

والعنف غير قادرين على تحقيق النتائج المرجوة في ظل الهيمنة المطلقة للقطب الأمريكي.

ويقول الخبير الإسرائيلي صموئيل ساندلير إن جماعات المقاومة الفلسطينية المتشددة ستفقد أيضاً مصدراً مهماً من مصادر التمويل القادم من العراق، حتى من السعودية في ظل الحصار الذي يولجه نظام آل سعود في الوقت الراهن من الولايات المتحدة بسبب الاتهامات الموجهة لعدد من أفراد العائلة المالكة بتمويل تنظيم القاعدة.

ومن هنا يرى غالبية الخبراء الإسرائيليين أن الميل نحو الاعتدال سيقوى بين القوى السياسية الفلسطينية بعد فترة من احتلال العراق، مما سيمهد لسلام أقل تكلفة بالنسبة لإسرائيل. في نفس الوقت طرح "نجاح" الولايات المتحدة في العراق سيناريوهات أمريكية تتجاوز "خريطة الطريق" إلى فرض الوصاية على الأراضي الفلسطينية، وهو السيناريو الذي طرحه بوضوح مارتن انديك السفير الإسرائيلي السابق في إسرائيل، حيث أشار إلى أن هناك طريقاً آخر لاستثمار نجاح الولايات المتحدة في العراق من أجل دفع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، هذا الطريق يتعدى تصورات بوش الابن والأب حول سبل تحقيق السلام، ألا وهو أن تقود أمريكا المجتمع الدولي لإنشاء وصاية دولية على فلسطين. واعتبر أن هذه الخطوة ستقود إلى خلق شريك سياسي فلسطيني معنول.^(٢٢)

على صعيد آخر، أثر احتلال العراق سلباً على معنويات الجمهور العربي في كل مكان، ونقل عن رئيس الموساد إبراهيم هليفي قوله: "إن إسقاط النظام العراقي سيكون ضربة قوية لمعنويات الجمهور العربي في كل مكان، وضربة قوية للأيديولوجيات المعادية لإسرائيل في العالم العربي، وتعزيز الشعور باليأس في أوساط الجمهور العربي والفلسطيني بشكل خاص من إمكانية حسم المواجهة ضد إسرائيل بالوسائل العسكرية، وبدلاً من ذلك يتعزز في العالم العربي الطرف الداعي لإبداء تنازلات من أجل التوصل لتسوية سياسية مع إسرائيل، فضلاً عن أن وجود نظام موالٍ للغرب في بغداد سيدعم التوجه للتطبيع مع إسرائيل".

هوامش الفصل الثالث عشر :

- (١) مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٣، ص ١١٨.
- (2) Maj. Gen. Ya'akov Amidor, Israel's Strategy after the Iraq War, Jerusalem Issue Brief, Vol. 2, No. 24, 16 April 2003.
- (3) Aviad Kleinberg, War Reduces Israel's Strategic Importance?, Ha'aretz, 11 April 2003.
- (٤) ران أليست، العلاقة النووية، يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٣/١/٥، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٨، فبراير ٢٠٠٣.
- (5) Ephraim Kam , Saddam: The Morning After, , Strategic Assessment, tel Aviv university Strategic Assessment, Volume 5, No. 4, February 2003, JAFFEE Center for Strategic Studies - Tel Aviv University.
- (٦) أحمد إبراهيم محمود، إسرائيل وضرب العراق: الدور المحتمل والمكاسب الاستراتيجية، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٩٧، يناير ٢٠٠٣، ص ١٦١.
- (٧) المرجع السابق، ص ١٦١.
- (٨) عبد العال الباقوري، حدود التسوية واستراتيجية إسرائيل في القرن ٢١، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٢.
- (9) Maj. Gen. Ya'akov Amidor, Israel's Strategy after the Iraq War, Jerusalem Issue Brief, Vol. 2, No. 24, 16 April 2003.
- (10) Shai Feldman and Yiftah Shapir, Eds., The Middle East Military Balance, (ombridge: MiT Press, 2001).
- (١١) محمد جمعة، إسرائيل وضرب العراق: الدور.. الأهداف.. التداعيات، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٩٧، يناير ٢٠٠٣، ص ١٦١.
- (١٢) صبحي غندور، التقسيم الديمقراطي خاتمة الطرق الأمريكية، البيان، ٦ ديسمبر ٢٠٠٢ - العدد ٦٠٣

- (١٣) علاء سالم، إسرائيل والعراق .. مكاسب ما بعد التغيير السياسي، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٠٢، يونيو ٢٠٠٣، ص ١٣٩.
- (١٤) المرجع السابق، ص ١٣٩.
- (١٥) مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٣، ص ٦٤.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٦٤.
- (١٧) علاء سالم، إسرائيل والعراق .. مكاسب ما بعد التغيير السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.
- (18) Israel's opportunity in Iraq, www.mmoning.com
- (١٩) فهمي هويدي، إسرائيل والحرب على العراق :طريق للدم من بغداد!، ??
- (٢٠) نموذج متطور للترنسفير، تينا رينهرت، يدعوت احرونوت، ١٠/٤/٢٠٠٣، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٣، ص ٦٤.
- (21) Lesile Susser, Israelis see Iraq war creating boon or doom , Jewish Telegraphid Agency, 15 May 2003.

الفصل الرابع عشر

**نكبة العراق وتأثيرها فى أسعار
النفط يتحلمان فى دفعة أسواق
المسـال العالمية**

محمد النجار

تعتبر أسواق المال والبورصات من أكثر المؤسسات الاقتصادية تأثراً بالأحداث السياسية وتداعياتها الحالية والمستقبلية، وأثبتت التجارب والخبرات السابقة أن مؤشرات أسواق الأسهم تتحرك صعوداً وهبوطاً مع أي حدث جوهري سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي وليس داخل محيط الدولة نفسها. وزاد من حدة تجاوب البورصات مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، الاتجاه نحو العولمة وافتتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض، وكذلك القيد المشترك للشركات العالمية في أكثر من بورصة في نفس الوقت، بالإضافة إلى تحكم المؤسسات المالية العالمية سواء شركات إدارة الصناديق والمحافظ المالية في اتجاهات أسواق المال.

وكان من المنطقي أن تتحرك البورصات العالمية مع سير العمليات العسكرية بعد الهجوم الأمريكي على العراق، واستمر التأثير بعد الاحتلال الأمريكي للأراضي العراقية، ومازالت تداعيات هذه الحرب تلعب دورها في توجيه أسواق المال حتى الآن، بالإضافة للتأثير المتوقع لها مستقبلاً تبعاً لما ستتركه نتائج الحرب من بصمات على معظم اقتصادات العالم. كما أن الوضع الراهن في الأراضي العراقية واشتعال عمليات المقاومة لقوات الاحتلال الأنجلو- أمريكي سيكون لها آثارها أيضاً على الأسواق. ويزيد من هذا الاحتمال أن المقاومة استهدفت بجانب جنود الاحتلال أنابيب النفط الخام وأثرت على حجم الإنتاج والصادرات العراقية من النفط.

أولاً: نظرة عامة على بورصة النفط العالمية

تمثل أسعار النفط الخام أحد أهم العوامل المؤثرة على أسواق المال العالمية، وذلك على الرغم من أن النفط له بورسته المستقلة لتحديد أسعاره يومياً. ويمثل خام النفط الذي تنتجه منظمة أوبك حوالي ٨٠% من الخام المتداول في أسواق البترول العالمية، ولذلك تمتلك المنظمة العالمية قدرة كبيرة على التأثير في مستوى واتجاه أسعار النفط. وقد حددت أوبك استراتيجيتها السعرية المستقبلية على أساس أن يتراوح سعر برميل للنفط بين ٢٢ و ٢٨ دولاراً للبرميل. (تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٣)

وحسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢٨٨)، فإن المملكة العربية السعودية تحتل موقع الصدارة فيما يتعلق بحجم الاحتياطي النفطي الذي تملكه، وذلك باحتياطي مؤكد بلغ ٢٦٢,٨ مليار برميل، في حين يبلغ الاحتياطي

العراقي نحو ١١٢,٥ مليار برميل ، ويأتي بعدها كل من إيران و الإمارات العربية المتحدة والكويت و فنزويلا و روسيا وليبيا و نيجيريا باحتياطيات مؤكدة تصل إلى حوالي ٩٩,٥ ، ٩٧,٨ ، ٩٦,٥ ، ٧٧,٨ ، ٤٨,١ ، ٣٦ ، ٣٤,٥ مليار برميل على نفس الترتيب السابق. أما الولايات المتحدة الأمريكية فتمتلك احتياطياً مؤكداً يبلغ قرابة ٢٢,١ مليار برميل ، ومن غير المتوقع أن تحدث طفرة في حجم الاحتياطي الأمريكي في الأجل القريب أو البعيد ولن يتعدى الأمر زيادات هامشية ، وذلك لامتلاك الشركات الأمريكية أرقى وأحدث وسائل للتكنولوجيا العالمية في التنقيب لاكتشاف أى حقول بترولية جديدة ، وهو ما أدى إلى اكتشاف أغلب ما يوجد من احتياطي في باطن الأراضي الأمريكية.

وعلى الصعيد الاستهلاك تبتلع الآلات الأمريكية بمفردها حوالي ١٧,٨ مليون برميل يوميا، تنتج الحقول الأمريكية حوالي ٧ ملايين برميل منها، بينما يتم استيراد ١١ مليون برميل يوميا من الأسواق العالمية، أغلبه من البترول الذي تنتجه أوبك ، ويمثل حوالي ١٤% من حجم الخام المتداول في بورصة البترول الدولية.

وعلى الصعيد العالمي تتوقع دراسات خبراء الطاقة أن يرتفع الطلب على خام البترول إلى مستوى يتراوح بين ١١٠ و ١١٧ مليون برميل عام ٢٠٢٠، كما توقعت الدراسات أن يصل العجز في الخام إلى أكثر من ٥٠ مليون برميل يوميا معظما في الدول الصناعية، وسيتم الاعتماد على إنتاج دول أوبك لتغطية التزايد الرهيب في الطلب على البترول.

ولذلك لم يكن غريبا أن تكون منطقة الخليج جوهر التاج ومركز حقول الذهب الأسود العالمية، هدفاً للآلة العسكرية الأمريكية، وتم غزو العراق باعتباره القوة العربية الوحيدة المناوئة للسياسات الأمريكية في منطقة الخليج بمبررات أثبت الواقع أنها كانت مجرد ذرائع للسيطرة على النفط العراقي، وسمحت السياسات العدوانية لدكتاتور العراق المخلوع صدام حسين وعدم وجود تعاطف دولي وعربي معه، بغزو القوات الأمريكية لأراضيه. أما باقي دول الخليج العربية فإنها تمتلك علاقات وثيقة مع الإدارة الأمريكية تمكنها من تحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، وتبقى إيران أيضاً كدولة رئيسية غير عربية تعتبرها أمريكا من دول محور الشر المناوئ لسياستها، إلا أنها فضلت في الوقت الحالي استخدام الضغوط السياسية والتهديد لترهيبها.

ويمثل اختيار الولايات المتحدة الأمريكية للعراق اختياراً مثالياً لإحكام السيطرة على سوق النفط الدولي، حتى بدون إخراج العراق من منظمة أوبك كما هدد بذلك المسئول عن النفط العراقي في الإدارة الأمريكية للعراق. وتستطيع الولايات المتحدة، من خلال السيطرة على النفط العراقي، أن تتحكم في تسعير الخام في الأسواق العالمية

بزيادة إنتاج العراق واستخدمه كأداة ضغط على دول أوبك. وإذا كانت البيانات الرسمية تشير إلى أن العراق يمتلك احتياطياً مؤكداً يصل إلى ١١٢,٥ مليار برميل، فإن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن الاحتياطي الحقيقي غير المكتشف قد يرفع حجم الاحتياطيات النفطية العراقية إلى ٣٢٤ مليار برميل بما يضع العراق في صدارة دول العالم فيما يتعلق بحجم الاحتياطيات من النفط. ومن الضروري الإشارة إلى أن العراق عانى من محدودية عمليات التنقيب عن الخام في العشرين عاماً الأخيرة بسبب سلسلة حروب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ والثانية ١٩٩١ والثالثة ٢٠٠١. بالإضافة لتواضع التكنولوجيا المستخدمة في التنقيب مع غياب الشركات الأمريكية والحظر الأمريكي على التنقيب في أراضي العراق. ويزيد من احتمالات رفع حجم الإنتاج العراقي أن تسديد فاتورة حرب الخليج الثالثة، سيتم من حصة بيع النفط العراقي وكذلك عمليات إعادة الإعمار، ناهيك عن سداد الديون العراقية والتعويضات التي يطلبها جيرانه جراء حروب صدام السابقة.

وإذا كانت المؤسسات الدولية قد عجزت عن منع للغزو الأمريكي للأراضي العراقية، فمن المتوقع أيضاً أن تقبل في أن تحيل عمليات الإعمار للأمم المتحدة، إلا إذا اضطرت الولايات المتحدة لذلك تحت ضغط حاجتها للمجتمع الدولي للمساعدة في السيطرة على الوضع في العراق. ومن البديهي أن تتم استعادة الخسائر عن طريق النفط العراقي سواء بالتحكم في حصيلته أو خفض أسعاره للمستوى الذي تراه الإدارة الأمريكية عادلاً، ويدور حول ١٥ دولاراً للبرميل، وإذا نجحت في الوصول لهذا السعر فإنها توفر على ميزان المدفوعات الأمريكي أكثر من ٥٠ مليار دولار سنوياً كفرق سعر لورادتها من النفط.

ويتوقف نجاح المخططات الأمريكية على الشعب العراقي نفسه، ومدى تقبله للغزو الأمريكي لأراضيه وقدرته على المقاومة، وبدا واضحاً أن المخططات الأمريكية لن تسير كما تبغى الإدارة الأمريكية بعد أن زادت العمليات للفدائية والتي استهدفت بجانب الجنود الأمريكيين، حقول وخطوط نقل النفط الخام.

ثانياً: أسعار النفط وأثارها على البورصات

يعود الارتباط الوثيق بين حركة أسعار النفط وأسعار الأسهم إلى سببين رئيسيين، أحدهما يرتبط بالمؤشرات الكلية لاقتصاد أي دولة، والآخر يتصل بنوعية الأسهم المقيدة في كل بورصة. ويتباين تأثير سعر النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد، فالدول المصدرة للنفط بتحسين اقتصادها مع ارتفاع أسعاره ويتراجع مع انخفاضها، وتتوقف درجة التأثير على الحجم النسبي للنفط في مكونات الاقتصاد. وتقع أغلب الدول المصدرة للنفط في معسكر العالم الثالث ومعظمهما أعضاء في منظمة أوبك، وتمثل

السعودية والكويت والإمارات وقطر وسلطنة عمان وليبيا والجزائر النقل الرئيسي في سوق النفط الدولية، ويضاف إليها كل من فنزويلا ونيجيريا وكومولث الدول المستقلة وروسيا وإيران. ويعتبر النفط لاعباً رئيسياً في اقتصاد هذه الدول وتتوقف عليه معدلات النمو والأداء الاقتصادي بشكل عام.

والعكس صحيح بالنسبة للدول المستوردة والتي ترغب دائماً في الحصول على الخام بأسعار منخفضة لتقليل قيمة فاتورة الواردات. وتمثل الدول الصناعية الكبرى أهم المستوردين للخام وتقع الولايات المتحدة على رأس القائمة بالإضافة لكل من اليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأستراليا وكوريا الجنوبية وبلجيكا، وبالتالي يمكن تقسيم العالم إلى معسكرين: الأول هو الدول المصدرة ومعظمها من دول العالم الثالث وتستفيد من ارتفاع أسعار البترول، والثاني هو الدول المتقدمة والقوى الكبرى وأغلبها من المستوردين، وتتضرر من ارتفاع الأسعار. وينعكس أي تحرك لأسعار البترول على الاقتصاد ومن ثم على البورصات التي تتجاوب بشكل سريع مع أي تغير في المؤشرات الكلية.

أما السبب الثاني فيمكن في قيادة شركات النفط والبتر وكيمائيات لأسواق المال العالمية الرئيسية، وتمثل هذه الشركات نقلاً كبيراً في البورصات بما تمتلكه من رؤوس أموال سوقية ضخمة مثل شركات موبيل وشل اكسون وغيرها. ولذلك لم يكن غريباً أن تتحرك أسعار الأسهم وتتأثر سريعاً بحركة أسعار النفط.

وقد هبطت المؤشرات في جميع أسواق العالم - بلا استثناء تقريباً - لأدنى مستوى لها خلال العام الحالي خلال شهري مارس وإيريل الماضيين، وترافق ذلك مع ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها خلال العام الحالي، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين من نتائج الحرب. حيث سجل سعر البرميل من خام البترول حوالي ٣٠ دولاراً في الأسواق العالمية، نتيجة المخاوف من تأثر إمدادات الخام للأسواق بسبب الحرب الأمريكية على العراق، بالإضافة للنقص في إنتاج فنزويلا التي تعد إحدى الدول الرئيسية في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" بسبب إضراب العاملين في قطاع النفط وكذلك تراجع إنتاج نيجيريا نتيجة للاضطرابات العرقية التي شهدتها البلاد.

وقد هبط مؤشر داو جونز الصناعي لبورصة وول ستريت في نيويورك التي تعد بمثابة البورصة القائدة لأسواق المال العالمية، ليسجل أدنى مستوى له خلال العام الحالي في ١١ مارس الماضي عند ٧٥٢٤,٠٦ نقطة. وسجل داو جونز المركب أدنى مستوياته عند ٢١٠٨,٩٥ نقطة في نفس الوقت، وكذلك مؤشر بورصة ناسداك المركب ليصل إلى ١٢٧١,٤٧ نقطة. (راجع جريدة الفاينانشيال تايمز)

ودفعت بورصة نيويورك مؤشرات أسواق ويورصات ٣٥ دولة للهبوط معها إلى أدنى مستوياتها خلال نفس التاريخ، وواصلت باقي الأسواق رحلة الهبوط في شهر إبريل.

ثالثاً: الأسواق وتفاعلها مع تطورات الحرب

حركت أنباء الحرب الأنجلوأمريكية على العراق بورصات العالم صعوداً وهبوطاً حتى وصولها إلى احتلال الأراضي العراقية. ووصلت مؤشرات البورصات الرئيسية إلى أدنى مستوى لها قبل الحرب مباشرة، وتحسنت أسعار الأسهم بعد التوغل السريع للقوات الأمريكية في الأراضي العراقية، ثم عادت للتراجع مع اشتداد المقاومة، ثم انتعشت الأسواق بعد النهاية السريعة للحرب والاحتلال الأمريكي للأراضي العراقية لتبدأ البورصات رحلة صعود منذ نهاية الحرب وحتى منتصف أغسطس ٢٠٠٣.

وقد أعطت النهاية السريعة لحرب الخليج الثالثة واحتلال الأراضي العراقية، دفعة قوية لأسواق المال الأمريكية، أملاً في تكرار سيناريو حرب الخليج الثانية والتي دعمت الاقتصاد الأمريكي المتراجع آنذاك. كما مثلت طوق النجاة للاقتصاد الأمريكي للخروج من حالة الركود والكساد التي دخل فيها منذ بداية عام ٢٠٠١، والتي تقاعست بعد أحداث ١١ سبتمبر من نفس العام، والتي أظهرت تقسّي الفساد في الشركات الأمريكية الكبرى وهو ما ضرب البورصات في مقتل.

ويعتبر إشعال الصراعات وتحريكها وبدون الاشتراك فيها أحياناً من العوامل الداعمة للاقتصاد الأمريكي. وتستفيد من هذه الحروب العديد من القطاعات مثل شركات السلاح والمقاولات والتعمير والبنية الأساسية والخدمات والإدارة، بالإضافة لشركات النفط المرشحة لأن تصبح المستفيد الأول من حرب الخليج الثالثة. ولذلك كان إشعال الحرب والغزو الأمريكي غير المبرر للأراضي العراقية، ضرورة بنظر للاقتصاد الأمريكي بنظر الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة، للسيطرة على النفط العراقي وإنعاش الاقتصاد المتباطئ. ويعطى التشابه الواضح بين حرب الخليج الثانية التي شنّها جورج بوش الأب، والثالثة التي شنّها جورج بوش الابن دلالة واضحة على الدور الرئيسي للوضع الاقتصادي في إشعال الحرب.

وقبل حرب الخليج الثانية مباشرة كان الاقتصاد الأمريكي في لوضاع غير مواتية، فبعد أن حقق نمواً بلغ ٣,٤ % عام ١٩٨٩، هبط النمو بشدة عام ١٩٩٠ إلى ١,٢ %، ثم دخل الاقتصاد مرحلة تراجع ليتحول للنمو السلبي بنسبة ٠,٩ % عام ١٩٩١، وترافق ذلك مع تراجع أرباح الشركات وهبوط حاد في مؤشرات بورصتي نيويورك وناسداك. وانتشلت حرب الخليج الثانية الاقتصاد الأمريكي من تراجعه بعد

أن استأثرت الحكومة الأمريكية بكل غنائم الحرب، وتركت حلفاءها الذين شاركوها الحرب يكتفون بمشاهدة الشركات الأمريكية تلتهم كعكة إعادة إعمار الكويت وإنشاء بنيتها الأساسية التي دمرت في الحرب. ولم تقتصر استعادة الاقتصاد الأمريكي على ذلك، بل ساهم التراجع الحاد في أسعار النفط بعد الحرب مباشرة في تحسين وضع ميزان المدفوعات الأمريكي، واحتكرت الشركات الأمريكية عمليات التنقيب عن الغاز والنفط في الأراضي الكويتية. وتخلصت شركات السلاح من جانب كبير من مخزونها تم استخدامه في تدمير البنية الأساسية العراقية، وزادت صادراتها من السلاح لدول المنطقة بشكل غير مسبوق. ولدت العوامل السابقة لإعاش الشركات الأمريكية. وارتفع معدل النمو من سالب ٠,٩% قبل الحرب مباشرة عام ١٩٩١ ليصل إلى نمو موجب بنسبة ٢,٧% عام ١٩٩٢.

وأدت السياسات اليمينية لحكومة جورج بوش الابن إلى أزمة اقتصادية جديدة، بعد أن قام بتخفيف الضرائب على كبار المستثمرين، وتقليل ميزانية التحويلات الاجتماعية للفقراء في قطاعات الصحة والتعليم المجاني، وتخلق هذه الفئات عادة نمواً في الطلب لأنها تنفق ما تحصل عليه من أموال، وأصبح الحل أمام الإدارة الأمريكية هو التوجه نحو الخارج لحل المشاكل الداخلية وانشغال الاقتصاد من تراجعه، بعد أن هبط النمو من ٣,٨% عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٣% عام ٢٠٠١. (IMF, World). ٢٠٠١. ١١ سبتمبر من التباطؤ، وأصبح التوجه نحو إشعال حرب الخليج الثالثة هو الحل الأمثل للإدارة الأمريكية المتطرفة.

وهبطت مؤشرات البورصة الأمريكية في وول ستريت لأدنى مستوياتها قبل الحرب في ١١ مارس ليصل داو جونز الصناعي إلى ٧٥٢٤,٠٦ نقطة، واستاندرد آند بورز ٥٠٠ إلى ٨٠٠,٧٣ نقطة، وناسداك المركب إلى ١٢٧١,٤٧ نقطة، وناسداك ١٠٠ إلى ٩٥١,٩ نقطة، وذلك نتيجة لتخوف الأسواق والمستثمرين من أن يطول أمد الحرب وأن تكون الخسائر الناجمة عنها كبيرة، وأن تتأثر إمدادات النفط المطلوبة للأسواق العالمية. وقد صعد مؤشر داو جونز بعد بداية الحرب في ٢١ مارس، بمقدار ٢٢٥ نقطة بنسبة ٣,٥% مسجلاً ٧٧٤٩,٠٦ نقطة، كما صعد استاندرد آند بورز ٥٠٠ بنسبة بلغت نحو ٨,٥%، وارتفع مؤشر ناسداك المركب ٨%، بعد أن تحركت القوات الأمريكية بسرعة لتقترب من مشارف العاصمة بغداد ليسجل داو جونز ارتفاعاً بلغ حوالي ٦٧٩ نقطة بين ١١ مارس و ١١ أبريل مسجلاً ٨٢٠٣,٤١ نقطة. واستمر المؤشر في الارتفاع ليصل داو جونز لأعلى مستوياته خلال العام الحالي في شهر يونيو الماضي مسجلاً ٩٣٢٣,٢ نقطة، واستاندرد آند بورز ٥٠٠ مسجلاً ١٠١١,٦٦ نقطة، وناسداك المركب ١٧٥٤,٨٢ نقطة وناسداك ١٠٠ إلى ١٢٩٨,٤ نقطة (

جريدة العالم اليوم ١٤ إبريل ٢٠٠٣). لكن تعجز الأوضاع في العراق وتزايد عمليات المقاومة العراقية وعدم قدرة الجيش الأمريكي على السيطرة على أراضي العراق بعد احتلالها، أدى إلى ضياع جزء كبير من مكاسب النهاية السريعة للحرب ليفقد مؤشر داو جونز حوالي ٣٠٠ نقطة حتى إقفال ٦ أغسطس ليسجل ٩٠٦١,٧٤ نقطة، وخلال نفس التاريخ هبط استاندرد أند بورز ٥٠٠ حوالي ٤٧ نقطة مسجلاً ٩٦٧,٠٨ نقطة وناسداك المركب ١٠٢ نقطة مسجلاً ١٦٥٢,٦٨ نقطة، وناسداك ١٠٠ بمقدار ٨٣ نقطة مسجلاً ١٢١٥,١٣ نقطة (راجع: الملاحق الإحصائية لجريدة الفاينانشيال تايمز، أعداد مختلفة).

ومن المتوقع أن يرتبط تأثر الأسواق والبورصات الأمريكية، ومن بعدها العالمية، بقدرة القوات الأمريكية على تحجيم المقاومة العراقية، التي أصبحت مؤثرة بشدة على أسواق النفط والبورصات بعد توجيهها نحو تدمير خطوط نقل النفط لمنع قيام قوات الاحتلال من تصديره.

رابعاً: البورصات الرئيسية تتبع وول ستريت

حذت البورصات الرئيسية حذو البورصة الأمريكية وتحركت في أعقابها صعوداً وهبوطاً في أغلب الأحيان. وتحدد البورصة الأمريكية عادة اتجاهات مؤشرات طوكيو ولندن وباريس وفرانكفورت وميلانو ومونتريال. وقد شكل وصول بورصة نيويورك القائدة لأدنى مستوياتها في ١١ مارس من العام الحالي، مؤشراً لباقي القطيع من البورصات الرئيسية أن تتبع نفس الاتجاه، وأن تصل لأقل مستوى لها خلال تعاملات ١٢ مارس بسبب فرق التوقيت. ويعود التحرك شبه الجماعي لأسواق المال إلى عولمة الاقتصاد وسيطرة الشركات الكبرى على التعاملات وتوجيهها للمستثمرين.

وتسيطر المؤسسات المالية الكبرى، مثل ميريل لينش وجولد مان ساكس واستاندرد آند بورز وفيتش إيبكا وموديز وغيرها، على توجهات المستثمرين. كما أن القيد المشترك للشركات في أكثر من بورصة، مساهم في عدوى الاتجاه المشترك للبورصات، وخصوصاً في أوقات الأزمات بالإضافة للدور القيادي للبورصة الأمريكية، كما أن العوامل السلبية التي دفعت وول ستريت للتراجع، أثرت أيضاً على البورصات الرئيسية الأخرى. ولذلك لم يكن غريباً أن تصل بورصة لندن إلى أدنى مستوى لها خلال العام الحالي ١٢ مارس، في ظل عدم القدرة على توقع سير الحرب والخسائر الناجمة عنها.

أما في بورصة لندن فقد هبط المؤشر الرئيسي الفاينانشيال تايمز ١٠٠ لأدنى مستوى له في تعاملات ١٢ مارس مسجلاً ٣٢٨٧ نقطة، وهبطت باقي مؤشرات

بورصة لندن لأدنى مستوى خلال نفس التاريخ ووصل الفاياننشيل تايمز ٣٠ إلى ١١٨٦,٩ نقطة و سجل نفس المؤشر لكل الأسهم ١٥٩٣,٣٤ نقطة. وهبطت مؤشرات البورصة الفرنسية لأدنى مستوى لها في العام الحالي في نفس الوقت ، ووصل مؤشر كاك ٤٠ إلى ٢٤٠٣,٠٤ نقطة، وإس بي إف إلى ١٦٣٠,٠٦ نقطة.

وفي بورصة فرانكفورت تحركت المؤشرات لأدنى مستوى لها في العام الحالي في نفس التاريخ وسجل إكسترا داكس ٢٢٠٢,٩٦ نقطة، وتك داكس ٣٠٧,١٣ نقطة. أما بورصة كندا فقد تبعت خطى نيويورك أيضا ليصل مؤشر البورصة إستاندر آند بورز ٦٠ إلى أدنى مستوى له خلال العام الحالي عند ٣٥٤,٦١ نقطة، وكذلك مؤشر البورصة إستاندر آند بورز المركب مسجلا ٦٢٢٠,٢٦ نقطة.

وهبطت مؤشرات الأسهم اليابانية في بورصة طوكيو لتصل لأدنى مستوى لها خلال شهرى مارس وأبريل ، فبينما وصل مؤشر البورصة الأوسع نطاقاً توبكس لأدنى مستوى له في ١١ مارس مسجلا ٧٧٠,٦٢ نقطة، وصل المؤشر الأكثر شهرة عالميا للبورصة وهو نيكى ٢٢٥ لأدنى مستوى له في ٢٨ أبريل، وكذلك إستاندر آند بورز توبكس لأكثر ١٥٠ سهما مسجلا ٦٤٨,٨٩ نقطة. ويرجع سبب إختلاف وضع البورصة اليابانية إلى المشاكل التى يعانى منها القطاع المالى، وتأثرها الأكبر بالتوترات التى حدثت بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الاتهام الأمريكى للشطر الشمالى من كوريا بتطوير أسلحة نووية وصواريخ باليستية بعيدة المدى.

وفي بورصة ميلانو الإيطالية وصلت المؤشرات أيضا إلى أدنى مستوياتها قبيل بدء الحرب على العراق مباشرة، ففي ١٢ مارس، سجل مؤشر بانكا كوم إيتال ٩٥٩,٣٩ نقطة، وميبيل جنرال ١٥١٢٥ نقطة. وحدث نفس السيناريو لبورصات هولندا وسويسرا وأسبانيا والدنمارك والنرويج والنمسا والسويد، فهبط مؤشر الأسهم الهولندية في بورصة امستردام "أكس" إلى ٢١٨,٤٤ نقطة، وإس بي إس لكل الأسهم إلى ٣٢٩,٦ نقطة. وفي سويسرا هبط مؤشر إس إم أى إلى ٣٦٧٥,٤ نقطة، وجنرال إس بى أى إلى ٢٦٠٣,٣٧ نقطة. وفي أسبانيا تراجع مؤشر إيبكس ٣٥ إلى ٥٤٥٢,٤ نقطة، ومديد إس إى إلى ٥٧٦,٨٤ نقطة. وفي الدانمارك هبط مؤشر كى إف إكس إلى ١٦٩,٠٤ نقطة، وفي النرويج هبط مؤشر لوسلو لكل الأسهم إلى ١٠٥,٨٢ نقطة، وهبط مؤشر بورصة النمسا إيتكس إلى ١١٢٠,٢١ نقطة، وفي السويد هبط مؤشر استكهولم لكل الأسهم إلى ١٣١,٣٧ نقطة، ومؤشر لومكس إلى ٤٣٢,٣٦ نقطة.(جريدة الفاياننشيل تايمز)

وإذا كانت البورصات العالمية قد اتبعت خطى البورصات الأمريكية في الاتجاه النزولي قبل بدء الهجوم على العراق ولنفس الأسباب السابق ذكرها، فقد سارت على نفس دربها حين غيرت اتجاهها للصعود، وبدا في الأفق أن الحرب ستكون قصيرة الأجل، ووصلت مكاسب مؤشر الفايנانشيال تايمز ١٠٠ خلال الفترة من ١٢ مارس عند أقل مستوياته وحتى نهاية الحرب في ١١ أبريل إلى ٥٢١,١ نقطة مسجلاً ٣٨٠,٨ نقطة. وارتفعت بورصات مدريد وإيطاليا وهولندا وفرنسا وألمانيا بنسبة ١٨%، ١٤,١%، ٣٠%، ١٧,٥%، ٢٣,٥% على نفس الترتيب السابق.

وتواصلت موجة الصعود لتصل الأسواق إلى أعلى معدلاتها خلال العام الحالي في الفترة بين يونيو والنصف الأول من أغسطس. وسجل مؤشر الفايנانشيال تايمز ١٠٠ أعلى مستوى له خلال العام في ١٨ يونيو مسجلاً ٤٢٠,٧ نقطة، والفايנانشيال تايمز ٣٠ في ٣١ يوليو عند ١٧١٨ نقطة. ومؤشر بورصة سويسرا إس إم إى في ٣١ يوليو عند ٥٠٧٩,١ نقطة ومؤشر الأسهم السويدية أومكس في ٣١ يوليو أيضاً مسجلاً ٥٧١,٠١ نقطة. كما ارتفع مؤشر البورصة الأسبانية مدريد إس إى لأعلى مستوياته خلال العام في نفس التاريخ السابق مسجلاً ٧٤٢,٦٢ نقطة.

وسجل مؤشر بورصة طوكيو نيكى ٢٢٥ أعلى مستوى خلال العام في التاسع من يوليو عندما سجل ٩٩٩٠,٩٥ نقطة. أما الأسهم الإيطالية فقد بلغت قمة الارتفاع العام الحالي في ١٨ يونيو ليسجل مؤشر بانكا كوم إيتالى ١١٩٥,٩٣ نقطة. وسجل مؤشر إكسترا داكس للأسهم الألمانية أعلى مستوياته مع نهاية شهر يوليو ليصل إلى ٣٤٨٧,٨٦ نقطة. وسجل مؤشر الأسهم الفرنسية كاك ٤٠ أعلى مستوياته في العام في ١٨ يونيو ليصل إلى ٣٢١٣,٩٣ نقطة. كما وصل مؤشر بورصة كندا لأعلى مستوياته العام الحالي في ٢٨ يوليو ليصل مؤشر إسباندرد أند بورز تى إس إكس ٦٠ إلى ١٦٥٢,٩ نقطة. (راجع: جريدة الفايנانشيال تايمز، أعداد مختلفة)

غير أن عدم استقرار الأوضاع في العراق وتحرك أسعار النفط صعوداً لتقرب من ٣٠ دولاراً للبرميل في أغسطس، لم يؤثر سلباً على بورصة نيويورك فقط، وإنما دفع البورصات الرئيسية الأخرى للهبوط أيضاً لتتقارب جانباً منها من مكاسبها، وبمقارنة مؤشرات الأسعار للأسواق الرئيسية بين وصولها لأعلى مستوى لها وحتى السادس من أغسطس، نجد أن مؤشر الفايנانشيال تايمز ١٠٠ للأسهم البريطانية فقد ١٣٧ نقطة بنسبة ٤% تقريباً، كما هبط الفايנانشيال تايمز ٣٠ حوالى ٣٦ نقطة بنسبة ٣% تقريباً.

وهبط مؤشر إكسترا داكس للأسهم الألمانية ١١٢ نقطة بنسبة ٣,٢١% ليسجل ٣٣٧٥,٦٦ نقطة، وتبعه مؤشر بورصة باريس كاك ٤٠ وهبط ١١٣ نقطة بنسبة ٣,٥١%. وهبط مؤشر الأسهم الإيطالية بانكا كوم إيتالى ٥٦ نقطة مسجلاً ١١٩٥,٩٣

نقطة بنسبة انخفاض قدرها ٤,٦%، وهبط مؤشر الأسهم الكندية إستاتندرد آند بورز تسي إيس إكس ٦٠ حوالى ١ نقطة، بنسبة انخفاض قدرها ٢,٤٥% مسجلاً ٤٠٠,٧٥ نقطة. وتراجع مؤشر بورصة مدريد إيس إي، ١٣ نقطة بنسبة ١,٨% مسجلاً ٧٤٢,٦٢ نقطة، وهبط مؤشر الأسهم السويدية لومكس، ١٣,٤ نقطة بنسبة ٢,٩%. وهبط مؤشر الأسهم السويسرية إيس إم أى بمقدار ٨٢ نقطة تقريباً بنسبة انخفاض قدرها ١,٦١%. وهبط مؤشر البورصة اليابانية الرئيسى نيكى ٢٢٥ حوالى ٦٦٧ نقطة بنسبة انخفاض قدرها ٦,٦٧% مسجلاً ٩٣٢٣,٩١ نقطة. (راجع جريدة للفاینانشيال تايمز).

خامساً: سياسة القطيع تحكم البورصات الناشئة

تبعث البورصات الناشئة خطوات البورصات الرئيسية، ولم يعد أمراً غريباً أن تتحرك أسواق العالم بشكل شبه جماعى تحت تأثير الأحداث الكبرى التى فى حجم ١١ سبتمبر أو الغزو الأمريكى للأراضى العراقية. حيث تتميز الاستثمارات فى أسواق المال بالحساسية الشديدة لأى مخاطر سياسية أو اقتصادية غير محسوبة المدى أو الآثار الناتجة عنها، ويفضل المستثمرون الخروج ببيع ما لديهم من أوراق مالية خاصة الأسهم ويلجئون لشراء الذهب والمعادن النفيسة أو الاحتفاظ بالنقد السائلة، ويتم الأمر بسرعة على العكس من الاستثمارات المباشرة التى تحتاج لفترات زمنية طويلة لتسجيلها.

وإذا كان المستثمرون المحليون يفضلون للخروج من أسواقهم، فإن الأموال الساخنة للمستثمرين الأجانب وشركات الأوراق العالمية الكبرى متعددة الجنسيات من إدارة صناديق ومحافظ يكون خروجها أسرع من الأسواق الناشئة رغم تحملهم بعض الخسائر. ولذلك كان الهبوط فى البورصات الناشئة أكبر من ذلك الذى منيت به البورصات فى البلدان المتقدمة فى الكثير من الأزمات العالمية، هذا بالإضافة لما تعانیه العديد من الأسواق الناشئة من مشاكل اقتصادية عامة، ومشاكل أخرى تتعلق بالبورصات فى مجالات الرقابة والشفافية. ولذلك اقتفت أغلب البورصات الناشئة أثر الأسواق الرئيسية.

ويمكن تقسيم الأسواق الناشئة إلى ٤ مناطق جغرافية تتشابه فيها الأسواق أيضاً من حيث طبيعة المستثمرين، وهى جنوب شرق آسيا، وشرق أوروبا، وأمريكا الجنوبية، وإفريقيا. وتمثل أسواق جنوب شرق آسيا الثقل الأكبر بين الأسواق الناشئة، كما أن بورصاتها تتميز بالنشاط والسيولة المرتفعة وقوة الشركات المقيدة، مما أدى إلى جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار بكثافة فى هذه الأسواق. وتسببت تحركاتهم

المفاجئة في التزامات عديدة أبرزها الأزمة المالية عام ١٩٩٨ والتي جرت معها معظم أسواق العالم للهبوط.

ومن بين ١٢ بورصة رئيسية في منطقة جنوب شرق آسيا، سجلت ٦ بورصات أدنى مستوى لها للعام الحالي خلال شهر مارس ٢٠٠٣، بينما وصلت ٣ بورصات إلى أدنى مستوياتها في أبريل وبورصتين أيضاً في شهر فبراير وواحدة في يناير.

تزامن هبوط بورصة تايلاند إلى أقل مستوى لها العام الحالي مع هبوط الأسواق العالمية في ١١ مارس ليسجل مؤشر البورصة بانكوك سيت ٩٨,٣٥٠ نقطة، وارتفعت البورصة بعد نهاية الحرب على العراق، ووجدت دعماً من ارتفاع معدلات النمو لتصل إلى أعلى مستوى لها في ٨ أغسطس ٢٠٠٣، ولم تتجاوب مع الاضطراب في أسواق المال العالمية بعد ارتفاع حدة المقاومة العراقية، واستهدافها لأبار وخطوط النفط.

وبلغت بورصة سريلانكا أدنى مستوياتها العام الحالي في ١٢ مارس ووصل مؤشر البورصة سي إس إى إلى ٦٩٦,٧٤ نقطة، وعاد المؤشر للصعود بعد نهاية الحرب ورفع مكاسبه ليصل لأعلى مستوياته هذا العام عند ١٣,١١٠ نقطة، ثم فقد جانباً منها خلال أغسطس متجاوباً مع الأسواق العالمية ليصل إلى ١٠٣٤,٥٣ نقطة بانخفاض نسبته ٦% تقريباً.

وسجل مؤشر كويبي ٢٠٠ لأسهم كوريا الجنوبية أدنى مستوياته في ١٧ مارس عند ٥١٥,٢٤ نقطة وصعد بعد الحرب ليصل لأعلى مستوى له هذا العام مسجلاً ٢٢٧,٢٦ نقطة أول أغسطس، ثم هبط بشكل محدود بمقدار ٢٠ نقطة ليصل إلى ٢٠٧,٨٨ نقطة في السادس من نفس الشهر. وسجل مؤشر سنغافورة ستريت تايمز أدنى مستوياته العام الحالي في العاشر من مارس مسجلاً ١٢١٣,٨٢ نقطة، وصعد بقوة مع الموجة التي شهدتها أغلب أسواق العالم بعد نهاية الحرب على العراق ليصل لأعلى مستوياته في ١٦ يوليو مسجلاً ١٥٩٥,٩٢ نقطة، وفقد ٩٥ قطة بنسبة ٦,٥% ليصل إلى ١٥١٠,١٨ نقطة في ٦ أغسطس.

ووصل مؤشر مائلا كومب لأسهم الفلبين لأدنى مستوى العام الحالي له في ١٧ مارس مسجلاً ٩٩٩,٤٦ نقطة، ووصل لأعلى مستوياته في السابع من يوليو عند ١٣٠٢,٢٢ نقطة، ثم تراجع بعد ذلك ليفقد حوالي ٩٨ نقطة بنسبة ٧,٢% ليصل إلى ١٢٠٤,٣٢ نقطة. كما سجل مؤشر بورصة ماليزيا كيه إل إس إى المركب أدنى مستوياته هذا العام في ١١ مارس عند ٦١٩,٢٢ نقطة ووصل لأعلىها عند ٧٣٠,٤ نقطة في السابع من يوليو. وتراجع المؤشر بعد ذلك ليفقد ١٢ نقطة بنسبة ١,٧% مسجلاً ٧١٨,٩١ نقطة.

وهبط مؤشر جاكارتا المركب لأسهم إندونيسيا لأدنى مستوياته في ١١ مارس مسجلاً ٣٧٩,٣٥ نقطة، ومضى على نفس السيناريو الذي اتبعته أغلب الأسواق ليصل لأعلى مستوياته في ١٤ يوليو مسجلاً ٥٣٤,٩٦ نقطة، وهبط بعد ذلك ليفقد حوالي ٤٠ نقطة حتى السادس من أغسطس بنسبة ٧,٥% ليصل ٤٩٤,٤٤ نقطة. (راجع: جريدة الفانانشيال تايمز، أعداد مختلفة).

ووصلت الأسهم الصينية لأدنى مستوياتها خلال شهر يناير وسجل مؤشر إف تى إس إى ٢٠٠ في ٣ يناير ٣١١٨,٤٩ نقطة، وسجل أعلى مستوياته في منتصف أبريل بعد نهاية الحرب على العراق مباشرة عند ٣٨٧٧,٨١ نقطة، ثم فقد حوالي ١٨٧ نقطة بنسبة ٦% ليصل إلى ٣٦٩٠,٣ نقطة.

وقد قامت البورصتان الصينية والهندية بدور مؤشر في حركة الأسواق المجاورة لهما بشكل فاق تأثير الحرب الأمريكية على العراق، على تلك البورصات. ففي شهر أبريل أكدت الصين أن تايوان جزء من أراضيها بالإضافة للتوترات بين الجارتين الهند وباكستان خلال نفس الشهر، مما دفع مؤشر تى إس إى سى ليصل لأدنى مستوياته في ٢٨ أبريل عند ٣٠٨٥,٧٢ نقطة، ثم صعد بعد أن هدأت التوترات مع الجارة العظمى مدفوعاً بمكاسب الأسواق العالمية ليصل لأعلى مستوياته العام الحالي في الثامن من يوليو مسجلاً ٤١٢٣,٢٦ نقطة، وهبط ١٥٨ نقطة تقريباً بنسبة ٤% تقريباً حتى ٦ أغسطس.

وحدث نفس الشيء لبورصة هونج كونج وصل مؤشرها هانج سينج لأدنى مستوياته هذا العام في ٢٥ أبريل مسجلاً ٨٤٠٩,٠١ نقطة، ثم صعد لأعلى مستوياته في نفس العام في أول أغسطس مسجلاً ١٠٢٤٨,٦ نقطة، وقد ٢٦١ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ٢,٥٤% مسجلاً ٩٩٨٧,٥٤ نقطة. ووصلت الأسهم الهندية لأدنى مستوياتها في ٢٥ أبريل وسجل مؤشر إس تاندر آند بورز ٥٠٠ للأسهم الهندية ٦٨٩,٢ نقطة، ثم ارتفع ليصل لأعلى مستوياته في الثامن من أغسطس متجاهلاً تذبذب الأسواق العالمية مسجلاً ٩٨٥,٦ نقطة. وانخفضت أسهم باكستان لأقل مستوياتها في فبراير ليصل مؤشرها كيه إس إى إلى ٢٣٥٦,٤٧ نقطة، ووصل أعلى مستوياته في ٨ أغسطس مسجلاً ٤٣٢٣,٠٨ نقطة. (تشرات هيئة التمويل الدولية)

أما بالنسبة لأسواق شرق أوروبا فقد تبع أغلبها الأسواق الرئيسية، هبط مؤشر بورصة كرواتيا كرويكس لأدنى مستوياته العام الحالي في ١٩ مارس مسجلاً ٩٩٠,٥ نقطة، ووصل أعلى مستوى له في ١٥ يوليو وصولاً إلى ١٢٢٧,١٦ نقطة. وتنازل عن جانب من مكاسبه حتى ٦ أغسطس ليفقد حوالي ١٠٨ نقاط بنسبة تزيد عن ٩% ليصل إلى ١١٩,٨٢ نقطة. وسجل مؤشر التشيك أدنى مستوى في ١١ مارس عند

٤٥٩,٣ نقطة، وصعد لأعلى مستوياته ٦ يونيو مسجلاً ٥٨١,٦ نقطة، وهبط حتى السادس من أغسطس ١٦,١ نقطة بنسبة ٢,٦% مسجلاً ٥٦٥,٧ نقطة. وسجل مؤشر إستونيا أدنى مستوى في ١٢ مارس عند ٢٠٤,١١ نقطة، ووصل لأعلى مستوى في الثامن من أغسطس عند ٢٧١,٥٨ نقطة. (راجع: جريدة الفاينانشيال تايمز، أعداد مختلفة)

وسجلت بورصة اليونان أقل مستوياتها العام الحالي في ٣١ مارس ليصل مؤشر أثينا جن إلى ١٤٦٧,٣ نقطة، ووصل لأعلى مستوى له في ٤ أغسطس مسجلاً ٢١٩٠,٩ نقطة، ثم فقد في اليومين التاليين ٣٦ نقطة بنسبة ١,٥% مسجلاً ٢١٥٤,٥٨ نقطة. وسجل مؤشر بي يو إكس للأسهم المجرية أدنى مستوياته في الرابع من مارس عند ٧٠٣٠,٧٤ نقطة، وسجل أعلى مستوياته في الثاني من يونيو عند ٨٤٤٣,٩٤ نقطة، وقدر حوالي ٢٢٣ نقطة حتى السادس من أغسطس مسجلاً ٨٢٢٠,٨ نقطة. أما مؤشر الأسهم الرومانية بيت إندكس فقد وصل لأدنى مستوى في ١٧ مارس مسجلاً ١٦٣٠,٩٧ نقطة، وسجل أعلى مستوى في ٧ يوليو عند ١٨٧٩,٤٨ نقطة، وقدر ٤٩ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ٢,٦%. وسجل مؤشر الأسهم الروسية أدنى مستوياته العام الحالي في ٢٧ يناير عند ٣٣٦,٠٨ نقطة، ثم سجل أعلى مستوى له في الثاني من يوليو عند ٥١٨,٠٧ نقطة، وقدر ٥٤ نقطة بنسبة ٩,٥٤% حتى السادس من أغسطس. (مجلة الإيكونوميست، أعداد مختلفة)

ولم تستطع أسواق أمريكا اللاتينية تجاهل مشاكلها الداخلية وأزماتها المالية، فجاء أداؤها مختلطاً بين الاستجابة للمشاكل التي تعانيها لقتصاداتها، وبين اتباع خطى الأسواق العالمية. ولذلك سجلت بورصة الأرجنتين أدنى مستوى لها خلال العام الحالي في الثاني من يناير تحت ضغوط مشاكلها السياسية وأزماتها المالية وسجل مؤشر جنرال ٢٥٤٥٠,٣٤ نقطة، غير أن هذا المؤشر اتبع خطى أسواق العالم الرئيسية صعوداً ليصل لأعلى مستوياته نفس العام في ٢٣ يونيو مسجلاً ٣٤٦١٧,٨٩ نقطة. وفقد المؤشر ٣٧٢٩ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ١٠,٧٧%.

وهبط مؤشر البرازيل بوفيسبا لأقل مستوياته خلال العام الحالي في ٢٦ فبراير مسجلاً ٩٩٩٤,٨٩ نقطة، في ظل الارتفاع الكبير لأسعار النفط ووصولها إلى ما يقرب من ٣٠ دولاراً للبرميل في المتوسط، على ضوء توترات ما قبل الحرب الأمريكية على العراق، خاصة وأن للبرازيل تعد دولة مستوردة كبيرة للنفط. وقد صعد مؤشر البورصة البرازيلية لأعلى مستوياته في ١٢ يونيو من العام الجاري مسجلاً ١٣٩٨٢,٧٢ نقطة، على ضوء التراجع في أسعار النفط في شهر أبريل ومايو إلى ما يقل عن ٢٤ دولاراً للبرميل في المتوسط. لكن صعود أسعار النفط بعد ذلك في ظل

اشتداد المقاومة العراقية أفقد المؤشر ١٠٩٥ نقطة بنسبة ٩,٥% حتى ٦ أغسطس مسجلاً ١٢٨٨٧,٧٣ نقطة.

وسجل مؤشر شيلي أدنى مستوياته في ٢٩ يناير عند ٤٩٤٠,٠٦ نقطة، ووصل لأعلى مستوياته في الثامن من أغسطس عند ٦٤٢٥,٣٦ نقطة. ووصل مؤشر البورصة المكسيكية لأدنى مستوياته في ١٣ فبراير مسجلاً ٥٧٤٥,٦٦ نقطة، ووصل لأعلى مستوى في ٣١ يوليو عند ٧٣٦٣,١٦ نقطة، وقد ١٣٣ نقطة بنسبة ١,٨% حتى ٦ أغسطس. أما مؤشر بورصة فنزويلا فقد هبط لأدنى مستوياته في ١٢ فبراير عند ٧٩٣٥,٢٩ نقطة، وسجل أعلى مستوى في ١٦ يوليو عند ١٥٠٧٤,٥٧ نقطة، وقد ١١٧١ نقطة بنسبة ٧,٧٨% حتى ٦ أغسطس. (جريدة الفاينانشيال تايمز)

ومن الملاحظ أن الأسواق الناشئة سارت في ظلال البورصات الرئيسية تقريباً، وسجل أغلبها أدنى مستوياته خلال العام الحالي في شهر مارس ووصلت لأعلى مستوياتها خلال شهري يونيو ويوليو استجابة للمتغيرات العالمية ونداءات الغزو الأمريكي للأراضي العراقية. وخرج عن هذا النطاق بشكل محدود بورصات أمريكا اللاتينية التي سجلت أدنى مستوياتها خلال يناير وفبراير متأثرة بالاضطرابات المالية في الأرجنتين والبرازيل، وكذلك إضراب عمال النفط في فنزويلا، غير أنها اقتتت آثار الأسواق الرئيسية في الصعود لتصل لأعلى مستوياتها خلال شهري يونيو ويوليو.

سادساً: البورصات العربية وتباين واضح في الاتجاهات

انقسم أداء البورصات العربية بشكل واضح إلى معسكرين: الأول يضم بورصات المغرب وتونس ومصر والأردن، وهي دول إما مستوردة للنفط أو أنه لا يشكل جانباً رئيسياً في هيكل اقتصادها حتى لو كانت تصدر كميات قليلة منه، كما أن أسواقها المالية مفتوحة تماماً للمستثمرين الأجانب للدخول والخروج بدون أي عوائق. أما المعسكر الثاني فيضم دول الخليج التي يعتبر النفط هو العماد للرئيسي لاقتصاداتها، كما أن معظمها مازال يمنع الاستثمارات الأجنبية في أسواقها المالية.

وتحركات بورصات مصر والمغرب والأردن في أعقاب الأسواق العالمية الرئيسية، وسجل مؤشر هيئة سوق المال للبورصة المصرية أدنى مستوى له خلال العام الحالي في ١٨ مارس مسجلاً ٦٣٥,٩٤ نقطة، وذلك بعد أن بدأ الأجانب الخروج من البورصة المصرية، بعد أن تأكدت جدية التهديدات الأمريكية بغزو العراق. وقد بلغت مبيعات الأجانب خلال فبراير ٢٧٣ مليون جنيه مقابل مشتريات بلغت قيمتها ١٤٤ مليون جنيه، وتوازنت مبيعات الأجانب مع مشترياتهم خلال مارس لكي لا تزيد الخسائر نتيجة للترجع الحاد للأسعار، وبلغت المبيعات ١١٠ ملايين جنيه والمشتريات

١١٢ مليون جنيه، ووصل مؤشر سوق المال لأعلى مستوياته على الإطلاق في ١٤ يوليو من نفس العام ليصل إلى ٧٣١,٧١ نقطة، وقد المؤشر ١٩,٥٥ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ٢,٦ % ٧١٢,١٦ نقطة. (راجع: التقرير الأسبوعي لهيئة سوق المال المصرية).

ووصل مؤشر البورصة الأردنية لأدنى مستوياته مبكراً في ٢٤ فبراير مسجلاً ١٦٢,٢٤ نقطة، وذلك نتيجة لحساسية علاقته مع العراق ووجود حدود ومصالح مشتركة ضخمة، كما أن العراق كان يزود الأردن بأغلب احتياجاته من النفط مجاناً، ووصل المؤشر لأعلى مستوياته في ٥ أغسطس مسجلاً ٢٢٠,٧٤ نقطة، وهبط يوم ٦ أغسطس ٠,٦ نقطة فقط. أما مؤشر الأسهم المغربية فقد سجل أدنى مستوياته العام الحالي في التاسع من يناير وسط تخوفات من استمرار نقص الأمطار التي تعتمد عليها الزراعة المغربية بشكل رئيسي، ووصل المؤشر إلى ٢٩٥٣,٩ نقطة، وسجل أعلى مستوياته في ٩ يونيو عند ٣٥٩١,٢٥ نقطة، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط الذي يستورده المغرب، ثم فقد ٦٥ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ٢% تقريباً مسجلاً ٣٥٢٦,١٩ نقطة. (راجع: جريدة الفاينانشيال تايمز)

أما الأسهم الخليجية فقد وصلت لأقل مستوى لها في ١١ مارس قبل بداية الحرب على العراق، غير أنها بعد نهاية الحرب سجلت انطلاقاً صاروخية لا تعرف إلا الاتجاه الصعودي فقط، لترتفع مؤشرات الخليج للاستثمار لهذه الأسواق بنسب تراوحت بين ١٦,٥% و ٦٠,٨% حتى ١٣ أغسطس.

وقد صعد مؤشر البحرين من ٨٣٧,٠١ نقطة إلى ١٠٢٥,٠٦ نقطة بنسبة ١٧,٤%. وصعد مؤشر الإمارات العربية المتحدة من ١٣٩١,١٢ نقطة إلى ١٦٢٠,٠٦ نقطة بنسبة ١٦,٥%. كما صعد مؤشر الكويت من ٢١٤١,٥١ نقطة إلى ٢٩١٦,٨٥ نقطة بنسبة ٣٦,١%. وارتفع مؤشر سلطنة عمان من ٩٤٦,٧٤ نقطة إلى ١٢٨٧ نقطة بنسبة ٣٦%. وصعد مؤشر قطر من ٢٣٥٠,٨٩ نقطة إلى ٣٧٧٩,٨٦ نقطة بنسبة صعود قدرها ٦٠,٨%. وصعد مؤشر السعودية من ١٣٤٧,١٢ نقطة إلى ٢٠٠١,٢٩ نقطة بنسبة ٤٨,٤%, كما صعد مؤشر المركز الوطني للمعلومات ١٤٣٠ نقطة منذ بداية العام الحالي وحتى ٢٠ أغسطس ليصل ٤٠٣٠ نقطة، بصعود بلغت نسبته حوالي ٥٥%. (جريدة الشرق الأوسط عدد ١٥ أغسطس)

ووجدت الأسواق الخليجية دعماً من ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة لوجود اتفاق جماعي بين دولها على أن التخلّص من نظام صدام حسين يحقق مصالحها الاستراتيجية. كما أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط لتقرب من ٣٠ دولاراً للبرميل في شهر أغسطس مثل عاملاً دفعاً لها، باعتبار أن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل

فى هذه الدول، بالإضافة لارتفاع أسعار البتروكيماويات، وكذلك ارتفاع فوائض السيولة لدى الخليجيين التى تم استثمار جانب منها يقدر بعشرات المليارات من الدولارات فى أسواق المال المحلية. كما وجدت الأسواق دعماً من استمرار عودة الاستثمارات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التمييز العنصرى ضد العرب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. كما ساهم طرح شركة الاتصالات فى سوق الأوراق المالية السعودى فى دفع الأسهم للصعود للربحية العالية للشركة التى تمثل حوالى ٢٠% من رأس المال السوقى للأسهم.

سابعاً : هل يواصل النفط تحكمه فى البورصات؟

أصبح من الواضح أن البورصات العالمية التى تأثرت بتصاعد التوتر قبل الحرب ثم بمسار العمليات العسكرية ونتيجتها، بشكل شبه جماعي، ستقع تحت تأثير ندائيات هذه الحرب على العالم أجمع، خاصة بعد تفجر المقاومة الوطنية العراقية لقوات الاحتلال وتصاعد وتيرتها وحدثها واستهدافها لأبار النفط وخطوط نقله، ليرتفع سعر الخام. وهو الأمر الذى سيؤثر بشكل متباين على أسواق العالم، فبينما ستستفيد الدول المصدرة من ارتفاع الأسعار وستحسن موازينها الجارية وأدائها الاقتصادى، سنجد أن الدول المستوردة للخام ستعانى من الارتفاع الكبير فى فاتورة الواردات وسيؤثر ذلك سلباً على أسواقها. وقد يسهم فى تراجع معدلات النمو لديها.

ورغم ذلك فإن البورصات العالمية حتى فى الدول المصدرة للخام قد تتأثر هى الأخرى سلباً بتراجع أسعار الأسهم فى البورصات الرئيسية، وخصوصاً بورصة نيويورك وذلك لخروج الأجانب من الأسواق الناشئة واتجاههم للبورصات الكبرى. هذا بالإضافة لسياسة القطيع التى تحكم تحرك المستثمرين، خصوصاً إذا تحول تراجع الأسعار الذى شهدته بورصة نيويورك خلال العشرين يوماً الأولى من شهر أغسطس إلى موجة تستمر لفترة زمنية أطول.

وتتحكم العديد من العوامل فى تحرك الأسواق خلال الفترة القادمة، ويأتى على رأسها مدى استمرار المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكى، وكذلك تطور وسائل وطرق وحجم المقاومة. بالإضافة للخطوات التى ستتخذها القوى الرئيسية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة ارتفاع أسعار البترول. ومدى إمكانية التوصل لاتفاق مع منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك حول سعر مقبول لبرميل الخام، وإن كان هذا الاتجاه تقابله عقبة الاختلاف فى المدى السعري المقبول من الطرفين، فبينما ترى أوبك السعر العادل بين ٢٢ و ٢٨ دولاراً للبرميل حسب آخر تصريحات لرئيس المنظمة خلال شهر أغسطس، لكد أكثر من مسئول بالإدارة الأمريكية أن السعر العادل يدور حول ١٥ دولاراً للبرميل.

ومن ناحية أخرى فإن طول فترة المقاومة والصراع واستمرار الوجود الأمريكي في العراق، قد يصيب الأسواق بالملل ويجعلها تتحرك وفقاً لمعطياتها السياسية والاقتصادية الداخلية، وهو ما سيكون قطعاً في صالح الدول المصدرة للنفط وفي مقدمتها دول الخليج العربي. وأياً إن كان ما ستسفر عنه الأحداث في الأراضي العراقية، فإن التوقعات تشير إلى تزايد احتمالات استمرار حالة التذبذب في البورصات العالمية، كما أن أسعار البترول ستظل عاملاً رئيسياً مؤثراً في أسعار الأسهم وأسواق المال في جميع دول العالم.

هوامش الفصل الرابع عشر :

- الملاحق الإحصائية لجريدة الفاينانشيال تايمز فى أعداد مختلفة.
 - مجلة الايكونوميست - أعداد مختلفة .
 - هل تحافظ البورصات العالمية على مكاسب الحرب على العراق-جريدة العالم اليوم ٢٠٠٣/٤/٢٠.
 - التقارير الأسبوعية لهيئة سوق المال المصرية .
 - جريدة الشرق الأوسط - الملاحق الإحصائية ١٣ أغسطس و١٢ مارس .
 - الدور المحورى لشركات النفط العالمية-تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢.
 - نشرات هيئة التمويل الدولية
- IMF, INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEARBOOK 2002

مطابع  التجارية - قنوب - مصر

رقم الإيداع ٢٠٠٣/٢٠٧٨٢

I.S.B. N. 977-227-254-7

هذا الكتاب

تشكل عملية احتلال العراق من قبل القوات الأنجلو - أمريكية، نقطة تحول في مسار التوازنات الإقليمية، والعلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، وإسرائيل، وعلى نحو يحمل آثاراً سلبية عديدة. أن أخطر ما في الحالة العراقية، يتمثل في انهيار الدولة والنظام السياسي العراقي التي لعبت دوراً إقليمياً بارزاً في تفاعلات المنطقة، وتحديد توجهاتها السياسية، وقوائم أعمالها، كأحد القوى المتنافسة على لعب دور الدولة الإقليمية الأعظم. أن ملف الحالة العراقية، متخم بالقضايا والمشكلات والإشكاليات العديدة لتطور دولة ما بعد الاستقلال في العالم العربي التي وصفها أدوارد سعيد بالمقارنة مع وضعية الدولة والمجتمع في مصر - "البلد والمجتمع والشعب العربي الفعلي الوحيد" تشكيلة غريبة من البلدان ما بعد الكولونيالية التي أقيمت على نحو سيئ مفتقرة أشد الافتقار إلى ذلك النوع من القومية التي تتمتع بها مصر". أن ملاحظة أدواراً سعيد تشكل مفتاح لفهم حالة الدول والمجتمعات المنقسمة، ما دون القومية. من هنا يمكننا فهم حالة انهيار الدولة في العراق، على خطورتها، وانعكاساتها العديدة. أن وضعية العراق بعد الاحتلال بأبعادها المختلفة هي موضوع هذا المؤلف الجماعي الذي أشرف على تخطيطه وإدارة فريق البحث الخبير الاقتصادي المتميز أحمد النجار محرر هذا الكتاب، ومعه مجموعة من أبرز الخبراء والباحثين بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

ويسر المركز أن يقدم هذا العمل العلمي للقراء والباحثين ورجال السياسة العملية، كجهد أكاديمي وبحثي يروم تحليل جوانب الكارثة العراقية واستشراف بعض الاحتمالات المستقبلية، ومخاطر الديكتاتور والاستبداد، وسحق الحريات العامة على التطور السياسي، والاجتماعي في أي بلد من البلدان العربية، في ظل سطوة الإمبريالية العولمية الأمريكية في هذه المرحلة من تطور المنطقة والعالم.

رئيس التحرير

Bibliotheca Alexandrina



0490843